التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2018 - 2019







تحرير
أ. د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت



التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

2019–2018



مركز الزيتونة

للدراسات والاستشارات

بيروت – لبنان

The Palestine Strategic Report 2018–2019

Editor:

Prof. Dr. Mohsen Mohammad Saleh

الطبعة الأولى

2020م – 1441هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-572-87-1

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: + 961 1 80 36 44

تلفاكس: + 961 1 80 36 43

ص.ب.: 14–5034 بيروت – لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

إخراج

مروة مصطفى غلاييني

طباعة

CA s.a.r.l. Beirut, Lebanon

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018–2019

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني
2019–2018

تحرير

أ. د. محسن محمد صالح

مستشارو التقرير

أ. د. أحمد سعيد نوفل

د. بشير نافع

أ. منير شفيق

د. نظام بركات

المشاركون



أ. أشرف عثمان بدر

أ. إقبال وليد عميش

أ. باسم جلال القاسم

د. جوني منصور

أ. ربيع محمد الدنّان

أ. زياد محمد ابحيص

أ. ساري عرابي

د. سعيد وليد الحاج

أ. د. طلال عتريسي

أ. د. معين محمد عطا رجب

أ. هاني "محمد عدنان" المصري

د. وئام سميح حمودة

أ. وائل أحمد سعد

أ. د. وليد عبد الحي

مساعدو التحرير

إقبال وليد عميش

فاطمة حسّان عيتاني

فهرس المحتويات

الفصل الثالث: الأرض والمقدسات

الفصل الرابع: مسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية

الفصل الخامس: المشهد الإسرائيلي



الفصل السادس: القضية الفلسطينية والعالم العربي

الفصل السابع: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

الفصل الثامن: القضية الفلسطينية والوضع الدولي

فهرس الجداول

المشاركون في كتابة التقرير

محرر التقرير

أ. د. محسن محمد صالح:

أستاذ في الدراسات الفلسطينية، ومتخصص في الدراسات السياسية والاستراتيجية. رئيس ومدير عام مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات منذ 2004، وهو رئيس قسم التاريخ والحضارة في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا سابقاً. الفائز الأول بجائزة بيت المقدس للعلماء المسلمين الشبان سنة 1997، وجائزة الامتياز في التدريس من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا سنة 2002. صدر له 13 كتاباً متخصصاً في الشأن الفلسطيني، وكتب 18 فصلاً في كتب علمية متعلقة أساساً بالشأن الفلسطيني. قام بالتحرير العلمي لـ 90 كتاباً. وهو مُحرِّر التقرير الاستراتيجي الفلسطيني (11 مجلداً 2005–2019)، والوثائق الفلسطينية (7 مجلدات 2005–2011)، واليوميات الفلسطينية (6 مجلدات 2014–2019). محرر التقدير الاستراتيجي لمركز الزيتونة (117 تقديراً). نشرت له الكثير من الدراسات العلمية المحكّمة، قدم أوراق عمل ومداخلات في أكثر من 80 مؤتمراً محلياً ودولياً. نشر نحو 185 تحليلاً سياسياً وتقدير موقف، وأجريت معه أكثر من 360 مقابلة تلفزيونية وإذاعية وصحفية.

الفصل الأول: الوضع الفلسطيني الداخلي

أ. ساري عرابي:

كاتب وباحث في القضايا العربية والإسلامية، وفي الحركة الوطنية الفلسطينية على وجه الخصوص، بالإضافة إلى اهتمامه بقضايا الفكر الإسلامي. حصل على ماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من جامعة بيرزيت. كتب أطروحة بعنوان "تحولات الأيديولوجيا والسياسة في الحركة الوطنية الفلسطينية: الكتيبة الطلابية نموذجاً". يتعاون مع عدد من مراكز الأبحاث، وكتب العديد من الأبحاث والتقارير ودراسات تقدير الموقف. يُستضاف بشكل دائم في القنوات التلفزيونية الفلسطينية والعربية والعالمية لتحليل الأحداث السياسية. أصدر كتاباً بالاشتراك يُمثِّل جزءاً من سلسلة تتناول مفاهيم ومصطلحات القضية الفلسطينية، ولديه مئات المقالات باللغتين العربية والإنجليزية في المسائل الفكرية والسياسية.

الفصل الثاني: المؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية

* **المؤشرات السكانية**

د. وئام سميح حمودة:

أستاذ مساعد ومنسقة وحدة الصحة النفسية في معهد الصحة العامة والمجتمعية في جامعة بيرزيت منذ سنة 2017. حاصلة على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع مع تخصص فرعي في الديموجرافية الاجتماعية والتنمية والاقتصاد السياسي في سنة 2016، ودرجة ماجستير في علم الاجتماع في سنة 2012 من جامعة براون Brown University في الولايات المتحدة الأمريكية. لديها أبحاث منشورة في عدة مجلات أكاديمية محكَّمة متعلقة في دراسة تأثير البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على صحة السكان والتغيرات السكانية، والعلاقة بين التحولات البنيوية والسياسات الاجتماعية والعمليات الديموجرافية في فلسطين.

* **المؤشرات الاقتصادية**

أ. د. معين محمد عطا رجب:

أستاذ الاقتصاد في عدد من الجامعات وخبير ومحلل اقتصادي في الإعلام المحلي والخارجي. شارك في تأسيس كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة، وفي تأسيس كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الأزهر بغزة، وكان عميدها لعدة سنوات. عمل سابقاً مستشاراً لسلطة النقد الفلسطينية، ومنسقاً لمعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس" في رام الله. عضو في عدة جمعيات علمية اقتصادية محلية وعربية. له عدة أبحاث وأوراق عمل منشورة في الدوريات المتخصصة المحلية والإقليمية. شارك في مؤتمرات محلية وعربية ودولية عديدة. له عدة مؤلفات جامعية في النظرية الاقتصادية، والمالية العامة، والنقود والمصارف، والتجارة الدولية، والاقتصاد الإسلامي، والتكامل الاقتصادي، والاقتصاد الفلسطيني، ومناهج البحث العلمي، والتخطيط الاقتصادي، وتاريخ الفكر الاقتصادي. كما أشرف على رسائل علمية جامعية على مستوى الماجستير.

الفصل الثالث: الأرض والمقدسات

أ. زياد محمد ابحيص:

باحث متخصص في شؤون القدس، حائز على شهادة الماجستير في العلوم السياسية من الجامعة الأردنية، ويواصل دراسة الدكتوراه في الجامعة ذاتها. حرّر تقرير عين على الأقصى في الفترة 2006–2008، وأسهم في إعداده في الفترة 2009–2013. عَمِلَ رئيساً لقسم الإعلام والأبحاث في مؤسسة القدس الدولية في الفترة 2004–2007، وشغل موقع المدير التنفيذي فيها في الفترة 2008–2010، وهو حالياً باحث متعاون معها. يكتب مبحث القدس والمقدسات في التقرير الاستراتيجي الفلسطيني مع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات منذ سنة 2009.

الفصل الرابع: مسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية

*** مسار العدوان والمقاومة**

أ. ربيع محمد الدنّان:

باحث متخصص في الشأن الفلسطيني، حاصل على إجازة في اللغة العربية وآدابها. يشارك في إعداد وتحرير مجلد اليوميات الفلسطينية، الذي يصدر عن مركز الزيتونة منذ 2014. أسهم في كتابة عدد من الكتب الصادرة عن المركز، أبرزها: سلسلة تقرير معلومات، وسلسلة ملف معلومات، وكتاب "مصر بين عهدين مرسي والسيسي: دراسة مقارنة". أعد فصلاً بعنوان "سياسات السلطة الفلسطينية تجاه المقاومة الفلسطينية" في كتاب السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994–2013. شارك في العديد من المؤتمرات وحلقات النقاش المحلية والدولية.

*** مسار التسوية السلمية**

أ. هاني "محمد عدنان" المصري:

كاتب وصحفي ومحلل سياسي، وكاتب عمود في صحيفة "القدس" المقدسية، عضو في الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين واتحاد الصحفيين العالميين منذ سنة 1980. أحد مؤسسي المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات ومديره العام منذ نيسان/ أبريل 2011 وحتى الآن. وهو مؤسس ومدير المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات (بدائل)

خلال الفترة 2005–2011. شغل منصب مدير عام الإدارة العامة للمطبوعات والنشر وشؤون المؤسسات الإعلامية في وزارة الإعلام في السلطة الفلسطينية في الفترة 1995–2005. نُشرت له العديد من الدراسات والأبحاث ومئات المقالات، وشارك في الكثير من المقابلات مع وسائل الإعلام المختلفة، كما شارك في العديد من المؤتمرات العربية والدولية. وهو عضو مجلس أمناء مؤسسة ياسر عرفات، ومستشار في شبكة السياسات الفلسطينية.

الفصل الخامس: المشهد الإسرائيلي

*** المشهد الإسرائيلي السياسي الداخلي**

د. جوني منصور:

مؤرخ ومحاضر في قسم الدراسات التاريخية في الكلية الأكاديمية "الجليل". تتمحور أبحاثه حول التاريخ الإسلامي والعربي وشؤون الشرق الأوسط والصراع الإسرائيلي – العربي. صدر له عدد من الأبحاث والكتب، من بينها: "الاستيطان الإسرائيلي"، و"مسافة بين دولتين"، و"المؤسسة العسكرية في إسرائيل"، و"معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية"، و"حيفا: الكلمة التي صارت مدينة"، و"مئوية تصريح بلفور"، و"التدين في مناهج وكتب التعليم في إسرائيل". نشرت له الكثير من الدراسات والبحوث المُحكَّمة في العديد من المجلات والدوريات العلمية. وشارك في العديد من المؤتمرات المحلية والدولية. ناشط سياسي واجتماعي وثقافي في مؤسسات أهلية وأكاديمية.

*** المؤشرات السكانية والاقتصادية الإسرائيلية**

أ. إقبال وليد عميش:

باحثة متخصصة في الشأن الفلسطيني، ورئيسة وحدة التدقيق الأكاديمي في مركز الزيتونة. شاركت في إعداد المؤشرات السكانية والاقتصادية والتعليمية في التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لعدة سنوات، وفي إعداد كتاب "قطاع غزة: التنمية والإعمار في مواجهة الحصار والدمار".

شاركت في التدقيق الأكاديمي لعشرات الكتب والمنشورات الصادرة عن مركز الزيتونة. كما شاركت في كتابة فصل بعنوان "المؤشرات

الاقتصادية للسلطة الفلسطينية 1994–2013"، وفصل بعنوان "التنمية البشرية في ظلّ السلطة الفلسطينية" في كتاب السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994–2013.

*** المؤشرات العسكرية الإسرائيلية والموقف من الوضع الداخلي الفلسطيني**

أ. باسم جلال القاسم:

باحث متخصص في الدراسات الفلسطينية، حاصل على ماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية. يُحضر لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، يشغل حالياً رئيس قسم الأرشيف والمعلومات في مركز الزيتونة، ونائب رئيس تحرير "نشرة فلسطين اليوم". ألّف كتاباً بعنوان "صواريخ المقاومة في غزة سلاح الردع الفلسطيني"، وله دراسة علمية محكّمة بعنوان "الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الأزمة السورية 2011–2018"، وشارك في إعداد عدد من الدراسات والمؤلفات المنشورة. منها: سلسلة تقرير معلومات، وسلسلة ملف معلومات اللتان تصدران عن مركز الزيتونة، وكتاب "مصر بين عهدين مرسي والسيسي: دراسة مقارنة". أعد فصل بعنوان "تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية" في كتاب السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994–2013. وشارك في العديد من المؤتمرات والندوات.

الفصل السادس: القضية الفلسطينية والعالم العربي

أ. أشرف عثمان بدر:

محاضر في جامعة بيرزيت، يواصل دراسته لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، حاصل على درجة الماجستير في تخصص دراسات إسرائيلية. نشرت أطروحته بالماجستير سنة 2016، في كتاب من إصدار مركز الزيتونة، تحت عنوان: إسرائيل وحماس: جدلية التدافع والتواصل والتفاوض (1987–2014). شارك في تأليف عدة كتب، وله أوراق منشورة في مجلات محكَّمة. حاصل على جائزة مسابقة فلسطين الثقافية في دورتها الرابعة لسنة 2015، المقدمة من مؤسسة فلسطين الدولية (جائزة أحمد الشقيري حول قضية فلسطين والقانون الدولي). مهتم بالحكم العسكري الإسرائيلي، ومفهوم الاستعمار الاستيطاني في فلسطين.

الفصل السابع: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

*** منظمة التعاون الإسلامي**

أ. وائل أحمد سعد:

باحث متخصص في الدراسات الفلسطينية، يعمل حالياً باحثاً ومساعداً للمدير العام في مركز الزيتونة. ألّف كتاباً بعنوان الحصار، وشارك في إعداد وتحرير عدد من الدراسات والمؤلفات المنشورة، منها: الوثائق الفلسطينية، الذي يصدر سنوياً عن مركز الزيتونة، والسلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994–2013، وصراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية، والتطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية، وقراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007. وهو يرأس تحرير نشرة فلسطين اليوم الإلكترونية، كما يشرف على إدارة تحرير التقدير الاستراتيجي الفلسطيني. وقد شارك في العديد من المؤتمرات والندوات المحلية والدولية.

*** تركيا**

د. سعيد وليد الحاج:

كاتب وباحث في الشأن التركي وقضايا المنطقة العربية والإسلامية. تخرّج من كلية الطب في جامعة هاجتبة في تركيا. له مئات المقالات الدورية في عدد من الصحف والمواقع العربية المعروفة، وعشرات الأوراق البحثية حول الشأن التركي منشورة في عدد من المراكز البحثية المعروفة. نشر له كتاب "العلاقات التركية – العربية: الآفاق والصعوبات" سنة 2016، وكتب فصل "تركيا والقضية الفلسطينية" في "التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014–2015" وكذلك التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016–2017، وفصل "تركيا والعالم العربي في عهد العدالة والتنمية" في كتاب "تجربة العدالة والتنمية في الحكم"، من إصدار مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية SETA سنة 2018. شارك متحدثاً في عدد كبير من المؤتمرات والندوات المحلية والدولية بخصوص الشأن التركي، وله إطلالات إعلامية في عدة قنوات فضائية.

*** إيران**

أ. د. طلال عتريسي:

عميد سابق للمعهد العالي للدكتوراه في الجامعة اللبنانية، مدير سابق لمعهد العلوم الاجتماعية، مدير سابق لمركز الدراسات الاستراتيجية في بيروت، أستاذ علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية، مستشار علمي

وأكاديمي في جامعة المعارف، وباحث في قضايا الشرق الأوسط. أستاذ محاضر في كلية القيادة والأركان في الجيش اللبناني، عضو في هيئات علمية واستشارية في مراكز دراسات لبنانية وعربية. نشر دراسات وأبحاث في دوريات عربية وأجنبية، وشارك في مؤتمرات إقليمية ودولية حول قضايا الشرق الأوسط الثقافية والسياسية والاجتماعية. من مؤلفاته: الإسلام والفكر السياسي، الديمقراطية، الغرب، إيران (مع آخرين) سنة 2003، وجيو–استراتيجيا الهضبة الإيرانية: إشكاليات وبدائل، سنة 2009، ودعم الفئات المهمشة: تجربة المجتمع المدني في دعم عائلات السجناء، سنة 2014، وصورة ألمانيا في كتب التاريخ المدرسية العربية، سنة 2016، وبين صحوتين: الإسلام السياسي في شرق أوسط متحول، سنة 2020.

الفصل الثامن: القضية الفلسطينية والوضع الدولي

أ. د. وليد عبد الحي:

أستاذ في قسم العلوم السياسية بجامعة اليرموك في الأردن، وهو عضو مجلس أمناء جامعة الزيتونة في الأردن، وعضو مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن، وعضو مجلس أمناء جامعة إربد الأهلية. رئيس تحرير مجلة "أبحاث اليرموك للعلوم الاجتماعية والإنسانية" التي تصدرها عمادة البحث العلمي في جامعة اليرموك. عمل في عدد من الجامعات العربية، وشغل منصب رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك بالأردن، كما عمل مستشاراً للمجلس الأعلى للإعلام في الأردن، ومستشاراً لدى ديوان المظالم الأردني. ألَّف 33 كتاباً، يتركز معظمها في الدراسات المستقبلية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، ومن أبرزها: الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، والدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، ومناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في الوطن العربي، والمكانة المستقبلية للصين على سلّم القوى الدولي 1978–2010، وإيران: مستقبل المكانة الإقليمية 2020. كما قام بترجمة عدد من الكتب والدراسات من اللغة الإنجليزية، ونشر 118 بحثاً في المجلات العلمية المُحكّمة.

مقدمة التقرير

هذا هو المجلد الحادي عشر من سلسلة التقرير الاستراتيجي الفلسطيني. وبفضل الله سبحانه، فإن هذا التقرير قد أخذ موقعه المرجعي المتميز في الدراسات الفلسطينية، وأصبح من الكتب التي لا غنى عنها للباحثين والمتخصصين والمهتمين. فهو لا يحفل فقط بالمعلومات الواسعة والدقيقة والموثقة، وإنما يحرص على أن يقدم المادة العلمية في إطار موضوعي وتحليلي منضبط بمعايير ومناهج البحث العلمي، مع السعي لاستشراف المسارات المستقبلية القريبة. ويتميز التقرير الاستراتيجي بشموله، فهو يغطي الوضع الداخلي الفلسطيني، والمشهد الإسرائيلي، ومسارات المقاومة والتسوية السلمية، والأبعاد العربية والإسلامية والدولية للقضية الفلسطينية، كما يفرد مساحات واسعة للأرض والمقدسات، وللوضع السكاني والاقتصادي والتعليمي الفلسطيني.

***

تعرضت قضية فلسطين إلى مزيد من الضغوط خلال سنتي 2018–2019، وبدا أن المشروع الصهيوني مدعوماً بالولايات المتحدة يسعى إلى تصفية القضية، بناء على رؤى يمينية ليكودية، وليس بالضرورة الوصول إلى تسوية سياسية مع الجانب الفلسطيني أو البلاد العربية. ويظهر أن صفقة ترامب أو ما يعرف بـ"صفقة القرن" جاءت تتويجاً لهذه الرؤى؛ مقرونة بالسعي لإنفاذها بالأمر الواقع، كما في نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والشرعنة الأمريكية للاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، والمضي الإسرائيلي في ترتيبات الضم الرسمي لأجزاء من الضفة. يأتي ذلك مع تدهور السلطة الفلسطينية ومكانتها، وتكريس دورها كأداة تخدم أغراض الاحتلال ومتطلباته الأمنية. وهو تدهور رافقه في هذه الفترة سعيٌ متواصل من قيادة السلطة ومنظمة التحرير لتشديد قبضتها على الساحة الفلسطينية، من خلال إلغاء المجلس التشريعي الفلسطيني، وتشكيل حكومة ذات لون واحد، بعيداً عن التوافق الوطني، وتعطيل إصلاح منظمة التحرير، وتجميد العمل باتفاقية المصالحة. وهو ما انعكس على استمرار أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، واستمرار حالة التجاذب بين مسارَي التسوية والمقاومة.

في المقابل، فإن القوى السياسية والشعبية الفلسطينية توحدت في مواجهة صفقة ترامب ومشاريع الضم الإسرائيلية، كما أن خط المقاومة حافظ على قاعدته في قطاع غزة وواصل تقويتها وتطويرها، واستمرت المقاومة بكافة أشكالها في الضفة الغربية، وتابع الشعب الفلسطيني، الذي تجاوزت أعداده أعداد اليهود في فلسطين التاريخية، صموده وثباته على أرضه ومقاومته الشعبية، ومحافظته على القدس والمقدسات. كما استمرت فعاليات فلسطينيي الخارج التي تؤكد ارتباطهم بفلسطين وتمسكهم بحق العودة واستعدادهم لبذل ما يستطيعون لتحريرها.

المشهد العربي والإسلامي لا يبعث على السرور، حيث يعاني من الضعف والتخلف والانقسامات والنزاعات السياسية والطائفية، كما يعاني من سعي بعض الأنظمة للتطبيع مع الكيان الإسرائيلي؛ إلا أن البيئة الشعبية العربية والإسلامية ما زالت حاضنة قوية لفلسطين وشعبها ومقاومتها، وما زالت عصيّة على التطبيع.

وما زال الدعم الدولي المعتاد لقضية فلسطين على حاله، كما في التصويت في الأمم المتحدة ومؤسساتها. وهناك تزايد بطيء ومتدرج في تعاطف الرأي العام الدولي مع قضية فلسطين.

***

ومتابعةً للسياسة نفسها في المجلدات السابقة للتقرير، فإن أسماء الكتّاب المشاركين وعناوين الفصول أو المباحث التي كتبوها، قد ذكرت في صدر الكتاب عند التعريف بأشخاصهم. ولم يُشر إليها في بداية كل فصل، باعتبار التقرير عملاً جماعياً لكتاب واحد؛ ولأن عمل التحرير في هذا التقرير (وكذلك في كل المجلدات السابقة) يتجاوز العمل المعتاد، إلى القيام بإدخال إضافات وتعديلات وتحديثات مهمة وكبيرة أحياناً على بعض الفصول، مما يجعل مسؤولية ظهورها، بالشكل الذي خرجت فيه، مسؤولية مشتركة.

لا بدّ من تقديم الشكر الجزيل للزملاء المتخصصين والخبراء الذين شاركوا في كتابة التقرير، وللسادة المستشارين الذين أسهموا في مراجعة نصوصه؛ وكذلك لفريق العمل في مركز الزيتونة من مساعدي التحرير وموظفي قسم الأرشيف، الذين كان لهم دورهم في توفير المادة العلمية، ومراجعة النصوص وتدقيقها، وإخراج التقرير بالشكل اللائق؛ بالرغم من الظروف الاستثنائية التي يمرُّ بها المركز، وانعكاسات انتشار جائحة كورونا على بيئات العمل والحياة اليومية في لبنان وباقي بلدان العالم.

وأخيراً، فإننا نحمد الله سبحانه على النجاح الطيب الذي يلقاه هذا التقرير، وعلى مكانته المرجعية المتخصصة، ونشكر كل من دعم هذا التقرير، وشجعنا على الاستمرار في إصداره. كما نرحب بكل نقد بناء أو نصح أو توجيه.

والحمد لله ربّ العالمين

المحرر

أ. د. محسن محمد صالح

الفصل الأول

الوضع الفلسطيني الداخلي

الوضع الفلسطيني الداخلي

مقدمة

اتسمت سنتا 2018–2019 باستمرار أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، وبحالة الضعف والتردي وانعدام الفاعلية التي تشهدها منظمة التحرير الفلسطينية، وبحالة التآكل التي تشهدها السلطة الفلسطينية، وسعي الاحتلال الإسرائيلي إلى تفريغها من مضمونها الوطني، وتكريس دورها الوظيفي. كما اتسمت السنتان باستمرار حالة الانقسام الفلسطيني، وتنازع مسارَي التسوية والمقاومة، وتعطّل مسار المصالحة، في ظلّ غياب برنامج سياسي مُوحَّد، وفي ظلّ إصرار فصيل فلسطيني على استمراره في الهيمنة على المؤسسات الرسمية وصناعة القرار الفلسطيني.

أولاً: بداية قلقة ومتوترة

بالرغم من حالة التفاؤل التي أشيعت حين توقيع حركتَي حماس وفتح لاتفاقية المصالحة في القاهرة في 2017/10/12، وما تبعه من ترحيب بالاتفاق من الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، بالإضافة إلى ترحيب بقية الفصائل الفلسطينية، وبالرغم من الاتصالات التي دارت بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس وكلّ من خالد مشعل الرئيس السابق للمكتب السياسي لحركة حماس، وإسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي للحركة، لمواجهة اعتراف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب Donald Trump بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، وقراره نقل سفارة بلاده لدى دولة الاحتلال الإسرائيلي من تل أبيب إلى القدس، وبالرغم مما بدا من تفاهمات، أو ترحيلات مجدولة، في الاتفاق المشار إليه، حول ملفّات معقّدة كموظفي حكومة غزة، وتمكين حكومة الحمد الله، التي هي بدورها وليد اتفاق سابق بين الطرفين، وما سبق تلك التفاهمات من حلّ حماس للجنتها الإدارية التي تذرّعت بها قيادة السلطة الفلسطينية في رام الله لفرض سلسلة من العقوبات على قطاع غزة، بالرغم من كل ذلك، فإنّ الاتفاق ما لبث أن انتكس سريعاً قبل أن ينقضي الثلث الأول من سنة 2018، وهو ما لم يكن مفاجئاً بالنظر إلى السير البطيء في تنفيذ اتفاقية المصالحة تلك.

بعد توقيع اتفاقية القاهرة، أبدت حركة فتح تريثاً كبيراً في تنفيذ ما هو مطلوب منها، ولا سيّما في رفع العقوبات المفروضة على غزة، والتي رهنتها باللجنة الإدارية التي أعلنت عنها حماس بمصادقة كتلتها البرلمانية في غزة عليها في 2017/3/16، ثم حلّتها في مباحثاتها مع الوسيط المصري في 2017/9/17، مقابل إنجاز اتفاق مصالحة شامل. فقد ربطت قيادات حركة فتح سريعاً رفع الإجراءات بما تُقدّمه اللجان المختصّة من مقترحات وتوصيات،[1] ثم أثارت ملف سلاح

المقاومة تحت غطاء مقولة "السلطة الواحدة، والسلاح الواحد، والقرار الواحد"، وأن قرار السلم والحرب قرار سياسي محصور في الشرعية الفلسطينية، الممثلة في شخص الرئيس الفلسطيني محمود عباس، باعتباره الرأس الأعلى لكل المؤسسات السياسية الفلسطينية الرسمية.[2]

وقد كانت أوضح تلك التصريحات وأخطرها، تصريح الرئيس عباس، بعد وقت وجيز على توقيع اتفاقية المصالحة، برهنه رفع عقوباته عن القطاع بما أسماه "تمكين الحكومة"، وتعبيره عن ذلك بقوله "أنا مش مستعجل"،[3] وقد أفادت بعض المصادر الإعلامية أن الرئيس عباس ضاعف من شروطه على حركة حماس لإنجاز المصالحة، باشتراطه ما هو تعجيزيّ بالنسبة إلى حماس، أو ينهي دورها ونفوذها تماماً.[4]

وهذه التصريحات وسواها، حول ملفّات لم يُبتّ في شأنها، ورُحّلت إلى لجان مختصّة ومواعيد زمنية مجدولة، دفعت بعض الأوساط في حركة حماس لإبداء تشاؤمها من إمكانية نجاح اتفاقية المصالحة،[5] وكانت حركة حماس ومنذ أن حلّت اللجنة الإدارية في القاهرة، وقبل توقيع اتفاقية المصالحة مع فتح، قد أبدت استغرابها من تباطؤ حركة فتح في مقابلة حماس بالمثل مما يترتب عليها من إجراءات،[6] وبعد اتفاقية المصالحة شاركت الفصائل الفلسطينية حركة حماس الاستياء من تباطؤ حركة فتح في رفع العقوبات عن قطاع غزة.[7]

لم تكن إجراءات السلطة الفلسطينية التي استهدفت قطاع غزة قاصرة عليه، فقد تزامن معها، وقف رواتب عدد من الأسرى المحررين، وقطع رواتب عدد من نواب حماس في الضفة الغربية، وحجب عدد من المواقع الإلكترونية القريبة من حركة حماس، بيد أنّ اللافت في كلّ هذه الإجراءات أنها ترافقت مع زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لفلسطين، والتي كانت في 2017/5/23،[8] ممّا يعني أنّ القيادة الفلسطينية قرأت اتجاهات الإدارة الأمريكية، وطبيعة تحالفاتها في المنطقة، على نحو دفعها لتحصين نفسها بتعزيز هجومها على حركة حماس، باعتبارها إحدى قوى "الإسلام السياسي" المستهدفة من التحالف الإقليمي المدعوم من ترامب، بالإضافة إلى افتقاد قيادة حركة فتح الإرادة على اجتراح مسار جديد ينقلب على مسار التسوية، أو تتجاوز به المهمات التي شُرِطَ بها وجود السلطة وبقاؤها.

من المرجّح بالنظر إلى هذا المسار أنّ السلطة لم تكن راغبة في العودة إلى قطاع غزة، ضمن معادلة الاعتراف بحالة المقاومة في القطاع حيث لا تقتصر على حماس، والتي يخالف وجودها الخط السياسي للرئيس عباس، وضمن هذا الاعتبار، وما يمكن أن ينضم إليها من اعتبارات داخلية خاصة بحركة فتح، رأت قيادة السلطة، وضمن جملة الظروف التي تدفعها إلى التخلّص من مسؤولياتها تجاه قطاع غزة، هذا التخلّص مكسباً ماليّاً بالتخفيف عن ميزانيتها، ومن ثم فقد ربطت قيادة السلطة، والتي هي بالضرورة قيادة حركة فتح، قيامها بالتزاماتها تجاه المصالحة،

بما أسمته التمكين لحكومة الوفاق الوطني، وهو تعبير فضفاض، لم يُفهم منه إلا أنْ تتخلّى حماس عن عناصر قوتها ونفوذها كلها، وتحديداً الأنفاق وسلاح المقاومة.

وعلى أيّ الحال، فالاتصالات التي جمعت الرئيس عباس بكل من مشعل وهنية بعد قرارات ترامب التي سبقت الإشارة إليها، وإنْ كانت قد عزّزت من الآمال بإمكانية تجاوز التراشق بين الطرفين، وتجاوز سجال التمكين لحكومة الوفاق الوطني، إلا أنّ المسار العام لم يكن يُبشّر بأكثر من انفراجة محدودة ومؤقتة لم تلبث أن انفجرت وغطّت سنة 2018 كلها وتمدّدت إلى سنة 2019.

فبعد قرارات ترامب، والأجواء الداخلية الإيجابية التي تبعتها، وأوحت بإمكانية تطوير موقف موحّد لمواجهة التحديات التي تحُيط بالقضية الفلسطينية، عقد المجلس المركزي الفلسطيني، دورة عادية في رام الله، بخلاف ما كان قد وعد به الرئيس عباس من أن تكون دورة طارئة، وقد شكّل مكان الاجتماع، خلافاً عميقاً بين حركة فتح وفصائل فلسطينية أساسية أخرى، حيث تخضع رام الله لسلطة الاحتلال الإسرائيلي الأمنية، وبالتالي قدرة الاحتلال على التحكّم بدخول المشاركين، مما يعني استمراراً من السلطة في نهجها السياسي، كما رأته بعض الفصائل الفلسطينية كحركة الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية.[9] هذا بالإضافة إلى امتناع الرئيس عباس عن دعوة الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير للانعقاد، الذي نصّت عليه اتفاقيات المصالحة المتعددة، والذي أكّدت عليه اجتماعات اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني،[10] وبالإضافة لاستمرار العقوبات على غزة، والتمسك بالنهج السياسي نفسه.[11] وكانت حركة حماس قد تبنّت الموقف نفسه بمقاطعة اجتماعات المجلس المركزي، قائلة إنّها لم تزل تلاحظ سيادة منطق الهيمنة والتفرد والالتفاف على إرادة الشعب الفلسطيني، بعيداً عن الشراكة السياسية والتوافق في اتخاذ القرارات المصيرية.[12]

بالإضافة لظروف انعقاد جلسة المجلس المركزي في كانون الثاني/ يناير 2018، ومقاطعة حركتَي حماس والجهاد الإسلامي لها، فقد أعطت كلمة الرئيس عباس في ذلك الاجتماع مؤشّراً حول إمكانية التراجع عن مسار المصالحة الجاري، بعد أن انتقد مقاطعة الحركتين لاجتماعات المجلس، وذكر أن المصالحة تراوح مكانها، بلا تقدّم ولا تراجع، مما يعني ضمناً التراجع، إذ أن اتفاق المصالحة مُوقّع، ويُفترض أنه في حالة تَقدّم لا في حالة جمود.[13]

في الجلسات نفسها، اقترح سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، عقد جلسة عادية للمجلس الوطني تُدعى إليها حركتا حماس والجهاد الإسلامي، تكون مهمّتها، إعادة تشكيل أو اختيار أو انتخاب مجلس وطني جديد وفق ما نَصّ عليه نظام انتخابات المجلس الوطني،[14] دون أن يأتي على ذكر الإطار القيادي المؤقت، الذي يُفترض، وبحسب سلسلة الاتفاقيات الموقّعة بين الفصائل الفلسطينية عموماً، وحماس وفتح خصوصاً، أنّه المكلّف بتطوير منظمة التحرير، وهو ما يعني أنّ قيادة فتح، تريد إعادة تشكيل منظمة التحرير، على أرضيتها ووفق قواعدها، وانطلاقاً

من الهياكل القائمة التي تهيمن عليها، دون اعتبار للاتفاقيات المتعدّدة بين الفاعلين الفلسطينيين، أو المصالح الوطنية المتبادلة، أو قاعدة الشراكة، وهو ما كان يؤشرّ لاحتمالية إفشال اتفاقية المصالحة عن قريب.

لم يدم الوقت طويلاً، حتى انتكست اتفاقية المصالحة بالفعل، حينما استهدَف تفجيرٌ في غزة موكباً لرئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني، رامي الحمد الله، وبصحبته رئيس جهاز المخابرات العامة ماجد فرج، في أثناء زيارتهما لغزة في 2018/3/13، ولم يكن لمسيرة العودة الكبرى التي أطلقتها القوى الوطنية والمجتمعية في غزة في 2018/3/30، لتخفّف من انفجار الخلاف بين الطرفين، بالرغم من اعتبار فتح تلك المسيرة نقلة نوعية في تاريخ النضال الفلسطيني.[15]

وقد سارع الرئيس عباس إلى اتهام حماس بالوقوف المباشر والتنفيذي خلف حادثة التفجير،[16] وكذلك الناطق باسم حكومة الحمد الله،[17] وحركة فتح على لسان أحد مسؤوليها الإعلاميين،[18] وأعضاء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير من فصائل أخرى.[19] وذلك في حين اتّهمت وزارة الداخلية والأمن الوطني في قطاع غزة ضابطاً قيادياً في جهاز المخابرات برام الله بالضلوع في التفجير، وبقيادة خلية جهادية مخترقة منه، قائلة إنّ الخلية كانت تخطّط لتنفيذ هجمات أخرى بغزة تستهدف وفوداً دولية بالإضافة إلى الوفد الأمني المصري، وتحميل المسؤولية لتنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش). وبينما قالت الوزارة إنّها اقترحت منذ لحظة التفجير الأولى تشكيل لجنة مشتركة من الأجهزة الأمنية في غزة والضفة للتحقيق في الحادثة دون أن تجد استجابة لذلك، فإنّ المتحدث باسم حركة فتح وصف ما قاله البيان الرسمي في غزة بأنه مسرحية تضليلية مكشوفة.[20]

بدا هذا التفجير تتويجاً للجمود الذي غرقت فيه المصالحة بعد ستة شهور على توقيعها، فقد تبعها سجال متصاعد بين الطرفين حول ما سُمّي بالتمكين للحكومة، دون أن تتمكن الاجتماعات المتعددة في القاهرة وغزة من وضع حدّ لذلك السجال أو إنهائه، وهو الأمر الذي دفع رئيس حركة حماس في غزة، يحيى السنوار، وبعد أكثر من شهرين بقليل على توقيع اتفاقية المصالحة، للتحذير من احتمالات انهيار المصالحة.[21] وهو ما حصل بالفعل سريعاً بعد الانفجار المشار إليه في غزة، فقد رفع الرئيس عباس في كلمة له من حدّة الخطاب تجاه حماس بوصفه سياساتها بأنّها قائمة على الاغتيالات منذ ثلاثينيات القرن العشرين، قاصداً بذلك جذورها الإخوانية، مؤكداً أنّه اتخذ إجراءات وطنية وقانونية ومالية، في مقابل رفض حركة حماس وسلطتها غير الشرعية، على حدّ وصفه، جهوده في سبيل إعادة اللحمة والوحدة للوطن،[22] وهو ما فهم منه تشديد العقوبات على غزة. وقد تبع كلمة الرئيس هذه، حملة لمؤيدي حركة فتح في مواقع التواصل الاجتماعي، وفي الشارع، تحت شعار "فوّضناك" فهم منها دعم خطواته المتوقعة تجاه غزة.[23]

وكشف الرئيس عباس في كلمته عن موقف رافض للسياق الذي وُقّعت فيه اتفاقية المصالحة الأخيرة، مما يعني أن فتح اضطرت مناورة للذهاب إلى القاهرة والتوقيع على الاتفاقية، فقد تحدّث عن المصالحة التي وقّعت عليها حركته بصفتها مصالحة يريدها الآخرون لا هو، مشيراً إلى جهات "اخترعتها"، وأنّها تأتي في سياق مخططات ترامب.[24] ولم يكن اتّهام الرئيس عباس هذا لحماس عابراً، وإنما ساد في خطاب حركة فتح اتهام حركة حماس بأنها تسعى إلى فصل غزة عن المشروع الوطني، والاستقلال بها عن السلطة في الضفة، بما يخدم مخطط "صفقة القرن" ومشروع ترامب بخصوص القضية الفلسطينية. وهو الاتهام الذي استمرّ طوال الوقت اللاحق بعد انتكاس اتفاق المصالحة، بما في ذلك على لسان الرئيس عباس، والذي رفع شعار "إما أن نستلم كل شيء ونتحمّل مسؤولية كلّ شيء، وإما أن يستلموا كل شيء ويتحمّلوا مسؤولية كل شيء".[25]

وفي حين تتّهم قيادة فتح حركة حماس بهذه التّهمة، يعتقد بعض المراقبين أنّ العقوبات التي فرضتها قيادة السلطة على غزة من شأنها دفع غزة للانفصال فعلاً، ممّا يثير التساؤلات حول خطاب السلطة المعلن، وإجراءاتها المناقضة لهذا الخطاب. وأياً ما كان الأمر، فقد لاحظ أمثال هؤلاء المراقبين، ومنذ وقت مبكّر، قبل حادثة التفجير، أنّ حركة فتح غير جادة في الذهاب إلى المصالحة وإنما دفعتها المناورة إلى ذلك.[26] وقد عزّز سلوكُ فتح، ولا سيّما إبقاء العقوبات على غزة، والتصعيد المباشر ضدّ حماس بعد حادثة التفجير، ورفض مقترح حماس والفصائل الفلسطينية بتشكيل لجنة أمنية مشتركة للتحقيق في الحادثة، من ذلك التقدير، حتّى لدى بعض فصائل منظمة التحرير، كالجبهة الشعبية التي قالت إنّ موقف حركة فتح يضع علامات استفهام على سلوكها.[27]

وهكذا دخل الفلسطينيون سنة 2018، وأنهوا ربعه الأول، والتصعيد بين حركَتي فتح وحماس يتعاظم، على نحو أنبأ بإمكان الدخول في منعطفات أكثر خطراً في العلاقات الوطنية الداخلية، بما في ذلك ما يتعلق بالمؤسسات الفلسطينية، التي يُفترض أنها إمّا محلّ اتفاق نظريّ بين مختلف القوى الفلسطينية، كمؤسسات منظمة التحرير، أو أنها الرابط المتبقي قانونياً وشكلياً بين قطاع غزة والضفة الغربية، كالمجلس التشريعي الفلسطيني. ومن بين هذه المؤسسات كانت حكومة الوفاق الوطني، التي احتلّت حيزاً أساسياً في السجال بين حركتَي فتح وحماس، وباسمها أُبطِلَت خطوات المصالحة. وبالرغم من ذلك، وفي سياق الصراع بين الحركتين، وتفرّد حركة فتح في قيادة المؤسسة السياسية الفلسطينية وتفرّعاتها أقيلت حكومة الوفاق الوطني، وأُحلّت مكانها، حكومة برئاسة من حركة فتح، لأوّل مرّة منذ الانقسام الفلسطيني، بيد أنّ حلّ المجلس التشريعي، شكّل التمهيد الفعلي، للتغيير الحكومي المتجاوز لاتفاقية الشاطئ.

ثانياً: من حكومة الوفاق الوطني إلى حكومة فتح

بعد تراجع اتفاقية المصالحة، بالتفجير الذي حدث مع مرور موكب رئيس حكومة الوفاق الوطني، ظلّت خطابات التمكين سيّدة الموقف، في تعبير حركة فتح عن موقفها من المصالحة الفلسطينية، فبالرغم من حلّ اللجنة الإدارية في غزة، وشروع اللجنة المعنية بمناقشة ملف موظفي غزة في عملها،[28] وتسلُّم السلطة الفلسطينية لمعابر قطاع غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017،[29] إلا أنّ إشكالية التمكين للحكومة، ظلّت عنوان سنة 2018، مروراً بانفجار جديد في حالة المصالحة في مطلع سنة 2019، مما يعني أنّ حادثة تفجير موكب رئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني، لم تنهِ تماماً جهود المصالحة، وإنما أغرقتها في جدل التمكين، حتى أواخر سنة 2019.

جَعلت فتح التمكين لحكومة الوفاق الوطني الأساس الذي ينبغي أن تُبنى عليه المصالحة برُمّتها، دون أي اعتبار لخطوات متزامنة تتقدم بها السلطة الفلسطينية تجاه قطاع غزة، ولا سيّما رفع العقوبات عن القطاع، أو تحترم فيها الحقائق الموجودة في القطاع والتي ترسّخت طوال سنوات الانقسام، كسلاح المقاومة. فمنذ توقيع اتفاقية المصالحة في القاهرة، أكّدت قيادات حركة فتح أن تمكين الحكومة يجب أن يشمل كافة الملفات الإدارية والمالية والأمنية، وأنه لن يتم الانتقال إلى أيّ ملف آخر في المصالحة قبل إنهاء الانقسام عبر التمكين الكامل والشامل للحكومة.[30]

وفي حين تحدّث الرئيس عباس صراحة عن "السلاح الواحد"،[31] وكذا قيادات أخرى في اللجنة المركزية لحركة فتح،[32] فإنّ رئيس حكومة الوفاق الوطني رامي الحمد الله، تحدّث عن ستة جوانب قال إنّ حكومته لم تُمكّن فيها في غزة، مبيناً أنّ سلاح المقاومة ليس من تلك الأمور الستة، والتي هي: الجباية الداخلية، والأمن الداخلي ولا سيّما الشرطة والدفاع المدني، وتسليم جهاز القضاء لإنهاء الازدواجية في الجهاز القضائي بين غزة والضفة، وتسليم الأراضي الحكومية، وتسليم المعابر بشكل فعلي لا رمزي.[33]

يتضح أنّ حركة حماس وبعد حلّها للجنة الإدارية في مبادرة منها، تقدّمها بين يدي الوساطة المصرية، أو "وديعة" لدى مصر تتصرّف بها كما تشاء في حال وافق الرئيس عباس على المصالحة،[34] وبعدما سلّمت المعابر للسلطة الفلسطينية، لم تكن لتتخلّى عن كامل مسؤوليتها وعن أمن المقاومة، دون أن تتقدّم حركة فتح، من خلال السلطة الفلسطينية، بخطوات مماثلة تجاه قطاع غزة، ولا سيّما في ملف موظفي حكومة غزة، وهو ما كان يستدعي من حماس التمسك بالجباية الضريبية الداخلية لدفع رواتب موظفي غزة.[35] ويمكن قول الأمر نفسه بخصوص القطاعات الحكومية الأخرى التي تُدار من الموظفين الذين انتظموا في عملهم بواسطة إدارة حماس لقطاع غزة، فلم تكن حماس لتعيدهم إلى بيوتهم، لإحلال موظفين مكانهم تُعيّنهم السلطة الفلسطينية من

رام الله. وعليه لم تكن الخطوات التي قطعتها المصالحة لتحلّ معضلات قطاع غزة، التي دفعت حماس للذهاب إلى المصالحة بخطوات واسعة بدأتها سلفاً بحلّ اللجنة الإدارية، والاندفاع في تصريحات مفرطة في التفاؤل، كان من أشهرها تهديد قائد حماس في غزة يحيى السنوار بكسر عنق كلّ من يعرقل المصالحة من أبناء حماس أو غيرها، حتّى عُدّ في حينه "أيقونة" المصالحة الفلسطينية.[36]

بيد أنّ السنوار نفسه الأكثر حماسة للمصالحة، أخذ يُحذّر مبكّراً من احتمالات انهيارها،[37] وصولاً في نهايات سنة 2018 إلى قناعة مفادها أنّها وصلت طريقاً مسدوداً،[38] محذّراً عباس من تجاوز القوى الفلسطينية له في حال فرض عقوبات جديدة على غزة، فمضاعفة العقوبات بحسب السنوار تكسير للأواني وكسر لقواعد اللعبة. وفي سياق بيان موقف حركته من مطالبة فتح بالتمكين الكامل للحكومة، قال السنوار إنّ ذلك لن يتمّ إلا لمجلس وطني موحد تنبثق عنه لجنة تنفيذية تدير القطاع وفق أسس وطنية.[39]

تجددت هذه السجالات على ضوء ورقة مصرية، وافقت عليها حماس ورفضتها فتح، لاستئناف المصالحة الفلسطينية.[40] إذ اشترطت فتح التمكين الكامل لحكومة الوفاق الوطني، بما يشمل بسط السيطرة على الأرض والأمن والقضاء والمعابر والجباية الداخلية، وبما يتضمن عودة الوزراء ورؤساء الهيئات والسلطات والمؤسسات العاملة، وبدون أي تدخّل أو عراقيل من أيّ جهة كانت،[41] ما يعني رفض فتح لوجود الموظفين الذين عُيّنوا في أثناء إدارة حماس لقطاع غزة. كما أنّها في ردّها تجاهلت تماماً مصير موظفي غزة، والعقوبات المفروضة على القطاع،[42] والتي شملت الاقتطاع حتى من رواتب الموظفين التابعين للسلطة في رام الله، ووعدت بجدولتها ودفعها بعد إنهاء الانقسام،[43] في خطوة تبدو تعزيزاً للحصار على قطاع غزة حتى لو مسّ الشرائح المؤيدة لحركة فتح فيها.

دار سجال المصالحة هذا، في شهر آب/ أغسطس 2018، في غمرة جهود مصرية لإبرام اتفاق تهدئة طويل الأمد بين الاحتلال والفلسطينيين في قطاع غزة، بعد أقل من شهرين على انطلاق مسيرة العودة الكبرى، ويبدو أنّ التوجّه المصري حينها أراد أن يستظلّ هذا الاتفاق بشرعية السلطة الفلسطينية، والتي ومنذ بداية طرحه، لم يجرِ التعاطي معه إيجابياً، هي وبالضرورة حركة فتح، حيث اعتبرتاه تنفيذاً لـ"صفقة القرن".[44] ثم طالبت بإنجاز المصالحة قبل إبرام أيّ اتفاق هدنة أو تهدئة بين الاحتلال والمقاومة في قطاع غزة،[45] وهو الأمر الذي يعني إما منع هذا الاتفاق لأنّ مسارات المصالحة كانت مقفلة بشروط حركة فتح التي سبقت الإشارة إليها، أو إغلاق أي نافذة لحماس ومعها بقية قوى المقاومة بمعزل عن السلطة وشرعيتها، وتحت شعار منع فصل قطاع غزة.

وفي الفترة التي دار فيها الحديث عن صفقة تهدئة بين حماس و"إسرائيل"، وهي الفترة التي تُغطّي الربع الأخير من سنة 2018، استمرّت حركة فتح في تعطيل جهود التهدئة تلك، وهو ما رأى فيه بعض المراقبين محاولة لقطع الطريق على حماس من أن تستثمر مسيرة العودة، وتلميعاً لصورة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ومحاولة لتبرير استمرار العقوبات على قطاع غزة.[46]

غطّت إشكالية التمكين لحكومة الوفاق الوطني سنة 2018 كاملاً، وظلّت في موضع تجاذب بين حماس وفتح، فقد تشكّلت حكومة رامي الحمد الله بصفتها حكومة وفاق وطني على أساس اتفاق الشاطئ المبرم بين منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس، ضمن رزمة تتضمن، تشكيل هذه الحكومة، والتأكيد على ما اتُّفِقَ عليه سابقاً، وإجراء انتخابات تشمل الرئاسة والتشريعي والمجلس الوطني بعد ستة شهور على تشكيل الحكومة، وتفعيل المجلس التشريعي، وعقد لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية؛ لممارسة مهامها المنصوص عليها في الاتفاقات، وتفعيل لجان الحريات والمصالحة المجتمعية.[47] بيد أنّ حركة حماس ظلّت تتّهم حكومة الوفاق الوطني بإهمال قطاع غزة وبعدم قيامها بواجباتها نحوه، مما اضطرها، بحسب روايتها، إلى تشكيل لجنة إدارية تملأ الفراغ الذي تتركه حكومة الوفاق الوطني، ولا تُشكّل بديلاً عن الحكومة.[48] وإذا كانت إشكالية اللجنة الإدارية قد استدعت عقوبات السلطة بحسب مبرّرات قيادة السلطة، فإنّ إشكالية تمكين حكومة الوفاق الوطني صارت عنوان جمود المصالحة، إلى حين إقالتها من الرئيس عباس، وتشكيل حكومة برأس من حركة فتح، عادت وطالبت بدورها بالتمكين لها في قطاع غزة.[49]

ففي نهاية كانون الثاني/ يناير 2019، قَبِلَ الرئيس محمود عباس، استقالة حكومة رامي الحمد الله، وكلّفها بتسيير الأعمال حتى تشكيل الحكومة الجديدة.[50] وبكلمة أخرى أكثر دقّة، أقال الرئيس الفلسطيني حكومة الوفاق الوطني المنبثقة عن اتفاق الشاطئ، ليكلّف، بعد أكثر من شهر على إقالتها، محمد اشتية عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، بتشكيل الحكومة الفلسطينية،[51] ولتؤدي حكومة اشتية اليمين القانونية أمام الرئيس الفلسطيني في 2019/4/13،[52] دون تسمية وزراء الداخلية والأوقاف، وقد عَكَسَ الوقت الطويل من إقالة الحمد الله إلى أداء حكومة اشتية اليمين القانونية، وخلوّ حكومته من وزراء للداخلية والأوقاف، حجم الخلافات الداخلية في حركة فتح.[53] وقد انكشفت حكومة اشتية عن تمثيل ضعيف للطيف السياسي الفلسطيني، في حالة انقسامية، تَعمّقت بحلّ المجلس التشريعي وإقالة حكومة الحمد الله، بالإضافة إلى العمل على صياغة منظمة التحرير ومؤسساتها بمعزل عن الاتفاقيات الوطنية الداخلية الموقّعة.

تبينّ ضعف التمثيل، في مقاطعة فصائل منظمة التحرير الوازنة لحكومة اشتية، فقد رفض التجمع الديمقراطي الفلسطيني، المشاركة في حكومة اشتية.[54] والتجمع محاولة لجمع قوى اليسار الفلسطينية في صيغة ائتلافية،[55] إلا أنّ قرار حزبي فدا والشعب بالمشاركة، شقّ موقف

التجمع، وأثار التباينات والاستقالات داخل الحزبين نفسيهما؛[56] لتنعكس حكومة اشتية مزيداً من الانقسام على مستوى الساحة الفلسطينية عموماً، وعلى مستوى قوى وفصائل منظمة التحرير، لا سيّما وقد سُبقت حكومة اشتية، بخطوات تمهيدية تعاملت معها القوى الفلسطينية باعتبارها خطوات تفردية وانقسامية، ومن أخطرها حلّ المجلس التشريعي الذي سبق إقالة حكومة الحمد الله، وبالضرورة تكليف حكومة اشتية، التي انتهى بها الأمر إلى أن تكون حكومة فتح، بحيثيات التشكيل، وبطبيعة الرئاسة.

ثالثاً: حلّ المجلس التشريعي وانعكاساته

إذا كان فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية سنة 2006، وما انبنى عليه من تشكيلها الحكومة الفلسطينية، قد منحها شرعية دخول النظام السياسي الفلسطيني، وتعزيز مكانتها الإقليمية، وتوفير الغطاء الشعبي لإدارتها منفردة لقطاع غزة بعد الانقسام سنة 2007؛ فإنّ المجلس التشريعي الناجم عن تلك الانتخابات يُمثّل بدوره الرابط القانوني والسياسي المتبقي بين الضفة الغربية وقطاع غزة بعد الانقسام الفلسطيني. كما أنّ حكومة الوفاق الوطني، مثّلت بدورها شكلاً من أشكال هذا الربط بين إقليميّ السلطة الفلسطينية.

إنّ تفكيك هذه الروابط، أو التصرّف فيها من طرف واحد، دون مراعاة لسياقاتها الوطنية ولو في حدودها الدنيا، يعني قطع الروابط بين إقليميّ السلطة، وهو ما يُسقط الحالة الفلسطينية برُمّتها في المخاوف التي لم تَزَل السلطة تُحذّر منها، أي فصل قطاع غزة عن الضفة، أو فصلها عمّا تسميه فتح "المشروع الوطني". وهذا بصرف النظر عن دوافع السلطة وراء هذا التفكيك، سواء تعلق بالرغبة في إخراج حماس من النظام السياسي، أم تحجيمها داخله، أم التحكم في حجم حضورها في أيّ ترتيبات مستقبلية، أم تعلّق بالتنافس الفتحاوي الداخلي، وترتيبات ما بعد الرئيس عباس.

أعلن الرئيس عباس في 2018/12/22 عن قرار للمحكمة الدستورية تَحُلّ فيه المجلس التشريعي، وتدعو في الوقت نفسه إلى انتخابات تشريعية خلال ستة شهور.[57] وبعد يومين على إعلان الرئيس عباس نُشر القرار في الجريدة الرسمية، وتبيّن من قرار المحكمة بعد نشره، أنّ حكمها صدر قبل إعلان الرئيس عنه بعشرة أيام، بناء على كتاب من وزير العدل ورد إلى المحكمة في 2018/12/2، وذلك تأسيساً على دعاوى رُفعت لمحكمة العدل العليا. ثم أحيلت للمحكمة الدستورية بتأشيرة من مجلس القضاء الأعلى لتفسر بعض مواد القانون الأساسي المتعلقة بالمجلس التشريعي. وعليه صدر القرار القاضي باعتبار أن المجلس التشريعي قد فقدَ صفته التشريعية،

ومن ثم فقدانه لصفة المجلس التشريعي، لعدم ممارسته اختصاصاته التشريعية والرقابية، وأن ولايته انتهت في 2010/1/25. وبالتالي، قضت المحكمة أنّ "المصلحة العليا للشعب الفلسطيني، ومصلحة الوطن"، تقتضي حلّ المجلس التشريعي، منذ تاريخ إصدار قرارها، وتضمن القرار دعوة الرئيس عباس إلى إعلان إجراء الانتخابات التشريعية، خلال ستة شهور من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية.[58]

أثار قرار المحكمة الدستورية جدلاً قانونياً وسياسياً، ورفضته معظم القوى الفلسطينية، ولا سيّما حماس،[59] والجهاد الإسلامي،[60] وبعض فصائل منظمة التحرير كالجبهة الشعبية،[61] والجبهة الديموقراطية،[62] وانتقدته المبادرة الوطنية،[63] وتخوّف حزب الشعب من القرار ودعا للتريث في تنفيذه،[64] بينما دعمت حركة فتح القرار هي وبعض الفصائل الصغيرة القريبة منها.[65] وكانت أول انعكاسات القرار؛ منع الأجهزة الأمنية، مباشرة بعد الإعلان عنه، نواب المجلس التشريعي من حركة حماس في الضفة الغربية، من عقد مؤتمر صحفي أمام المجلس التشريعي،[66] وتلقّى الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس استدعاء من جهاز المخابرات العامة.[67]

أعاد حلّ المجلس التشريعي إلى الذاكرة الانتقادات القانونية والسياسية لقانون المحكمة الدستورية ثم لتشكيل هذه المحكمة، والتي بدأ التوجّس بخصوصها منذ سنة 2006 حينما بدأ المجلس التشريعي المنتهية ولايته في مناقشة قانون المحكمة قبل تسلُّم المجلس الجديد المنبثق عن انتخابات سنة 2006 مهمّاته، وقد سُنّ قانون المحكمة سنة 2006.[68]

طالت الانتقادات سلسلة التعديلات التي أجراها الرئيس عباس على القانون في السنوات 2012، و2014، و2017،[69] كما طالت ظروف وحيثيات تشكيل المحكمة سنة 2016؛[70] فقد ظلّت المؤسسات الحقوقية تتقدّم باعتراضاتها وتبدي مخاوفها سواء من قانون المحكمة، أم تشكيلها، أم بعض قراراتها. وانتقدت التعديل الذي أجراه الرئيس سنة 2012، ثم عَدَل عنه،[71] والتعديل الذي أجراه سنة 2014،[72] واعترضت في كتاب مرفوع للرئيس على تشكل المحكمة باعتبار أنّها تفتقر إلى حياة دستورية تفرزها انتخابات عامة تشريعية ورئاسية وقضاء موحّد، وافتقارها للاستقلالية عن الهيمنة السياسية.[73]

وأكّدت المؤسسات الحقوقية موقفها في بيان صحفي قالت فيه إن المحكمة الدستورية العليا لم تستكمل إجراءات تشكيلها، وقراراتها منعدمة.[74] لا سيّما وهي تخالف في ظروف انعقادها، ومن جهة القرار الرئاسي بتشكيلها، وفيما يخصّ بعض القوانين الصادرة عنها، كمنح الرئيس محمود عباس صلاحية رفع الحصانة البرلمانية عن أي عضو من أعضاء المجلس التشريعي في غير أدوار انعقاد المجلس بتشريع استثنائي، تخالف القانون الأساسي، وقانون المحكمة نفسه، ومبدأ سيادة القانون.[75]

هذا بالإضافة إلى تشكيك تلك المؤسسات في صلاحية رئيس المحكمة الدستورية الذي سبق له، ومنذ سنة 2013، أي قبل تعيينه بسنوات، نشر آراء تنحاز للسلطة التنفيذية على حساب القانون الأساسي والسلطة التشريعية، وتعد المجلس التشريعي منتهي الولاية، وأنّ من حقّ الرئيس رفع الحصانة عن عضو المجلس التشريعي.[76] وقد حذّرت تلك المؤسسات من تغوّل السلطة التنفيذية على الجهاز القضائي بما يُنذر بانهيار شامل في النظام السياسي. وأشارت إلى ممارسات أخرى للسلطة التنفيذية في سعيها لتوظيف الجهاز القضائي بعزل رئيس المحكمة العليا رئيس مجلس القضاء الأعلى خلافاً لأحكام القانون الأساسي وقانون السلطة القضائية.[77]

إنّ أهمية العودة إلى الموقف القانوني الذي صاحب الحيثيات المحيطة بالمحكمة الدستورية من جهة قوانينها وظروف تشكيلها وبعض قراراتها، تتضح من استناد حلّ المجلس التشريعي إلى تلك المحكمة، ثم ببحث إن كان الحلّ قانونياً خالصاً أم هو سياسيّ يتغطّى بالتوظيف القانوني، وبالتالي أدوات تدبير الخصومة الداخلية وتوظيف الجهاز القضائي في سياقها، وهو أمر لم يتوقف عند حيثيات المحكمة الدستورية واستخدامها في عدد من القرارات منها حلّ المجلس التشريعي، ولا عند إقالة رئيس المحكمة العليا رئيس مجلس القضاء الأعلى، فقد قام الرئيس عباس في 2019/7/18 بحلّ مجلس القضاء الأعلى، وإنشاء مجلس انتقالي لمدة عام، وذلك بشكل مفاجئ ودون علم السلطة القضائية،[78] وهو ما عدّته أوساط قضائية إهانة للسلطة القضائية، واعتداءً صارخاً على استقلال القضاء، وهدماً لكل المبادئ الدستورية للفصل بين السلطات.[79]

إنّ حلّ مجلس القضاء الأعلى بعد سبعة شهور على حلّ المجلس التشريعي، أفضى نظرياً وواقعياً إلى خلوّ النظام السياسي الفلسطيني من أيّ سلطات تحافظ على توازنه، ولو في الحدّ الأدنى، أو في إطار شكلي. هذا، فضلاً عن الأبعاد السياسية لهذه الخطوات، والظلال الكثيفة التي تلقيها على العلاقات الوطنية الداخلية، والثقة التي تُعدمها بين الفرقاء الفلسطينيين، ولا سيّما وأنّ توظيف القضاء في الخصومة الداخلية، وتكريس هيمنة السلطة التنفيذية، توسّع إلى الدرجة التي تُحجَب فيها المواقع الإلكترونية، بالاستناد إلى محكمة الصلح وعلى أساس قانون الجرائم الإلكترونية، الذي أصدره الرئيس عباس في ظلّ تعطيل المجلس التشريعي.[80] وإذا كانت بعض تلك المواقع مقربة من حركة حماس، فإن ذلك يثير الشكّ حول نزاهة وشفافية ومصداقية الدعوة إلى انتخابات تشريعية جديدة. ثم إن بعضها تتبنى خطاً تحريرياً مستقلاً الأمر، الذي يُحوّل المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع أمني مغلق ومحاصر بسطوة الأمن.

وعلى أيّ حال، وبالإضافة إلى بطلان حلّ المجلس التشريعي، نظراً إلى عدم دستورية المحكمة الدستورية نفسها، بحسب المؤسسات الحقوقية، وأيضاً باعتبار أنّ القانون الأساسي لا يجيز حلّ المجلس التشريعي على الإطلاق، حتى في حالة الطوارئ؛[81] فقد أُثيرت العديد من الاستشكالات

حول قرار المحكمة نفسه، سواء في حيثياته القانونية، أم في انحيازه الظاهر إلى خطاب السلطة التنفيذية كاعتباره أنّ تعطّل المجلس، وعدم إجراء الانتخابات يُصادر حقّ المواطنين في التشريع والمشاركة السياسية، دون أن يتعرض إلى تعطيل حق المواطنين في انتخاب رئيس للسلطة، وهو ما دعا بعض المراقبين للتساؤل: لماذا لم تتحرك المحكمة الدستورية من قبل لوضع حدّ لكثير من التجاوزات، ومنها انتهاء الآجال الدستورية لكل الأطر القيادية، كمنصب الرئيس؟ وكيف يسري الحكم الصادر على المجلس التشريعي، ولا يسري على منصب الرئيس المستمر منذ 2005؟ ولماذا لم ينصّ القرار على إجراء انتخابات رئاسية أيضاً بعد ستة أشهر؟[82]

المفارقة هنا، أنّه وبينما ذهبت المحكمة الدستورية إلى انتهاء ولاية المجلس التشريعي، وتعاملت مع ولاية الرئيس على أنها ولاية قائمة ومستمرة، وبينما لم تقرّ حماس بانتهاء ولاية المجلس التشريعي إلا حينما يؤدي المجلس الجديد اليمين الدستورية، فإنّ قيادة السلطة/ فتح، كانت في سنة 2009 قد استدعت المجلس المركزي لمنظمة التحرير لتمديد ولايات كلّ من التشريعي والرئاسة إلى حين إجراء انتخابات لكليهما،[83] وهو ما يعني إقراراً من فتح بانتهاء الولاية القانونية للرئيس عباس منذ سنة 2009.

وبصرف النظر عن أيّ نقاش حول قانونية تلك الخطوة التي جرت في سنة 2009، وحول القول إنّ شرعيّة السلطة ومؤسساتها مستمدة من شرعية المنظمة التي تملك منح الشرعية لمؤسسات السلطة أو سحبها، فإنّ مجرّدها يعني إقراراً بانتهاء ولاية الرئيس عباس، ويكشف عن الانحياز الجوهري وما فيه من تناقض في قرار المحكمة الدستورية. وإن كانت تجدر الإشارة إلى ظاهرة التغطّي بمؤسسات منظمة التحرير، مما يضيء بدوره على توظيف مؤسسات منظمة التحرير، واعتماد واقعها الخاضع للهيمنة المطلقة لحركة فتح أساساً للتدبير السياسي الداخلي، دون أيّ اعتبار لأيّ حقائق أخرى، واقعية، أو جماهيرية، أو سياسية، أو قانونية.

ومهما كانت الحقيقة القانونية، فإنّ الخطاب السياسي، لم يترك مجالاً للشكّ في الدوافع السياسية لحلّ التشريعي، ولا سيّما وأن الحديث عن حلّ المجلس التشريعي سبق أيّ نقاش قانوني معلن، بل أعلن الرئيس عن إرادته حلّ التشريعي قبل صدور قرار المحكمة الدستورية.[84] هذا بالإضافة إلى خطاب الرئيس عباس الذي أعلن فيه عن قرار المحكمة الدستورية بحل المجلس التشريعي، وضمّنه حديثاً عن إجراءات تجاه حركة حماس؛[85] مما يضع الأمرين حُكماً في سياق واحد، فضلاً عن حديث الرئيس الصريح عن الاحتياج إلى إجراء قانوني لحلّ المجلس التشريعي،[86] ممل يحيل إلى التوظيف القانوني في الخصومة السياسية.

وإذا كان البعض يرى في أنّ حلّ التشريعي في بعض دوافعه انتقام من قيام نواب كتلة "التغيير والإصلاح" التابعة لحركة حماس، بالطعن في شرعية الرئيس، في رسالة بعثوها إلى

الأمم المتحدة United Nations في أيلول/ سبتمبر 2018،[87] فقد كشف حلّه، ومن بعده حلّ مجلس القضاء الأعلى، والتوظيف الواضح للسلطة القضائية، عن ميل جارف لاحتكار السلطات، وهو ما أدّى بالفعل إلى انهيار النظام السياسي، كما حذّرت من قبل مؤسسات حقوقية، حينما تكثّفت السلطات كلّها في شخص الرئيس عباس. هذا بالإضافة إلى تأزيم العلاقات الوطنية، وإدامة حالة التوتر والاشتباك الخطابي الداخلي، وملاحقة الحريات، وإحلال الخصومة مع حماس مكان الصراع مع الاحتلال، والسعي الدائم لإخراج حماس من النظام السياسي، أو تحجيمها داخله، أو التمهيد لخطوات أقسى بحقها بسحب الشرعية الدستورية عنها. وإذا كانت هذه بعض ما يقال حول الأهداف من حلّ التشريعي، فإنّه يظلّ قابعاً في عمق الموقف، ترتيبات ما بعد الرئيس عباس، ومعالجة الاستقطابات الداخلية في حركة فتح.

وبالفعل فجّر حلّ التشريعي العلاقات المتفجرة أصلاً بين الحركتين الكبيرتين حماس وفتح، ودخلتا سنة 2019 بمزيد من التصعيد الخطابي والأمني، حتى وإن سبقت بعض حوادث التصعيد حلّ التشريعي، فهي من المعتاد في العلاقات الفلسطينية الداخلية، كمنع الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية مسيرتين لحركة حماس في ذكرى انطلاقتها في كانون الأول/ ديسمبر 2018 في كل من مدينتَي نابلس والخليل، وقمع المشاركين فيهما.[88] بينما منعت حماس حركة فتح من إقامة مهرجانها في ذكرى رحيل الرئيس السابق ياسر عرفات في الوقت والمكان الذي حدّدته فتح، بينما سمحت لأنصار القيادي السابق في فتح محمد دحلان بإقامة احتفاليتهم الخاصة. وفي حين تبادلت الحركتان الاتهامات باعتقال سلطتيهما عناصرهما، فإنّ الرئيس عباس وصف حماس بالجواسيس؛[89] ووصفت فتح حماس بأنّها صنيعة إسرائيلية.[90] وقد انعكست هذه الأجواء على فتح نفسها حينما قرّرت قيادتها في غزة إلغاء مهرجانها، مما حدا ببعض القيادات في اللجنة المركزية في فتح إلى الدعوة لإقالة الهيئة القيادية للحركة في غزة.[91]

وقد بلغ التوتّر ذروته حينما سحبت السلطة الفلسطينية موظفيها من جميع معابر قطاع غزة،[92] بذريعة إعاقة حركة حماس لعملهم؛[93] إلا أنّ عضو اللجنة المركزية في حركة فتح، عزام الأحمد، قال إنّ هذه الخطوة تهدف إلى تقويض حكم حماس في غزة؛ مُذكّراً بأنّه أوّل من اقترح إعلان غزة إقليماً متمرداً؛ مهدّداً بالمزيد من الإجراءات لإنهاء حكم حماس؛ ومستهجناً استنكار الفصائل الفلسطينية، ولا سيّما فصائل منظمة التحرير، سحب السلطة موظفيها من معابر غزة.[94]

وفي مثل هذه الأجواء أقيلت حكومة الحمد الله، وكُلّفت حكومة محمد اشتية، وهو ما يعني أنّ الخصومة مع حماس كانت عاملاً مركزياً في هذا التحول في الموقف السياسي، وهو الأمر الذي قابلته حماس بأن اعتبرت حكومة اشتية حكومة انفصالية.[95]

وبحلّ المجلس التشريعي، وهو الخطوة الأصعب، باتت الطريق ممهّدة لتشكيل حكومة برأس من حركة فتح، تستجيب لمخاوف ترتيبات ما بعد عباس، وتحتوي الاستقطاب الداخلي في فتح، وتبدأ في توزيع مراكز النفود بين أقطابها، وتنسجم مع منطق احتكار السلطة وتكثيفها.

رابعاً: نظرة على أداء الحكومتين

لم يعلن اشتية عن برنامج تفصيلي لحكومته، وإنما عن ملامح برنامج، وخطة طوارئ لثلاثة شهور،[96] تضمّنت بالإضافة إلى الوعود التنموية التقليدية في برنامج أيّ حكومة، العمل على إجراء انتخابات تشريعية بحسب ما ورد في كتاب التكليف من الرئيس عباس. وهذا، بالرغم من الظروف الانقسامية التي جاءت فيها هذه الحكومة، وأثرها السلبي على تماسك فصائل منظمة التحرير، وخصوصاً فصائل اليسار، بل وحتّى على حركة فتح التي انعكست خلافاتها في غلبة وزراء التكنوقراط على الحكومة، والعجز عن حسم وزيرَي الداخلية والأوقاف، وظهور بعض التصريحات من داخل فتح تنتقد اختيار الوزراء.[97] وهو أمر لا يدلّ على حيوية سياسية، وإنّما على تأزيم مستعصٍ حين الأخذ بعين الاعتبار حالة الانغلاق السياسي، وما يحفّها من حصار للحريات، وتصعيد للخصومة الداخلية.

كان تصعيد الخصومة الداخلية بالرغم مما واجهته حكومة اشتية، من تحدٍّ مالي خطير بمصادرة الاحتلال جزءاً من أموال المقاصة (الضريبة التي يجبيها الاحتلال لصالح السلطة) بدل الرواتب التي تدفعها السلطة لعائلات الأسرى والشهداء، ورفض السلطة تسلُّم أموال المقاصة منقوصة، وهو الأمر الذي اضطر الحكومة لدفع من 50% إلى 60% من رواتب موظفيها التي تزيد على ألفي شيكل[98] (نحو 556 دولار) منذ آذار/ مارس 2019، وحتّى تَراجُع السلطة عن قرارها، وتفاهمها في تشرين الأول/ أكتوبر 2019 مع الاحتلال للعودة إلى تسلُّم أموال المقاصة.[99]

ويجدر التذكير، بأنّ حكومة اشتية قد ورثت أزمة أموال المقاصة من حكومة الحمد الله، وإذا كانت المشكلة قد تبلورت في آخر أيام حكومة الحمد الله، فإنّ مؤشراتها بدأت منذ أواسط سنة 2017،[100] وفي السنة التي تلتها أقرّ الكنيست الإسرائيلي بعد نقاش طويل بالقراءتين الأولى والثانية خصم قيمة الأموال التي تدفعها السلطة للأسرى والشهداء وأسرهم من أموال السلطة الضريبية؛[101] وهو الأمر الذي يعني أن السلطة امتلكت وقتاً جيداً لإدارة الملف بصورة أحسن، ولا سيّما في أثناء فترة حكومة الحمد الله. فبالرغم من أنّ الحمد الله صرّح بأنّ حكومته جاهزة للتعامل مع جميع السيناريوهات في حال خصم الاحتلال من أموال المقاصة،[102] فإنّ أداء حكومته، وأداء حكومة اشتية بعد ذلك، كشف عن قصور فادح في التعامل مع هذا الملف الجوهري من جهتين، لكونه أولاً يمس النضال الفلسطيني مباشرة باستهدافه الأسرى وعوائلهم وعوائل الشهداء،

وبالتالي ضرب واحدة من مقومات صمود المناضلين، وثانياً لكونه يمسّ عافية السلطة، ويهدّد بقاءها لتعلّق المشكلة بموارد السلطة الاقتصادية، وقدراتها الإنفاقية.

كشفت أزمة أموال المقاصة عن ارتهان وجود السلطة لقدرة الاحتلال على التحكّم بها، وبوظيفتها بالكامل، وهو ما تبيّن باضطرار السلطة للعودة إلى استلام أموال المقاصة منقوصة. وهو الأمر الذي يثير السؤال عن أي جهد تحرّري، لامتلاك القرار الذاتي بمعزل عن هيمنة الاحتلال، ولو في الشقّ الاقتصادي، طوال مرحلة الانقسام، ولا سيّما في مرحلتَي حكومة الحمد الله، حكومته الأولى، ثم في حكومة الوفاق الوطني، ثم تالياً في حكومة اشتية؛ والذي طرح جملة من الحلول، تدور في رحى الأزمة نفسها، كالسعي لزيادة الاقتراض من الدول العربية والأجنبية، ومحاولة تفعيل شبكة الأمان العربية،[103] والاقتراض من البنوك،[104] والتعويل على احتمالات التحوّل في سياسات الاحتلال.[105]

وفيما يمكن عدّه خطوات أكثر استراتيجية وعملية، بالإضافة لإجراءات التقشف، فقد جرى الحديث طويلاً، وفي الجانب السياسي من الأزمة، عن وقف العمل بالاتفاقيات الموقّعة مع الاحتلال، وتنفيذ قرارات مؤسسات منظمة التحرير حول ذلك،[106] وفكّ الارتباط الاقتصادي.[107] وفي الوقت نفسه، عانت السلطة من أزمة مصداقية، لأسباب عديدة، كان أحد مظاهرها أن حكومة الحمد الله رفعت رواتب وزرائها في ظلّ إجراءات التقشف المعلنة، وهو الأمر الذي أخضع السلطة للنقد الشعبي المحلي، بالإضافة للنقد الدولي، كما في إدانة الأمم المتحدة على لسان نيكولاي ملادينوف Nickolay Mladenov، مبعوث الأمم المتحدة للسلام في الشرق الأوسط، لهذا الإجراء المتناقض مع حاجة السلطة، وأزمتها المالية، وإعلانها التقشف.[108]

أثبتت السلطة نفسها انعدام إرادتها على تنفيذ مثل هذه الإجراءات، بالإضافة إلى انعدام قدرتها، لخضوعها الجغرافي والأمني بالكامل للاحتلال، وافتقادها لأي نافذة إلى الخارج لا تعبر من خلال الاحتلال، وقد عجزت حكومة اشتية بالفعل عن إنفاذ قرارها بمنع استيراد العجول من الاحتلال،[109] والذي كشف بدوره عن مراكز القوى داخل السلطة الفلسطينية وأجهزتها وحركة فتح من جهة طبيعة علاقتها بالاحتلال،[110] وكان اشتية قد تحدّث من قبل عن سعيه لشراء النفط من العراق للانفكاك عن الاحتلال،[111] وهو الأمر الذي لم يتم.

يمكن القول إذاً، إنّ فشل حكومة اشتية في إنفاذ وعودها في ملفات قد تكون صغيرة بالنسبة لمجمل قضية الانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال، وبالنظر إلى عجز السلطة، ولا سيّما حكومة الحمد الله، ومراوحتها مكانها، لا يؤشر على إمكانية تنفيذ خطوات استراتيجية، حتّى في الشق الاقتصادي الصرف؛ كإقامة مناطق صناعية[112] بقدرات السلطة الذاتية، ومن باب أولى، في تنفيذ خطوات سياسية جوهرية، حتى في الملف الداخلي. فقد عجز اشتية عن حلّ أزمة عدد من الأسرى

المحررين الذين قطعت السلطة رواتبهم، وتبيّن أنّ ملفّهم بيد الرئيس عباس، ومدير المخابرات العامة،[113] وعجز عن إلغاء حجب عدد من المواقع الإلكترونية على الرغم من إعلانه رفضه لهذا الإجراء.[114] وبهذا، تظلّ الحكومات المتعاقبة خارج المصالحة الوطنية الجديّة، ومن الناحية الوطنية الداخلية، أسيرة القرار الرئاسي، ومراكز القوى التي تستمد نفوذها من وظيفتها الأمنية، أو تنسيقها مع الاحتلال. ومن ناحية الموضوع، أسيرة ظرف السلطة المتعلق حصراً بواقعها الخاضع لهيمنة الاحتلال المطلقة، ومن ثم لا يتعدّى دورها التسيير الإداري، دون القدرة على اجتراح الحلول الجوهرية. وفيما يتعلق بالعلاقات الوطنية، ولا سيّما فيما يخصّ قطاع غزة، ستظلّ الحكومة تحت ضغط تلك الظروف والاعتبارات.

خامساً: منظمة التحرير في قلب الانقسام

سبقت الإشارة إلى استدعاء المجلس المركزي الفلسطيني سنة 2009؛ لتجديد ولاية كل من الرئيس عباس والمجلس التشريعي دون انتخابات، وبدعوى علوّ منظمة التحرير على السلطة، التي هي نتاج المنظمة وسياساتها. وهذا السلوك وإن ناقضه حلّ المجلس التشريعي لاحقاً بواسطة المحكمة الدستورية دون معالجة إشكالية موقع الرئاسة، فإنّه نبّه إلى الأدوات التي قد تستخدمها حركة فتح في هيمنتها وفرض سياساتها بما في ذلك الخصومة الداخلية؛ وعلى النحو الذي قد يُحلّ به المجلس المركزي مكان المجلس التشريعي. بل إنّ نقاش حلّ التشريعي سبق الشكل القانوني الذي أُخرج به، فقد أوصى المجلس الثوري لحركة فتح المجلس المركزي بحلّ المجلس التشريعي،[115] وذلك قبل شهرين من قرار المحكمة الدستورية. وبينما أكّد مراقبون أنّ المجلس المركزي لم يُنشئ السلطة، وأنّه لا يمكنه وهو مجلس غير منتخب حلّ مجلس منتخب، تساءلوا عن الداعي لحلّ مجلس معطّل أصلاً، وفي حال جاز له حلّ المجلس التشريعي، فينبغي أن يشمل ذلك السلطة كلّها بما في ذلك الرئاسة.[116] وهي تساؤلات تلحظ بُعْدَ الخصومة في محاولات حركة فتح توظيف مؤسسات منظمة التحرير، وتكريس هيمنتها على إدارة الحالة الفلسطينية برمّتها.

وقد بدأت هندسة مؤسسات منظمة التحرير، مبكراً قبل حلّ المجلس التشريعي مباشرة، وعلى نحو رأت فيه فصائل فلسطينية، خروجاً عن التوافق، وبما لا يلتزم بالاتفاقيات الموقعة وطنياً. فبينما كان الرئيس عباس، بعد قرارات ترامب التي يعترف فيها بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، قد وعد بعقد دورة طارئة تُدعى إليها جميع الفصائل،[117] فإنّ الذي حصل في الواقع هو انعقاد دورة عادية للمجلس المركزي في كانون الثاني/ يناير 2018،[118] قاطعتها حركتا حماس والجهاد الإسلامي، بدعاوى، أهمها مخالفة الإجماع المُتَفَق عليه وطنياً.

أما الخطوة الأكبر في هذا الاتجاه، والتي سبقت حلّ المجلس التشريعي، وإقالة حكومة الوفاق، وتكليف حكومة اشتية، فكانت عقد المجلس الوطني الفلسطيني في دورة عادية من 2018/4/30 إلى 2018/5/3، لأول مرة منذ سنة 1996، وإن كان المجلس قد عقد دورة خاصة (غير عادية) بهدف انتخاب أعضاء جدد للجنة التنفيذية سنة 2009.[119]

قاطعت حماس اجتماعات المجلس الوطني، وقالت إنّ عقده بهذه الصيغة يقوم على سياسة الإقصاء والتفرد والاستئثار بمقدرات ومؤسسات الشعب الفلسطيني. وشكّكت في حيثيات انعقاده تحت حراب الاحتلال وبتسهيلات غير مسبوقة منه، بحسب قولها؛ مما يعني، بحسب رأيها أن المجلس لا يُعبّر عن الكل الوطني بل يمسّ بشكل صارخ وحدة الشعب الفلسطيني، ويضرب المنظمة وشرعيتها وجدارة تمثيلها لكل أبناء شعبنا الفلسطيني. واستدلّت حماس على صحة موقفها بمقاطعة أكثر من ثلثي أعضاء المجلس التشريعي الذين هم أعضاء في المجلس الوطني، وعدد كبير من أعضاء المجلس الوطني في الداخل والخارج، والجبهة الشعبية والتي هي الفصيل الثاني في المنظمة، إلى جانب حركتَي حماس والجهاد الإسلامي وما تمثلانه من ثقل جماهيري.[120]

وقاطعت كذلك حركة الجهاد الإسلامي، المجلس، وقالت إنّه لا يمثّل الكلّ الفلسطيني، لأنّ حيثيات انعقاده تخالف كلّ الاتفاقات السابقة عليه، واجتماعات اللجنة التحضرية للمجلس الوطني[121] التي سبق لها الانعقاد في بيروت، وهي المسوّغات نفسها التي قدّمتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لمقاطعة اجتماعات المجلس، هذا وهي من فصائل منظمة التحرير، فقد قالت إنّ عقد المجلس بهذه الصيغة مثّل تجاوزاً للاتفاقيات الوطنية العديدة التي تناولت موضوع المنظمة، ومنها اتفاق القاهرة في آذار/ مارس 2005 الذي تناول منظمة التحرير على وجه الخصوص، ووثيقة الوفاق الوطني (وثيقة الأسرى) أيار/ مايو 2006، واتفاق المصالحة في القاهرة نيسان/ أبريل 2011، بالإضافة إلى مقررات اللجنة التحضيرية المنعقدة في كانون الثاني/ يناير 2017 في بيروت، التي شاركت في اجتماعاتها جميع الفصائل الفلسطينية الوطنية والإسلامية، وأنيط بها التهيئة والتحضير لعقد مجلس وطني توحيدي. وبالتالي، فإن عقد المجلس بخلاف هذا الاتفاق من شأنه أن يعمّق من حدة الانقسام في الساحة الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى أسباب أخرى ذكرتها الشعبية، وبرّرت فيها مقاطعتها.[122]

وقد أفضت اجتماعات المجلس الوطني، فيما يتعلق بهيكلية منظمة التحرير وتجديد مؤسساتها، إلى انتخاب الرئيس محمود عباس من بين المجتمعين رئيساً لدولة فلسطين،[123] والتوافق على لجنة تنفيذية جديدة بواقع 15 عضواً من أبرزهم الرئيس محمود عباس وصائب عريقات وعزام الأحمد وحنان عشراوي وتيسير خالد وبسام الصالحي،[124] وانتخاب هذه اللجنة للرئيس محمود عباس رئيساً لها،[125] والتوافق على ضمّ 35 عضواً للمجلس المركزي.[126] وهو ما يعني أنّ حركة فتح،

ونخبة السلطة، من موقع هيمنتها على منظمة التحرير أعادت صياغة هياكل المنظمة لتكريس نفوذها ومن واقعها القائم، وبلا أيّ انتخابات حقيقية، وفي ظروف انقسامية.

وأما أبرز القرارات السياسية التي صدرت عن المجلس الوطني فيما يخصّ العلاقة مع الاحتلال فكانت انتهاء الفترة الانتقالية التي نصّت عليها الاتفاقيات الموقعة في أوسلو والقاهرة وواشنطن، بما انطوت عليه من التزامات، وتكليف اللجنة التنفيذية بتعليق الاعتراف بـ"إسرائيل" إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967، وإلغاء قرار ضمّ القدس الشرقية ووقف الاستيطان، والتأكيد على وجوب تنفيذ قرار المجلس المركزي في دورتيه الأخيرتين (أي قبل عقد جلسة المجلس الوطني الجاري الحديث عنها) بوقف التنسيق الأمني بكافة أشكاله، والتحرر من علاقة التبعية الاقتصادية التي كرسها بروتوكول باريس Paris Protocol، بما في ذلك المقاطعة الاقتصادية لمنتجات الاحتلال.[127]

بالرغم من هذه القرارات التي تبدو وكأنّها تتضمّن مراجعة جدية لمسار التسوية الذي أفضى إلى الموقف الفلسطيني الرسمي المأزوم، والحالة الخطرة التي تهدّد بتصفية القضية الفلسطينية، إلا أنّ نتائج المجلس وطنياً عمّقت من الانقسام الفلسطيني بما تجاوز انقسام حماس وفتح، إلى انقسام داخل فصائل منظمة التحرير بمقاطعة الجبهة الشعبية للمجلس، ثم بالخلاف بين قوى اليسار حول المشاركة والمقاطعة؛[128] وكذلك داخل أوساط سياسية متعددة قاطعت الجلسات أو طالبت بتأجيلها، اعتراضاً على مكان الانعقاد أو على حيثياته وتفاصيله وظروفه الانقسامية.[129] ولم يأخذ العديدون قرارات المجلس في الموقف من الاحتلال مأخذاً جاداً، نظراً لتكرار هذه القرارات دون تنفيذ في الواقع. ولأنّ بيان المجلس تضمّن ما يدلّ على البقاء داخل المسار بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي برعاية دولية جماعية تضم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن UN Security Council، وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.[130] وقد بلغ الأمر بحركة حماس إلى أن وصفت المجلس الوطني، بمجلس المقاطعة الانفصالي.[131]

وقد ازداد هذا الشرخ في وقت لاحق، بعقد المجلس المركزي في رام الله في 2018/8/15،[132] فبالإضافة إلى مقاطعة حركتَي حماس والجهاد الإسلامي المتوقعة، ودون إبداء كثير اهتمام من الحركتين باجتماعات المجلس هذه المرة، فقد قاطعته أيضاً الجبهة الشعبية قائلة إنه يأتي في سياق الاستمرار بإدارة الظهر للتوافق الوطني المطلوب، ولنهج التفرد والهيمنة ذاته، الذي حَكَم عقد المجلس الوطني الأخير. وأنّ عقد المجلس في هذا السياق قد تكون له تداعيات تؤدي إلى تكريس الانقسام الأفقي والعمودي في الساحة الفلسطينية، سواء داخل مؤسسات المنظمة ذاتها، أم على المستوى الفصائلي والشعبي، منوّهة إلى مقاطعة كلّ من الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، وحركة المبادرة الوطنية، وشخصيات مستقلة،[133] وبهذا تكون المقاطعة هذه المرة قد اتسعت عما كان عليه الحال في اجتماعات المجلس الوطني السابقة.

وقد تضمّنت اجتماعات هذه الدورة من المجلس المركزي كلمة للرئيس عباس شكّك فيها في نوايا حماس نحو المصالحة، وأكد على موقفه التقليدي بخصوص السلاح الفلسطيني قائلاً إنّه لن يقبل إلا سلاحاً شرعياً واحداً.[134] وهو ما يُفهم منه ضمناً رفض وجود سلاح المقاومة، الأمر الذي يبيّن المسافة الفاصلة بين فرقاء الساحة الفلسطينية في موضوع المصالحة.

وفيما تعلق بالصراع مع الاحتلال فقد أقرّ المجلس التوصيات المقدّمة له من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بتنفيذ قرارات المجلس الوطني حول إعادة النظر في العلاقة مع الاحتلال أمنياً وسياسياً واقتصادياً، وبما يشمل تعليق الاعتراف بـ"إسرائيل" إلى حين اعترافها بدولة فلسطين، ووقف التنسيق الأمني بكافة أشكاله، والانفكاك الاقتصادي عن "إسرائيل"،[135] وهو ما يكشف عن عدم تفعيل قرارات المجلس الوطني، طوال الشهور التي فصلت بين الاجتماعين، كما أنّ هذه القرارات لم تطبق لاحقاً طوال ما تبقى من سنة 2018، وما تبعها في سنة 2019، كما سيأتي بيانه.

وبعد ذلك، قاطعت الحركات نفسها، حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية، وحركة المبادرة الوطنية، اجتماعات دورة المجلس المركزي الثلاثين، التي عُقدت في رام الله يومي 28–2018/10/29. وقد اهتمّت حماس هذه المرة بالتعليق على اجتماعات المجلس المركزي هذه، ربما بسبب ما أشيع قبله أنّه قد يصدر قرارات جديدة بخصوص تشديد العقوبات على غزة أو بحلّ المجلس التشريعي، فشدّدت الحركة على عدم شرعية هذه الجلسة وما يصدر عنها،[136] وبناء على المخاوف نفسها قال خالد البطش القيادي في الجهاد الإسلامي نيابة عن عدد من القوى الوطنية والإسلامية قدّمت رؤية لاستعادة الوحدة وإنهاء الانقسام، إنّ أيّ قرارات جديدة يتخذها المجلس المركزي، وقد تسهم في تكريس الانقسام وتوتير الأجواء وإجبار الناس على القبول بأيّ حل سياسي مرفوض، فإنها ستمس بالشرعية الوطنية لمن يتخذها.[137]

وأعادت الجبهة الشعبية هذه المرة كذلك التأكيد على مواقفها السابقة، والتي ترى فيها إصرار ما سمّته "القيادة المتنفذة" بعقد المجلس المركزي على الرغم من المقاطعة الواسعة له، إمعاناً في الخطيئة الوطنية والسياسية، التي تُبقي منظمة التحرير رهينة للتفرد والهيمنة على قراراتها وتوجّهاتها. والأخطر، بحسب الشعبية، مصادرة حق إصلاحها وتحديثها، بما يعني استمرار تغييبها وسلب دورها ووظيفتها.[138]

وبالرغم من أنّ دورة المجلس لم تتخذ قراراً بحلّ المجلس التشريعي، وإنّما اتُّخذت المحكمة الدستورية غطاء لحلّه في وقت لاحق، كما سبق بيانه، فإنّ خطاب المجلس المركزي تجاه حركة حماس والمصالحة، اتّخذ بعداً حاداً هذه المرة سواء في كلمة الرئيس عباس الذي اتهم فيها حماس بتبنّي أفكار الأعداء، والسعي لإقامة شبه دولة في غزة؛[139] أم في بيان المجلس الذي حمّل حركة

حماس المسؤولية الكاملة عن عدم الالتزام بتنفيذ جميع الاتفاقات التي تم التوقيع عليها وإفشالها. وتحدّث البيان عمّا أسماه المشاريع المشبوهة الهادفة إلى فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، معتبراً ذلك جزءاً من "صفقة القرن"، ورافضاً أي تهدئة مع الاحتلال خارج مسؤولية منظمة التحرير، ورافضاً كذلك أي مشاريع ذات طبيعة إنسانية في غزة كإنشاء ميناء أو مطار، على اعتبار أنها مشاريع تهدف إلى تدمير المشروع الوطني وتصفية القضية الفلسطينية.[140]

وفي حين اتُّخِذَ المجلس المركزي منبراً لتكريس خطاب حركة فتح تجاه قضايا الخلاف مع حركة حماس، بعدما جرت محاولة حلّ المجلس التشريعي من خلاله؛ فإنّه وفي قضايا الصراع مع الاحتلال أكّد على قرارات دورته السابقة باعتبار أن المرحلة الانتقالية لم تعد قائمة، وبالتالي إنهاء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية كافة تجاه اتفاقاتها مع سلطة الاحتلال وفي مقدمتها تعليق الاعتراف بـ"إسرائيل" إلى حين اعترافها بدولة فلسطين، ووقف التنسيق الأمني بكافة أشكاله، والانفكاك الاقتصادي على اعتبار أن المرحلة الانتقالية، بما فيها اتفاق باريس لم تعد قائمة.[141] وهي الصياغات ذاتها التي تبنّاها في الدورة السابقة، وقد أحال أمر تنفيذها هذه المرة إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير،[142] الأمر الذي يؤشّر على عدم تجاوز هذه القرارات الخطاب الإعلامي إلى التنفيذ الواقعي، في مقابل تأزيم العلاقات الوطنية الداخلية.

يتّضح مما سبق أن قيادة منظمة التحرير لم تستدعِ المجلس الوطني في العشرين سنة الأخيرة لأول مرة، إلا مرتين، في سنتَي 2009 و2018؛ في ظلّ انقسام سياسي عميق، وخصومة داخلية يجري تصعيدها باستمرار، مع انعدام في الأفق السياسي لمشروع التسوية الذي أوجد السلطة، ودون أي فاعلية جادة لمؤسسات منظمة التحرير في وضع حلول عملية لأزمة المشروع السياسي، وإنما تُتّخذ منبراً لتدوير خطابات مرتفعة السقف نسبياً في الموقف من الاحتلال دون أي انعكاسات واقعية لها، في حين تُعبّر في المقابل عن مواقف فعلية تُتّخذ في الواقع لتعميق الانقسام الفلسطيني، بل إنّ سلسلة دورات المجلس الوطني والمركزي أوجدت انقسامات جديدة بالفعل، داخل الحركة الوطنية عموماً، ومع فصائل منظمة التحرير، وداخل هذه الفصائل، وذلك إلى جانب حلّ المجلس التشريعي وتشكيل حكومة محمد اشتية.

وفي هذه الأوضاع، لا تغيب الإشكالية الفتحاوية الداخلية مع تراجع صحة الرئيس عباس، واحتمال غيابه عن المشهد، وهو ما يدفع حركة فتح لترتيب المشهد بتفرد كامل، مع استخدام شكلي لبعض فصائل منظمة التحرير الصغيرة لتغطية إجراءاتها. لا سيّما وأنّ الحركة تتراجع شعبياً، وينكشف مشروعها السياسي على فشل واضح، مع انزياح "إسرائيل" مجتمعاً ودولة نحو اليمين، وبغطاء كامل من إدارة ترامب، ممّا يفقد السلطة مبرّر وجودها السياسي والشعبي، ويحوّلها إلى محض هدف خاص بالنخبة المستفيدة منه. وفي السياق نفسه تتحرّك الصراعات الداخلية في الحركة،

وبالتالي تُحرّك المشهد بما فيه من مؤسسات لإدارة المنافسة على مراكز النفوذ. وفي ذلك كلّه، وبينما تُمثّل حماس خصمها الرئيسي، فإنها معنية، أي فتح، بسحب الشرعية عن حماس، وقطع ما يبدو من مبادرات إقليمية ودولية تجاه قطاع غزة، ممّا يحوّل المنافسة مع حماس إلى تناقض رئيسي، يجري إحلاله مكان التناقض مع الاحتلال، وفي مرحلة بالغة الحرج والخطورة.

سادساً: الخروج من المأزق بين المصالحة والانتخابات

لم تتعاطَ قيادة فتح، والرئيس عباس، بإيجابية كافية مع خطّة مصالحة قدّمتها الفصائل الفلسطينية، وهي حركة الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب الفلسطيني، وحركة المبادرة الوطنية، والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا"، والجبهة الشعبية – القيادة العامة، وطلائع حرب التحرير الشعبية.[143]

كانت حركة حماس قد وافقت على هذه المبادرة،[144] بينما تجاهلها الرئيس عباس الذي أعلن في خطابه في الأمم المتحدة عن نيته عقد انتخابات عامة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس،[145] وبالرغم من أن هذه الدعوة تأتي من طرف واحد، هو أحد طرفي الانقسام في كلّ الأحوال، فإنّ حركة حماس قد وافقت عليها،[146] سواء كانت موافقتها مناورة لقطع الطريق على إخراجها من المشهد السياسي ونزع الشرعية عنها، بإجراء الانتخابات في الضفة دون غزة، أم اعتماد آليات إلكترونية للتصويت من غزة دون موافقة حماس، أو كانت موافقتها مؤسسة على قناعة بإمكانية الخروج من المأزق الخاص بالحركة، والمأزق الوطني العام، بالاحتكام مجدداً إلى الشعب عبر الانتخابات.

وقد استقبلت حماس، والفصائل الفلسطينية في غزة،[147] بالفعل لجنة الانتخابات المركزية، وتنازلت الحركة عن شروطها السابقة بتزامن الانتخابات المتعددة لكل من التشريعي والرئاسة والمجلس الوطني،[148] وإذا كانت حماس، ومعها فصائل فلسطينية أخرى، قد دعت للقاء وطني يسبق الانتخابات وهو ما انتقدته فتح،[149] فإنّ حماس أبدت استعداداً للتنازل عن ذلك أيضاً، كما قبلت بأن تكون الانتخابات وفقاً للقانون النسبي بصورة كاملة، وأبدت الحركة استعدادها لتقديم المزيد من التنازلات والمرونة لإنجاح هذه الانتخابات.[150]

يدور سجال في الأوساط الفلسطينية إن كان الرئيس عباس جاداً في مقترحه، أم لا، ويجدر هنا التذكير بأنّ الانتخابات ظلّت مقترحاً فتحاوياً ثابتاً لإنهاء الانقسام بدلاً من خطوات المصالحة التقليدية. ويبدو أنّه مقترح كان يعوّل باستمرار على رفض حركة حماس، بعد تجربة سنة 2006، وأزمات الحكم التي تعبرها، وتفكيك تنظيماتها في الضفة الغربية، كما أنّ الانتخابات ظلّت بنداً مدرجاً في الاتفاقيات العديدة الموقّعة بين الطرفين، وهي بند في خطّة الفصائل التي تجاهلتها فتح.

بيد أنّه بند ضمن رزمة وجدولة متفق عليها، سواء في الاتفاقات الموقّعة أم في مبادرة الفصائل، كما أنّ قرار المحكمة الدستورية يخاطب الرئيس عباس بالدعوة لانتخابات تشريعية بعد ستة شهور على القرار، وتضمن كتاب تكليف حكومة اشتية العمل على تنظيم انتخابات تشريعية.[151]

ثمة من يعتقد أن الرئيس عباس، ومعه قيادة فتح، قد راهنوا على رفض حماس، أو تمسكها بشروطها التقليدية، وبالتالي التنصّل من المصالحة، والهروب من مبادرة الفصائل، وإشغال الشارع الفلسطيني بهذه "الفقاعة" السياسية، في ظلّ تحطّم مشروع السلطة السياسي، وغياب فاعليتها في الصراع مع الاحتلال، وربما الذهاب في انتخابات مجزوءة تجدد الشرعية المتآكلة للسلطة،[152] وتستجيب لمطالب دول الاتحاد الأوروبي European Union بضرورة وجود مجلس تشريعي منتخب، ربما تسحب به "الشرعية" عن حركة حماس، في حال مقاطعتها، لا سيّما وأن التهديد بإعلان غزة إقليماً متمرداً لم يغب عن الأفق.[153]

وتسعى حماس في المقابل لإحراج الرئيس عباس وحركة فتح باستجابتها لكل مطالبهم بخصوص الانتخابات، مما يمنحها أفضلية إعلامية، ويعرقل مخططات السلطة بسحب الشرعية عنها. وربما لأنّ حماس، ومهما كانت نتائج الانتخابات، ترى أن المراوحة في المكان مع محمود عباس أخطر من إجراء الانتخابات، التي يظلّ احتمال عقدها، متدنياً بالنظر إلى الاستعصاء السياسي داخل "إسرائيل" واحتمالات رفض الأخيرة إجراء الانتخابات في القدس. وفي حال أجريت الانتخابات فإنّ الحركة ستظلّ داخل النظام السياسي وبنسبة محترمة. كما أن خصمها السياسي حركة فتح سوف يعاني كثيراً في تشكيل قائمته، نتيجة الاستقطاب المتعاظم داخل الحركة والصراع على خلافة الرئيس عباس، وفشل مشروع الحركة السياسي.[154] وإذا كانت الانتخابات سوف تجري في ظلّ القمع السياسي في الضفة، فإنّ الحركة لن تدخلها إلا وهي محتفظة بسلاحها في غزة.

لم يكن ممكناً الجزم في نهايات سنة 2019، بعقد انتخابات بالفعل، وبالرغم من رهان الطرفين على الزمن، فإنّ نتائج هذه الانتخابات سوف تعيد تدوير خطاب الانقسام، ليس فقط لأنّ تجربة سنة 2006 ما تزال ماثلة، ولكن لأنّ سلوك فتح طوال سنتي 2018–2019 كان سلوكاً متمركزاً حول مشروع السلطة، الذي صار هدفاً في حدّ ذاته لنخبة نافذة، تدرك تماماً شرط وجودها واستمرارها. ومن هنا يمكن فهم تفرّدها في كل ما سبق بيانه، من حلّ التشريعي، وتشكيل حكومة برأس من فتح، ودعوة المجلسَين الوطني والمركزي، وما أفضى عنهما من إعادة ترتيب لمنظمة التحرير، بمعزل عن كل التفاهمات، والتوسّع في مصادرة الحريات، والاستمرار في سياسة التنسيق الأمني، بالرغم من خطابات وقفها، وخطابات انتهاج المقاومة الشعبية، التي لم تنعكس في الواقع، وتزعم المصادر الإسرائيلية أن السلطة تمنعها بالفعل.

والحاصل أنّه وفي حال فوز فتح، ومهما كان حضور حماس في النظام السياسي الفلسطيني، فإنّ سلاح حماس في غزة سيعود ليُتّخذ سبباً للأزمة من جديد، حتى لو انحازت لحماس الفصائل، كما يبدو في سلوك هذه الفصائل الآخذ في الابتعاد تدريجياً عن فتح، وفي حال فوز حماس فإنّ فرصتها لإدارة الضفة منعدمة، إلا إذا قدّمت تنازلات تمسّ جوهر مبادئها السياسية.

وفي حال لم تجرَ هذه الانتخابات، فإنّ الصورة التي غطّت سنتي 2018–2019، مرشّحة للاستمرار، ولن يمنع ذلك، إلا تحولات إقليمية، تجمع الطرفين مجدداً، أو تخدم أحدهما أكثر من الآخر، مما يغيّر في التوازنات الداخلية.

سابعاً: أوضاع الفصائل الداخلية وشعبيتها

سبقت الإشارة إلى الانعكاس السلبي لتشكيل حكومة اشتية سعي قوى اليسار الفلسطيني لإنشاء ائتلاف فيما بينها، دعته بالتجمع الديمقراطي الفلسطيني، وأعلنت عنه رسمياً، في 2019/1/3، مبيّنة في حديثها عن مبرّرات وجوده ضرورةَ وجود كتلة عمل تضغط على قطبَي السلطة، من أجل إنهاء الاستبداد الداخلي، والذي من سماته، بحسب الإعلان، الحكم بالمراسيم الرئاسية وهيمنة الأجهزة الأمنية؛ وتآكل منظمة التحرير وتهميشها لصالح السلطة الفلسطينية وأجهزتها، مما أدى إلى شلّ المنظمة، والاستهتار بقراراتها ومكانتها التمثيلية، وخصوصاً ما يتعلق بقراراتها للخروج من اتفاقية أوسلو Oslo Accords، وإغلاق الأبواب أمام أيّ محاولات لإحياء المنظمة وترميمها، وبالإضافة للشقين النضالي والوطني الداخلي، دعا الإعلان لاعتماد برنامج اقتصادي يقوم على العدالة الاجتماعية، والاهتمام بحقوق العمال، والدعوة إلى توزيع عادل للعبء الضريبي، وتخفيض الإنفاق على الأمن لصالح التعليم والصحة، وتأمين حقوق الأسرى والشهداء، وتعزيز صمود القدس وغيرها من المناطق المهدّدة، بالإضافة إلى مواقف اجتماعية نابعة من اهتمامات اليسار التي قد تكون محلّ إشكال في البيئة الوطنية، كدعوته إلى مواءمة التشريعات بما ينسجم مع أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) The Convention on the Elimination of all Forms of Discrimination Against Women (CEDAW).[155]

وبالرغم من سعي التجمع، لإبراز نفسه من خلال الفعاليات في الشارع، والوحدة في المواقف،[156] فإنّ تكوينه افتقر للآليات المنضبطة، واقتصر على آليات فضفاضة تحت عنوان الحوار،[157] دون آليات عملية، كإطار قيادي مستقل بذاته، وصياغة نظام داخلي ينظّم عمل الأطر القيادية المنضوية فيه،[158] ويحول دون خضوع التجمع للتجاذبات الفصائلية والشخصية التي فيه. وهي الإشكالية التي فجّرت التجمع بالفعل، كما مسّت وحدة عناصره المكوّنة بسبب الاختلاف على الموقف من

حكومة اشتية والمشاركة فيها، فقد شارك حزبا فدا والشعب في الحكومة بخلاف إعلان التجمّع.[159] وكانت قيادات من الصف الأول في الحزبين المذكورين قد تقدّمت باستقالاتها، بعضها بسبب الموقف من المشاركة في الحكومة، وبعضها بسبب آليات اتخاذ القرار بالمشاركة وما اعتراها من خلل، وصل حدّ التزوير بحسب بعضهم.[160] وبهذا فشلت تجربة أخرى لليسار الفلسطيني لتوحيد نفسه، أو لإيجاد كتلة ثالثة، ونجم فشله المباشر هذه المرة إلى حدّ ما عن وجود السلطة وإكراهاتها، بما يتمدّد إلى محاولة تأميم المجال العام، وحصاره، لصالح السلطة، ونخبتها، وتوظيفه في معاركها الداخلية الخاصة، ولا سيّما معركتها مع منافسيها السياسيين.

ولم تكن إكراهات السلطة بعيدة عن فتح نفسها، دون أن يظهر ذلك في انقسامات فعلية في تيارها الرسمي، فالصوت النقدي، وتيارات العمل المتباينة، والتي شكّلت ظاهرة تاريخية في فتح، انتهت مع قيادة الرئيس عباس، وجرى ترسيمها في آخر مؤتمرين للحركة، بيد أنّ مراكز النفوذ داخل السلطة واضحة كما ظهر في عجز حكومة اشتية إزاء بعض الملفات، مما سبق الحديث عنه. فقد أفادت مصادر متعدِّدة عن وجود مراكز نفوذ تتصدرها القوى الأمنية، وبعض الشخصيات المكلّفة بالتنسيق مع الاحتلال، تقود أداء السلطة بما يعاكس شعارات حركة فتح الوطنية، هذا بالإضافة إلى عجز فتح عن حسم وزيري الداخلية والأوقاف لحكومة اشتية، وغيرها مما يتصل بظروف تشكيل حكومة اشتية، وإقالة الحمد الله.

بالرغم من ذلك، فإنّ المصادر الإعلامية، لا سيّما الإسرائيلية منها، لم تكفّ عن الحديث عن صراعات مكتومة داخل حركة فتح، على خلافة الرئيس عباس، كما أن التحليلات التي تضع هذا الصراع في عين الاعتبار، تقرأ إجراءات فتح بخصوص إعادة ترتيب منظمة التحرير، وتشكل حكومة اشتية، ضمن سياقات خلافات فتح الداخلية، وترتيباتها لما بعد عباس، بالإضافة لسياقاتها الأخرى.

الأحاديث في الشارع الفلسطيني عن استعدادات أقطاب فتح لما بعد الرئيس عباس متنامية، وهو ما تعزّزه تسريبات المصادر الإعلامية الإسرائيلية، التي تتحدث عن جمع السلاح وإنشاء ميليشيات مسلحة، استعداداً لخلافة عباس، وتحوّطاً من احتمالات الفوضى والصراع.[161] ويُذكر في سياق خلافة عباس عدد من القيادات الفتحاوية والسلطوية، أبرزها عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ومدير جهاز الأمن الوقائي السابق جبريل الرجوب، وتوفيق الطيراوي وهو أيضاً مدير سابق لجهاز المخابرات العامة وعضو في مركزية فتح، ومحمود العالول نائب رئيس الحركة، وماجد فرج المدير الحالي لجهاز المخابرات العامة.[162] كما ظهر في الآونة الأخيرة، اسم حسين الشيخ عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ورئيس الهيئة العامة للشؤون المدنية، بصفته أحد النافذين في أروقة صناعة القرار داخل السلطة الفلسطينية.[163]

ولعلّ في هذا الاستقطاب الداخلي في فتح، ما يدفع قواها المتعدّدة للتمسك بالرئيس عباس في هذه الفترة، تجنّباً للصدام المبكر، أو هروباً من المشكلة، بما في ذلك إعلانه مرشحاً وحيداً للحركة في أي انتخابات رئاسية محتملة،[164] على الرغم من بلوغه 84 عاماً مع نهاية سنة 2019. ويكاد يُجمع المراقبون على صعوبة فرز قيادي توافقي بعد الرئيس عباس، لغياب القيادات التاريخية بغيابه باعتباره آخرها، ولتوقف الحركة عن تدافع الأجيال.[165] ومع ذلك، فإنّ طبيعة السلطة ووظيفتها، وارتباط حركة فتح العضويّ بها، من شأنه أن يساعد في حسم هذه الإشكالية، من خلال قدرة القوى الخارجية النافذة على السلطة فرض مرشحها.

من جهة أخرى، وفي الموضوع نفسه، مثّل القيادي الفتحاوي الأسير، مروان البرغوثي، حالة في حركة فتح، يجتمع حولها عدد من الشخصيات، إلا أنّ تياره ضعيف ضمن معادلات الاحتكام إلى السلطة وعوامل القوة فيها. وهو ما تبيّن في جهود السلطة الفلسطينية لإضعاف نادي الأسير، أو إلحاقه بهيئة شؤون الأسرى، بعد دعمه إضراباً للأسرى قاده مروان البرغوثي[166] في شهرَي نيسان/ أبريل وأيار/ مايو 2017، وهو الإضراب الذي انقسمت حوله فتح داخل السجون.[167]

لا يغيب عن صورة الصراع الداخلي في حركة فتح، حضور القيادي السابق فيها محمد دحلان، والذي يحيط به تيار فُصل معه من الحركة، يدعو نفسه بالتيار الإصلاحي. إذ يملك دحلان، علاقات إقليمية ودولية، لا سيّما مع دولتَي الإمارات ومصر؛ وإن كانت حركته قد حوصرت أخيراً بإدراج تركيا له على لائحة الإرهاب.[168] غير أن دحلان يبقى متحكّماً بإمكانات بشرية، وإعلامية، وقد أثبت حضوره داخل قطاع غزة، كما بيّنته جملة من الأحداث، منها فوز كتلته مقابل كتلة فتح الرسمية في انتخابات نقابة العاملين في جامعة الأزهر في غزة،[169] وإبراز شعبيته من خلال الفعاليات الحاشدة كذكرى انطلاقة فتح[170] أو رحيل الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات، وتأكيده أصالة علاقته بفتح بدفع عناصره للمشاركة في الفعاليات الرسمية للحركة في هذه المناسبات. إذ يحرص دحلان على نفي فكرة الانشقاق تماماً، ورفض الفصل واتهامات التجنّح، والتأكيد على أنّ انتماءه لفتح لا يتعلق بشخص واحد.[171]

ومن عناصر قوّة دحلان التي يجري الحديث عنها، بالإضافة للحضور التنظيمي، التمدّد في الساحات الخارجية، وأبرزها ساحة لبنان من خلال النشاطات الاجتماعية والخيرية، واستجلاب ولاء قطاعات عسكرية من فتح في مخيمات لبنان، بالإضافة لساحة الأردن؛[172] بالإضافة إلى تمدّده داخل مخيمات الضفة، وهو ما ينعكس في مواجهات مستمرّة بين أجهزة السلطة ومسلّحين من تلك المخيمات.[173] هذا بالإضافة لعلاقات دحلان الخاصة ببعض أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، لا سيّما توفيق الطيراوي، الذي قيل إنّه التقى دحلان شخصياً عدة مرات. كما أنّ الطيراوي أحد الذين يقال إنهم يجمعون الأسلحة استعداداً لمرحلة ما بعد الرئيس عباس.[174]

من جهة أخرى، وفيما يتعلق بالظرف الوطني الداخلي، أنجزت حركة الجهاد الإسلامي انتخاباتها الداخلية؛ وأعلنت الحركة في أيلول/ سبتمبر 2018، عن انتخاب زياد نخالة أميناً عاماً جديداً للحركة،[175] خلفاً للدكتور رمضان عبد الله شلّح، الذي تبيّن في نيسان/أبريل 2018 أنّه دخل في غيبوبة، ولم يعد قادراً على إدارة الحركة، وقد شملت الانتخابات، انتخاب أعضاء المكتب السياسي للحركة، وقيادات لساحات أخرى.[176] وقد ضمّ المكتب السياسي شخصيات معروفة سياسياً وإعلامياً، كمحمد الهندي، ونافذ عزام، وخالد البطش، وأنور أبو طه، وأخرى غير معروفة.[177]

ثامناً: مؤشرات الشعبية

لا يمكن، والحال الفلسطينية على هذا الانقسام، وتعطُّل الحياة السياسية، وشلل الحركة الوطنية، ولا سيّما في الضفة الغربية، الحديثُ عن أدوات قياس موثوقة، لأوزان الفصائل الفلسطينية، وشعبيتها؛ وإن كانت المؤشرات تُبينِّ أنَّ حركتَي حماس وفتح تقتسمان الشارع الفلسطيني، من جهة التأييد الشعبي.

ومع انعدام أي انتخابات سياسية عامة، أو محلية تشارك فيها حركة حماس، تتجّه الأنظار إلى الانتخابات الطلابية، بيد أنّ هذه الانتخابات، ومنذ الانقسام الفلسطيني، فقدت قيمتها التمثيلية، لقدرة السلطة الفلسطينية على إخضاع المجال الجامعي، مما انعكس على سياسات إدارات الجامعات التي انتهجت خطاً أمنياً في حصار النشاط الطلابي، بالإضافة إلى ملاحقة السلطة للكتل الطلابية المنافسة، وحظر الاحتلال لبعض الكتل الطلابية، مما يجعل المنافسة أساساً غير متكافئة.[178]

فقد عَمِدَت إدارة جامعة النجاح إلى حظر نشاط الكتلة الإسلامية،[179] الإطار الطلابي لحركة حماس، كما ظلّت الانتخابات الطلابية ممنوعة لسنوات متتالية في جامعة الخليل التي كانت تشترط فرض النظام الفردي، مما يعني إلغاءً عملياً للكتل الطلابية،[180] ومُنِعَت الكتلة الإسلامية في جامعة القدس (أبو ديس) من المشاركة في الانتخابات الطلابية الأخيرة التي أجرتها بحجّة عدم استيفاء الشروط.[181]

وإذا كان ذلك هو الحال في جامعات الضفة، فإنّ جامعات غزة تخضع لانقسام من نوع آخر، فبينما تُسيطر حركة حماس على الجامعة الإسلامية، تُسيطر حركة فتح على جامعة الأزهر، وفي حين تجري انتخابات لا تحتكم إلى نظام التمثيل النسبي في الجامعة الإسلامية، وبالتالي تُقاطعها عدد من الكتل الطلابية،[182] فإنّ جامعة الأزهر تحظر إجراء الانتخابات الطلابية فيها،[183] وذلك بسبب انقسام حركة فتح بين تيارها الرسمي بزعامة الرئيس محمود عباس، وتيار القيادي السابق فيها محمد دحلان، والذي فاز بدوره في آخر انتخابات نقابية لموظفي الجامعة.[184]

ظلّت جامعة بيرزيت، وسط الضفة الغربية، وبالقرب من مدينة رام الله، استثناء من ذلك، فتمكّنت الكتلة الإسلامية، الإطار الطلابي لحركة حماس، من الفوز بانتخابات مؤتمر مجلس الطلبة، أربع دورات متتالية خلال الفترة 2014–2018،[185] ويرجع ذلك إلى سببين أساسيين، الأول نضال الكتلة الإسلامية، من بعد الانقسام، في هذه الجامعة تحديداً للحفاظ على وجودها، ثم لاستئناف حضورها ودورها، والثاني حرص إدارة الجامعة على الاستقلال بالجامعة قدر الإمكان عن هيمنة السلطة السياسية، وفتح المجال للفاعلية الطلابية وبالتالي إجراء انتخابات نزيهة، مكّنت الكتلة الإسلامية من الفوز تلك السنوات، ثم خسارتها مجلس الطلبة في سنة 2019.

فازت حركة الشبيبة الطلابية، الإطار الطلابي لحركة فتح، في انتخابات مؤتمر مجلس الطلبة في سنة 2019،[186] بفارق 67 صوتاً عن الكتلة الإسلامية، مع تساويهما في عدد المقاعد، وهي نتيجة تؤكد خصوصية جامعة بيرزيت، ولكنها تؤكد في الوقت نفسه، اقتسام حماس وفتح للشارع الفلسطيني، على نحو متقارب، دون قدرة القوى الأخرى على تشكيل كتلة وازنة بينهما، أو الاستفادة من صراع الحركتين، وهو ما يعني بدوره ثبات نسب الحركتين في الشارع كما كان عليه الحال في انتخابات المجلس التشريعي سنة 2006، بحسب نتائج كل منهما في نظام القائمة.

تتمتّع جامعة بيرزيت بقدرة تمثيلية، ليس فقط لأجل تحرّر مجالها الجامعي نسبياً من هيمنة السلطة التنفيذية، ولكن أيضاً بسبب طبيعتها الليبرالية، فلا يمكن عدّها متعاطفة مع حركة حماس، وقد أسّستها في الأصل أسرة مسيحية، ويمكن أن يضاف إلى ذلك، بالإضافة إلى سمعتها الأكاديمية الجيدة، موقعها المتميّز وسط الضفة، مما يجعلها نقطة التقاء بين عموم الفلسطينيين في الضفة الغربية.[187]

وبالرغم مما سبقت الإشارة إليه من اقتسام حركتَي حماس وفتح لأصوات الجماهير الفلسطينية، فإن آخر انتخابات محلية أجريت في الضفة الغربية، في سنة 2017، قد كشفت عن تراجع مكانة حركة فتح الشعبية، وتراجع قدرتها على النفوذ إلى المجتمعات المحلية، فقد فازت قوائم المستقلين في تلك الانتخابات، بنسبة 65% مقابل 27.6% لحركة فتح، في حين قاطعت حماس هذه الانتخابات رسمياً، بعد ذلك، لم تجرَ أي انتخابات محلية في الضفة، سوى انتخابات إعادة جزئية في عدد محدود من القرى والبلدات، في سنتي 2018 و2019، واللافت بالمقارنة مع آخر انتخابات محلية هو أولاً تدني نسبة المشاركة الشعبية فقد بلغت 53.4% في سنة 2017، مقابل 82.5% في سنة 2005. وبالمقارنة مع الانتخابات الطلابية التي مُنعت فيها الكتلة الإسلامية في جامعة القدس (أبو ديس)، نجد أنّ نسبة الاقتراع تراوحت بين 28–45% بحسب المباني والمراكز التي مثلت نقاطاً

انتخابية، وبحسب نوع الدراسة بكالوريوس أو دراسات عليا،[188] بينما بلغت في انتخابات جامعة بيرزيت التي شاركت فيها الكتلة الإسلامية 78%،[189] وهو ما يشير إلى أثر سياسات السلطة، على الفعالية السياسية للجماهير الفلسطينية.

في السياق نفسه، يأتي الحديث عن نقابة الأطباء الفلسطينيين في محافظات الضفة الغربية (نقابة الأطباء الأردنيين – مركز القدس)، التي جرت في آذار/ مارس 2019، وخسرت فيها فتح منصب النقيب العام، ويمكن مقارنة هذه الانتخابات بما سبق من انتخابات محلية، فقد نافست فيها فتح كتلة المستقلين، بينما دعمت حماس والجبهة الشعبية كتلة المستقلين، ومرشح النقيب المستقل المفصول من حركة فتح،[190] وإذا كان ذلك يشير إلى تراجع الحياة السياسية في الضفة، فإنّه كذلك ينبثق عن الأوضاع الخاصة لمجمل الفصائل الوطنية بسبب سياسات القمع والملاحقة.

وإذا كانت المؤشرات في الواقع على هذا النحو، فإنّ استطلاعاً للرأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في الفترة ما بين 11–2019/12/14، أظهر، بحسب العينة المستطلع رأيها، أن 40% من الفلسطينيين (47% في الضفة، و30% في قطاع غزة) يتوقعون فوز حركة فتح في الانتخابات التشريعية المقبلة، مقابل 25% من الفلسطينيين (19% في الضفة، و35% في القطاع) يتوقّعون فوز حركة حماس، وذلك في حين أن 32% قالوا إنّهم سيختارون حماس، مقابل 40% قالوا إنهم سينتخبون فتح، ويبقى 10% لبقية القوائم، و20% لم يقرّروا لمن سيصوتون. وبحسب الاستطلاع نفسه، فإن نسبة التصويت لحماس في غزة تبلغ 41%، وفي الضفة 24%، علماً أن من بين المصوّتين لفتح في هذا الاستطلاع من قالوا إنّهم سيصوتون لمحمد دحلان، فتبلغ نسبة فتح بخصمهم من التصويت 35%،[191] وهي نتيجة متقاربة جداً مع حماس.

وإذا كانت نتيجة الاستطلاع تؤكّد عناصر ثابتة في توجّهات الشارع الفلسطيني، كاقتسام حركتَي فتح وحماس للجماهير الفلسطينية، وعجز بقية القوى عن تشكيل كتل وازنة بين الحركتين، وأثر الانقسام الفتحاوي على شعبية الحركة، فإنّ الاستطلاع قد لا يَكشف بدقة عن توجّهات الشارع، فبالرغم من أنّ البنية التنظيمية لحماس في قطاع غزة أكبر منها في الضفة، فإنّ حماس على مستوى التأييد العام أثبتت في آخر انتخابات تشريعية وبلدية شاركت فيها، أنها تحظى بتأييد شعبي واسع في الضفة الغربية، وهو ما تُبيّنه انتخابات جامعة بيرزيت، ولا سيّما مع كون جماهير الضفة أقل انتساباً للتنظيمات منها في غزة، وبالتالي أسهل تأثراً بالدعاية، وتتأثر سلباً بسياسات السلطة الاقتصادية والأمنية والسياسية مما ينعكس على مكانة حركة فتح، كما أنّ إحجام الجماهير في الضفة عن تعبيرها عن رأيها الدقيق في استطلاعات الرأي يعكس بدوره تدني مستوى الحريات فيها، والسطوة الأمنية للسلطة.

تاسعاً: التنسيق الأمني بين العلاقات الوطنية والعلاقة مع الاحتلال

طالبت مقررات المجلس المركزي الفلسطيني، كما أشرنا سابقاً، عن وقف التنسيق الأمني، وكذلك عن مشروع متكامل مع جداول زمنية محددة تتضمن تحديداً شاملاً للعلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع "إسرائيل"، ولم تكن هذه المقرّرات الصادرة عن دورات المجلسَين الوطني والمركزي، التي سبق عرضها، هي الأولى من نوعها في تاريخ قيادة السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، بل هو خطاب يجري تكراره باستمرار وكثافة في السنوات الأخيرة. ففي دورة المجلس المركزي التي انعقدت في 2015/3/5، اتخذ المجلس قراراً بوقف التنسيق الأمني بأشكاله كافة مع "إسرائيل" في ضوء عدم التزامها بالاتفاقيات الموقعة بين الجانبين.[192] وبناء عليه صرّح محمود العالول، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ونائب رئيسها، بأنّ قرارات المجلس المركزي ليست توصيات وإنّما هي قرارات حاسمة، بما فيها قرار وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال، وطلب من اللجنة التنفيذية تطبيق هذه القرارات.[193] وأكد مستشار الرئيس لشؤون المحافظات في حينه على جدية الرئيس في تطبيق تلك القرارات. وأما اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير التي طولِبت بتنفيذ تلك القرارات فقد قررت تكليف اللجنة السياسية ومعها قادة الأجهزة الأمنية والجهات المعنية بوضع خطة مفصلة، لتطبيق وقف التنسيق الأمني مع مؤسسات الاحتلال.[194]

لقد كانت هذه القرارات منذ الربع الأول من سنة 2015، ونصّت بشكل صريح على وقف التنسيق الأمني، وكشفت عن أشكال متعددة لهذا التنسيق، وتحدّثت عن علاقات أمنية بالاحتلال، وذلك كله قبل أكثر من ثلاث سنوات على دورات المجلس الوطني والمركزي في سنة 2018، والتي عادت بدورها لاتخاذ القرارات نفسها؛ مع رفع أعلى للسقف يشمل إعلان انتهاء الفترة الانتقالية، بما انطوت عليه من التزامات، وتعليق الاعتراف بـ"إسرائيل"، وفكّ العلاقة الاقتصادية معها.

بيد أنّ هذه السنوات التالية لم يُنفّذ فيها أي شيء من تلك القرارات، وهو الأمر الذي يعيد إلى الذاكرة إصرار الرئيس محمود عباس على الاستمرار في التنسيق الأمني في عبارته الشهيرة والتي سبقت توصيات سنة 2015 بأقل من سنة حينما قال "إن التنسيق الأمني مع إسرائيل مقدّس، وسوف يستمر سواء اتفقنا أو اختلفنا".[195] وقد عاد الرئيس بعد خمس سنوات من هذه التصريحات الشهيرة، وفي مطلع سنة 2019 إلى تكرار التصريحات نفسها، بتأكيده على الاستمرار في التنسيق الأمني، وكشفه عن توقيع السلطة الفلسطينية مئة اتفاق لمكافحة "الإرهاب" مع قوى عالمية. وقد جاءت تصريحات عباس هذه خلال اجتماع في مقر المقاطعة في مدينة رام الله بالضفة الغربية، بحضور نشطاء "سلام" فلسطينيين وآخرين إسرائيليين.[196]

فما بين قرارات المجلس المركزي سنة 2015 وقراراته سنة 2018، استمرّ التنسيق الأمني بلا انقطاع بدلالة تصريحات الرئيس عباس في مطلع سنة 2019. وبالرغم من تأكيد الرئيس عباس على الاستمرار في التنسيق الأمني، فإنّه وفي تموز/ يوليو 2019، أعلن عن وقف العمل بالاتفاقات الموقَّعة مع "إسرائيل"، والبدء بوضع آليات، تشكيل لجنة لتنفيذ ذلك، ابتداء من اليوم التالي على كلمته، عملاً بقرارات المجلس المركزي الفلسطيني. وهو الأمر الذي لا معنى له إلا أنّ قرارات المجلس المركزي التي اتّخذت في العام الماضي لم تُطبق، وأنّ إحالة الأمر إلى لجنة لوضع آليات لتنفيذها، هو تعطيل فعلي لها، بالإضافة إلى أن هناك لجنةً قد خُصّصت لذلك منذ سنة 2015.[197]

بعد خطاب الرئيس عباس، أوضح أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، صائب عريقات، أن الاتفاقات التي سيوقف العمل بها هي اتفاق أوسلو سنة 1993، واتفاق غزة أريحا Gaza–Jericho Agreement سنة 1994، واتفاق باريس الاقتصادي سنة 1994، والاتفاق الانتقالي سنة 1995، واتفاق الخليل سنة 1997، واتفاق واي ريفر Wye River Memorandum سنة 1998، واتفاق شرم الشيخ سنة 1999، واتفاق المرور والحركة سنة 2005،[198] وبعض هذه الاتفاقيات، هو المؤسس لعملية التنسيق الأمني.

وفي أول إعلان فعلي عن عدم تنفيذ ما أعلنه الرئيس في تموز/ يوليو 2019، وفي تحويل القرار إلى تهديد معلّق، قال الرئيس عباس في خطاب له في الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2019 إنّ جميع الاتفاقات الموقعة مع حكومة الاحتلال وما ترتب عليها من التزامات، ستكون منتهية في حال قامت "إسرائيل" بضمّ غور الأردن وشمال البحر الميت والمستوطنات الاستعمارية للسيادة الإسرائيلية.[199] وذلك رداً على تهديدات لبنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu بضمّ غور الأردن؛[200] وعلى إثر الموقف الأمريكي الذي عدَّ المستوطنات غير مخالفة للقانون الدولي، جدّد نتنياهو إعلان نواياه بضمّ غور الأردن،[201] وكان ردّ القيادة الفلسطينية على ذلك إدانة الخطوة الأمريكية، والإعلان عن سلسلة اجتماعات قادمة وتحركات محلية ودولية لمواجهة هذه الخطوة، دون التطرّق لوقف العمل بالاتفاقيات أو وقف التنسيق الأمني.[202] وفي حال جُدّد الإعلان عن وقف العمل بالاتفاقيات أو وقف التنسيق الأمني، فإنّه على الأرجح لن يتجاوز المسيرة إياها من الإعلان دون التنفيذ.

وميدانياً، وُجّهت الاتهامات للسلطة الفلسطينية في عدد من الحوادث التي قيل إنّ إسهامها فيها أوصلت قوات الاحتلال إلى مقاومين فلسطينيين، أو أحبطت عمليات كان المقاومون الفلسطينيون يخطّطون استهداف الاحتلال بها وبعض تلك الحوادث أعلن رسمياً بأن الأجهزة الأمنية الفلسطينية هي التي ساعدت عليها مثل قضية الشهيد باسل الأعرج والشهيد أبو ليلى. وبعض هذه المعلومات عن التنسيق الأمني سربتها المصادر الإسرائيلية، كما في اغتيال الشهيد أحمد نصر جرار في جنين.[203] وكان محافظ نابلس قد صرح بعد هذه الحادثة بأنّ السلطة ملتزمة بمبدأ التنسيق

الأمني.[204] ونُشِرت في الوقت نفسه تسريبات تتحدث عن مراقبة أجهزة السلطة الأمنية لمكالمات المواطنين.[205] كما نَشرت صحف الاحتلال تقارير تفيد بأنّ التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية أسهم في إحباط الاحتجاجات التي عمّت الأراضي الفلسطينية، بعد إعلان ترامب اعتراف بلاده بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل".[206] وقد سبق لمحمود عباس أن أعلن بلا مواربة أنه لن يسمح باندلاع انتفاضة في الضفة الغربية ضدّ الاحتلال. وفي مطلع أيار/ مايو نشرت الصحافة الإسرائيلية أنّ أمن السلطة أحبط 40% من العمليات ضدّ "إسرائيل".[207] وبالرغم من قطع الولايات المتحدة مساعداتها للسلطة، فإنّها منحت الأجهزة الأمنية الفلسطينية مبلغ 61 مليون دولار لدعم مواصلة التنسيق الأمني مع "إسرائيل".[208] كما اتُّهمت السلطة بالمشاركة في البحث عن المطارد أشرف نعالوة الذي استشهد بعد ذلك.[209]

وذكرت مصادر أمنية وعسكرية إسرائيلية عديدة أن التنسيق الأمني هو جزء من هذه النجاحات في مواجهة خلايا حماس بالضفة، مشيرة إلى أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس هدد بوقف التنسيق الأمني، لكن عملياً التنسيق الأمني لم يتوقف.[210] وهو ما أكده عباس، في مناسبات متعددة خلال لقائه مع وفود إسرائيلية، على أن التنسيق الأمني ما زال مستمراً، وذكر أنه و"رئيس الشاباك نلتقي بصورة دائمة، ونتفق على 99% من المواضيع"، وأن أجهزة أمن السلطة "تجري تنسيقاً أمنياً يومياً مع جهاز الأمن الإسرائيلي"، وأن أفراد أمن السلطة "يفعلون كل ما بوسعهم كي لا يصاب أي إسرائيلي بأذى"؛ وقد أكد هذا المسؤولون الفلسطينيون والإسرائيليون في مناسبات عدة.[211]

وتجدّدت التصريحات الإسرائيلية التي تشيد بالتنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية منذ مطلع سنة 2019.[212] وسمح الاحتلال في هذه السنة بدخول آليات مصفّحة لصالح السلطة بطلب أمريكي،[213] وقد دار الحديث عن دور التنسيق الأمني في الوصول للمطارد عمر أبو ليلى منفذ إحدى العمليات واستشهاده.[214] واستمرّت التقارير الإسرائيلية تتحدث عن تواصل التنسيق الأمني، حتّى بعد خطاب الرئيس عباس في تموز/ يوليو 2019 الذي أعلن فيه عن وقف العمل بالاتفاقيات مع "إسرائيل".[215] وعليه أكّدت الصحافة الإسرائيلية أنّ "التنسيق الأمني بين الجانبين لم يلحق به ضرر جوهري"، وعلّلت ذلك بتخوّف السلطة من استفادة حماس من الأوضاع الميدانية، في حال تراخت قبضتها الأمنية.[216] كما زعمت المصادر الإسرائيلية أنّ السلطة أسهمت في الوصول إلى منفّذي عملية "عين بوبين" بالقرب من رام الله،[217] والذين ينتمون لخلية تتبع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

وبينما كانت هذه الصورة الميدانية فما يتعلّق بالتنسيق الأمني، فإنّ اللقاءات التنسيقية في المجالات كافة، لم تتوقف، فقد أحيت السلطة الفلسطينية لجان التنسيق السياسي والاقتصادي

مع "إسرائيل" في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر 2019؛[218] في تراجع واضح عمّا أعلنه الرئيس عباس في تموز/ يوليو 2019، وأعاد التهديد به في أيلول/ سبتمبر 2019. كما أنّ اللقاءات في مستوياتها السياسية لم تنقطع حتّى على مستوى رئاسة الوزراء في فترة حكومة رامي الحمد الله.[219] وقد تجدّدت لقاءات وزراء فلسطينيين مع إسرائيليين في سنة 2019،[220] كما أنّ السلطة الفلسطينية، وكما سبق بيانه، كانت قد تراجعت عن قرارها بعدم استلام أموال المقاصة من "إسرائيل" إلا كاملة، وذلك بعد شهور اضطرت فيها لدفع رواتب مجزوءة لموظفيها، وقد سبق عدول السلطة عن قرارها اجتماعات عالية المستوى مع الإسرائيليين، بل إنّ الرئيس عباس صرح في خواتيم سنة 2019 أنّه طلب من نتنياهو أكثر من 20 مرة الجلوس معه، لكن الأخير كان يرفض.[221] كما كشف عباس في سنة 2018 عن لقاءات دورية تجمعه برئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) Israel Security Agency—ISA (Shabak)، وأنّ نتائج الاجتماع تفضي إلى اتفاق بنسبة 99% من المواضيع،[222] وقد جاءت تصريحات الرئيس عباس هذه بعد اجتماعات المجلسَين الوطني والمركزي التي اتّخذت فيها القرارات بوقف التنسيق الأمني مع "إسرائيل"، أي فإنّ الرئيس عباس عاد للاجتماع برئيس جهاز الشاباك سنة 2019.[223]

ثمّة عنصران في علاقات السلطة الفلسطينية بالمؤسسة الإسرائيلية، الأول هو توتّر هذه العلاقة مع التيار اليميني المتطرف الحاكم، ممثلاً بالدرجة الأولى في رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وإن كان توتّر هذه العلاقة يأتي من الطرف الإسرائيلي، دون أن يكون للسلطة فاعلية في اتّخاذ موقف يناسب سياسات اليمين الإسرائيلي، أو اتخاذ خطوات الإدارة الأمريكية الداعمة لها، باستثناء تهديدات وقرارات لا تُنفّذ، ولا تملك أهلية للتنفيذ ضمن الشروط الموضوعية التي توجد فيها السلطة. أما العنصر الثاني فهو تمتّع السلطة بعلاقات جيدة بالمؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، إلى درجة أن قيادة السلطة تفضّل الجنرال بني (بنيامين) جانتس Benny Gantz زعيم حزب أزرق أبيض Blue and White، رئيس الأركان الإسرائيلي السابق، في صراعه الانتخابي مع نتنياهو.[224] ومن غير المستبعد أن تكون توصية القائمة العربية المشتركة بجانتس لرئاسة الحكومة الإسرائيلية[225] قد جاءت بتدخل من السلطة الفلسطينية.

وبالنظر إلى السجال الإسرائيلي الداخلي، يتضح للمراقب وجود تناقض في قراءة الموقف وتقدير السياسات بين المؤسسة الأمنية الإسرائيلية وسياسات حكومة نتنياهو، فقد أبدى الأمن الإسرائيلي أكثر من مرة معارضة للقوانين والسياسات التي تدفع نحوها حكومة نتنياهو وأحزاب اليمين المتطرف ومن شأنها أن تحرج السلطة الفلسطينية أمام الجماهير الفلسطينية، أو تضعف سيطرتها،[226] كقانون مصادرة قيمة مخصصات الأسرى والشهداء من الأموال الضريبية، إذ وبينما يلاحظ الأمن الإسرائيلي الوظيفة الأمنية للسلطة، فإنّ المنظومة الصهيونية الحاكمة تنطلق

من مزايدات داخلية، ومن رغبتها في تقليص مستوى التمثيل السياسي الفلسطيني، وتوسيع الهيمنة الاستيطانية والأمنية في الضفة الغربية والتي بالضرورة تخصم من الحضور السياسي للسلطة وتفضي إلى ضمّ واسع في الضفة.

يعني ذلك في النتيجة، من الجهة الفلسطينية، أن السلطة مدركة لشرط وجودها واستمرارها وهو ما يتضح من تعويلها على المؤسسة الأمنية والعسكرية، وبالتالي خوفها من وقف التنسيق الأمني، واستمرار التوتّر الفلسطيني الداخلي، المبني أساساً على الاختلاف البرامجي، والتباين من موضوعات وظيفة السلطة وسلاح المقاومة وطبيعة العلاقة مع الاحتلال. كما أنّ وقف العمل بالاتفاقيات، أو فكّ الاقتصاد الفلسطيني عن "إسرائيل" مستحيل، بالنظر إلى الهيمنة الإسرائيلية المطبقة على كل الضفة الغربية ومنافذها، وافتقاد الفلسطينيين إلى أي اتصال منفصل عن "إسرائيل" مع العالم الخارجي، ولتنفيذ قرارات كهذه فإنّه لا بدّ من الخروج من مسار التسوية أولاً، والاستناد أساساً إلى وحدة وطنية ينهض عليها برنامج معالجة واقع السلطة ووظيفتها، وبرنامج نضالي، يقوم به الجميع، ويدفع ثمنه الجميع، وبما أنّ سياسات السلطة ما تزال على النقيض من ذلك، فإنّه لا يُتوقّع منها تنفيذ مثل هذه القرارات أو التهديدات.

خلاصة

في حين تتعرّض القضية الفلسطينية لمخطط تصفوي واضح، معلن باسم "خطة القرن"، تدعمه دول عربية مركزية، وبينما توسعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في فرض الوقائع على الأرض بما يجعل من إقامة دولة فلسطينية على كامل أراضي الضفة الغربية مهمة مستحيلة ضمن الوقائع القائمة وموازين القوى الموجودة، وبينما دعمت إدارة ترامب ذلك كلّه في إجراءات تعترف بالسيادة الإسرائيلية على القدس والمستوطنات، فإنّ ردّ الفعل الفلسطيني الرسمي، كان يتسم بالعجز إزاء ذلك، والاستمرار في الوقت نفسه في أداء التزامات السلطة دون تنفيذ لأي من قرارات مؤسسات منظمة التحرير وتوصيات المجلس الثوري لحركة فتح وتهديدات الرئيس عباس، وفي المقابل تركّز انشغال السلطة في التصعيد الخطابي والفعلي مع حركة حماس، واجتراح سياسات وسّعت من الهوّة مع بقية الفرقاء الفلسطينيين.

فقد اتّسمت العلاقات الوطنية الداخلية بـ"الصراعية"، ولا سيّما علاقات حركتَي حماس وفتح، ويمكن القول إنّ سنتي 2018–2019، قد شهدا تصعيداً غير مسبوق في الصراع بين الحركتين، تضمّن تكتيكات أمنية لأغراض سياسية، كتفجير موكب رئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني برفقة مدير المخابرات العامة، في غزة، وهو التفجير الذي فجّر آخر اتفاقيات المصالحة، وتبادلت الحركتان بشأنه الاتهامات حول الطرف الذي يقف خلفه.

صخب التفجير المادي، لم يكن ليزيد على صخب التفجير السياسي والإداري، بإعادة تشكيل حركة فتح للمؤسسات الوطنية منفردة، خارج أي تفاهم وطني، وبخلاف جملة تفاهمات طويلة بينها وبين حركة حماس، وبين مختلف أطراف المجموع الوطني، وهو ما تمثل بالسعي لإعادة تشكيل مؤسسات منظمة التحرير، وتوظيفها، كما حصل في اجتماعات المجلسَين الوطني والمركزي وما انبثق عنهما، كتنسيب أعضاء جدد للمركزي، وتعيين أعضاء جدد للجنة التنفيذية، وإعادة انتخاب الرئيس عباس رئيساً لهذه اللجنة، وانتخابه رئيساً لدولة فلسطين من المجلس الوطني.

وقد شمل هذا التصعيد، حلّ المجلس التشريعي، وإقالة حكومة الوفاق الوطني، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة فتحاوية، وحلّ مجلس القضاء الأعلى، وتفرّد السلطة التنفيذية بإدارة المشهد، دون أدنى حدّ من التوازنات، مع انعدام السلطات الأخرى، وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية، وتعاظم هيمنة الأجهزة الأمنية، وازدياد المخاوف من تحوّل المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع أمني بوليسي، يتسم بالخوف ومصادرة الحريات حتى في الفضاء الإلكتروني، وذلك كلّه بموازاة استمرار التنسيق الأمني، الذي أفضى بحسب التسريبات إلى اعتقال واستشهاد مطاردين، واحتواء الهبّات الشعبية المتتالية، مع أزمات اقتصادية تعصف بالسلطة، وتشكّك بقدرتها على الاستمرار، وتطرح علامات استفهام واسعة حول مدى تحررها من هيمنة الاحتلال المباشرة، لا سيّما مع استجابتها النسبية فيما يتعلق بتقليص مستحقات الأسرى والشهداء، وعجزها التام عن وقف التنسيق الأمني، أو فك الارتباط الاقتصادي بالاحتلال، أو تنفيذ أيّ من قراراتها بهذا الاتجاه.

وقد انعكست الصراعية، على علاقات حركة فتح، والسلطة بطبيعة الحال، مع بقية قوى منظمة التحرير، كما حصل في المقاطعة المستمرة لاجتماعات المجلسَين الوطني والمركزي من فصائل وازنة، كما طال التفرّد في إدارة المشهد، وإدارة مؤسسات السلطة في سياقات صراعية، قوى اليسار الفلسطيني، التي أدّى تشكيل حكومة اشتية إلى انقسامات بين أحزابها، وداخل هذه الأحزاب نفسها، وصبّ في إفشال مشروع ائتلافي بينها.

هذا وحديث الشارع الفلسطيني لا يكفّ عن ذكر ما يدور تحت السطح من صراعات بين أقطاب حركة فتح، بالإضافة إلى ظهور مراكز قوى داخل السلطة تستمد نفوذها من مركزها الأمني أو وظيفتها في التنسيق مع الاحتلال، وبالإضافة إلى الصراع مع تيار القيادي السابق في الحركة محمد دحلان، وسعي حماس للترتيب مع القيادي الفتحاوي الأسير مروان البرغوثي للتحالف في انتخابات تشريعية ورئاسية محتملة.

وبينما تفاءل كثيرون باحتمالية الخروج من هذا المشهد الصراعي بانتخابات تشريعية ثم رئاسية اقترحها الرئيس عباس، بعد انغلاق كلّ محاولات المصالحة، فإن بعضاً آخر ما يزال يرى أنّ الانتخابات إعادة تدوير للمشكلة، أو استثمار للوقت بانتظار تحولات داخلية أو خارجية قد تخدم أياً من الفريقين، وفي حين انتهت سنة 2019 على تأجيل تلك الانتخابات، فإن كلاً من الحركتين الكبيرتين يراقب التحولات في المنطقة، سواء لدى الاحتلال، حيث ترجو حركة فتح خروج بنيامين نتنياهو من السلطة في "إسرائيل"، وذلك في الوقت نفسه الذي تسعى فيه حماس لتطوير علاقاتها الإقليمية وكسر الحصار من خلال جهود التهدئة والمناورات الشعبية والعسكرية المحدودة. وما لم تحصل تطورات جوهرية مفاجئة في المشهد الإقليمي، أو في العلاقة مع الاحتلال، فإنّه من المرجّح أن تظلّ الحالة الوطنية على حالتها التي غطّت سنتي 2018–2019.

الهوامش

[1] وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 2017/10/15، انظر: http://paltoday.ps/ar

[2] مقابلة مع حسين الشيخ، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، برنامج الملف اليوم، تلفزيون فلسطين، موقع يوتيوب، 2017/10/16، انظر: https://www.youtube.com/watch?v=gmWP_EPeXeU

[3] فلسطين اليوم، 2017/10/17.

[4] صحيفة **الحياة**، لندن، 2017/9/28.

[5] صفحة موسى أبو مرزوق، عضو المكتب السياسي لحركة حماس، على موقع تويتر، 2017/10/19، انظر: https://twitter.com/mosa_abumarzook?lang=ar

[6] موقع حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، 2017/9/24، انظر: /http://hamas.ps/ar

[7] مركز رؤية للتنمية السياسية، ""إجراءات" فتح تجاه قطاع غزة بعد المصالحة.. السياقات والاحتمالات،" سلسلة المشهد السياسي، مركز رؤية للتنمية السياسية، تشرين الأول/ أكتوبر 2017، ص 6، انظر: http://cdn.dconfig.com/globalresources/13/Resources/Files/Fath_Procedures_towards_the_Gaza_Strip.pdf

[8] المرجع نفسه، ص 6–7.

[9] فلسطين اليوم، 2018/1/13.

[10] صحيفة **القدس العربي**، لندن، 2017/1/11.

[11] فلسطين اليوم، 2018/1/13.

[12] موقع حركة حماس، 2018/1/14، انظر: /https://hamas.ps/ar

[13] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2018/1/14، انظر: http://www.wafa.ps

[14] موقع منظمة التحرير الفلسطينية، 2018/1/14، انظر: http://www.plo.ps

[15] وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2018/3/29، انظر: http://www.qudspress.com

[16] وفا، 2018/3/19.

[17] موقع 24 الإخباري، 2018/3/13، انظر: https://24.ae

[18] وفا، 2018/3/13.

[19] موقع منظمة التحرير الفلسطينية، 2018/3/13.

[20] موقع الجزيرة.نت، 2018/4/28، انظر: http://www.aljazeera.net

[21] صحيفة **العربي الجديد**، لندن، 2017/12/21، انظر: http://www.alaraby.co.uk/portal

[22] وفا، 2019/3/19.

[23] موقع عربي 21، 2019/3/23، انظر: https://arabi21.com

[24] وفا، 2018/3/19.

[25] مقابلة أجراها تلفزيون فلسطين مع الرئيس محمود عباس في 2018/10/23، يوتيوب، 2018/10/24.

[26] ساري عرابي، فتح تتأنّى إن كانت حماس تستعجل!، عربي 21، 2017/10/17، انظر: https://arabi21.com/story/1042090

[27] صحيفة **الرسالة**، فلسطين، 2018/3/19.

[28] وكالة الرأي الفلسطينية للإعلام، 2018/1/22، انظر: http://www.alray.ps/ar

[29] الجزيرة.نت، 2017/11/1.

[30] الجزيرة.نت، 2017/11/26.

[31] مقابلة أجراها تلفزيون فلسطين مع الرئيس محمود عباس في 2018/10/23، يوتيوب، 2018/10/24.

[32] مقابلة مع حسين الشيخ، برنامج الملف اليوم، تلفزيون فلسطين.

[33] موقع شبكة راية الإعلامية، 2018/8/2، انظر: https://www.raya.ps

[34] **الحياة**، 2017/9/12.

[35] موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2018/3/2، انظر: https://www.palinfo.com

[36] الجزيرة.نت، 2017/10/3.

[37] **العربي الجديد**، 2017/12/21.

[38] موقع عرب 48، 2018/8/30، انظر: https://www.arab48.com

[39] قدس برس، 2018/8/29.

[40] موقع شبكة قدس الإخبارية، 2018/8/29، انظر: https://qudsn.net

[41] موقع بوابة الهدف الإخبارية، 2018/9/3، انظر: http://hadfnews.ps

[42] المرجع نفسه.

[43] وكالة سما الإخبارية، 2018/11/25، انظر: http://www.samanews.com/ar

[44] الجزيرة.نت، 2018/8/5.

[45] الجزيرة.نت، 2018/8/27.

[46] محسن محمد صالح، لماذا تُعطِّل فتح التهدئة في قطاع غزة؟، عربي 21، 2018/10/26، انظر: https://arabi21.com/story/1132777/

[47] بيان صادر عن لقاء وفد منظمة التحرير الفلسطينية، مع حركة حماس، لإنهاء الانقسام وتنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية، وفا، 2014/4/23، انظر: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9281

[48] موقع المونيتور، 2017/3/22، انظر: https://www.al-monitor.com

[49] وفا، 2019/5/17.

[50] وفا، 2019/1/29.

[51] وفا، 2019/3/10.

[52] وفا، 2019/4/13.

[53] موقع فلسطين أون لاين، 2019/4/18، انظر: http://www.felesteen.ps

[54] بوابة الهدف الإخبارية، 2019/4/13.

[55] التجمع الديمقرطي الفلسطيني، بوابة الهدف الإخبارية، 2019/1/13، انظر: http://hadfnews.ps/post/50397

[56] عرب 48، 2019/4/4.

[57] وفا، 2018/12/22.

[58] نص قرار المحكمة الدستورية بشأن حل التشريعي وإجراء الانتخابات، وفا، 2018/12/24، انظر: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2cP5dxa844831164474a2cP5dx

[59] موقع حركة حماس، 2018/12/22.

[60] موقع حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، 2018/12/24، انظر: /https://jehad.ps

[61] موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2018/12/23، انظر: /https://pflp.ps

[62] وكالة سوا الإخبارية، 2018/12/26، انظر: https://palsawa.com

[63] فلسطين اليوم، 2018/12/23.

[64] سوا، 2018/12/23.

[65] وفا، 2018/12/24.

[66] الجزيرة.نت، 2018/12/26.

[67] **الرسالة**، 2018/12/26.

[68] قانون المحكمة الدستورية رقم (3) لسنة 2006، موقع المقتفي: منظومة القضاء والتشريع في فلسطين، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، انظر: http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=15122



[69] قرار بقانون رقم (19) لسنة 2017 بشأن تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا رقم (3) لسنة 2006، المقتفي، انظر: http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16969

[70] قرار رقم (57) لسنة 2016 بشأن تشكيل المحكمة الدستورية العليا، المقتفي، انظر: http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16799

[71] ملاحظات مؤسسة الحق على القرار بقانون بتعديل قانون المحكمة الدستورية العليا، موقع مؤسسة الحق، 2012/11/28، انظر: http://www.alhaq.org/ar/advocacy/2518.html

[72] وكالة وطن للأنباء، 2014/7/2، انظر: https://www.wattan.net/ar

[73] رسالة المؤسسات الحقوقية الفلسطينية إلى الرئيس محمود عباس بخصوص تشكيل المحكمة الدستورية، موقع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، 2016/4/3، انظر: https://ichr.ps/attachment/625/Letter%20for%20Presedint.pdf?g_download=1

[74] بيان صحفي صادر عن مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية وشبكة المنظمات الأهلية بعنوان: "المحكمة الدستورية العليا لم تستكمل إجراءات تشكيلها وقراراتها منعدمة"، موقع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2016/11/8، انظر: https://pchrgaza.org/ar/?p=14016

[75] المرجع نفسه.

[76] محمد الحاج قاسم، رأي دستوري حول صلاحية الرئيس الفلسطيني برفع الحصانة عن نائب في المجلس التشريعي الفلسطيني، صحيفة دنيا الوطن الإلكترونية، 2018/3/28، انظر: https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/289577.html

[77] بيان صحفي صادر عن مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية وشبكة المنظمات الأهلية بعنوان: "المحكمة الدستورية العليا لم تستكمل إجراءات تشكيلها وقراراتها منعدمة"، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2016/11/8.

[78] **العربي الجديد**، 2019/7/18.

[79] المرجع نفسه.

[80] وكالة معا الإخبارية، 2019/10/21، انظر: https://www.maannews.net/default.aspx

[81] تنص المادة 113 من القانون الأساسي المعدل: "لا يجوز حل المجلس التشريعي الفلسطيني أو تعطيله خلال فترة حالة الطوارئ أو تعليق أحكام هذا الباب"، القانون الأساسي المعدل، وفا، انظر: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2645

[82] ماجد كيالي، لا حيثيات دستورية في قرار المحكمة الدستورية، موقع قناة الغد الفضائية، 2018/12/24، انظر: https://www.alghad.tv

[83] معا، 2009/12/17.

[84] عرب 48، 2018/12/8.

[85] وفا، 2018/12/22.

[86] وفا، 2018/12/22.

[87] هاني المصري، حل المجلس التشريعي... لماذا وإلى أين؟، موقع المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، 2018/12/25، انظر: https://www.masarat.ps/article/5023/

[88] سحل وضرب واعتداء في قمع السلطة مسيرات حماس بالضفة، المركز الفلسطيني للإعلام، 2018/12/14، انظر: https://www.palinfo.com/248598

[89] تسجيل مصوّر على صفحة شبكة قدس الإخبارية على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، نقلاً عن بث من تلفزيون فلسطين، 2018/12/31، انظر: https://www.facebook.com/watch/?v=1081679831993859

[90] وفا، 2018/12/31.

[91] سما، 2019/1/8.

[92] عرب 48، 2019/1/6.

[93] **القدس العربي**، 2019/1/6.

[94] مقابلة مع عزام الأحمد، برنامج ملف اليوم، تلفزيون فلسطين، يوتيوب، 2019/1/7.

[95] موقع حركة حماس، 2019/4/13.

[96] وفا، 2019/4/13.

[97] موقع سبق 24، 2019/4/13، انظر: http://www.sabq24.ps

[98] وفا، 2019/7/1.

[99] المونيتور، 2019/10/15.

[100] عرب 48، 2017/6/11.

[101] موقع الكنيست، 2018/6/11، انظر: https://main.knesset.gov.il/News/PressReleases/pages/press11.06.18p.aspx

[102] وفا، 2019/2/7.

[103] وفا، 2019/6/23.

[104] وفا، 2019/6/19.

[105] وفا، 2019/6/19.

[106] وفا، 2019/4/22.

[107] وفا، 2019/5/20.

[108] موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2019/6/7، انظر: www.bbc.com/arabic

[109] فلسطين أون لاين، 2019/11/25.

[110] شبكة قدس الإخبارية، 2019/10/25.

[111] الجزيرة.نت، 2019/7/15.

[112] وفا، 2019/4/14.

[113] وكالة شهاب للأنباء، 2019/11/26، انظر: https://shehabnews.com

[114] وفا، 2019/10/21.

[115] **الحياة**، 2018/10/14.

[116] هاني المصري، تفويض المنظمة أم تحويلها إلى سلطة؟، مركز مسارات، 2018/10/23، انظر: https://www.masarat.ps/article/4979/

[117] وفا، 2017/12/6.

[118] وفا، 2018/1/14.

[119] دورات المجلس الوطني الفلسطيني، وفا، انظر: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3763

[120] نص كلمة رئيس المكتب السياسي إسماعيل هنية حول عقد المجلس الوطني بدون توافق، موقع حركة حماس، 2018/4/30، انظر: http://hamas.ps/ar/post/9077

[121] مقابلة مع داود شهاب القيادي في الجهاد الإسلامي، قناة الغد الفضائية، يوتيوب، 2018/4/28.

[122] بيان صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول أسباب عدم مشاركتها في دورة المجلس الوطني، موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2018/4/28، انظر: https://pflp.ps/post/17053

[123] وفا، 2018/5/4.

[124] وفا، 2018/5/4.

[125] وفا، 2018/5/4.

[126] وفا، 2018/5/4.

[127] قرارات المجلس الوطني الفلسطيني – الدورة الثالثة والعشرون، وفا، انظر: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=rzWgnya27479012616arzWgny

[128] على بدوان، المجلس الوطني انقسام قوى اليسار، الجزيرة.نت، 2018/5/7.

[129] عرب 48، 2018/4/25.

[130] قرارات المجلس الوطني الفلسطيني – الدورة الثالثة والعشرون، وفا، انظر: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=rzWgnya27479012616arzWgny

131 بيان صحفي تعقيباً على انعقاد الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الوطني، موقع حركة حماس، 2018/5/4، انظر: https://hamas.ps/ar/post/9091

132 وفا، 2015/8/15.

133 بيان صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمناسبة عقد دورة المجلس المركزي، موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2018/8/15، انظر: https://pflp.ps/post/17591

134 وفا، 2019/8/16.

135 وفا، 2019/8/17.

136 بيان صحفي تعقيباً على انعقاد المجلس المركزي الانفصالي غداً، موقع حركة حماس، 2018/10/27، انظر: https://hamas.ps/ar/post/9818/

137 فلسطين اليوم، 2018/10/28.

138 الجبهة الشعبية: تعلن رفضها المشاركة في دورة المجلس المركزي المنعقد غداً، موقع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2018/10/27، انظر: http://www.pflp-lb.org/news.php?go=fullnews&newsid=8056

139 موقع مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية (TRT)، 2018/10/29، انظر: http://www.trt.net.tr/ar

140 "المجلس المركزي" يقرر إنهاء التزامات منظمة التحرير والسلطة الوطنية كافة تجاه اتفاقاتها مع سلطة الاحتلال، وفا، 2018/10/29، انظر: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=hdFz9na841413419451ahdFz9n

141 المرجع نفسه.

142 المرجع نفسه.

143 الجزيرة.نت، 2019/9/23.

144 بيان صحفي حول موقف الحركة من الرؤية الوطنية لتحقيق الوحدة، موقع حركة حماس، 2019/9/26، انظر: https://hamas.ps/ar/post/11050

145 الرئيس مخاطباً الأمم المتحدة: الاحتلال لا يمكن أن يأتي بالسلام أو يحقق الأمن والاستقرار لأحد، وفا، 2019/9/26، انظر: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=sttYfZa862633704339asttYfZ

146 نص كلمة رئيس المكتب السياسي خلال مؤتمر صحفي عقب لقاء الفصائل الفلسطينية للتشاور حول الانتخابات، موقع حركة حماس، 2019/11/10، انظر: https://hamas.ps/ar/post/11228/

147 فلسطين اليوم، 2019/10/28.

148 بيان صحفي حول زيارة لجنة الانتخابات المركزية لغزة، موقع حركة حماس، 2019/10/29، انظر: https://hamas.ps/ar/post/11177/

149 وكالة الأناضول للأنباء، 2019/11/6، انظر: http://aa.com.tr/ar

150 نص كلمة رئيس المكتب السياسي خلال مؤتمر صحفي عقب لقاء الفصائل الفلسطينية للتشاور حول الانتخابات، موقع حركة حماس، 2019/11/10.

151 الرئيس يكلف محمد اشتية بتشكيل حكومة جديدة، وفا، 2019/3/10، انظر: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5so7yca851049918576a5so7yc

152 هاني المصري، ما سر مرونة "حماس"؟، مركز مسارات، 2019/11/12، انظر: https://www.masarat.ps/article/5264

153 سما، 2019/1/31.

154 هاني المصري، ما سر مرونة "حماس"؟، مركز مسارات، 2019/11/12.

155 بوابة الهدف الإخبارية، 2019/1/13، انظر: http://hadfnews.ps/post/50397

156 بوابة الهدف الإخبارية، 2019/1/12، انظر: http://hadfnews.ps/post/50356

157 صحيفة **القدس**، القدس، 2019/1/23.

158 صابر عارف، حل المجلس التشريعي الفلسطيني وتشكيل التجمع الديمقراطي للحفاظ على الذات الفصائلية، صحيفة رأي اليوم الإلكترونية، لندن، 2018/12/25، انظر: https://www.raialyoum.com/

159 بوابة الهدف الإخبارية، 2019/4/13، انظر: http://hadfnews.ps/post/53905

[160] عرب 48، 2019/4/4.

[161] المركز الفلسطيني للإعلام، 2018/8/23.

[162] المرجع نفسه.

[163] صحيفة إندبندنت عربية الإلكترونية، 2019/11/13، انظر: https://www.independentarabia.com

[164] صحيفة **الشرق الأوسط**، لندن، 2019/10/17.

[165] إندبندنت عربية، 2019/11/13.

[166] الجزيرة.نت، 2018/11/28.

[167] موقع فلسطين الآن، 2017/5/21، انظر: http://paltimes.net

[168] مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية (TRT)، 2019/11/29.

[169] المونيتور، 2019/3/15.

[170] عربي 21، 2019/12/31.

[171] وكالة خبر للأنباء، 2020/1/2، انظر: https://www.khabaragency.net/index.html

[172] صحيفة المدن الإلكترونية، بيروت، 2016/11/16، انظر: https://www.almodon.com/portal

[173] عربي 21، 2016/10/27.

[174] صحيفة إيلاف الإلكترونية، لندن، 2019/6/10، انظر: https://elaph.com/

[175] معا، 2018/9/27.

[176] بيان: إعلان نتائج الانتخابات الداخلية لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، موقع حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، 2018/9/28، انظر: https://jehad.ps//post/344

[177] صحيفة **الأخبار**، بيروت، 2018/9/28.

[178] فلسطين أون لاين، 2019/11/6.

[179] **العربي الجديد**، 2019/3/18.

[180] موقع ألترا فلسطين، 2018/3/29، انظر: https://ultrapal.ultrasawt.com/

[181] عرب 48، 2019/4/6.

[182] عدنان أبو عامر، الانتخابات الطلابية.. بوابة حماس نحو الصعود السياسي، موقع الدكتور عدنان أبو عامر، 2018/1/18، انظر: http://adnanabuamer.com/post/216

[183] وكالة خبر، 2019/12/16.

[184] المونيتور، 2019/3/15.

[185] الجزيرة.نت، 2018/5/9.

[186] موقع جامعة بيرزيت، 2019/4/17، انظر: https://www.birzeit.edu/ar

[187] ساري عرابي، انتخابات بيرزيت.. رسائل متعددة في اتجاهات مختلفة، الجزيرة.نت، 2016/5/2.

[188] عرب 48، 2019/4/10.

[189] موقع جامعة بيرزيت، 2019/4/17.

[190] المركز الفلسطيني للإعلام، 2019/3/9.

[191] نتائج استطلاع الرأي العام رقم (74)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2019/12/15، انظر: http://pcpsr.org/sites/default/files/Poll-74-Arabic-Full%20Text%2025%20DEC%202019.pdf

[192] بيان المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفا، 2015/3/5، انظر: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=DOMbm8a660441393513aDOMbm8%20%20

[193] موقع نقطة وأول السطر، 2015/3/10، انظر: https://www.noqta.info

[194] اللجنة التنفيذية: خطة مفصلة لتطبيق وقف التنسيق الأمني وبحث الملف الاقتصادي، وفا، 2015/3/19، انظر: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=DoDHYFa661202795913aDoDHYF

[195] **العربي الجديد**، 2014/5/28.

[196] موقع يورونيوز، 2019/2/6، انظر: http://arabic.euronews.com

[197] الرئيس عقب اجتماع القيادة: قررنا وقف العمل بالاتفاقات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، وفا، 2019/7/25، انظر: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4pT9LTa858709626720a4pT9LT

[198] موقع البيادر السياسي، 2019/8/4، انظر: www.al-bayader.org

[199] الرئيس مخاطباً الأمم المتحدة: الاحتلال لا يمكن أن يأتي بالسلام أو يحقق الأمن والاستقرار لأحد، وفا، 2019/9/26.

[200] بي بي سي، 2019/11/19.

[201] موقع DW، 2019/11/19، انظر:

https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9/s-9106

[202] وفا، 2019/11/19.

[203] عربي 21، 2018/1/21.

[204] رأي اليوم، 2018/1/22.

[205] فلسطين أون لاين، 2018/1/28، انظر: https://felesteen.ps/post/20880

[206] رأي اليوم، 2019/2/1.

[207] قدس برس، 2018/5/3.

[208] سما، 2018/8/2.

[209] المركز الفلسطيني للإعلام، 2018/10/7.

[210] قدس برس، 2019/8/9، انظر: https://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=54662؛ وعرب 48، 2019/1/13. وانظر أيضاً:

Haaretz newspaper, 9/8/2019.

[211] انظر: شهاب، 2018/1/27؛ و**الشرق الأوسط**، 2018/1/28؛ وعرب 48، 2018/9/2؛ وموقع مكان – هيئة البث الإسرائيلي، 2018/12/17، انظر: http://www.makan.org.il

انظر أيضاً: عباس طلب منا المساعدة للسيطرة على غزة، فيديو للجنرال الإسرائيلي إيتان دانغوت Eitan Dangot، على صفحة وكالة شهاب للأنباء على فيسبوك، في:

https://www.facebook.com/ShehabAgency.MainPage/videos/293870234669332. وانظر أيضاً:

Site of Ynetnews, 2/9/2018.

[212] عرب 48، 2019/1/13.

[213] عرب 48، 2019/5/21.

[214] **العربي الجديد**، 2019/3/21.

[215] الرأي الفلسطينية للإعلام، 2019/8/8.

[216] **القدس العربي**، 2019/8/21.

[217] رأي اليوم، 2019/10/3، نقلاً عن صحيفة **معاريف**.

[218] صحيفة **الغد**، عمّان، 2019/10/6.

[219] فلسطين اليوم، 2019/1/30.

[220] عربي 21، 2019/10/4.

[221] عربي 21، 2019/11/20.

[222] **العربي الجديد**، 2018/9/2.

[223] **العربي الجديد**، 2019/6/16.

[224] عربي 21، 2019/3/11.

[225] الجزيرة.نت، 2019/9/23.

[226] عربي 21، 2019/10/13.

الفصل الثاني

المؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية

المؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية

مقدمة تعكس الدراسات الإحصائية صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، وارتباطه بها بالرغم من كافة أشكال المعاناة تحت الاحتلال الإسرائيلي؛ وبالرغم من ظروف اللجوء القسري في الشتات. ومع أن نحو نصف الشعب الفلسطيني يعاني من العيش خارج فلسطين، إلا أن معظمهم ما زالوا يقيمون في البلدان المجاورة لفلسطين، متطلعين إلى يوم عودتهم.

يدرس هذا الفصل، إلى جانب المؤشرات السكانية، المؤشرات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تتوافر المعطيات والبيانات اللازمة لهكذا دراسات. وبالتأكيد فإن المؤشرات الاقتصادية الحالية لا تعكس حقيقة قدرات الشعب الفلسطيني وإمكاناته؛ لأن اقتصاد السلطة واقع تحت هيمنة الاحتلال، ومغلول بشروط وقيود اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس. ولكن هذه المؤشرات تتيح معرفة الواقع الاقتصادي الفلسطيني في الضفة والقطاع، ومدى الاستغلال والسلوك البشع الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي ضدّ الإنسان الفلسطيني وموارده وإمكاناته.

أولاً: المؤشرات السكانية:

1. تعداد الفلسطينيين في العالم:

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بإعادة النظر في إحصائياته السابقة، وقدَّم أرقاماً محدَّثة، خفض من خلالها تقديراته لأعداد الفلسطينيين، خصوصاً في الداخل الفلسطيني؛ وقد قمنا باعتماد الإحصائيات وفق المعطيات التي قدمها الجهاز. أما تلك التي لا يوفرها الجهاز، فقد بنينا إحصاءاتنا على ما يتوفر لدينا من معطيات. مع ملاحظة الصعوبة الشديدة في معرفة أعداد الفلسطينيين في الخارج، والتضارب في بياناتها.

تشير التقديرات المتوفرة إلى أن عدد الفلسطينيين في العالم بلغ في نهاية سنة 2019 نحو 13.35 مليون فلسطيني مقارنة بنحو 13.05 مليون نهاية سنة 2018، بنسبة زيادة مقدارها 2.3% (انظر جدول 2/1).

ووفق تقديرات سنة 2019، يتوزع الفلسطينيون حسب مكان الإقامة إلى فلسطينيين يقيمون في فلسطين التاريخية، والذين يقدر عددهم بنحو 6.637 ملايين نسمة يشكلون نحو 49.7% من فلسطينيي العالم، وبواقع 5.039 ملايين نسمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، أي ما نسبته 37.7% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم، ونحو 1.597 مليون فلسطيني يقيمون في الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1948 "إسرائيل"، أي بنسبة 12% (انظر جدول 2/1).

أما الفلسطينيون في الشتات، فيقدر عددهم بنحو 6.713 ملايين نسمة في نهاية سنة 2019، يشكلون نحو 50.3% من فلسطينيي العالم، ويتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة وخصوصاً الأردن، التي يقدر عدد الفلسطينيين (معظمهم يحملون الجنسية الأردنية) فيها بنحو 4.29 ملايين نسمة، أي بنسبة 32.1% من الشعب الفلسطيني، أما في باقي الدول العربية فيقدر عدد الفلسطينيين بنحو 1.696 مليون فلسطيني بنسبة 12.7%، يتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة: لبنان، وسورية، ومصر، ودول الخليج العربي. في حين يبلغ عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية نحو 727 ألفاً أي ما نسبته 5.5% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم (انظر جدول 2/1).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأعداد هي أعداد تقديرية، خصوصاً خارج فلسطين، حيث يصعب عمل إحصاءات دقيقة. وتجدر الإشارة إلى أن تقدير أعداد الفلسطينيين في الدول الأجنبية كان بناء على نسبة النمو المستخدمة في بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1.5%)، مع ملاحظة أن نسبة زيادة أعداد الفلسطينيين في الدول الأجنبية يُفترض ألا تقل عن 2%.

أما في نهاية سنة 2018 فبلغ عدد الفلسطينيين في العالم نحو 13.05 مليون فلسطيني، منهم 4.915 ملايين نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونحو 1.568 مليون فلسطيني يقيمون في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"، مقارنة بـ 6.567 ملايين فلسطيني يقيمون في الخارج، منهم 4.187 ملايين فلسطيني في الأردن، و1.663 مليون في باقي الدول العربية. في حين بلغ عدد الفلسطينيين نحو 717 ألفاً في الدول الأجنبية (انظر جدول 2/1).

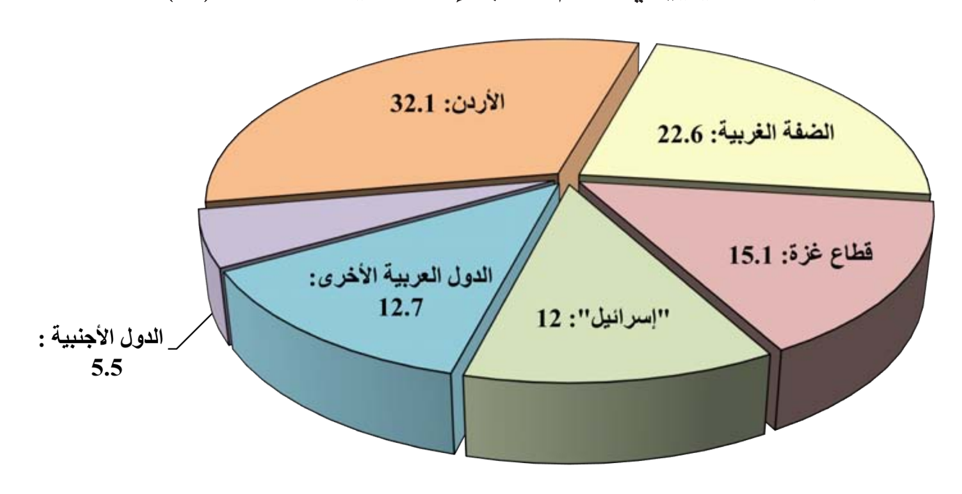
جدول 2/1: عدد الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنتي 2018 و2019 (بالألف نسمة)[1]

مكان الإقامة		2018		2019	
		العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
الأراضي المحتلة سنة 1967	الضفة الغربية	2,954	22.6	3,020	22.6
	قطاع غزة	1,961	15	2,019	15.1
الأراضي المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"*		1,568	12	1,597.5	12
فلسطينيو الداخل		**6,483**	**49.6**	**6,636.5**	**49.7**
الأردن**		4,187	32.1	4,290	32.1
الدول العربية الأخرى		1,663	12.7	1,696	12.7
الدول الأجنبية		717	5.5	727.5	5.5
فلسطينيو الخارج		**6,567**	**50.3**	**6,713.5**	**50.3**
المجموع الكلي		**13,050**	**100**	**13,350**	**100**

* بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة سنة 1948، فهي لا تشمل المواطنين في الأراضي التي احتلت سنة 1967 بما فيها محافظة القدس، ولا تشمل العرب السوريين أو اللبنانيين أو المسيحيين غير العرب أو فئة الآخرين. في المقابل تنشر الإحصاءات الإسرائيلية أرقاماً تختلف عن أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث نجد أن عدد الفلسطينيين العرب في الأراضي المحتلة سنة 1948 بلغ نحو 1.918 مليون نسمة لسنة 2019، وإذا ما حذفنا عدد مواطني شرقي القدس الذي بلغ نحو 358 ألفاً (اعتماداً على إحصائيات سنة 2018) وعدد مواطني الجولان الذي يبلغ 25 ألفاً تقريباً، فإن العدد يصبح نحو 1.535 مليون نسمة، بناء على الإحصاءات الإسرائيلية.

** بالنسبة لعدد الفلسطينيين في الأردن، فقد تمّ تقديره بالاعتماد على أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة 2009، حيث بلغ عددهم 3,240,473، وبالاعتماد على معدلات النمو السنوي الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية لسنة 2016 والتي تقدر بـ2.47%. انظر: http://dosweb.dos.gov.jo/ar

نسبة الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنة 2019 (%)



2. الخصائص الديموجرافية للفلسطينيين:

أ. الضفة الغربية وقطاع غزة:

يقدر عدد الفلسطينيين في نهاية سنة 2019 في الضفة الغربية وقطاع غزة بنحو 5.039 ملايين نسمة، منهم نحو 3.02 ملايين في الضفة الغربية (59.9%)، و2.019 مليون نسمة (40.1%) في قطاع غزة. أي أن نسبة النمو قد بلغت 2.5%، حيث بلغ عدد الفلسطينيين في الضفة والقطاع نحو 4.915 مليون في نهاية سنة 2018.

وتشير الإحصاءات المتوفرة لسنة 2017 إلى أن ما يقارب 42.2% من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة هم لاجئون من أبناء فلسطين المحتلة 1948، حيث كانت نسبة اللاجئين في الضفة الغربية 26.3% من إجمالي سكان الضفة، في حين بلغت نسبة اللاجئين في قطاع غزة 66.1% من إجمالي سكان القطاع. وبالاعتماد على النسب المتوفرة، يقدر عدد اللاجئين لسنة 2019 بنحو 2.129 مليون لاجئ (نحو 794 ألف لاجئ في الضفة الغربية، ونحو 1.335 مليون لاجئ في قطاع غزة).

جدول 2/2: مقارنة بين مجموع المواطنين واللاجئين الفلسطينيين (من أبناء 1948) في كل من الضفة والقطاع 2018–2019 (بالألف نسمة)[2]

السنة	مكان الإقامة	المواطنون		اللاجئون (فلسطينيو 1948)	
		العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
2018	الضفة الغربية	2,954	60.1	777	26.3
	قطاع غزة	1,961	39.9	1,296	66.1
	الضفة والقطاع	**4,915**	**100**	**2,073**	**42.2**
2019	الضفة الغربية	3,020	59.9	794	26.3
	قطاع غزة	2,019	40.1	1,335	66.1
	الضفة والقطاع	**5,039**	**100**	**2,129**	**42.2**

ملاحظة: أعداد سنتي 2018 و2019 تقديرية بالاعتماد على النسب المئوية التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (26.3% من إجمالي سكان الضفة لاجئون، و66.1% من سكان القطاع).

وبالنسبة لتوزيع المواطنين على محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة لسنة 2019، فإن البيانات تشير إلى أن محافظة الخليل تحتوي على أكبر عدد من المواطنين (752.8 ألف نسمة أو ما يشكل 14.9% من مواطني الضفة والقطاع)، ومن ثم محافظة غزة التي سجلت 687.3 ألف نسمة أو 13.6% من مواطني الضفة والقطاع، ومن ثم محافظة القدس التي بلغ عدد الفلسطينيين فيها 456.6 ألف نسمة أو ما يقارب 9.1% من مواطني الضفة والقطاع. كما تشير البيانات إلى أن

محافظة أريحا والأغوار سجلت أدنى نسبة لعدد المواطنين حيث بلغت 1% من إجمالي فلسطينيي الضفة والقطاع. والجدول التالي يمثل توزيع المواطنين، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة:

جدول 2/3: عدد المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظة لسنتي 2018 و2019 (بالألف نسمة)[3]

المحافظة	2018		2019	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
الضفة الغربية	**2,953.9**	**60.1**	**3,019.9**	**59.9**
جنين	322	6.6	328.7	6.5
طوباس والأغوار الشمالية	62.4	1.3	63.8	1.3
طولكرم	190.2	3.9	193.6	3.8
نابلس	396.2	8.1	403.9	8
قلقيلية	115.2	2.3	117.7	2.3
سلفيت	77.5	1.6	79.3	1.6
رام الله والبيرة	336.8	6.8	344.1	6.8
أريحا والأغوار	50.9	1	51.9	1
القدس	446.6	9.1	456.6	9.1
بيت لحم	222.6	4.5	227.5	4.5
الخليل	733.5	14.9	752.8	14.9
قطاع غزة	**1,961.4**	**39.9**	**2,019**	**40.1**
شمال غزة	383.8	7.8	396.9	7.9
غزة	670.1	13.6	687.3	13.6
دير البلح	282	5.7	290.2	5.8
خانيونس	383.7	7.8	395.6	7.9
رفح	241.8	5	249	4.9
الضفة والقطاع	**4,915.3**	**100**	**5,038.9**	**100**

ويمكننا أن نصف المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بأنه مجتمع فتي، حيث إن أكثر من ثلث الأفراد (38.3%) تقل أعمارهم عن 15 عاماً، مع وجود اختلاف واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ فقد بلغت النسبة 36.3% في الضفة الغربية مقابل 41.4% في قطاع غزة (انظر جدول 2/4). وتشير الإحصاءات إلى أن العمر الوسيط (العمر الذي يقسم السكان إلى مجموعتين متساويتين من ناحية العدد، أي أن نصف عدد السكان أصغر من هذا العمر، والنصف الثاني

أكبر منه) في الضفة الغربية وقطاع غزة قد ارتفع خلال الفترة 2000–2019 من 16.4 عاماً إلى 20.7 عاماً. وعند مقارنة البيانات بين الضفة الغربية وقطاع غزة كل على حدة خلال الفترة نفسها يلاحظ أن العمر الوسيط في الضفة الغربية قد ازداد من 17.4 عاماً في سنة 2000 إلى 21.7 عاماً في سنة 2019، أما في قطاع غزة فقد ارتفع العمر الوسيط من 14.9 عاماً في سنة 2000 إلى 19.2 عاماً في سنة 2019.[4]

وبالرغم من أن العمر الوسيط في قطاع غزة أقل منه في الضفة الغربية، إلا أن العمر الوسيط في القطاع ارتفع خلال الفترة 2000–2019 بنسبة 28.9%، بينما ارتفع العمر الوسيط في الضفة بنسبة 24.7% فقط خلال الفترة نفسها.

من جهة أخرى، لا تشكل فئة كبار السن أو المسنين سوى نسبة ضئيلة من المجتمع الفلسطيني، فقد بلغت نسبة الأفراد الذين أعمارهم 65 عاماً أو أكثر 3.3% من مجمل السكان، بواقع 3.6% في الضفة الغربية و2.8% في قطاع غزة سنة 2019. وهنا أيضاً نلاحظ أن المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة أكثر شباباً من المجتمع في الضفة الغربية.[5]

وأظهرت بيانات سنة 2017 أن 16% من الأسر يرأسها ربّ أسرة مسن، بواقع 17% في الضفة الغربية و14% في قطاع غزة، كما أشارت إلى أن متوسط حجم الأسر التي يرأسها مسن يكون في العادة صغيراً نسبياً، إذ بلغ متوسط حجم الأسرة التي يرأسها مسن 3.7 أفراد (بواقع 3.3 أفراد في الضفة الغربية و4.3 أفراد في قطاع غزة)، مقابل 5.4 أفراد للأسر التي يرأسها غير مسن.[6]

وقد أشارت البيانات إلى أن 42% من كبار السن في الضفة الغربية وقطاع غزة، لم ينهوا أي مرحلة تعليمية (26% للذكور و56% للإناث)، في حين لم تتجاوز نسبة كبار السن الذين أنهوا مرحلة المتوسط فأعلى 15%. مع العلم أن 26% من مجمل السكان الذين بلغوا 18 عاماً فأكثر يحملون الدبلوم المتوسط فأعلى (25% للذكور مقابل 27% للإناث).[7]

أما فيما يتعلق بتوزيع الأفراد حسب الجنس، فقد بلغ عدد الذكور نهاية سنة 2019 في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو 2.56 مليون ذكر مقابل 2.48 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.2 ذكور لكل مئة أنثى. أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد الذكور نحو 1.02 مليون ذكر مقابل 996 ألف أنثى، بنسبة جنس مقدارها 102.4 ذكور لكل مئة أنثى، في حين بلغ عدد الذكور في الضفة الغربية نحو 1.54 مليون ذكر مقابل 1.48 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 104 ذكور لكل مئة أنثى.[8]

تشير البيانات إلى أن نسبة الإعالة (عدد الأشخاص المعالين لكل مئة شخص في سنّ العمل 15–64 عاماً) في الضفة الغربية وقطاع غزة قد انخفضت من 100.6 في سنة 2000 إلى 71.2 في سنة 2019. أما على مستوى المنطقة فيلاحظ أن هناك فارقاً كبيراً في نسبة الإعالة لكل من الضفة والقطاع؛ حيث انخفضت في الضفة الغربية من 94.3 سنة 2000 إلى 66.2 سنة 2019، أما في

قطاع غزة فقد انخفضت من 112.8 في سنة 2000 إلى 79.2 سنة 2019.[9] كما تشير بيانات سنة 2018 إلى أن 11% من الأسر ترأسها إناث في الضفة الغربية وقطاع غزة، بواقع 12% في الضفة الغربية و9% في قطاع غزة.[10]

أما بالنسبة للمؤشرات المتعلقة بالبقاء على قيد الحياة، فتشير البيانات إلى ارتفاع العمر المتوقع عند الولادة للفلسطينيين في الضفة والقطاع؛ بحيث ارتفع من 70.7 عاماً في سنة 2000 إلى 72.9 عاماً في سنة 2019 للذكور، ومن 72.2 عاماً في سنة 2000 إلى 75.2 عاماً في سنة 2019 للإناث، مع وجود اختلاف بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ توقع البقاء على قيد الحياة عند الولادة في قطاع غزة 73.6 عاماً (بواقع 72.5 عاماً للذكور، و74.7 عاماً للإناث)، في حين بلغ في الضفة الغربية 74.3 عاماً (بواقع 73.2 عاماً للذكور، و75.5 عاماً للإناث) سنة 2019. ومن الأسباب الرئيسية لارتفاع فترة البقاء على قيد الحياة عند الولادة، تحسُّن المستوى الصحي، وانخفاض معدلات وفيات الرضع والأطفال (انظر جدول 2/4).

وتشير البيانات إلى انخفاض معدلات الوفيات الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انخفض المعدل من 4.5 حالات وفاة لكل ألف من المواطنين سنة 2000 إلى 3.7 حالات لكل ألف من المواطنين سنة 2019. أما على مستوى المنطقة فيلاحظ أن هناك فرقاً ضئيلاً في معدل الوفيات الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ معدل الوفيات الخام سنة 2019 في الضفة الغربية 3.9 حالات لكل ألف من المواطنين، مقابل 3.5 حالات لكل ألف من المواطنين في قطاع غزة (انظر جدول 2/4).

ويلاحظ انخفاض في معدل الزيادة الطبيعية للمواطنين (الفرق بين معدلات المواليد والوفيات) في الضفة الغربية وقطاع غزة من 3.6% سنة 2000 إلى 2.5% سنة 2019. أما على مستوى المنطقة، فيلاحظ أن معدل الزيادة الطبيعية للسكان في قطاع غزة انخفض إلى 2.9% بينما انخفض إلى 2.2% في الضفة الغربية.[11]

هنالك دلائل تؤكد على أن معدل الخصوبة لدى المرأة الفلسطينية بدأ في الانخفاض، خصوصاً منذ العقد الأخير من القرن العشرين. فاستناداً إلى نتائج المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2014، فقد طرأ انخفاض على معدل الخصوبة الكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ 4.1 مواليد للفترة 2011–2013 مقابل 5.9 مواليد في سنة 1999. أما عند مقارنة الضفة بالقطاع فيلاحظ استمرار ارتفاع معدل الخصوبة الكلية في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية خلال الفترة 1999–2013، حيث بلغ 3.7 مواليد للفترة 2011–2013 في الضفة الغربية مقابل 5.5 مواليد في سنة 1999. أما في قطاع غزة فقد بلغ هذا المعدل 4.5 مواليد للفترة 2011–2013 مقابل 6.8 مواليد في سنة 1999.[12]

وتشير بيانات سنة 2019 إلى انخفاض في متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة مع سنة 2000، حيث انخفض متوسط حجم الأسرة من 6.1 أفراد سنة 2000 إلى 5 أفراد سنة 2019. كما انخفض متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية من 5.7 أفراد سنة 2000 إلى 4.6 أفراد سنة 2019، ومن 6.9 أفراد سنة 2000 إلى 5.7 أفراد في قطاع غزة (انظر جدول 2/4).

أما بخصوص كثافة السكن (عدد الأفراد في الغرفة الواحدة)، فتشير بيانات سنة 2017 إلى أن كثافة السكن في قطاع غزة مرتفعة مقارنة مع الضفة الغربية، حيث بلغ متوسط كثافة السكن 1.6 فرداً/ غرفة في قطاع غزة، مقابل 1.3 فرداً/ غرفة في الضفة الغربية. ويبلغ المتوسط الكلي للضفة والقطاع 1.4 فرداً/ غرفة (انظر جدول 2/4).

وبلغت نسبة الأسر الفلسطينية التي تعود ملكية المسكن فيها لأحد أفراد الأسرة نحو 85%، بواقع 85% في الضفة الغربية و83% في قطاع غزة. وتفيد البيانات إلى أن 62% من الأسر في الضفة والقطاع يستخدمون مياه الشرب الآمنة، حسب تعريف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، حيث بلغت هذه النسبة 95% في الضفة الغربية و11% في قطاع غزة، وذلك لسنة 2017.[13] وهو ما يعطي مؤشرات مقلقة جداً حول صحة المواطنين في القطاع.

ويلاحظ، بالإضافة إلى انخفاض متوسط حجم الأسرة، أيضاً انخفاض في معدلات المواليد الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انخفض من 40.9 مولوداً لكل ألف من المواطنين سنة 2000 إلى 30.2 مولوداً لكل ألف من المواطنين سنة 2019. أما على مستوى المنطقة فهناك تباينٌ في معدل المواليد الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث قُدر معدل المواليد الخام سنة 2019 في الضفة الغربية بنحو 27.7 مولوداً لكل ألف من المواطنين مقابل 34 مولوداً لكل ألف من المواطنين في قطاع غزة للسنة نفسها (انظر جدول 2/4).

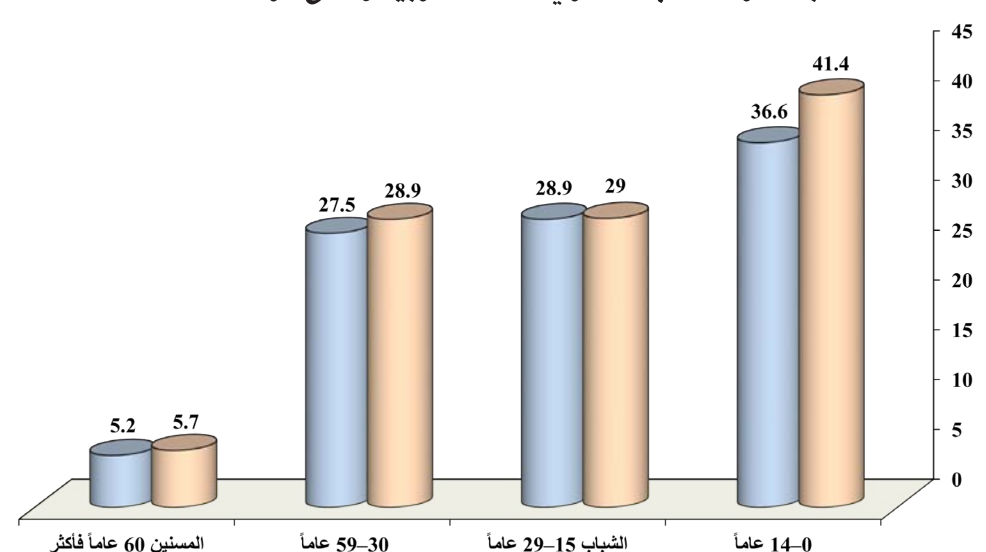
أما بالنسبة لخصائص الزواج، فتشير بيانات سنة 2019 إلى أن 58.7% من الفلسطينيين الذين بلغوا 14 عاماً فأكثر متزوجون، وأن 57.8% من مجمل الذكور الذين بلغوا 14 عاماً فأكثر متزوجون مقابل 59.6% من الإناث. بينما بلغت نسبة المطلقين 1.1% من مجمل المواطنين الذين بلغت أعمارهم 14 عاماً فأكثر. وتشير حالات الزواج المسجلة في سنة 2018 إلى انخفاض عدد عقود الزواج مقارنة بسنة 2017، حيث انخفضت من 47,218 عقداً سنة 2017 إلى 43,515 عقداً سنة 2018. وانخفض معدل الزواج العام إلى 9 حالات زواج لكل ألف من المواطنين سنة 2018 (بواقع 9.7 حالات في الضفة، و7.8 حالات في قطاع غزة) مقارنة بـ 10 حالات زواج لكل ألف من المواطنين سنة 2017.[14]

وبالنسبة لخصائص السكان المتعلقة بالتعليم، فتشير بيانات سنة 2017 إلى أن نسبة الأفراد (10 سنوات فأكثر) الذين أكملوا مرحلة التعليم الثانوية بلغت 19.4% في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن نسبة الأمية للأفراد الذين بلغوا 10 سنوات فأكثر تشكل 2.9% من مجموع السكان. ويلاحظ أن نسبة الأمية قد انخفضت لدى الإناث والذكور، بالرغم من أن نسبة الأمية لدى الإناث ظلّت أعلى عند مقارنتها مع الذكور، حيث بلغت 4.3% لدى الإناث و1.5% لدى الذكور في سنة 2017، مقارنة بـ 16.8% عند الإناث و6.7% عند الذكور في سنة 1997، مما يشكل انخفاضاً كبيراً على مدى 20 عاماً، وخصوصاً عند الإناث. أما على مستوى المنطقة فبلغ معدل الأمية بين السكان الفلسطينيين الذين يبلغون 15 عاماً فأكثر 3% في الضفة مقابل 2.4% في قطاع غزة، وذلك لسنة 2018.[15]

جدول 2/4: ملخص لأهم المؤشرات الديموجرافية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة[16]

المؤشر		الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية وقطاع غزة
الكثافة السكانية (فرد/كم^2) (2019)		534	5,533	836
معدل الزيادة الطبيعية (2019)		2.2	2.9	2.5
متوسط حجم الأسرة (2019)		4.6	5.7	5
توقع البقاء على قيد الحياة (ذكور) (عاماً) (2019)		73.2	72.5	72.9
توقع البقاء على قيد الحياة (إناث) (عاماً) (2019)		75.5	74.7	75.2
معدل المواليد الخام (مولود لكل ألف من السكان) (2019)		27.7	34	30.2
معدل الوفيات الخام (وفاة لكل ألف من السكان) (2019)		3.9	3.5	3.7
معدل وفيات الرضع (حالة وفاة لكل ألف مولود) (2014)		17	19.6	18.2
متوسط عدد الغرف في المسكن (2016)		3.4	3.6	3.5
نسبة الأفراد (%) (2019)	0–14 عاماً	36.6	41.4	38.3
	الشباب 15–29 عاماً	28.9	29	28.8
	30–59 عاماً	27.5	28.9	25.3
	المسنين 60 عاماً فأكثر	5.2	5.7	4.4
متوسط كثافة المسكن (فرد/غرفة) (2017)		1.3	1.6	1.4

نسبة الأفراد حسب الأعمار في الضفة الغربية وقطاع غزة 2019



ب. فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل":

تُشير التقديرات إلى أن عدد الفلسطينيين المقدر في نهاية سنة 2019 في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل" بلغ نحو 1.598 مليون فلسطيني مقارنة بنحو 1.568 مليون فلسطيني سنة 2018. وتظهر البيانات المتوفرة حول التركيب العمري للسكان الفلسطينيين في "إسرائيل" في نهاية سنة 2018 أنه مجتمع فتي حيث بلغت نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً 32.8% للذكور و31.8% للإناث، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر نحو 4.4% للذكور و5.3% للإناث (انظر جدول 2/6).

وحسب البيانات المتوفرة لسنة 2018، فإن نسبة الخصوبة لدى فلسطينيات 1948 بلغت 3.04 مواليد لكل امرأة، وبلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية 4.5 أفراد لكل أسرة. وتشير البيانات إلى أن معدل المواليد الخام بلغ نحو 23.3 مولوداً لكل ألف من السكان، أما بالنسبة لمعدل الوفيات الخام فقد بلغ 2.8 حالة وفاة لكل ألف من السكان. وبلغ معدل وفيات الرضع 5.4 حالات وفاة لكل ألف من المواليد الأحياء. وهذه البيانات لا تشمل المواطنين العرب في هضبة الجولان السورية، كما لا تشمل المواطنين في منطقة جي واحد J1 من محافظة القدس، كما لا تشمل العرب اللبنانيين الذين انتقلوا للإقامة المؤقتة في "إسرائيل"، حيث إن "إسرائيل" تحصي جميع هذه الفئات ضمن سكانها وضمن العرب ككل (انظر جدول 2/6).

وبحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية Central Bureau of Statistics (CBS) في نهاية سنة 2018 (التي تضم شرقي القدس والجولان أيضاً) فإن مجمل عدد المسلمين من فلسطينيي 48 يبلغ نحو 1.598 مليون بنسبة 85%، بينما هناك 143 ألفاً من الطائفة الدرزية بنسبة 7.6%، و135 ألفاً من المسيحيين بنسبة 7.2%.[17]

ج. الأردن:

يقدر عدد الفلسطينيين في الأردن في نهاية سنة 2019 بنحو 4.29 ملايين نسمة، مقارنة مع 4.187 ملايين نسمة نهاية سنة 2018، ومعظمهم يحملون الجنسية الأردنية (أردنيون من أصول فلسطينية) (انظر جدول 2/1).

ويبلغ معدل النمو السنوي للسكان 2.47% في سنة 2016، وفق بيانات دائرة الإحصاء الأردنية، وهي نسبة تشمل كافة الأردنيين، بمن فيهم الأردنيون من أصول فلسطينية. وتشير البيانات المتوفرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنة 2010 أن معدل الخصوبة الكلية للنساء الفلسطينيات في الأردن بلغ 3.3 مواليد لكل امرأة، ومعدل المواليد الخام 29.2 مولوداً لكل ألف من السكان. وبلغ معدل وفيات الرضع في المخيمات الفلسطينية 22.6 حالة وفاة لكل ألف مولود حي، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر 25.7 حالة وفاة لكل ألف مولود حي.

وتشير دراسة أعدتها مؤسسة فافوFAFO Foundation حول الأوضاع المعيشية في المخيمات الفلسطينية في الأردن سنة 2011، أن 39.9% من سكان المخيمات هم دون الـ 15 عاماً من العمر، وأن نسبة الأفراد الذين بلغوا 65 عاماً فأكثر بلغت 4.3%. كما بلغ متوسط حجم الأسرة داخل المخيمات 5.1 أفراد لكل أسرة.[18]

وحسب إحصاءات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA)، فإن هناك 2,376,481 لاجئاً مسجلاً، وذلك في 2019/2/1، مقارنة مع 2,327,540 لاجئاً مسجلاً في 2018/1/1. ويعيش نحو 17.3% منهم، أي نحو 412 ألفاً في المخيمات الفلسطينية العشر الموجودة في الأردن، وذلك وفق تقديرات مطلع سنة 2019.[19]

د. سورية:

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في سورية 643,142 نسمة في 2019/2/1، مقارنة بـ 631,111 نسمة في 2018/1/1.[20]

وقد عانى فلسطينيو سورية من انعكاسات الأزمة السورية والصراع الداخلي عليهم، ووثقت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية انتهاكات جسدية كبيرة بحق اللاجئين الفلسطينيين في سورية، منذ بداية الحرب على سورية سنة 2011 وحتى تموز/ يوليو 2019، وكشفت أن 5,258 فلسطينياً تعرضوا لانتهاكات جسدية جراء العنف المتواصل في سورية، علاوة على آلاف الجرحى الذين أصيبوا لأسباب مختلفة منذ بدء أحداث الحرب.[21]

وكشفت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين قتلوا أو ماتوا بسبب الصراع في سورية منذ 2011 بلغ 4,006 لاجئين، بينهم 487 لاجئة، منهم 311 لاجئاً قضوا برصاص قناصة، والعدد الأكبر من اللاجئين الذين قضوا كان في مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين جنوب دمشق.[22]

وكشف فريق الرصد والتوثيق في مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، عن توثيقه لوجود 329 لاجئاً فلسطينياً مفقوداً منذ بدء أحداث الحرب في سورية، منهم 37 لاجئة.[23]

وأعلنت وكالة الأونروا في تقريرها الذي أصدرته تحت عنوان "النداء الطارئ لسنة 2020 بشأن أزمة سورية الإقليمية"، أن 438 ألفاً من اللاجئين الفلسطينيين في سورية ظلوا داخل البلاد. وقدَّرت أن ثلثي اللاجئين الفلسطينيين قد نزحوا عن مناطقهم الأصلية مرة واحدة على الأقل منذ بداية النزاع، وما زال نحو 40% منهم مهجرين داخل سورية في نهاية سنة 2019، وأن 91% منهم يعانون من الفقر. كما أعلنت الوكالة أن 27,700 لاجئاً فلسطينياً من سورية يُتوقع بقاؤهم في لبنان في سنة 2020، يقيم 45% منهم في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، و89% منهم يعيشون في فقر، و55% منهم لا يملكون مستندات إقامة قانونية صالحة.[24]

وقد بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين اضطروا للجوء خارج سورية، منذ اندلاع النزاع، نحو 183 ألف لاجئ، وذلك بحسب مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية في شباط/ فبراير 2020، موزعين كما يلي:

جدول 2/5: توزيع اللاجئين الفلسطينيين من سورية في الخارج شباط/ فبراير 2020[25]

البلد	لبنان	الأردن	مصر	غزة	السودان	تركيا	اليونان	أوروبا	المجموع
العدد	27,700	17,343	3,500	350	500	10,000	4,000	120,000	**183,393**

وبسبب الأوضاع السياسية الراهنة، والحرب في سورية، فإن البيانات المتوفرة حول الأوضاع الاجتماعية والأسرية للفلسطينيين في سورية هي للفترة 2009–2010، وتشير البيانات إلى أن المجتمع الفلسطيني في سورية مجتمع فتي، وأن نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً بلغت 33.1%، في حين بلغت نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 4.4%، وذلك لسنة 2009. وأشارت بيانات سنة 2010 إلى أن معدل الخصوبة الكلي للفلسطينيين في سورية بلغ 2.5 مولوداً لكل امرأة، وبلغ معدل المواليد الخام 29.2 مولوداً لكل ألف، وبلغت نسبة النمو 1.6%. أما بالنسبة للوفيات، فقد بلغ معدل الوفيات الرُضّع للفلسطينيين في سورية 28.2 حالة وفاة لكل ألف مولود، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 31.5 حالة وفاة لكل ألف مولود حي.[26]

هـ. لبنان:

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في 2019/2/1 في لبنان 533,885 نسمة (يعيش 50.7% منهم في المخيمات) مقارنة مع 524,340 نسمة في 2018/1/1.[27]

وقد أظهرت نتائج التعداد العام للاجئين الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان لسنة 2017، والتي صدرت في حزيران/ يونيو 2019، أن 36% من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يتمركزون في منطقة صيدا، و25% في منطقة الشمال، و15% في منطقة صور، و13% في بيروت، و7% في منطقة الشوف، و4% في منطقة البقاع. وأشارت النتائج إلى أن نحو 5% من اللاجئين الفلسطينيين يملكون جنسية غير الجنسية الفلسطينية.[28]

وقد أثارت الحملة التي أطلقتها وزارة العمل اللبنانية في 2019/6/6 على "العمالة الوافدة" في لبنان، ردود فعل كبيرة في أوساط اللاجئين الفلسطينيين، الذين شعروا أنه تمّ استهدافهم ضمن هذه الحملة، بالرغم من الوضع السياسي والقانوني المختلف للاجئين الفلسطينيين، الذين لم يأتوا للبنان أصلاً بحثاً عن فرص عمل، وإنما كان قدومهم بسبب عملية تهجير قسري قامت بها العصابات الصهيونية في حرب 1948. وقد احتج الفلسطينيون على قرار وزارة العمل اللبنانية بمنع عمل الفلسطينيين دون حيازة إجازات عمل، من خلال المظاهرات والاعتصامات داخل المخيمات، التي شهدت غالبيتها إضراباً شبه تام شلَّ الحركة تماماً في الشوارع. وقد استمرت الاحتجاجات أكثر من شهرين؛ انتهت بوعود من رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري بإعادة النظر في قرار الوزارة فيما يتعلق بالفلسطينيين، والتأكيد على الاستناد إلى الوثيقة التي توافقت عليها الأحزاب اللبنانية، ونشرت في كانون الثاني/ يناير 2017، والتي تُنصف إلى حد كبير الفلسطينيين في لبنان، وتشدد على حقهم في العمل.

وفي 2019/10/17، انطلق حراك شعبي في لبنان ضدّ الطبقة السياسية التي يتهمونها بالفشل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وبسبب تفشي الفساد الذي ينخر أجهزة الدولة ومؤسساتها. وقد تبع تطورات الأحداث، مزيد من التدهور الاقتصادي، الذي عانى منه اللبنانيون، بينما زادت أوضاع الفلسطينيين المعيشية سوءاً.

وحسب بيانات التعداد العام للاجئين الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان لسنة 2017، فإن نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً بلغت 29%، في حين بلغت نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 6.4%. وبلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في لبنان 4 أفراد، وبلغت نسبة الأسر التي ترأسها نساء 17.5%. من جانب آخر بلغ معدل الخصوبة الكلي للنساء الفلسطينيات في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان 2.7 مولوداً لكل امرأة.

و. مقارنات عامة بين الفلسطينيين:

قبل أن نقارن بعض المؤشرات الديموجرافية الرئيسية، الملخصة في جدول 2/6، نود أن نشير إلى أن بعض المعطيات تكون أحياناً لسنوات مختلفة، مما قد يُخلّ بعملية المقارنة، ولكنها على أي حال تظل مفيدة كمؤشرات عامة، وفق أحدث الإحصاءات المتوفرة. أما أبرز الملاحظات فهي:

- أن نسبة صغار السن للفلسطينيين، أقل من 15 عاماً، هي أعلى ما تكون في قطاع غزة وأدناها في لبنان.
- أن أعلى نسبة لكبار السن الذين يبلغون 65 عاماً فأكثر تتواجد في لبنان ثم في فلسطين المحتلة 1948 وسورية، وأدنى نسبة تتواجد في قطاع غزة.
- أن معدلات المواليد الخام هي أعلى ما تكون في قطاع غزة، ثم الأردن وسورية، تليها الضفة الغربية، ثم لبنان، وأدناها في فلسطين المحتلة 1948 "إسرائيل". وبالتالي فإن هذا المعدل يتسق مع الاتجاه العام للمواليد في السنوات الماضية، حيث ظلّ قطاع غزة يمثل الصدارة من ناحية المواليد، وهو ما يشكل ضغوطاً سكانية على القطاع المحدود الإمكانيات والذي يعاني من حصار خانق.
- أن معدلات الوفاة الخام بقيت مرتفعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت 3.7 حالات وفاة سنة 2019، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته وسياساته القمعية والعنصرية المتعاقبة لعدة عقود، بما في ذلك عمليات القتل التي تمارسها.

جدول 2/6: ملخص لبعض المؤشرات الديموجرافية للفلسطينيين حسب مكان الإقامة[29]

المؤشر	الضفة الغربية 2019	قطاع غزة 2019	مجموع الضفة والقطاع 2019	فلسطين المحتلة 1948 "إسرائيل" 2018	الأردن 2011	سورية (2009–2010)	لبنان 2017
نسبة الأفراد 15 عاماً فأقل (%)	36.3	41.4	38.3	32.8 ذكور 31.8 إناث	39.9	33.1	29
نسبة الأفراد 65 عاماً فأكثر (%)	3.6	2.8	3.3	4.4 ذكور 5.3 إناث	4.3	4.4	6.4
نسبة الجنس (ذكر لكل مئة أنثى)	104	102.4	103.2	102.7 (2015)	–	100.4	102
معدل المواليد الخام (مولود لكل ألف من السكان)	27.7	34	30.2	23.3	29.2 (2010)	29.2	25.8 (2010)
معدل الوفاة الخام (حالة وفاة لكل ألف من السكان)	3.9	3.5	3.7	2.8	–	2.8 (2006)	–
معدل الخصوبة الكلي (مولود لكل امرأة)	3.7 (2011–2013)	4.5 (2011–2013)	4.1 (2011–2013)	3.04	3.3 (2010)	2.5	2.7
متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة معيشية)	4.8 (2017)	5.6 (2017)	5.1 (2017)	4.5	5.1	4.1 (2010)	4

3. اللاجئون الفلسطينيون:

يشكل اللاجئون الفلسطينيون محوراً رئيسياً في القضية الفلسطينية، وخصوصاً فيما يخص حقّ العودة. وقد وصل عدد اللاجئين الفلسطينيين ما يقارب 8.7 ملايين لاجئ مع نهاية سنة 2018، وهذا العدد يشكل ما يقارب ثلثي الفلسطينيين في العالم (66.9%).[30] ونود أن نشير هنا إلى أن العدد المقدر للاجئين الفلسطينيين يختلف عن تقديرات وكالة الأونروا، وهذا لأن الوكالة تحصر عدد اللاجئين في الأعداد المسجلة في مناطق عملياتها الخمس: الضفة الغربية، وقطاع غزة، والأردن، وسورية، ولبنان.

إن أغلب اللاجئين الفلسطينيين يعيشون خارج حدود فلسطين التاريخية، والعدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين لجأوا نتيجة النكبة سنة 1948، ووفق تقديرات مركز بديل يبلغ مجموع اللاجئين نحو 6.7 مليون لاجئ، منهم 5.55 ملايين مسجلون لدى وكالة الأونروا. وثاني أكبر فئة من اللاجئين لجأوا نتيجة النكسة سنة 1967، ويقدر عددهم بنحو 1.237 مليون لاجئ. ومن المهم الإشارة إلى أن نحو 42.4% (2,603,174 لاجئ) من اللاجئين المسجلين لدى الأونروا يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى نحو 415 ألف نازح داخل الأراضي المحتلة سنة 1948 في سنة 2019.[31] والدولة التي نجد فيها أكبر عدد من اللاجئين خارج حدود فلسطين التاريخية هي الأردن، بنحو 2,376,481 لاجئ سنة 2019.[32]

جدول 2/7: توزيع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين حسب حالة النزوح نهاية 2018[33]

	العدد	النسبة (%)
لاجئو سنة 1948 المسجلون لدى الأونروا	5,545,540	63.7
لاجئو سنة 1948 غير المسجلين لدى الأونروا	1,161,812	13.3
لاجئو سنة 1967	1,237,462	14.2
نازحون داخل الأراضي المحتلة سنة 1948	415,876	4.8
نازحون داخل الأراضي المحتلة سنة 1967	344,599	4
المجموع	**8,705,289**	**100**

وتظل أعداد اللاجئين أعداداً تقديرية، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بفلسطينيي الخارج، خارج المناطق التي تعمل فيها الأونروا؛ حيث لا توجد إحصاءات رسمية، ولا معرفة دقيقة بنسب النمو، مع صعوبة حلّ إشكاليات التكرار حيث ينتقل اللاجئ إلى أماكن عمل واستقرار جديدة بينما هو مسجل أو محتسب في مكانه الأصلي كما يحدث مع فلسطينيي الأردن ولبنان وسورية، وأبناء الداخل المقيمين في الخارج.

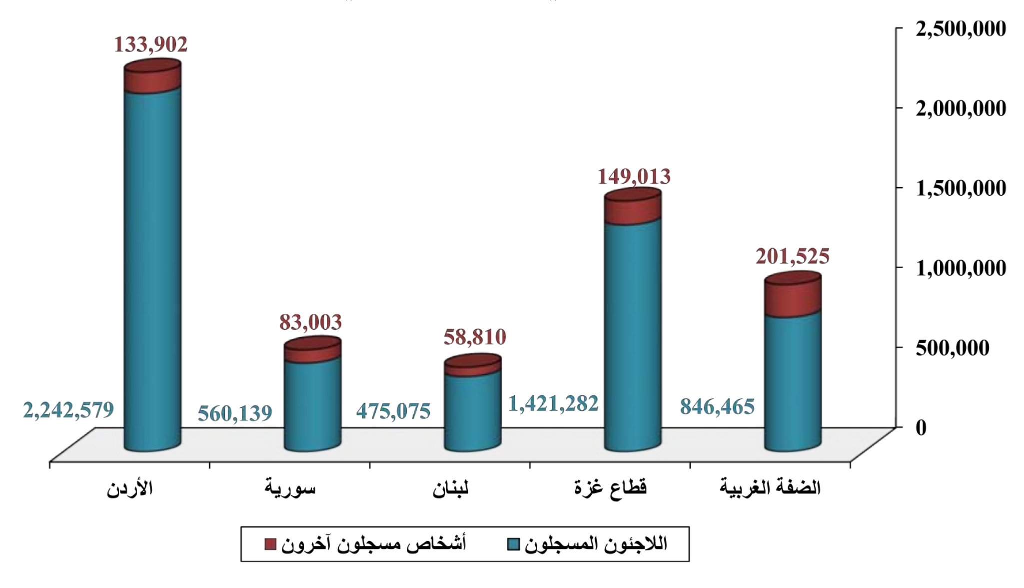
ويلاحظ من الجدول 2/8 أن الأعداد المسجلة لدى الأونروا تختلف عن العدد الكلي للاجئين والنازحين الفلسطينيين. كما تجدر الإشارة إلى أن إحصاءات الأونروا اقتصرت على الفلسطينيين الذين سجلوا أنفسهم كلاجئين في مناطق عملياتها الخمس، وهي: الضفة الغربية، وقطاع غزة، والأردن، وسورية، ولبنان. وبالتالي، يجب الانتباه إلى أن هذه الإحصاءات لا تعكس بدقة أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم، لأنها استثنت لاجئين فلسطينيين كثيرين أقاموا في غير مناطق عملها، كما لم تشمل كثيرين من المقيمين في مناطق عملها، لأنهم لم يسجلوا لديها، لعدم حاجتهم لخدماتها. وتستثني إحصاءاتها اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا إثر حرب 1967، حيث تمّ تهجير نحو 330 ألف فلسطيني من أرضهم، كما أن هناك لاجئين اضطروا للخروج من فلسطين تحت ظروف مختلفة (غير الحرب) ومنعوا من العودة. وبالتالي يجب الانتباه إلى أن إحصاءات الأونروا بخصوص اللاجئين هي إحصاءات منقوصة. ولا يمكن التعامل مع أرقام الأونروا كأرقام حقيقية تعبرّ عن أعداد اللاجئين سنة 1948 (باستثناء حالة سورية ولبنان إلى حدّ ما)، فهي فقط تعبّر عن أرقام من سجلوا أنفسهم ويمكن أن يتلقوا مساعدات وخدمات من الأونروا وليس كل اللاجئين الفلسطينيين.

ومن الملاحظ أيضاً أن نسبة الأشخاص المسجلين في المخيمات الـ 58 يشكلون أقل من ثلث اللاجئين المسجلين، بناء على إحصائيات وكالة الأونروا. حيث تشير البيانات إلى أن أعلى نسبة من الأشخاص المسجلين في المخيمات هي في لبنان، وتصل نحو 50.7% من اللاجئين المسجلين، ثم قطاع غزة حيث يشكلون 37.8% من اللاجئين المسجلين.

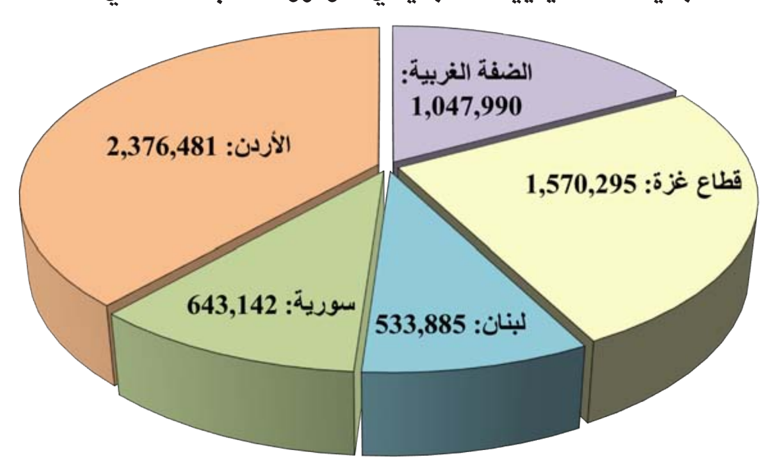
جدول 2/8: عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلات الأونروا حسب مناطق عملها في 2019/2/1 [34]

	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأردن	سورية	لبنان	المجموع
اللاجئون المسجلون	846,465	1,421,282	2,242,579	560,139	475,075	**5,545,540**
أشخاص مسجلون آخرون	201,525	149,013	133,902	83,003	58,810	**626,253**
مجموع الأشخاص المسجلين	**1,047,990**	**1,570,295**	**2,376,481**	**643,142**	**533,885**	**6,171,793**
نسبة الزيادة في تعداد الأشخاص المسجلين خلال السنة الماضية (%)	2.5	3.6	2.1	1.9	1.8	**2.5**
عدد المخيمات الرسمية	19	8	10	9	12	**58**
الأشخاص المسجلون في المخيمات	256,758	593,990	412,054	194,993	270,614	**1,728,409**
نسبة الأشخاص المسجلين في المخيمات إلى مجموع الأشخاص المسجلين (%)	24.5	37.8	17.3	30.3	50.7	**28**





عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الأونروا حسب المنطقة في 2019/2/1



وكانت وكالة الأونروا قد قامت في سنة 2013 بإعطاء بيانات جديدة لأعداد اللاجئين في مناطق عملها، وهي بيانات مختلفة عن إحصائياتها السابقة؛ حيث ذكرت أن قيامها بتحويل سجلاتها إلى صيغة رقمية، قد مكّنها من تقديم إحصاءات أكثر تفصيلاً. وقامت بتصنيف المسجلين لديها إلى "لاجئين مسجلين" وإلى "أشخاص مسجلين آخرين". وقالت إن المسجلين الآخرين يشملون أولئك المستحقين لتلقي خدماتها، دون أن توضح معنى ذلك على موقعها الإلكتروني بدقة. وقد يشمل ذلك المستفيدين ممن لا ينطبق عليهم تعريف الوكالة للاجئ الفلسطيني، وهو تعريف قاصر أصلاً، لا يغطي كافة فئات اللاجئين.

وتشير البيانات في الجدول 2/9 إلى أن مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا هي مجتمعات فتية، على نحو مماثل للفلسطينيين بشكل عام، حيث إن 30.8% من اللاجئين المسجلين لديها أطفال دون سِنّ 18 عاماً، أعلاها في قطاع غزة (42.5%) وأدناها في لبنان (22.7%).

كما تشير البيانات إلى أن معدلات الخصوبة بين اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة هي الأعلى مقارنة مع باقي مناطق عمل الوكالة الخمس (3.6 مولود لكل امرأة)، كما هو الحال بالنسبة لمتوسط حجم الأسرة في الضفة والقطاع (5.6 فرد لكل أسرة معيشية)، وذلك لسنة 2018. أما بالنسبة لمعدل الإعالة (عدد الأشخاص المعالين لكل مئة شخص في سنّ العمل 15–64) لدى اللاجئين المسجلين فهي مرتفعة بشكل كبير في قطاع غزة (91.2)، وهذا مرتبط بشكل أساسي بنسبة الأشخاص دون 15 عاماً، ومن المهم الإشارة إلى أن هذه النسبة قد تشكل تحدياً في ظلّ البطالة المرتفعة والأوضاع الاقتصادية المتدهورة.

جدول 2/9: ملخص لبعض المؤشرات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلات الأونروا حسب مناطق عملها 2018[35]

	قطاع غزة	الضفة الغربية	الأردن	سورية	لبنان	المجموع
نسبة الأفراد دون 18 عاماً (%)	42.5	28.4	26.3	29.2	22.7	**30.8**
متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة معيشية)	5.6	5.6	5.2	4.8	4.7	**5.3**
معدل الخصوبة (مولود لكل امرأة)	3.6	3.6	3.2	2.7	2.7	**3.2**
معدل الإعالة	91.2	73.1	52.3	63.4	57.9	**65.6**

أما بالنسبة للخصائص المعيشية لدى اللاجئين الفلسطينيين، فتشير البيانات المتوفرة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في منتصف 2019[36] إلى أن اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة معرضين للبطالة بشكل أكبر من غيرهم، حيث بلغت نسبة البطالة لدى الأفراد اللاجئين (15 عاماً فأكثر) نحو 40% مقابل 24% لغير اللاجئين. أما على مستوى المنطقة، فيلاحظ فرق كبير في معدلات البطالة بين اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تصل النسبة في الضفة الغربية إلى نحو 19% مقابل 54% للاجئين في قطاع غزة.[37] أما في لبنان، بلغت نسبة البطالة لدى اللاجئين الفلسطينين (15 عاماً فأكثر) نحو 55% من المشاركين في القوى العاملة، كما تزيد نسبة الفقر عن 65%؛ وهي نسبة زادت نتيجة تدهور الأحوال الاقتصادية في لبنان أواخر سنة 2019 (وفق دراسة الجامعة الأمريكية سنة 2015).[38] كما تشير البيانات إلى أن نسبة الفقر لدى اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات داخل الضفة الغربية وقطاع غزة تصل إلى 45.4% مقابل 29.4% في المدن و18.7% في الريف.[39]

أما بخصوص التحصيل العلمي، فتشير البيانات إلى أن اللاجئين يتقدمون على غير اللاجئين في التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ حيث يصل معدل الأمية إلى 2.5% بين اللاجئين (15 عاماً فأكثر) مقابل 3% عند غير اللاجئين، كما تشير البيانات إلى أن نسبة اللاجئين الحاصلين على درجة البكالوريس فأعلى نحو 16% مقابل 14% عند غير اللاجئين.[40]

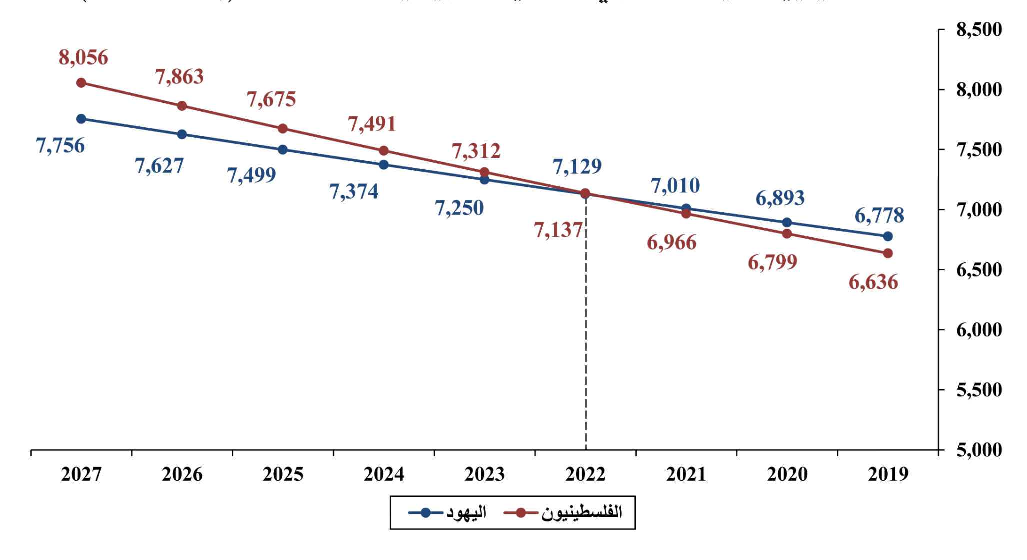
4. اتجاهات النمو السكاني:

على الرغم من التراجع النسبي لمعدلات الزيادة الطبيعية في أوساط الشعب الفلسطيني، إلا أن هذه الزيادة تظلّ مرتفعة مقارنة بغيره من الشعوب، ومقارنة بالمجتمع اليهودي الاستيطاني في فلسطين. وبالإشارة إلى أن عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، حسب التقديرات المعدّلة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ نحو 6.64 ملايين نسمة في نهاية سنة 2019، في حين

بلغ عدد اليهود 6.78 ملايين نسمة بناء على تقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، وبناء على معدلات النمو السنوية، فمن المتوقع أن يزيد عدد الفلسطينيين عن عدد اليهود، بحيث يصبح عدد اليهود 7.13 ملايين مقابل 7.14 ملايين فلسطيني في سنة 2022، ومن المتوقع أن يستمر التزايد عبر السنوات القادمة.

جدول 2/10: عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2019–2027 (بالألف نسمة)[41]

السنة	عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية	عدد اليهود
2019	6,636	6,778
2020	6,799	6,893
2021	6,966	7,010
2022	7,137	7,129
2023	7,312	7,250
2024	7,491	7,374
2025	7,675	7,499
2026	7,863	7,627
2027	8,056	7,756



5. فلسطينيو الخارج وحق العودة:

واصل الشعب الفلسطيني مقاومته لمحاولات تصفية قضيته، من خلال "صفقة القرن" وغيرها. وواصل فعالياته في الداخل والخارج، لتأكيد حقه في أرضه ومقدساته، وخصوصاً حقّ العودة، كما واجه محاولات تصفية وكالة الأونروا وإنهاء خدماتها. وقد تابع اللاجئون الفلسطينيون في الشتات، الذين يشكلون نصف تعداد الشعب الفلسطيني، خلال سنتي 2018–2019، إقامة الفعاليات والأنشطة التي تؤكد على ارتباطهم بفلسطين وحقوقهم التاريخية الثابتة فيها، وتذكير الأجيال الفلسطينية الناشئة بأهمية العودة والتمسك بالأرض.

وقد عقد مؤتمر فلسطينيي أوروبا السنوي الـ 16، تحت شعار "سبعون عاماً وإننا لعائدون"، في 2018/4/29، في مدينة ميلانو الإيطالية، كما عقد فلسطينيو أوروبا مؤتمرهم السنوي الـ 17 في 2019/4/27، في مدينة كوبنهاغن الدنماركية، تحت شعار "بالوحدة والصمود حتماً سنعود". وقد شارك في أعمال المؤتمرَين آلاف الفلسطينيين والعرب وأحرار العالم، الذين توزّعوا على وفود وجماهير غفيرة جاءت من شتى أرجاء القارة الأوروبية وخارجها في ذكرى النكبة، وبحضور قيادات وشخصيات فلسطينية بارزة وفاعلة من الوطن المحتل وخارجه، علاوة على حشد من الشخصيات العامة العربية والإسلامية والأوروبية، وممثلي المؤسسات وقطاعات المتضامنين مع فلسطين. وقد نظّم هذا المؤتمر خلال هاتين السنتين مؤسسة مؤتمر فلسطينيي أوروبا، ومركز العودة الفلسطيني، بالاشتراك مع مؤسسات فلسطينية أوروبية.[42]

وفي كانون الثاني/ يناير 2018، أطلق المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج حملة إلكترونية بعنوان "يوم القدس الإلكتروني"، وذلك في حملة تغريد بوسم #القدس_توحدنا، بهدف نصرة مدينة القدس المحتلة، ورفض قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب باعتبار المدينة عاصمة لـ"إسرائيل"، ودعت الحملة لاستمرار الحراك العربي والإسلامي والعالمي لأجل القدس وفلسطين.[43]

كما أطلق المؤتمر الشعبي في 2018/3/14 فعاليات وطنية وشعبية بمناسبة "سبعينية النكبة" الفلسطينية، تحت عنوان "عائدون"، وذلك بالشراكة مع مؤسسات فلسطينية عديدة، بهدف جمع الجهود والتكاتف بين المؤسسات الفلسطينية الداعمة لفلسطين، وتفعيل دور فلسطينيي الخارج، وحشد الطاقات المناصرة للقضية، وتسليط الضوء على معاناة اللاجئين في المخيمات.[44] وفي إطار هذه الفعاليات، نظَّم المؤتمر بالشراكة مع الجمعية التركية للتضامن مع فلسطين – فيدار مهرجاناً خطابياً وفنياً في مدينة إسطنبول في نيسان/ أبريل 2018،[45] كما دعا المؤتمر في الشهر نفسه إلى تنظيم مظاهرات أيام الجُمع في جميع أماكن التواجد الفلسطيني وحيثما أمكن، دعماً لمسيرة العودة الكبرى في غزة.[46]

وقام المؤتمر بالعديد من الزيارات الدولية التي تهدف إلى فتح علاقات دولية جديدة والتعريف بالمؤتمر وحشد الجهود دعماً للقضية الفلسطينية، منها زيارة الهند في نيسان/ أبريل 2018، وأخرى لتركيا في الشهر نفسه، وفي 2020/12/19. ونظم المؤتمر العديد من الفعاليات المتعلقة بالقدس؛ واللاجئين وحق العودة، وبمواجهة قانون "القومية اليهودية"، والأوضاع في قطاع غزة، ومواجهة التطبيع.[47]

وما زالت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي مناصرة للحقّ الفلسطيني، ويُشكل الفلسطينيون فيها كتلة بشرية واقتصادية ذات وزن مهم. ففي الفترة 13–2019/6/16، دعت القيادات الفاعلة للجاليات لعقد المؤتمر التأسيسي الأول للجاليات في أمريكا اللاتينية والكاريبي في سان سلفادور بالسلفادور؛ حيث أعلنوا عن تأسيس الاتحاد الفلسطيني في أمريكا اللاتينية "أوبال" لتمثيل الجاليات الفلسطينية. وقدم هذا الاتحاد خطاباً وطنياً متزناً، متناسباً مع البيئة السياسية هناك؛ حيث أكد على الوحدة الوطنية، ورفض الانقسام، والاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً، وعلى الثوابت الفلسطينية، وطالب بالخروج من اتفاقات أوسلو، وأكد على حقّ العودة، وعلى دعم المقاومة على أسس القانون الدولي.[48]

ثانياً: الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة:

1. الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية (الضفة والقطاع):

يمثل الناتج المحلي الإجمالي أحد مؤشرات النمو الاقتصادي المهمة محلياً وإقليمياً ودولياً، وهو مؤشر واسع الانتشار يعكس تباعاً حركة التطور الإنتاجي، ويعبر عنه بالقيم الحقيقية بعد استبعاد تغيرات الأسعار. ولأهمية هذا المؤشر تحرص مختلف بلدان العالم على قياسه حتى تكون بياناته متاحة للباحثين ولمتخذي القرار، وينتظم الإحصاء الفلسطيني في إصدار بيانات هذا الناتج وتطوره الراهن وتنبؤاته المستقبلية.

أ. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يتضح اتجاه الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية للتذبذب خلال الفترة 2013–2018، ففي حين تراجع معدل النمو إلى 0.2% سنة 2014 كانعكاس للحرب الإسرائيلية فإنه عاود الارتفاع بمستوى ملحوظ للسنوات 2015–2017 وبمتوسط 4.7%، ثم تراجع مرة أخرى سنة 2018 إلى 1.2%، نظراً للتدهور الحاد في اقتصاد غزة ونمو اقتصاد الضفة بوتيرة أبطأ.

وعلى المستوى الدولي والإقليمي انعكست التطورات التي حدثت بها سلبياً على الأداء المحلي في ظلّ هبوط في مناطق مختلفة من العالم بما في ذلك الدول المتقدمة والصناعية.[49]

وشهدت سنة 2019 بداية تحسن للنمو بلغ 4.1% في الربع الأول على أساس سنوي أعقبه تراجع في الربع الثاني إلى 2.3% في ضوء أزمة المقاصة وتقلص المنح، ثم تراجع أكثر حدة في النمو لنحو 0.6% في الربع الثالث لتتأثر مكونات الطلب الكلي بالأزمات المالية السائدة. واستمر النمو عند مستوى متدنٍ أيضاً في الربع الأخير بلغ 0.9% لتكون محصلة النمو لسنة 2019 هي 1.2%.[50]

وعليه فإن متوسط النمو لسنتي 2018–2019 ظلّ منخفضاً، واستقر عند 1.2%؛ بما يعكس استمرار الممارسات الإسرائيلية التي تمنع الفلسطينيين من استغلال مواردهم، وتحول دون اتخاذ قرارهم المستقل، هذا بجانب تداعيات الانقسام الفلسطيني.

أما عن سنة 2020 فنميل إلى الأخذ بالتنبؤات المشتركة لسيناريو الأساس لسلطة النقد والإحصاء الفلسطيني لنمو بنحو 2.4%، وأما عن سنة 2021 فنتوقع نمواً مقداره 3.9% وهو في حدود خطّ الاتجاه العام للسنوات 2013–2020؛ بما يعكس مختلف الظروف التي مرت بها مناطق السلطة الفلسطينية خلال الفترة المذكورة، وبالتالي يقدر متوسط النمو لسنتي 2020–2021 بنحو 3.15%، وهو بالكاد يغطي معدل النمو السكاني.

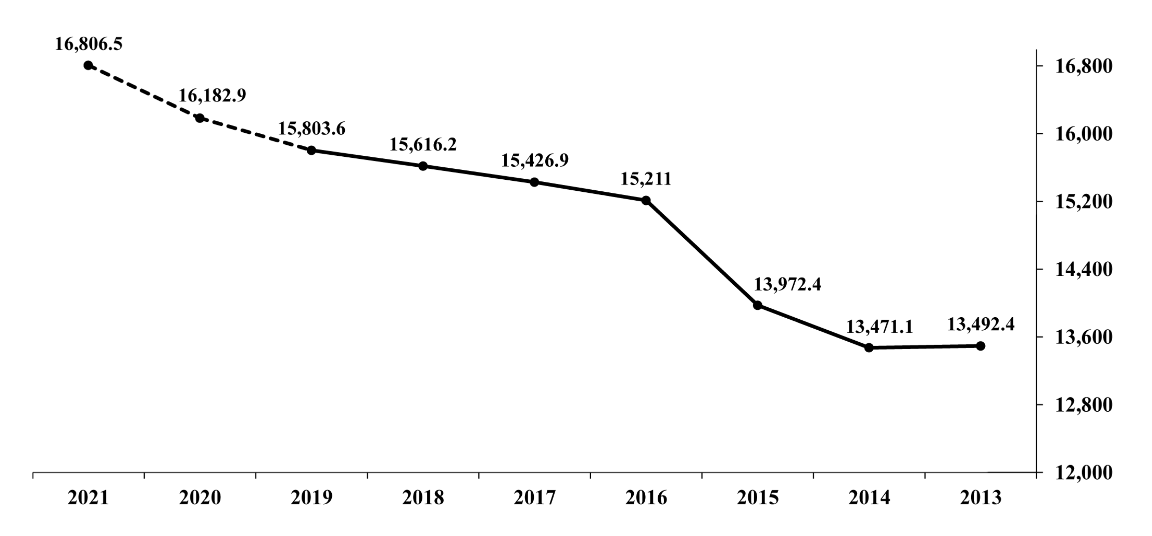
جدول 2/11: الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2013–2021 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[51]

	فعلي							توقعات	
البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	*2021
الناتج المحلي الإجمالي	13,492.4	13,471.1	13,972.4	15,211	15,426.9	15,616.2	15,803.6	16,182.9	16,806.5
معدل النمو السنوي (%)	4.7+	0.2–	3.7+	8.9+	1.4+	1.2+	1.2+	2.4+	3.9+

* حُسبت سنة 2021 من خط الاتجاه العام للسنوات 2013–2020 البالغة 2.5%.

ملاحظة: الأرقام الواردة بناءً على إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمّته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية سنة 1967. كما أن سنة الأساس هي 2015، وسوف ينطبق هذا على كافة الجداول التالية.

الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية 2013–2021 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)



ب. معدل نمو الناتج في الضفة الغربية وقطاع غزة:

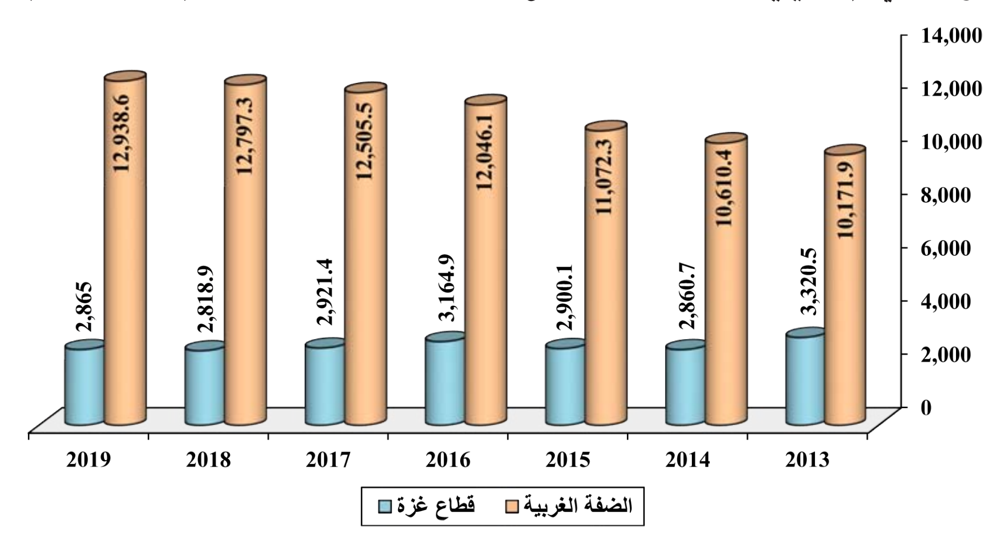
كان هناك تباين ملحوظ في معدل النمو بين الضفة والقطاع في سنتي 2018 و2019، ففي القطاع انخفض المعدل بنسبة 3.5% سنة 2018، وارتفع بمعدل 1.6% سنة 2019، بناء على المعطيات، مقابل نمو إيجابي في الضفة قدره 2.3% و1.1% للسنتين المذكورتين على التوالي. أما عن إسهام كل من الضفة والقطاع في تكوين الناتج المحلي، فهناك تراجع واضح في حصة غزة منذ سنة 2014 لتنخفض من 24.6% سنة 2013 إلى 18.1% لسنتي 2018–2019، مما يدلُّ على ضعف وتدني نمو الناتج المحلي في القطاع، لذا فالحاجة ماسة لبذل جهد كبير لزيادة معدل النمو الفلسطيني زيادة ملموسة كمحصلة لزيادة النمو المتسارع في الضفة والقطاع. في المقابل مثلت حصة الضفة 81.9% من مجموع الناتج لسنة 2019، بالرغم من أن حصتها من مجموع السكان تقدر بنحو 60% إلى 40% لقطاع غزة.

جدول 2/12: الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2013–2019 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[52]

السنة	الضفة الغربية		قطاع غزة		الضفة والقطاع	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
2013	10,171.9	75.4	3,320.5	24.6	**13,492.4**	**100**
2014	10,610.4	78.8	2,860.7	21.2	**13,471.1**	**100**
2015	11,072.3	79.2	2,900.1	20.8	**13,972.4**	**100**
2016	12,046.1	79.2	3,164.9	20.8	**15,211**	**100**
2017	12,505.5	81.1	2,921.4	18.9	**15,426.9**	**100**
2018	12,797.3	81.9	2,818.9	18.1	**15,616.2**	**100**
2019*	12,938.6	81.9	2,865	18.1	**15,803.6**	**100**

* لا توجد بيانات تفصيلية لكلّ من الضفة والقطاع، وبناء على ذلك فقد جرى تقديرهما بناء على المعطيات المتاحة، التي روعي فيها ناتج الأرباع الثلاث الأولى ومعدل نمو الناتج الفلسطيني.

الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2013–2019 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)



جدول 2/13: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2013–2019 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[53]

		فعلي							تقديري
السنة		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019*
الضفة الغربية	القيمة	10,171.9	10,610.4	11,072.3	12,046.1	12,505.5	12,797.3	12,938.6
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	3.7+	4.3+	4.4+	8.8+	3.8+	2.3+	1.1+
قطاع غزة	القيمة	3,320.5	2,860.7	2,900.1	3,164.9	2,921.4	2,818.9	2,865
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	8.9+	13.8–	1.4+	9.1+	7.7–	3.5–	1.6+

* لا توجد بيانات تفصيلية لكلّ من الضفة والقطاع، وبناء على ذلك فقد جرى تقديرهما بناء على المعطيات المتاحة، التي روعي فيها ناتج الأرباع الثلاث الأولى، ومعدل نمو الناتج الفلسطيني وتعداد السكان.

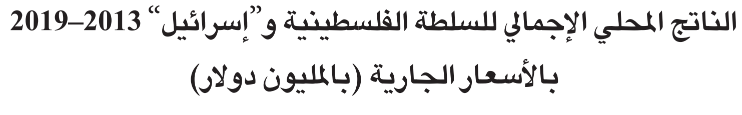
ج. مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل":

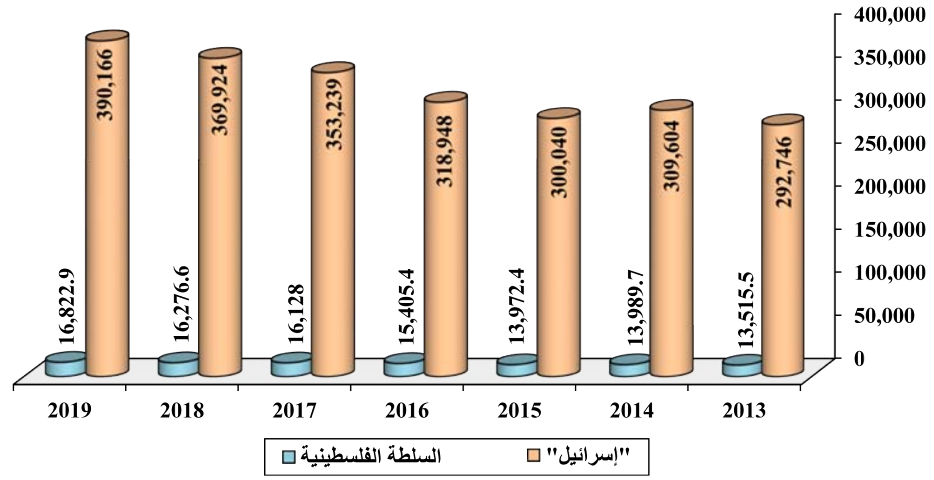
عند الاطلاع على الناتج المحلي الإسرائيلي حسب الأسعار الجارية، والذي بلغ 369.924 مليار دولار سنة 2018، كما بلغ 390.166 مليار دولار بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى لسنة 2019، فإننا نلاحظ أن هذا الناتج يزيد عن نظيره الفلسطيني بنحو 23 ضعفاً (2,273% و2,319% لسنتي 2018 و2019 على التوالي). وهو مؤشر واضح على مدى الانعكاس البشع للاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، وعلى مدى استغلال الاحتلال للموارد الفلسطينية، ومنعه الفلسطينيين من استخدام طاقاتهم وإمكاناتهم بحرية وكفاءة.

جدول 2/14: الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2013–2019 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[54]

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"	نسبة الناتج الفلسطيني إلى الناتج الإسرائيلي (%)
2013	13,515.5	292,746	4.6
2014	13,989.7	309,604	4.5
2015	13,972.4	300,040	4.7
2016	15,405.4	318,948	4.8
2017	16,128	353,239	4.6
2018	16,276.6	369,924	4.4
2019*	16,822.9	390,166	4.3

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2019.





2. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعكس هذا المؤشر متوسط حصة الفرد الواحد من الناتج المتحقق أو المتوقع حدوثه، ويرتبط طردياً بالنمو الإجمالي للناتج وعكسياً بنمو السكان؛ وهو مقياس مهم لدخل الفرد الحقيقي. وبالرغم من أهميته فإنه يخفي حقيقة الفروق بين دخول الأفراد، والفجوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء، ومن محافظة لأخرى.

أ. المتوسط العام لنصيب الفرد:

بلغ نصيب الفرد في مناطق السلطة الفلسطينية 3,373 دولاراً في سنة 2019 مقابل 3,418 دولاراً في سنة 2018. ويتضح من الجدول 2/15 أن نصيب الفرد من الناتج قد تراجع فلسطينياً لنحو 1.3% لسنتي 2018 و2019، وذلك لضعف النمو الإجمالي مع استمرار النمو السكاني المرتفع. أما عند مقارنة دخل الفرد بين الضفة وغزة، فالتفاوت كبير والفروق عالية لصالح الضفة، بالرغم من نموها المحدود عبر الفترة المذكورة، الذي رافقه تراجع ملحوظ في غزة بحيث مثلت حصة الفرد في القطاع 46.3% و29.6% من نظيره في الضفة لسنتي 2013 و2019 على التوالي. وهي فروق ناشئة في جوهرها عن حالتي الحصار واستمرار الانقسام وانعدام اتباع سياسات إنتاجية محددة في مواجهة هذه الحالة (انظر جدول 2/16).

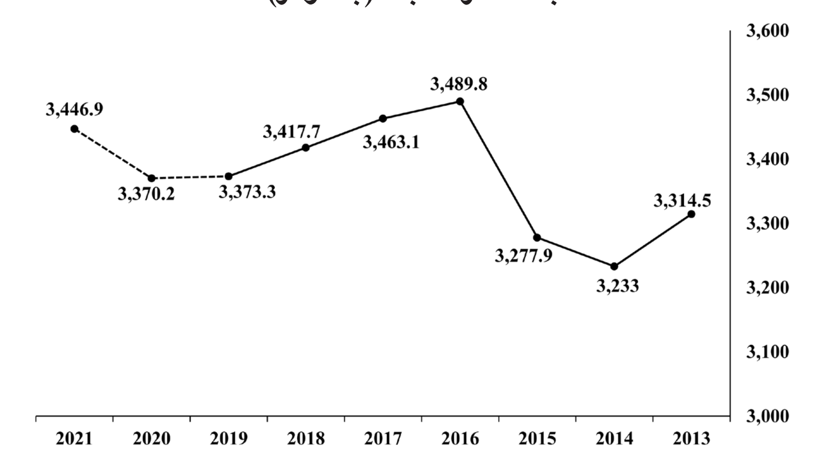
وأما عن سنة 2020 فمن المتوقع أن يكون نموها سالباً بنحو 0.1%، مقابل توقع نمو قدره 2.3% لسنة 2021 وبمتوسط 1.1% استناداً لخط الاتجاه العام مع تراجع ملحوظ في غزة وتحسن نسبي في الضفة مما يدلل على استمرار اتساع الفجوة في نصيب الفرد من الناتج المحلي بين المنطقتين.

جدول 2/15: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية 2013–2021 بالأسعار الثابتة (بالدولار)[55]

البيان	فعلي							توقعات	
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	*2021
القيمة	3,314.5	3,233	3,277.9	3,489.8	3,463.1	3,417.7	3,373.3	3,370.2	3,446.9
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	2.2+	2.5–	1.4+	6.5+	0.8–	1.3–	1.3–	0.1–	2.3+

* سنة 2021 حُسبت من خط الاتجاه العام للسنوات 2013–2020 البالغة 0.5%.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السلطة الفلسطينية 2013–2021 بالأسعار الثابتة (بالدولار)



ب. متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة والقطاع:

يلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي كان مرتفعاً على مستوى الضفة مقارنة بالقطاع سنة 2018، حيث بلغ في الضفة نحو 4,854 دولاراً، مقابل نحو 1,458 دولاراً في القطاع، مع فارق في معدل النمو لكل منهما مقارنة بالسنة السابقة. وحسب التقديرات فهناك انخفاض في نصيب الفرد في الضفة سنة 2019 إلى نحو 4,812 دولاراً بنسبة 0.9% عن سنة 2018، وانخفاض إلى نحو 1,439 دولاراً في غزة بنسبة 1.3% (انظر جدول 2/16).

ويشكل متوسط الدخل الفردي حالياً في قطاع غزة نحو ثلث مثيله في الضفة الغربية، علماً بأنه كان يساوي نحو 85% في المتوسط خلال السنوات 1994–2000.[56] وذلك نتيجة مباشرة

للتفاوت الإنتاجي والضّخ المالي بين المنطقتين، إضافة إلى الحصار الإسرائيلي المشدَّد على القطاع، والإجراءات المتخذة من قبل السلطات المصرية على الحدود مع القطاع. ومما يعوض جزئياً هذا التراجع على مستوى الضفة والقطاع، أن نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي حقق تحسناً جزئياً في السنوات اللاحقة وصل إلى 3,784.5 دولاراً سنة 2018.[57]

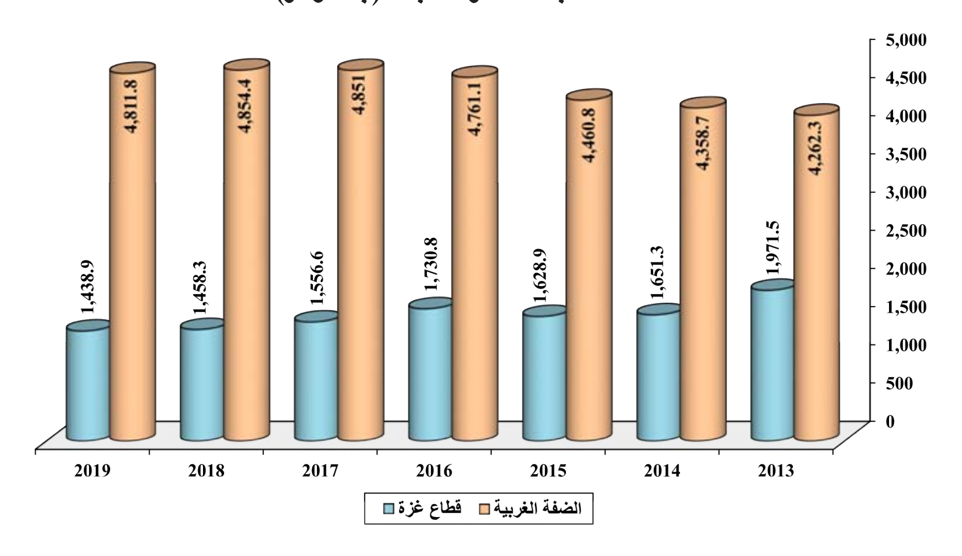
إن ما سبق مدعاة للوقوف بشكل أكبر على أسباب هذه الفجوة والتعرف على مدى تركز الثروات وعدالة توزيعها، وضرورة انتهاج السياسات الاقتصادية الملائمة للنهوض بمستوى الانتاجية والأداء وتصويب الأوضاع الراهنة.

جدول 2/16: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2013–2019 بالأسعار الثابتة (بالدولار)[58]

السنة		فعلي						تقديري
		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الضفة الغربية	القيمة	4,262.3	4,358.7	4,460.8	4,761.1	4,851	4,854.4	4,811.8
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	1.6+	2.3+	2.3+	6.7+	1.9+	0.1+	0.9–
قطاع غزة	القيمة	1,971.5	1,651.3	1,628.9	1,730.8	1,556.6	1,458.3	1,438.9
	معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	4.9–	16.2–	1.4–	6.3+	10.1–	6.3–	1.3–

ملاحظة: لا توجد بيانات تفصيلية لكلّ من الضفة والقطاع لسنة 2019، وبناء على ذلك فقد جرى تقديرهما بناء على المعطيات المتاحة التي روعي فيها ناتج الأرباع الثلاث الأولى، ومعدل نمو الناتج الفلسطيني وتعداد السكان.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كل من الضفة والقطاع 2013–2019 بالأسعار الثابتة (بالدولار)



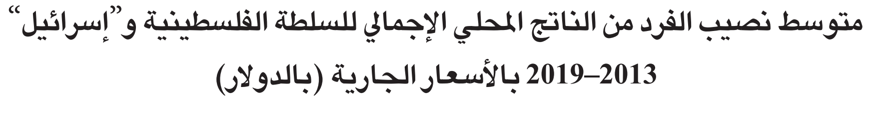
ج. مقارنة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل":

هناك فجوة كبيرة بين مناطق السلطة الفلسطينية و"إسرائيل" فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ (بالأسعار الجارية) في مناطق السلطة الفلسطينية 3,562 دولاراً و3,602 دولاراً لسنتي 2018 و2019 على التوالي، في حين بلغ نصيب الفرد الإسرائيلي من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) 41,654 دولاراً و43,218 دولاراً للفترة نفسها. مما يجعل متوسط نصيب الفرد الإسرائيلي يزيد عن نظيره الفلسطيني بنحو 12 ضعفاً. ويعود ذلك أساساً إلى الاحتلال الإسرائيلي وسياساته التعسفية التي تمنع النمو الطبيعي للاقتصاد الفلسطيني؛ مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الناتج المحلي الفلسطيني، في الوقت الذي يعيش فيه الفلسطينيون معدلات ارتفاع سكاني أعلى مقارنة بالجانب الإسرائيلي، وبيئات عمل قاسية تحت الاحتلال، مما ينعكس سلباً على مستويات الأجور والمعيشة والادّخار. ومن ثم فإن هناك فجوة كبيرة تفصل بين الجانبين، تتيح للفرد الإسرائيلي التمتع بمستوى معيشي مرتفع، مقابل مستوى معيشي فلسطيني متدنٍ.

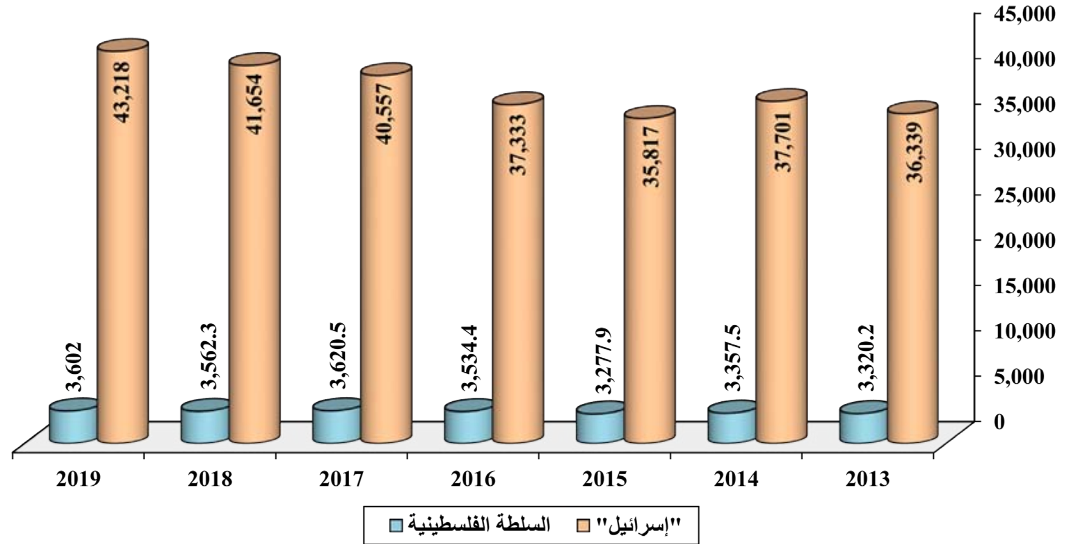
جدول 2/17: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2013–2019 بالأسعار الجارية (بالدولار)[59]

السنة	السلطة الفلسطينية	"إسرائيل"	نسبة نصيب الفرد الفلسطيني إلى نصيب الفرد الإسرائيلي (%)
2013	3,320.2	36,339	9.1
2014	3,357.5	37,701	8.9
2015	3,277.9	35,817	9.2
2016	3,534.4	37,333	9.5
2017	3,620.5	40,557	8.9
2018	3,562.3	41,654	8.6
2019*	3,602	43,218	8.3

* بناء على تقديرات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2019.



متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" 2013–2019 بالأسعار الجارية (بالدولار)



3. الدَّين العام:

يعدُّ الدين العام أحد أشكال الإيرادات الحكومية الاستثنائية لاستخدامه في أغراض محددة تمكن الجهة المدينة من سداد الدين وأعبائه في مواعيد محددة، كما يعدُّ أحد القضايا المهمة، لارتباطه بالعدالة الاجتماعية وبمستوى المعيشة حاضراً ومستقبلاً، خصوصاً عند تراكم الدين ومتأخراته المستحقة، والتي من أهم أسبابها وقف الولايات المتحدة لدعمها المالي السنوي وعدم التزام "إسرائيل" بتحويل أموال المقاصة بانتظام. والدين العام هو نتاج السياسة المالية للسلطة وعجز الرصيد الجاري للموازنة والوضع المالي الهش وغير المستدام، أما زيادته فترجع لنمو الإنفاق العام دون ضوابط والتوسع المؤسساتي للسلطة وسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الموارد المحلية والتحكم في تحويلات المقاصة. ويخضع الاقتراض الحكومي لقانون الدين العام رقم 24 لسنة 2005 وبموجبه لا يجوز أن يزيد رصيد الدين العام القائم في أي وقت من الأوقات عن 40% من الناتج المحلي الإجمالي.[60]

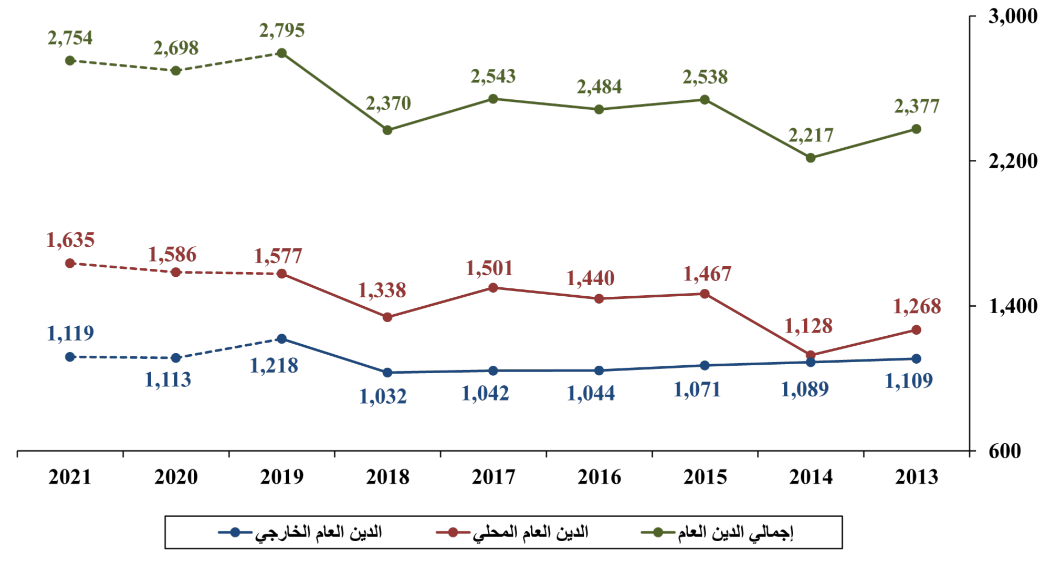
وكانت السلطة الفلسطينية قد لجأت دوماً إلى الاقتراض (خاصة المحلي) لتغطية عجز موازناتها العامة وليس لمشاريع إنتاجية أو تطويرية. ومع استمرار فجوة العجز تتجدد الاستدانة لسداد التزامات مستحقة، أو للقيام بخدمات تشتد الحاجة إليها.

جدول 2/18: الدَّين العام لحكومة السلطة الفلسطينية 2013–2021 (بالمليون دولار)[61]

	فعلي							توقعات*	
البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الدين العام المحلي	1,268	1,128	1,467	1,440	1,501	1,338	1,577	1,586	1,635
الدين العام الخارجي	1,109	1,089	1,071	1,044	1,042	1,032	1,218	1,113	1,119
إجمالي الدين العام	2,377	2,217	2,538	2,484	2,543	2,370	2,795	2,698	2,754
معدل نمو إجمالي الدين العام	4.3–	6.7–	14.5 +	2.1–	2.4+	6.8–	17.9+	3.5–	2.1+
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	13,515.5	13,989.7	13,972.4	15,405.4	16,128	16,276.6	16,822.9	17,537	18,132
إجمالي الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	17.6	15.8	18.2	16.1	15.8	14.6	16.6	15.4	15.2

* استناداً لخط الاتجاه العام 2013–2019.





ومن الجدول 2/18 يتضح أن الدين المحلي أخذ اتجاهاً متزايداً سنة 2019 بمعدل 17.9% مقارنة بما سبقه ولترتفع حصته إلى مجموع الدين العام من 53.3% سنة 2013 إلى 56.4% سنة 2019، وذلك لسهولة الحصول عليه وبساطة إجراءاته، بمبررات تنشيط المؤسسات الإقراضية، وأن الفوائد المترتبة عليه تعود إيجابياً على الاقتصاد الفلسطيني.

أما الدين الخارجي فقد ظلّ مستقراً نسبياً عبر الفترة المذكورة، مع تقلب نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين ارتفع مجموع الدين بشكل ملحوظ بنسبة 17.9% سنة 2019 مقارنة بالسنة التي سبقتها، وظلت نسبته إلى الناتج الإجمالي مستقرة مع بعض التقلب علماً بأن جزءاً من التغيرات الحاصلة في هذا البند ترتبط أساساً بتغيرات سعر صرف الدولار مقابل الشيكل، وبالتالي تختلف قيمة الدين من وقت لآخر حسب العملة المستخدمة.[62]

غير أن السلطة الفلسطينية في سعيها لإخفاء مخاطر الدين العام استحدثت مصطلح "متأخرات الدين"؛ وهي شريحة من الدين الداخلي مؤجلة السداد لإظهار الدين أنه في حدود نسب مقبولة بحكم ما تتمتع به الحكومة من نفوذ بالرغم من أضرار هذه الخطوة. وقد توزعت وتنوعت هذه المتأخرات بحيث بلغ صافي قيمتها المتراكمة نهاية الربع الرابع 2019 نحو 3,900 مليون دولاراً منخفضة بنحو 5% مقارنة بنهاية الربع الثالث 2019، وبنحو 14% مقارنة بنهاية الربع الرابع 2018.[63] وتمثل هذه النسبة المرتفعة من المتأخرات 23.1% من الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي، وبإضافتها إلى مجموع الدين العام يصبح المجموع شاملاً المتأخرات 6,695 مليار دولار، وبنسبة 39.8% بما يقارب النسبة المسموح بها وهي 40% فقط، وعليه يكون نصيب الفرد الواحد من مجموع الدين على المستوى الفلسطيني نحو 1,329 دولاراً.

وبلغت الفوائد الربوية المستحقة على الدين الحكومي عن سنة 2019، نحو 52.6 مليون دولار (187.9 مليون شيكل)، أما ما تمّ دفعه منها عن الفترة نفسها فقد بلغ نحو 46.9 مليون دولار (167.5 مليون شيكل). وتشكل هذه "الفوائد" أعباءً إضافية على الخزينة العامة واستنزافاً لمواردها، مما يقتضي الحد منها قدر الاستطاعة.[64]

وبالمحصلة، فإن مجموع الدين سيتراجع سنة 2020 لنحو 3.5%، ثم يتزايد بنحو 2.1% سنة 2021 وبمتوسط قدره 0.7% كمؤشر لتقلب ارتفاع الدين وعمق أزمة المديونية العامة، وذلك لكونه ارتفع بشدة سنة 2019، مع توقع ارتفاعه أيضاً في سنة 2021 وفقاً لخط الاتجاه العام.

4. الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية:

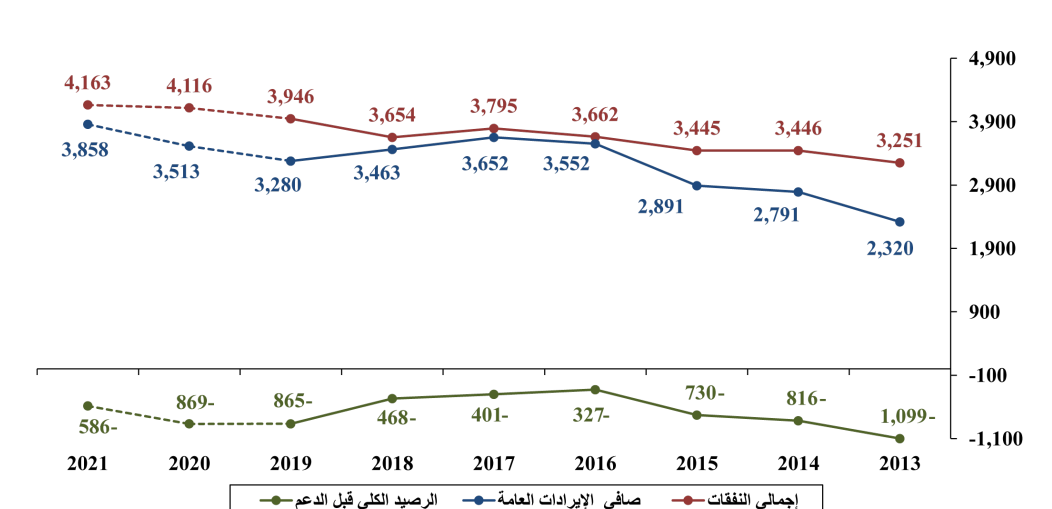
تمثل الموازنة العامة ذلك الشق من النشاط المالي الذي تضطلع به الحكومة في مهامها السيادية، كمسؤوليات تتطلب تحصيل الأموال في إطار التشريعات السارية. ويتم ترتيب هذا النشاط من خلال الموازنة العامة كأداة تمكن السلطة المختصة من مزاولة أنشطتها، وفي المحصلة تجتهد وزارة المالية والتخطيط بحكم الاختصاص بتقديم موازنة سنوية تنسجم مع الموارد المتاحة وبمراعاة المتغيرات السياسية والتطورات الداخلية ضمن التوجه نحو الاعتماد على الذات في زيادة الإيرادات،[65] غير أن السلطة الفلسطينية لم تقم بإصدار موازنة 2019، وأصدرت بديلاً عنها موازنة للطوارئ.

جدول 2/19: المالية العامة للسلطة الفلسطينية 2013–2021 وفق الأساس النقدي (بالمليون دولار)[66]

البيان	فعلي							توقعات*	
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
صافي الإيرادات العامة	2,320	2,791	2,891	3,552	3,652	3,463	3,280	3,513	3,858
إيرادات محلية	852	875	913	1,317	1,222	1,346	1,214		
إيرادات المقاصة	1,691	2,054	2,047	2,332	2,483	2,255	2,203		
إرجاعات ضريبية	223–	138–	69–	97–	53–	138–	138–		
إجمالي النفقات	3,251	3,446	3,445	3,662	3,795	3,654	3,946	4,116	4,163
رواتب وأجور	1,814	1,900	1,760	1,927	1,954	1,658	1,862		
غير الأجور	1,226	1,259	1,352	1,421	1,533	1,682	1,693		
صافي الاقراض	211	287	301	270	266	268	319		
مخصصات مدفوعات	0	0	32	44	42	46	73		
الرصيد الجاري	931–	655–	554–	110–	143–	191–	666–	603–	305–
النفقات التطويرية	168	161	176	217	258	277	199	266	281
الرصيد الكلي قبل الدعم (عجز)	1,099–	816–	730–	327–	401–	468–	865–	869–	586–
مجموع الدعم	1,358	1,230	797	766	720	664	488	444.4	372.4
الرصيد الكلي بعد الدعم	259	414	67	439	319	196	377–	425–	214–

* استناداً لخط الاتجاه العام 2013–2019.

المالية العامة للسلطة الفلسطينية 2013–2021 وفق الأساس النقدي
(بالمليون دولار)



ويتضح من الجدول 2/19 أن صافي الإيرادات العامة الذي يشمل إيرادات محلية ومقاصة وإرجاعات ضريبية تراجع سنة 2018 بمعدل 5.2% وذلك لهبوط أموال المقاصة، كما استمر تراجع صافي الإيرادات العامة سنة 2019 لنحو 5.3% لاستمرار تناقص المقاصة وتراجع الإيرادات المحلية.

وتشمل النفقات الجارية: الأجور والرواتب، وغير الأجور التي غالبيتها نفقات تحويلية كمخصصات اجتماعية وأخرى تشغيلية لتسيير الأعمال، ثمّ صافي القروض المستقطعة من جانب "إسرائيل" مقابل خدمات متنوعة، ثم مخصصات أخرى كضرائب وإيرادات مستحقة لهيئات الحكم المحلي.

بصورة عامة، فإن النفقات الجارية تزايدت بمعدل 8% سنة 2019، مما أحدث عجزاً كبيراً في الرصيد الجاري، إلا أنه من المتوقع أن يتخذ هذا العجز اتجاهاً متناقصاً في سنتي 2020–2021 بالمقارنة مع سنة 2019، وذلك على ضوء توقع زيادة صافي الإيرادات العامة بأعلى من زيادة مجموع النفقات الجارية، مما أحدث عجزاً في الرصيد الجاري باتجاه متناقص ومتقلب، وكان جزء منه راجعاً لتقلص رواتب موظفي غزة وإحالة أعداد كبيرة إلى التقاعد قسراً وإيقاف رواتب آخرين.

أما الرصيد الكلي قبل الدعم كعجز فهو حصيلة إضافة النفقات التطويرية الموجهة لمرافق جديدة أو تطوير مرافق قائمة، فقد اتجه نحو الارتفاع سنتي 2018–2019 تدليلاً على استمرار

أزمة فجوة العجز لترتفع لنحو 865 مليون دولار سنة 2019، الذي أمكن تغطية جزء كبير منه من أموال الدعم، ليتقلص العجز بعد الدعم لنحو 377 مليون دولار، والذي يجري تغطيته في العادة عبر التمويل المصرفي المحلي، كاقتراض أو تأجيل سداد ديون المتأخرات أو محاولة إعادة جدولة مستحقات بعض الديون الخارجية، بالرغم من أن لهذه السياسات في التعامل مع عجز الموازنة العامة آثار سلبية على حركة النشاط الإنتاجي والنمو الإقتصادي. ومع ذلك فيبقى للدعم أهميته الكبيرة سواء في تحويل عجز الموازنة إلى فائض في كثير من السنوات أو في تقليص العجز إلى مستوى متدني قدر الاستطاعة.

وعليه تستدعي الحاجة الاستفادة من تجارب الآخرين في مواجهة تحديات عجز الموازنة وتناقص الدعم الخارجي وتزايد الدين الحكومي، ويعد إجراء إصلاحات جوهرية عاملاً أساسياً في التعامل مع الدين العام المرتفع، وفي الخدمات الحكومية المفتقرة للكفاءة، بما يشمل اعتماد سياسات لتعزيز شفافية المالية العامة وزيادة التنبؤ بسلوكها.[67] خصوصاً وأن مالية الحكومة تعيش في ظلّ المخاطر وعدم اليقين، معتمدة في ظلّ هذه الأجواء على أموال الدعم من جهة والاقتراض المحلي من جهة أخرى. مع التنبيه إلى أن الحاجة باتت مهمة أكثر من أي وقت مضى لإعداد موازنة طوارئ استثنائية تأخذ في حسبانها مستجدات وباء "كورونا المستجد (كوفيد–19) (Novel Coronavirus (COVID–19" وتداعياته الصحية والمالية والاقتصادية.

5. العمل والبطالة والفقر:

يعد العنصر البشري أحد الموارد الاقتصادية التي تزاول العمل الإنتاجي بمشاركة المدخلات الأخرى، ويتميز بعنصر الإدارة الذي يتولى مسؤولية اتخاذ القرارات التخطيطية والتنفيذية.

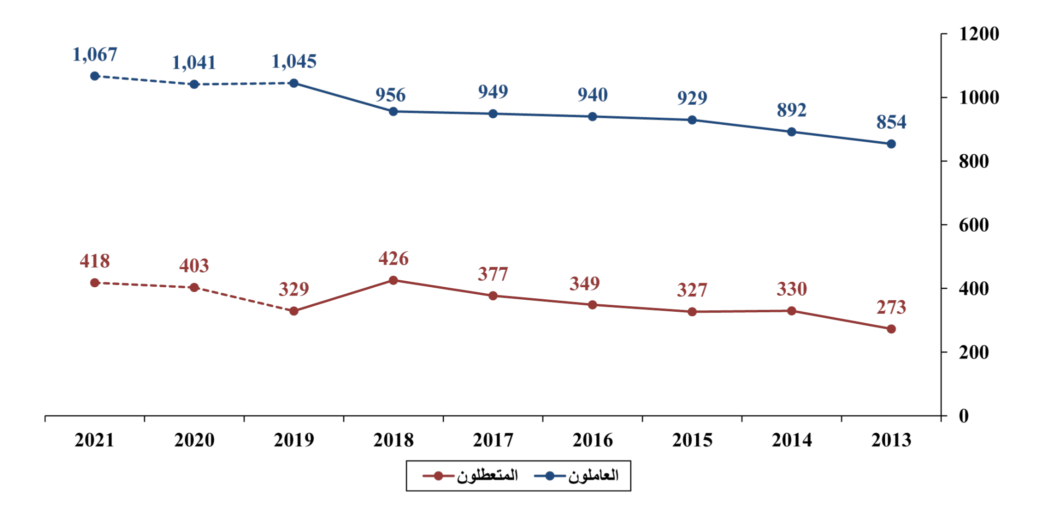
وتزخر الأراضي الفلسطينية بأعداد وفيرة من القوى العاملة الناشئة عن النمو السكاني المرتفع الذي بلغ مجموعه 5.039 ملايين نسمة في 2019، منهم 3.020 ملايين نسمة في الضفة ونحو 2.019 مليون نسمة في غزة.[68]

جدول 2/20: توزيع الأفراد من سنّ 15 عاماً فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب القوى العاملة والبطالة 2013–2021 (بالألف)[69]

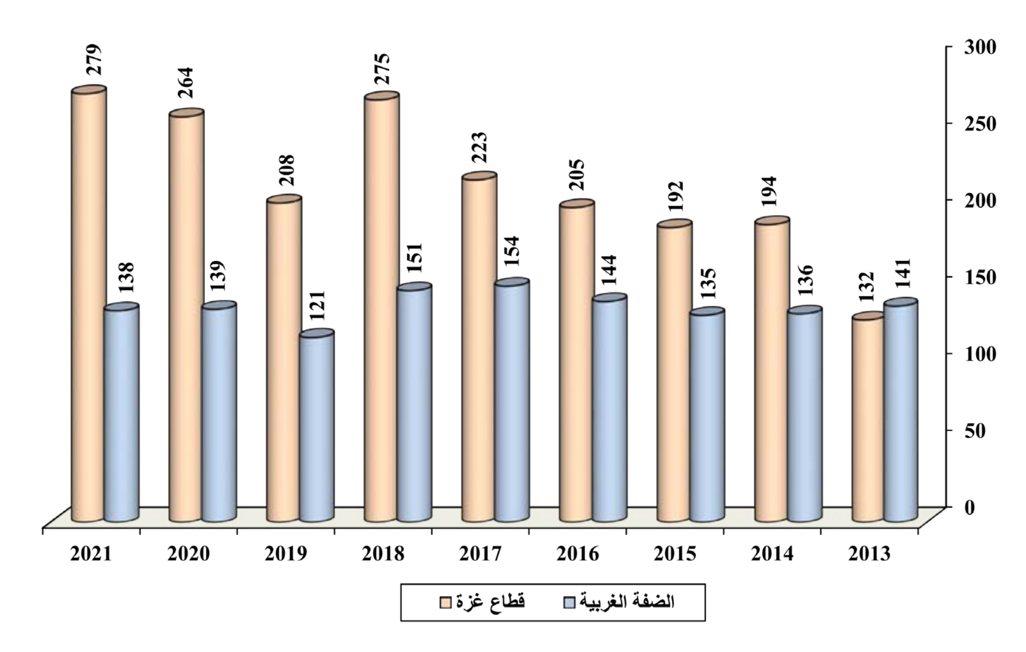
البيان		فعلي							توقعات*	
		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الضفة الغربية	القوى العاملة	732	778	788	797	824	853	886	901	924
	العاملون	591	642	653	653	670	702	765	762	786
	المتعطلون	141	136	135	144	154	151	121	139	138
	نسبة البطالة (%)	19.3	17.5	17.1	18.1	18.7	17.7	13.7	15.4	15
قطاع غزة	القوى العاملة	395	444	468	492	502	529	488	543	560
	العاملون	263	250	276	287	279	254	280	279	281
	المتعطلون	132	194	192	205	223	275	208	264	279
	نسبة البطالة (%)	33.4	43.7	41	41.7	44.4	52	42.7	48.7	49.9
الضفة والقطاع	القوى العاملة	1,127	1,222	1,256	1,289	1,326	1,382	1,374	1,444	1,484
	العاملون	854	892	929	940	949	956	1,045	1,041	1,067
	المتعطلون	273	330	327	349	377	426	329	403	418
	نسبة البطالة (%)	24.2	27	26	27.1	28.4	30.8	24	27.9	28.1
العاملون في "إسرائيل" والمستعمرات		99.1	101.8	112.3	116.8	122	127	133	139	145
العاملون في المستعمرات		–	–	22.4	20.8	21	22	23	–	–

* استناداً إلى خط الاتجاه العام 2013–2019.

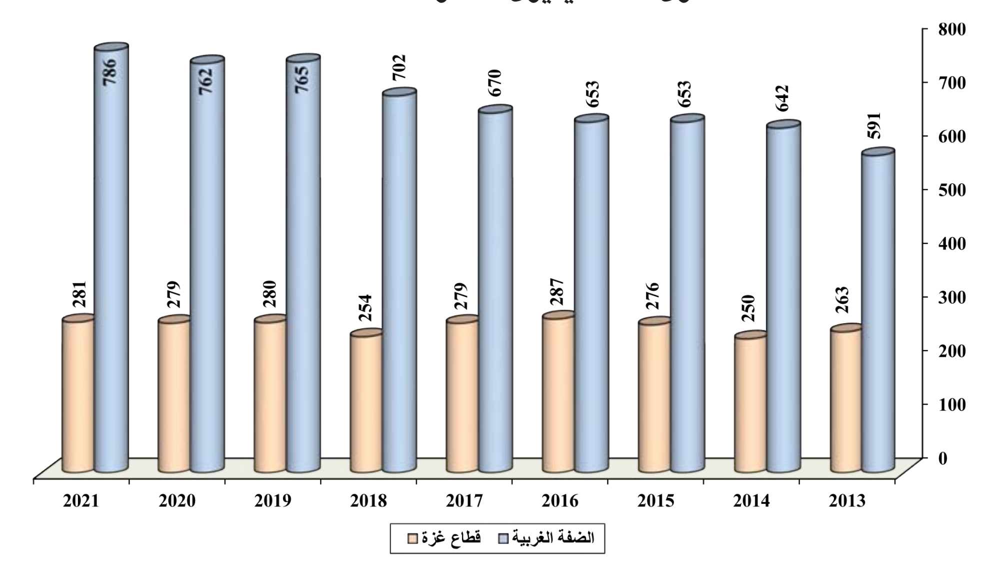
توزيع الأفراد من سنّ 15 عاماً فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب القوى العاملة والبطالة 2013–2021 (بالألف)



المتعطلون الفلسطينيون للسنوات 2013–2021



العاملون الفلسطينيون للسنوات 2013–2021



لقد حدثت تغييرات هيكلية في القوى العاملة وتوزيعاتها في فلسطين خلال سنة 2019 نتيجة اعتماد تعريف البطالة المنقح الذي يجعل عدد المتعطلين أقل؛ مع التأكيد على ضرورة عدم تجاهل المحبطين بالحصول على فرصة عمل لعدم إدراجهم ضمن المتعطلين. وبناء عليه، فإن حجم القوى العاملة تناقص في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018، كما تناقصت كثيراً أعداد المتعطلين، وفي المقابل اتجه عدد العاملين نحو الزيادة بصورة ملحوظة.

وتتعدد أشكال معاناة العاملين، حيث هناك من يعمل بصورة جزئية أو متقطعة، كما يعمل الكثيرون بأجور متدنية أو بدون أجر. ويدخل سوق العمل سنوياً نحو 40 ألفاً ثلثهم تقريباً من الشباب، بينما يستوعب سوق العمل الفلسطيني نحو 8 آلاف فرصة جديدة، بالحد الأقصى.[70] ويعمل داخل "إسرائيل" والمستعمرات نحو 133 ألفاً سنة 2019 منهم 23 ألفاً في المستعمرات (انظر جدول 2/20).

وتمثل عمالة الأطفال نسبة مرتفعة تبلغ 3% في الضفة والقطاع؛ بواقع 5% في الضفة ونحو 1% في غزة وذلك بفروق كبيرة في عمالة الأطفال بين الضفة وغزة،[71] وبهذا فإن فئة عمالة الأطفال قد فقدت حقها في الحصول على الحد الأدنى من التعليم الأساسي، وتظل غير ماهرة وقليلة الإنتاجية، وهي عرضة لمزاولة مهام شاقة وساعات عمل طويلة وبأجور منخفضة.

وهناك ارتفاع في حالات الإعاقة التي تؤثر على قدرة العمال على مزاولة أعمالهم جزئياً أو كلياً، لفترة دائمة أو مؤقتة، ويشكل أغلبهم طاقة إنتاجية مهدرة. ويعانون من حرمانهم من الدخل اللازم لمواجهة احتياجاتهم، مع عجزهم عن تحقيق أمنهم الغذائي كغذاء كافٍ وسليم ومفيد، لتلبية احتياجاتهم.[72]

وهناك حرص على إقامة هيئات ومؤسسات جديدة أو تفعيل هيئات قائمة كالصندوق الوطني للتشغيل والحماية الاجتماعية كمظلة وطنية للتشغيل من أجل تعزيز ومساندة الشباب والخريجين في تمويل مشاريعهم ونقل الخبرات إليهم،[73] بالتعاون مع مؤسسات أجنبية. وهناك "المجلس الاستشاري لقضايا المرأة" الذي يفسح الفرص للنقاش والتشاور حول السياسات التي تخص المرأة وتوجهات عملها المستقبلية.[74] وهناك توجه نحو تشجيع العمل الحر للخريجين عبر الشبكة العنكبوتية بعيداً عن أجواء الحصار والانقسام، إلا أن هذه المحاولات تبقى محدودة وفي حاجة إلى دعمها والتوسع فيها.

ويتزايد معدل البطالة الفلسطيني بشكل كبير ويتقلب من حين لآخر، غير أنه انخفض بشكل ملحوظ بدءاً من سنة 2019 بسبب استبعاد المحبطين من البطالة. وعليه انخفض معدل البطالة على مستوى الضفة والقطاع من 30.8% سنة 2018 إلى 24% سنة 2019. وأما فيما بين الضفة وغزة فالفروق هائلة، فبلغت 13.7% في الضفة فيما بلغت 42.7% في قطاع غزة سنة 2019. أما المحبطون عن العمل فمعدلاتهم في قطاع غزة مرتفعة، مما ترتب على استبعادهم في سنة 2019 إلى هبوط في معدل البطالة من 52% سنة 2018 إلى 42.7% سنة 2019 (انظر جدول 2/20).

ويتمثل الموقف الرسمي للحكومة بالعمل الحثيث، بالشراكة مع الأطراف ذات العلاقة، على الربط بين التعليم العام وسوق العمل، واستشراف اتجاهات الطلاب التخصصية لمراعاة رغباتهم، مقرونة ببرامج توعوية لتغيير نظرة المجتمع إلى التدريب المهني والتقني ثم تصنيف الجامعات بما

يتلاءم مع سوق العمل ووقف تكرار تخصصات وإغلاق بعضها.[75] وبطبيعة الحال فإن مردود هذا الموقف والسياسات المرتبطة لا ترتقي إلى مستوى حجم المشكلة الحقيقية.

وقد بلغت معدلات الفقر العام في غزة إلى 59.8% بنهاية 2017 مقابل 42.3% للفقر المدقع، وتنعكس بشكل كبير على حالة انعدام الأمن الغذائي.[76]

ولم تنجح السياسات الفلسطينية في الحد من البطالة العالية أو كبح جماح ارتفاعها، ولم يتم توجيه قدر كافٍ من الدعم نحو مشاريع إنتاجية توفر فرص عمل إضافية أو تحقق الاستقرار الوظيفي وكذلك الأمر لحالات الفقر العالية. إذ أن توقعات البطالة لسنتي 2020–2021 تتخذ اتجاهاً متزايداً مع زيادة فجوة الفروق بين الضفة والقطاع، مما يتطلب انتهاج سياسات تتناسب مع حجم المشكلة الحقيقية للبطالة، الآخذة في التزايد من حيث الأعداد والنسب، بالرغم من وجود أعداد كبيرة خصوصاً من عمال الضفة الغربية، ما تزال تعمل في "إسرائيل" والمستعمرات؛ ولا يتوفر لجزء كبير منهم الاستقرار الوظيفي وضمان الحقوق المستحقة.

6. النشاط الصناعي:

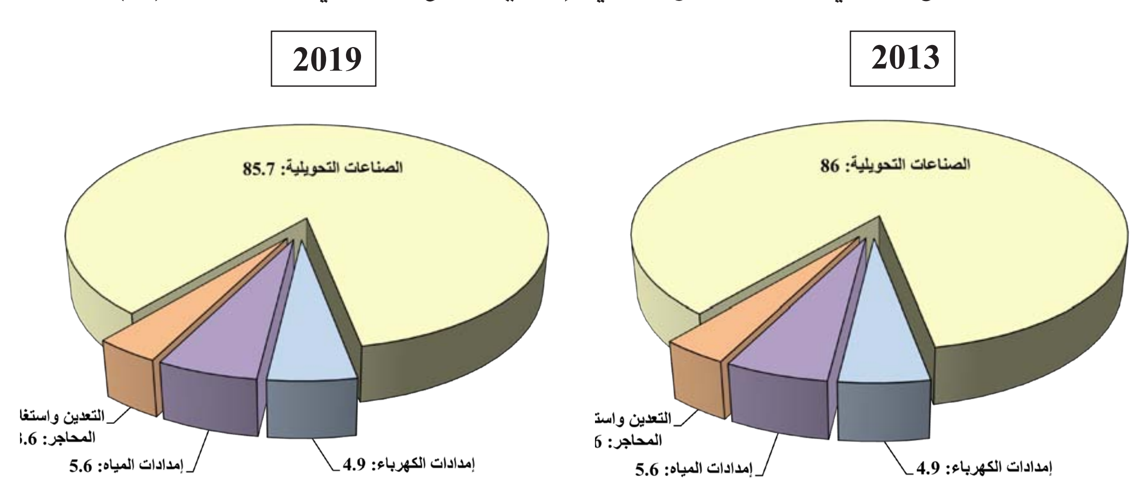
يمثل النشاط الصناعي أحد أبرز الأنشطة الإنتاجية السلعية، وأهميته كبيرة خصوصاً لدى العالم المتقدم والدول الصاعدة. ومن اهتماماته التنقيب عن الثروات الكامنة واستخراجها وتجهيزها للاستخدام المحلي والتصدير، والتوسع في الطاقة المحركة، وتوفير مدخلات التصنيع ومعالجة المخلفات، وفي إمداد السوق المحلي باحتياجاته وتصدير الفائض منها، كإحلال للواردات وتقليص العجز التجاري.

جدول 2/21: الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للسلطة الفلسطينية 2013–2019 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[77]

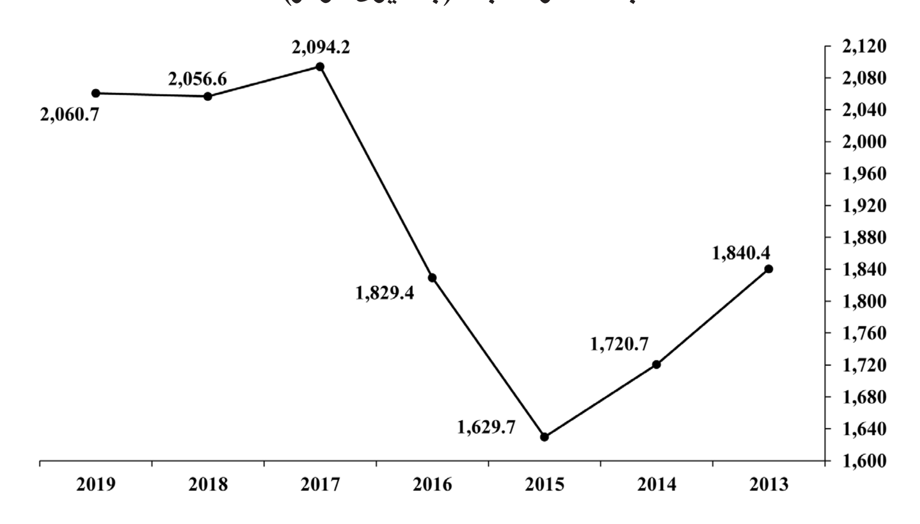
البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	*2019
التعدين واستغلال المحاجر	65.5	59.3	48.7	46.4	43	66.7	66.8
الصناعات التحويلية	1,582.1	1,437.9	1,302.4	1,499.6	1,756.8	1,762.8	1,766.3
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	89.6	123.6	158.2	158.6	171.2	165.9	166.2
إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات	103.1	99.9	120.4	124.8	123.2	61.2	61.4
المجموع	1,840.4	1,720.7	1,629.7	1,829.4	2,094.2	2,056.6	2,060.7
المجموع إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	13.6	12.8	11.7	12	13.6	13.2	13
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	4.8+	6.5–	5.3–	12.3+	14.5+	1.8–	0.2+

* حُسب المجموع من قيمة معدل النمو السنوي، وحسبت فروع الصناعة وفق نسبة معدل نمو النشاطات.

مقارنة التوزيع النسبي لأنشطة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي 2013 و2019 (%)



الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي للسلطة الفلسطينية 2013–2019
بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)



ويتضح من الجدول 2/21 أن النشاط الصناعي تراجع في مجموعه سنة 2018 بنحو 1.8%، ثم تحسن بشكل محدود سنة 2019 بنحو 0.2% مع الاتجاه نحو الاستقرار النسبي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وأن الصناعات التحويلية هي المهيمنة على غالبية النشاط الصناعي بالرغم من أهمية الفروع الصناعية الأخرى. كما حقق قطاع التعدين تعافياً ملموساً سنة 2018، وكذلك حقّقت الصناعات التحويلية زيادة محدودة، مع ثبات وتحسن طفيف لهما سنة 2019. ويأتي حجر البناء كأعلى الأصناف التصديرية بقيمة 150.7 مليون دولار وبنسبة 13% من إجمالي الصادرات لسنة 2018.[78]

وتراجعت إمدادات الكهرباء سنة 2018 بنحو 3.1%، ثم تحسنت بشكل ضئيل في سنة 2019. كما تراجع النشاط المرتبط بالماء والصرف الصحي، وعانى من هبوطٍ عالٍ جداً بنحو 50.3% دون الحصول أو الوصول إلى تفسير لهذا الهبوط الكبير، بالرغم من زيادة الطلب على المياه والصرف، وزيادة النفايات الناشئة عن النمو السكاني.

ويشير خط الاتجاه العام للسنوات 2013–2020 إلى إمكانية تحقيق نمو في مجموع النشاط الصناعي لنحو 3.7% سنة 2021، وبمتوسط 3.3% لسنتي 2020–2021.

وحول الاستراتيجيات والسياسات الصناعية الراهنة يلاحظ:

أ. أن اعتماد السلطة الفلسطينية بشكل كبير على أموال المقاصة، كأبرز مصادر الإيرادات العامة، أسهم في زيادة الواردات بما يفوق نمو الصادرات، على حساب تطوير وتشجيع الصناعة الوطنية.

ب. هناك اهتمام بالمدن الصناعية والمناطق الصناعية الجديدة كترقوميا التي جرى إعداد مخططاتها لتبدأ أولى مراحل تنفيذها في 2020. مع اعتماد النافذة الاستثمارية لإتمام المعاملات بيسر وسهولة.[79] وكذا إطلاق مشاريع للتطوير باستخدام الطاقة البديلة.

ج. من تحديات المؤسسات الصناعية ضعف المهارات والخبرات، وتدني مستوى التعليم لدى معظم الفنيين، الذين يعجزون عن مواكبة تقنيات الإنتاج المتطورة، مما يتطلب إعادة تأهيلهم.[80]

د. إن نجاح سياسة الانفكاك عن "إسرائيل" مرهون باتباع منهجيات مدروسة، ضمن سيناريوهات زيادة الاستثمارات العامة والخاصة، مع تنظيم وتطوير قطاع الصناعة وحماية المنتج الوطني وتطبيق قانونه، ومكافحة الإغراق وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصناعة للسنوات العشرة القادمة. إلا أن هذه الخطوات لم تحقق غاياتها، باستثناء النمو الملحوظ في سنة 2017 والذي تراجع لاحقاً.[81] وقد يمثل التوجه مجدداً نحو العمق العربي أهمية كبيرة، نحو تطوير الصناعة كحالة الأردن والعراق ومصر والسعودية، ومؤخراً مع روسيا الاتحادية. غير أن هذا مرهون بالتغلب على الممانعات الإسرائيلية.

7. النشاط الزراعي:

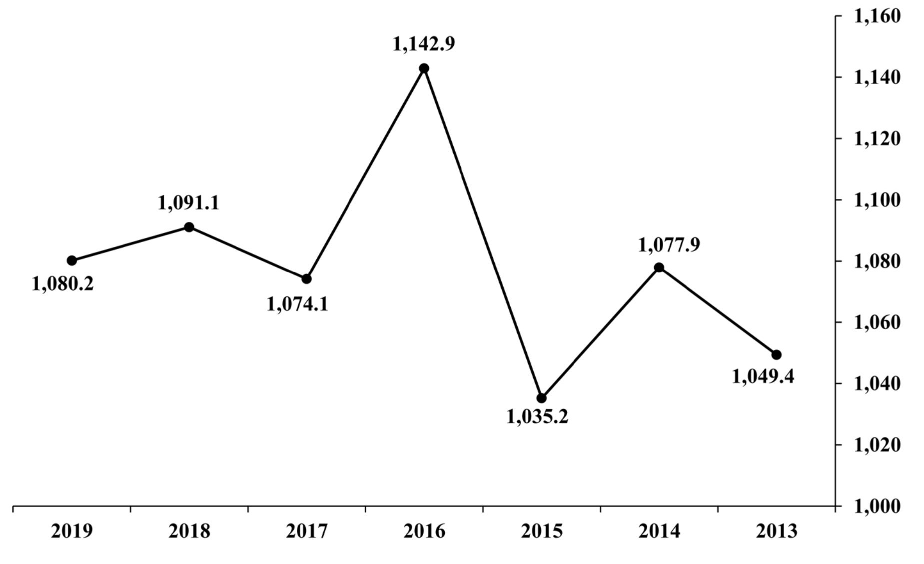
يمثل النشاط الزراعي عملاً إنتاجياً يمتاز بتوفير الاحتياجات الضرورية من المحاصيل الغذائية كالحبوب والبقوليات والخضراوات والفواكه ومنتجات الثروة الحيوانية والسمكية، كما له أهميته الكبيرة في الاستفادة من الأراضي الصالحة للزراعة والاستزراع وإيجاد فرص عمل كبيرة، وكذا تحقيق الأمن الغذائي، وتصدير الفائض، مع استخدام المنتجات الزراعية كمدخلات للصناعات التحويلية خصوصاً الغذائية.

وتلعب الزراعة دوراً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً في حياة الفلسطينيين، من حيث الحفاظ على الهوية، والارتباط بالأرض الآخذة مساحتها المزروعة بالتقلص إلى نحو 1,627 مليون دونم (نحو 1.6 مليون كم²) تمثل نحو سُدس ما كانت عليه سنة 1967،[82] وذلك لشراسة الاستيطان وحرمان الفلسطينيين من زراعة أراضيهم، وجني محاصيلهم وفرض سياسة الأمر الواقع.

جدول 2/22: الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي للسلطة الفلسطينية 2013–2019 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)[83]

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القيمة	1,049.4	1,077.9	1,035.2	1,142.9	1,074.1	1,091.1	1,080.2
معدل النمو أو التراجع السنوي (%)	3.4–	2.7+	4–	10.4+	6–	1.6+	1–
المجموع إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	7.8	8	7.4	7.5	7	7	6.8

الناتج المحلي الإجمالي الزراعي للسلطة الفلسطينية 2013–2019 بالأسعار الثابتة (بالمليون دولار)



ومن الجدول 2/22 يتضح التقلب الشديد في قيمة الناتج الزراعي، مع تحسن محدود سنة 2018 وتراجع بنحو 1% سنة 2019، ليعكس ضعف علاقة التشبيك مع الصناعات التحويلية خصوصاً الغذائية. إذ ظلّ الاقتصاد الفلسطيني منذ ربع قرن يعاني من تشوهات هيكلية في التراجع الزراعي كمصدر للدخل والعمل والأمن الغذائي،[84] مع استمرار الاعتماد على "إسرائيل" في استيراد غالبية المحاصيل النباتية والحيوانية، في ظلّ منافسة شديدة، مع حرص "إسرائيل" على إعاقة النشاط الزراعي والاستيلاء على مزيد من الأراضي.

ويعكس ضعف النمو الاقتصادي تراجع حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لنحو 6.9% كمتوسط لسنتي 2018–2019 بالمقارنة بمتوسط النمو للسنوات 2013–2017؛ البالغة 7.5%.

أما عن سنة 2020 فيتوقع أن يتحقق نمو زراعي بنحو 2.2% استناداً للتنبؤات المشتركة لسلطة النقد والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ مع إمكانية لزيادة محدودة النمو في سنة 2021 لنحو 0.4%، استناداً لخط الاتجاه العام، مع متوسط محدود للنمو قدره 1.3% لسنتي 2020–2021، هذا في ظلّ التحديات الكبيرة التي تواجه النشاط الزراعي من جهة، والمحاولات الرامية لتحسين كفاءة المدخلات والاعتماد على الذات من جهة أخرى.

ولكن المأمول أن يعاد النظر في السياسات المتعلقة بالنشاط الزراعي لخصوصيته من جهة، وللأوضاع السياسية المرتبطة به من جهة أخرى؛ من أجل أن يتبوأ هذا النشاط المكانة المتميزة التي تسهم في تحقيق زيادة أكبر في الناتج، في ظلّ الحفاظ على الأراضي والصمود عليها.

8. التبادل التجاري:

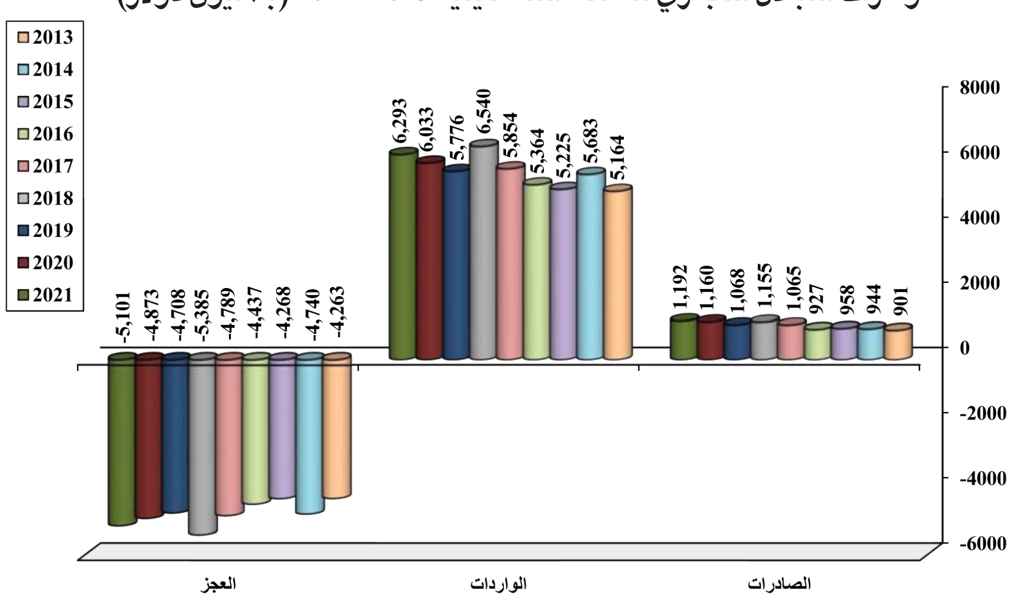
يشكل التبادل التجاري أحد أبرز العلاقات الاقتصادية الدولية وأكثرها انتشاراً لحاجة المجتمعات الماسة إليه، كإمكانية الحصول على مختلف السلع بأعلى المواصفات، ضمن معايير منظمة التجارة العالمية، التي تسعى لتحرير التجارة وتسريع انسيابها بيسر وسهولة.

جدول 2/23: الميزان التجاري السلعي للسلطة الفلسطينية 2013–2021 بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)[85]

البيان	فعلي							توقعات	
	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021*
حجم التبادل التجاري	6,065	6,627	6,183	6,291	6,919	7,695	6,844	7,193	7,485
الصادرات	901	944	958	927	1,065	1,155	1,068	1,160	1,192
الواردات	5,164	5,683	5,225	5,364	5,854	6,540	5,776	6,033	6,293
العجز	–4,263	–4,740	–4,268	–4,437	–4,789	–5,385	–4,708	–4,873	–5,101
نسبة العجز من إجمالي الواردات (%)	82.6	83.4	81.7	82.7	81.8	82.3	81.5	80.8	81.1
نسبة العجز من الناتج المحلي (%)	31.5	33.9	30.5	28.8	29.7	33.1	28	27.8	28.1

* سنة 2021 حُسبت استناداً إلى خط الاتجاه العام.

مؤشرات التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية 2013–2021 (بالمليون دولار)



ومن الجدول 2/23 يتضح حدوث زيادة في حجم التبادل التجاري سنة 2018 بمعدل 11.2% ونقص في سنة 2019 بنحو 11%. كما يتوقع حدوث زيادة في حجم التبادل التجاري بنحو 5.1% و4.1% سنتي 2020–2021 على التوالي، مما يؤكد على عمق العلاقات الاقتصادية الدولية لفلسطين، بالرغم من تقلب حجم التبادل التجاري من عام لآخر.

وبلغ العجز التجاري سنة 2019 نحو 4,708 ملايين دولار بنقص قدره 12.6% عن السنة السابقة، مشكلاً نسبة 28% من الناتج المحلي. إلا أن هذا العجز سيرتفع بنسبة 3.5% سنة 2020 استناداً إلى سيناريو الأساس لتنبؤات سلطة النقد والإحصاء الفلسطيني.

ويأتي حجر البناء وأكياس البلاستيك وزيت الزيتون والحديد الخردة والسجائر ضمن أعلى عشر سلع تصديرية سنة 2018، وتأتي الطاقة الكهربائية والديزل وإسمنت بورتلاند والبنزين والسجائر ضمن السلع العشر الأعلى استيراداً للسنة نفسها.[86]

وعلى المستوى الجغرافي تستأثر "إسرائيل" بالنصيب الأكبر من الواردات بمعدل 55.3% و55.5% لسنتي 2017–2018 على التوالي، وجاءت تركيا في المرتبة الثانية بنسبة 10%، ثمّ الصين بنسبة 7.3% و10% على التوالي. وعلى مستوى الصادرات الفلسطينية فما تزال "إسرائيل" أيضاً تستحوذ على غالبيتها التي مثلت 82.5% و83.7% لسنتي 2017–2018 على التوالي، مما يعني حرص "إسرائيل" على عزل الفلسطينيين عن الخارج وإبقائهم تابعين لها (انظر جدول 2/24).

ولتقليل فجوة العجز التجاري الكبير، اتجهت السلطة نحو محاولة الانفكاك التدريجي عن "إسرائيل" لأغراض تنويع مصادر الاستيراد، وترتيب احتياجات السوق المحلية من المشتقات النفطية، وتوريدها من الشركات الأردنية المرخصة، وزيادة الإمدادات الكهربائية الأردنية وبتكلفة أقل.[87] وتمتد عملية التنويع إلى بلدان كالعراق، ومصر، وروسيا الاتحادية، وتركيا مما يسهم في خفض العجز التجاري الذي ما زال مرتفعاً لصالح "إسرائيل".[88] لكن بصورة عامة، فإن المعاملات التفضيلية التي حظيت بها السلطة مع عدد من الدول لم تسهم في تسهيل دخول المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق الخارجية.[89] مع ملاحظة أن هناك تجارة غير مرصودة لا يغطّيها الإحصاء الفلسطيني، ويجب رصدها لكي تكون البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية معبرة عن كامل التبادل التجاري، ولتكون هذه البيانات عاملاً فاعلاً في رسم السياسات الاقتصادية الناجحة.

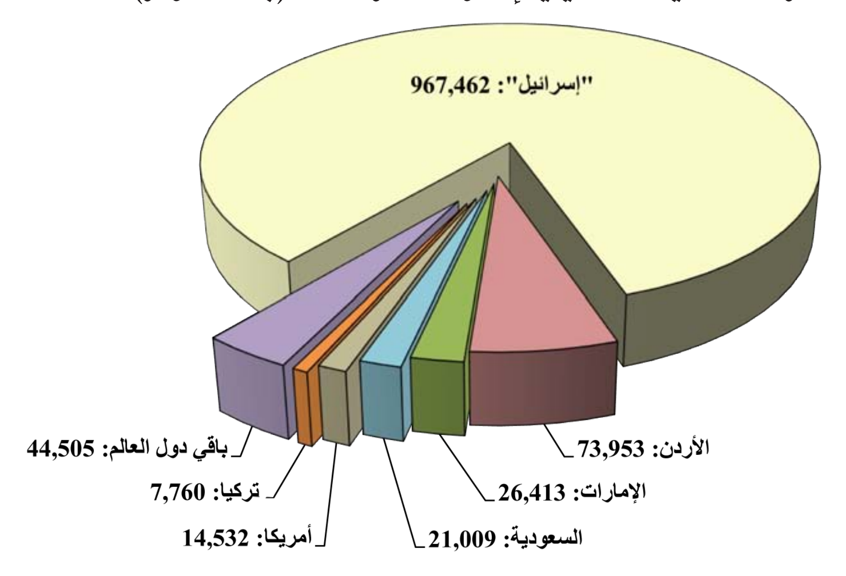
ولا تتوفر حتى كتابة هذا التقرير بيانات تفصيلية عن صادرات السلطة ووارداتها السلعية لسنة 2019؛ غير أنه حسب النتائج الأولية للتجارة الخارجية المرصودة للسلع لشهر كانون الأول/ ديسمبر 2019 التي أصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد شكلت الواردات من "إسرائيل" 56% من إجمالي قيمة واردات السلطة لشهر كانون الأول/ ديسمبر 2019. وعلى مستوى الصادرات، فما تزال "إسرائيل" أيضاً تستحوذ على غالبية صادرات السلطة، حيث بلغت 83% من إجمالي قيمة الصادرات لشهر كانون الأول/ ديسمبر 2019.[90]

ومن الجدير بالذكر، أن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية تقدم أرقاماً مختلفة إلى حدّ ما حول التبادل التجاري مع السلطة الفلسطينية لسنة 2018؛ إذ تشير إلى أن قيمة الواردات الفلسطينية من "إسرائيل" بلغت نحو 3,994 مليون دولار، وهي أعلى من الرقم الرسمي الفلسطيني بنحو 362 مليون دولار؛ أما مجموع الصادرات الفلسطينية إلى "إسرائيل" فبلغ 859 مليون دولار، وهي أقل من الرقم الرسمي الفلسطيني بـ 108 ملايين دولار.[91]

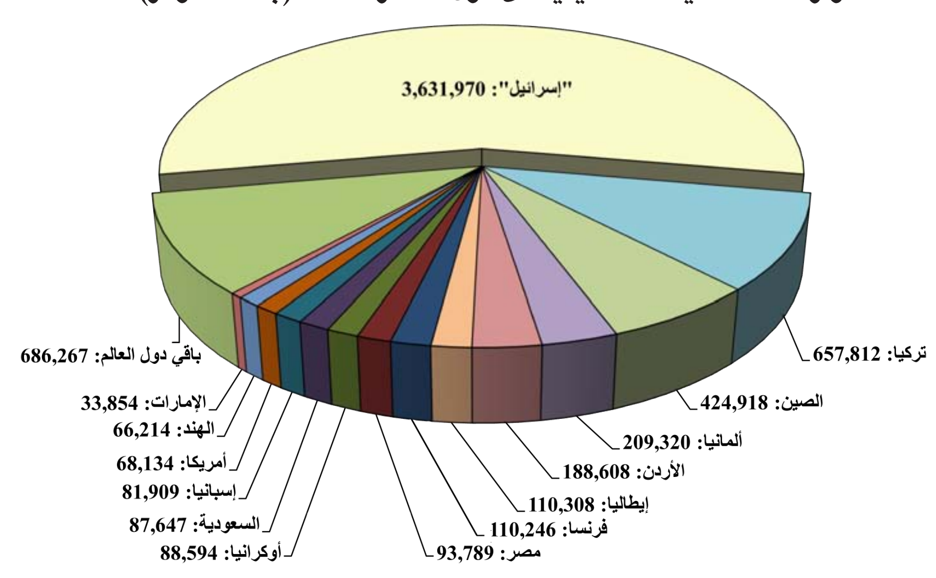
جدول 2/24: الصادرات والواردات السلعية وحجم التبادل التجاري للسلطة الفلسطينية مع دول مختارة 2017–2018 (بالألف دولار)[92]

البلدان	حجم التبادل التجاري		الصادرات الفلسطينية إلى:		الواردات الفلسطينية من:	
	2018	2017	2018	2017	2018	2017
"إسرائيل"	4,599,432	4,113,402	967,462	878,617	3,631,970	3,234,784
تركيا	665,572	587,055	7,760	7,846	657,812	579,208
الصين	425,407	428,698	489	19	424,918	428,680
الأردن	262,561	230,405	73,953	77,197	188,608	153,208
ألمانيا	211,409	216,280	2,090	1,635	209,320	214,645
إيطاليا	111,415	108,416	1,108	1,410	110,308	107,006
فرنسا	111,124	81,783	878	2,450	110,246	79,333
المملكة العربية السعودية	108,655	92,513	21,009	15,247	87,647	77,266
مصر	93,799	69,587	9	119	93,789	69,469
أوكرانيا	88,594	66,360	–	–	88,594	66,360
أمريكا	82,665	75,498	14,532	13,871	68,134	61,627
إسبانيا	82,036	70,828	127	329	81,909	70,499
الهند	66,658	46,207	444	153	66,214	46,054
الإمارات	60,267	65,152	26,413	26,701	33,854	38,451
باقي دول العالم	725,630	666,550	39,360	39,290	686,267	627,260
المجموع	**7,695,224**	**6,918,734**	**1,155,634**	**1,064,884**	**6,539,590**	**5,853,850**

الصادرات السلعية الفلسطينية إلى دول مختارة 2018 (بالألف دولار)



الواردات السلعية الفلسطينية من دول مختارة 2018 (بالألف دولار)



9. المساعدات الأجنبية وتأثيراتها:

ظلت المساعدات الخارجية رافداً أساسياً من روافد الخزينة الفلسطينية، لدرجة تحويل عجز موازناتها إلى فائض أحياناً. وتتنوع أشكال المساعدات الأجنبية الواردة للفلسطينيين كما تتعدد مصادرها وأوجه استخداماتها؛ مع صعوبة القطع باستمرارها أو بانتظامها، بخلاف أشكال أخرى لدعم مشاريع إنسانية.

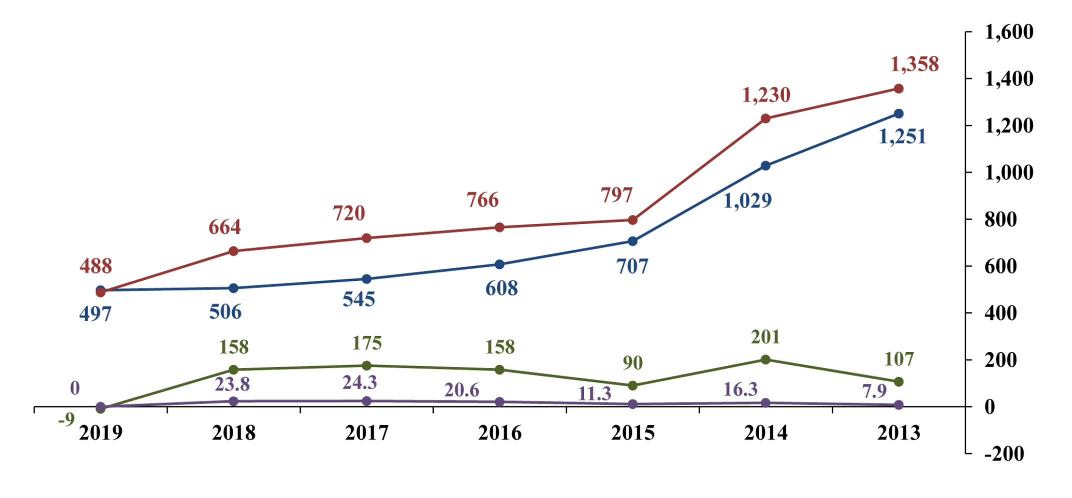
اعتمدت السلطة الفلسطينية بشكل كبير على المساعدات الأمريكية التي وصلت ذروتها سنة 2009 حيث بلغت 918 مليون دولار وبمتوسط سنوي 527.7 مليون دولار للسنوات 2008–2018. غير أن الدعم الأمريكي مال إلى الانخفاض، وممارسة الضغوط لتحقيق مزيد من التنازلات السياسية، إلى أن بلغت أدناها سنة 2018 بنحو 147 مليون دولاراً.[93]

جدول 2/25: تطور دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية 2013–2019 (بالمليون دولار)[94]

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
دعم الموازنة العامة	1,251	1,029	707	608	545	506	497
دعم المشاريع التطويرية	107	201	90	158	175	158	*9–
مجموع المساعدات الأجنبية	1,358	1,230	797	766	720	664	488
معدل النمو أو التراجع السنوي لمجموع المساعدات (%)	29.7+	9.4–	35.2–	3.9–	6–	7.8–	26.5–
حصة المشاريع التطويرية من مجموع المساعدات الأجنبية (%)	7.9	16.3	11.3	20.6	24.3	23.8	–

* يرجع إلى قيام وزارة المالية بإرجاع ما قيمته 124.8 مليون دولار إلى القنصلية الأمريكية كرد فعل للخطوات الأمريكية بشأن القدس.

تطور دعم الدول المانحة للسلطة الفلسطينية 2013–2019 (بالمليون دولار)





يتضح من الجدول 2/25 أن مجموع المساعدات الأجنبية تراجع بشكل ملحوظ إلى 488 مليون دولار سنة 2019 بنقص قدره 26.5% مقارنة بسنة 2018، وبنقص قدره 64.1% مقارنة بسنة 2013. كما أن الدعم الموجّه للمشاريع التطويرية لم يلقَ الاهتمام الكافي وظلّ متدنياً ومتقلباً، وشكلّت سنة 2015 انعطافة حادة في تدني حصة هذه المشاريع لتصل إلى 90 مليون دولار منخفضة بمعدل 55.2% عن سنة 2014، واستمر هذا التراجع والتقلب، ليصل إلى مستوى سلبي سنة 2019.

أما عن مستقبل الدعم الخارجي لسنتي 2020–2021 فنرى أنه محكوم باعتبارات مستجدة ومتقلبة أبرزها سعي الولايات المتحدة لفرض "صفقة ترامب" على السلطة الفلسطينية؛ والتطورات المتعلقة بتأثيرات وباء كورونا. وبشكل عام، فإن الدعم الخارجي غالباً ما يكون مسيساً وثمنه فادحاً، وليس هبات مجانية أو لدواعي إنسانية، مما يتوجب السير قدماً نحو الاستغناء التدريجي عن هذا الدعم باتباع استراتيجية محكمة ليتوقف نهائياً، من خلال خفض فجوة عجز الموازنة العامة تدريجياً لأدنى مستوى ممكن، توطئة لتحقيق التوازن التام لهذه الموازنة خلال سنوات قليلة وفق أجندات وسياسات محددة.

أما فيما يتعلق بالجهات والدول المانحة في سنة 2019، فقد تصدرت الآلية الفلسطينية الأوروبية (PEGASE) قائمة المساعدات بمبلغ 196.1 مليون دولار، ثم السعودية بمبلغ 176.4 مليون دولار، يليها البنك الدولي The World Bank بمبلغ 64.9 مليون دولار. أما سنة 2018 فقد تصدرت السعودية الدول المانحة بمبلغ 222.4 مليون دولار، تلتها الآلية الفلسطينية الأوروبية بمبلغ 183.8 مليون دولار، تبعتها الكويت بمبلغ 52.6 مليون دولار (انظر جدول 2/26).

ويلاحظ معاودة ارتفاع التمويل العربي لسنتي 2018–2019، بعد أن كان قد انخفض إلى 213 مليون دولار سنة 2016، حيث تجاوز مجمل التمويل الدولي بنحو 45.4% في سنة 2018؛ بينما كان دعمهما للسلطة متقارباً سنة 2019، بعد أن كان قد وصل إلى ما يساوي 36.4% من الدعم الدولي سنة 2017 (انظر جدول 2/26).

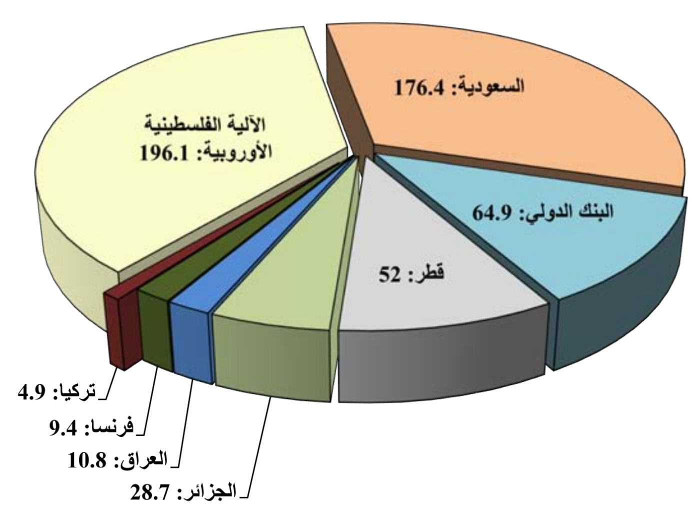
جدول 2/26: مصادر التمويل والدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية 2016–2019 (بالمليون دولار)[95]

المصدر	2016	2017	2018	2019
تمويل الدول العربية	**212.9**	**145.2**	**305.5**	**267.9**
– المملكة العربية السعودية	183	92.1	222.4	176.4
– الجزائر	26.7	52	26.7	28.7
– قطر	–	–	–	52
– مصر	3.2	1.1	3.6	–
– الكويت	–	–	52.6	–
– العراق	–	–	–	10.8
تمويل المجتمع الدولي	**393.6**	**399.3**	**210.1**	**275.3**
– الآلية الفلسطينية الأوروبية	205	240.3	183.8	196.1
– البنك الدولي	94.4	76.2	10.4	64.9
– الولايات المتحدة الأمريكية	76.5	73.6	–	–
– فرنسا	17.7	9.2	9.5	9.4
– تركيا	–	–	6.4	4.9
التمويل التطويري	**153.9**	**175**	**160**	**–9.4***
المجموع	**760.4**	**719.5**	**675.6**	**533.8**

* يرجع إلى قيام وزارة المالية بإرجاع ما قيمته 124.8 مليون دولار إلى القنصلية الأمريكية كرد فعل للخطوات الأمريكية بشأن القدس.

ملاحظة: يلاحظ اختلاف بأرقام الدعم الخارجي والتمويل التطويري بين الجدولين 2/25 و2/26، وذلك بسبب اختلاف سعر صرف الشيكل المعتمد كمعدل سنوي بين سلطة النقد ووزارة المالية للسلطة.

مصادر تمويل الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية 2019 (بالمليون دولار)



10. الانعكاسات الاقتصادية للحصار على قطاع غزة:

تركت حالة الحصار الراهنة على قطاع غزة تداعيات سلبية في جميع مناحي الحياة، وجعلت 2019 السنة الأسوأ اقتصادياً، إذ شهدت السنة المذكورة تدهوراً إنتاجياً متزايداً، وتراجعاً في مستويات الدخل وإغلاقات يومية لمحال تجارية ومؤسسات وشركات لانعدام الاستمرارية، وقدّرت الخسائر الشهرية المباشرة وغير المباشرة بنحو 100 مليون دولار شهرياً؛[96] وذكر النائب الفلسطيني جمال الخضري، رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، أن 100% من مصانع قطاع غزة تضررت بشكل كلي أو جزئي بسبب الحصار الإسرائيلي والاعتداءات المتتالية، فيما أُغلقت المئات من المصانع والمتاجر أبوابها، ممّا تسبب بتسريح مئات آلاف العمّال.[97] واستمر تحكّم "إسرائيل" في مكونات الواردات وفي تقنين الصادرات بذرائع أمنية، في ظلّ تراكم أحداث أسهمت في زيادة المعاناة، كالاعتداءات الإسرائيلية المتكررة واستهداف البنية الانتاجية والعمرانية؛ فأشارت وزارة المالية بقطاع غزة إلى أن 400 شاحنة تدخل يومياً عبر معبر كرم أبو سالم التجاري، فيما يتم تصدير 20 شاحنة أخرى.[98] بالإضافة إلى سعي الاحتلال لتدمير قطاع الصيد البحري الذي يشارك في دعم الناتج الإجمالي وسلة السكان الغذائية، بحيث أصبح العاملون في هذا النشاط ضمن الفئات الأشد فقراً في المجتمع الفلسطيني.[99] كما انعكست إجراءات السلطة في رام الله المتخذة بحق موظفي غزة وما في حكمها بشكل سلبي على الأداء.[100]

كما حذّر البنك الدولي من أن القطاع "يشهد تدهوراً مطرداً في الأوضاع". وشدد على أن اقتصاد غزة "لن يتمكن من الاستمرار من دون الارتباط بالعالم الخارجي"، مشيراً إلى "انكماش قطاع التصنيع إلى أكثر من 60% خلال السنوات العشرين الماضية".[101] وكشف البنك الدولي أن الاقتصاد في قطاع غزة آخذ في الانهيار الشديد تحت وطأة الحصار المستمر، وشحّ السيولة، وذلك على نحو لم تعد معه تدفقات المعونة كافية لحفز النمو.[102] وقال مدير مكتب منظمة العمل الدولية International Labour Organization في فلسطين منير قليبو Mounir Kleibo: "إن مستويات الفقر والحرمان في قطاع غزة لا مثيل لها في تاريخ البشرية الحديث، والضرورة ملحة لتغيير نوعية وظروف الحياة التي يعاني ويلاتها سكان قطاع غزة بعد 12 عاماً من الحصار".[103]

وقد شهد القطاع ارتفاعاً في معدلات البطالة لسنتي 2018 و2019 إلى 52% و42.7% على التوالي؛ مع التفاوت الكبير في معدلاتها وأعدادها بين الضفة وغزة، ففي الربع الرابع 2019 بلغ عدد المتعطلين 121 آلاف و208 آلاف في الضفة وغزة على التوالي (انظر جدول 2/20). كما تراجع إسهام غزة في الناتج الإجمالي من 34.7% سنة 2004 إلى 18.1% سنة 2018.[104] ومثّل نصيب الفرد من الناتج في غزة سنة 2019 نحو 29.2% من مثيله في الضفة، مما يشكل دلالة واضحة على الفروق الهائلة بين الضفة والقطاع، كما بقيت البنية التحتية مدمرة في مجال إمدادات الكهرباء والصرف الصحي وملوحة المياه.

وبالمقابل، أطلقت الأمم المتحدة في نهاية 2019 خطة بنحو 348 مليون دولار منها 76% لغزة وفاء بالاحتياجات الإنسانية الملحة للفلسطينيين لسنة 2020، لمن هم في أمس الحاجة للمساعدة.[105] كما حدثت انفراجة محدودة على حركة الاستيراد وتنقل الأفراد عبر معبر رفح بين غزة ومصر منذ بداية سنة 2019، مما سمح بدخول كميات من المشتقات النفطية والغاز المنزلي ومواد البناء وغيرها،[106] مع زيادة أعداد المغادرين لأسباب إنسانية، هذا بجانب تخفيف الإجراءات على معبر بيت حانون (إيريز Erez).

وتبقى غزة أكثر المناطق عرضة للأضرار، بل للمخاطر الصحية الجسيمة وتداعياتها الاقتصادية في ظلّ انتشار وباء كورونا المستجد، الذي تبقى فيه غزة في حاجة ماسة لاندماجها مجدداً في الوطن الفلسطيني كوسيلة وقائية في مواجهة المخاطر المتفجرة من حين لآخر.

11. التوقعات الاقتصادية لأداء السلطة الفلسطينية 2020–2021:

يحكم هذا الأداء تحديات عدم اليقين والتقلبات الشديدة وارتفاع مستوى المخاطر والتي تجعل الأداء متبايناً بشدة استناداً لتطورات محلية وخارجية، أهمها:

أ. الشكوك بشأن التزام الحكومة الفلسطينية بتطبيق الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2017–2022، وبناء اقتصاد مستقل للحد من التبعية وإقامة بيئة أعمال جاذبة للاستثمار، وتنظيم السوق الداخلي وحماية المستهلك.[107] وكذا إنهاء الاحتلال وتعزيز المنتج الوطني والمقاطعة وتحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة، قادرة على إيجاد فرص عمل ومحاربة البطالة والفقر، عبر استعادة المقدرات الوطنية وتسخيرها لخدمة الهدف الاستراتيجي، خصوصاً وأنها تبنت سياسة التنمية بالعناقيد.[108]

ب. مدى القدرة على تجاوز حالة الانقسام وتعزيز الموقف الوطني، وإمكانية السير قدماً في الانتخابات الفلسطينية التشريعية والرئاسية.

ج. استمرارية الممارسات الإسرائيلية بشأن إعاقة النهضة التنموية كتكثيف الحواجز على امتداد مدن وبلدات الضفة. إضافة للسيطرة التامة على حركة المعابر، وتهرب "إسرائيل" من التزاماتها، وقيامها باحتجاز ما يعادل المخصصات المالية للأسرى والجرحى وأسر الشهداء دون تراجع.

د. قابلية تنفيذ القرار الأمريكي كداعم للدولتين ورافض لسياسة الضمّ والاستيطان والأمر الواقع، والإجراءات الأحادية، والإقرار بطموحات الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الخاصة به، ومدى استثمار هذا القرار،[109] في ظلّ إعلان الرئيس الأمريكي عن "صفقة القرن" التي بموجبها يُخطَّط أن تُضم الأغوار إلى "إسرائيل"، وتستقطع أجزاء كبيرة من الضفة مع تقويض حلّ الدولتين.[110]

هـ. القدرة على التعامل مع المعوقات الإسرائيلية الكبيرة كحرمان الفلسطينيين من الوصول إلى الموارد واستغلالها كالمنطقة ج، إذ قدرت الخسائر السنوية الناشئة عن هذا الحرمان حسب البنك الدولي بنحو 4.3 مليارات دولار سنوياً.[111] كما أن تخفيف حدة القيود على السلع مزدوجة الاستخدام سيتولد عنه نمو تراكمي إضافي يبلغ 6% في الضفة، و11% في غزة بدءاً من سنة 2025.[112] كما قدرت خسائر الشركات الفلسطينية بنحو 1.1 مليار دولار جراء توسع عمل شبكات الاتصالات الإسرائيلية في الضفة.[113] وفي المقابل، هناك إشكاليات مرتبطة بالسلطة نفسها، خصوصاً ما يتعلق بمدى الجدية في الأخذ بالتوصيات الدولية، وتوصيات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، خصوصاً وأن فلسطين تصنف وفق منظمة الشفافية الدولية Transparency International في مرتبة عالية بمقياس حجم الفساد وانتشاره.[114]

و. إمكانية طرح موازنة عامة استثنائية موازية لحالة الطوارئ المعلنة منذ أوائل آذار/ مارس 2020 لمواجهة أخطار وتداعيات الأزمة الصحية العالمية المرتبطة بانتشار وباء كورونا.

إن محصلة التداعيات المشار إليها تجعل من الصعوبة بمكان حدوث اختراق ملموس لأزماتنا الراهنة. وأمام خيار السيناريوهات المختلفة واستمرار حالة عدم اليقين الراهنة وما يستجد من تطورات، خصوصاً الأزمة التي تعيشها مختلف بلدان العالم في ظلّ انتشار وباء كورونا المستجد الذي يجعل من الصعوبة الاعتماد على سيناريو محدد للحاضر والمستقبل. ومع ذلك أيضاً نميل إلى الأخذ بمسار بقاء فجوات العجز قائمة، في ظلّ تأرجح المساعدات الخارجية والميل نحو التراجع ومن ثم الاضطرار للتوسع في الاقتراض المحلي، وإبقاء غالبيته كمتأخرات مؤجلة السداد، مقرونة بآثار سلبية على الأداء، وترجيح نمو محدود للناتج الإجمالي بنحو 3.15% كمتوسط لسنتي 2020–2021، بما لا يسهم في تحسين مستوى المعيشة الراهن بالقدر الكافي.

خلاصة

ما زال نصف الشعب الفلسطيني صامداً في أرضه التاريخية؛ وما زال أكثر من ثلاثة أرباع فلسطينيي الشتات يقيمون في البلدان المحيطة بفلسطين، مما يدل على التصاق الفلسطينيين بأرضهم وتطلعهم للعودة. وما زالت أعداد الفلسطينيين تتزايد في فلسطين التاريخية، لتتجاوز قريباً أعداد اليهود، ليصبح ذلك تهديداً للمشروع الصهيوني الإحلالي الاستيطاني في الصميم.

وبالرغم من أن نحو ثلثي أبناء الشعب الفلسطيني تنطبق عليهم صفة "اللاجئين"، وبالرغم من معاناتهم القاسية تحت الاحتلال وفي الشتات؛ فإنهم يواصلون صمودهم وإصرارهم على حقوقهم في العودة والتحرير وإنهاء الاحتلال.

وتشير المعطيات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية إلى مدى استغلال الاحتلال الإسرائيلي للموارد والثروات الطبيعية الفلسطينية، وإلى مدى الحصار والمعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال؛ وإلى هيمنة الاحتلال على صادرات السلطة ووارداتها ومنافذها الحدودية؛ وبالتالي تبعية اقتصاد السلطة للاحتلال الإسرائيلي. ويتضح ذلك في أن نحو 84% من صادرات السلطة ونحو 56% من وارداتها هي مع الطرف الإسرائيلي. كما يتضح في أن الناتج المحلي الإسرائيلي يزيد بنحو 2.3 ضعفاً عن الناتج المحلي للسلطة الفلسطينية؛ إضافة إلى أن دخل الفرد الإسرائيلي يزيد بنحو 12 ضعفاً عن دخل الفرد في مناطق السلطة.

وما زالت ميزانية السلطة الفلسطينية تعاني من أزمات جوهرية لارتباط إيرادات السلطة بشكل أساسي بعائدات الضرائب التي يجبيها الاحتلال ويتحكم في تسليمها أو منعها؛ وكذلك بالمنح والدعم الخارجي التي عادةً ما تكون أموالاً "مُسيّسة" ومشروطة.

إنه لا بدّ من العمل على الانفكاك من الهيمنة الاقتصادية للاحتلال، والسعي لبناء اقتصاد "مقاوم" لا يخضع لضغوط الاحتلال واشتراطاته.

الهوامش

[1] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2018** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2018)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2400.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2019** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2019)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2497.pdf

[2] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2018**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2019**.

[3] انظر: المراجع نفسها.

[4] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2019**.

[5] المرجع نفسه.

[6] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع كبار السن في المجتمع الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للمسنين، 2019/10/1، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_ElderlyA2019.pdf

[7] المرجع نفسه.

[8] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2019**.

[9] المرجع نفسه.

[10] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان، 2019/7/10، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3502#

[11] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2019**.

[12] المرجع نفسه.

[13] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يستعرض أوضاع السكان في فلسطين بمناسبة اليوم العالمي للسكان، 2019/7/10.

[14] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شباط/ فبراير 2018)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2364.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **فلسطين في أرقام 2019** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، آذار/ مارس 2020)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2512.pdf

[15] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بمناسبة اليوم العالمي لمحو الأمية، 2019/9/8، في: http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_8-9-2019-litracy-ar.pdf

[16] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ملخص المؤشرات الإحصائية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، في: http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/StatInd/StatisticalMainIndicators_A_WB_Gaza2019.html؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2019**؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **فلسطين في أرقام 2019**.

[17] Central Bureau of Statistics (CBS), *Statistical Abstract of Israel 2019*, no. 70, table 2.14, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/2.shnatonpopulation/st02_14.pdf

[18] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2019**.

[19] موقع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، الأونروا بالأرقام، 2018–2019، 2019/2/1، انظر: https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/unrwa_in_figures_2019_ara_sep_2019_final1.pdf؛ والأونروا بالأرقام، 2018/1/1، في: https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/unrwa_in_figures_2018_eng_v1_8_1_2019_final.pdf

[20] الأونروا بالأرقام، 2018–2019، 2019/2/1؛ والأونروا بالأرقام، 2018/1/1.

[21] موقع مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، 2019/7/22، انظر: www.actionpal.org.uk

[22] مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، 2019/10/21، و2019/11/21.

[23] الرأي الفلسطينية للإعلام، 2019/10/25.

[24] الأونروا، "النداء الطارئ 2020: بشأن أزمة سوريا الإقليمية،" انظر: https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/2020_syria_ea_ar_03_02_2020_final.pdf

[25] مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، إنفوغراف إلى أين لجأ فلسطينيو سورية... ؟، شباط/ فبراير 2020، انظر: https://www.actionpal.org.uk/ar/post/13051

[26] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2019**.

[27] الأونروا بالأرقام، 2018–2019، 2019/2/1؛ والأونروا بالأرقام، 2018/1/1.

[28] وفا، 2019/6/20.

[29] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2019**؛ ومحسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016–2017** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2018)، ص 93.

[30] BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, "Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons 2016–2018," vol IX, 21/11/2019, https://www.badil.org/phocadownloadpap/badil-new/publications/survay/survey2016-2018-eng.pdf

[31] Ibid.

[32] الأونروا بالأرقام، 2018–2019، 2019/2/1.

[33] BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, "Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons 2016-2018," vol IX, 21/11/2019.

[34] الأونروا بالأرقام، 2018–2019، 2019/2/1.

[35] United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), "Health Department, Annual Report 2018," 2019, https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/anuual_report_2018_final_low-2.pdf

[36] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يستعرض واقع اللاجئين الفلسطينيين بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، 2019/6/20، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3485

[37] المرجع نفسه.

[38] J. Chaaban, N. Salti, H. Ghattas, A. Irani, A., T. Ismail, and L. Batlouni, "Survey on the Socioeconomic Status of Palestine Refugees in Lebanon 2015," American University of Beirut (AUB) and UNRWA, 2016, https://www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/survey_on_the_economic_status_of_palestine_refugees_in_lebanon_2015.pdf

[39] BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, "Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons 2016–2018," vol IX, 21/11/2019.

[40] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يستعرض واقع اللاجئين الفلسطينيين بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، 2019/6/20.



[41] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2019**.

[42] الصفحة الرسمية لمؤتمر فلسطينيي أوروبا على فيسبوك، انظر: https://www.facebook.com/Palestinians.In.Europe.Conferences؛ والبيان الختامي لمؤتمر فلسطينيي أوروبا السادس عشر، موقع مركز العودة الفلسطيني، 2018/4/29، انظر: https://prc.org.uk/ar/post/3849؛ والبيان الختامي لمؤتمر فلسطينيي أوروبا السابع عشر، 2019/4/27، مركز العودة الفلسطيني، انظر: https://prc.org.uk/ar/post/4073

[43] الجزيرة.نت، 2018/1/11.

[44] المركز الفلسطيني للإعلام، 2018/3/14.

[45] عربي 21، 2018/4/9.

[46] صحيفة **الشرق**، الدوحة، 2018/4/21، انظر: https://al-sharq.com

[47] انظر: موقع المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، في: https://palabroad.org؛ وعربي 21، 2018/4/5؛ والجزيرة.نت، 2018/4/7، و2018/9/4؛ و**الغد**، 2018/10/21؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 2018/11/5؛ وفلسطين أون لاين، 2019/4/14.

[48] دنيا الوطن، 2019/6/18.

[49] Palestine Monetary Authority (PMA), "Financial Stability Report (ESR) 2018," September 2019, p. 5, http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/Publications/English/Annual%20Reports/Financial%20Stability%20Reports/FSR-En-2018.pdf

[50] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، **تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2020** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، كانون الأول/ ديسمبر 2019)، ص 8.

[51] بالنسبة للسنوات 2013–2018، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004–2018 (سلسلة منقحة)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2019)، في: http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2496.pdf

أما بالنسبة لسنتي 2019–2020، انظر: سلطة النقد والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصادي الفلسطيني للعام 2019، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019/12/24، في:

http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_24-12-2019-for-ar.pdf

حُسب الناتج المحلي لسنتي 2019–2020 بناء على معدل النمو.

[52] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004–2018 (سلسلة منقحة)**.

[53] المرجع نفسه.

[54] بالنسبة للناتج المحلي الفلسطيني للسنوات 2013–2018، انظر: مؤشرات الحسابات القومية الرئيسية في فلسطين للأعوام 1994–2018 بالأسعار الجارية، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني، في:

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/A_Na_accounts_2014_2015_current.xlsx

أما بالنسبة لسنة 2019، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2019)** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كانون الأول/ ديسمبر 2019)، في:

http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_24-12-2019-NA-ar.pdf

أما بالنسبة للناتج المحلي الإسرائيلي للسنوات 2013–2019، انظر:

CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/yarhon1119/f1.pdf

[55] بالنسبة للسنوات 2013–2018، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004–2018 (سلسلة منقحة)**.

أما بالنسبة لمعدل النمو لسنتي 2019–2020، انظر: سلطة النقد والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصادي الفلسطيني للعام 2019، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019/12/24.

حُسب نصيب الفرد الفلسطيني لسنتي 2019–2020 بناء على معدل النمو.

[56] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي 2018** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، حزيران/ يونيو 2019)، ص 8.

[57] المرجع نفسه.

[58] بالنسبة للسنوات 2013–2018، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004–2018 (سلسلة منقحة)**.

[59] بالنسبة للناتج المحلي الفلسطيني للسنوات 2013–2018، انظر: مؤشرات الحسابات القومية الرئيسية في فلسطين للأعوام 1994–2018 بالأسعار الجارية، الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني.

أما بالنسبة لسنة 2019، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2019)**.

أما بالنسبة للناتج المحلي الإسرائيلي للسنوات 2013–2019، انظر:

CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/yarhon1119/f1.pdf

[60] الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، **واقع الدين العام ومتأخرات القطاع الخاص في فلسطين**، سلسلة تقارير رقم 141 (رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، 2019)، ص 11، انظر: https://www.aman-palestine.org/cached_uploads/download/migrated-files/itemfiles/4194cc2f055de6b7ce859145349f2f65.pdf

[61] بالنسبة إلى الدَّين العام لسنة 2013، انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي 2017** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، حزيران/ يونيو 2018).

أما بالنسبة إلى الدَّين العام للسنوات 2014–2018، انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي 2018**.

وبالنسبة إلى الدَّين العام لسنة 2019، انظر: التقارير المالية الشهرية لشهر كانون الأول/ ديسمبر 2019، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، في:

http://www.pmof.ps/pmof/documents/accounts/monthly/2019/ar.Dec.2019.pdf

وبالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2013–2018، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004–2018 (سلسلة منقحة)**.

أما بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2019 فقد حُسب استناداً إلى الأرباع الثلاث الأولى، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقرير الصحفي للتقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2019)**.

[62] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي 2018**، ص 33.

[63] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **تطورات المالية العامة والدين الحكومي، الربع الرابع 2019** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، آذار/ مارس 2020)، ص 18.

[64] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **تطورات المالية العامة والدين الحكومي، الربع الثالث 2019** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، تشرين الثاني/ نوفمبر 2019)، ص 19.

ملاحظة: تم اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي بـ 3.5711.

[65] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، أداء الموازنة العامة 2018 بالمقارنة مع 2017 وأزمة إيرادات المقاصة 2019، ورقة خلفية، جلسة طاولة مستديرة (5)، 2019، انظر: http://www.mas.ps/files/server/20191707105059-2.pdf

[66] بالنسبة للسنوات 2013–2018، انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **النشرة الإحصائية الربعية، الربع الثالث 2019** (رام الله: سلطة النقد الفلسطينية، كانون الثاني/ يناير 2020)، ص 38–39؛ ولسنة 2019، انظر: التقارير المالية الشهرية لشهر كانون الأول/ ديسمبر 2019، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية.

وقد جرى تحويلها إلى الدولار الأمريكي بسعر صرف 3.5711 حسب نشرة أسعار العملات لسنة 2019 الصادرة عن سلطة النقد.

أما بالنسبة لنفقات وإيرادات سنة 2020، انظر: سلطة النقد والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصادي الفلسطيني للعام 2019، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019/12/24.

[67] صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، تشرين الأول/ أكتوبر 2019، انظر:
https://www.imf.org/ar/Publications/REO/MECA/Issues/2019/10/19/reo-menap-cca-1019#sum

[68] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، د. عوض تستعرض أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2019، 2019/12/31، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3641

[69] ملاحظة: بدءاً من الربع الثاني 2019 لمسح القوى العاملة، ولاحقاً الربع الثالث، أخذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بمفهوم "البطالة المنقح"، استناداً إلى أحدث المعايير الدولية؛ التي أوصى بها المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل الـ 19 المتضمن استبعاد المحبطين عن العمل من المسح؛ وبالتالي تناقصت معدلات البطالة في مناطق السلطة الفلسطينية بشكل ملحوظ خاصة في قطاع غزة، وقام الجهاز لاحقاً بتصويب بيانات السنوات 2015–2018 وفقاً للمفهوم الجديد كأرباع لمناطق السلطة الفلسطينية ككل، ولم تشمل الضفة والقطاع كل على حدة، ولم تتوفر بيانات منقحة عن السنوات 2014 وما قبلها.

بالنسبة للقوى العاملة والبطالة للسنوات 2013–2018، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2018** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيار/ مايو 2019)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2433.pdf

أما بالنسبة لسنة 2019، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة: دورة (تشرين أول – كانون أول 2019) الربع الرابع 2019** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، شباط/ فبراير 2020)، في:
http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_13-2-2020-LF4th-ar.pdf

وبالنسبة للعاملين في "إسرائيل" والمستعمرات، انظر: معهد ماس، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، **المراقب الاقتصادي والاجتماعي 2015** (رام الله: معهد ماس، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، 2015)، العدد 41، ص 7؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة في فلسطين للعام 2016، 2017/2/16، في: http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_16-2-2017-LF-ar.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة في فلسطين للعام 2018، 2019/2/13، في: http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_13-2-2019-LF-y-ar.pdf؛ والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول نتائج مسح القوى العاملة للعام 2019، 2020/2/13، في: http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_13-2-2020-LF2019-ar.pdf

[70] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يعقد ورشة عمل وطنية حول "الفجوة بين التعليم وسوق العمل"، 2019/7/14، انظر: http://pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3507

[71] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة: دورة (تشرين أول – كانون أول 2019) الربع الرابع 2019**، ص 8.

[72] معهد ماس، **نشرة الأمن الغذائي**، العدد 19، شتاء 2019، ص 2، انظر:
http://www.mas.ps/files/server/20192104121225-2.pdf

[73] **القدس**، 2019/12/8.

[74] دنيا الوطن، 2019/7/24.

[75] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني يعقد ورشة عمل وطنية حول "الفجوة بين التعليم وسوق العمل"، 2019/7/14.

[76] موقع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأرض الفلسطينية المحتلة، 53% في المائة من الفلسطينيين في غزة يعيشون في دائرة الفقر على الرغم من المساعدات الإنسانية، 2018/6/5، انظر:
https://www.ochaopt.org/ar/content/53-cent-palestinians-gaza-live-poverty-despite-humanitarian-assistance-1

[77] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004–2018 (سلسلة منقحة)**، ص 66؛ **و**سلطة النقد والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصادي الفلسطيني للعام 2019، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019/12/24.

[78] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة – السلع والخدمات، 2018: نتائج أساسية** (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تشرين الأول/ أكتوبر 2019)، ص 36، و152، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2469.pdf

[79] وفا، 2019/8/19.

[80] بلال فلاح، **نقص المهارات وفجواتها في القطاع الصناعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة** (القدس ورام الله: معهد ماس، 2019)، ص 51–52، انظر: http://library.mas.ps/helper/files.ashx?id=1959

[81] وزارة الاقتصاد الوطني، "الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني (2017–2022)،" تموز/ يوليو 2017، ص 32، انظر: http://www.mne.gov.ps/images/economicdevplan17-22.pdf

[82] المرجع نفسه، ص 24.

[83] بالنسبة للسنوات 2013–2018، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004–2018 (سلسلة منقحة)**، ص 66.

أما بالنسبة لسنتي 2019–2020، انظر: سلطة النقد والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصادي الفلسطيني للعام 2019، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019/12/24.

[84] عبد الفتاح نصر الله، "التحديات التي تواجه تعزيز التنمية المستدامة في قطاع غزة،" دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات، كلية الحقوق والإدارة العامة، جامعة بيرزيت، فلسطين، 23–2019/4/24، ص 6، انظر:

http://www.birzeit.edu/sites/default/files/bd_lfth_nsrllh_lthdyt_lty_twjh_tzyz_ltnmy_lmstdm_fy_qt_gz.pdf

[85] بالنسبة للسنوات 2013–2018، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة – السلع والخدمات 2018: نتائج أساسية**، ص 35.

علماً بأن هذه الإحصاءات لا تشمل التجارة غير المرصودة وتعتمد على فواتير المقاصة لضريبة القيمة المضافة في وزارة المالية والتخطيط كمصدر رئيسي لبيانات التبادل التجاري مع "إسرائيل"، والاعتماد على مصادر أخرى لبيانات التبادل التجاري مع بلدان العالم.

وبالنسبة لسنة 2019، انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأولية للصادرات والواردات السلعية الفلسطينية المرصودة وصافي الميزان التجاري حسب الشهر والربع لعام 2019، في:

http://pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/A-Ftrade-2019.html

أما بالنسبة لعجز سنة 2020، انظر: سلطة النقد والإحصاء الفلسطيني يستعرضان الأداء الاقتصادي الفلسطيني للعام 2019، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2020، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019/12/24.

"مع مراعاة فروق التقريب".

[86] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة – السلع والخدمات 2018: نتائج أساسية**، ص 152–153.

[87] صحيفة **الأيام**، رام الله، 2019/8/8، انظر:

https://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=135e8c1dy324963357Y135e8c1d

[88] **القدس**، 2020/1/11.

[89] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي 2018**، ص 41.

[90] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأولية للتجارة الخارجية المرصودة للسلع لشهر كانون الأول 2019، 2020/2/23، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3668

[91] CBS, *Statistical Abstract of Israel 2019*, no. 70, table 13.2, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/13.shnatonimportsandexportsofgoodsandservices/st13_02x.pdf

[92] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة – السلع والخدمات 2018: نتائج أساسية**.

[93] سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي 2018**، ص 27–29.

[94] بالنسبة للسنوات 2013–2018 انظر: سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **النشرة الإحصائية الربعية، الربع الثالث 2019**.
أما بالنسبة لسنة 2019، انظر: التقارير المالية الشهرية لشهر كانون الأول/ ديسمبر 2019، العمليات المالية – الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية.

[95] انظر: التقارير المالية الشهرية لشهر كانون الأول/ ديسمبر للسنوات 2016–2019، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، في: http://www.pmof.ps/pmof/internal.php?var=11&tab=01

[96] **القدس**، 2019/12/24.

[97] صحيفة **الخليج**، الشارقة، 2019/10/5، انظر: http://www.alkhaleej.ae

[98] الرأي الفلسطينية للإعلام، 2019/9/22.

[99] مركز الميزان لحقوق الإنسان، بحر غزة.. خطر الاقتراب، تقرير خاص حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة مقيدة الوصول بحراً خلال العام 2019، 2020/1/9، انظر: http://mezan.org/uploads/files/15794348181303.pdf

[100] مركز الميزان لحقوق الانسان، وحدة الأبحاث والمساعدات الفنية، "واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة 2018،" آذار/ مارس 2019، ص 4–5، انظر: http://mezan.org/uploads/files/15558431401565.pdf

[101] موقع البنك الدولي، 2018/3/15 .

[102] موقع البنك الدولي، 2018/9/25.

[103] وفا، 2019/3/18.

[104] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2004–2018 (سلسلة منقحة)** ص 65، و69.

[105] أوتشا، إطلاق خطة قدرها 348 مليون دولار للوفاء بالاحتياجات الإنسانية المُلِحّة للفلسطينيين، 2019/12/11، انظر: https://www.ochaopt.org/ar/content/us348-million-plan-address-critical-humanitarian-needs-palestinians-launched

[106] أوتشا، حالة الوضع التشغيلي لمعابر غزة: مستجدات شهر أيلول/ سبتمبر 2019، 2019/10/21، انظر: https://www.ochaopt.org/ar/content/gaza-crossings-operations-status-monthly-update-september-2019

[107] وزارة الاقتصاد الوطني، "الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني (2017–2022)،" تموز/ يوليو 2017، ص 40–41.

[108] محمد اشتية، **فلسطين: منظور تنموي جديد** (رام الله البيرة: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار "بكدار"، 2019)، ص 86–87.

[109] **القدس** ، 2019/12/7.

[110] **القدس**، 2020/1/27.

[111] موقع صدى الإعلام، 2019/10/12، انظر: https://www.sadaa.ps/153556.html

[112] معهد ماس، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، **المراقب الاقتصادي والاجتماعي 2015**، العدد 57، ص 4.

[113] **القدس**، 2020/1/2.

[114] **القدس**، 2019/12/13.

الفصل الثالث

الأرض والمقدسات

الأرض والمقدسات

مقدمة شكل قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس في كانون الأول/ ديسمبر 2017، فاتحة معركة حاسمة على مصير القدس بعد نحو مئة عام من احتلالها على يد الاستعمار الغربي الحديث. وجاء الغطاء الأمريكي غير المسبوق ليمنح الاحتلال الصهيوني فرصة لحسم هوية المدينة عبر المزيد من العدوان وفرض الحقائق على الأرض وطرد المقدسيين، فما لم يكن ممكناً قبله بات ممكناً بعده، وما كان يُخشى رد الفعل الدولي عليه بات اليوم متاحاً، أو على الأقل هكذا كان التعويل.

واصطبغت السنتان التاليتان لقرار ترامب بمحاولة الحسم الصهيوني تحت الغطاء الأمريكي من جهة، ومجابهتها الشعبية بدعم رسمي محدود التأثير من الجهة الأخرى، وكانت محصلة هذا التدافع فرض التراجع على الصهاينة في بعض الجبهات، وتمكنهم من تحقيق اختراقات في جبهات أخرى.

أولاً: المقدسات الإسلامية والمسيحية:

1. المسجد الأقصى المبارك:

أ. السيطرة على إدارة المسجد:

شكلت محاولة السيطرة على إدارة المسجد الأقصى خطاً عاماً للسياسية الصهيونية منذ سنة 2000، بدأت بانتزاع صلاحية إدخال السياح من الأوقاف الإسلامية التابعة للأردن في سنة 2001، إذ شكل رئيس الوزراء الصهيوني في حينه أريل شارون Ariel Sharon لجنة وزارية لدراسة إعادة إدخال السياح وإلحاق المستوطنين الصهاينة بهم تحت الإدارة المباشرة للشرطة الصهيونية،[1] ثم بالسماح باقتحام مستوطنين صهاينة للمسجد الأقصى المبارك إلى جانب بدء إدخال السياح بإشراف الشرطة في 2003/8/20،[2] وتركيب شبكة من المجسات الحرارية والكاميرات للتحكم بمحيط المسجد في 2005،[3] والقرار القضائي بالسماح بالاقتحامات الجماعية للمتطرفين الصهاينة بشرط ألا تكون في وقت صلاة المسلمين في السنة نفسها، وتشكيل قوة للتدخل السريع في المسجد الأقصى "قوة جبل المعبد" وإجرائها التدريبات في 2010،[4] وصولاً إلى عرقلة أعمال الإعمار ومنع دخول مواد البناء إلا بموافقة مسبقة من بلدية الاحتلال، عملاً بتوصيات تقرير مراقب عام "الدولة

الصهيونية" التي قدمها في سنة 2010،[5] ومحاولة فرض التقسيم الزمني التام بمنع المسلمين من الدخول في أيام الأعياد اليهودية في أيلول/ سبتمبر 2015، ومحاولة فرض البوابات الإلكترونية للسيطرة على عملية الدخول والخروج من وإلى الأقصى في تموز/ يوليو 2017.

في سنتي 2018–2019 استمر هذا الخط فشهد اغتصاب الصلاحية الحصرية للأوقاف في ترميم المسجد الأقصى المبارك لأول مرة منذ احتلاله، كما شهد محاولات أخرى لاستكمال مسيرة السيطرة على إدارته وذلك بالشكل التالي:

1. محاولة الاستيلاء على باب الرحمة:[6]

في 2019/2/17 وضعت شرطة الاحتلال قفلاً جديداً على البوابة الخارجية لمبنى باب الرحمة، وقد جاءت خطوتها تلك تتويجاً لمسار عمره 16 عاماً لعزل باب الرحمة ومحيطه في الجهة الشرقية من المسجد الأقصى عن بقية أجزاء المسجد، إذ أصدرت في 2003/2/9 قراراً يقضي بتجريم لجنة التراث الإسلامي التابعة للأوقاف الإسلامية، والتي كانت تتخذ من مبنى باب الرحمة مقراً لها وكانت تعمل في مشروعات الترميم والوقف، وقررت بالتالي إغلاق مقرها الواقع في المسجد الأقصى المبارك،[7] وكأنها تغلق أي مبنى في شارع أو زقاق.

تحت ضغط هذا القرار تعاملت الأوقاف الإسلامية في القدس مع مبنى باب الرحمة، والذي يعود بناؤه للعصر الأموي، باعتباره "صالة شرف" كي لا يتكرس إغلاقه الكامل، وحتى لا تقع في زاوية مواجهة شرطة الاحتلال في الوقت عينه، فبات يفتح مرتين في السنة لتقدم فيه الاختبارات الفصلية لمدارس الأقصى الشرعية، ويفتح لاستقبال الوفود الرسمية القادمة من الأردن ووفود الزوار.[8]

وكان آخر استخدام لمبنى باب الرحمة قبل أن تضع شرطة الاحتلال الأقفال عليه، اجتماع مجلس الأوقاف الإسلامية الجديد، والذي كان قد تم إعادة تشكيله وتوسيعه في 2019/2/14 ليضم شخصيات فلسطينية مثل الشيخ عكرمة صبري رئيس الهيئة الإسلامية العليا في القدس، وحاتم عبد القادر وزير القدس السابق ومسؤول ملف القدس في حركة فتح، وعدنان الحسيني الذي كان ما زال على رأس عمله وزيراً لشؤون القدس، ومازن سنقرط رجل الأعمال المقدسي ووزير الاقتصاد الوطني في حكومة حماس الأولى التي شُكلت برئاسة إسماعيل هنية في 2006/3/29، والشيخ محمد حسين مفتي القدس المعين من السلطة الفلسطينية.[9] ويبدو أن سلطات الاحتلال قرأت خطوة توسيع مجلس الأوقاف ليضم شخصيات فلسطينية بهذا الوزن والاتساع باعتبارها موجهة ضدها وذلك ببناء موقف أردني وفلسطيني موحد تجاه القدس، فجاء ردها على تلك الخطوة بوضع القفل على بوابة باب الرحمة ما يعني إعلان الإستيلاء عليه، وهو الهدف الذي كانت تترقب الفرصة لتحقيقه.

جاء الرد الشعبي المقدسي في 2019/2/18 أي في اليوم التالي لإغلاق باب الرحمة مباشرة،[10] لتنطلق هبة باب الرحمة وتتمكن من فتح مبنى باب الرحمة بقوة الجماهير في يوم الجمعة 2019/2/22، وهي الهبة التي سيجري تناولها بالتفصيل في ثنايا هذا الفصل.

ضربت هبة باب الرحمة مشروع التقسيم المكاني في مقتل، فالتخطيط طويل النفس الذي بدأ بقرار إغلاق أمني في سنة 2003، واستمر بجعل الجهة الشرقية من الأقصى قبلة للاقتحامات الصهيونية ولمحاولات أداء الطقوس التلمودية في الأقصى، ومن ثم مشروع التقسيم المكاني الذي قدمه حزب الليكود الحاكم في سنة 2013، وأشار صراحة إلى اقتطاع مبنى باب الرحمة ومحيطه القريب ليصبح مركز الوجود اليهودي في الأقصى، وإغلاق مساحة مجاورة له في الأعياد اليهودية لتخصص لصلاة وطقوس المتطرفين الصهاينة؛[11] وصولاً إلى المشروع الذي قدمته منظمة يشاي Yishai Organization في سنة 2013 كذلك لبناء كنيس مقبب في الجهة الشرقية من الأقصى إلى الجنوب قليلاً من باب الرحمة،[12] وحالة الحظر التي فرضتها شرطة الاحتلال على الجهة الشرقية للأقصى بدءاً من شهر تموز/ يوليو 2018،[13] واستحداث نقطة لشرطة حرس الحدود فوق مبنى باب الرحمة رداً على إعمار المقدسيين لمحيطه في رمضان.[14]

كل هذا المسار البطيء وطويل النفس بددته هبة باب الرحمة باستعادة الحضور الإسلامي الكثيف في مصلى باب الرحمة وما حوله، وهو ما تعزز مع حلول شهر رمضان في صيف سنة 2019 إذ فرش المصلى بالسجاد، ووضعت فيه خزائن المصاحف، وفواصل خشبية بين صفوف الرجال والنساء ما جعله مصلى مشتركاً يتعزز الحضور والتوافد إليه، ووضعت خزائن الأحذية على أبوابه.[15]

لم تبتلع سلطات الاحتلال فتح مصلى باب الرحمة بالقوة وشرعت بمحاولة التحايل عليه لعلها تتمكن من عزله من جديد ومن إعادة إغلاقه ويمكن تقسيم محاولة الالتفاف هذه إلى ثلاثة مراحل وذلك على الشكل الآتي:

- **منع تثبيت فتحه اليومي:** بدأت شرطة الاحتلال بالعمل على منع تثبيت بقاء مصلى باب الرحمة مفتوحاً، فبدأت باعتقال الحراس الذين يفتحون باب الرحمة بشكلٍ يومي بدءاً من 2019/2/22 باعتبارهم يخالفون أمراً لمحكمة إسرائيلية، وسعت في الوقت عينه إلى إعادة تثبيت أمر المحكمة بإغلاق مصلى باب الرحمة، وهو ما حصلت عليه بالفعل في 2019/3/17 إذ أمرت محكمة الاحتلال المركزية في القدس بإغلاق مصلى باب الرحمة مدة 60 يوماً إضافية،[16] وهو ما رفضه مجلس الأوقاف الإسلامية في القدس والحكومة الأردنية،[17] وكان التعويل حينها على استنزاف جهاز حراسة المسجد الأقصى باعتقال أفراده وإبعادهم عن الأقصى بشكل يومي. وقد وجه حراس المسجد الأقصى المبارك نداءً في 2019/3/3 بعد أن وصل عدد الحراس المعتقلين إلى 14 حارساً،[18] فاستجاب المجتمع المقدسي بالالتفاف حول الحراس،

وبدأ المتطوعون من الشباب والفتية يحضرون في أيام متعددة لفتح باب الرحمة صباحاً، وصولاً إلى تعهد العائلات إلى أن يتولى شباب كل منها فتح باب الرحمة في أيام محددة،[19] ما اضطر الشرطة في نهاية الأمر إلى وقف هذه السياسة.

- **منع تثبيت استخدامه كمصلى:** شكّل رمضان علامة فارقة في إعادة مصلى باب الرحمة إلى أصله كجزء لا يتجزأ من المسجد الأقصى المبارك، وذلك بفرشه وتجهيزه بكل ما يتطلبه المصلى تحت غطاء الحضور البشري الكثيف للمصلين في رمضان. بعد رمضان بات هدف سلطات الاحتلال منع تثبيت وجهة استخدامه كمصلى، فباتت تستهدف الرموز البسيطة لذلك بدخول أفراد شرطتها بالأحذية فوق السجاد، وإخراج خزائن المصاحف وخزائن الأحذية من المصلى بشكل متكرر،[20] وإزالة الساتر بين صفوف الرجال والنساء. في مقابل ذلك، كان المصلون يعيدون أثاث المصلى إلى مكانه في كل جمعة مستثمرين الحضور البشري الكثيف.
- **محاولة إعادة إغلاق باب الرحمة قبل حلول عام على فتحه:** استثمرت شرطة الاحتلال موسم الأعياد اليهودية الطويل الذي يبدأ كل عام برأس السنة العبرية مروراً بعيد الغفران وانتهاء بعيد العرش، لمحاولة إبعاد المصلين عن باب الرحمة ومحيطه فأعلنت منع الاقتراب من المصطبة المقابلة لباب الرحمة ومن شجرة الزيتون القائمة عندها.[21] وأمام إصرار ثلة قليلة من المرابطين على الحضور أمام باب الرحمة والصلاة وقراءة القرآن هناك، تحولت المصطبة المقابلة لباب الرحمة إلى بؤرة مواجهة متكررة،[22] باتت تتداعى إليها مقدسيات مسنات للإفطار عندها صباحاً، فترد سلطة الاحتلال باعتقالهن وإبعادهن، ويتداعى إليها الشباب والشيوخ والنساء لإقامة إفطارات جماعية لصائمي أيام الإثنين والخميس، فترد شرطة الاحتلال بتفريقهم بالقوة، والاعتداء على الشباب بالضرب واعتقالهم،[23] فيرد الشباب باليوم التالي بالتواجد بكثافة بصلوات المغرب والعشاء. ومع كتابة هذه السطور، ما يزال باب الرحمة بؤرة مواجهة مرشحة للاشتعال ما بين المحاولة الصهيونية بإعادة إغلاقه وبين المحاولة الشعبية للتصدي لها، وقد شكلت تلك البؤرة أحد العناصر التي أسست حراك الفجر العظيم الذي بدأ في المسجد الأقصى المبارك في 2020/1/10،[24] وهو حراك آخذ بالتصاعد ومرشح ليكون أحد العناوين الأساسية للدفاع عن هوية الأقصى في السنتين المقبلتين.

2. اغتصاب صلاحيات الترميم:

شكّل التدخل في ترميم المسجد الأقصى المبارك خطاً عاماً في السياسة الصهيونية تجاه القدس منذ سنة 2000، فقد بدأت محاولاته الأولى بمنع ترميم الجدار الجنوبي للأقصى من جهة المدرسة الختنية، والجدار الجنوبي الشرقي من جهة درج البوابات العملاقة للمصلى المرواني التي كانت قد أعيد افتتاحها قبل سنوات قليلة. وكانت التشققات قد ظهرت في هاتين النقطتين بحلول سنة 2000 التي شهدت انطلاق انتفاضة الأقصى بعد اقتحام أريل شارون للمسجد، فتعمدت سلطات

الاحتلال تأخير الترميم في ظل الانتفاضة حتى سنة 2003، حيث أجرت الأوقاف الإسلامية الترميمات المطلوبة وعالجت التشققات في سور المسجد، وقد عرقل الاحتلال هذه الترميمات فاستغرق تنفيذها أربع سنوات.

في سنة 2003، تعمدت سلطات الاحتلال تأسيس مظلات قائمة على أعمدة معدنية وأساسات إسمنتية على ممر المغاربة الصاعد المعروف بتلة المغاربة بينما تمنع أي ترميم أو تدعيم لها، لتنهار تلك التلة تحت وطأة عاصفة ثلجية في 2004/2/15، ولتبدأ منذ ذلك الحين محاولة التدخل الصهيوني في إعمار مداخل المسجد الأقصى وأسواره انطلاقاً من تلة المغاربة. أقامت سلطة الاحتلال جسراً خشبياً بديلاً، ثم فرغت الأتربة من تلة باب المغاربة،[25] وقدمت مشروعاً لبناء جسر حديدي أو حجري في مكانه يصل ساحة البراق بالمسجد الأقصى المبارك، في تطلع واضح لإدخال أعداد كبيرة من المستوطنين الصهاينة إلى الأقصى. وقد اصطدمت هذه المحاولة بالكشف عن قناطر حجرية أيوبية تشكل الأساس الذي كانت تقوم عليه تلة المغاربة، فبات مشروع الجسر الحجري أو الحديدي صعب المنال لأنه يتطلب إزالة هذه الآثار الماثلة للعيان داخل أسوار البلدة القديمة المدرجة على لائحة الإرث الإنساني المهدد بالخطر؛ لكن تلك الأزمة في المحصلة أسست لاعتبار أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي طرفاً يؤخذ برأيه في إعمار مداخل المسجد الأقصى المبارك بخروج اليونسكو لأول مرة عن الموقف الدولي الثابت من الأقصى كمقدس إسلامي.

تواصلت محاولات التدخل في إعمار المسجد الأقصى المبارك من خلال اعتراضات جماعات الهيكل على إعمار قبة السلسلة وقبة الصخرة، ومطالبتها المتتالية من الحكومة الصهيونية بوقفه زاعمة أنه يشكل "تخريباً إسلامياً للإرث اليهودي في جبل الهيكل".[26] شهد الترميم الداخلي لقبة الصخرة مساراً مشابهاً من اعتراضات جماعات الهيكل، وقد اعترضته سلطات الاحتلال واعتقلت العاملين فيه عشرات المرات، فقد حاولت سلطات الاحتلال تتويج هذا المسار بفرض إشراف بلدية الاحتلال على جميع أعمال الترميم في الأقصى، ومحاولة إلزام الأوقاف بتقديم مخططات أعمالها بشكل مسبق إلى البلدية والحصول على موافقتها عليه،[27] وهي تستمر حتى اليوم بتعطيل أعمال الترميم في الأقصى بكونها لم تعرض عليها ولم تحصل على موافقتها المسبقة. وأبرز المستجدات على هذا المسار خلال هذا التقرير، كانت:

- **اغتصاب صلاحية ترميم الجدار الجنوبي الغربي من الخارج:** في 2018/7/23 وثّقت كاميرات الاحتلال المنصوبة إلى الجنوب من تلة المغاربة المهدومة سقوط حجر ضخم من وسط السور الجنوبي الغربي للمسجد الأقصى المبارك، في النقطة التي أسست فيها سلطات الاحتلال منصة خشبية مؤقتة تمهيداً لتأسيس مصطبة حجرية واسعة ضمن المشروع المعروف بمخطط ناتان شارانسكي Natan Sharansky، والذي يهدف إلى إيجاد تلة كبيرة من المصلين اليهود على جوار باب المغاربة وعلى ارتفاعه.[28]

استغلت سلطات الاحتلال سقوط هذا الحجر لتؤسس لتدخلها المباشر في إعمار المسجد الأقصى المبارك، فتدخلت طواقمها الهندسية مباشرة لنقل الحجر ومعاينة مكان سقوطه، ومنعت الفريق الهندسي للأوقاف للوصول إلى مكان الحجر ومعاينته.

في 2019/1/16، أقامت بلدية الاحتلال سقالات من خمس طبقات وأعادت ترميم موضع سقوط الحجر بنفسها، وكان هذا أول عمل ترميم تنفذه سلطة الاحتلال بنفسها في المسجد الأقصى منذ احتلاله سنة 1967، وهو بالتالي أخطر اعتداء على صلاحيات الأوقاف في الترميم، ويؤسس لإمكانية لاحقة لتدخل البلدية في ترميم المسجد الأقصى قد لا تقتصر على الأسوار ومحيط المسجد فقط؛[29] فأسوار المسجد الأقصى جزء لا يتجزأ منه، والسكوت على امتداد يد الاحتلال إليها سيغري هذه اليد بالانتقال إلى الداخل. واقتصرت ردود فعل الأردن على بيان إدانة من وزير الأوقاف الأردنية عبد الناصر أبو البصل،[30] ومن وزارة الخارجية.

السقالات ذات المستويات الخمسة التي نصبتها سلطات الاحتلال على السور الجنوبي الغربي للمسجد الأقصى من الخارج في 2019/1/16



- **اغتصاب صلاحية ترميم الخلوة الجنبلاطية:** اغتصبت الشرطة الإسرائيلية الخلوة الجنبلاطية الواقعة في صحن قبة الصخرة، وحولتها إلى مقرٍّ لها يسند قواتها المقتحمة للمسجد الأقصى، ويساعد في مراقبة حركة المرابطين والمصلين من الداخل، وقد تعرضت تلك الخلوة إلى حريق كامل في ليلة القدر من رمضان التي وافقت 2014/7/25،[31] ولم تتمكن قوات الاحتلال من العودة إليها وإعادة ترميمها كمقر لها إلا بعد شهر من تلك الحادثة، وقد تولت في ذلك

الوقت طواقم الأوقاف ترميم الخلوة كونها جزءاً من المسجد الأقصى، قبل أن تعيد الشرطة الإسرائيلية افتتاحها كمركز شرطةٍ لها في 2015/5/19.[32]

خلال هبة باب الرحمة أعيد حرق الخلوة الجنبلاطية من جديد في 2019/3/12،[33] ويبدو أن قوات الاحتلال خشيت إمكانية طردها من هذا المقر تحت هذا الزخم الشعبي للهبة؛ فأغلقت المسجد الأقصى أمام المصلين بعد الحريق مباشرة وأدخلت إلى الأقصى سيارات نقل تابعة لها، ورممت الخلوة مباشرة بإشرافها، ثم أعادت فتح الأقصى أمام المصلين صباح اليوم التالي، لتشكل بذلك السابقة الثانية لاغتصاب صلاحيات الترميم من الناحية الزمنية، والسابقة الأولى لاغتصاب صلاحية الترميم داخل المسجد الأقصى في الوقت عينه. وفي 2019/5/29 أجرت شرطة الاحتلال ترميماً ثانياً نفذته بيدها في الخلوة الجنبلاطية،[34] إذ ركبت نظاماً مضاداً للحريق فيها وفي غرفة التخزين السفلية الملحقة به.

- **تكرار اغتصاب صلاحية الترميم في السور الجنوبي:** في 2020/1/5 تكرر اغتصاب صلاحية الإعمار، إذ نصبت سلطات الاحتلال سقالات على السور الجنوبي للمسجد الأقصى، وقد بقيت هذه السقالات منصوبة لمدة عشرة أيام قبل إزالتها، ولم تتضح ظروف إزالتها وطبيعة الأعمال التي أنجزت خلال وجودها،[35] وقد علقت أوقاف القدس على هذا الحدث بخبر صحفي نُشر يوم نصب تلك السقالات وأدان نصبها.
- **تعطيل أعمال الترميم في المسجد الأقصى المبارك:** خلال سنتي 2018–2019 واصلت سلطات الاحتلال سياستها في تعطيل أعمال الترميم وحاولت الوصول بها لمنع الترميم بالكامل، ففي 2018/1/16 أبلغت شرطة الاحتلال الصهيوني مسؤول الإعمار طه عويضة بمنع كافة أعمال الترميم في قبة الصخرة.[36] وفي 2018/11/7 بدأت الأوقاف الإسلامية بأعمال ترميم جنوب باب الرحمة مباشرة لمعالجة هبوط في بلاط الممر في تلك المنطقة،[37] وقد أوقفت سلطات الاحتلال هذا الترميم في اليوم التالي لبدايته ولم تسمح بإعادة استئنافه؛[38] وقد أُنجز هذا الترميم في نيسان/ أبريل 2019 بمبادرة شعبية من مجموعة من المرابطين، شملت هذا الممر إضافة إلى عزل قبة مصلى باب الرحمة. وفي 2019/9/25 داهمت شرطة الاحتلال لجنة الإعمار في المسجد الأقصى المبارك واعتقلت رئيس اللجنة وعدد من مهندسيها في محاولة لوقف أعمال ترميم قبة الصخرة من الداخل.[39] وأما في 2019/6/13 فاعتقلت مدير لجنة الإعمار وثلاثة من مهندسيها لاستبدالهم بلاطة مكسورة في الدرجات المؤدية إلى باب القطانين غرب المسجد الأقصى المبارك.[40]

3. تفريغ دور حراس المسجد الأقصى المبارك:

يشكّل جهاز حراس المسجد الأقصى المبارك الكتلة البشرية الملتصقة بالمسجد والمتواجدة فيه بشكل يومي، وبعد حظر مؤسسات الرباط والحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة سنة 1948 في 2015/10/17 ازدادت الأهمية الحيوية لأولئك الحراس وباتوا حائط الصد الذي تصطدم به

اعتداءات الاحتلال على الأقصى، وقد أدركت الأوقاف الإسلامية التابعة للأردن هذه الحقيقة فزادت من أعداد الحراس لكنها باتت في موقف صعب، إذ ازدادت الضغوط الإسرائيلية عليها فيما كانت السياسة الأردنية تسعى إلى تجنب أي مواجهة مع دولة الاحتلال. في ظل هذا الواقع تمكنت سلطات الاحتلال من فرض مجموعة من التراجعات في دور الحراس في المسجد الأقصى المبارك إذ عدلت إجراءاتها في أيلول/ سبتمبر 2018 لتمنع الحراس من السير بجوار المجموعات المقتحمة وتلزمهم السير متأخرين عشرة أمتار عن القوات الخاصة التي تمشي خلف المقتحمين لحمايتهم،[41] ثم استهدفتهم بالاعتقال والإبعاد المتتالي؛ إذ أبعدت في 2019/1/20 خمسة من حراس المسجد لمدة تتراوح بين 4–6 شهور،[42] ومن ثم توالت الاعتقالت وأوامر الإبعاد بدءاً من 2019/2/22 باعتقال وإبعاد النشطاء الذين فتحوا باب الرحمة، و2019/2/23 باعتقال وإبعاد حارس الأقصى سامر القباني الذي تولى فتح باب الرحمة في اليوم التالي.[43] وتطور الأمر في 2019/2/24 إلى إبعاد رئيس مجلس الأوقاف عبد العظيم سلهب وإبعاد نائب مدير الأوقاف الشيخ ناجح بكيرات،[44] واعتقال وإبعاد مسؤول الوعظ والإرشاد في حينه الشيخ رائد دعنا في 2019/2/26،[45] وتوالت حملة إبعاد الحراس لتشمل في 2019/3/3 الحارس محمد الصالحي،[46] وفي 2019/3/4 سامر أبو قويدر،[47] وفي 2019/5/5 إيهاب أبو غزالة، واستمرت الإبعادات بشكل يومي حتى نيسان/ أبريل 2019.

وقد استثمرت شرطة الاحتلال موسم الأعياد اليهودي الطويل في تشرين الأول/ أكتوبر 2019 لتفرض على الحراس قيوداً جديدة، إذ منعتهم من مرافقة المجموعات المقتحمة ومن تصويرها،[48] وهو ما أعطى للمتطرفين المقتحمين حرية حركة غير مسبوقة داخل الأقصى استثمروها في أداء الطقوس والصلوات التوراتية بشكل علني داخل الأقصى، فيما كانت الصور والمقاطع المصورة التي تَرِد من الأقصى تصور من مسافات بعيدة جداً نتيجة هذا المنع.

4. اقتحام المسجد الأقصى في الأعياد الإسلامية:

شهدت سنة 2019 تزامناً تاريخياً نادراً بين التقويم العبري والتقويم الهجري، إذ إن السنة العبرية تقوم على أشهر قمرية وسنوات شمسية، وهي لذلك تعدل نفسها بإضافة شهر كل ثلاثة سنوات تقريباً، وبعد إضافة شهر للسنة العبرية التي انقضت في بداية تشرين الأول/ أكتوبر 2018 اتضح وجود هذا التزامن النادر، إذ إن اثنين من الأعياد الكبرى التي تتخذ منطلقاً لتهويد المسجد الأقصى المبارك يتزامنان مع أعياد إسلامية على مدى السنوات 2019، و2020، و2021.

دأبت جماعات المعبد والمتطرفون الصهاينة على استثمار أربعة أعياد دينية يهودية أو قومية صهيونية كذروات لتهويد المسجد الأقصى المبارك، وهذه الأعياد هي: عيد الفصح اليهودي الذي

يتحرك ما بين آذار/ مارس ونيسان/ أبريل من السنة الميلادية، وذكرى احتلال كامل القدس سنة 1967 والتي تعرف صهيونياً بذكرى "توحيد القدس"، وتتحرك ما بين أيار/ مايو وحزيران/ يونيو من السنة الميلادية، والعيد اليهودي المعروف باسم ذكرى "خراب المعبد" والذي يتحرك ما بين تموز/ يوليو وآب/ أغسطس من السنة الميلادية، وأخيراً موسم الأعياد الطويل الذي يبتدئ برأس السنة العبرية وينتهي بعيد العرش مروراً بعيد الغفران بينهما، وهذا الموسم الذي يبلغ طوله ثلاثة أسابيع يتحرك بين أيلول/ سبتمبر و تشرين الأول/ أكتوبر من السنة الميلادية.

خلال سنة 2019 تزامن يوم القدس العبري مع يوم 28 من رمضان الموافق 2019/6/2، وعلى الرغم من الحضور الكثيف في يوم الجمعة 26 من رمضان الموافق 2019/5/31 وليلة السبت التي وافقت ليلة القدر في 27 من رمضان الموافق 2019/6/1، إلا أن قلة قليلة من المرابطين تواجدت في المسجد صباح يوم الأحد 28 من رمضان الموافق 2019/6/2؛ وهو ما مكّن شرطة الاحتلال من تأمين اقتحام طويل للمتطرفين الصهاينة، جابوا فيه المسجد بكل أرجائه، ورددوا خلاله الصلوات العلنية والأناشيد الدينية، واعتدت خلاله الشرطة على المرابطين رجالاً ونساء وأطفالاً.[49] وقد شكل هذا الاقتحام ضربة معنوية للحراك الشعبي المقدسي الذي كان قد افتتح سنة 2019 بفتح باب الرحمة بالقوة.

أما المناسبة الثانية، فكانت "ذكرى خراب المعبد" التي تزامنت مع أول أيام عيد الأضحى، وعلى الرغم من توافد نحو 100 ألف من المصلين بحسب تقديرات الأوقاف الإسلامية،[50] وعلى الرغم من النداءات الإعلامية المتكررة والتهديدات العلنية لجماعات المعبد ولوزير الأمن الداخلي الصهيوني جلعاد أردان Gilad Ardan بتنفيذ هذا الاقتحام، وعلى الرغم من قرار الهيئات الإسلامية في القدس تأخير صلاة العيد حتى الساعة 7:30 صباحاً،[51] إلا أن هذا الجمع سرعان ما انفض؛ وأسهمت في ذلك حرب نفسية أدارها مكتب نتنياهو مباشرة حين نشر خبراً رسمياً نقلته مختلف وسائل الإعلام العربية مفاده أن نتنياهو قرر منع الاقتحام في ذلك اليوم. ويبدو أن متطرفي المعبد كانوا على علم بأن هذا الخبر يقصد التمويه؛ إذ لم يتحركوا عن الجسر الخشبي عند باب المغاربة وحافظوا على اصطفافهم واستعدادهم للاقتحام.

قُدِّرت أعداد المرابطين الذين ثبتوا حتى وقت متأخر، حتى صلاة الضحى صباح يوم العيد، بنحو 1,500 شخص أدوا صلاة الضحى جماعة، ووقفوا قبالة الشرطة الصهيونية عند باب المغاربة،[52] وسرعان ما هاجمتهم شرطة الاحتلال بمئات قنابل الغاز والقنابل الصوتية وأوقعت في صفوفهم عدداً من الإصابات، لتسمح أخيراً لمتطرفي جماعات الهيكل بالدخول من باب المغاربة والخروج من باب السلسلة، وتبلغ المسافة بينهما 60م.[53] لقد كان هذا الاقتحام الرمزي الصغير يهدف إلى رسم صورة نصر معنوي للحكومة والشرطة على المرابطين العزل،

فكان أول اقتحام صهيوني للأقصى في يوم عيد إسلامي منذ الاحتلال في سنة 1967، لكنه كان تجربة صمود اضطر الاحتلال خلالها إلى استخدام مئات القنابل، ولم يتمكن من تأمين الاقتحام إلا لمسافة 60م فقط.

شكّل اقتحام عيد الأضحى ضربة معنوية ثانية للحراك الشعبي المقدسي، وأعاد الحيوية إلى جماعات الهيكل وإلى حاضنته الرسمية من حكومة وشرطة بعد الخسارة والتراجع النوعي الذي فُرض عليهم في هبة باب الرحمة.

يُتوقع لهذا المسار أن يستمر لسنة 2020 وسنة 2021؛ ففي 2020 ستتزامن ذكرى يوم القدس الصهيونية مع الجمعة الأخيرة من رمضان التي يتوقع أن تصادف الجمعة 2020/5/22 وتوافق ليلة 29 والجمعة اليتيمة (آخر جمعة) من رمضان. أما "ذكرى خراب المعبد" فستأتي يوم الخميس 2020/7/30 وستتزامن مع وقفة عرفة أو يوم الأضحى، وفي 2021 ستتزامن ذكرى يوم القدس مع 2021/5/10 ويوافق الإثنين 28 رمضان، أما "ذكرى خراب المعبد" فستأتي يوم الأحد 2021/7/18، ويتوقع أن يوافق يوم عرفة أو اليوم السابق له.

5. أداء الطقوس التلمودية في الأقصى:

منذ انطلاق مسار التقسيم ما بعد اقتحام شارون للأقصى سنة 2000، وجماعات الهيكل تتناغم مع المحاكم الإسرائيلية في مسار تدريجي لتغيير تفسير قانون الأماكن المقدسة الذي سنَّه برلمان الاحتلال سنة 1967 عقب احتلاله شرقي القدس، وجاء هذا القانون بنصٍّ فضفاض ترك للحكومة مساحة التصرف التي تراها مناسبة.

مع صعود جماعات المعبد وبدء سعيها العملي لتهويد المسجد الأقصى المبارك كان تغيير تفسير هذا القانون المساحة الأساسية لعملها. وفي سنة 2003، سمحت محكمة صلح الاحتلال في حينه للمستوطنين اليهود لدخول المسجد الأقصى، وهو ما أسس لتغيير مهمة شرطة الاحتلال في الأقصى. في 2005 صدر حكم يسمح بالاقتحامات الجماعية للمستوطنين اليهود شرط أن تكون في غير وقت صلاة المسلمين، وألا تشمل ارتداء الرموز الدينية اليهودية، وهذا الأمر ما لبث أن تغير في جلسات بين رئاسة الكنيست Knesset وقيادة الشرطة بطلب من جماعات المعبد في سنة 2013. استمرت هذه العملية عبر النظام القضائي، وحاولت جماعات المعبد من خلاله شرعنة تقديم القرابين داخل الأقصى في عيد الفصح، لكن المحكمة خشيت من هذه القضية وردّتها.[54]

خلال سنة 2018 عادت الحيوية إلى هذا المسار، إذ تقدمت جماعات الهيكل بقضية للسماح لها بأداء شعائر الفصح على أبواب الأقصى، وقد قضت المحكمة الصهيونية لصالح تلك الجماعات في

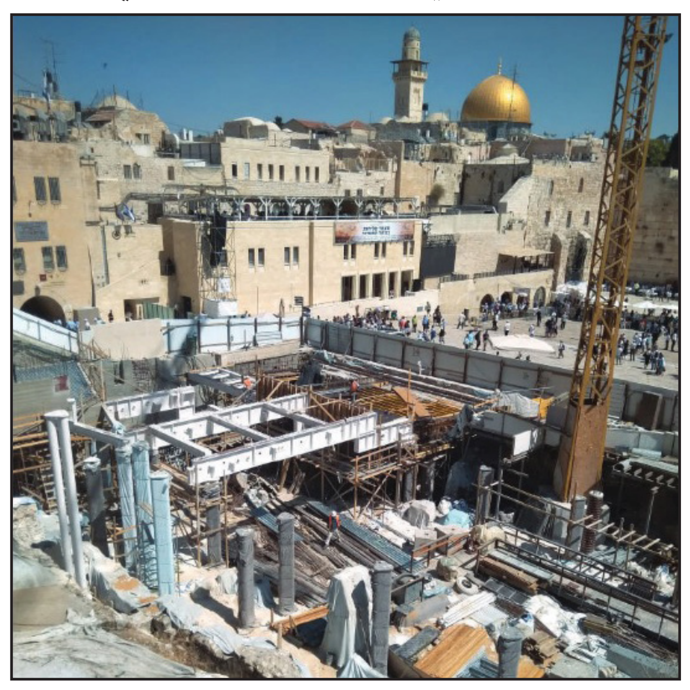
2018/3/25،[55] فبات المتطرفون الصهاينة يؤدون طقوسهم على أبواب الأقصى في كل عيد، وبالذات على باب الغوانمة وباب السلسلة والمغاربة في عيد العرش، وباتوا يشعلون شمعداناً ويؤدون حوله طقوساً ورقصات في ساحة الغزالي أمام باب الأسباط في عيد الحانوكاه في 2018/12/4.[56] أما في 2018/4/17، فقد سمحت محكمة الاحتلال للمستوطنين بالصلاة بصوت عالٍ، والصراخ خلال اقتحامهم للأقصى،[57] وقد تُرجم ذلك عملياً في 2019/10/10 حين أبلغت شرطة الاحتلال حراس المسجد الأقصى بأنها باتت تسمح للمتطرفين الصهاينة بأداء الصلوات الجماعية والعلنية داخل الأقصى،[58] وهو ما وُثِّق بالصوت والصورة عشرات المرات منذ ذلك الحين، وله شواهد قبل ذلك التاريخ كذلك.

ب. الإنشاءات والحفريات تحت المسجد الأقصى وفي محيطه:

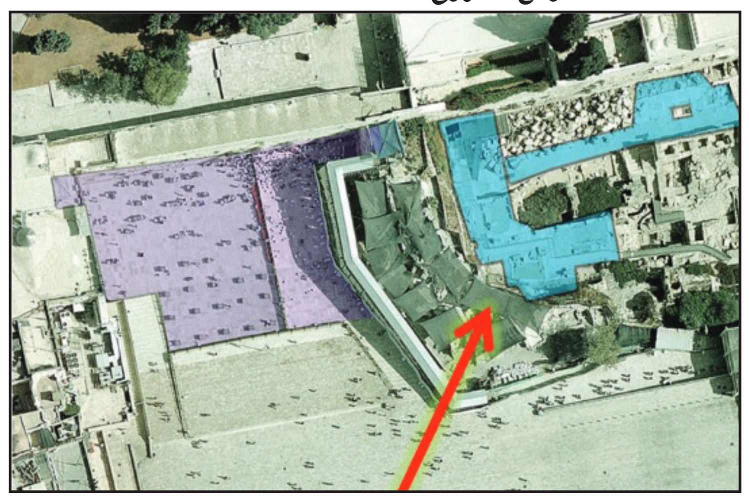
1. الإنشاءات في محيط المسجد:

تتعدد الإنشاءات التي يعمل الاحتلال على تأسيسها في محيط المسجد الأقصى المبارك، وأبرزها بيت الجوهر الذي يجري بناؤه في أقصى غرب ساحة البراق، وقد أقرت إضافة كنيس للصلاة ضمنه في 2019/2/10.[59] والبناء اليوم ما زال في مرحلة الأساسات، ومشروع ساحة الصلاة المختلطة الجديدة والذي يعرف كذلك بمشروع شارانسكي، وهو ما زال يراوح مكانه في مراحل الإقرار نتيجة الخلاف المتواصل بين اليهود الأرثوذكس واليهود الإصلاحيين حول جواز الصلاة المختلطة.[60] والمصعد الرابط بين الحي اليهودي وساحة البراق والذي يهدف إلى تسهيل وصول أكبر عدد من اليهود إلى الساحة من داخل البلدة القديمة، وقد بدأ العمل به ويتوقع افتتاحه سنة 2022.[61] أما كنيس "مفخرة إسرائيل" الواقع في "الحي اليهودي" على مسافة نحو 200م إلى الغرب من الأقصى، فعلى الرغم من أن أوري آرئيل Uri Ariel، وزير الإسكان المتطرف من حزب البيت اليهودي، قد وضع حجر الأساس لمشروع إعادة تأهيله في 2014/5/27، إلا أن احتفالاً جديداً بوضع "حجر الأساس" لهذا الكنيس أقيم في 2018/12/31 بمشاركة وزير شؤون القدس من جماعات المعبد المتطرف زئيف ألكين Ze'ev Elkin، ووزير الإسكان في حينه يوآف جالنت Yoav Galant، ورئيس بلدية القدس الجديد موشيه ليئون Moshe Lion، وقد أعلنوا تخصيص مبلغ 50 مليون شيكل (15 مليون دولار) لإعادة بناء الكنيس الذي يتوقع أن يصل إجمالي ارتفاعه إلى 25م، ويبدو أن أعمال الفترة الماضية توجهت في الحفريات والتنقيب الآثاري في موقع الكنيس، إذ إن أعمال بنائه لم تكن قد بدأت طوال 4 سنوات خلت.[62]


تطور العمل في مجمع بيت الجوهر التوراتي



موقع مشروع منصة الصلاة المختلطة



إلى جانب هذه التطورات، شهد سنتا 2018–2019 ثلاثة مستجدات أساسية على مستوى الإنشاءات في محيط الأقصى:

إقرار مشروع تلفريك البلدة القديمة:

طُرح مشروع قطار القدس الهوائي لأول مرة سنة 2007 في مشروع "القدس القديمة" الذي هدف إلى تحقيق تكامل بين حكومة الاحتلال ومنظمات الاستيطان اليمينية، وطُوِّر ليعرض سنة

2013 على لجان التخطيط لكنه لم يحظَ بالمصادقة، فأُقر لأجله تعديل قانوني سمح باعتباره مشروعاً ذا أولوية وطنية لتُقر مرحلته الأولى في شهر كانون الثاني/ يناير 2019، ثم أقرته اللجنة الوزارية للإسكان في 2019/11/4 بعد تأخير فرضته الأزمة السياسية الصهيونية. وبحسب المخطط سينطلق القطار الهوائي في مرحلته الأولى من محطة القطارات العثمانية غربي القدس وصولاً إلى مركز القِدَم (كيدم) Kedem Center التهويدي الذي تشرف عليه جمعية مدينة داوود الاستيطانية (إلعاد) Ir David Foundation (aka Elad) اليمينية على أرضٍ مصادرة في سلوان، بطول 1.4 كم وتسير فيه 40 عربة معلقة على 15 عموداً، وتنحصر احتمالات تنفيذه بين شركتَي دوبلماير Doppelmayr النمساوية ولايتنر Leitner الإيطالية.[63]

يسعى المشروع إلى تخريب أفق البلدة القديمة، وتهميش التاريخ الماثل في شوارعها وأبنيتها ومقدساتها لمصلحة الرواية التاريخية الصهيونية المصنّعة في المراكز التهويدية والأنفاق، إضافة إلى تشكيل عنصر طردٍ لأهل سلوان، وهو أخطر مشروعات تغيير هوية المدينة منذ احتلالها، وعلى الرغم من أنه يحظى بمعارضة داخلية وخارجية واسعة، إلا أن حكومة تسيير الأعمال التي يقودها نتنياهو مستعيناً بأحزاب اليمين المتطرف وجماعات الهيكل أقرّته وتبدو ماضية في تنفيذه، وهو ما يجعل هذا المشروع مرشحاً لأن يكون أحد عناوين المواجهة السياسية والميدانية الأساسية خلال السنتين القادمتين.

خريطة 3/1: المسار المقترح لقطار البلدة القديمة الهوائي بمرحلتيه



افتتاح مركز تراث يهود اليمن في سلوان:

في 2018/8/1 افتتح مركز تراث يهود اليمن في سلوان في احتفالية كبيرة شاركت فيها وزيرة الثقافة ميري ريغف Miri Regev ووزير شؤون القدس زئيف ألكين وعدد من الداعمين، وقد أقيم هذا المركز في عقار استولى الاحتلال عليه سنة 2015، ويهدف إلى تخليد الإرث الثقافي المزعوم ليهود اليمن،[64] خلال فترة سكنهم لسلوان كلاجئين ما بين سنتي 1881–1929 نتيجة رفض المجتمع الاستيطاني الناشئ لهم، إذ إن المهاجرين الأوائل كانوا جميعاً من القادمين من أوروبا.

الإنشاءات الأمنية في محيط باب العامود:

شكل باب العامود والساحة المقابلة له من الخارج مساحة عامة مهمة للقاء بالنسبة للمقدسيين، ما جعلها إحدى المساحات العامة التي تلعب دوراً مهماً في تقوية النسيج المجتمعي المقدسي والتعبير عن تطلعه نحو التحرر. وما زال التنافس عليها ومحاولة تهويدها يحتل جزءاً من الصراع الرمزي على هوية المدينة. فمع إعلان ترامب القدس عاصمة للكيان الصهيوني كانت ساحة باب العامود مساحة مهمة لبناء تحرك شعبي عمل الاحتلال على إجهاضه وتفريقه بالقوة، وفي رمضان والأعياد يتجمع المقدسيون في الساحة ذاتها وبالذات في وقت المساء. بالمقابل يعد المستوطنون ساحة باب العامود نقطة اللقاء المركزية لمسيرات الأعلام السنوية التي تقام في ما يسمى بـ"يوم القدس" في ذكرى احتلالها بالتقويم العبري.

عملت سلطات الاحتلال في مطلع سنة 2018 على تعزيز قبضتها على باب العامود والساحة المقابلة له، فأقامت ثلاث منشآت أمنية أساسية: غرفة مراقبة أمنية قائمة على منصات حديدية عند الباب نُصبت في 2018/2/16، وثلاثة أبراج مراقبة في الساحة المقابلة لباب العامود اكتمل بناؤها في 2018/3/16، وقد أضيف لها برج رابع في 2018/6/19، إضافة إلى نقطة المراقبة القائمة أعلى باب العامود.[65]



الإنشاءات الأمنية المستجدة في محيط باب العامود سنة 2018[66]



2. الحفريات:

لم تعد الأرقام كافية للتعبير عن طبيعة الحفريات تحت المسجد الأقصى المبارك، فمنذ أن انتقلت أعمال الحفريات من وصاية الجامعة العبرية كسلطة اختصاص شريكة لسلطة الآثار الإسرائيلية إلى وزارة السياحة وشركة تطوير الحي اليهودي سنة 2001، تحول الهدف من الحفريات من كونها نقاط تستخدم للوصول إلى العمق والتنقيب عن الآثار، إلى كونها مزارات يجري العمل على تأهيلها بحد ذاتها ووصلها ببعضها البعض لتتحول إلى شبكة متعددة المداخل والمخارج، تحكي الرواية الصهيونية المزعومة لتاريخ المكان مستخدمة شكل الحجارة والإنفاق وإيحاءاتها القديمة، أو مستخدمة مجموعة معروضات جديدة يجري تحضيرها للعرض في تلك الأنفاق مثل معرض الزجاج والضوء المسمى "سلسلة الأجيال" في الجهة الغربية من المسجد الأقصى المبارك.

التغيير الثاني الذي غيّر وجه توظيف تلك الحفريات كان دخول جمعية إلعاد اليمينية المتطرفة، والتي تسعى إلى إقامة "مدينة داود" بحسب التصور التوراتي في مكان سلوان، كأحد الأذرع التنفيذية التي تتولى مباشرة تنفيذ مناقصات تأهيل الحفريات وتأسيس المراكز التهويدية التي تمولها أذرع الحكومة والبلدية، وهي طرف مباشر اليوم في تنفيذ مركز القِدَم (كيدم) ومقاطع متعددة من "الطريق الهيرودياني Herodian Road"، أبرزها طريق الحجاج.

في المحصلة هناك 47 موقع حفر معروف، بعضها مقسم لعدة مقاطع مثل الطريق الهيروديان الذي يهدف إلى وصل بركة سلوان بالجدار الجنوبي الغربي للمسجد الأقصى المبارك، وشبكة أنفاق الحائط الغربي المكونة من ثلاثة طبقات وتبدأ عند الزاوية الشمالية الشرقية لساحة البراق وتنتهي في أقصى الشمال الغربي للمسجد الأقصى المبارك، وهي بدورها تتكون من عدة مقاطع، وهذا ما يدعو بعض المصادر إلى اعتبار تلك الحفريات تقارب 64 حفرية،[67] معتبرة كل مقطع أعيد تأهيله من تلك الأنفاق حفرية منفصلة، وهو تعبير آخر عن الحقيقة ذاتها وهي تشعب تلك الأنفاق وترابطها ضمن شبكة متكاملة.

الحفريات تحت المسجد الأقصى المبارك ومحيطه[68]



أبرز التطورات في مسار الحفريات كانت افتتاح حفرية طريق الحجاج، التي تشكل مقطعاً من الطريق الهيرودياني يصل بين بركة سلوان جنوباً وحي وادي حلوة شمالاً، وقد افتتح هذا النفق في 2019/6/30 في احتفالية حملت الكثير من الرمزية السياسية، إذ شاركت فيها سارة نتنياهو Sara Netanyahu زوجة رئيس الوزراء الصهيوني إلى جانب جايسون غرينبلات Jason Greenblatt المبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط وديفيد فريدمان David Friedman السفير الأمريكي في القدس، والمليونير الأمريكي اليميني شيلدون أديلسون Sheldon Adelson. وخلال الاحتفالية قال السفير الأمريكي إن هذا النفق "ليس إرثاً إسرائيلياً فقط، بل هو إرث أمريكي".[69]

وقد كانت هذه المرة الثانية الذي يفتتح فيها هذا النفق، إذ سبق لوزيرة الثقافة الصهيونية المتطرفة ميري ريغف أن افتتحت المقطع ذاته من النفق في 2016/12/31 موجهة الانتقاد للرئيس المنتهية ولايته باراك أوباما Barack Obama،[70] بعد تمرير القرار رقم 2334 في مجلس الأمن في 2016/12/23 الذي أدان الاستيطان، دون أن تستخدم الولايات المتحدة حق النقض الفيتو Veto تجاهه، وذلك بطلب من الرئيس الموشك على مغادرة مكتبه. ويبدو أن جمعية إلعاد وبلدية القدس رأوا في النفق فرصة سياسية لتعزيز مشروعية الأنفاق تحت الأقصى ومحيطه بعد قرار ترامب، فقرروا إعادة افتتاح النفق بحضور أمريكي عالي المستوى.

ويتطلب العمل لاستكمال نفق الطريق الهيرودياني بكامله نحو 13 عاماً أخرى بعد هذا الافتتاح، ويجري العمل حالياً على استكمال مقطعه الذي يمر تحت حي وادي حلوة ويصل منه إلى ما تحت سور البلدة القديمة، وتترك أعمال حفر وتأهيل هذا النفق العملاق آثاراً مدمرة على العقارات الفلسطينية فوقه، إذ وثق مركز معلومات وادي حلوة تضرر 70 منزلاً في الحي خلال موسم شتاء 2018–2019.[71]

2. المقدسات الإسلامية في القدس:

تشكل المقابر الهدف الثاني للاحتلال في القدس بعد المسجد الأقصى المبارك وذلك لاعتبارين أساسيين: الأول مكانتها كخزانات عقارية؛ فهذه المقابر كانت تبنى على أطراف المدن، وهذا ما جعلها تحيط بالبلدة القديمة للقدس من الجهات الأربع تقريباً، ومع توسع حدود القدس وتمدد العمران الحديث من حول البلدة القديمة، باتت المقابر الإسلامية القديمة تقع في قلب مدينة القدس، وهذا ينطبق على أربع مقابر كبرى بشكل أساس هي: مقبرة مأمن الله غرباً، ومقبرة باب الرحمة شرقاً، والتربة اليوسفية إلى الشمال منها، ومقبرة المجاهدين قرب باب الساهرة شمالاً. أما السبب الثاني فهو كون هذه المقابر شاهداً على هوية سكان المدينة عبر التاريخ، ولذلك يسعى الاحتلال إلى استحداث مقبرة يهودية كبيرة على جبل الزيتون بموازاة عمله على طمس المقابر الإسلامية المجاورة، في ممارسة إحلالية حتى على مستوى القبور والشواهد.

أ. مقبرة باب الرحمة:

تركز الاستهداف خلال السنتين 2016–2017 على مقبرة باب الرحمة إذ بدأت سلطات الاحتلال بترجمة المخطط الذي نشرته في كانون الأول/ ديسمبر 2017 لقضم جزء كبير من المقبرة وتحويله إلى حديقة وطنية. ففي 2018/3/15 بدأت طواقم سلطة الطبيعة بأخذ القياسات،[72] ثم في 2018/4/29 هدمت قبراً لعائلة العباسي في الجهة الشمالية من المقبرة،[73] وخلعت في اليوم التالي أشجار زيتون في محيط المقبرة،[74] ثم في 2018/5/2 بدأت بوضع فواصل حديدية تفصل أجزاء المقبرة عن بعضها البعض وصولاً إلى محاولة إغلاق جزء من المقبرة أمام زوارها في 2018/5/9.[75] وقد ردّ المقدسيون وأهالي سلوان تحدياً بحملات تنظيف وتعشيب وتجديد لشواهد القبور، وتحطيم الفواصل الحديدية في كل جمعة بدءاً من يوم الجمعة 2018/5/11،[76] وقد تراجع الاعتداء الإسرائيلي على المقبرة تدريجياً بعد انطلاق هذا التحرك الشعبي.

وللتحرك الصهيوني ضدّ مقبرة باب الرحمة خصوصية إضافية عن بقية مقابر المدينة، إذ إن محاولة الاستيلاء عليها تأتي في إطار المعركة على المسجد الأقصى المبارك ومحاولة تقسيمه مكانياً انطلاقاً من باب الرحمة ومحيطه، وقد أسهم استهداف مقبرة باب الرحمة في لفت نظر المقدسيين إلى أن الجهة المقابلة لها من داخل الأقصى هي محل الاستهداف، ويمكن أن يعد هذا أحد مقدمات هبة باب الرحمة بعد هذه الهجمة بتسعة شهور.

وقد دخل متطرفو جماعات المعبد على خط المواجهة على باب الرحمة وبدؤوا يكرسون اقتحامها وأداء الطقوس فيها كأحد عناوين الاحتفال بأعيادهم كما حصل في 2018/12/10، وتكرر لاحقاً في نيسان/ أبريل 2019، وفي 2019/11/29.[77]

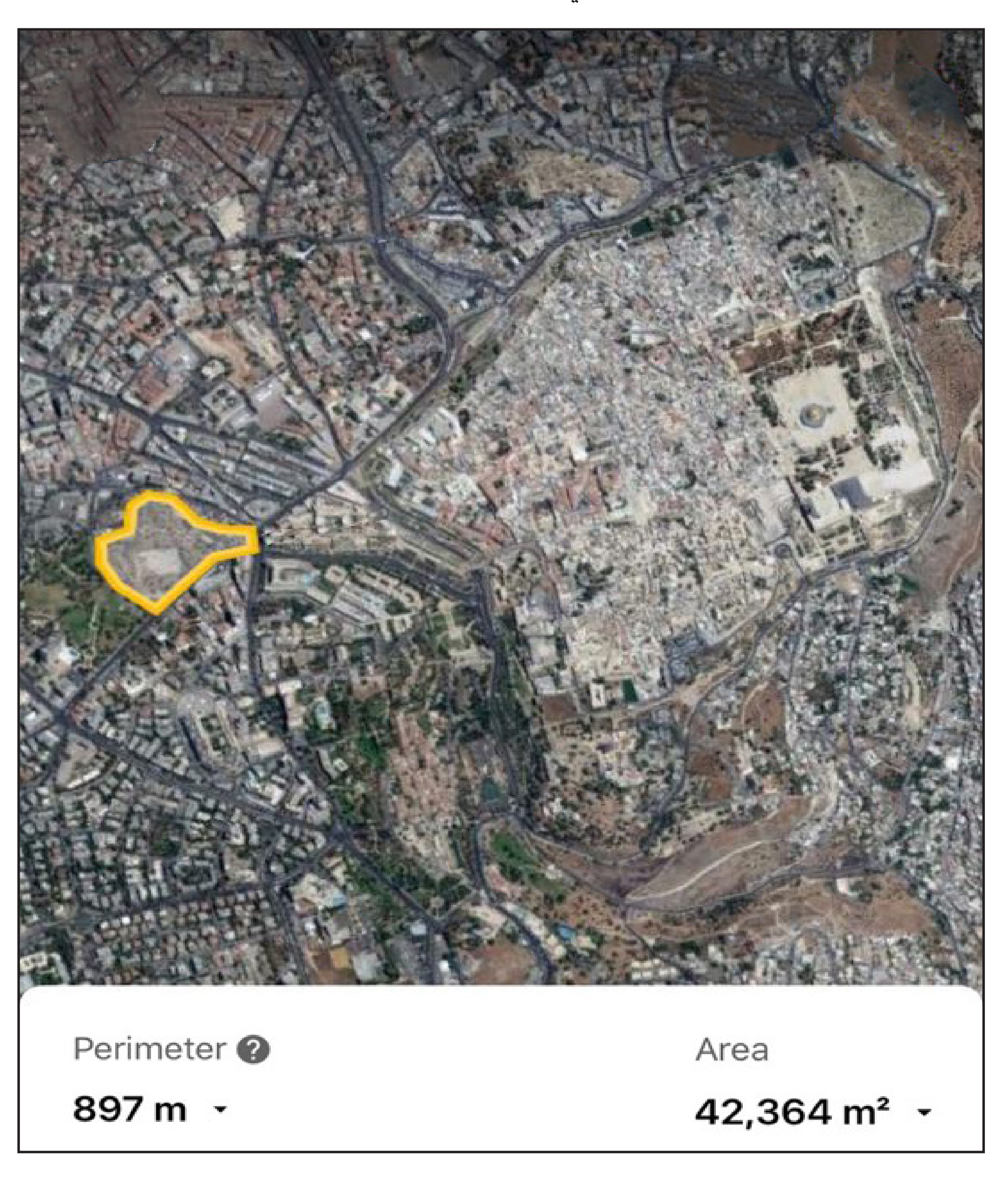
ب. مقبرة مأمن الله:[78]

في يوم الإثنين 2019/2/11، تداولت وسائل إعلام ونشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي إعلاناً وضعته بلدية الاحتلال في القدس في القسم المتبقي من مقبرة مأمن الله في مدينة القدس، تفصح البلدية فيه عن نيتها توسعة شارع داخل المقبرة، معلنة كعادتها مهلة للاعتراض مدتها 60 يوماً من تاريخ 2019/1/11. والشارع المزمع توسيعه وتحويله إلى طريق للسيارات هو اليوم ممر للمشاة في المقبرة، وتوسيعه ليصبح طريقاً للسيارات يأتي تمهيداً لافتتاح متحف "مركز الكرامة الإنسانية – متحف التسامح Museum of Tolerance (MOT)" الذي بني فوق المقبرة ويُتوقع أن يُفتتح خلال سنة 2020.

وعلى الرغم من أن المصادر العربية تتناقل أن المساحة المتبقية من المقبرة هي 20 دونماً فقط، إلا أن خاصية حساب المساحة في تطبيق جوجل إيرث Google Earth، وبعد تحديد دقيق لزوايا

المقبرة، تقول غير ذلك، إذ تشير إلى أن المساحة المتبقية من المقبرة تبلغ 42 دونماً،[79] بما يشمل بركة ماميلا Mamilla Pool بمساحة 6 دونمات وهي تقع داخل نطاق الوقف المخصص للمقبرة، هذه الدونمات المتبقية ستكون مساحةً لعدوانٍ متكرر، إذ تستمر نظرة الاحتلال لهذه المقبرة كخزانٍ عقاري موجودٍ في موقعٍ استراتيجي، تسعى لأن توجد فيه مرافق تجارية وحكومية وسياحية مهمة، ولا بد من وضع رؤية واضحة لكيفية حماية ما تبقى منها.

خريطة 3/2: الجزء المتبقي من مقبرة مأمن الله بما فيها بركة ماميلا



ج. مقبرة المجاهدين:

تقع مقبرة المجاهدين في العادة في درجة أدنى من الاستهداف من بقية مقابر القدس خصوصاً في السنوات الأخيرة، إلا أنها تعرضت لاعتداء في 2018/3/12 حيث اقتحمتها قوات الاحتلال وحطمت شواهد قبور شهداء انتفاضة السكاكين 2015، ضمن حملتها لمنع ترميز أولئك الشهداء والحصار المتواصل على عائلاتهم ومحيطهم الاجتماعي.[80]

د. الاعتداء على المساجد:

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، تابع المستوطنون وقوات الاحتلال الاعتداء على المساجد، وكان من نماذجها اعتداء المستوطنين في نهاية شباط/ فبراير 2019 على مسجد الشيخ مكي في البلدة القديمة، وكرروا اعتداءهم في 2019/3/11،[81] وفي 2019/9/12 أطلقت قوات الاحتلال الغاز المسيل للدموع داخل مسجد الأربعين في العيسوية، ما أدى إلى اختناق عدد من المصلين.[82]

3. المقدسات الإسلامية في باقي أنحاء فلسطين:

أ. المسجد الإبراهيمي:

ينظر الاحتلال إلى المسجد الإبراهيمي باعتباره تجربة ناجحة للتقسيم والنموذج الذي يسعى إلى محاكاته في المسجد الأقصى المبارك. وقد أسهم اتفاق الخليل الموقع في 1997/1/17 بين القيادة التاريخية لمنظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الصهيوني في وأد روح المواجهة الشعبية، وقسّم الخليل إلى منطقتين أتش 1 أو H1 وأتش 2 أو H2. تقع المنطقة المسماة أتش 2 تحت السيطرة الإسرائيلية التامة، وتشمل شارع الشهداء، والحسبة، وتل الرميدة، والبلدة القديمة، والمسجد الإبراهيمي، وصولاً إلى مستوطنتي كريات أربع Kiryat Arba‘ وخارصينا Harsina،[83] والمنطقة المسماة أتش 1 تقع تحت الإدارة الفلسطينية وتشمل بقية أحياء المدينة. وقد شكّل هذا الاتفاق في واقع الأمر مكافأة للمستوطنين بعد المجزرة التي اقترفوها حين وضع المسجد على الطرف الملحق بهم من المدينة.

وعلى الرغم من أن المسجد الإبراهيمي والبلدة القديمة كانا أحد المحاور الأساسية للمواجهة خلال انتفاضة الأقصى، إلا أنه شهد هدوءاً طويلاً ما بين 2006–2019، وقد شهدت السنوات الأخيرة وتحديداً 2017 وحتى 2019 نشاطاً إعلامياً وتركيزاً على ما يجري في المسجد الإبراهيمي، وخصوصاً في أوقات استفراد المتطرفين الصهاينة به في الأعياد اليهودية مثل الفصح والغفران والعرش، وطرحت مبادرة شعبية عنوانها "قاوم بصلاتك" تقام في شهر رمضان من كل سنة منذ سنة 2012، لكنها لم تتحول إلى حالة جماهيرية عامة. وفي 2018/5/31 شارك مركز بلدية الخليل

المجتمعي في تبني هذه الحملة،[84] وقد تبع تلك الصحوة الإعلامية نشأة حراك شبابي في تشرين الأول/ أكتوبر2019 تحت اسم "حماة الحرم الإبراهبمي"، بدأ بدعوة الناس إلى التجمع للصلاة فجر أيام الجمعة، ويطمئن المصلين بإجراءات لمنع تكرار المجزرة بحقهم، وذلك بوقوف شباب ذلك الحراك حول المصلين داخل المسجد وخارجه خلال أدائهم الصلاة.[85] وقد عرفت تلك المبادرة بمبادرة الفجر العظيم التي يمكن التأريخ لانطلاقها الجماهيري من فجر الجمعة 2019/11/22.[86] وقد انتقلت مبادرة الفجر العظيم إلى المسجد الأقصى المبارك في جمعتها الثامنة 2020/1/10،[87] ومن ثم انتقلت في جمعتها العاشرة 2020/1/24 إلى مساجد الضفة الغربية، وبدأت تنتشر خارج حدود فلسطين كذلك.[88] وما تزال حملة الفجر العظيم تتفاعل خلال كتابة هذه السطور.

خلال سنتي 2018–2019 بلغ عدد الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الإبراهيمي 1,429 اعتداء، مفصلةً كالآتي:[89]

جدول 3/1: الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الإبراهيمي لسنتي 2018–2019[90]

الاعتداء	2018	2019
عرقلة دخول مصلين	57	43
اقتحام وأداء طقوس داخل المسجد	28	27
نصب إنشاءات وتغيير معالم محيطه وحفريات	15	20
إغلاق المسجد	17	16
عمليات اعتقال من داخل المسجد	12	4
اعتداء بالضرب على المصلين	3	3
اعتداءات على البنية التحتية	5	13
تدخّل في عمل الطواقم	3	5
منع فعاليات شعبية	–	5
منع الأذان	631	522
المجموع	**771**	**658**

ملاحظة: بيانات الاعتداءات في سنة 2019 لغاية مطلع شهر كانون الأول/ ديسمبر 2019.

ب. الاعتداءات في باقي أنحاء فلسطين:

ما زال توثيق الإحصاءات الإجمالية في هذا المجال يصطدم بحقيقة تغييب الاحتلال للمؤسسات المتخصصة في هذا المجال، وهي مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان في نابلس، والتي أغلقت في سنة 2014، ومؤسسة الأقصى للوقف والتراث التي أغلقت سنة 2015.

الإحصائية البديلة المتوفرة اليوم هي تلك التي تصدرها وزارة الأوقاف الفلسطينية؛ إن عدد الاعتداءات على المقدسات الإسلامية في غزة والضفة الغربية بما فيها القدس بلغ 1,300 اعتداء في سنة 2018،[91] ولم تكن إحصائيتها لسنة 2019 قد صدرت حتى كتابة هذه السطور، وقد تركزت الاعتداءات خارج نطاق القدس والمسجد الإبراهيمي على نقطتين أساسيتين هما قبر يوسف الواقع في بلدة بلاطة، وقد تكرر اقتحامه وأداء الطقوس عنده عدة مرات في كل سنة، ومسجد بلال بن رباح في بيت لحم الذي يزعم الصهاينة أنه قبة راحيل.

4. المقدسات المسيحية في القدس وفلسطين:

تستمر القضية التاريخية للأرثوذكس العرب في فلسطين في الهيمنة على واقع الوجود المسيحي والمقدسات المسيحية، ذلك أن الاغتراب القائم ما بين الأرثوذكس الوطنيين وقيادتهم الدينية التي يهيمن عليها رجال الدين اليونان ما زال يشكل التناقض الأبرز الذي يعتمد عليه الاحتلال الصهيوني في الحصول على الأراضي والعقارات المركزية من أملاك تلك الكنيسة في مختلف أنحاء فلسطين، كما أن هذا التناقض يشكل أحد الدوافع الأساسية لنضوب الوجود المسيحي الوطني في فلسطين، فهو يدفع كثيراً من الفلسطينيين الأرثوذكس إلى الهجرة هرباً من الاحتلال الصهيوني على الأرض، والهيمنة اليونانية في البطركية.[92]

أ. الحكم النهائي في قضية ساحة عمر:

في 2019/5/29 وصل المسار القضائي في قضية تسريب فندقي بترا Petra Hotel والإمبيريال Imperial Hotel الواقعين في ساحة عمر مقابل باب الخليل غرب البلدة القديمة، ومجموعة المحلات في شارع الملك المعظم عيسى شمال البلدة القديمة، والتي يشار إليها في أوراق القضية باسم "قصر المعظمية"، إلى محطته النهائية، وذلك بصدور قرار نهائي عن المحكمة العليا للاحتلال بأحقية المشترين المستوطنين بتلك العقارات.[93]

وقد أثار هذا الحكم شكوكاً كثيرة حول جدية البطركية والبطريرك ثيوفيلوس الثالث Theophilos III في إبطال تلك الصفقة، إذ إن الحراك الأرثوذكسي الوطني لطالما كان يشكك في تلك الجدية ويقول إن المسار القضائي بالطريقة التي تمضي بها البطركية محكوم بالفشل، في ما كانت البطركية ترد بالنفي والتشكيك بذلك الحراك ونوايا أصحابه، حتى أنها وظفت شركة علاقات عامة إسرائيلية لتتولى الدفاع عنها إعلامياً في مواجهة ذلك الحراك.[94]

في المحصلة، وصلت الأمور إلى النهاية التي كان النشطاء الأرثوذكس الوطنيين يحذرون منها، والغريب أن القاضي الإسرائيلي الذي نطق بالحكم عبّر صراحةً عن استغرابه للطريقة التي أدارت بها البطركية هذه القضية، إذ أوضح أنها لم تطعن في توقيعات وكيلها

نيكولاس باباديموس Nikolas Papadimos على الرغم من أنها تتهمه بتوقيع الصفقة دون علمها أو موافقتها، ولم تبادر إلى إعادة المبالغ التي استلمتها من الشركات الوسيطة التي تمثل الجمعيات الاستيطانية لقاء تأجير هذه العقارات لمدة 99 سنة. وهنا يتسائل القاضي في نصّ قراره "لا تستطيع البطريركية أن تمسك الحبل بطرفيه فتدعي، من جهة، ببطلان الصفقات، ومن جهة أخرى تحتفظ لنفسها بالأموال".[95]

وكان البطريرك ثيوفيلوس قد وقع على تعهد لإبطال صفقة باب الخليل كشرط لتوليه سدة البطركية خلفاً للبطريرك إرينيوس الأول Irenaios I الذي عُزل على خلفية الكشف عن تلك الصفقة في سنة 2005، وبصدور الحكم النهائي في قضية باب الخليل يكون ثيوفيلوس قد أخفق في الوفاء بذلك التعهد بعد 14 عاماً من توقيعه أمام الحكومة الأردنية، وهو ما يعني إخلاله بالشرط الذي أهله لتولي سدة البطركية.[96]

صورة الوثيقة التي وقعها ثيوفيلوس

تعهـــد والتـــزام

بتنفيذ أحكام قانون بطريركية الروم الأرثوذكس المقدسية

رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٨م

نظـراً لكـون قـانـون بطريركـيـة الـروم الأرثوذكـس المقدسـية رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٨م السند القانوني والمرجعية القانونية لبطريركية الروم الأرثوذكس المقدسية في جميع أعمالها ومهامها فأنا الموقع أدناه ..أ..مطا..ن...طا بور..ثيو.فيلس.....بابذوبولس

١. أتعهد والتزم بتنفيذ جميع أحكام قانون بطريركية الروم الأرثوذكس المذكور بحذافيره إذا انتخبت بطريرك.

٢. أتعهد والتزم بالعمل على إلغاء كافة الوكالات التي صدرت من قبل الراهب إيرينيوس (البطريرك السابق) لأي شخصٍ كان والمتعلقة بموضوع التصرف بالأملاك المنقولة وغير المنقولة التابعة لبطريركية الروم الأرثوذكس المقدسية.

٣. أتعهد والتزم بالعمل على اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لإبطال أية عقود أو صفقات بيع أو إيجار تمت بموجب هذه الوكالات المشار إليها أعلاه أو بغيرها تتعلق بالأملاك المذكورة.

٤. أتعهد والتزم بالتمسك بأحكام قانون بطريركية الروم الأرثوذكس المقدسية رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٨م وتطبيقه وخاصةً فيما يخص المجمع المقدس كما تشير المادة الرابعة منه.

١



٨. أتعهد والتزم بإصدار تعليماتنا لجرد ومسح هندسي للأملاك غير المنقولة والتي تعود لبطريركية الروم الأرثوذكس المقدسية مع إرسال تقريـراً عنها للجهات الرسمية الأردنية وكذلك تقديم بيان واضح لها عن الأملاك المنقولة وغير المنقولة التي تعود للبطريركية.

رئيس أساقفه طابور

ثيوفيلوس

...ر في عمان ١٨ / ٨ /٢٠٠٥م.

٣

وعقب القرار، أصدرت المنظمة الأرثوذكسية الموحدة وحراك الحقيقة اللذان يقودهما ناشطون وطنيون أرثوذكس بياناً قالتا فيه: "لقد صَدَقت مخاوف الجمهور الأرثوذكسيّ من كل تصرفات ثيوفيلوس خلال هذه القضية والتي استمرت قرابة 14 عاماً. فثيوفيلوس الذي سرّب آلاف الدونمات [...] لا يمكنه أن يكون أميناً على أوقاف باب الخليل التي تقع في لبّ الصراع العربي – الإسرائيلي". وقد حاول ثيوفيلوس وفريقه القانوني تقديم مسار يسمح بإعادة النظر في القضية لدى المحكمة العليا انطلاقاً من تقديم أدلة جديدة،[97] ولن تتضح جدوى هذا المسار إلا بمرور الزمن، وتبقى النتيجة المعلومة حتى الآن هي الحكم القطعي للجمعيات الاستيطانية لتلك العقارات وسعيها القائم على الأرض لتنفيذه.

ب. الاعتداءات على الكنائس والأديرة:

قضية دير السلطان:

في 2018/10/23 نفذ الرهبان الأقباط اعتصاماً رافضاً لمحاولة شرطة الاحتلال تنفيذ أعمال ترميم في دير السلطان الذي يعد الحصة التاريخية للأقباط في كنيسة القيامة. وفي اليوم التالي استخدمت شرطة الاحتلال القوة لقمع اعتصام الرهبان الأقباط السلمي واعتقلت عدداً منهم،[98] وبدأت بتنفيذ الترميمات بنفسها في الدير منصبة نفسها سلطة عليا على الكنيسة، أو وصية على المقدسات المسيحية في القدس ضمن مسعاها لتأكيد على سيادتها على القدس باعتبارها سلطة أصيلة.

ويقع دير السلطان على سطح كنيسة القيامة،[99] وقد تكرّس اعتباره من حصة الأقباط بموجب الوضع القائم الذي أرسته اتفاقية برلين Treaty of Berlin بين الدولة العثمانية والقوى الأوروبية الموقعة عقب الحرب الروسية العثمانية سنة 1878، وهو يسمى عند الأقباط دير الملاك ميخائيل، ويرأسه في العادة رجل دين برتبة مطران يعرف بمطران الكرسي الأورشليمي.[100]

والصراع على هذا الدير هو بالأساس بين الكنيسة القبطية والكنيسة الحبشية التي انشقت عنها سنة 1959. وكان الخلاف بين الأحباش والأقباط قد بدأ على ملكية الدير 1820 حين اقتضت أعمال الترميم إخلاء الدير،[101] فخاف الرهبان الأحباش أن لا يسمح لهم الأقباط بالعودة. وعلى الرغم من السماح لهم بالعودة إلا أن طاعون 1837 قضى على وجودهم المحدود في القدس،[102] وباتوا من تلك النقطة يتطلعون للحفاظ على وجود دائم في كنيسة القيامة عبر ادعاء الأحقية في دير السلطان. وقد وجدت بريطانيا في ذلك مدخلاً مناسباً لتغيير ترتيبات إدارة الكنيسة والتي كانت محصورة في يد الطوائف الأرثوذكسية الثلاث: الروم والأرمن والأقباط، وبدأ من ذلك الوقت مسار طويل من الصراع تعزز مع انفصال الكنيسة الحبشية عن الكنيسة القبطية.

وقد رأت سلطات الاحتلال في هذا النزاع فرصة مهمة في تحجيم الحضور المسيحي العربي في القدس، وخصوصاً أن الكنيسة القبطية كانت إحدى كنائس المشرقية الثلاث المؤتمنة تاريخياً على إدارة كنيسة القيامة، فمالت للطرف الحبشي واقتحمت الدير في سنة 1970، وركبت مفاتيح جديدة له وسلمتها للرهبان الأحباش.[103] وهي ما تزال حتى اليوم تنظر إلى هذا الخلاف على أنه أحد الشقوق الأساسية التي يمكن أن تنفذ منها إلى التدخل المباشر في إدارة كنيسة القيامة وصيانتها وإعمارها، وهو ما يمنحها أوراق قوة إضافية في علاقتها مع الغرب والعالم المسيحي عموماً.

أزمة إغلاق كنيسة القيامة:

إلى جانب أزمة دير السلطان، نشبت أزمة أعلن على أثرها قادة الكنائس الثلاث: الروم والأرمن الأرثوذكس والتراسنطة إغلاق كنيسة القيامة في 2019/2/25 احتجاجاً على فرض ضريبة الأملاك "الأرنونا Arnona" على الأملاك الكنسية، وذلك ضمن مسعاها لترجمة قرار ترامب وفرض السيادة الإسرائيلية على القدس بمقدساتها المسيحية، وقد اضطرت الحكومة الإسرائيلية إلى التراجع عن هذا القرار بعد ذلك بثلاثة أيام.[104]

إضافة إلى ذلك شهدت سنة 2019 عدوانين على الكنائس؛ الأول في 2019/5/14 على كنيسة الله في عابود إذ اقتحمها مجهولون وسرقوا مقتنياتٍ منها،[105] والثاني في يوم 2019/12/25 حين اقتحم مستوطن متطرف كنيسة القيامة في أثناء قداس الميلاد وأشهر السلاح على المصلين فيها خلال قداسهم.[106]

ج. تراجع أعداد المسيحيين العرب في القدس:

بحلول نهاية سنة 2017 كان عدد المسيحيين العرب في القدس 12,600 مواطناً، أي أنهم شكلوا 4% من عدد المقدسيين، و2.2% من سكان الشطر الشرقي لمدينة القدس، وإذا ما أضفنا لهم 3,200 مسيحي غير عربي يعيشون في المدينة، فإن العدد يصبح 15,800، وإذا ما قيس هذا العدد إلى إجمالي سكان المدينة بشطريها، فإن نسبة المسيحيين في المدينة اليوم تكون 1.8%، وهي أدنى نسبة يصلها الوجود المسيحي في القدس منذ بداية الكنيسة على أرضها قبل ألفي عام.[107]

ثانياً: السكّان في ظلّ الاحتلال:

1. واقع المعركة السكانية:

بحلول نهاية سنة 2017 كان واقع التوازن السكاني في القدس على الشكل الآتي:

جدول 3/2: التوازن السكاني في القدس بحلول 2017[108]

النطاق	المواطنون العرب		المستوطنون اليهود*		الإجمالي**
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)	
شرقي القدس (المحتل سنة 1967)	337,400	61	215,900	39	**553,300**
غربي القدس (المحتل سنة 1948)	3,900	1	343,900	99	**347,800**
الإجمالي لشطري القدس	341,300	38	559,800	62	**901,100**

* هذا الرقم يحمل تصنيف "يهود وآخرون" في التصنيفات الإحصائية الإسرائيلية بدءاً من سنة 1995، وهو يشمل المسيحيين غير العرب، وغير المصنفين من حيث الدين كالعمال البوذيين والهندوس والمهاجرون غير اليهود، إضافة إلى عملاء جيش لحد الذين هربوا إلى الكيان الصهيوني بعد تحرير جنوب لبنان سنة 2000.

** كما ورد في المصدر، قد تكون هناك فوارق بسيطة في مجاميع خانة المئات نتيجة التقريب.

شكل الهاجس الديموجرافي عنواناً أساسياً لتشكيل سياسات الطرد الصهيوني منذ تشكيل اللجنة الوزارية لمراقبة التوازن السكاني في القدس وتقديمها لتوصياتها في سنة 1972، إذ أوصت بالحفاظ على النسب التي كانت قائمة في حينها عند مستوى 30% عرب و70% يهود، لكن الواضح أن تلك الأهداف لم تكن ممكنة التحقيق. وبين يدي الألفية الحالية، أجرى عالم الديموجرافيا اليهودية سيرجيو ديلا بيرجولا Sergio Della Pergola دراسات مستقبلية للتوازن السكاني في القدس باتت جزءاً رسمياً من المخطط الهيكلي المعروف بالمخطط 2020، وقد توقع ديلابيرجولا عبر النماذج الإحصائية أن يصل التوازن السكاني إلى نقطة 40% عرب 60% يهود، وقد بات سقف التخطيط في تلك الخطة يتطلع إلى منع الوصول إلى تلك النسبة بحلول 2020 مستخدماً كل وسائل التخطيط الممكنة،[109] من حيث التنظيم، والبناء، والتهجير الجماعي، وزيادة الأعباء المالية، والضغوط المكانية، والسيطرة على الحيز العام لصالح المستوطنات، والطرق الاستيطانية، ومشروعات المواصلات، لكن الواضح على الرغم من ذلك أن هذه النسبة تتجه إلى التحقق، وإن لم تتحقق بالكامل، فإن الإخلال بها لصالح المستوطنين اليهود سيقاس في الغالب بالأعشار المئوية، إلا إذا ما تبنت الحكومة الإسرائيلية تغييراً لحدود القدس قبل سنة 2020.

2. محاولات طرد السكان الفلسطينيين:

تركزت المحاولات الجماعية لطرد المواطنين الفلسطينيين خلال فترة التقرير على الخان الأحمر وعلى حي بطن الهوى في سلوان، كما شهدت تلك الفترة الاستيلاء على عقارات في مناطق أخرى من سلوان وفي البلدة القديمة. أما على مستوى سحب الهويات فقد شهد يوم 2018/4/29 قراراً نهائياً بسحب بطاقات الإقامة الزرقاء من نواب القدس ووزيرها الأسبق؛ محمد أبو طير، وأحمد عطون، ومحمد طوطح، وخالد أبو عرفة، وذلك بعد أن أجرى الكنيست تعديلاً قانونياً فوض وزير الداخلية بسحب الإقامات الدائمة بقرارٍ منه،[110] وكانت المحكمة العليا الإسرائيلية قد نقضت في 2017/9/13 القرار السابق عن وزير الداخلية بسحب بطاقات الإقامة الدائمة من نواب القدس ووزيرها السابق لعدم أهليته لاتخاذ هذا القرار.[111]

أ. محاولة إخلاء الخان الأحمر:

منذ بدأ الجيش الإسرائيلي بمحاولة إخلاء الخان الأحمر سنة 2012، اصطدم بإرادة صمود شعبية في عدد من التجمعات التي كان أصحابها يعيدون إنشاءها في كل مرة تتعرض للهدم، وعلى الرغم من هدمه عدداً من التجمعات العائدة أساساً لعشيرة الجهالين التي تسكن المنطقة بعد رحلة تهجير سابقة. وقد استفاد أبناء الجهالين في مسيرة صمودهم تلك من دعم بعض المتضامنين الأجانب ومن التعاطف الشعبي المقدسي مع قضيتهم، وقد أسهم هذا الصمود في تعطيل استكمال الجدار من الجهة الشرقية للقدس.

بعد اعتراف ترامب بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، ظنّ الاحتلال أن الفرصة مواتية لتوسيع الدائرة الجغرافية التي يشملها هذا القرار، فحاول إخلاء الخان الأحمر لعله يستكمل الجدار حول كتلة أدوميم Adumim الاستيطانية شرقي القدس، ويعلن الحدود الموسعة للمدينة بما يطابق مسار الجدار بمساحة تقارب 290 كم^2، فيكون ترامب بذلك قد اعترف ليس بالقدس فقط بل "بالقدس الكبرى".

واجهت تلك المحاولة صعوبتين مركزيتين: الأولى هي الرفض الدولي المتمثل أساساً بالموقف الروسي والأوروبي، بل حتى موقف الحزب الديموقراطي الأمريكي، إذ ترى هذه الأطراف في محاولة توسيع القدس شرقاً حتى وادي الأردن إنهاءً عملياً شاملاً لحل الدولتين، ولأي عملية سياسية تستند إليه بالتالي، خصوصاً وأن هذا التعديل يستند إلى حاجز جغرافي هو الجدار.

أما العقبة الثانية التي اصطدمت بها محاولة إخلاء الخان الأحمر فكانت الحراك الشعبي لأهله، خصوصاً في تجمع أبو نوار ومحيطه، وقد استند هذا الحراك إلى كتلة بشرية محدودة،

إذ إن سكان تجمع أبو نوار الذي كان مركز هذه المواجهة كانوا 180 مواطناً فقط،[112] أما إجمالي المنطقة المهددة بالإخلاء فيقدر سكانها بنحو 2,400 شخص، لكن هذا الحراك استفاد من عنصرين داعمين هما؛ أولاً موقف السلطة الفلسطينية الذي رأى في إخلاء الخان الأحمر تهديداً وجودياً فتبنى هذا الحراك الشعبي، ما أدى إلى إسهام نشطاء حركة فتح فيه بشكل واسع، وما فتح الباب أمام بقية المتضامنين من مختلف التيارات بالإسهام فيه، أما عنصر القوة الثاني الذي استند إليه هذا الحراك فكان المتضامنين الأجانب، والذين ينصب اهتمامهم على الخان الأحمر منذ بدء مشروع إخلائه في سنة 2012.

وقد صادقت المحكمة الإسرائيلية العليا على هدم تجمعات الخان الأحمر في 2018/5/24،[113] وأعلنت قوات الاحتلال استعدادها للهدم في 2018/6/23، فبدأت الفعاليات الجماهرية رداً على ذلك، وقد أصدرت سلطات الاحتلال أمراً بإغلاق طرقات الخان الأحمر ومداخله في 2018/7/3 واقتحمته في 2018/7/4، واصطدمت مع المحتجين موقعين 35 إصابة. وعاودت الاقتحام في 2018/7/11 بالطريقة نفسها دون أن تتمكن من الهدم. وفي 2018/7/15 وضعت قوات الاحتلال بوابات حديدية على مدخل تجمع أبو نوار، وبدا أنها تعول على حصاره، وعادت إلى محاولة هدمه بعد شهرين من الحصار في 2018/9/16 لكنها واجهت الاحتجاجات ذاتها. وتكررت المحاولات في 2018/9/23 بتوزيع إخطارات هدم على أبناء تجمع أبو نوار في الخان الأحمر،[114] وفي 2018/10/17، وفي 2018/10/19.

وفي 2018/10/17 دخل على خط الخان الأحمر مستجد دولي جديد، إذ أعلنت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بن سودة Fatou Bensouda أنها ستنظر في كون هدم الخان الأحمر جريمة حرب، وأنها لن تتردد باتخاذ الإجراء المناسب،[115] وكان هذا الإعلان النقطة التي فرضت التراجع على الحكومة الإسرائيلية فأعلن نتنياهو في 2018/10/20 تأجيل مشروع هدم الخان الأحمر إلى أجل غير مسمى.[116]

شكَّل هذا التأجيل إحدى الضربات الأساسية التي تلقتها المحاولة الإسرائيلية لترجمة الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، وكان مسار تعديل حدود القدس أول المسارات التي فعّلتها الحكومة الإسرائيلية لترجمة الاعتراف الأمريكي على الأرض، وقد شكّل التراجع فيه نكسة مهمة لا يتوقع أن يستسلم الصهاينة لها بسهولة، وانطلاقاً من ذلك يجب عدم الاطمئنان لإغلاق ملف الخان الأحمر فهو مرشح للعودة إلى الواجهة في أقرب فرصة مواتية، وقد تكون هذه العودة مباغتة وخاطفة حتى لا تسمح بتراكم زخم شعبي، والاستعداد لذلك يتطلب الحفاظ على عناصر القوة التي أدت إلى التراجع الإسرائيلي وأهمها الحضور الدولي لهذه القضية، وحضورها

الإعلامي بما يتيح عودة التفاعل معها بشكل سريع، وتوفير أسباب البقاء لأبناء تجمعات الخان الأحمر الذين يعتمدون على الرعي وإنتاج الألبان، بما يفشل التعويل على هجرتهم البطيئة، ولعل هذا العنصر الأخير كان الأكثر إهمالاً في المشهد.

ب. عمليات الاستيلاء على بيوت المقدسيين:

شهدت سنة 2018 الإعلان عن تسريبات كبرى لعقارات المقدسيين تركزت في حي سلوان والبلدة القديمة في القدس وهي الواقعة تحت مجهر التهويد الصهيوني منذ بداية القرن العشرين. وقد تعمد الاحتلال هذه المرة تركيز الكشف عن هذه العقارات في تشرين الأول/ أكتوبر 2018:

- **عقار فتيحة في سلوان:** أُعلن في 2018/10/3 عن تسريب قطعة أرض تعود لعائلة فتيحة قرب عين سلوان وعليها شقتان سكنيتان.[117]

- **عقار جودة الحسيني في عقبة درويش:** في 2018/10/4 أعلن عن تسريب عقار جودة الحسيني المكون من 3 طبقات، والواقع في عقبة درويش في الطريق المؤدي إلى باب الملك فيصل أحد أهم أبواب المسجد الأقصى المبارك. والملفت في ملابسات تسريب جودة الحسيني هو دور الخلاف الداخلي في حركة فتح في التسبب في هذه الخسارة، إذ إن الناشط المقيم في الولايات المتحدة فادي السلامين والمقرب من القيادي المفصول من حركة فتح محمد دحلان، الذي ينافس محمود عباس على الأحقية في قيادة الحركة، كان قد حاول شراء عقار جودة سنة 2015 ووقع عقداً أولياً مع ملاك العقار، قبل أن تتدخل مخابرات السلطة بقيادة ماجد فرج، بحسب رواية السلامين، وتمنع إتمام التحويلات المالية، ليتقدم بعدها بسنة رجل أعمال يدعى محمد العطاري تقول المؤشرات أنه قريب من ماجد فرج ليشتري العقار، وينقل بعد ذلك ملكيته لشركة مملوكة للمستوطنين مسجلة في أحد الملاذات الضريبية الدولية؛ والعطاري ينفي بدوره ضلوعه في التسريب ويتهم أصحاب العقار بأنهم هم من قاموا به.[118]

- **عقار العلمي في عقبة درويش:** في 2018/10/24 أعلن عن تسريب عقار تملك عائلة العلمي 60% من حصصه، فيما تملك عائلة الحلبي الـ 40% المتبقية، وتبين دخول وسيط تولى بيع العقار للمنظمات الفلسطينية، وهو عصام عقل مدير اتحاد الهيئات المحلية في وزارة الحكم المحلي الفلسطينية، وقد قبضت الأجهزة الأمنية على عقل، وشُكلت لجنة تحقيق في تسريب العقار توصلت إلى إدانة عقل وقدمته إلى المحكمة التي حكمت عليه في 2018/12/31 بالسجن المؤبد.[119] وخلال فترة احتجاز عقل مارس الكيان الصهيوني والولايات المتحدة ضغوطاً كبيرة لتحريره، إذ اعتقلت قوات الاحتلال عدداً من قادة السلطة بينهم محافظ القدس عدنان غيث، ومنعت وزير شؤون القدس عدنان الحسيني من السفر مدة ثلاثة أشهر، وسحبت بطاقة الـ في آي بي (شخصية مهمة جداً) VIP من أحمد البراك المدعي العام الفلسطيني الذي

أمر بتوقيف عقل.[120] وقد انتهت الضغوط الأمريكية إلى تسليم عقل للولايات المتحدة في 2019/1/17، أي بعد 17 يوماً فقط من صدور حكم السجن المؤبد عليه.[121] وفي 2019/3/5 أسدل الستار على قضية عقار العلمي، إذ استولى المستوطنون على العقار بحراسة الشرطة.[122]

- **عقار أبو صبيح في سلوان:** في وقت متأخر من ليل 2018/10/22 اقتحمت شرطة الاحتلال بناية سكنية من ثلاثة طوابق في حي بطن الهوى في سلوان تمهيداً للاستيلاء عليها، وقد تبين لاحقاً أن الضالع في تسريبها هو يوسف أبو صبيح، وهو سمسار سبق له تسريب عقار لعائلة في باب الحديد في البلدة القديمة للقدس، وقد أصدرت عائلته في اليوم التالي بياناً يتبرأ منه ويؤكد أن أي عملية بيع لأي من أفراد الأسرة لا بدّ أن تعرض على مجلس العائلة.[123]

وهذا التزامن في الإعلان عن صفقات التسريب الذي يستغرق كل منها سنوات طويلة من التحضير والإعداد يغلب الظن أنه ليس عرضياً، بل يستهدف ضرب الروح المعنوية المقدسية وإشعار أهل المدينة بعبثية الصمود وعدم جدواه، وأن حصونهم تنهار من الداخل على يد متواطئين في تسريب تلك العقارات.

وعلى الرغم من أن التسريبات أدت إلى خسارات كبرى في السنوات القليلة الماضية شملت 53 وحدة سكنية في بطن الهوى في سلوان، و21 وحدة سكنية في الحارة الوسطى سنة 2014، كما شمل عقارات استراتيجية في البلدة القديمة مثل عقار اليوزباشي في حارة السعدية في 2016، وعقار الحسيني آنف الذكر، إلا أن النسبة العددية للتسريب ما تزال محدودة جداً إذ تقدر بـ 73 وحدة سكنية في البلدة القديمة، ونحو 114 وحدة سكنية في سلوان.

3. هدم المنازل والمنشآت:

بلغت حصيلة هدم سلطات الاحتلال للمنشآت في القدس ما بين سنتي 2000–2019، بعد إضافة حصيلة السنتين 2018–2019 إلى ما هدم من منشآت في الفترة ما بين 2000–2017 وهي تبلغ 1,352 منشأة سكنية،[124] 1,668 منشأة، تتكون في معظمها من المنشآت السكنية.

جدول 3/3: هدم المنشآت في القدس خلال سنة 2018[125]

الحي	سلوان	مخيم شعفاط	بيت حنينا	العيسوية	جبل المكبر	باقي الأحياء	المجموع
عدد المنشآت	30	21	19	18	17	38	**143**

جدول 3/4: هدم المنشآت في القدس خلال سنة 2019[126]

الحي	جبل المكبر	سلوان	صور باهر	بيت حنينا	شعفاط والمخيم	باقي الأحياء	المجموع
عدد المنشآت	47	42	29	23	23	9	**173**

وقد شهدت الفترة التالية لقرار ترامب، مجازر هدم واسعة لم تشهدها المدينة منذ انتفاضة الأقصى، ففي 2018/11/20 اقتحمت قوات الاحتلال مخيم شعفاط بقواتٍ كبيرة وأدخلت ست جرافات نفذت عمليات هدمٍ على مدى يومين، دمرت خلالها 16 محلاً تجارياً بكامل محتوياتها.[127] أما في 2019/7/22 فقد هدمت 100 شقة سكنية موزعة على 6 بنايات في منطقة وادي الحمص شرق صور باهر، القسم الأكبر من تلك المنازل كان قيد البناء وينتظر السكن فيه نحو 350 مقدسياً، وعدة وحداتٍ منها كانت مأهولة وتؤوي 24 مقدسياً، لتكون هذه أكبر عملية هدم في القدس منذ هدم حارة المغاربة سنة 1967.[128]

4. الأوضاع الميدانية في القدس:

تشهد القدس منذ سنة 2013 حالة مواجهة مستمرة تتصاعد لتصل إلى ذروات لها ثم تتراجع قليلاً لكنها لا تتوقف. وقد شكلت هبة أبو خضير في تموز/ يوليو 2014 الذروة الأولى، ثم شكلت انتفاضة السكاكين في تشرين الأول/ أكتوبر 2015 الذروة الثانية، وأما هبة باب الأسباط في تموز/ يوليو 2017 فشكلت الذروة الثالثة، وتلتها في شباط/ فبراير 2019 هبة باب الرحمة، وشكلت الذروة الرابعة، ومع دخول سنة 2020 يبدو أن الميدان يتجه نحو ذروة خامسة مع حملة الفجر العظيم.

النسق العام لهذه الذروات يظهر حالة هي أكثر من الهدوء لكنها دون الانتفاضة الشاملة، ويبلغ متوسط الفارق بين ذرواتها 18 شهراً، وهي في مجملها حركات منع اندلعت إما رداً على عدوان على الأفراد أو رداً على عدوان على المسجد الأقصى المبارك، وفي حالة العدوان نجحت التحركات الثلاثة في دفع الصهاينة إلى التراجع عن القرار.

من الناحية الجغرافية تركزت الهبات في أحياء المركز: البلدة القديمة، وسلوان، والطور، إضافة إلى العيساوية ومخيم شعفاط شمالاً، وجبل المكبر جنوباً إلى حدّ أقل، على الرغم من أنه ومخيم شعفاط قد شكلا مركز الاشتعال في السنوات الأولى لهذه الهبات ما بين 2013–2015 إلا أنهما عادا إلى الهدوء النسبي للسنوات اللاحقة، فيما بقيت أحياء المركز والعيسوية مشتعلةً بشكل مستمر حتى دخول سنة 2020. ويبدو أن العزلة الجغرافية التي فرضت على بيت صفافا وصور باهر جنوباً وكفر عقب إلى الشمال، قد أثرت بشكل فعلي على اتصالهم بنسيج المدينة، وعلى تفاعلهم بالتالي مع حالة المواجهة التي تشهدها. أما بيت حنينا، الضاحية التي تضم الطبقات الأكثر يسراً من المقدسيين، فإنها على الرغم من كونها الحي الواصل بين مختلف الأحياء الشمالية للقدس، إلا أنها بقيت الضاحية الأكثر هدوءاً على مدار تلك السنوات.

أما على مستوى العمليات فقد شهدت القدس خلال سنتي 2018–2019 العمليات التالية:

جدول 3/5: عمليات المقاومة في القدس سنتي 2018–2019[129]

السنة	طعن ومحاولة طعن	دعس	إطلاق نار	عبوات ناسفة وأكواع	المجموع
2018	17	0	4	7	**28**
2019	13	1	2	15	**31**

وقد شهدت القدس ارتقاء 5 شهداء في سنة 2018 و6 شهداء في سنة 2019.[130]

5. بؤرة الاشتعال في العيسوية:

شكلت الجامعة العبرية إلى جانب وظيفتها الأكاديمية نقطة الانطلاق المركزية في شمال شرقي القدس، إذ بنيت مستوطنات الشمال من حولها بعد سنة 1967، فجاءت التلة الفرنسية إلى شمالها، فيما جاءت مستوطنة رامات أشكول Ramat Eshkol إلى شمالها الغربي، أما معاليه أدوميم Ma'ale Adumim فقد بنيت على موازاتها من الشرق وهذا ما جعل العيسوية تقع في نقطة وسطى بين تلك المستوطنات، وبات قدرها أن تكون شوكة في الحلق وأن تقع عليها بالتالي ضريبة ثقيلة من العدوان في كل الانتفاضات ومن سياسات قضم الأراضي ومنع البناء وهدم البيوت. وقد زاد بناء كلية التدريب التابعة لحرس الحدود في أقصى شمال الشيخ جراح من تعرض العيسوية للقضم، إذ أنها باتت أقرب إلى الأحياء العربية لتلك الكلية، وبات قمع سكانها أحد الجولات التدريبية الأساسية التي يخوضها منتسبوها.

دخلت سنة 2018 والعيسوية تشهد حالة قمع متواصلة، إذ إنها شهدت في 2018/1/24 اقتحاماً لقوات الاحتلال مدعوماً بالمروحيات، كما شهدت في 1/27/ 2018 إغلاقاً استمر عدة أيام. وفي 1/30/ 2018 هدمت فيها 6 مخازن تجارية، وفي 1–2018/2/2 شهدت مواجهات على خلفية استمرار حصارها، أصيب فيها 20 مواطناً، أما في 2018/2/13 شهدت هدم محلين تجاريين، وفي 2018/2/18 كان الحصار ما زال مستمراً وجرت اعتقالات طالت 4 شبان، وفي 2018/3/9 رد أهالي العيسوية بإقامة صلاة الجمعة في مدخلها الشرقي، فعادت المواجهات من جديد خلال الأسبوع التالي واعتقل خلالها 15 شاباً.

وقد عادت حالة الاشتعال إلى العيسوية في 2018/4/15 إذ اقتحمت قوات الاحتلال البلدة مع طواقم البلدية لتنفيذ عمليات هدم جديدة، ويبدو أنها لم تنفذ الهدم الذي كانت تستهدفه في ذلك الحين لتعود في 2018/5/8 لتزيل محطة للوقود في البلدة، وقد هدأت قوات الاحتلال من استهدافها للعيسوية نسبياً خلال فترة محاولة إخلاء الخان الأحمر نظراً لقربهما الجغرافي، لكنها ما لبثت أن عادت لها بعد إعلان تأجيل هدم الخان الأحمر، إذ اقتحمت البلدة في 2018/11/6 منذرة بهدم ملعب

فيها، ثم عادت لاقتحامها في 12–2018/11/13، إذ اعتقلت خلاله وحدات المستعربين طفلين من البلدة، وعادت لاقتحامها في 2018/11/20 و2018/12/7 لتشهد البلدة مواجهات خلالهما.

وشهدت العيسوية ذروة استهداف شرطة الاحتلال لها خلال الفترة أيار/ مايو – آب/ أغسطس 2019 حيث اقتحمت قوات الاحتلال البلدة في 2019/5/15 وسلمت 20 إخطاراً بالهدم، وفرضت طوقاً أمنياً على العيسوية في اليوم التالي، فبدأت المواجهات تتصاعد مع استمرار ذلك الطوق، وصولاً إلى قتل شرطة الاحتلال للشاب محمد سمير عبيد بطلقات في الرأس من مسافة صفر في 2019/6/27. وقد اشتعلت العيسوية بعدها لفرض تسليم جثمانه، واستلمت جثمانه وشيعت شهيدها في 2019/7/1. وقد أصيب 56 مقدسياً خلال يوم التشييع، و80 آخرين في اليوم التالي، مع بقاء الطوق الأمني مفروضاً عليها، وقد عادت قوات الاحتلال لاقتحام البلدة فيما خاض معه الشباب مواجهات على مدى شهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 2019، واعتقلت والد الشهيد محمد سمير عبيد في شهر آب/ أغسطس 2019.

6. ضرب رموز الوجود السيادي الفلسطيني في المدينة:

على مدى الفترة التي يغطيها التقرير حافظت قوات الاحتلال على تعطيل عمل محافظ القدس عدنان غيث باعتقاله ووضعه تحت الإقامة الجبرية وإبعاده عن مدينة القدس، وكذلك الأمر مع فادي الهدمي وزير شؤون القدس، الذي عين مع تشكيل الحكومة الفلسطينية في 2019/4/13. وقد صعد الاحتلال استهدافه في 2019/11/20 إذ أغلق مقر مديرية التربية والتعليم التي تعمل تحت مظلة مديرية أوقاف القدس، كما أغلق مقرات المركز الصحي العربي، وأغلق مكتب تلفزيون فلسطين في المدينة،[131] فعطل بذلك الوجود السياسي والتعليمي والإعلامي للمؤسسات المرتبطة بالسلطة الفلسطينية في مدينة القدس، على الرغم من الفعالية المحدودة لذلك الوجود، وقد شكل هذا المسار أحد المسارات الثابتة خلال سنتي 2018–2019، والتي حاول الاحتلال ترجمة قرار ترامب من خلالها.

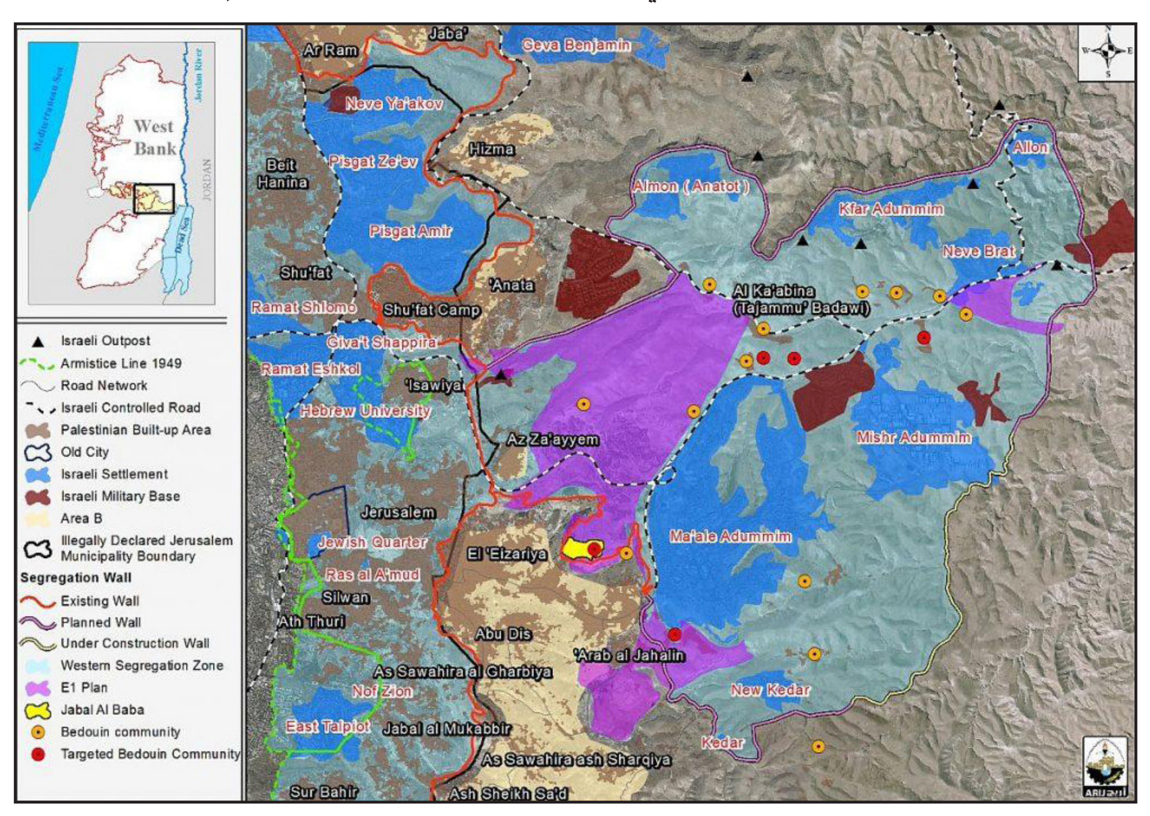
ثالثاً: التهويد والاستيطان في القدس:

العودة إلى التوسع على أساس الوظيفة الجيوسياسية للمستوطنات:

بخلاف الاتجاه السائد لتوسيع المستوطنات خلال العقد الماضي، انطلاقاً من وظيفتها الديموجرافية وقدرتها على جذب أعداد أكبر من المستوطنين إلى شرقي القدس، يبدو أن قرار ترامب أعاد الاعتبارات الجيوسياسية إلى الواجهة، فجاء معظم التوسع في اتجاهين مدفوعين بفكرة رسم حدود المدينة:

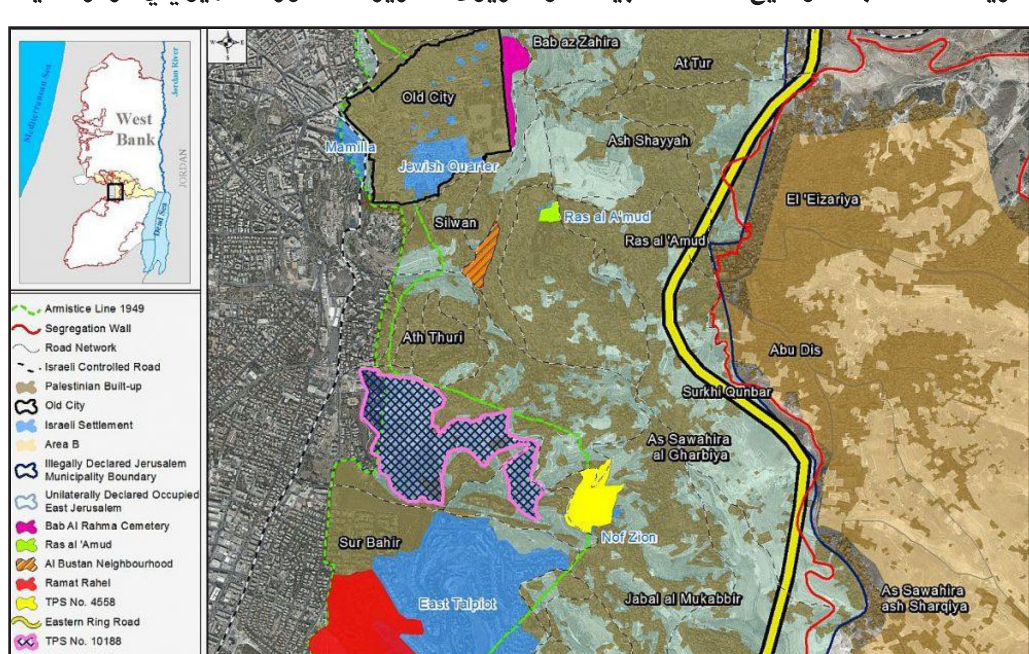
الأول في الطوق الخارجي للمستوطنات وبالذات تلك الشرقية والشمالية، وهو يشمل مستوطنات جفعات زئيف Giv‘at Ze’ev، والنبي يعقوب (نيفيه يعقوب Neve Ya‘akov)، وبسجات زئيف Pisgat Ze’ev، ومستوطنات كتلة أدوميم، وإذا ما وضع هذا التوجه إلى جانب توجه إخلاء الخان الأحمر، وتوجه تعزيز مستوطنات شرق رام الله، فإنه يفصح عن عزم صهيوني واضح لوصل القدس بمنحدرات غور الأردن ومنع ضواحي رام الله الجنوبية والشرقية من التوسع باتجاهها بأي شكل من الأشكال، وفصل الضفة الغربية بالكامل إلى كتلتين شمالية وجنوبية (انظر الخريطة رقم 3/3).

خريطة 3/3: مستوطنات شرقي القدس والتجمعات البدوية المهددة بالإخلاء



والثاني في تعزيز الحضور الاستيطاني الأساسي في وسط المدينة بتوسيع كتلة الطالبية "تلبيوت Talpiot" المكونة من مستوطنتي تلبيوت وتلبيوت الشرقية East Talpiot ووصلها بمستوطنة نوف زيون Nof Zion المقامة على أراضي جبل المكبر، كما أنه سيعزل صور باهر عن نسيج المدينة العربي ويحولها إلى ضاحية طرفية محاصرة على غرار شرفات وبيت صفافا جنوب القدس (انظر الخريطة رقم 3/4).

خريطة 3/4: اتجاه توسيع كتلة الطالبية – نوف زيون لتعزيز الحضور الصهيوني في مركز المدينة



أما بقية التوسع فمعظمه جاء في كتلة راموت Ramot شمالاً، وإلى حدّ أقل في مستوطنة جيلو Gilo جنوباً، وذلك لتحقيق جاذبية ديموجرافية في هذه الكتل التي تشهد نمواً سكانياً إيجابياً لصالح المستوطنين، بخلاف الكتل التي تبنى على أسس جيوسياسية، والتي كانت تنجح تاريخياً في قضم الحيز المكاني، إلا أنها كانت تصطدم بمحدودية جاذبيتها للمستوطنين. والجداول الإحصائية أدناه توضح الاتجاهين المركزيين المستجدين خلال سنتي 2018–2019:

جدول 3/6: إجمالي أعداد الوحدات السكنية المقرة في مستوطنات الطوق الخارجي وكتلة الطالبية – نوف زيون مقارنة ببقية المدينة 2018–2019[132]

الفئة	العدد*	النسبة (%)	الطاقة الاستيعابية المتوقعة
الوحدات المقرة في الطوق الخارجي	4,610	52.5	15,670
الوحدات المقرة في كتلة الطالبية – نوف زيون	2,103	22.5	7,150
الوحدات المقرة في بقية مستوطنات القدس	2,364	25.1	8,020
إجمالي الوحدات المقرة	**9,077**	**100**	**30,840**

* تسجل هذه الإحصاءات التطورات على الوحدات السكنية سواء كانت تخطيطاً أو ترخيصاً أو مناقصةً، وبالتالي فهي معرضة للتداخل بين سنة وأخرى وحسابها التراكمي يتطلب تدقيقاً.

ملاحظة: احتسبت الأرقام اعتماداً على الجدول 3/7 أدناه.

جدول 3/7: إجمالي أعداد الوحدات السكنية المقرة في مستوطنات القدس 2018–2019[133]

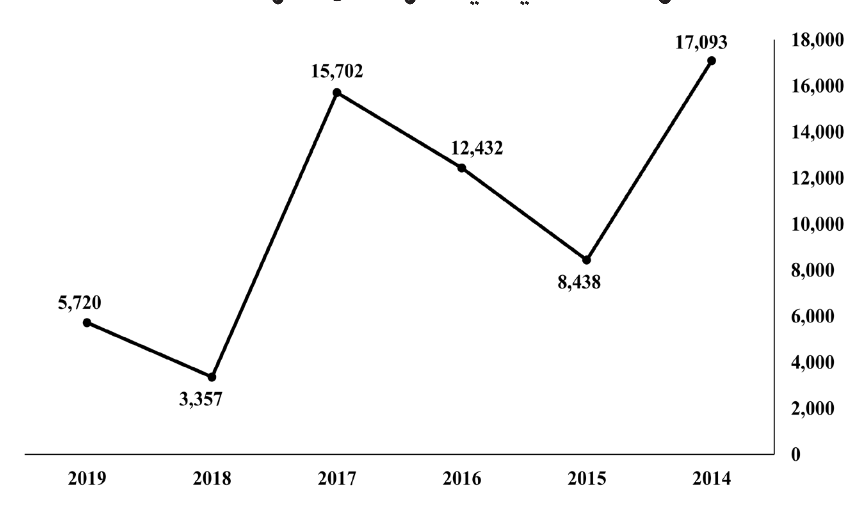
المنطقة	المستوطنة	2018		2019		المجموع
		عدد الوحدات (مقرة/ مطروحة للبناء)	إجمالي الوحدات السكنية	عدد الوحدات (مقرة/ مطروحة للبناء)	إجمالي الوحدات السكنية	
القدس	رامات شلومو Ramat Shlomo	1,243	3,357		5,720	**9,077**
	معاليه أدوميم			1,303		
	بسجات زئيف	250		1,070		
	جفعات زئيف	196		110		
	ألون Alon	325		325		
	بيت أوروت Beit Orot			36		
	جيفا بنيامين (أدم) Geva Binyamin (Adam)	370		180		
	نيفيه يعقوب			235		
	هار آدار Har Adar	70				
	كفار أدوميم Kfar Adumim	92				
	معاليه مخماس Ma'ale Mikhmas	48				
	تلبيوت الشرقية	711		603		
	تلبيوت			641		
	جبل المكبر	48		100		
	فندق شبرد Shepherd Hotel (الشيخ جراح)			13		
	راموت			640		
	جيلو	4		464		

الملاحظ على أي حال، أن عدد الوحدات التي تقدم العمل في التخطيط لها أو بناءها خلال سنتي 2018–2019 كان أدنى من معدلاته السابقة، وأن سنة 2018 التالية مباشرة لقرار ترامب سجلت أدنى عدد من الوحدات الاستيطانية التي شهدت تقدماً في مراحل الإقرار والبناء (انظر جدول 3/8).

جدول 3/8: أعداد الوحدات الاستيطانية المقرَّة خلال الفترة 2014–2019[134]

السنة	عدد الوحدات الاستيطانية
2014	17,093
2015	8,438
2016	12,432
2017	15,702
2018	3,357
2019	5,720

أعداد الوحدات الاستيطانية المقرَّة خلال الفترة 2014–2019

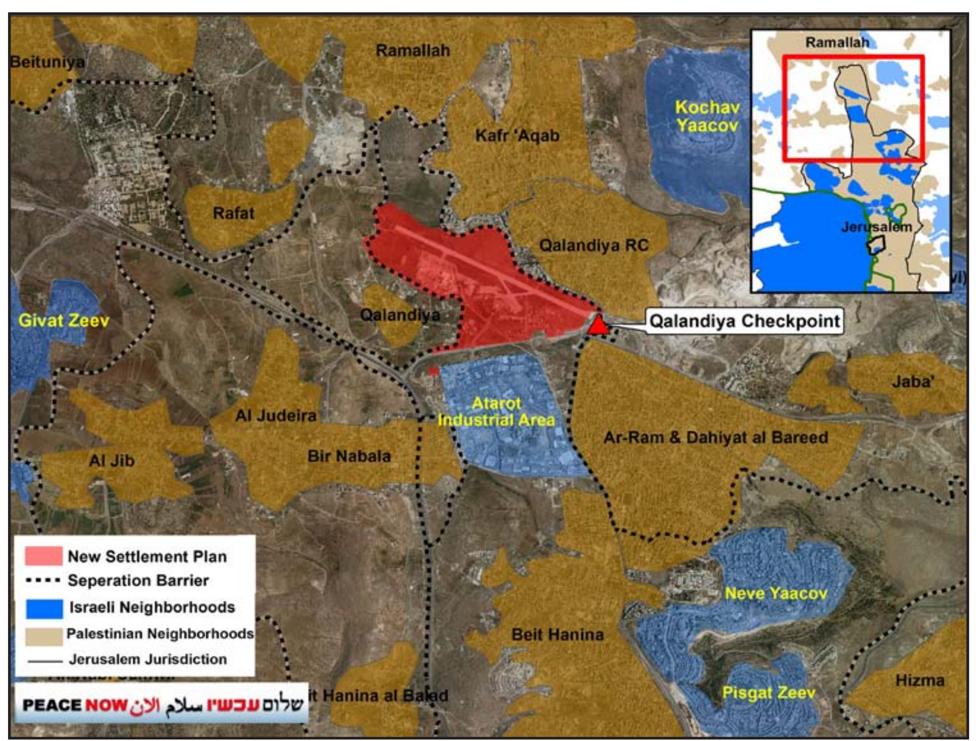


مشروع مستوطنة عطاروت Atarot في مكان مطار قلنديا:

في 2020/2/11 قدمت وزارة الإسكان لبلدية القدس مخططاً لبناء مستوطنة جديدة في مكان مطار قلنديا المغلق كي تبدأ عملية دراسته واعتماده في اللجان المحلية والبلدية، وبذلك تكون هذه المرة الأولى خلال ربع قرن التي تضاف فيها مستوطنة جديدة بالكامل إلى مستوطنات القدس منذ بناء مستوطنة هارحوما Har Homa في مكان جبل أبو غنيم في سنة 1996، وإن كانت مستوطنة جفعات حماتوس Giv'at HaMatos شكلت سابقة مشابهة لكنها كانت توسعة لنواة

صغيرة قائمة. ويأتي اقتراح بناء هذه المستوطنة التي يتوقع أن تضم 9,000 وحدة استيطانية في إطار السعي لتثبيت حدود المدينة بشكلٍ نهائي،[135] وهو يستهدف تشكيل حاجز إضافي إلى جانب الجدار يمنع تمدد كفر عقب والرام لتلتقيا مع بيت حنينا، وبالتالي يؤكد منع التواصل السكني بين رام الله والضواحي الخراجية للقدس مع ضواحيها الخارجية.

خريطة 3/5: الموقع المقترح لمستوطنة عطاروت وسط أحياء عربية مرشحة للتواصل الطبيعي



رابعاً: التوسع الاستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية:

1. تطور التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية:

شهدت سنة 2018 تقدماً في تخطيط وبناء 9,426 وحدة سكنية في الضفة الغربية دون احتساب القدس إذ تناولها العنوان السابق بتحليلٍ مفصل. أما سنة 2019 فشهدت تقدماً لـ 9,413 وحدة سكنية، ما يجعل المجموع 18,839 وحدة استيطانية، وإذا ما أضفنا له أعداد الوحدات الاستيطانية التي دُفع بها قُدُماً في القدس خلال الفترة نفسها فإن المجموع يصل إلى 30 ألف وحدة سكنية تقريباً. وبمقارنة عدد الوحدات الاستيطانية التي أقرت خلال السنوات الماضية، يظهر ارتفاع كبير في عدد الوحدات المقرة، منذ بدء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لولايته مع بداية سنة 2017، مقارنة بالسنتين الأخيرتين لإدارة أوباما، ولكنه في الوقت ذاته قريب من المستوى الذي

كان عليه في سنة 2014. وهنا لا بدّ من التوقف قليلاً عند الدلالات الرقمية، والسياق الذي يحيط بها عموماً، إضافة للمصادر التي توفر هذه الأرقام وكيفية احتسابها، وذلك لتكوين فهم أقرب للواقع حول التطور في توسيع المستوطنات في الضفة الغربية.

جدول 3/9: إجمالي أعداد الوحدات السكنية المقرة في مستوطنات الضفة الغربية (بدون القدس) 2014–2019[136]

السنة	عدد الوحدات الاستيطانية
2014	8,688
2015	2,292
2016	2,655
2017	9,896
2018	9,426
2019	9,413

وبين يدي القراءة الرقمية للتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية لا بد أن نلحظ الآتي:

- تُعد الأرقام التي توفرها التقارير الصادرة عن حركة السلام الآن Peace Now الإسرائيلية المصدر الرئيسي، الذي تعتمد عليه غالبية التقارير الدولية والتغطية الصحفية المتعلقة بالاستيطان؛ وهذه الأرقام بدورها تعتمد على المخططات والمناقصات التي تنشرها دولة الاحتلال في الصحف المعتمدة لديها.[137] وهنا لا بدّ من ملاحظة أن 13 مستوطنة فقط من مستوطنات الضفة الغربية ملزمة بنشر مناقصات لبناء وحدات سكنية جديدة،[138] كما أن الطريقة المعتمدة لعدِّ الوحدات السكنية ينتج عنها تضخيم في الرقم الإجمالي في بعض الأحيان نتيجة عد بعض الوحدات السكنية أكثر من مرة، سواء عند اعتمادها الأولي، أم عند الاعتماد المحلي، ثم الوزاري للإنشاء، ثم عند طرحها في مناقصات البناء.
- تغيب المصادر التي تقدم إحصاءات تفصيلية حول التوزيع الجغرافي للوحدات السكنية، في مختلف مستوطنات الضفة الغربية، إذ إن المصدر الرئيسي، وهو إحصاءات حركة السلام الآن، يعتمد المخططات التي تنشرها مجالس المستوطنات التي لا تقدم معلومات تفصيلية، حيث إنها تخضع لاحقاً لمراحل من التعديل والمراجعة، وفي بعض الأحيان لإعادة التوزيع قبل إقرارها فعلياً. كما تعتمد الكثير من مشاريع توسعة المستوطنات على خطط مقرة سابقاً، تتعدى الفترة التي يُغطيها التقرير. وسيظهر انعكاس هذا النقص في المصادر، من خلال عدم تطابق الأرقام بين الجداول الإجمالية والجداول التفصيلية، التي سترد لاحقاً في هذا التقرير، لكون الأخيرة تعتمد بشكل شبه كامل على التغطية الإعلامية لتوسع المستوطنات، للتعويض عن غياب الرصد العلمي الدقيق لهذا التوسع.

- على الرغم من التذبذب صعوداً وهبوطاً في عدد الوحدات السكنية المعتمدة؛ إلا أن أرقام البناء الفعلي للوحدات السكنية في الضفة الغربية بقيت ثابتةً إلى حدّ بعيد خلال السنوات الماضية.[139] وقد يكون ذلك انعكاساً لعدد من العوامل التي يجب توفرها لبدء البناء لناحية اللوازم اللوجستية، وتوافر الموازنات واستثمار القطاع الخاص الذي يعتمد بدوره على وجود طلب على الوحدات السكنية؛ وإن كانت بعض المشاريع تمضي قدماً، نتيجة لتوافر التمويل من الجمعيات الدينية، بعيداً عن قوانين السوق المعتادة.
- لا يُترجم نشر خطط لبناء الوحدات السكنية بالضرورة إلى بناء فِعليٍّ، خلال السنوات القليلة التي تليه. فعلى سبيل المثال شهدت الفترة التي يغطيها التقرير بناء 215 وحدة سكنية في مستوطنتي آفني حيفتس Avnei Hefetz في طولكرم وعلي زهاف Alei Zahav في سلفيت بناءً على مخططات أقرت سنة 1998؛[140] أي أن انتقال تلك الوحدات من التخطيط إلى التنفيذ استغرق 22 عاماً.
- يعود الارتفاع في عدد الوحدات السكنية المعتمدة خلال سنتي2018–2019 جزئياً إلى تحيُّز الإدارة الأمريكية لسياسات دولة الاحتلال، وتبنيها للنشاط الاستيطاني؛ والذي انعكس خلال نهاية سنة 2019 بإعلان وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو Mike Pompeo أن بلاده لم تعد ترى المستوطنات في الضفة الغربية غير شرعية.[141] كما يعكس أيضاً التوازنات السياسية داخل دولة الاحتلال سواءً لناحية وجود حكومة تسيير أعمال تقوم على الليكود واليمين المتطرف، ما سمح للأحزاب الصغيرة بفرض أجنداتها على المشهد العام، وعزّز سعي رئيس وزراء الاحتلال لزيادة شعبيته من خلال إبداء دعم غير محدود للنشاط الاستيطاني. وذلك قد يعني أن إقرار المخططات التوسعية قد لا يُترجم بالضرورة على أرض الواقع في المدى القريب، نتيجة كونه مرتبطاً بالمناخ السياسي أكثر من ارتباطه بواقع النشاط الاستيطاني على الأرض.

2. النمو السكاني للمستوطنين وعلاقته بالتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية:

على الرغم من بقاء الزيادة في عدد الوحدات السكانية عند مستوى 9 آلاف وحدة سكنية سنوياً تقريباً خلال السنوات الثلاث الماضية، إلا أن نسبة النمو السكاني في المستوطنات انخفضت من 4.8% سنة 2017 إلى 3.1% خلال سنة 2019، وهي عموماً أقل نسبة نمو تُسجل خلال العقد الأخير باستثناء سنة 2016 التي سجلت نسبة بلغت 2.1%، وهو ما يؤكد أن هذه التوسعات محكومةٌ بفكرة السيطرة على الجغرافيا أكثر مما هي مدفوعة بالنمو السكاني، وهذا ما يظهر في الجدول 3/10 أدناه.

ويتسم النمو السكاني للمستوطنين بشكل عام بالتصاعد، غير أن درجة الزيادة في السنوات الخمس الماضية اتسمت بالتذبذب بين 4.8% و2.1%، ويعتمد هذا النمو بشكل أساسي على الزيادة

الطبيعية خصوصاً في أوساط اليهود المتدينين، وعلى الهجرة الداخلية بين المستوطنات، في حين تأتي أعداد المستوطنين الجدد في المرتبة الثالثة،[142] وذلك بطبيعة الحال يطرح تساؤلاً حول قدرة دولة الاحتلال الفعلية على بناء وإشغال كل الوحدات السكنية التي أقرت خلال السنوات الماضية.

جدول 3/10: النمو السكاني لأعداد المستوطنين في مستوطنات الضفة الغربية 2010–2019[143]

السنة	عدد المستوطنين	الزيادة	نسبة الزيادة (%)
2010	311,100	–	–
2011	325,500	14,400	4.6
2012	341,400	15,900	4.8
2013	356,500	15,100	4.4
2014	370,700	14,200	3.9
2015	385,900	15,200	4.1
2016	394,300	8,400	2.1
2017	413,400	19,100	4.8
2018	427,800	14,400	3.4
2019	441,100	13,300	3.1

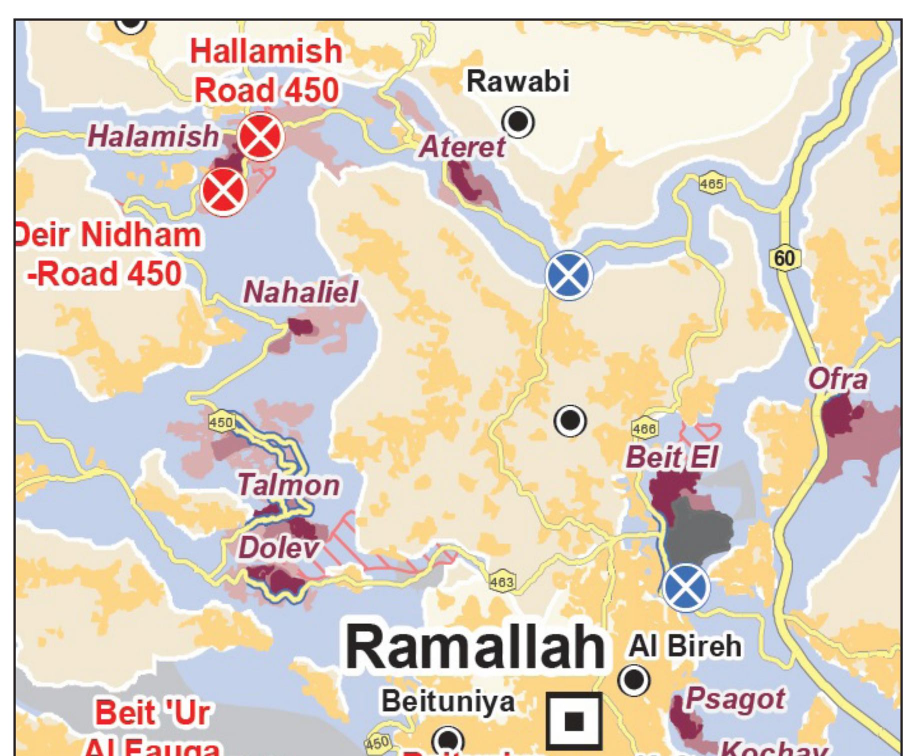
3. قراءة الاتجاهات الأساسية للتوسع الاستيطاني في الضفة الغربية:

القراءة التفصيلية للمستوطنات التي شهدت توسعاً على مستوى التخطيط أو البناء خلال سنتي 2018–2019 كما تظهر في الجدولين 3/11 و3/12 أدناه، تقود إلى استنتاج الاتجاهات الأساسية التالية:

- مسار عزل رام الله عن القدس بشكلٍ نهائي: وذلك من خلال تركيز البناء في مستوطنات شرق وجنوب شرق رام الله، وفي الطوق الخارجي الشرقي والشمالي للقدس من الجهة المقابلة.
- تعزيز أصابع الاستيطان العميقة: والتي تنطلق من الخط الأخضر باتجاه عمق الضفة الغربية، وهي إصبع كيدوميم Kedumim في قلقيلية وإصبع أريل Ari'el في سلفيت، وقد خُصصت أكثر من ألفي وحدة سكنية للدفع بهذا الاتجاه.
- تعزيز الاستيطان على أساس عقائدي في مستوطنات شرق الخليل، وهي مستوطنات ظلت مستقرة في الحجم لسنوات طويلة، لكنها باتت تشكل طليعة حسم الهوية الصهيونية إلى جانب القدس، بحسب رؤية الدولة الصهيونية؛ وهو ما بات واضحاً في زيارات نتنياهو المتكررة إلى الخليل، واقتحامه المسجد الإبراهيمي في سنتَي 2019 و2020، وقد خصصت لهذه الغاية نحو 600 وحدة استيطانية.

- تعزيز السيطرة على الأغوار الشمالية، وتعزيز المستوطنات المسيطرة على الطريق الواصل بين نابلس والأغوار في جلجال وتومر Tomer وفصايل Petza'el ومعاليه إفرايم Ma'ale Efraim، على حساب دوما وفصايل والعوجا.
- الاختراق العميق: خلال السنتين الماضيتين كان ملحوظاً تخصيص عدد كبير من الوحدات السكنية لتسمين المستوطنات الصغيرة والبؤر التي أسسها مستوطنون، ولم يكن الكيان الصهيوني يعترف بها من قبل. ففي رام الله مثلاً خصصت أكثر من ألف وحدة سكنية لتعزيز المستوطنات المتناثرة غربها، وتشمل دوليف Dolev وتلمون Talmon وزيت رعنان Zayit Ra'anan، كما هو واضح في الجدول 3/11 وصولاً إلى حلميش Halamish، لتتواصل تلك الكتلة فيما يبدو تعويلاً عليها ككتلة ضاغطة توازي بيت إيل Beit El الواقعة إلى الشرق. وإذا ما أضفنا إلى ذلك اتجاه تطويق رام الله من الجنوب بمستوطنات غلاف القدس، وحاجز عطارة ومستوطنة عطيرت Ateret التي تقطع طريق تواصلها مع سلفيت شمالاً، فالتفسير المنطقي الوحيد المتبقي لهذا السلوك هو منع رام الله من التوسع أساساً، والحفاظ على كتلتها السكانية ضمن حيزها الجغرافي الحالي.

خريطة 3/6: مستوطنات غرب رام الله التي تجري محاولة ربطها في كتلة واحدة



السلوك ذاته نجده حاضراً في بيت لحم، إذ على الرغم من وجود كتلة متماسكة يعزلها الجدار ويحاول إلحاقها في القدس في غرب المدينة، إلا أن تحليل الأرقام الواردة في الجدول 3/12 يظهر أن نصف التوسع المخصص لها ذهب لمستوطنتي نيكوديم Nikodim شرق بيت ساحور وأسفار Asfar إلى الجنوب منها، واللتان تضغطان على بلدات بيت لحم من جهة الشرق وتمنعان في الوقت نفسه تواصلهما مع بلدات شمال الخليل. كما أقرت حكومة دولة الاحتلال في كانون الأول/ ديسمبر 2018 تخصيص 1,200 دونم من أراضي قرية خربة النحلة لوزارة الإسكان في دولة الاحتلال لإنشاء مستوطنة جديدة تحت اسم جفعات إيتام Givat Eitam،[144] مكملة بذلك عزل مدينة بيت لحم بشكل كامل عن جنوب الضفة الغربية، ضمن مشروع إي 2 أوE2، الذي يهدف لمحاصرة الوجود الفلسطيني بشكل كامل في المدينة، ومنحها طابعاً يهودياً كوجهة سياحية ضمن دولة الاحتلال، وهي المدينة التي تستقبل أكثر من 1.5 مليون سائح سنوياً.

- تلجأ الحكومة الصهيونية إلى بناء أنواع جديدة من المستوطنات في المناطق التي يصعب فيها تأسيس تجمعات سكانية كبيرة، خصوصاً في مناطق الأغوار وشرق الضفة الغربية. وتتضمن هذه المستوطنات بناء مدن جامعية أو مزارع خيول للاستجمام، وقد وثّقت مؤسسة "كروم العنب" اليسارية الصهيونية 37 إسطبلاً ومزرعة خيول سياحية، أقيمت في غور الأردن منذ سنة 2000؛[145] أو بناء مراكز صناعية وسياحية، كمتنزه رياضة السيارات الذي أقر بناؤه بين الأغوار الوسطى ومحافظة رام الله، والذي سيضم 120 وحدة فندقية.[146]
- التوجه نحو تحويل القدس إلى مركز عمراني لمستوطنات الضفة الغربية، بحيث ترتبط كل عُقُد مواصلاتها به، ويصبح المركز المدني الذي تعتمد عليه كل مستوطنات الضفة الغربية، وهذا ما مهّد لتطبيقه تولي اليميني المتطرف بزاليل سموتريتش Bezalel Smotrich لحقيبة المواصلات. إذ رفض الخطة الشاملة للمواصلات في الكيان الصهيوني والتي قدمت في 2019/6/27 لأنها "تمارس التفرقة" بحق مستوطني الضفة الغربية، وتهمل تطوير المواصلات في الضفة الغربية، ولا تنفق ما يكفي على ربطها بالمدن الصهيونية.[147] ومن ثم طرح في 2019/11/29 مشروعاً لبناء مقطع جديد من الشارع الاستيطاني رقم 60 يربط مستوطنات غوش عتصيون Gush Etzion به، معتبراً إياها خطوة أولى ضمن مجموعة شوارع لا بدّ أن تُبنى، وتتطلب المال والزمن لتتحول إلى شبكة مواصلات متكاملة.[148]

جدول 3/11: تفصيل أعداد الوحدات السكنية المقرة في مستوطنات شمال الضفة الغربية 2018–2019[149]

المنطقة	المستوطنة	2018		2019		المجموع
		عدد الوحدات (مقرة / مطروحة للبناء)	إجمالي الوحدات السكنية في المنطقة	عددالوحدات (مقرة / مطروحة للبناء)	إجمالي الوحدات السكنية في المنطقة	
رام الله	عوفاريم Ofarim	583	1,645		678	**2,323**
	بيت إيل	189		296		
	زيت رعنان	503				
	بيت أرييه Beit Aryeh	8				
	حلميش	60				
	تلمون	180				
	بساغوت Psagot	9				
	دوليف	28		382		
	جفعات آساف Givat Assaf	85				
سلفيت	بدوئيل Peduel	107	1,099		148	**1,247**
	علي زهاف	166		40		
	عيتس إفرايم Etz Efraim	108		108		
	كفار تفوح Kfar Tapuach	26				
	بروخين Bruchin	71				
	رفقاه Revava	27				
	غاني موديعين Ganei Modi'in	194				
	أريل	400				

المنطقة	المستوطنة	2018 عدد الوحدات (مقرة / مطروحة للبناء)	2018 إجمالي الوحدات السكنية في المنطقة	2019 عددالوحدات (مقرة / مطروحة للبناء)	2019 إجمالي الوحدات السكنية في المنطقة	المجموع
الأغوار وأريحا	جلجال Gilgal	234	764	98	280	**1,044**
	جفعات سلعيت Givat Sal'it	94				
	ماسكيوت Maskiot	27				
	تومر	55				
	فصايل	55				
	معاليه إفرايم	299				
	فيريد يريحو Vered Yeriho			182		
قلقيلية	كارني شمرون Karnei Shomron	85	1,554		130	**1,684**
	كريات نيتافيم Kiryat Netafim	84				
	عمانوئيل Imanuel	208		60		
	نوفيم Nofim	278				
	تيسوفيم Tzofim	435				
	كيدوميم	464		70		
نابلس	ألون شيفوت Allon Shevut	15	71		207	**278**
	براخا Barakha			207		
	إيتمار Itamar	56				
جنين	تل مانشيه Tal Menashe	79	159		0	**159**
	حنانيت Hinanit	80				
طولكرم	عيناف Einav	81	211		0	**211**
	آفني حيفتس	130				

جدول 3/12: تفصيل أعداد الوحدات السكنية المقرة في مستوطنات جنوب الضفة الغربية 2018–2019[150]

المنطقة	المستوطنة	2018		2019		إجمالي
		عدد الوحدات (مقرة / مطروحة للبناء)	إجمالي الوحدات السكنية في المنطقة	عدد الوحدات (مقرة / مطروحة للبناء)	إجمالي الوحدات السكنية في المنطقة	
بيت لحم	إيبي هناحل Ibei HaNahal		841	98	1,502	**2,343**
	إفرات Efrat	106		300		
	كفار عتصيون Kfar Etzion	464				
	كفار إلداد Kfar Eldad	84		105		
	نيكوديم	4		770		
	إيلعيزر Elazar	68				
	أسفار (متزاد Metzad)	100		207		
	ألون شيفوت	15		22		
الخليل	أدورا Adora	60	1,523		152	**1,675**
	ماعون Ma'on	27				
	سنسانا Sansana	128				
	عنتائيل Otniel	128				
	بني حافر Pnei Hever	24		76		
	تينيه عوماريم Tene Omarim	135				
	حاجاي Hagai	135		76		
	نوغوهوت Negohot	102				
	متسادا Metsada	61				
	النبي دانيال Neve Daniel	180				
	البلدة القديمة	30				
	كرمل Carmel	156				
	كرمي تسور Karmei Tzur	120				
	سوسيا Sosia	81				
	كريات أربع	156				

خامساً: الجدار والحواجز في الضفة الغربية:

1. جدار الفصل:

لم يشهد البناء في جدار الفصل العنصري تطوراً كبيراً خلال الفترة التي يغطيها التقرير إذ لم يزد التقدم في إنجاز المسار الكلي للجدار والذي يبلغ 708 كم عن 0.3%،[151] وذلك لا يعود لتخلي دولة الاحتلال عن مشروع الجدار، وإنما يعود لاكتمال أجزائه الأساسية التي تفصل المدن الفلسطينية عن حدود الأراضي المحتلة سنة 1948، واكتمال عزل مستوطنات الضفة الغربية إلى حدٍ كبير، كما يمكن إرجاع البطء في تقدم العمل في الجدار أيضاً إلى تغير رؤية الكيان الصهيوني لحدوده النهائية. إذ تزايد خلال السنوات الماضية إقرار إنشاء مستوطنات وبؤر استيطانية شرق الجدار ما يعني أن الحدود الأصلية للجدار لم تعد تضمن العزل التام للتجمعات الاستيطانية، وباتت حكومة الاحتلال تلجأ لتعزيز شبكة الطرق الالتفافية وإغلاق الطرق التي تربط القرى والمدن الفلسطينية لضمان عدم وصول الفلسطينيين للتجمعات الاستيطانية.

وقد كانت أبرز مقاطع الجدار التي تقدم العمل في إنجازها خلال الفترة التي يغطيها التقرير المقطع المحيط بمستوطنة بيت إيل على أراضي بلدة الجلزون في محافظة رام الله، بالإضافة للجدار المحيط بمستوطنة شاكيد Shaked والمقام على أراضي قرية ظهر المالح في جنين. وقد بلغ عدد نقاط التفتيش والحواجز على طول الجدار خلال الفترة التي يغطيها التقرير 123 نقطةً وحاجزاً.[152]

2. الحواجز:[153]

في سنة 2019، بلغ عدد الحواجز، التي تقطع أوصال العمق الفلسطيني في الضفة الغربية، وتمنع التواصل بين المحافظات الفلسطينية من جهة وبين المراكز المدنية والقرى والبلدات الفلسطينية من جهة أخرى؛ 777 حاجزاً تنوعت بين: بوابات حديدية، وحواجز إسمنتية، وسواتر ترابية، ونقاط تفتيش مؤقتة ودائمة. وتتركز الحواجز في محافظة الخليل التي تضم لوحدها 320 حاجزاً، تليها محافظة رام الله التي تضم 114 حاجزاً، تليها محافظة نابلس بـ 76 حاجزاً.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، نصب جيش الاحتلال 15 حاجزاً جديداً في محافظة الخليل تركزت في معظمها في قرى جنوب الخليل، و14 حاجزاً في محافظة رام الله تركزت في معظمها شمال مدينة رام الله لفصلها عن بلدات المحافظة الشمالية.

سادساً: هدم المنازل والمنشآت ومصادرة الأراضي:

1. هدم المنازل والمنشآت:

شهد هدم المنازل والمنشآت في الضفة الغربية انخفاضاً خلال الفترة التي يغطيها التقرير عن سنتي 2016 و2017، إذ شهدت سنة 2018 هدم 244 مسكناً ومنشأة دون احتساب القدس حيث ناقشناها بشكل مفصل سابقاً.[154] وقد أدت عمليات الهدم تلك إلى تهجير 246 شخصاً، وقد تركز الهدم في الخليل (72)، ورام الله (35)، وسلفيت (35). فيما شهدت سنة 2019 هدم 384 مسكن ومنشأة، أدت إلى تهجير 811 شخصاً، وتركزت بشكل كبير في بيت لحم (123)، والخليل (123)، وطوباس (58).[155]

وقد أظهر التوثيق الميداني الذي يقوم به مركز أبحاث الأراضي – القدس ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – الأرض الفلسطينية المحتلة United Nations Office for the Coordination of Huminitarian Affairs–occupied Palestinian territory (OCHA–opt) تفاوتاً ملحوظاً في عدد حالات هدم المساكن والمنشآت التي يتم رصدها، وقد يعود ذلك بطبيعة الحال للمنهجية التي يتبعها كل طرف من الأطراف، لكنه في الوقت ذاته يُظهر الحاجة لدعم جهود توثيق حالات هدم المساكن والمنشآت، لتكون أكثر شمولاً وفعالية لتبنى عليه مقاربة تعزيز ودعم مناسبة لأصحاب تلك المنازل والمنشآت المهدومة. ونورد في الجدول التالي الحالات التي تمّ توثيقها من كل طرف من الأطراف، مع ضرورة الإشارة إلى أن الفترة التي يغطيها التقرير شهدت تراجع التمويل للمؤسسات الحقوقية العاملة في الأراضي المحتلة منذ تأسيسها، سواءً أكانت هذه الجهات مؤسسات أهلية أم مكاتب أممية تابعة للأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة.[156] ويطرح ذلك شكاً مهماً حول نجاح سياسة الخارجية الصهيونية في تقويض جهود مراقبة عدوانها على الفلسطينيين.

جدول 3/13: هدم المساكن والمنشآت في الضفة الغربية 2018–2019[157]

	2018	2019
حسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة	244	384
حسب مركز أبحاث الأراضي – القدس	317	171

2. مصادرة الأراضي:

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير مصادرة أكثر من 23,197 دونماً من الأرض لغايات أمنية، أو لغايات إنشاء مستوطنات جديدة أو توسيع مستوطنات قائمة، أو لغرض شق الطرق الالتفافية التي تصل بين المستوطنات.[158] وقد شهدت محافظة رام الله أكبر حالات مصادرة الأراضي؛ إذ سجلت مصادرة 5,965 دونماً،[159] تلتها محافظة طوباس التي سجلت مصادرة 2,444 دونماً، ومن ثم محافظة سلفيت 2,081 دونماً، ومحافظة الخليل 1,518 دونماً. وتتسق هذه النسب إلى حد بعيد مع النشاط الاستيطاني الذي تشهده محافظة رام الله، والأغوار الشمالية (محافظة طوباس)، ومحافظة سلفيت التي تمتاز بانخفاض كثافتها السكانية، وخصوبة أرضها، وتوفُّر الموارد المائية فيها.

سابعاً: المياه

تسيطر دولة الاحتلال على نحو 80% من موارد المياه في الضفة الغربية،[160] وهي تتعامل مع كامل الموارد المائية في الضفة الغربية بوصفها تابعةً لها، وتفرض على الفلسطينيين الحصول على موافقة مسبقة منها لاستغلال المياه في الضفة الغربية بأي شكل كان، حتى من خلال تجميع مياه الأمطار أو إقامة خزانات للمياه. وهي بذلك لا تضمن التحكم باستغلال الموارد المائية فحسب، بل تتحكم أيضاً باتجاهات نمو التجمعات السكانية، واستغلال الأراضي الصالحة للزراعة. وقد تجاهلت خطة إدارة ترامب "للسلام" والمعروفة بـ"صفقة القرن" الإشارة لتوزيع الموارد المائية في الضفة الغربية، وذلك بعد أن كانت بنداً أساسياً في اتفاقيات أوسلو، ما يعني الإبقاء على الوضع القائم كما هو وحرمان الفلسطينيين من استغلال مواردهم المائية، وهو ما يقطع الطريق حتى على رؤية الخطة نفسها لوجود "اقتصاد فلسطيني مزدهر" في الضفة الغربية، كما تدَّعي الخطة.

خلال الفترة التي يغطيها التقرير دمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي 82 بئراً وبركة زراعية في الضفة الغربية تركزت معظمها في طوباس والخليل، كما دمر جيش الاحتلال أكثر من 50 شبكة ريّ في رام الله ونابلس وطوباس وسلفيت وأريحا.[161]

خلاصة

مع إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 2017/12/6 اعترافه بالقدس عاصمةً للكيان الصهيوني، دخل الصراع على المدينة إلى مرحلة الحسم، وبدا أن التعويل الصهيوني على طمس هوية المدينة وتهويدها يبحث عن تتويج مئة عام من الاستعمار بحسمٍ نهائي تحت مظلة التأييد الأمريكي غير المسبوق. تميزت هذه المرحلة بحالةٍ من المغالبة؛ بمحاولاتٍ

صهيونية لفرض تغييرات كبرى تقابلها تحركات شعبية مقدسية أساساً، وتحركات فلسطينية، وعربية وإسلامية أقل حضوراً، لمغالبة هذه المحاولات ومنعها من التحقق.

في المسار العام، تمكن الصهاينة من التقدم على جبهة ضرب رموز الوجود الفلسطيني في القدس، فأغلقوا مقر مديرية التربية والتعليم في القدس والمركز الصحي العربي، كما عطلوا عمل محافظ القدس ووزير القدس بالاعتقال المتكرر والمنع من ممارسة أي نشاط، ونفذوا عمليات هدم كبرى في مخيم شعفاط وفي وادي الحمص وفي العيزرية، كما أنهم أقروا حزمة من المشروعات التي من شأنها أن تغيّر وجه المدينة، إن قُيِّض لها أن تتم، مثل قطار القدس الهوائي في محيط البلدة القديمة، ومشروع مستوطنة كبرى جديدة في مكان مطار قلنديا شمالاً.

في الوقت عينه، مُنيت محاولات التقدم الصهيونية بتراجعين كبيرين خلال سنتي 2018–2019، الأول كان اضطرار رئيس الوزراء الإسرائيلي لإعلان تأجيل هدم تجمع الخان الأحمر البدوي شرقي القدس نتيجة الضغط الدولي والشعبي، والثاني كان فتح مصلى باب الرحمة في المسجد الأقصى المبارك بعد 16 عاماً من الإغلاق الإسرائيلي، إثر الهبة الشعبية التي جاءت لتبدِّد الجهود التدريجية الصهيونية لإخلاء المنطقة وقضمها خطوة خطوة.

على المستوى الميداني، كانت مسارات العدوان على الأقصى تسير في ثلاثة اتجاهات متوازية: مسار التقسيم الزماني والاقتحامات، مع التركيز على فرض أداء الطقوس التلمودية العلنية داخل الأقصى بشكلٍ تدريجي وصل ذروته في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2019، ومسار تفريغ دور الأوقاف الأردنية من مضمونه وكانت له محطتان فارقتان: الأولى مطلع 2019 بسلب صلاحية ترميم الجدار الجنوبي الغربي للأقصى من الخارج من الأوقاف، لتنفذ بلدية الاحتلال ترميماً في الأقصى لأول مرة في تاريخه منذ احتلاله، والثاني في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 2019 بمنع الحراس من مواكبة المقتحمين الصهاينة خلال الأعياد أو من تصويرهم، أما المسار الثالث فهو مسار التقسيم المكاني والذي كان يستهدف باب الرحمة من الجهتين الداخلية والخارجية عند المقبرة التاريخية المجاورة له. وقد شهدت سنة 2019 بداية تزامن استثنائي بين الأعياد اليهودية، التي تتخذ رافعة لأجندة العدوان على الأقصى، وأعياد إسلامية مركزية، وهو اتجاه سيستمر لثلاث سنوات، ليأتي بسببه اقتحام الأقصى في 28 رمضان، واقتحام الأقصى في يوم عيد الأضحى والذي كان أول اقتحامٍ يتم في يوم عيدٍ إسلامي في تاريخ الأقصى.

أما على مستوى الأوقاف المسيحية، فقد أصدرت المحكمة العليا الصهيونية قراراً نهائياً بشأن عقارات ساحة عمر التي سرُبت عبر بطركية الروم الأرثوذكس سنة 2005، وكان البطريرك الحالي ثيوفيلوس قد تولى منصبه على أساس إبطال هذه الصفقة، لكن العكس هو ما تحقق في سنة 2019؛

وقد مُني الحراك العروبي والوطني الأرثوذكسي لحماية العقارات بضرباتٍ موجعة نتيجة انحياز السلطة الفلسطينية والدولة الأردنية إلى جانب البطريرك ثيوفيلوس على الرغم من أن الجهود القانونية التي قادها قد وصلت إلى فشلٍ كاملٍ حتى الآن.

تركزت المواجهة طوال سنتي 2018–2019 في أحياء المركز، وفي البلدة القديمة وسلوان والعيسوية على وجه التحديد، وبدا أن هذه الأحياء تخوض انتفاضاتها المحلية المستمرة للعام السادس على التوالي منذ صيف سنة 2013. بالمقابل كانت "الضربات" الإسرائيلية للمقدسيين تركز على جانب الحرب النفسية، وبدا ذلك واضحاً في تعمد حشد الإعلان عن مجموعة تسريباتٍ للعقارات في كانون الثاني/ يناير 2018 في البلدة القديمة وسلوان، على الرغم من أن كل واحد من تلك التسريبات استغرق أعواماً ليتمّ، أما النموذج الثاني فكان تعمد تنفيذ عمليات هدمٍ كبرى بتعزيزاتٍ عسكرية حاشدة لم تشهدها المدينة منذ انتفاضة الأقصى، وذلك في مخيم شعفاط في آذار/ مارس 2018 وفي وادي الحمص شرق صور باهر في تموز/ يوليو 2019.

الاستيطان في القدس وعموم الضفة الغربية ركز خلال سنتي 2018–2019 على أربعة اتجاهاتٍ مركزية: الأول تعزيز الحضور اليهودي في مركز القدس عبر مشاريع بنىً تحتية مثل القطار الهوائي في محيط البلدة القديمة، والثاني وصل طوق مستوطنات شرقي القدس بمنحدرات غور الأردن وعزل القدس عن رام الله لضمان عدم اتصالهما، وهو ما سينتهي عبر الزمن إلى فصل تام للضفة الغربية إلى جزيرتين شمالية وجنوبية يطوقهما نهر الأردن، وهي الرؤية الاستراتيجية الصهيونية الأصيلة للضفة الغربية كما عبرّت عنها خطة ألون Allon Plan سنة 1967. أما الاتجاه الثالث فهو تحويل القدس إلى مركز عمراني لمستوطني عمق الضفة الغربية، يعتمدون عليه في الخدمات وترتبط به خطوط الشوارع والمواصلات العامة، لمغالبة المشكلة المزمنة في محدودية العمق الجغرافي للمركز اليهودي المتقدم في القدس، والبعيد نسبياً عن نقاط التركز الديموجرافي المدني اليهودي على السهل الساحلي؛ وأخيراً يسعى الاتجاه الرابع إلى تعزيز كتلة مستوطنات شرق الخليل التي تطوق بلدتها القديمة من جهة الشرق وتجثم على صدر المدينة وأحيائها، في محاول تأكيدٍ للهوية التوراتية للدولة الصهيونية.

خلال سنتي 2020–2021 ستستمر مرحلة المغالبة على مصير المدينة، بمحاولات تقدمٍ صهيونية بغطاء أمريكي يقابلها رد شعبي مقدسي وفلسطيني بدعمٍ عربي وإسلامي محدود، وسيكون التجديد لدونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة هو العنصر الأكثر تأثيراً في حدة هذه المواجهة، ففي ظلّ أزمة سياسية صهيونية يتوقع لها أن تستحكم، يبقى الغطاء الأمريكي المفتوح هو الدافع الأساسي لمحاولة حسم مصير المدينة. في المقابل، سيستمر المسجد الأقصى في دوره الذي يتجدد منذ ثلاثة عقود كعنوانٍ رمزي للانفجارات الشعبية، من هبة النفق سنة 1996 إلى

هبة باب الرحمة سنة 2019، وستكون المحاولة الصهيونية لمعاودة إغلاق باب الرحمة عنواناً أساسياً مرشحاً للتصعيد، فافتتاح المصلى بقوة الجماهير ما يزال غير مقبولٍ في العقل الاستعماري الصهيوني، ومحاولات التحايل على مرارة هذا الإنجاز المقدسي تتجدد منذ فتح المصلى، أما العنوان المركزي الثاني للصدام فسيكون الاقتحامات وما يجري فيها من عدوان خصوصاً في ظلّ تزامن الأعياد الإسلامية واليهودية المركزية على مدى السنتين القادمتين، ما يجعل تكرار الهبات الشعبية في القدس أمراً مرجحاً.

ميدانياً، يتوقع للمواجهة أن تتعزز في ثلاثة اتجاهات: الحرب على رموز الوجود الرمزي الرسمي الفلسطيني في القدس بما يؤدي لتعطيلها وتهميشها، وهو ما يجعل الموافقة الصهيونية على انتخاباتٍ رمزية في مراكز البريد في القدس على غرار التجارب السابقة أمراً أقرب إلى المستحيل، وتصاعد وتيرة مجازر الهدم الجماعية مع التركيز على أطراف الأحياء الفلسطينية الكبرى في مخيم شعفاط وبيت حنينا وسلوان، وتجدد المواجهة على جبهة الخان الأحمر.

سيحدد الحراك الشعبي الناشئ في الخليل وإلى حدٍّ كبير مصير محاولة التوسع الاستيطاني فيها، بل إنه قد يتمكن من إنهاء تجربة تقسيم الحرم الإبراهيمي التي تتخذ نموذجاً استرشادياً لمسار تقسيم المسجد الأقصى المبارك، وقد تتمكن محاولة تطويق القدس ورام الله من جهة الشرق من التطور إلى حدّ يقطع بالفعل كل إمكانات التواصل الجغرافي بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، إلا أن مسار المواجهة الشعبية سيشكل عاملاً مفتاحياً في تحديد مدى تقدم تلك المحاولة.

الهوامش

[1] شكل شارون اللجنة في 2001/5/8، انظر: أبرز الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى 2001–2010، وفا، في:
http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9552

[2] المرجع نفسه.

[3] زياد محمد، **عين على الأقصى: تقرير سنوي يصدر عن مؤسسة القدس في ذكرى إحراق المسجد الأقصى ويغطي الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى ما بين 2005/1/1–2006/8/21** (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2006)، ص 16.

[4] الجزيرة.نت، 2010/7/21.

[5] محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2011** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011)، ص 258.

[6] قسم الأبحاث والمعلومات، مؤسسة القدس الدولية، "هبة باب الرحمة أين تقف؟ خيارات الجماهير والدولة الأردنية،" تقدير موقف، 2019، انظر: /http://alquds-online.org

[7] أبرز الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى المبارك 2001–2010، وفا، انظر:
http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9552

[8] مقابلات أجراها الباحث مع حراس في المسجد الأقصى المبارك، ومع الشيخ ناجح بكيرات إبان توليه لإدارة المسجد الأقصى المبارك في أيار/ مايو 2013 في عمّان. انظر أيضاً: باب الرحمة: مواجهة متجددة في الأقصى، موقع متراس، 2019/2/20، في:
https://metras.co

[9] صحيفة **الرأي**، عمّان، 2019/2/15.

[10] الجزيرة.نت، 2019/2/18.

[11] محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012–2013** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014)، ص 246.

[12] المرجع نفسه.

[13] انظر: الشرطة الإسرائيلية تعتقل 3 نساء من أقارب الشيخ رائد صلاح، الأناضول للأنباء، 2018/7/25. وانظر أيضاً: ماذا يجري في باب الرحمة بالمسجد الأقصى؟، الجزيرة.نت، 2018/6/19.

[14] عرب 48، 2018/6/18.

[15] موقع سند للأنباء، 2019/5/26، انظر: /https://snd.ps

[16] *The Jerusalem Post* newspaper, 17/3/2019, https://www.jpost.com/Breaking-News/The-court-issued-a-closure-order-for-the-Golden-Gate-on-the-Temple-Mount-583694

[17] الجزيرة.نت، 2019/3/17.

[18] عرب 48، 2019/3/3.

[19] موقع مدينة القدس، 2019/4/6، انظر: http://www.alquds-online.org/news/30985

[20] تكرر ذلك عدة مرات خلال السنة، انظر: عرب 48، 2019/7/21؛ وفلسطين الآن، 2019/8/19؛ و**الغد**، 2019/10/10.

[21] مقابلة ميدانية مع أحد الذين تم إخلاؤهم من محيط باب الرحمة في 2019/10/14. وانظر أيضاً: **الغد**، 2019/10/14.

[22] فمثلاً اعتقلت قوات الاحتلال في 2019/12/3، المرابط مجد كبها في أثناء أدائه الصلاة في الساحة العلوية المقابلة لدرج باب الرحمة، وكذلك فعلت مع المرابطة منتهى أمارة، انظر: موقع العين الإخباري، 2019/12/3، في:
https://www.el3en.com/?app=article.show.36083

[23] **القدس**، 2020/1/2.

[24] **العربي الجديد**، 2020/1/10.

[25] لمزيد من المعلومات حول قضية تلة المغاربة، انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2011**، ص 261–264.

[26] قدم مراقب عام الدولة تقريراً رسمياً بهذا الادعاء في سنة 2011، انظر:

Haaretz, 17/5/2011, https://www.haaretz.com/1.5013410

[27] في 2016/6/1 منعت بلدية الاحتلال الأوقاف الإسلامية من افتتاح الوحدات الصحية الإضافية التي كانت قد جهزتها عند باب الغوانمة، لأنها لم تحصل على موافقة البلدية مسبقاً، وما تزال الوحدات الصحية مغلقة حتى كتابة هذه السطور. انظر:

Site of The Times of Israel, 1/6/2016, https://www.timesofisrael.com/jerusalem-city-hall-orders-halt-to-illegal-waqf-construction-on-temple-mount

[28] قسم الأبحاث والمعلومات، مؤسسة القدس الدولية، "ورقة معلومات وتقييم موقف حول حادثة سقوط حجر من السور الغربي للمسجد الأقصى المبارك،" 2019.

[29] مدينة القدس، 2019/1/25، انظر: http://www.alquds-online.org/index.php?s=news&id=30071

[30] موقع قناة المملكة الإلكتروني، 2019/2/6، انظر: https://www.almamlakatv.com/

[31] صحيفة **السبيل**، عمّان، 2014/7/25.

[32] غطت وكالة كيوبرس هذا الخبر، لكن الوكالة حُظرت بعد هذا التاريخ بخمسة أشهر، انظر نقلاً عنها: **السبيل**، 2015/5/19.

[33] **العربي الجديد**، 2019/3/13.

[34] عربي 21، 2019/5/29.

[35] وطن للأنباء، 2020/1/5، انظر: https://www.wattan.tv/ar/news/298778.html

[36] الجزيرة.نت، 2018/1/16.

[37] الأناضول للأنباء، 2018/11/7.

[38] **القدس**، 2018/11/8، انظر: http://www.alquds.com/articles/1541667337286498200

[39] وفا، 2018/9/25.

[40] **العربي الجديد**، 2019/6/13.

[41] شبكة قدس الإخبارية، 2018/9/16.

[42] الجزيرة.نت، 2019/1/20.

[43] عربي 21، 2019/2/23.

[44] **الغد**، 2019/2/24.

[45] عرب 48، 2019/2/27.

[46] وفا، 2019/3/3، انظر: http://wafa.ps/ar_page.aspx?id=0eUqmMa850605449925a0eUqmM

[47] عرب 48، 2019/3/4.

[48] عربي 21، 2019/10/9.

[49] لتغطية شاملة لهذا الاقتحام بالصوت والصورة، انظر: موقع قناة الجزيرة مباشر، 2019/6/2، في:

http://mubasher.aljazeera.net/news/شاهد–مئات–الإسرائيليين–يقتحمون–الأقصى–ويعتدون–على–المعتكفين

[50] تقديرات نشرتها الأوقاف في القدس صباح يوم العيد على لسان مسؤول الإعلام فيها فراس الدبس، ونقلتها عنها وسائل الإعلام، انظر مثلاً: يورونيوز، 2019/8/11، في: https://arabic.euronews.com/2019/08/11/watch-clashes-between-israeli-forces-and-palestinian-worshippers-in-al-aqsa-mosque

[51] وفا، 2019/8/9.

[52] مقابلة للباحث مع شهود عيان، 2019/8/13.

[53] عرب 48، 2019/8/11.



[54] لمزيد من المعلومات حول المسار القضائي لتقسيم الأقصى، انظر: هشام يعقوب وآخرون، **عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة ما بين 2010/8/22 وحتى 2011/8/21** (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2011)، ص 42–45.

[55] عرب 48، 2018/3/26.

[56] أبرز الانتهاكات الإسرائيلية بحق المسجد الأقصى خلال كانون الأول 2018، وفا، انظر: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=UyNv0Ka27487578393aUyNv0K

[57] وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، 2018/4/17، انظر: http://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=16302&lang=en&name=external_news

[58] مقابلة أجراها الباحث مع شهود عيان، أفادوا بأن الشرطي إبراهيم سعيد، من أصل عربي، كان يرافق مجموعة المقتحمين ما بين الساعة 7–8 صباحاً، ولدى اعتراض عدد من حراس الأقصى على أداء المستوطنين طقوساً وصلوات داخل الأقصى، أبلغهم بلهجة تهديد بأن ما فعله المستوطنون مقبول، وأن على الحراس أن يقبلوه رغماً عنهم، وأن اعتراضاتهم على تلك الطقوس لن يسمع إليها.

[59] هشام يعقوب وآخرون، **عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى والتفاعل معه ما بين 2018/8/1 وحتى 2019/8/1**، التقرير الثالث عشر، الفصل الثاني (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2019)، ص 98، انظر: http://www.alquds-online.org/userfiles/all/2_compressed.pdf

[60] تمّ تغطية هذا المشروع بتوسع في: محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014–2015** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016)، ص 280–281.

[61] هشام يعقوب وآخرون، **عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى والتفاعل معه ما بين 2018/8/1 وحتى 2019/8/1**، التقرير الثالث عشر، الفصل الثاني، ص 101.

[62] Site of Arutz Sheva 7 (Israel National News), 31/12/2018, http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/256965

[63] زياد ابحيص، تخريب أفق القدس: مشروع حكومة الاحتلال لإنشاء قطار هوائي في محيط البلدة القديمة للقدس، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2019/12/3.

[64] *Haaretz*, 1/8/2018, https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israel-opens-jewish-heritage-center-in-east-jerusalem-1.6337942

[65] هشام يعقوب وآخرون، **عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى والتفاعل معه ما بين 2017/8/1 وحتى 2018/8/1**، التقرير الثاني عشر (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2018)، ص 95، انظر: https://www.alquds-online.org/index.php?s=9&cat=51&id=1114

[66] المرجع نفسه، ص 95.

[67] هشام يعقوب وآخرون،**عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى والتفاعل معه ما بين 2016/8/1 وحتى 2017/8/1**، التقرير الحادي عشر (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2017).

[68] هشام يعقوب وآخرون، **عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى والتفاعل معه ما بين 2018/8/1 وحتى 2019/8/1**، التقرير الثالث عشر، الفصل الثاني، ص 40–41.

[69] *Haaretz*, 30/6/2019, https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-u-s-envoys-break-open-tunnel-under-palestinian-village-in-east-jerusalem-1.7424393

[70] *Haaretz*, 3/12/2016, https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-beneath-jerusalem-israeli-culture-minister-gives-obama-a-lesson-in-history-1.5479138

[71] مركز معلومات وادي حلوة – سلوان، 2018/12/9، انظر: http://www.silwanic.net/index.php/article/news/77501/ar

[72] **القدس**، 2018/3/16.

[73] وفا، 2018/5/1.

[74] المركز الفلسطيني للإعلام، 2018/4/30.

[75] الجزيرة.نت، 2018/5/10؛ وموقع المدينة الإخبارية، 2018/5/9، انظر: /https://www.almadenahnews.com

[76] عربي 21، 2018/5/12.

[77] المركز الفلسطيني للإعلام، 2019/10/29.

[78] التسامح بعيون استعمارية، موقع متراس، 2019/3/14.

[79] حساب مساحة أجراه الباحث باستخدام برنامج Google Earth بالتحديد الدقيق للجزء المتبقي من المقبرة.

[80] **العربي الجديد**، 2018/3/12.

[81] **العربي الجديد**، 2019/3/11.

[82] **القدس العربي**، 2019/9/12.

[83] Protocol Concerning the Redeployment in Hebron, site of United Nations Peacemaker, 17/1/1997, Appendix 3 (Article 12), https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/IL%20PS_970117_Protocol%20Concerning%20the%20Redeployment%20in%20Hebron.pdf

[84] موقع بلدية الخليل، 2018/5/31، انظر:
http://www.hebron-city.ps/ar_page.aspx?id=55OSi5a4299068301a55OSi5

[85] فلسطين أون لاين، 2019/12/9.

[86] كانت هذه الجمعة الأولى التي يمتلئ فيها المسجد بحضور نحو 5 آلاف مصلي، لكن بدء الدعوة الفعلي كان قبل ذلك التاريخ بنحو 10 أسابيع، كما يفيد مدير المسجد الإبراهيمي في الأوقاف الفلسطينية حفظي أبو اسنينة. انظر: **السبيل**، 2019/11/23.

[87] **العربي الجديد**، 2020/1/10.

[88] وقد سميت تلك الجمعة بـ"فجر الأمل"، انظر: **العربي الجديد**، 2020/1/24. انظر أيضاً: الجزيرة.نت، 2020/1/24.

[89] يتوجه الباحث بالشكر الجزيل إلى الزميل العزيز كمال جهاد الجعبري لما بذله من جهد في توثيق الاعتداءات وتصنيفها، وإعداد إحصاءات الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الإبراهيمي.

[90] تم احتساب هذه الأرقام استناداً إلى بيانات وكالة وفا حول الاعتداءات الصهيونية على المسجد الإبراهيمي.

[91] دنيا الوطن، 2019/1/23، انظر: https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2019/01/23/1211086.html

[92] تبنى المجلس الأرثوذكسي في فلسطين والأردن مصطلح "الاستعمار الديني اليوناني" للتعبير عن الهيمنة اليونانية. انظر مثلاً تصريحات رئيسه الدكتور رؤوف أبو جابر: صحيفة **الدستور**، عمّان، 2008/8/8، انظر:
/https://www.addustour.com

وينقل الباحث في الشأن الأرثوذكسي أليف صباغ وجهة نظر تعتبر الهيمنة سبباً من أسباب هجرة المسيحيين الأرثوذكس نتيجة "حالة الإحباط والإهمال" من طرف المطارنة اليونان للأرثوذكس العرب. انظر: هنادي قواسمي، بطريركية القدس الأرثوذكس: تاريخ مختصر للسيطرة اليونانية، موقع حبر، 2017/12/24، في:
https://www.7iber.com/politics-economics/patriarch-of-jerusalem

[93] **الأخبار**، 2019/6/13، انظر: https://al-akhbar.com/Palestine/271850

[94] انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016–2017**، ص 167.

[95] جواد بولس، عقارات باب الخليل ومسرح العبث، **القدس العربي**، 2019/6/13.

وهو يترجم بذلك البند 24 من قرار المحكمة العليا الصهيونية الصادر في 2019/6/10 بصفتها محكمة استئناف في الملف 17/8398.

[96] وثيقة: المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة الداخلية، مكتب الوزير: تعهد والتزام: بتنفيذ أحكام قانون بطريركية الروم الأرثوذكس المقدسية رقم (27) لسنة 1958م"، 2005/8/18، موقعة من رئيس أساقفة طابور ثيوفيلوس.

[97] بيان بطريركية الروم الأرثوذكس، **الرأي**، 2019/6/11، انظر: http://alrai.com/article/10488099

[98] يورونيوز، 2018/10/24، انظر:
https://arabic.euronews.com/2018/10/24/israeli-police-attack-coptic-priests-in-holy-sepulchre-church-in-jerusalem

[99] عرض البابا تواضرس قضية دير السلطان من وجهة نظر الكنيسة القبطية في مؤتمر صحفي عقده في 2018/10/24، انظر كلمته على يوتيوب، في: https://www.youtube.com/watch?v=0EAsM7qLDVk

[100] أنتوني سوريال عبد السيد، **دير السلطان بالقدس** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1991)، ص 31.

[101] المرجع نفسه، ص 12.

[102] المرجع نفسه، ص 13.

[103] المرجع نفسه، ص 108.

[104] عربي 21، 2018/2/28.

[105] الاعتداء على كنيسة الله في عابود – رام الله وسرقة محتويات منها، موقع لينغا، 2019/5/15، انظر: https://www.linga.org/local-news/OTY2Mg

[106] **العربي الجديد**، 2019/12/25.

[107] See Maya Choshen and Michal Korach, *Jerusalem Facts & Trends 2019* (Jerusalem: Jerusalem Center for Policy Studies, 2019), p. 16, https://jerusaleminstitute.org.il/wp-content/uploads/2019/05/PUB_505_facts-and-trends_eng_2019_web.pdf

[108] Ibid., pp. 14-15.

[109] الخطة الهيكلية لأورشليم القدس، التقرير رقم 4، الفصل 7، السكان والمجتمع، 2004، ص 4–5، ترجمة غير رسمية أعدها المركز الفلسطيني للإرشاد النفسي.

[110] عرب 48، 2018/4/30.

[111] قدس برس، 2017/9/13، انظر: https://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=35944

[112] هدم قرية الخان الأحمر الفلسطينية عمل قاسٍ وجريمة حرب، موقع منظمة العفو الدولية (أمنستي)، 2018/10/1، انظر: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/10/israel-opt-demolition-of-palestinian-village-of-khan-al-ahmar-is-cruel-blow-and-war-crime

[113] 15 HCJ Ruling on Khan al-Ahamr, Supreme Court Setting as High Court of Justice, HCJ 3287/16, HCJ 2242/17, HCJ 9249/17, Translated by B'Tselem, site of B'Tselem-The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, 24/5/2018, https://www.btselem.org/sites/default/files/2018-06/20180524_hcj_ruling_3287_16_khan_al_ahmar_eng.pdf

[114] عرب 48، 2018/9/23.

[115] Statement of the Prosecutor of the International Criminal Court, Fatou Bensouda, regarding the Situation in Palestine, site of International Criminal Court (ICC), 17/10/2018, https://www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=181017-otp-stat-palestine

[116] *Haaretz*, 20/10/2018, https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israel-to-put-off-evacuation-of-contested-west-bank-village-khan-al-ahamar-until-fur-1.6574803

[117] عرب 48، 2018/10/3.

[118] تسريب عقار عقبة درويش في القدس: الفضيحة بالوثائق والمستندات، **العربي الجديد**، 2018/10/7.

[119] الجزيرة.نت، 2018/12/31.

[120] الجزيرة.نت، 2018/11/27.

[121] عرب 48، 2019/1/17.

[122] عربي 21، 2019/3/5.

[123] **العربي الجديد**، 2018/10/23. وانظر أيضاً: **الأخبار**، 2018/10/24، في: https://al-akhbar.com/Palestine/260299

[124] محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016–2017**، ص 176.

[125] الإحصائية لهذه السنة (2018) تشمل جميع المنشآت المهدومة بما في ذلك التجارية والزراعية. انظر: مركز معلومات وادي حلوة – سلوان، 2019/1/1، في: http://www.silwanic.net/index.php/article/news/77520/ar

[126] الإحصائية لهذه السنة (2019)، تشمل جميع المنشآت المهدومة بما في ذلك التجارية والزراعية. انظر: مركز معلومات وادي حلوة – سلوان، 2020/1/1، في: http://www.silwanic.net/index.php/article/news/77775/ar

[127] عرب 48، 2018/11/21.

[128] عرب 48، 2019/7/22.

[129] انظر: تقارير العمليات والشهداء الشهرية المنشورة خلال سنتي 2018–2019 على موقع فلسطين.نت، في: http://palestine.paldf.net؛ والمراجعة اليدوية للأرشيف اليومي للمركز الفلسطيني للإعلام في: https://www.palinfo.com

ويتوجه الباحث بالشكر الجزيل للباحث كمال الجعبري على ما بذله من جهد متأنٍّ وصبور لتوثيق هذا الجدول، وجداول الاستيطان في القدس والضفة الغربية، والإسهام القيم في مراجعة الأخبار واليوميات التي أعانت في هذا الفصل عموماً.

[130] المرجع نفسه.

[131] **القدس العربي**، 2019/11/20.

[132] تم احتساب الطاقة الاستيعابية للسكان بناء على متوسط حجم الأسرة اليهودية في القدس لسنة 2017 وتساوي 3.4 أفراد، انظر: Maya Choshen and Michal Korach, *Jerusalem Facts & Trends 2019*, p. 57.

[133] تم إعداد هذا الجدول اعتماداً على:

1. مركز أبحاث الأراضي – القدس، الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأرض والسكن 2018.
2. Poica-Monitoring Israeli Colonization Activities, Reports, Monthly Reports, 2018–2019.
3. حركة السلام الآن، المستوطنات، قوائم المستوطنات، المعطيات العامة.
4. موقع عرب 48، يوميات الأخبار خلال السنتين 2018 و2019.

[134] اعتماداً على الأرقام التي رصدها **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني** منذ سنة 2014 وحتى سنة 2017.

[135] Plan Advanced for a New Settlement in Atarot in the Heart of Palestinian East Jerusalem, Site of Peace Now, 18/2/2020, https://peacenow.org.il/en/plan-advanced-for-a-new-settlement-in-atarot-in-the-heart-of-palestinian-east-jerusalem

[136] تم إعداد هذا الجدول اعتماداً على:

1. Tenders for 641 Units Published in Record Year, Peace Now, 27/12/2018, https://peacenow.org.il/en/tenders-for-641-units-published-in-record-year
2. Peace Now's Annual Settlement Construction Report for 2017, Peace Now, 2018, http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2018/03/Annual-Report-2017_Final.pdf
3. Settlement Construction Report 2018, Peace Now, 2019, http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2019/05/Annual-Settlement-Construction-Report_2018-1.pdf
4. European Union, Office of the European Union Representative (West Bank and Gaza Strip,UNRWA), Six-Month Report on Israeli settlements in the occupied West Bank, including East Jerusalem, reporting period January-June 2019, site of European External Action Sevice (EEAS), 30/9/2019, https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/20190930_final_six-month_report_on_israeli_settlements_in_the_occupied_west_bank_including_east_jerusalem_reporting_period_january_to_june_2019_0.pdf

[137] Advancement of Plans, Peace Now, 25–26/12/2018, http://trailer.web-view.net/Links/0XB44207C85131B7EB5B50364859A8BA0AB3CCD2DD7FB8027E015DF42CC6B69F34CD2B816EF726B79171C35EF5C9FFD0B5E3F540D04149D41322130F0C6CDBDB209984675BDDB0AF1B.htm

[138] Construction Starts in Settlements by year, Peace Now,
https://peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data/construction

[139] Ibid.

[140] Ibid.

[141] Full text of Pompeo's statement on settlements, The Times of Israel, 19/11/2019,
https://www.timesofisrael.com/full-text-of-pompeos-statement-on-settlements

[142] Sources of Population Increase in Settlements Councils 2019, CBS,
https://www.cbs.gov.il/EN/settlements/Pages/default.aspx?mode=MoazaEzorit

[143] تم إعداد هذا الجدول اعتماداً على:

1. New 2018 Population Data for the Israelis in the West Bank, Peace Now, 2/10/2019,
https://peacenow.org.il/en/population-data-in-israel-and-in-the-west-bank
2. European Union, Office of the European Union Representative (West Bank and Gaza Strip, UNRWA), Six-Month Report on Israeli settlements in the occupied West Bank, including East Jerusalem, reporting period January-June 2019, EEAS, 30/9/2019.

[144] Peace Now in a Precedent Setting Case Against the New Settlement in a-Nahla (Givat Eitam/ E2), Peace Now, 14/2/2019, https://peacenow.org.il/en/peace-now-in-a-precedent-setting-case-against-the-new-settlement-in-a-nahla-givat-eitam-e2

[145] KeremNavot, Blazing Saddles: Stables and Horse Farms in Settlements and Outposts in the West Bank, June 2018, https://www.keremnavot.org/enblazingsaddles

[146] Jordan Valley Regional Council sets up Illegal Motor Park, Peace Now, 19/11/2018, https://peacenow.org.il/en/jordan-valley-illegal-motor-park

[147] *Haaretz*, 27/6/2019, https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-right-wingers-shelve-israeli-national-plan-because-it-doesn-t-include-west-bank-1.7414958

[148] *Haaretz*, 29/11/2019, https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-new-israeli-bypass-will-bring-settlement-closer-to-j-lem-hurt-palestinian-farmers-1.8198271

[149] أُعِدّ هذا الجدول لتعويض غياب جداول مفصلة توضح الإحصاءات الإجمالية التي تصدرها حركة السلام الآن أو تلك التي تصدرها ممثلية مفوضية الاتحاد الأوروبي European Commission في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك لمحاولة رصد ما هو معلوم الموقع من التوسعات الاستيطانية، وذلك بالعد اليدوي اعتماداً على:

1. مركز أبحاث الأراضي – القدس، الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأرض والسكن 2018.
2. Poica, reports, monthly reports, 2018–2019.
3. حركة السلام الآن، المستوطنات، قوائم المستوطنات، المعطيات العامة.
4. موقع عرب 48، يوميات الأخبار خلال السنتين 2018 و2019.

[150] المرجع نفسه.

[151] United Nations Office for the Coordination of Human Affairs – occupied palestinian territory (OCHA-opt), West Bank Barrier, https://www.ochaopt.org/theme/west-bank-barrier

[152] مركز أبحاث الأراضي – القدس وجمعية الدراسات العربية – القدس، الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الفلسطينية في الأرض والسكن، التقرير السنوي لعام 2018، مركز أبحاث الأراضي – القدس، 2019/3/15، انظر:
https://www.lrcj.org/pdf/web/viewer.html?file=Violation_Report_2018_Arb.pdf



[153] تعتمد الأرقام الواردة في هذه الفقرة على المصادر التالية:
1. مركز أبحاث الأراضي – القدس وجمعية الدراسات العربية – القدس، الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الفلسطينية في الأرض والسكن، التقرير السنوي لعام 2018، مركز أبحاث الأراضي – القدس، 2019/3/15.
2. الأخبار الواردة خلال الفترة ما بين 2019/1/1–2019/12/31 على موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، المتخصص في مراقبة الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، انظر: http://poica.org/category/segregation/checkpoints

[154] مركز أبحاث الأراضي – القدس وجمعية الدراسات العربية – القدس، الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الفلسطينية في الأرض والسكن، التقرير السنوي لعام 2018، مركز أبحاث الأراضي – القدس، 2019/3/15.

[155] أوتشا، قاعدة بيانات هدم المنازل والمنشآت 2020، انظر:
https://app.powerbi.com/view?r=eyJrIjoiMmJkZGRhYWQtODk0MS00MWJkLWI2NTktMDg1NGJlMGNiY2Y3IiwidCI6IjBmOWUzNWRiLTU0NGYtNGY2MC1iZGNjLTVlYTQxNmU2ZGM3MCIsImMiOjh9

[156] OCHA-opt, Humanitarian funding, Donations at record low, 12/2/2020,
https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-funding-donations-record-low

[157] تم إعداد هذا الجدول بناءً على الأرقام المنشورة في المصادر التالية:
1. أوتشا، قاعدة بيانات هدم المنازل والمنشآت 2020.
2. مركز أبحاث الأراضي – القدس وجمعية الدراسات العربية – القدس، الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الفلسطينية في الأرض والسكن، التقرير السنوي لعام 2018، مركز أبحاث الأراضي – القدس، 2019/3/15.
3. الأخبار الواردة خلال الفترة ما بين 2019/1/1–2019/12/31 على موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، انظر: http://poica.org/category/israeli-violations/demolition

[158] تم احتساب هذا الرقم بناءً على المعلومات المتوفرة من المصادر التالية:
1. مركز أبحاث الأراضي – القدس وجمعية الدراسات العربية – القدس، الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الفلسطينية في الأرض والسكن، التقرير السنوي لعام 2018، مركز أبحاث الأراضي – القدس، 2019/3/15.
2. الأخبار الواردة خلال الفترة ما بين 2019/1/1–2019/12/31 على موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، انظر: http://poica.org/category/israeli–violations/confiscation
http://poica.org/category/bypass–roads
3. POICA, Israeli Settlements Activities in the Occupied Terretories, December 2019,
http://poica.org/wp-content/uploads/2020/02/SETTLEMENT-PLANS-2019i.pdf

[159] يشمل هذا الرقم 4,478 دونماً من أراضي قريتي رأس كركر وكفر نعمة، واللتين أصدر قائد جيش الاحتلال في الضفة الغربية أمراً عسكرياً بتمديد مصادرة أراضيهما في 2019/7/9.

[160] The Big Missing Piece of the Kushner Plan: Water, *Foreign Policy* magazine, 4/2/2020,
https://foreignpolicy.com/2020/02/04/trump-kushner-peace-plan-israelis-palestinians-water

[161] احتسبت هذه الأرقام اعتماداً على:
1. مركز أبحاث الأراضي – القدس وجمعية الدراسات العربية – القدس، الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الفلسطينية في الأرض والسكن، التقرير السنوي لعام 2018، مركز أبحاث الأراضي – القدس، 2019/3/15.
2. الأخبار الواردة خلال الفترة ما بين 2019/1/1–2019/12/31 على موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية POICA، انظر: http://poica.org/category/israeli-violations/demolition/

الفصل الرابع

مسارات
العدوان والمقاومة والتسوية السلمية

مسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية

مقدمة

استمر الاحتلال الإسرائيلي في عدوانه وإجراءاته القمعية ضد الشعب الفلسطيني خلال سنتي 2018 و2019؛ غير أن الشعب واصل مقاومته للاحتلال، بكافة أشكالها الشعبية والمسلحة. وبالرغم من معاناة المقاومة في الضفة الغربية من التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، إلا انها استمرت في إطار العمليات الفردية، مع استمرار المواجهات الانتفاضية اليومية، ومواجهة إجراءات قوات الاحتلال وتوغلاتها واعتقالاتها. أما في قطاع غزة، فقد طورّت قوى المقاومة قدراتها القتالية والميدانية، كما طورت أداء غرفة العمليات المشتركة، وخاضت نحو عشرة مواجهات عسكرية، أثبتت فيها كفاءة وقوة ردعية عالية. وقد أعادت مسيرات العودة، قضية اللاجئين الفلسطينيين، وقضية حصار قطاع غزة إلى الواجهة، ومثَّلت شكلاً جديداً من أشكال الإبداع الفلسطيني في العمل الشعبي المقاوم. أما مسار التسوية السلمية، فقد أصبح واضحاً أنه وصل إلى طريق مسدود، بعد أن سعى الطرفان الأمريكي والإسرائيلي لتصفية القضية الفلسطينية، من خلال "صفقة ترامب" التي تواجه إجماعاً فلسطينياً على رفضها وإسقاطها.

أولاً: العدوان الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية

ارتفعت عمليات المقاومة خلال سنتي 2018–2019، فقد سجل جهاز الشاباك الإسرائيلي 3,006 عملية مقاومة في سنة 2018 مقابل 2,682 عملية سُجلت خلال سنة 2019 في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، وقطاع غزة، وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948. وبذلك يكون المعدل الشهري لعمليات المقاومة خلال سنة 2018 أقل بقليل من معدل العمليات خلال سنة 2019. فقد سجل الشاباك 1,153 عملية مقاومة في الضفة الغربية (ما عدا القدس) في سنة 2018 مقابل 1,050 عملية سُجلت خلال سنة 2019، وسجل 198 عملية في شرقي القدس في سنة 2018 مقابل 247 عملية سُجلت خلال سنة 2019، وسجل 5 عمليات في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948 في سنة 2018، مقابل 3 عمليات سُجلت خلال سنة 2019. وتجدر الإشارة إلى أن معظم العمليات التي سجلت خلال السنتين في الضفة كانت رشق حجارة وزجاجات حارقة.[1] وفي قطاع غزة سجل الشاباك 1,650 عملية في سنة 2018 مقابل 1,380 عملية سُجلت خلال سنة 2019، مقابل 39 عملية فقط تمّ تسجيلها سنة 2017، مع الإشارة إلى أن تقارير الشاباك تحصي العمليات التي تنطلق من سيناء المصرية مع قطاع غزة، وهي على كل حال قليلة جداً بالقياس مع ما ينطلق من قطاع غزة.[2]

ونتيجة ازدياد الاصطدامات مع الاحتلال، والفعاليات المصاحبة لمسيرات العودة، شهد قطاع غزة ارتفاعاً حاداً في عمليات إطلاق الصواريخ الفلسطينية باتجاه البلدات والمدن "الإسرائيلية" في فلسطين المحتلة سنة 1948. فقد تمّ إطلاق 754 قذيفة صاروخية وقذيفة هاون خلال سنة 2018، مقابل 1,020 صاروخ في السنة التالية، وذلك حسب معطيات جهاز الشاباك الإسرائيلي.[3]

وبلغ التنسيق الأمني في الضفة الغربية مراحل متقدمة خلال سنتي 2018–2019، وأعلنت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية عن إحباط عمليات للمقاومة الفلسطينية خلال تلك الفترة، والكشف عن خلايا للمقاومة، بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وأشارت مصادر أمنية وعسكرية إسرائيلية عديدة، منهم رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي غادي آيزنكوت Gadi Eisenkot، إلى أن التنسيق الأمني يحول دون عودة حركة حماس لعملياتها بالضفة.[4]

وقال رئيس جهاز الشاباك نداف أرغمان Nadav Argaman، أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، في 2018/11/6، "أحبطنا 480 هجوماً منذ بداية سنة 2018 واعتقلنا أعضاء 219 خلية تابعة لحماس، وأحبطنا 590 عملية كان سينفذها أفراد".[5] وكشف أرغمان، في 2020/1/20، أن الجهاز تمكن من إحباط 560 هجوماً خلال سنة 2019 كان يجري الإعداد لتنفيذ معظمها في الضفة الغربية، منها 10 عمليات تفجيرية، و4 محاولات خطف، وأكثر من 300 هجوم إطلاق نار.[6] وذكر "أن التكنولوجيا المتطورة هي سبب لإحباط معظم العمليات في الضفة الغربية".[7]

وزعم مراسل الشؤون الفلسطينية بموقع والاّ Walla الإخباري آفي إسخاروف Avi Issacharoff، أن "إسرائيل" أحبطت 60% من عمليات المقاومة الفلسطينية بالضفة الغربية. وذكر المحلل، في 2019/3/20، أن الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة في رام الله قامت بإحباط 30% من تلك العمليات. وكشف عن إحباط 100 عملية خلال الربع الأول من سنة 2019، و600 عملية خلال 2018، و400 عملية خلال 2017، و350 عملية خلال 2016، و200 خلال 2015.[8]

جدول 4/1: توزيع أماكن عمليات المقاومة الفلسطينية 2018–2019[9]

السنة	الضفة الغربية (ما عدا القدس)	شرقي القدس	فلسطين المحتلة سنة 1948	قطاع غزة*	المجموع
2018	1,153	198	5	1,650	**3,006**
2019	1,050	247	5**	1,380	**2,682**
المجموع	**2,203**	**445**	**10**	**3,030**	**5,688**

* بما فيها سيناء.
** بما فيها عمليتان داخل السجون.

ومن جهة أخرى، فقد واصل المستوطنون اليهود في الضفة الغربية عدوانهم ضدّ الفلسطينيين بغطاء من قوات الاحتلال، فنفذوا 378 اعتداء سنة 2018؛ كما نفذوا 256 اعتداء حتى منتصف شهر كانون الأول/ ديسمبر 2019.[10]

1. مسيرات العودة وكسر الحصار:

في إبداع جديد في أساليب مقاومة الاحتلال، طرحت مجموعات فلسطينية، على وسائل التواصل الاجتماعي، في كانون الثاني/ يناير 2018، فكرة تنظيم مسيرات جماهرية في قطاع غزة والضفة الغربية والشتات الفلسطيني بشكل متزامن، تهدف إلى تحقيق عودة اللاجئين الفلسطينيين فعلياً، وبشكل سلمي، وتحت العلم الفلسطيني، إلى أرضهم وبيوتهم التي أُخرجوا منها في حرب 1948، وحدّدوا يوم الأرض تاريخاً لانطلاق هذه المسيرات.

وتشكلت اللجنة التنسيقية العليا لمسيرة العودة الكبرى؛ وأكدت على أنها حالة جماهيرية غير فصائلية، تستهدف التحشيد الواسع للاجئين، والتقدم التدريجي باتجاه الحدود. غير أن انضمام الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة لمشروع المسيرة في 2018/3/17 أعطاها بُعداً مقاوماً، وتمّ بعد ذلك تشكيل إطار جديد هو "الهيئة الوطنية العليا لمسيرة العودة وكسر الحصار"؛ ليضيف بُعداً محلياً بإضافة هدف كسر الحصار إلى اسمها.[11] وكانت البداية يوم الجمعة في 2018/3/30، حيث لقيت تجاوباً واسعاً، وشكّلت مسيرات العودة واحدة من أهم التطورات التي أقلقت الاحتلال؛ وبدت سلطات الاحتلال عاجزة أمامها، على الرغم من الإجراءات والسياسات التي تتبعها. وفي قطاع غزة اتخذت الفكرة شكلاً عملياً، حيث البيئة الحاضنة للمقاومة، وحيث المعاناة من الحصار، وحيث إن معظم أبناء القطاع هم من اللاجئين.

وقد غطّى استمرار مسيرات العودة، بأدواتها البسيطة المبتكرة، وبشكل أسبوعي منظم، معظم الفترة التي يعالجها هذا التقرير، حيث تمّ تنفيذ 86 مسيرة عودة حتى نهاية 2019. وقدم الشعب الفلسطيني نموذجاً بطولياً في مسيراته، ومواجهته للعدو، واقتحام مواقعه، وإرساله طائراته وبالوناته الحارقة للمستعمرات. وتوالت أيام الجُمَع، لتصل ذروتها في 2018/5/14، يوم الاحتفال الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، حيث قدم قطاع غزة في ذلك اليوم 58 شهيداً، و2,771 جريحاً. وفي 2019/12/26، قررت الهيئة الوطنية العليا للمسيرات تعليق تنظيم المسيرات حتى 2020/3/30. وقالت إنها قررت تنظيم المسيرات بشكل شهري خلال سنة 2020.[12]

وأفاد مركز الميزان لحقوق الإنسان، في 2019/12/20، أن قوات الاحتلال قتلت 364 فلسطينياً في قطاع غزة منذ انطلاق مسيرات العودة الكبرى في 2018/3/30، منبهاً إلى أن 15 شهيداً ما زالت جثامينهم محتجزة لدى الاحتلال. وبيّن المركز أن 215 مدنياً استشهدوا خلال مشاركتهم في مسيرات العودة السلمية؛ بينهم 47 طفلاً، وسيدتان، و9 من ذوي الإعاقة، و4 مسعفين وصحفيان. وأشار

المركز إلى أن 19,173 فلسطينياً؛ بينهم 4,987 طفلاً و864 سيدة، أصيبوا خلال مشاركتهم في فعاليات مسيرات العودة، بالإضافة إلى إصابة الآلاف بالاختناق. وقد بلغ عدد مرات استهداف الطواقم الطبية 281 مرة، أسفرت عن إصابة 225 مسعفاً؛ منهم 43 تكررت إصابتهم أكثر من مرة. ورصد الميزان استهداف الطواقم الصحفية 249 مرة، أسفرت عن إصابة 174 صحفياً، تكررت إصابة 42 منهم أكثر من مرة.[13]

ومن أبرز ما حققته مسيرات العودة:[14]

- الإقبال الجماهيري الواسع، خصوصاً في قطاع غزة، وتفاعل كافة الشرائح الاجتماعية.
- عبرت بشكل صادق وقوي عن تمسك الشعب الفلسطيني بحقّ العودة، وسلطت الضوء بشكل أكبر على حقّ اللاجئين في العودة لأرضهم.
- تجلت الوحدة الوطنية في المسيرات، فكانت عنصر التقاء واتفاق بين قوى المجتمع المدني والفعاليات الشعبية والفصائل الفلسطينية.
- الامتداد الزمني، وتواصلها لمعظم أيام الجمع، واستمرارها بشكل يؤكد صبر وإصرار وعزيمة المشاركين.
- تميزت المسيرات بالإبداع، إذ ترافقت معها فعاليات إبداعية، كالطائرات الورقية والبالونات والإرباك الليلي... .
- أربك الأداء القوي للمسيرات المسارَ الذي كان مرسوماً لـ"صفقة القرن"، وكان من الأسباب التي دفعت لتأجيل الإعلان عن الصفقة.
- أدت مسيرات العودة إلى اضطرار الأطراف المشاركة في حصار قطاع غزة لتخفيفه، وفصل الجانب الإنساني عن الجانب السياسي، ولو مؤقتاً، وبالتالي تحسين بعض الظروف المعيشية، المتعلقة بالكهرباء ودخول البضائع وفتح المعابر.

وفي المقابل وجهت لمسيرات العودة بعض الملاحظات، أبرزها:[15]

- أن الأثمان التي دفعتها كانت أكبر من المكاسب التي حققتها، حيث قدمت عدداً كبيراً من الشهداء والجرحى.
- أن المسيرات انحرفت عن هدفها الاستراتيجي في تحقيق العودة لفلسطين المحتلة 1948، إلى أهداف تكتيكية مرتبطة بتخفيف الحصار، وإنجاز هدنة مشروطة... وغيرها.
- أصبحت مسيرات العودة تواجه مخاطر إفراغها من مضمونها، وإضعاف تأثيرها، مع ارتفاع تكاليفها مقابل ما تحققه من منجزات.
- اقتصار فعاليات مسيرات العودة على قطاع غزة، بعدما كان مفترضاً أن تنطلق بقوة في الضفة الغربية وقطاع غزة والشتات.

وعلى كل حال، فإن مسيرات العودة تظلّ أحد أبرز معالم الإبداع الفلسطيني في مجالات المقاومة الشعبية والسلمية، والتي طبعت الفترة التي يُعالجها التقرير خلال 2018–2019.

2. قطاع غزة ما بين العدوان والتهدئة:

شهدت سنتا 2018 و2019 أكثر من 10 جولات قتال وتصعيد ما بين قصير استمر لساعات، وطويل استمر على مدى يومين أو ثلاثة، في قطاع غزة، مما أدى إلى مقتل ستة إسرائيليين، وإصابة 46 آخرين. وشهد القطاع خلال تلك الفترة 1,774 عملية إطلاق للقذائف الصاروخية والهاون، وذلك حسب معطيات جهاز الشاباك الإسرائيلي.[16] وقد تسببت مسيرات العودة في عدد من هذه الجولات، وهدد الجيش الإسرائيلي مراراً، حركة حماس، بالشروع في عملية عسكرية قاسية ضدّ أهداف تابعة للحركة في قطاع غزة، إذا ما استمر إطلاق الطائرات الورقية والبالونات الحارقة من القطاع باتجاه البلدات الإسرائيلية.[17]

وأعلن الجيش الإسرائيلي أن ردّ المقاومة الفلسطينية خلال تلك الفترة كان الأضخم منذ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة صيف 2014، فقد شهدت غزارة إطلاق صواريخ من جانب فصائل المقاومة الفلسطينية، التي كرست استراتيجية "معادلة القصف بالقصف"، حيث عجزت القبة الحديدية Iron Dome عن التصدي لمعظم هذه الصواريخ.[18]

وفي مشهد لافت للنظر، شهدت سنتا 2018 و2019 تطوّراً في استراتيجية المقاومة الفلسطينية في إدارة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، تستند إلى استراتيجية الدفاع المشترك والمنسق. فقد تطوّر عمل الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة الفلسطينية، التي شُكلت في 2017/7/23، في قطاع غزة إلى مستوى إدارة المواجهة مع الاحتلال، وتحديداً خلال محطات التصعيد الإسرائيلي. ونجحت الغرفة المشتركة في ضبط إيقاع المقاومة، والتغلب على السلبيات الفردية في الردّ على اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي، عبر القرار الموحد وتنسيق الفعل المقاوم الميداني، لمنع استفراد الاحتلال بكل فصيل على حدة، لتصبح وكأنها "هيئة أركان المقاومة".

إنّ تفعيل غرفة العمليات المشتركة يُعدّ أحد أهم إنجازات "مسيرات العودة وكسر الحصار". وتضمّ الغرفة فصائل المقاومة الرئيسية، وهي: كتائب القسام (حماس)، وسرايا القدس (الجهاد)، وكتائب أبو علي مصطفى (الشعبية)، وكتائب المقاومة الوطنية (الديموقراطية)، وألوية الناصر صلاح الدين (لجان المقاومة الشعبية)، إضافة إلى تشكيلات مسلحة صغيرة تتبع فصائل عدة، وتشكيلات كتائب شهداء الأقصى التي ينتمي أعضاؤها إلى حركة فتح، ولكنها لا تتبع لها رسمياً.[19]

وشهدت جولات التصعيد تطوراً نوعياً في الأسلحة التي تستخدمها فصائل المقاومة الفلسطينية، كان من أبرزها إعلان الجيش الإسرائيلي، في 2018/5/27، أن حماس تمكنت من إطلاق طائرة مسيرة محملة بعبوة ناسفة باتجاه "إسرائيل"، وأن الطائرة تمكنت من اختراق العمق الإسرائيلي، إلا أن

العبوة لم تنفجر.[20] كما ادعى الجيش الإسرائيلي بأنه استهدف مجموعة من "الغواصات المسيرة"؛ في 2018/5/29، "خططت حركة حماس لاستخدامها في هجمات من البحر". وقالت صحيفة "تايمز أوف إسرائيل The Times of Israel"، إنه كان يُشتبه بامتلاك حماس في غزة لغواصات مسيرة منذ أكثر من عام، لكن الجيش الإسرائيلي لم يقر بهذه القدرة حتى 2018/5/30.[21] كما شهدت تلك الفترة استخدام المقاومة للصواريخ الموجهة من طراز كورنيت Cornet في 2018/11/12، وفي 2019/5/5.[22]

أ. عملية خانيونس / عملية حدّ السيف:

في واحدة من أهم محطات المواجهة، سجلت كتائب القسام، ومعها الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة الفلسطينية، إنجازاً مهماً على المستوى الأمني والعسكري والسياسي، وهي عملية خانيونس، أو كما أطلقت عليها كتائب القسام عملية حدّ السيف، إذ ما تزال آثارها حاضرة، وتداعياتها مستمرة على صعدٍ مختلفة، بعد مرور أكثر من عام على الحدث.

ففي عمليات أمنية عسكرية إسرائيلية، تسللت مجموعة عسكرية خاصة، قوامها 15 فرداً، وتتبع أحد أفضل وحدات النخبة العسكرية الإسرائيلية، والتي تدعى سييرت متكال Sayeret Matkal، في 2018/11/11، إلى قطاع غزة بهدف زراعة منظومة تجسس للتنصت على شبكة الاتصالات الخاصة بالمقاومة في قطاع غزة. غير أن مقاتلي كتائب القسام تمكنوا من اعتراضها. ويظهر أن القوة الإسرائيلية خلفت وراءها ما أسمته كتائب القسام كنزاً معلوماتياً استراتيجياً؛ إذ تمكنت كتائب القسام من القيام بالعديد من العمليات السرية بعد "حدّ السيف"، لم يتمّ الإعلان عن تفاصيلها.[23] وقالت صحيفة معاريف Maariv إن "انكشاف أمر القوة الإسرائيلية الخاصة في قطاع غزة ألحق ضرراً عميقاً وخطيراً بأمن إسرائيل، بمستويات لا يمكن التفصيل فيها".[24] وفي 2019/1/8، كشفت وزارة الداخلية والأمن الوطني الفلسطينية في قطاع غزة أن أجهزتها الأمنية اعتقلت 45 عميلاً للاحتلال منذ عملية خانيونس.[25]

وذكر بيان لكتائب القسام أن قوة إسرائيلية تسللت في سيارة مدنية إلى منطقة شرقي مدينة خانيونس، بعمق ثلاثة كيلومترات، وأنه حدث اشتباك أدى إلى استشهاد القائد القسامي نور بركة. وأضاف البيان أن الطيران الحربي الإسرائيلي تدخل لإنقاذ المجموعة بعد أن لاحقتها كتائب القسام، وقام بقصف السيارة التي خلفوها وراءهم، للتغطية على المهمة الأمنية "الخاصة والخطيرة" للمجموعة.[26] وفي 2018/11/22، عرضت كتائب القسام، عبر موقعها الإلكتروني، صور ثمانية أشخاص، بينهم امرأتان، وقالت إنهم أفراد القوة الإسرائيلية المتسللة إلى قطاع غزة، بالإضافة إلى صور مركبة وشاحنة استخدمتهما هذه القوة.[27] وقد اعترف الإسرائيليون بمقتل أحد ضباطهم، وإصابة آخر بجراح خطيرة.[28]

وقد كشف برنامج "ما خفي أعظم" على قناة الجزيرة الفضائية، في 2019/12/1، عن تفاصيل عملية "حدّ السيف"، حيث تمّ الكشف عن منظومة تجسس إسرائيلية، تمّ زرعها بواسطة عملاء في منطقة "الزوايدة"، لكن المقاومة أفشلت هذا المشروع الاستخباري. وتمكن مهندسو القسام من اختراق أجهزة الوحدة الإسرائيلية والسيطرة على تسجيلاتها، ما مكنهم من التعرف على عناصر الوحدة وأماكن تدريبهم، وأدوارهم ومسار رحلتهم. وأثبتت التحقيقات أن الوحدة الإسرائيلية استخدمت معدات دخلت غزة بغطاء منظمة إنسانية دولية.[29]

وفي 2018/11/27، أعلن الجيش الإسرائيلي تشكيل لجنة عسكرية لتعمل على استخلاص الدروس والعبر من عملية خانيونس، وأن رئيس الأركان غادي آيزنكوت عين اللواء نيتسان ألون Nitzan Alon لقيادة اللجنة لدراسة التحديات والخروج بتوصيات كاملة.[30]

وعلى خلفية هذه العملية قدَّم قائد دائرة هيئة الأركان الخاصة في الجيش الإسرائيلي "سييرت متكال" استقالته، في 2019/2/19. وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth العبرية إنه أول قائد لـ"سييرت متكال" يستقيل منذ 23 عاماً.[31] كما تمّت إطاحة ضابطين إسرائيليين اثنين من قادة العملية، وأطيح بضابط آخر رفيع في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) Aman، واستبدل به ضابط سابق أعيد من الخدمة الاحتياطية.[32] وقد تبع هذه العملية استقالة رئيس حزب "إسرائيل بيتنا (يسرائيل بيتينو) Yisrael Beitenu"، ووزير الدفاع، أفيجدور ليبرمان Avigdor Lieberman، من منصبه، وانسحاب حزبه من الحكومة في 2018/11/14.[33]

وقال جيش الاحتلال إن الفصائل الفلسطينية في غزة أطلقت، خلال عملية حدّ السيف، قرابة 460 قذيفة صاروخية باتجاه المستعمرات، زاعماً أن القبة الحديدية تمكنت من إسقاط 100 صاروخ. كما ذكر الجيش أنه هاجم نحو 160 موقعاً في قطاع غزة.[34] وجاء في تقرير أوردته "إسرائيل اليوم"، في 2018/11/18، أن حجم الأضرار المباشرة التي لحقت بـ"إسرائيل" خلال جولة التصعيد، فاق التوقعات. وقالت إن إحصاء الأضرار مستمر بالارتفاع، وقد تمّ حتى تاريخ إعداد التقرير تقديم 406 طلبات تعويض لسلطة ضريبة الأملاك في "إسرائيل"، منها 317 طلباً للمنازل والشقق السكنية، و81 طلباً للمركبات، و4 طلبات للحقول الزراعية.[35]

وخلال الفترة الممتدة ما بين 4–2019/5/6 شهد قطاع غزة جولة تصعيد عنيفة بين فصائل المقاومة الفلسطينية وبين جيش الاحتلال، أدت إلى استشهاد 27 فلسطينياً، بينهم أطفال ونساء، إضافة إلى إصابة أكثر من 170 آخرين بعضهم في حالة الخطر،[36] كما أدت إلى مقتل أربعة إسرائيليين، وإصابة ثمانية آخرين.[37] وقالت القناة العبرية الثانية، إن فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة أطلقت، خلال فترة التصعيد، 690 صاروخاً تجاه عدة مناطق في "إسرائيل"، تسببت

في تدمير 21 منزلاً، وأضرّت بعدة مركبات. وزعمت القناة أن القبة الحديدية نجحت في اعتراض 240 صاروخاً فقط. أما فيما يتعلق بهجمات الاحتلال على القطاع، فقد أفادت القناة بأن الجيش هاجم 350 هدفاً بقطاع غزة، وقام بتصفية اثنين من القادة العسكريين الميدانيين، واستهدف 6 منازل، وعدة أبراج، ونفقاً واحداً.[38] كما قُدِّرَت تكلفة الجيش الإسرائيلي ليوم قتال واحد من أيام جولة التصعيد بأكثر من 90 مليون شيكل (نحو 25.25 مليون دولار).[39]

ونشر صندوق التعويضات التابع لسلطة الضرائب الإسرائيلية معطيات الخسائر التي لحقت بالمدن المحتلة خلال جولة التصعيد، وأفاد تقرير سلطة الضرائب بأن مدينتي أسدود وعسقلان، كانتا الأكثر تضرراً، إذ شهدت أسدود تضرر 166 مبنى بشكل مباشر، و90 حالة تلف للمركبات، أما عسقلان فسجلت 182 حالة ضرر مباشر في المباني، و50 حالة ضرر في المركبات. ووفقاً للصندوق، فقد تمّ رفع 754 طلباً للتعويض عن الأضرار المباشرة التي أعقبت سقوط الصواريخ، معظمها من أسدود وعسقلان.[40] وقالت وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية، إن الحصيلة النهائية للأضرار الناتجة عن التصعيد بلغت تدمير أكثر من 700 وحدة سكنية، من بينها 100 وحدة بشكل كامل.[41]

وفي 2019/11/12، أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي على اغتيال قائد سرايا القدس في المنطقة الشمالية بقطاع غزة بهاء أبو العطا، مما تسبب بجولة تصعيد، أدت إلى استشهاد 34 فلسطينياً، بينهم 6 أطفال وسيدة، وأصيب 113 فلسطينياً،[42] بينما أصيب أربعة إسرائيليين بجراح.[43] وأعلن المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة أن الجيش الإسرائيلي شنّ 90 غارة جوية ومدفعية على مناطق متفرقة من قطاع غزة، خلال عدوانه؛ وأنّه خلّف خسائر مادية مباشرة قيمتها أكثر من 3 ملايين دولار، بالإضافة إلى الخسائر غير المباشرة. وأضاف المكتب أن 500 وحدة سكنية تعرضت لأضرار بين جزئية وبليغة وكلية، قيمتها التقديرية مليونا دولار.[44] وذكرت صحيفة جلوبس Globes الاقتصادية الإسرائيلية أن تقديرات حجم الخسائر التي لحقت بالمرافق الاقتصادية الإسرائيلية خلال جولة التصعيد بلغت 10 مليارات شيكل (نحو 2.8 مليار دولار). ولا تشمل هذه الخسائر كلفة النفقات الأمنية الناجمة عن الجهد الحربي الذي نفذه الجيش خلال يومَي المواجهة.[45]

وقد حاول الاحتلال التوصل إلى تفاهمات تهدئة طويلة الأمد مع فصائل المقاومة في قطاع غزة بوساطة مصرية، مقابل وعود بتقديم تسهيلات اقتصادية ومعيشية لسكان قطاع غزة، لكن حركة حماس نفت أنها تدير مفاوضات مع "إسرائيل" حول التهدئة. وقد عقد المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر للشؤون الأمنية والسياسية (الكابينت) Political–Security Cabinet، في الحكومة الإسرائيلية، جلسة سرية مطولة، في 2019/12/29، تمّ تحديد موضوع البحث لها "التهدئة مع حماس".[46]

ب. أنفاق قطاع غزة:

لعبت الأنفاق الهجومية التي حفرتها فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة بشكل عام، و"كتائب القسام"، الذراع العسكري لحركة حماس، بشكل خاص، دوراً مهماً خلال التصدي للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وسعت المقاومة الفلسطينية لتوسعة هذه الأنفاق، وزيادتها، مستغلة فترة التهدئة. واستشهد 18 مقاوماً في قطاع غزة في سنة 2018، و5 مقاومين في سنة 2019، خلال عمليات "الإعداد والتجهيز والتدريب" وحفر أنفاق المقاومة.[47]

وقد سعت سلطات الاحتلال خلال سنتي 2018–2019 للحدّ من فاعلية هذه الأنفاق، وسعت للبحث عنها في باطن الأرض. ولمواجهة الأنفاق كشف الجيش الإسرائيلي، في 2018/1/18، تفاصيل سياج كبير تحت الأرض، يبنى حول قطاع غزة، للتمكن من احتواء خطر الأنفاق. وأوضح مسؤول عسكري إسرائيلي أن التقنيات المستخدمة في بناء السياج تشابه تلك التي تستخدم في بناء جدران الدعم للمباني الشاهقة، أو مواقف السيارات تحت الأرض. كما سيتم أيضاً بناء سياج أمني جديد طوله ثمانية أمتار فوق الجدار تحت الأرض، سيمنع تسلل الغزاويين داخل "إسرائيل"، بحسب المسؤول. وكشف جيش الاحتلال عن المعمل التكنولوجي الذي يتم بواسطته الكشف عن الأنفاق، والتي تتم بالتعاون بين عدة علماء وخبراء في عدة مجالات.[48]

وكشفت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية عن أن الجدار الذي يجري بناؤه على طول حدود قطاع غزة سيصبح "أطول جدار خرساني في العالم"، ويمتد على طول 65 كم ليغطي الحدود البرية والبحرية للقطاع. وسيشمل الجدار البري، بحسب الصحيفة، عائقاً تحت الأرض على عمق عشرات الأمتار، مزوداً بأنظمة استشعار يمكن من خلالها كشف أي عمليات حفر للأنفاق براً، أو أي حركة للغواصين عبر البحر. ويشمل الجدار البحري أمواجاً ذكية للإنذار المبكر.[49]

وفي السياق نفسه، أوصى جيش الاحتلال قيادته السياسية، خلال جلسة المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية في 2018/10/14، بالامتناع عن أي مواجهة عسكرية في قطاع غزة قبل نهاية سنة 2019، حتى يكتمل بناء العائق "الذي سيُحيِّد، وفق توقعاته، الأنفاق الهجومية لحركة حماس"، وفقاً لما كشفته هآرتس Haaretz، نقلاً عن مسؤول عسكري كبير.[50]

وزعم وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان أن جيشه تمكن من "نزع السلاح الاستراتيجي" لحركة حماس، (يقصد الأنفاق الهجومية)، وأنه قام بتحويله إلى "مقابر"، متعهداً بـ"تدمير جميع الأنفاق الهجومية" التي تمتلكها المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، بحلول نهاية 2018،[51] وهو ما لم يتحقق. وبحسب منسق عمليات الحكومة الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية يوآف مردخاي Yoav Mordechai فإن "العبقرية الإسرائيلية والعقل اليهودي وجدا حلاً لكل الأنفاق الإرهابية".[52] غير أن ضابطاً كبيراً في الجيش الإسرائيلي اعترف بأن "العائق" التكنولوجي

"لن يقضي على خطر الأنفاق بشكل نهائي"، وأن حماس تتعلم باستمرار، مشيراً إلى "وجود عالم كامل من الأنفاق تحت الأرض في غزة".[53] وبحسب ما صرح به إليعازر توليدانو Eliezer Toledano، قائد فرقة غزة في جيش الاحتلال الإسرائيلي في 2019/10/7 فإن الجيش الإسرائيلي اكتشف ودمر 18 نفقاً على حدود قطاع غزة منذ عدوان 2014.[54]

وقد قامت سلطات الاحتلال خلال سنتي 2018 و2019 بانتهاكات جسيمة شملت كافة مناحي الحياة للمواطن الفلسطيني، حيث تمّ نصب الحواجز ومحاصرة البلدات والقرى، وتقييد حركة المواطنين من خلال تقطيع أوصال الضفة الغربية والقدس بأكثر من 705 عوائق دائمة،[55] بالإضافة إلى ارتكاب الإعدامات الميدانية اليومية بحقّ الشبان والأطفال والفتيات على الحواجز، وعمليات الاعتقال وترويع المواطنين، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، وتشريد مئات المواطنين.

وأفشل الفلسطينيون عدة محاولات لسلطات الاحتلال لفرض واقع جديد، عبر إغلاق المسجد الأقصى، ومنع المصلين من الدخول إليه، وطرد المرابطين والمعتكفين منه، وهبوا للدفاع عن المسجد، واعتصموا على أبوابه، وأجبروا قوات الاحتلال على فتح أبوابه، والانسحاب منه ومن محيطه. ومن أبرز تلك المحاولات كانت ما تكرر في 2018/7/27، وفي 2018/8/17، وفي 2019/1/14، وفي 2019/2/18، وفي 2019/2/22، وفي 2019/3/12، وفي 2019/3/17، وخلال شهر رمضان المبارك في أيار/ مايو 2019، وفي 2019/6/2، وخلال صلاة عيد الأضحى المبارك في 2019/8/11.[56]

3. الشهداء والجرحى:

استشهد في سنة 2018 ما مجموعهُ 314 فلسطينياً (انظر جدول 4/2)، بينهم 57 طفلاً، و3 سيدات،[57] بينما، استشهد في سنة 2019 ما مجموعه 149 فلسطينياً بنسبة 74% من محافظات غزة. وكان بين الشهداء 33 طفلاً، و12 سيدة، برصاص قوات الاحتلال والمستوطنين في كل من قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس.[58] وقد أُصيب وجُرح 31,603 فلسطينياً في سنة 2018، بينما جُرح أكثر من 15,287 فلسطيني في سنة 2019،[59] ويعود سبب الارتفاع الكبير في الإصابات إلى إطلاق النار والغاز المسيل للدموع على المتظاهرين السلميين المشاركين في مسيرات العودة على حدود قطاع غزة، بالإضافة إلى اقتحام البلدات والقرى والمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس.

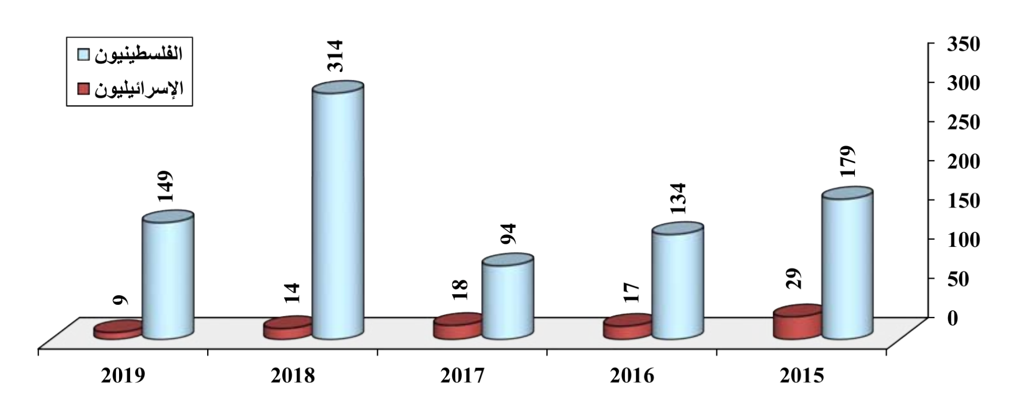
وفي المقابل سجل جهاز الشاباك مقتل 14 إسرائيلياً في سنة 2018، بينما سجل الجهاز نفسه مقتل 9 إسرائيليين خلال سنة 2019 نتيجة عمليات نفذها فلسطينيون. كما جُرح 77 إسرائيلياً في سنة 2018، وذلك مقابل 65 في سنة 2019 (انظر جدول 4/2).[60]

وقد استمرت سياسة سلطات الاحتلال في احتجاز جثامين الشهداء والمماطلة بتسليمهم لذويهم من أجل دفنها، وما يزال الاحتلال يحتجز جثامين 15 شهيداً في الثلاجات حتى كتابة هذا التقرير،[61] وضمن سياسة العقاب الجماعي تمّ هدم وتفجير 9 منازل خلال سنة 2018، و14 منزلاً خلال سنة 2019، تعود لعائلات شهداء وأسرى ممن تتهمهم دولة الاحتلال بتنفيذ عمليات ضدّها.[62]

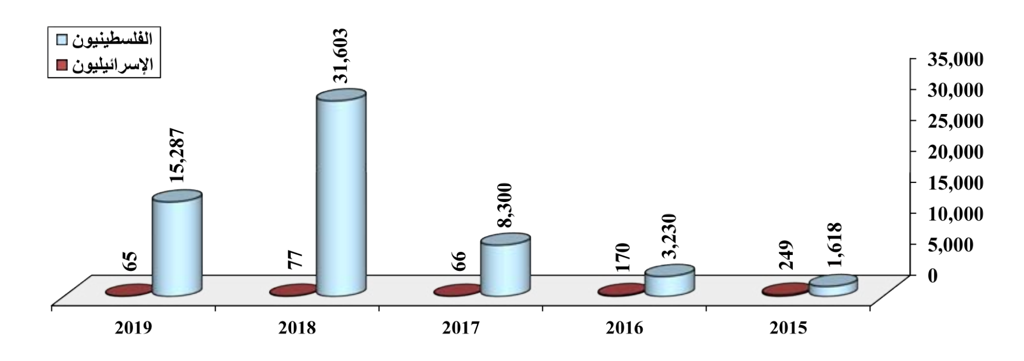
جدول 4/2: القتلى والجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2015–2019[63]

السنة	القتلى		الجرحى	
	الفلسطينيون	الإسرائيليون	الفلسطينيون	الإسرائيليون
2015	179	29	1,618	249
2016	134	17	3,230	170
2017	94	18	8,300	66
2018	314	14	31,603	77
2019	149	9	15,287	65

القتلى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2015–2019



الجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2015–2019



4. الأسرى والمعتقلون:

تُعدّ سنتا 2018 و2019، استمراراً للسنوات التي سبقتهما من ناحية استمرار معاناة الأسرى. حيث وصل عدد الأسرى في سجون الاحتلال إلى خمسة آلاف أسيرٍ في كانون الثاني/ يناير 2020، بينهم 41 أسيرة و180 طفلاً، و7 نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني. وبلغ عدد الأسرى من الضفة الغربية 4,634، بينهم 312 من شرقي القدس، وبلغ عدد أسرى قطاع غزة 296، فيما بلغ عدد أسرى فلسطينيي 1948 ما مجموعه 70 أسيراً، بالإضافة إلى عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة. ومن بين الأسرى 461 أسيراً صُنفوا على أنهم إمّا معتقلون إداريون أو موقوفون بانتظار المحاكمة، أو مَن تعدُّهم سلطات الاحتلال "مقاتلين غير شرعيين"، بينهم 4 نواب (انظر جدول 4/3 وجدول 4/4).

أما في نهاية سنة 2018 فقد بلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال نحو 5,450 أسيرٍ، بينهم 53 أسيرةً، و215 طفلاً، وثمانية أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني. وبلغ عدد الأسرى 5,082 من الضفة الغربية، منهم 353 من شرقي القدس، وبلغ عدد أسرى قطاع غزة 298، فيما بلغ عدد أسرى فلسطينيي 1948 ما مجمله 70 أسيراً، بالإضافة إلى عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة. ومن بين الأسرى 495 صُنفوا على أنهم معتقلون إداريون، بينهم 5 نواب (انظر جدول 4/3 وجدول 4/4).

رصد مركز أسرى فلسطين للدراسات اعتقال قوات الاحتلال الإسرائيلي لـ 5,700 مواطناً فلسطينياً خلال سنة 2018، بينهم 980 طفلاً، و175 امرأة وفتاة. غير أن الخط البياني لتلك الاعتقالات كان متعرجاً خلال أيام وشهور سنة 2018، وبلغ متوسط الاعتقالات 475 حالة شهرياً، ونحو 16 حالة يومياً. وبذلك تكون الاعتقالات خلال سنة 2018 أكثر بقليل من حجم الاعتقالات خلال سنة 2019، والتي بلغت 5,500 معتقلاً، بينهم 880 طفلاً، و153 امرأة وفتاة.[64]

وشملت الاعتقالات خلال سنتي 2018 و2019، كما في السنوات الماضية، كافة شرائح وفئات المجتمع الفلسطيني، بمن فيهم الأطفال والنساء والأكاديميون والأسرى المحرَّرون، والمرضى، وكبار السن، والناشطون الحقوقيون، والإعلاميون والصحافيون، والنواب، ونُفذت الاعتقالات بأشكال عدة كاقتحام البيوت، أو الاختطاف من الشارع، وأماكن العمل، واقتحام المستشفيات، واختطاف المرضى والمصابين، أو عبر "وحدات المستعربين"، أو عبر المعابر والحواجز العسكرية، كما اعتُقل العشرات من الصيادين في عرض البحر بقطاع غزة.

وكان النصيب الأكبر من الاعتقالات خلال سنة 2018 من نصيب منطقة القدس، حيث بلغت 1,800 حالة اعتقال، بينما كان نصيب الخليل 900 حالة، وقطاع غزة 214 حالة. ومن بين حالات الاعتقال كان نصيب الأطفال 980 حالة، بينما بلغت حالات الاعتقال بين النساء 175 حالة، ومن

الأسرى المحررين 1,300 حالة، ومن المرضى 150 حالة. كما تمّ اعتقال سبعة نواب من المجلس التشريعي، أُطلق سراح اثنين منهم بعد ساعات من التحقيق. وشهدت السنة نفسها 165 حالة اعتقال واستدعاء واحتجاز لساعات، أو إصدار قرار إداري لصحفيين وإعلاميين فلسطينيين.[65]

وكان النصيب الأكبر من الاعتقالات خلال سنة 2019 من نصيب منطقة القدس، حيث بلغت 1,930 حالة اعتقال، بينما كان نصيب الخليل 850 حالة، وقطاع غزة 154 حالة. ومن بين حالات الاعتقال كان نصيب الأطفال 880 حالة، بينما بلغت حالات الاعتقال بين النساء 153 حالة، ومن الأسرى المحررين 1,400 حالة، ومن المرضى 152 حالة. كما تمّ اعتقال سبعة نواب من المجلس التشريعي.[66]

وأصدر الاحتلال 920 قراراً إدارياً في سنة 2018، غالبيتها قرارات تجديد اعتقال، فيما بلغت 1,022 قراراً إدارياً خلال سنة 2019. وأصدرت محاكم الاحتلال أربعة أحكام بالسجن المؤبد خلال سنة 2018، وأربعة أحكام بالسجن المؤبد خلال سنة 2019. وقامت إدارة سجون الاحتلال بـ185 عملية اقتحام للسجون خلال سنة 2018، وتابعت سياسة الاقتحامات خلال سنة 2019، غير أنه لم تتوفر معطيات محددة بعددها حتى كتابة هذا التقرير. وارتفعت قائمة شهداء الحركة الأسيرة إلى 222 شهيداً، وذلك بارتقاء خمسة أسرى في سنة 2018، وخمسة أسرى في سنة 2019.[67]

ونتيجة لسياسة إدارة سجون الاحتلال تجاه الأسرى، ومنها سياسة الإهمال الطبي، والانتهاكات، والاعتقال الإداري، والمحاكم الجائرة، ومنع الزيارات، خاض الأسرى خلال سنتي 2018–2019 عدداً من الإضرابات عن الطعام، الجماعية والفردية. وشكّلت إضرابات الأسرى و"معارك الأمعاء الخاوية" سلاحاً في فرض التخفيف من السياسة الجائرة والتعسفية، وانتزاع حريتهم وحقوقهم.

وخلال سنتي 2018 و2019 ناقش الاحتلال وأصدر العديد من القوانين والقرارات العنصرية بحقّ الأسرى، أبرزها قانون حسم مخصصات رواتب الأسرى والشهداء، وتعديل استثناء الأسرى الفلسطينيين من توسيع المساحة المخصصة للمعتقل الواحد، ومنع مضاعفة خفض فترات الاعتقال للأسرى الفلسطينيين في السجون، ومنع تقليص فترات سجن الأسرى الفلسطينيين، وهذه القوانين تمّت المصادقة عليها خلال سنة 2018. وهناك ستة مشاريع قوانين ما زالت قيد التشريع أمام الكنيست حتى كتابة هذه السطور، وهي: إعدام الأسرى، ومنع الزيارات العائلية للأسرى، وحظر تمويل العلاج للأسرى، والسماح بالتفتيش العاري وبدون سبب وباستخدام القوة، وطرد عائلات منفذي العمليات، ومنع الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين مقابل جثث الجنود الإسرائيليين المحتجزين في غزة في أي صفقة تبادل.[68]

جدول 4/3: الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال 2015–2019[69]

السنة	المجموع الكلي للمعتقلين	الضفة الغربية*	قطاع غزة	محكومون مدى الحياة	النساء	الأطفال
2015	6,900	6,482	328	502	55	450
2016	6,500	6,080	350	459	53	300
2017	6,119	5,729	320	525	59	330
2018	5,450	5,082	298	540	53	215
2019	5,000	4,634	296	541	41	180

* أعداد تقريبية وفق إحصائيات مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان.

الاعتقال الإداري:

على الرغم من أن الاعتقال الإداري محظور في القانون الدولي، ويخالف أبسط حقوق الإنسان، فقد استمر الاحتلال خلال سنتي 2018 و2019 في إصدار أوامر الاعتقال الإداري بحقّ شرائح مختلفة من المجتمع الفلسطيني، منهم أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني، ونشطاء حقوق إنسان، وعمال، وطلبة، ومحامون، وتجار...؛ ووصل عدد المعتقلين الإداريين الذين تحتجزهم "إسرائيل" دون تهم محددة أو محاكمة إلى 461 معتقلاً في كانون الثاني/ يناير 2020، بينهم 4 نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني، بعد أن كان عددهم 495 في نهاية 2018، بينهم 5 نواب، و450 في نهاية 2017، و536 في نهاية 2016، و650 في نهاية 2015.[70]

جدول 4/4: المعتقلون الإداريون 2015–2019[71]

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
المعتقلون الإداريون	650	536	450	495	461

5. الحصار الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني:

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي حصارها على قطاع غزة للسنة الثالثة عشرة على التوالي، في أطول عملية حصار في التاريخ المعاصر، وفرضت مزيداً من إجراءات الحصار على السكان، كما استمرت في فرض قيود مشددة على حركة المعابر التجارية وحركة الأفراد. ولم يطرأ خلال سنتي 2018 و2019 تغيير هيكلي على إجراءات الحصار، حيث لم تمس التسهيلات المزعومة التي تعلنها سلطات الاحتلال جوهر القيود المفروضة على حرية الحركة للأفراد والبضائع.

وقد نجم عن ذلك، تدهور خطير في مستوى الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية لأكثر من مليوني فلسطيني يعيشون في القطاع. وقد ارتفعت جراء ذلك نسب البطالة والفقر.

وعلى صعيد حركة الأفراد، ما زالت سلطات الاحتلال المتمركزة على معبر بيت حانون/ إيرز شمالي القطاع، ترفض السماح لمعظم سكان القطاع الخروج منه أو العودة إليه. وفي المقابل،

تسمح بمرور بعض الفئات، في نطاق ضيق جداً، كالمرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقيهم، والمواطنون الفلسطينيون حملة الجنسية الإسرائيلية، والصحفيون الأجانب، والعاملون في المنظمات الدولية الإنسانية، والتجار ورجال الأعمال، وأهالي المعتقلين في السجون الإسرائيلية، وبعض المسافرين عبر معبر الكرامة.[72] وهو ما أكده المدير التنفيذي لمنظمة هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch كينيث روث Kenneth Roth، حين اتهم "إسرائيل" بمواصلة سياسة التمييز الممنهج ضدّ الفلسطينيين، من خلال عدم السماح لسكان غزة أو تجارها وبضائعهم من الخروج من القطاع المحاصر.[73] كما منعت الفلسطينيين الشباب أبناء الطوائف المسيحية في قطاع غزة من دخول القدس في عطلة الفصح، وأداء الصلاة في كنيسة القيامة.[74]

وقد فتح معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، منذ شهر أيار/ مايو 2018، لمغادرة الحالات الإنسانية، وعودة العالقين، غير أن عمل المعبر كان محدوداً وبوتيرة بطيئة جداً. وما زال آلاف المواطنين المسجلين للسفر بكشوفات وزارة الداخلية غير قادرين على السفر بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة.[75]

ومن جهتها، حذرت الهيئات والمنظمات الدولية من خطورة استمرار الحصار على قطاع غزة، وحذّرت من انهيار القطاعات الأساسية والحيوية، خصوصاً البنى التحتية وقطاعَي الصحة والتعليم، ودعت إلى إنقاذ قطاع غزة فوراً ورفع الحصار عن سكانه قبل فوات الأوان. وقد وصفت الأمم المتحدة، الوضع في قطاع غزة بأنه "كارثي".[76] وقالت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشيليت Michelle Bachelet، في تقرير عمل مكتبها خلال سنة 2018 إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الأربعين، إن الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة أدى إلى تدهور اقتصادي، مشيرة إلى أنه "يمكن القول إن المنتج الرئيسي لاقتصاد غزة هو اليأس".[77] ودعا منسق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian (OCHA) الدولَ المانحة والمجتمع الدولي إلى العمل على رفع الحصار عن سكان غزة.[78]

ثانياً: مسار التسوية السلمية

تميّزت الفترة التي يغطيها التقرير (2018–2019) بجمود التسوية، إذ لم تشهد مبادرات أو تحركات جدية، باستثناء حديث الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأنه سيطرح صفقة لحل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وأنه سيحقق ما عجز أسلافه عن تحقيقه، وأعلن عن تكليف صهره جارد كوشنر Jared Kushner برئاسة الفريق الذي سيقوم ببلورة الصفقة، وأضاف إذا لم يتمكن كوشنر من تحقيق المهمة، فلن ينجح أحد آخر.[79]

التقى الرئيس الأمريكي بالرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال السنة الأولى من ولايته في سنة 2017 أربع مرات، والتقى جارد كوشنر وفريقه بالفريق الفلسطيني أكثر من ثلاثين مرة، وسط تكاثر المؤشرات المقلقة حول حدوث تغيير جوهري في السياسة الأمريكية المعتمدة منذ عشرات السنين.

1. إدارة ترامب... شريك للاحتلال:

تخلى ترامب عن التزام أسلافه بقيام دولة فلسطينية، وبأن الأراضي محتلة، والاستيطان غير شرعي، إلى حد أن إدارة باراك أوباما امتنعت عن التصويت في أواخر عهدها في مجلس الأمن بخصوص القرار الذي يدين الاستيطان، ولم تستخدم حقّ النقض (الفيتو) ضده، مما سمح بتمريره، وهو القرار الذي أيدته 14 دولة.[80]

وأخذ ترامب يتحدث عن ضرورة تغيير قواعد اللعبة كلياً، واستبدال مرجعية القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي تضمنت الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية (حق تقرير المصير الذي يشمل إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة سنة 1967، وحق التعويض والعودة للاجئين من الديار التي هجروا منها)؛ حيث دعا إلى اعتماد مرجعية جديدة تستند أساساً إلى الوقائع والحقائق التي أقامها ويقيمها الاحتلال على الأرض.

وبقيت معالم الصفقة التفصيلية التي تحدث عنها ترامب وأركان إدارته غامضة إلى أن انتهت سنة 2019 من دون الإعلان عنها، على الرغم من تحديد مواعيد عدة للإعلان عنها، كانت تؤجل غالباً لأسباب إسرائيلية، منها خشية نتنياهو أن يؤدي الإعلان عنها إلى خروج أحزاب من الائتلاف الحاكم، ما سيؤدي إلى سقوط حكومة اليمين الديني والاستيطاني، ومنها تأجيل طرحها إلى ما بعد الانتخابات التي جرت في نيسان/ أبريل وأيلول/ سبتمبر 2019، من دون أن تؤدي إلى تمكين أي طرف من تشكيل الحكومة، الأمر الذي أدى إلى ذهاب "إسرائيل" إلى انتخابات ثالثة في مستهل آذار/ مارس 2020.

تغيّر المشهد السياسي كلياً، وبدت معالم الصفقة بالاتضاح حين قامت الإدارة الأمريكية في 2017/12/6، بالإعلان عن قرارها بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وتنفيذه فعلاً في 2018/5/14،[81] تنفيذاً لقانون أقره الكونجرس US Congress بنقلها منذ سنة 1995. وكان القانون قد أعطى للرئيس هامشاً يسمح له بتأجيل تنفيذ القرار، وهذا ما حصل في إدارات بيل كلينتون Bill Clinton، وجورج بوش الابن George W. Bush، وباراك أوباما.

وفي ظل الرفض الفلسطيني للقرار الأمريكي، قررت إدارة ترامب إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن،[82] ثم طالبت بحل وكالة الأونروا، وتغيير تعريف اللاجئ، بحيث ينحصر بالذين ولدوا في فلسطين من دون أولادهم وأحفادهم، وهذا يعني أن عدد اللاجئين لن يزيد عن بضعة عشرات

من الآلاف، وقطعت المساعدات عن الأونروا،[83] وكذلك عن السلطة الفلسطينية، ما عدا المساعدات الأمنية، وطالبت بالاعتراف بـ"إسرائيل" كـ"دولة للشعب اليهودي"، وأن الحل يجب أن يوفر المتطلبات الأمنية، التي تتطلب بقاء السيطرة الإسرائيلية من النهر إلى البحر.

ولم تتعامل الإدارة الأمريكية مع الأراضي المحتلة سنة 1967 باعتبارها أراضٍ محتلة. وفي أواخر 2019 قررت اعتبار الاستيطان في الضفة الغربية شرعياً وقانونياً، وغير مخالف للقانون الدولي.

2. "صفقة ترامب" والحل الإقليمي:

تمّ الإعلان عن صفقة ترامب أو ما يعرف بـ"صفقة القرن" في 2020/1/28؛ في احتفال حضره الرئيس الأمريكي ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو؛ في ظل مقاطعة فلسطينية، ومقاطعة عربية إلا من ثلاث دول هي الإمارات، والبحرين، وعُمان. وقد تلخصت بنود الوثيقة التي جاءت في 181 صفحة، وتحتوي على 22 قسماً، وأربعة ملاحق، من بينها خريطتان توضحان جغرافية "إسرائيل" والدولة الفلسطينية المفترضة وتوزيع المستوطنات، فيما يلي:[84]

أولاً: الدولة الفلسطينية المقترحة: وتتسم بما يلي:

1. دولة منزوعة السلاح تماماً في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وتلتزم بمنع أي تنظيم مسلح من الوجود فيها، مع اشتراط أن تحَكُم غزة قوى غير حماس والجهاد الإسلامي والتنظيمات الأخرى المسلحة.

2. تكون عاصمة الدولة في الضواحي المجاورة للقدس الشرقية، مع الإشارة إلى أن الولايات المتحدة ستقيم سفارة لها في هذه الضواحي، بينما تكون القدس كلها بتوصيفها الإسرائيلي مدينة موحدة وعاصمة لـ"إسرائيل".

3. يتم استقطاع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وضمها لـ"إسرائيل".

4. لا عودة لحدود 1967، ومع إبقاء حدود الدولة الفلسطينية غير مرسمة لمدة أربع سنوات، يتم خلالها تحقيق تواصل جغرافي بين أراضي الدولة الفلسطينية وتجميد الاستيطان شريطة الالتزام بما يلي:

أ. ان لا تشكل هذه الدولة الفلسطينية بأي شكل من الأشكال خطراً على الأمن الإسرائيلي، مع ترك تحديد مفهوم "خطر أمني" للطرف الإسرائيلي.

ب. التخلي عن السلاح؛ وهو ما تنطوي عليه عبارة ترامب "الرفض الصريح للإرهاب من قبل الدولة الفلسطينية".

ج. مقاومة إيران ومحاصرة نشاطاتها.

د. أن تكون قوانين السلطة الفلسطينية موجهة لتقييد النشاط "الإرهابي"، مع حق "إسرائيل" في تدمير أي منشآت فلسطينية تراها خطراً عليها.

هـ. خلال المفاوضات لا يجوز للسلطة الانضمام لأي منظمة دولية دون موافقة "إسرائيل".

و. الإقرار بـ"يهودية الدولة الإسرائيلية".

5. لن تخلع "إسرائيل" أي مستوطنة، ويتم ربط المستوطنات الإسرائيلية التي تقع داخل مناطق السلطة الفلسطينية بشبكات نقل، أما الفلسطينيون الذين يقعون في مناطق "إسرائيلية" فيسمح لهم بالتنقل نحو أراضي السلطة الفلسطينية.

6. يخضع نهر الأردن للسيادة الإسرائيلية، مع تعويض المزارعين الفلسطينيين، أو الترخيص لهم في هذه المنطقة.

7. المياه الإقليمية لغزة تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية.

8. دمج سكان قرى المثلث الفلسطيني (كفر قرع، وعرعره، وياقة الغربية، وأم الفحم...إلخ) مع السلطة الفلسطينية، ومقايضة الفلسطينيين بحيث يتم ضم مناطق للسلطة الفلسطينية تعويضاً عن ما سيقتطع منها.

9. تبقى المعابر للدولة الفلسطينية خاضعة لرقابة السلطة الإسرائيلية، كما أن الولايات المتحدة مستعدة للاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على أراضٍ محتلة (غور الأردن، والكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية، وهو التفسير الذي أشار له نتنياهو في المؤتمر نفسه).

ثانياً: اللاجئون:

تم ربط موضوع اللاجئين الفلسطينيين باللاجئين اليهود من الدول العربية، والإشارة لحق "إسرائيل" في التعويض عن ممتلكات المهاجرين اليهود، وما تحملته "إسرائيل" من نفقات استيعابهم. أما الحل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين فهي:

1. بعضهم تستوعبه الدولة الفلسطينية.

2. وبعضهم يتم دمجه في الدول التي يقيمون فيها.

3. والجزء المتبقي منهم يتم توطينه في دول إسلامية من دول منظمة التعاون الإسلامي.

4. توسيع قطاع غزة بما يساعد على تحسين ظروفهم من خلال مناطق مجاورة في النقب، ويتم وضع مرافق ومشاريع صناعية لاستيعاب جزء من الضغط السكاني في غزة.

ثالثاً: التكامل الاقتصادي الإقليمي:

عنوان القسم الثالث من الوثيقة هو "رؤية للسلام بين دولة إسرائيل والفلسطينيين والإقليم"، ويتم ذلك من خلال:

1. تعزيز مسار التطبيع بين الدول العربية و"إسرائيل"، والتشارك في علاقات مع أوروبا.
2. ربط الضفة وغزة بخطوط نقل سريعة تكون خاضعة للسيطرة الإسرائيلية.
3. السماح للفلسطينيين باستخدام الموانئ الإسرائيلية في حيفا وأسدود.
4. تسهيل العبور بين الأردن وفلسطين مع حقّ "إسرائيل" في الرقابة على السلع المنقولة.
5. إنشاء منطقة تجارة حرة بين الأردن وفلسطين.
6. ضرورة التعاون العربي الإسرائيلي لمواجهة حماس وحزب الله.
7. تَعِد الولايات المتحدة بوضع نهاية لاعتماد الفلسطينيين على المؤسسات الخيرية والمعونة الأجنبية.

رابعاً: المعتقلون:

الإفراج عن السجناء ما لم يكونوا ممن اقترف "جرائم قتل أو شروع بالقتل"، أي أن العناصر التي مارست المقاومة المسلحة لن يتم الإفراج عنها.

إنَّ ما أعطى خطورة للمواقف والإجراءات الأمريكية أنها كانت تسير بالتوازي، مع دفع العرب إلى التطبيع وإقامة العلاقات مع "إسرائيل"، من دون ربط ذلك بتحقيق التسوية السلمية، لدرجة حاولت الإدارة الأمريكية إقناع العرب بتغيير "مبادرة السلام العربية" بحيث تبدأ بالمقلوب من خلال تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" أولاً. وفشلت هذه المحاولة عندما طُرحت في القمة العربية التي عقدت في نيسان/ أبريل 2018، بمدينة الظهران السعودية، إذ شددت القمة على "بطلان وعدم شرعية" قرار واشنطن الاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، وتعهد الزعماء العرب بالاستمرار في تقديم الدعم اللازم لنصرة القضية الفلسطينية، مع التشديد على أهمية "السلام" كخيار "استراتيجي" في الشرق الأوسط على أساس "مبادرة السلام العربية".[85]

وترافقت المساعي الأمريكية للتطبيع، ودفع العرب للضغط على الفلسطينيين، والتهديد بالحلول محلهم على طاولة المفاوضات تنفيذاً لما دعا له نتنياهو من أولوية الحل الإقليمي على الحل مع الفلسطينيين، ومع الدعوة لتشكيل حلف أمريكي عربي إسرائيلي في مواجهة الخطر الإيراني، في قلب كامل لأولويات الصراع في المنطقة التي اعتبرت القضية الفلسطينية هي القضية العربية والإسلامية المركزية، وأن "إسرائيل" تشكل الخطر الرئيسي الذي يهدد شعوب وبلدان المنطقة برمتها.

لا نستطيع أن نتجاهل النجاحات التي حققتها الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية في مساعيهما في مختلف الاتجاهات المذكورة آنفاً، ولكن ليس بالصورة التي تحدث عنها ترامب ونتنياهو، إذ كان التقدم خطيراً ولكنه محدوداً، حيث تأكد مرة أخرى أن القضية الفلسطينية مهمة جداً لدى البلدان العربية والإسلامية، وفي العالم كله. صحيح أنها تراجعت في سلم الأولويات إلا أن أهميتها ما تزال محفوظة، وهذا أوجب على إدارة ترامب أن تدرج حلها على رأس جدول أعمالها.

فعدا عن الجولات والزيارات المكوكية، عُقد مؤتمر وارسو Ministerial to Promote a Future of Peace and Security in the Middle East، في 2019/2/13، الذي دعت إليه الولايات المتحدة، لمناقشة "السلام والأمن" في منطقة الشرق الأوسط، بمشاركة رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزراء خارجية عرب، في ظل مقاطعة السلطة الفلسطينية له.[86] كما عقدت ورشة المنامة التي عرض فيها الشق الاقتصادي من الخطة الأمريكية، في نهاية حزيران/ يونيو 2019.[87] وتبين أنها مجرد تصورات منسوخة من مبادرات أكاديمية سابقة، ولم يتوفر لها الغطاء الفلسطيني، ولا الغطاء العربي والدولي الكافي، كما لم يترتب عنها أي التزامات، وقد لوحظ أنها تشمل منحاً قليلة وقروضاً كثيرة، وطموحاً بإسهامات كبيرة من القطاع الخاص، التي لا يمكن الرهان ولا الاعتماد عليه.

3. الرئيس الفلسطيني و"السلام" المفقود:

تميزت الفترة التي يغطيها التقرير بطرح الرئيس محمود عباس مبادرة في مجلس الأمن في 2018/2/20، تضمنت عقد مؤتمر دولي "للسلام" في منتصف سنة 2018، يستند لقرارات الشرعية الدولية، ويتم بمشاركة دولية واسعة تشمل الطرفين المعنيين، على أن يكون من مخرجاته تبادل الاعتراف بين "دولة فلسطين" و"دولة إسرائيل" على حدود سنة 1967، وتشكيل آلية دولية متعددة الأطراف تساعد الجانبين في المفاوضات لحل جميع قضايا الوضع الدائم حسب اتفاق أوسلو، إضافة إلى وقف جميع الأطراف للأعمال الأحادية الجانب، خلال المفاوضات، وتطبيق "مبادرة السلام العربية" كما اعتمدت، وعقد اتفاق إقليمي عند التوصل لاتفاق "سلام" بين الفلسطينيين والإسرائيليين.[88]

وأهم ما تثيره هذه المبادرة أنها تعكس استمرار رهان عباس على التسوية التفاوضية مع تعديل يتعلق برفض الرعاية الأمريكية التفاوضية الانفرادية لـ"عملية السلام"، في حين أن ما انتهت إليه هذه العملية، وما يجري على الأرض يشير إلى أن المنطقة لا تسير نحو استئناف "عملية السلام"، بل إلى سعي إسرائيلي مدعوم أمريكياً، لفرض الحل الإسرائيلي، انطلاقاً من تصور أن الوضعين الفلسطيني (الانقسام ووصول الاستراتيجيات المعتمدة إلى طريق مسدود) والعربي (الذي يعاني من الضعف والصراعات البينية والاستبداد والانقسام إلى محاور وغياب مشروع عربي جامع)؛ يوفران فرصة تاريخية للحركة الصهيونية لاستكمال تحقيق أهدافها الاستعمارية والتوسعية

والاستيطانية، بالاعتماد على رئيس أمريكي يميني شعبوي؛ قاعدته الأساسية من أتباع الكنيسة الإنجيلية والمحافظين الجدد الذين ينافسون الصهاينة على التطرف.

وفي سياق استمرار الرهان الخاسر على إحياء "عملية سلام" قتلتها الحكومات الإسرائيلية منذ زمن بعيد، حاول الرئيس محمود عباس اللقاء مع بنيامين نتنياهو مرات عدة بوساطة الرئيسين الفرنسي والروسي، ولكن نتنياهو أفشل هذه المحاولات، لأنه يحقق ما يريد من دون لقاءات ومفاوضات مع عباس، خصوصاً أن اللقاء يفتح إمكانية لمطالبته بإعطاء شيء مقابل ما يأخذه، واحتمالية حدوث ضغوط عليه لاستئناف المفاوضات، في وقت هو يعتقد بإمكانية تحقيق ما يريد وفرضه من دون مفاوضات، حيث فَرَضَ أن تكون السلطة وظيفية خدمية بلا دور سياسي.

كما دعا الرئيس عباس مرات عدة وفي مناسبات عديدة لقبول مبادرته، وكذلك دعا الرباعية الدولية لعقد مؤتمر جديد "للسلام"، مؤكداً التمسك بما يُسمِّيه "السلام" العادل والشامل كخيار استراتيجي، ومعتبراً أن الخطة الأمريكية "للسلام" تسعى لتصفية القضية الفلسطينية، رافضاً الاتهامات للجانب الفلسطيني بإضاعة فرص "السلام".

وكخلاصة، يلحظ المتابع أن مستوى العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية انخفض من المستوى السياسي إلى المستويات الأمنية والإدارية والخدمية، انسجاماً مع المخططات الإسرائيلية التي لا تتسع لإقامة دولة فلسطينية، وأقصى ما يمكن أن تصل إليه تأبيد الحكم الذاتي المحدود، مع أو من دون تسميته دولة فلسطينية.

أكدت الوقائع التي جرت خلال السنتين 2018–2019 أنه من دون تغيير المقاربة الفلسطينية والعربية المعتمدة منذ توقيع اتفاق أوسلو وحتى الآن، لا يمكن وقف تقدم المشروع الاستعماري الاستيطاني الذي باتت أهدافه الراهنة أكثر من واضحة، وهي تتمحور حول إحياء إقامة "إسرائيل الكبرى" على كل فلسطين التاريخية، بحيث يتقدم الضم الزاحف على الأرض شيئاً فشيئاً ليتحول إلى ضمّ قانوني للأراضي قليلة السكان، خصوصاً في الأغوار والمستعمرات الاستيطانية. أما المناطق الآهلة بالسكان والمقطعة الأوصال، فيتم إيجاد رابط فيما بينها ضمن السيطرة الإسرائيلية الكاملة من دون أن تملك من مقومات الدولة سوى الاسم.

خلاصة

أظهرت سنتا 2018–2019 استمرار إجراءات القمع الإسرائيلي للشعب الفلسطيني؛ كما أظهرت في المقابل استمرار صمود الشعب الفلسطيني وتصاعد مقاومته، وارتفاع كفاءاتها التسليحية والميدانية؛ وتنوع أشكال المقاومة المسلحة والشعبية.

وفي الوقت الذي تابعت فيه الضفة الغربية عملها المقاوم، في ظروف استثنائية من التنسيق الأمني ضدها بين السلطة الفلسطينية وبين العدو الإسرائيلي، من خلال العمليات التي غلب عليها الطابع الفردي؛ فإن العمل المقاوم في قطاع غزة واصل تطوره النوعي، وخاضت قوى المقاومة عشر جولات من الصراع مع الجانب الإسرائيلي خلال سنتي 2018–2019. وطورت قوى المقاومة في غزة عملها الميداني من غرفة العمليات المشتركة لفصائل المقاومة، والتي تمكنت إلى حدٍّ كبير من ضبط إيقاع العمل المقاوم وإدارة المواجهات مع الاحتلال.

ومثّل فشل العملية الأمنية العسكرية الإسرائيلية في منطقة خانيونس في 2018/11/11، نموذجاً لتطور العمل المقاوم. إذ فشلت إحدى أفضل وحدات النخبة الإسرائيلية في أداء مهمتها في زرع منظومة تجسس؛ وانكشف معظم عناصرها؛ كما انكشف لاحقاً 45 عميلاً آخر، بعد تفكيك المقاومة للمخلفات التي تركتها. كما أظهرت المواجهات العسكرية في أيار/ مايو وتشرين الثاني/ نوفمبر 2019 التطور النوعي لأسلحة المقاومة، وقدرتها على إحداث أضرار أكبر في الجانب الإسرائيلي، مع زيادة الدقة والقدرة التفجيرية لصواريخها.

وقدمت مسيرات العودة نموذجاً للإبداع الفلسطيني في المقاومة الشعبية، ونموذجاً للوحدة الوطنية والإصرار على حق العودة، تم إدارته بكفاءة من قطاع غزة طوال سنتي 2018–2019؛ وأجبر الاحتلال الإسرائيلي على تخفيف درجة الحصار عن قطاع غزة.

وما زال نحو خمسة آلاف أسير في سجون الاحتلال، يعانون من إجراءاته القمعية، غير أنهم يعبرون عن عزة وكرامة وإصرار الشعب الفلسطيني؛ وينتزعون حقوقهم بما يمتلكون من وسائل، وعلى رأسها "معارك الأمعاء الخاوية".

من جهة أخرى، فإن مسار التسوية السلمية وصل إلى طريقه المسدود، في الوقت الذي تم فيه محاولة تسويق "صفقة ترامب" بديلاً عن مسار أوسلو. وهي صفقة أقل ما يقال فيها أنها محاولة لتصفية القضية الفلسطينية، وإنهاء "حل الدولتين" وإنشاء "بانتوستانات" للتجمعات الفلسطينية تحت السيادة الإسرائيلية؛ مع السعي لإدماج "إسرائيل" في المنطقة العربية؛ وحرف بوصلة الصراع باتجاه معارك طائفية وعرقية. وبالرغم من محاولة فرض الصفقة على أرض الواقع، فإن الشعب الفلسطيني وفصائله ما زال موحداً في الوقوف ضدها، مدعوماً بالشعوب العربية والإسلامية؛ وعدم وجود رغبة دولية في دعمها؛ وهو ما يجعل فرصها في النجاح ضعيفة جداً.

الهوامش

[1] للمزيد يمكن مراجعة التقارير الشهرية لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) باللغة العربية، انظر: https://www.shabak.gov.il/arabic/publications/Pages/monthlyreports.aspx؛
وباللغة الإنكليزية، انظر: https://www.shabak.gov.il/english/publications/Pages/monthlyreports.aspx

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

[4] للمزيد انظر: شهاب، 2018/1/27؛ و**الشرق الأوسط**، 2018/1/28؛ وعرب 48، 2018/9/2؛ وموقع مكان – هيئة البث الإسرائيلي، 2018/12/17. كما يمكن مشاهدة فيديو لعباس عن التنسيق الأمني على موقع فيسبوك، انظر: https://www.facebook.com/ShehabAgency.MainPage/videos/293870234669332. وانظر أيضاً:
Ynetnews, 2/9/2018.

[5] *The Jerusalem Post*, 6/11/2018, https://www.jpost.com/Arab-Israeli-Conflict/Shin-Bet-head-We-thwarted-480-terror-attacks-in-past-year-571165

[6] *The Jerusalem Post*, 20/1/2020, https://www.jpost.com/Israel-News/Shin-Bet-chief-Argaman-We-thwarted-560-terror-attacks-this-year-614723

[7] The Times of Israel, 7/11/2019, https://www.timesofisrael.com/shin-bet-thwarted-over-450-terror-attacks-in-2019-chief-says

[8] الرأي الفلسطينية للإعلام، 2019/3/20.

[9] للمزيد انظر: التقارير الشهرية لجهاز الشاباك باللغة العربية، وباللغة الإنكليزية.

[10] **الشرق الأوسط**، 2019/12/16.

[11] محسن محمد صالح، مسيرات العودة بعد عام: وقفة مراجعة وتقييم، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية (TRT)، 2019/3/29.

[12] وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، 2019/12/26، انظر: http://safa.ps/post/273783

[13] في الجمعة الـ(85) لمسيرات العودة، قوات الاحتلال توقع (44) إصابة من بينهم (18) طفلاً وسيدة وصحافي واحد، مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2019/12/20، انظر: http://www.mezan.org/post/29707

[14] محسن محمد صالح، مسيرات العودة بعد عام: وقفة مراجعة وتقييم، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية (TRT)، 2019/3/29.

[15] المرجع نفسه.

[16] للمزيد يمكن مراجعة التقارير الشهرية لجهاز الشاباك باللغة العربية، وباللغة الإنكليزية.

[17] *Haaretz*, 12/7/2018.

[18] الرأي الفلسطينية للإعلام، 2018/5/29. وانظر أيضاً:
Ynetnews and Arutz Sheva 7 (Israel National News), 29/5/2018; and *Haaretz*, 30/5/2018.

[19] الجزيرة.نت، 2019/4/10. وانظر أيضاً البيانات الصادر عن الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة الفلسطينية، موقع كتائب عز الدين القسام، في: https://alqassam.net

[20] Ynetnews, 27/5/2018.

[21] المركز الفلسطيني للإعلام، 2018/5/31، انظر: https://www.palinfo.com/238388؛ وموقع تايمز أوف إسرائيل، 2018/5/31، انظر: http://ar.timesofisrael.com

[22] الرأي الفلسطينية للإعلام، 2019/5/5. وانظر أيضاً:
Ynetnews, 12/11/2018.

23 للمزيد انظر: ملف عملية حدّ السيف، كتائب عز الدين القسام، في: https://www.alqassam.net؛ وكتائب عز الدين القسام، 2019/11/11.

24 **الشرق الأوسط**، 2019/7/8.

25 موقع وزارة الداخلية الفلسطينية، 2019/1/8، انظر: https://www.moi.pna.ps/home

26 فلسطين أون لاين، 2018/11/12.

27 كتائب الشهيد عز الدين القسام، 2018/11/22.

28 The Times of Israel, 12/11/2018, https://www.timesofisrael.com/idf-says-gaza-raid-wasnt-an-assassination-praises-troops-heroic-extraction/

29 للمزيد انظر: تسجيل الحلقة التي عرضت في 2019/12/1 لبرنامج "ما خفي أعظم" على قناة الجزيرة الفضائية، يوتيوب، في: https://youtu.be/yMGGDrJ6dEo

30 *Israel Hayom* newspaper, 27/11/2018, http://www.israelhayom.com

31 رأي اليوم، 2019/2/19.

32 **الشرق الأوسط**، 2019/7/22.

33 موقع وكالة سبوتنيك عربي، 2018/11/14، انظر: https://arabic.sputniknews.com؛ وعرب 48، 2018/11/14. وانظر أيضاً:
The Jerusalem Post, 14/11/2018.

34 للمزيد انظر: المركز الفلسطيني للإعلام، 2018/11/13؛ و**الخليج**، 2018/11/14. وانظر أيضاً:
Ynetnews, 13/11/2018.

35 **الشرق الأوسط**، 2018/11/18.

36 قدس برس، 2019/5/6، انظر: http://qudspress.com/index.php?page=show&id=52561

37 للمزيد يمكن مراجعة تقرير شهر أيار/ مايو 2019 لجهاز الشاباك، انظر:
https://www.shabak.gov.il/SiteCollectionDocuments/Monthly%20Summary%20EN/Monthly%20Summary/%D7%9E%D7%90%D7%99%202019%20ENG.docx%20-%D7%9E%D7%A2%D7%95%D7%93%D7%9B%D7%9F.pdf

38 الرأي الفلسطينية للإعلام، 2019/5/7.

39 الرأي الفلسطينية للإعلام، 2019/5/13.

40 سما، 2019/5/12. وانظر أيضاً:
Site of israelstreet.org, 13/5/2019, http://israelstreet.org/2019/05/13/amazing-answer-jason-greenblatt-majalla

41 الرأي الفلسطينية للإعلام، 2019/5/7.

42 وفا، 2019/11/14.

43 للمزيد يمكن مراجعة تقرير شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 لجهاز الشاباك، انظر:
https://www.shabak.gov.il/SiteCollectionDocuments/Monthly%20Summary%20EN/Monthly%20Summary/%D7%93%D7%95%D7%97%20%D7%97%D7%95%D7%93%D7%A9%D7%99%20%D7%A0%D7%95%D7%91%D7%9E%D7%91%D7%A8%2019-%20%D7%90%D7%A0%D7%92%D7%9C%D7%99%D7%AA.pdf

44 الرأي الفلسطينية للإعلام، 2019/11/15.

45 **العربي الجديد**، 2019/11/15.

46 **الشرق الأوسط**، 2019/12/30.

47 مركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني، 2019/12/2، انظر: https://alqudscenter.info

[48] **الشرق الأوسط**، 2018/1/19؛ والرأي الفلسطينية للإعلام، 2018/4/15. وانظر أيضاً:
Ynetnews, 13/4/2018.

[49] **الشرق الأوسط**، 2018/9/16.

[50] عرب 48، 2018/10/15. وانظر أيضاً:
Haaretz, 15/10/2018.

[51] عرب 48، 2018/1/14؛ و**القدس**، 2018/6/5. وانظر أيضاً:
Ynetnews, 26/6/2018.

[52] تايمز أوف إسرائيل، 2018/1/15.

[53] عرب 48، 2018/9/14.

[54] **الشرق الأوسط**، 2019/7/8؛ و**القدس**، 2019/10/7. وانظر أيضاً:
The Jerusalem Post, 8/7/2019.

[55] وتشمل 140 حاجزاً، و165 بوابة طريق، و149 ساتراً ترابياً، و251 عائقاً غير مأهول (متاريس الطرق، والخنادق، والجدران الترابية، وغيرها). للمزيد انظر: أوتشا، 2018/10/8، انظر:
https://www.ochaopt.org/ar/content/over-700-road-obstacles-control-palestinian-movement-within-west-bank-0

[56] للمزيد انظر: وفا، 2018/7/27 في: http://wafa.ps/ar_page.aspx?id=1L7DeRa824664470157a1L7DeR؛ وعرب 48، 2018/8/18؛ و**الأيام**، 2019/1/14؛ و**العربي الجديد**، 2019/2/18؛ والجزيرة.نت، 2019/2/22؛ وعرب 48، 2019/2/25؛ وعرب 48، 2019/3/12؛ وعرب 48، 2019/3/17؛ والعربي الجديد، 2019/3/17؛ ووفا، 2019/5/18؛ وعرب 48، 2019/5/26؛ و**الحياة**، 2019/6/2؛ ووفا، 2019/8/11.

[57] للمزيد انظر: صفحة مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق/ م.ت.ف، فيسبوك، 2019/3/7، انظر:
https://www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=1274188289395661&id=1010492915765201&__tn__=K-R
ملاحظة: جاء في تقرير إحصائي لمركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني أن 343 فلسطينياً استشهدوا خلال سنة 2018.

[58] الأناضول للأنباء، 2019/12/31، نقلاً عن التجمع الوطني لأسر شهداء فلسطين.
ملاحظة: جاء في تقرير إحصائي لوكالة وفا الفلسطينية أن 151 فلسطينياً استشهدوا خلال سنة 2019؛ وفي تقرير إحصائي لمركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني أن 164 فلسطينياً استشهدوا خلال سنة 2019.

[59] للمزيد انظر: أوتشا، تقرير حماية المدنيّين 10–23 كانون الأول/ ديسمبر 2019، 2019/12/26، في:
https://www.ochaopt.org/ar/poc/10-23-december-2019

[60] للمزيد يمكن مراجعة التقارير الشهرية لجهاز الشاباك.
ملاحظة: جاء في تقرير إحصائي للجيش الإسرائيلي أن 16 إسرائيلياً قتلوا في سنة 2018، بينهم 7 جنود.

[61] الأناضول للأنباء، 2019/12/31، نقلاً عن التجمع الوطني لأسر شهداء فلسطين.

[62] للمزيد انظر: موقع منظمة بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان، 2019/12/12، في:
https://www.btselem.org/arabic/punitive_demolitions/statistics

[63] بالنسبة للشهداء والجرحى الفلسطينيين وللقتلى والجرحى الإسرائيليين للسنوات 2015–2017، انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014–2015**، ص 110؛ ومحسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016–2017**، ص 216.
وبالنسبة للقتلى والجرحى الإسرائيليين لسنتي 2018–2019، انظر: التقارير الشهرية لجهاز الشاباك.
أما بالنسبة للشهداء والجرحى الفلسطينيين لسنتي 2018–2019، انظر: صفحة مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق/ م.ت.ف، فيسبوك، 2019/3/7؛ ومركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني، 2019/12/2.

[64] مركز أسرى فلسطين للدراسات والمؤسسة الدولية للتضامن مع الأسرى "تضامن"، تقرير مفصل حول الاعتقالات وأوضاع الأسرى خلال العام 2018، موقع مركز أسرى فلسطين للدراسات، آذار/ مارس 2019، انظر: https://www.asrapal.net/wp-content/uploads/2019/07/Takrir-2018-ar.pdf؛ وانظر: مركز أسرى فلسطين للدراسات، التقارير، في: https://www.asrapal.net/?cat=2

[65] المراجع نفسها.

[66] مركز أسرى فلسطين للدراسات، 2019/12/30، انظر: https://www.asrapal.net/?p=21737

[67] للمزيد انظر: مركز أسرى فلسطين للدراسات، التقارير: في: https://www.asrapal.net/?cat=2

[68] للمزيد انظر: معتز المسلوخي، قوانين إسرائيلية عنصرية صدرت في 2018، **العربي الجديد**، 2019/1/23؛ ومركز أسرى فلسطين للدراسات، 2019/7/8؛ وراصد القوانين والتشريعات، موقع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، انظر: https://www.madarcenter.org؛ وقوانين إسرائيلية عنصرية، موقع هيئة شؤون الأسرى والمحررين، انظر: http://cda.gov.ps/index.php/ar/ar-enthakat/ar-israel-racist-laws

[69] انظر إحصائيات الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، كانون الثاني/ يناير للسنوات 2016–2020، موقع مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، في: http://www.addameer.org/ar/statistics

[70] المرجع نفسه.

[71] المرجع نفسه.

[72] للمزيد انظر: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي 2018، 2019/4/15، في: https://pchrgaza.org/ar/wp-content/uploads/2019/04/PCHR_Annual-2018-arabic.pdf
كما يمكن مراجعة التقارير الشهرية لحالة تشغيل معابر غزة، انظر: أوتشا، حالة تشغيل معابر غزة (شهرياً)، في: https://www.ochaopt.org/ar/reports/gaza-crossings-operations-status---monthly

[73] الجزيرة.نت، 2018/1/19.

[74] **الشرق الأوسط**، 2018/3/29.

[75] للمزيد انظر: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي 2018، 2019/4/15.
كما يمكن مراجعة التقارير الشهرية لحالة تشغيل معابر غزة، انظر: أوتشا، حالة تشغيل معابر غزة (شهرياً).

[76] صحيفة **المستقبل**، بيروت، 2018/9/12. وانظر أيضاً:
Site of United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), 11/9/2018, http://unctad.org

[77] موقع مركز أنباء الأمم المتحدة، 2019/3/6، انظر: https://news.un.org/ar

[78] **الحياة**، 2018/5/21.

[79] تايمز أوف إسرائيل، 2017/1/20.

[80] موقع قناة الميادين، 2016/12/23، انظر: http://www.almayadeen.net

[81] موقع قناة العربية، 2018/5/14، انظر: https://www.alarabiya.net

[82] موقع قناة الميادين، 2018/9/10.

[83] الجزيرة.نت، 2018/8/31.

[84] وليد عبد الحي، تقدير موقف، صفقة ترامب تؤسس لعواصف قادمة في المنطقة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2020/1/29، انظر: https://www.alzaytouna.net/

[85] الجزيرة.نت، 2018/4/15.

[86] وارسو تستضيف مؤتمر السلام والأمن في الشرق الأوسط، موقع سكاي نيوز عربية، 2019/2/13، انظر: https://www.skynewsarabia.com

[87] كوشنر يطلق ورشة البحرين، موقع دويتشه فيله، 2019/6/25، انظر: https://www.dw.com/ar

[88] سما، 2018/2/20.

الفصل الخامس

المشهد الإسرائيلي

المشهد الإسرائيلي

مقدمة

لعل المشهد الإسرائيلي الأبرز خلال سنتي 2018–2019 تركز في الأزمة السياسية الداخلية الناتجة عن إعادة انتخابات الكنيست مع الفشل في تشكيل الحكومة، مما دفع الوضع باتجاه انتخابات ثالثة. أما العلامة الفارقة الأخرى فكانت تصاعد حدة التطرف الديني والقومي في المجتمع اليهودي الصهيوني، والسعي لشرعنته وقوننته في منظومة الدولة العبرية؛ حيث ظهرت أبرز تجلياته في قانون "القومية اليهودية".

وإذا كان ثمة شعور بالارتياح لدى القيادة الإسرائيلية نتيجة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي والتفوق العسكري، وتراجع المخاطر على مستوى الجيوش الرسمية، وتزايد فرص التطبيع مع دول عربية جديدة؛ فإن عدداً من المخاطر ما زال قائماً أبرزها تصاعد قدرات المقاومة القتالية النوعية وإمكانات اختراقها للقبة الحديدية؛ مع عدم وجود حالة مستقرة في البيئة الاستراتيجية المحيطة بـ"إسرائيل".

أولاً: المشهد الإسرائيلي السياسي الداخلي

شهدت السنتان 2018–2019 مجموعة من الأحداث في المشهد الإسرائيلي السياسي الداخلي، كان أبرزها الانتخابات البرلمانية (للكنيست الإسرائيلي) سنة 2019.

1. ملفات الفساد ومستقبل نتنياهو السياسي:

كثيرة هي ملفات الفساد في السنوات الاخيرة في "إسرائيل"، وخصوصاً في صفوف الأحزاب وبين رجال السياسة. ولكن أبرزها كان ملفات الفساد الأربعة الرئيسية التي جرى التحقيق فيها مع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو. ويعود بعض هذه الملفات إلى سنوات طويلة، احتاجت فيها الشرطة ثم النيابة العامة إلى وقت طويل لإنجاز مكونات كل ملف على حدة، وتقديم توصية إلى المستشار القضائي للحكومة برفع الملف إلى مستوى القضاء والمحاكم المنوط بها النظر في مثل هذه القضايا.

وتتمحور الملفات بمجملها في تلقي رشاوى، وتسهيل حصول رجال أعمال على صفقات وأشغال حكومية، مقابل توجيه الإعلام لصالح نتنياهو وعائلته، وتوفير إعفاءات ضريبية لأصدقاء نتنياهو من بين رجال أعمال إسرائيليين. ففي الملف الذي يحمل رقم 1000، أوصت الشرطةُ المستشارَ القضائي للحكومة بتقديم نتنياهو إلى القضاء، بعد أن قامت وحدة مكافحة الغش والخداع (واسمها "لاهاف 433 أو Lahav 433") باستكمال تحقيقاتها.[1]

وأثار ملف رقم 4000[2] موجة من الغضب في المحافل الحزبية والإعلامية، وهو حول الاتصالات بين نتنياهو ورجل الأعمال شاوول إيلوفيتش Shaul Elovitch صاحب موقع والا الإلكتروني، لعدم نشر تقارير تنتقد نشاطات وتصريحات وسياسات نتنياهو، وحتى زوجته التي تظهر كثيراً إلى جانبه. ووجهت إليها في السابق تهم ودعاوى بتحقير موظفي "بيت رئيس الحكومة" الذي يحمل صفة رسمية، وهي ليست حاملة لأي صفة رسمية؛ حيث أن القانون في "إسرائيل" لم يمنح زوجة رئيس الحكومة ولا رئيس الدولة أي صفة رسمية وحتى ظاهرية، كما هو الحال في دول أخرى، تكون فيها زوجة رئيس الدولة أو الحكومة بمثابة "المرأة الأولى". لهذا فإن ظهورها وتداعياته له تأثير غير مباشر على المشهد السياسي العام في "إسرائيل".[3]

وشهدت الساحة الإعلامية متابعةً متواصلةً مع ملفات الفساد، لدرجة التأثير على سياسيين شركاء في الائتلاف المكون لحكومة نتنياهو. حيث إن الوزير موشيه كحلون Moshe Kahlon، وزير المالية ورئيس كتلة كُلنا Kulanu، صرّح أنّ "سحابة سوداء فوق رؤوسنا لا يمكن تجاهلها". مما يشير إلى أن هناك غلياناً حاصلاً داخل الائتلاف الحكومي، وأن هذه التصريحات بلغت إلى مستوى التهديد بالانسحاب من الائتلاف، والدعوة إلى انتخابات مبكرة للكنيست الإسرائيلي. لكن اللافت للانتباه، أنه بالرغم من التوصيات بطرح ملفات نتنياهو على طاولة المحكمة؛ فإن الأحزاب المكونة للائتلاف الحكومي حافظت على الائتلاف. بمعنى آخر، أنه ما دامت الملفات خارج بوابة المحكمة، فلا داعي إلى حل الائتلاف، وحل الكنيست، والتوجه إلى انتخابات مبكرة.[4]

وحاول نتنياهو بكل قوته ونفوذه أن يُطيل عمر حكومته وأن يُحصِّنها، وأن يُعزِّز معسكر اليمين، وأن يفرض سطوته القوية داخل حزبه الليكود Likud، كي لا يصل إلى مرحلة المثول أمام المحكمة في ملفاته التي أشرنا إليها سابقاً.[5]

إلى جانب ذلك، فإنّ دعوات عديدة انطلقت من صفوف الليكود مُطالبة بتشريع قانون يوفر الحصانة لرئيس الحكومة، في ألاّ تُقدّم ضدّه أي ملفات حتى لو أنهى مهام منصبه، ولم يعد رئيساً للحكومة، أو حتى لو لم يتبوأ منصباً رسمياً آخر،[6] وهو تشريع مأخوذ من النظام الدستوري الفرنسي. إلا أن هذا السعي إلى توفير حصانة لمدى الحياة لرئيس وزراء في "إسرائيل" ليس مؤطراً في القانون الدستوري المعمول به في "إسرائيل" (علماً أنه لا يوجد دستور في "إسرائيل"، إنّما قوانين أساس تُشَكل ما يُشبه الدستور). إلا أنّ جَلَبَةً قوية حصلت في صفوف كثيرين من أعضاء البرلمان، بما فيهم الأحزاب المكونة للائتلاف الحكومي، وسياسيون خارج قبة البرلمان؛ حيث ارتأوا في خطوة كهذه بمثابة وضع اللبنة الأولى لنظام دكتاتوري؛ في حين أنّ "إسرائيل" تتغنّى ليل نهار بنظامها الديموقراطي بكل مكوناته.

من جانب آخر، وبالرغم من الجلبة في محاولة تشريع قانون كهذا، فإنّ تلكؤ المستشار القضائي للحكومة في تقديم لوائح الاتهام ضدّ نتنياهو أثار شكوكاً كثيرة بالنسبة للعلاقات التي تربط نتنياهو بالمستشار أفيحاي مندلبليت Avichai Mandelblit. ومن الجدير بالذكر، أن هذا المستشار شغل منصب سكرتير حكومة نتنياهو (2013–2016)، وهذا يعني أنّ هناك نوعاً من التعاطف بين الإثنين، بالرغم من أنّه غير معلن على الملأ.

وتعرّض مندلبليت إلى ضغوط سياسية وإعلامية وجماهيرية طالبته بتقديم نتنياهو إلى المحكمة، بعد أنْ أوصت الشرطة والنيابة بهذا. وشهدت الساحة الأمامية لمنزله الخاص سلسلة من التظاهرات الداعية إلى القيام بهذه الخطوة.[7]

وفي حين كانت المعارضة في الكنيست الإسرائيلي والصحافة ومؤسسات المجتمع المدني في "إسرائيل" تسعى إلى إسقاط نتنياهو من خلال الاستفادة من ملفات الفساد هذه، فإنّ وزراء حكومته حافظوا على انصياع تام لاتفاق الائتلاف، ولم يسعوا على مدى فترة زمنية طويلة إلى تفكيك الائتلاف. هذا الموقف الذي شهدته الحلبة السياسية، وفّر سقفاً عالياً لنتنياهو في الحفاظ على حكومته والاحتفاظ بمنصبه.

من الواضح أنّ مستقبل نتنياهو السياسي مرتبط إلى حدّ كبير بهذه الملفات، لأنّه وفقاً لتحليلات العديد من السياسيين فإنّها ستطيح به، إنْ لم يكن كلها مجتمعة، فعلى الأقل بعض منها. لأن البيّنات والدلائل تشير بوضوح إلى تورطه بقضايا فساد مالي وتلقي رشاوى، يمنعها القانون بشدة.[8]

وفي مؤتمر صحفي انعقد في 2019/11/21، أدلى المستشار القضائي للحكومة مندلبليت ببيانٍ صرح فيه أنه قرر تقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو وعدداً من رجال الأعمال المتورطين بملفات فساد، وتلقي رشاوى، وخيانة الأمانة، والاحتيال. واستند مندلبليت في قراره هذا إلى الأدلة التي جمعتها وحدة التحقيق وفقاً للقانون. وأشار إلى أن نتنياهو متهم بخيانة الأمانة، وتلقي الرشاوى خلال توليه منصب رئيس الحكومة، ووزير الاتصالات.[9]

ولم تمضِ ساعة على بيان مندلبليت، حتى دعا نتنياهو إلى مؤتمر صحفي في مكتب رئيس الحكومة هاجم من خلاله المحققين والشرطة، وطلب إجراء تحقيق معهم لكونهم لا يقومون بأداء مهامهم وفقاً للقانون، وإنما وفقاً للمصالح التي تُوجههم. وأعلن أنه باقٍ في منصبه، وأنه سيتابع إدارة وتصريف أمور حكومته ريثما تتشكل حكومة جديدة. وقد دار جدل سياسي وقضائي فيما إذا كان بإمكان نتنياهو الاستمرار في تولي منصبه هذا، بالرغم من أن حكومته في مربع "تصريف الأعمال"، إذ إنه لم يتم تشكيل حكومة بعد الانتخابات الأخيرة. وهل يمكنه الترشح في الانتخابات القادمة وفوق رأسه لائحة الاتهام؟ غير أن المستشار القضائي للحكومة، ذكر بأن قيامه بذلك لا يتعارض مع القانون، ما لم يصدر حكم قضائي بشأنه.

2. اليمين الإسرائيلي في صعود:

كثّفت أحزاب وتيارات وحركات اليمين في "إسرائيل" من هجومها على الأحزاب والتيارات والشخصيات السياسية العربية سواء كانت في أراضي 1948، أم في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967. فبين الفينة والأخرى، كانت تنطلق اتهامات من سياسيين إسرائيليين في اليمين باتجاه النواب العرب في القائمة المشتركة في الكنيست بأنهم غير موالين لـ"إسرائيل"، وأنهم أقسموا يمين الولاء للبرلمان الإسرائيلي (الكنيست) ظاهرياً، وأنهم، أي أعضاء الكنيست العرب، يعملون ضد دولة "إسرائيل"،[10] ويسعون إلى زعزعة الاستقرار فيها. وبلغ الأمر بهجمات نواب من اليمين ضدّ النواب العرب إلى درجة اتهامهم بالخيانة العظمى، ومنهم من بلغ ذروة اتهامه لهؤلاء النواب باعتبارهم طابوراً خامساً.[11]

ووقّع أربعون نائباً في الكنيست الإسرائيلي على عريضة لطرد النائب حنين زعبي عن التجمع الوطني الديمقراطي (بلد) (National Democratic Assembly (Balad، بسبب تصريحاتها الداعمة لحق الفلسطينيين بالقدس، في أعقاب إعلان الرئيس الأمريكي ترامب عن اعتراف إدارته بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، وأنه أمر بنقل سفارة بلاده إلى عاصمة "إسرائيل" القدس.[12] ولأن زعبي تطلق تصريحات ضدّ جنود الاحتلال بكونهم مجرمي حرب، وأنهم أدوات قمعية ليس أكثر. إلا أن كل هذه المحاولات باءت بالفشل بسبب تمتُّع النائب زعبي بالحصانة البرلمانية، ولكونها رفضت كل الادعاءات والتصريحات التي تشدّق بها اليمين الإسرائيلي سواء في الكنيست أم خارجه.[13]

من جهة أخرى، عملت أحزاب اليمين على تشريع مئات القوانين في الكنيست الإسرائيلي، التي تتسم بالعنصرية والانحياز لصالح المجتمع اليهودي في "إسرائيل"، بدلاً من أن تكون قوانين منصفة وذات سمة حيادية. وأعلن وزير الأمن الداخلي جلعاد أردان عن نيته نَشْرَ تعليمات إلى رجال وموظفي وزارته، بالتشديد في استعمال القوانين التي تمنع الفلسطينيين من الدخول إلى "إسرائيل" إلا بترخيص رسمي.[14]

أضف إلى ذلك جنوح أحزاب اليمين، وخصوصاً تلك التي تشكل الائتلاف الحكومي في حكومة نتنياهو إلى الضغط باتجاه استيلاء تدريجي على الضفة الغربية.

كما ضغط اليمين في "إسرائيل" بكل قوته ونفوذه لتوجيه أصابع الاتهام والشكوك نحو نواب التجمع الوطني الديمقراطي وناشطيه، بتلفيق تهم مخالفات وتجاوزات مالية قاموا بها خلال الانتخابات للكنيست الحادي والعشرين. ولكن تبين في أعقاب الاعتقالات والتحقيقات التي أجرتها وحدات التحقيق الخاصة التابعة للشرطة، أنها كلها عبارة عن ملفات سياسية وليست إدارية ومالية.[15]

من ناحية أخرى، فإنّ هناك جنوحاً متزايداً باتجاه الفصل العنصري (أبارتهايد Apartheid) جعل منه أمراً قائماً، من خلال مظاهر عدّة، منها ازدياد عدد الشوارع الالتفافية التي تَمدّها "إسرائيل" في الضفة الغربية المحتلة، بضغط من المستوطنين وممثليهم في الكنيست الإسرائيلي، وأعضاء منهم في الائتلاف الحكومي، كوزير الإسكان يوآف جالنت مثلاً. وكان من بين آخر الشوارع والطرقات الالتفافية تلك التي تمّ مَدُّها في محافظة قلقيلية، وأُعلن رسمياً أنّها لليهود فقط، ولا يجوز للفلسطينيين استعمالها بتاتاً. وهذه الطريق تضاف إلى سلسلة طرقات تربط أفقياً بين شرقي وغربي الضفة الغربية، وطولياً بين شمالي الضفة وجنوبها.[16] وحظيت مشاريع الطرقات الالتفافية بتأييد منقطع النظير من نتنياهو نفسه، الذي صرّح أنها، أي الطرقات، لتوفير الحماية للطرف الإسرائيلي.[17]

ولا بُدّ من الإشارة هنا إلى نفوذ وسطوة اليمين في حَيِّزين: الأول في المجتمع الإسرائيلي، الذي يميل سنة بعد أخرى لانحراف شديد نحو اليمين بأفكاره وتصريحاته، كما تُظهِر استبيانات الرأي، التي تُصنف أكثر من نصفه مع الأحزاب والتيارات اليمينية. والثاني في البرلمان، أي الكنيست، الذي ازداد فيه عدد الأعضاء اليمينيين، وقدرتهم على تشكيل حكومة برئاسة حزب الليكود، دون الحاجة إلى ائتلاف مع الأحزاب المحسوبة على اليسار أو يسار الوسط، في محور ترتيب وتصنيف الأحزاب في "إسرائيل".[18]

إذاً، برزت قوة اليمين بكونها سائدة في المشهد الحزبي، وانعكست بقوة في المشهد اليومي، من خلال الممارسات والمواقف التي عبّر عنها سياسيون في "إسرائيل" بأهمية تحصين "إسرائيل" في وجه القوى العاملة على تدميرها.[19] وهناك من يُعزي أبرز الأسباب لمثل هذه الظاهرة، إلى سير السياسيين في "إسرائيل" مقابل نمو وتطور المشهد السياسي العربي. وهذا يعني، أنه كلما ضعف الدور العربي في المنطقة، ارتفع دور "إسرائيل" كقوة دفاعية وهجومية وممسكة بزمام الأمور إقليمياً. وأنّه كلما قوي الدور العربي وتعزّزت المكانة السياسية العربية تراجعت قوة ونفوذ "إسرائيل" داخل مجتمعها وخارجه. وكل هذا ينعكس على سير الحياة السياسية العامة. فاليمين في "إسرائيل" مسيطر على الحكومة ويؤثر على قراراتها، وأيضاً يؤثر على الحفاظ على قوة نواته وتوسيعها كقوة مستثمرة في الانتخابات البرلمانية التي تجري في "إسرائيل" قبل مواعيدها الرسمية المتفق عليها بين الأحزاب، أو وفقاً للقانون الانتخابي للبرلمان في "إسرائيل".

هذا النفوذ دفع بالأحزاب اليمينية سواء تلك التي تشارك في الائتلاف الحكومي أم خارجه، إلى طرح أوراق لقوانين ومقترحات تزيد من التضييق على الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة، وكذلك الفلسطينيين الواقعين تحت حكم "إسرائيل" المباشر ممن يحملون هويات مدنية إسرائيلية.[20] ولم يترك اليمينيون في الائتلاف الحكومي أو خارجه أي حيز فيه مرونة

لتحرك حكومة نتنياهو. لهذا، تميزت السنوات الأخيرة، بما فيها السنتين 2018–2019، بظهور قوي ونفوذ فعال لليمين في صنع القرار وتطبيقه سواء في "إسرائيل" أم في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967.

3. فلسطينيو 1948:

يُشكل فلسطينيو 1948 نحو 17% من مجمل السكان في "إسرائيل" (دون احتساب شرقي القدس). وينتشرون في ثلاث مناطق مركزية وهي الجليل في الشمال، والمثلث في الوسط، والنقب في الجنوب، بالإضافة إلى انتشارهم في المدن المختلطة كحيفا وعكا ويافا واللد والرملة وغيرها. ويتعرض فلسطينيون إلى سياسات تمييزية تكاد تمس معظم قطاعات الحياة اليومية. كما أن بينهم وبين المجتمع اليهودي فجوات واسعة في مجالات التربية والتعليم، والرفاه الاجتماعي، ومستوى المعيشة والرواتب وغير ذلك. إلى جانب ذلك، فإنّ حكومات "إسرائيل" المتعاقبة، وخصوصاً حكومة نتنياهو، قد تبنّت سياسات الإهمال المقصودة تجاه الفلسطينيين ومراقبتهم المستمرة للإيقاع بهم، باعتبارهم مخالفي قوانين ويتوجب محاكمتهم.[21] بمعنى آخر، إنّ حكومات "إسرائيل" عامة، عرضت صورة سلبية "لمواطنيها" الفلسطينيين باعتبارهم طابوراً خامساً، وباعتبارهم مناوئين للدولة ويرفضون الولاء لها.[22]

ويعاني الفلسطينيون منذ أكثر من سنتين من تفشي ظاهرة العنف في القرى والمدن العربية. وتُعزى أسباب هذه الظاهرة التي تقض مضاجع الفلسطينيين إلى تفشي وانتشار السلاح غير المرخص في أيدي العصابات، وأيضاً في أيدي أفراد وعائلات تمارس العنف. وشهدت القرى والمدن الفلسطينية في الداخل عمليات إطلاق نار، وقتل عدد من الأشخاص على مرأى من أعين الشرطة، التي لم تحرك ساكناً. إن عدم قيام الشرطة في "إسرائيل" بتولي مسؤوليتها، أولاً في جمع السلاح غير المرخص، وثانياً في إلقاء القبض على الجناة، هو من الأدلة الكافية التي تشير ليس فقط إلى سياسة التراخي وغض النظر، وإنما إلى الإهمال المقصود لبث الرعب والفزع والتوتر في المجتمع العربي الفلسطيني، والعمل على تفكيكه وتفتيته، وبالتالي وضعه تحت المراقبة وعملية الإخضاع من طرف الدولة.

إن إيجاد حالة من الرعب والخوف تسهم بطريقة غير مباشرة إلى دفع شرائح واسعة من أوساط المجتمع الفلسطيني في الداخل، وبوجه خاص شرائح الشباب، إلى التفكير بالهجرة وترك البلاد. وهذه الظاهرة آخذة بالانتشار في عدد من القرى والبلدات التي تعرّضت خلال السنتين المنصرمتين إلى سلسلة من عمليات إطلاق النار والقتل والتخريب.[23]

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحدّ، بل إنّ سياسة نشر وتوزيع السلاح والاتجار به مسألة حساسة بالنسبة لسياسيي "إسرائيل". إذ درجت "إسرائيل" على اعتقال ومحاكمة كل من يضبط

في حوزته قطعة سلاح بدون ترخيص؛ غير أنها تتغاضى عن توفر السلاح بيد عصابات وأفراد وعائلات تمارس العنف لمصالح ذاتية.

وحاولت القيادة العربية في أراضي 1948 وما تزال في الضغط على قيادة الشرطة للعمل على جمع السلاح، إلا أن الشرطة تدّعي أنها تقوم بمهامها ولكنها ليست قادرة على الإحاطة بكل المناطق. وهذا طبعاً تفسير مرفوض من قبل القيادات.

وخلال السنتين الماضيتين لم تسعَ حكومة نتنياهو إلى تخصيص جلسة حكومية واحدة أو جزء منها لمعالجة هذه الظاهرة، إلى أن استفحل الأمر في الربع الاخير من سنة 2019، بعد مسلسل دموي رهيب ذهب ضحيته عدد كبير من المواطنين العرب في عدد من القرى، فنظمت المظاهرات والاحتجاجات والمسيرات المنددة بسياسة الحكومة، عندها شكلت الحكومة لجنة لدراسة الوضع. ولكن هذا لم يكن كافياً لقطع دابر العنف في المجتمع الفلسطيني في أراضي 1948؛ إذ يبدو أن الحكومة لا تريد لهذا المجتمع أن يتفرَّغ للقيام بأنشطة أخرى كمواجهة سياسات التمييز في التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية.[24]

وفي شأن آخر يخص فلسطينيي 1948، وهو سياسة هدم المنازل غير المرخصة في البلدات العربية، فإنّها تقضُّ مضاجعِ المواطنين أيضاً. والمشكلة في امتناع لجان التنظيم والبناء عن منح تراخيص بناء جديدة إلا نادراً. بالإضافة إلى عدم إجازة وزارة الداخلية والإسكان في "إسرائيل" لتوسيع مسطحات البناء في البلدات العربية. وفي مقابل محدودية التراخيص يقف معطى آخر وهو الزيادة المستمرة في أعداد الأزواج الشابة المشرفة على إقامة أسر لهم، وحاجتهم إلى بناء بيت يأوي الأسرة. وبالتالي، حصلت مع مرور الزمن فجوة آخذة بالاتساع بين تلبية الاحتياجات وبين ما يتم ترخيصه من مباني. لهذا لجأت العائلات في البلدات العربية لمواجهة القصور المنهج من قبل السلطات الإسرائيلية لترخيص طلبات ومشاريع البناء، إلى البناء غير المرخص استجابة إلى الحاجة الملحة للشباب في القرى والبلدات العربية.

إن البناء غير المرخص لم يأتِ رغبة وقراراً من صاحب البناء، إنّما نتيجة الإجحاف اللاحق بالمجتمع الفلسطيني من سياسات التمييز المقصودة بعدم توسيع مساحات البناء، وتفعيل قوى ضغط غير مباشرة على الشباب لحثهم ودفعهم إلى الهجرة خارج قراهم.[25] من جانب آخر، فإن مساحات الأراضي المتبقية بأيدي المواطنين فلسطينيو 1948، تقلصت كثيراً عبر العقود، على خلفية سياسات المصادرات التي انتهجتها حكومات "إسرائيل" المتعاقبة.

وقد شرَّعت حكومة "إسرائيل" قبل سنوات عدة قانون أسمته "كمنيتس Kaminitz Law". ويفرض القانون إصدار قرارات قضائية بهدم منازل أو منشآت إسكانية، تمت إقامتها دون ترخيص رسمي من قبل السلطات المختصة، إلى جانب غرامات مرتفعة تفرضها المحاكم على

أصحاب الشقق والمساكن غير المرخصة. ويدور الحديث عن أكثر من سبعين ألف شقة ووحدة سكنية غير مرخصة. مما دفع رؤساء السلطات المحلية العربية وقيادات الأحزاب العربية إلى السعي من أجل إلغاء هذا القانون، أو الحد من توجهه الجارف نحو تطبيق وتنفيذ سياسات الهدم في البلدات العربية.

وفي واقع الأمر، فإن هذه السياسات أوجدت حالة من التوتر في البلدات العربية وبصورة يومية، إلى جانب أنها لم توفر الأمان لمستقبل العائلات. حيث أن أجهزة منح التراخيص لم تتطور لتغطي الحاجة وبالسرعة المطلوبة. كما أنها وبشكل غير مباشر وسعت حالة التوتر بين "الدولة" والمواطنين الفلسطينيين فيها. وكرَّست الشعور الفعلي بالتمييز،[26] إذ أن مثل هذه الحالة غير قائمة في المجتمع اليهودي. ما يؤكد أنها سياسات مقصودة للقمع والضغط على أبناء المجتمع الفلسطيني في أراضي 1948.

وقد اتَّسع الأمر إلى شريحة الدروز العرب. فهذه الشريحة، يخدم شبابها في صفوف الجيش الإسرائيلي بفعل قانون الخدمة الإلزامي في الجيش منذ سنة 1956. ومشكلة السكن والتراخيص قائمة بقوة واتساع في القرى والبلدات الدرزية في الجليل والكرمل. ولم تشفع الخدمة العسكرية في جيش الاحتلال، ولا "روابط الدم" التي يتغنّى بها سياسيو "إسرائيل" بين المجتمعين الدرزي والإسرائيلي في حلّ الأزمة. لهذا فإنّ أعداد الشقق والمنازل السكنية غير المرخصة في زيادة كبيرة. وحصلت مواجهات بين قوى الأمن الإسرائيلية وعدد من المحتجين في المجتمع الفلسطيني، وبمشاركة الدروز، في أراضي 1948 حول موضوع عدم الترخيص.[27]

وتعرّض النواب العرب في الكنيست الإسرائيلي إلى سلسلة من التحريض من طرف نواب آخرين من الأحزاب الصهيونية اليمينية على وجه الخصوص، في كل ما يتعلق بمواقف العرب من الاحتلال وسياسات القمع والاعتداءات التي تقوم بها "إسرائيل" وأذرعها العسكرية ضد الشعب الفلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة بوجه خاص.[28]

4. قوانين عنصرية وخفض سقف المحكمة العليا:

بالتوازي مع زيادة منسوب التحريض الرسمي والإعلامي على العرب الفلسطينيين في "إسرائيل"، فإنّ زخم تشريع قوانين ذات سمات عنصرية ازداد في السنتين الأخيرتين.[29] حيث أشارت المعطيات المأخوذة من موقع الكنيست الإسرائيلي، أن 37 قانوناً عنصرياً تم إقراره من أصل 220 مقترحاً خلال الفترة الزمنية الممتدة من أواخر 2017 وحتى كتابة هذا الفصل في التقرير الاستراتيجي (أواخر 2019). وتسعى الأحزاب اليمينية إلى قوننة القرارات السياسية الحكومية الساعية إلى فرض المزيد من الهيمنة الإسرائيلية، وفرض السيادة على الضفة الغربية، وتشديد الإجراءات القمعية ضدّ فلسطينيي 1948 وملاحقتهم قانونياً. بمعنى آخر، فإن تكثيف إقرار

قوانين ذات صبغة عنصرية لا يهدف إلى تنظيم العلاقة بين "الدولة" والأقلية العربية الفلسطينية فيها، وإنما إلى إخضاع هذه الأقلية للقوانين. والقوانين هي بمثابة غطاء لتنفيذ سياسات الحكومة في "إسرائيل" لتحقيق غاياتها في التضييق على العرب، ودفعهم إلى تقديم الولاء الأعمى والكامل "للدولة"، وتحديد انتمائهم إلى "الدولة" وليس لفلسطين ولشعب فلسطين وللأمة العربية.[30]

وكانت قمّة التشريع القانوني والمصادقة على مقترحات قانونية متمثلة في "قانون القومية اليهودية"[31] الذي صادق عليه الكنيست بصيغته النهاية في تموز/ يوليو 2018، بالرغم من الاحتجاجات الواسعة التي تعرَّض لها هذا القانون من المواطنين العرب، بمن فيهم الدروز، ومن شرائح ومجموعات وأفراد من المجتمع الإسرائيلي، معتبرين القانون عنصرياً وانحيازياً، ولا يترك أي مجال مستقبلاً لتسوية بين "إسرائيل" والفلسطينيين والعرب على الصعيد العام، ولا يبني أي علاقة مساواة وعدالة مع المواطنين الفلسطينيين. وهناك من رآه قانوناً كولونيالياً في توجهاته وأساسياته وخصائصه، وبما يمكن تعريفه بأنه أقرب إلى أن يكون تحت مظلة الأبارتهايد بكامل تجلياته.[32]

وشهدت الحلبة السياسية والحزبية والبرلمانية في "إسرائيل" عشية المصادقة على هذا القانون العنصري وما تلاه من أحداث واحتجاجات، حراكاً مكثفاً بين الأحزاب والحركات السياسية سواء في المجتمع العربي أم في المجتمع الإسرائيلي. حيث دعى اليسار في "إسرائيل" إلى مواجهة القانون بقوة. وكذلك خطا الدروز خطوات لمواجهته باعتبار أنّ القانون يمنح حقوق المواطنة الكاملة وحق تقرير المصير لليهود فيما أسماه القانون "أرض اسرائيل". ولم تثمر الاحتجاجات ولا المظاهرات التي تمّ تنظيمها في شوارع وميادين تل أبيب بأي خطوة تؤدي إلى تعديل في القانون، أو إلى إلغائه.[33]

ولكن من خلال رصد مستمر لتحركات المجتمع اليهودي الصهيوني في "إسرائيل"، فإنّ القانون وبالرغم من الانتقادات الشديدة التي تعرّض لها، وكذلك حكومة نتنياهو، إلا أنه الملاحظ أنّ هذا المجتمع لم يُحرّك ساكناً مما يدل على تبنيه لهذه العقلية والمنهجية العنصرية. وقد تجاوز الأمر بعد أيام لتعود مسيرة الحياة اليومية إلى "طبيعتها". هذا ينطبق على أحداث أخرى، يتمّ تداولها في الوقت ذاته، ويبقى المجتمع الإسرائيلي خارج دوائر التأثير. ويعزو محللون نفسيون وسياسيون هذه الظاهرة إلى طبيعة المجتمع الصهيوني، وإلى جرعات التوتير والفزع والترهيب التي يتم بثها ونشرها عبر وسائل الإعلام على لسان سياسيين وفي مقدمتهم نتنياهو، الذي وصف حالة "إسرائيل" الأمنية، في خطاب ألقاه عشية تسرب أنباء عن إمكانية تشكيل بني جانتس Benny Gantz لحكومة ضيقة، مشيراً، أي نتنياهو، إلى الخطر الوجودي الذي تعيشه "إسرائيل"، وإن أحد مكونات وركائز هذا الخطر هم العرب في "إسرائيل"، أي الفلسطينيين.[34] والهدف من وراء هذه التصريحات العنصرية، جعل الضغط مُوجّهاً ومُجنداً لخدمة الأجندة السياسية وفقاً لتصوراته وتخيلاته وتحليلاته. وهذا يعكس حالة المجتمع الإسرائيلي الذي يعيش في خوف مستمر وقلق

من حاضره ومستقبله.[35] أضف إلى أن هذا القانون وغيره من القوانين العنصرية لا يهدف إلى بناء منظومة علاقات مؤسسة على المساواة والحقوق الندية بين الفلسطينيين واليهود في "إسرائيل"، بالإضافة إلى تكريس الفصل العنصري بقوة من خلال عدم الاعتراف بأن الفلسطينيين هم شعب. وبالتالي فإنّ القانون يعترف بكونهم طوائف، وهذا يتماشى مع الرؤية الصهيونية والإمبريالية التي عبر عنها تصريح بلفور سنة 1917.[36] ولذلك، يرى بعض المحللين أن تشريع هذا القانون والاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل" لم يأتِ بالصدفة في الذكرى المئوية لهذا التصريح.

من جهة أخرى، فإنّ قانون القومية الذي يمثل ذروة القوانين العنصرية سيسمح للحكومات الإسرائيلية بتنفيذ المزيد من المصادرات للأراضي في الجليل (شمال فلسطين المحتلة) لصالح مشاريع تهويد هذه المنطقة، التي ما تزال فيها أغلبية فلسطينية.

ولأن هذا القانون مصنف ضمن قوانين الأساس، أي التي توازي القوانين الدستورية، والتي تحتاج عملية تغييرها إلى أغلبية ثلثي أعضاء الكنيست، فإنّ التوجه بالتماس قانوني إلى المحكمة العليا لإلغائه ليس متيسراً، والأدق ليس سهلاً. لذا، سعى فلسطينيو 1948 ومن خلال مركز عدالة – المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل Adalah في حيفا إلى الالتماس لتعديل في عدد من بنود القانون.

وللحد من صلاحيات المحكمة العليا في "إسرائيل"، وفي مقدمتها قدرة هذه المحكمة على إلغاء قوانين يُشرعها الكنيست، أو ردها قوانين يرى قضاة هذه المحكمة أنها لا تتماشى مع التوازن في "إسرائيل"، أو كونها بعيدة عن وثيقة الاستقلال التي يتغنى بها الإسرائيليون، بكون أساس الديموقراطية فيها، فإنّ وزيرة القضاء أييلت شاكيد Ayelet Shaked عملت طيلة فترة توليها مهام منصبها على تقليص هذه الإمكانية. وأكثر من ذلك، فإنّها انتقدت بصورة لاذعة هذه المحكمة، مُهاجمةً إياها على المنابر العامة. ومثل هذا الانتقاد ليس مألوفاً في قواعد التعامل مع النظام القضائي في "إسرائيل". ونادت هذه الوزيرة بإقرار قانون يُقيّد صلاحيات المحكمة العليا، وعدم إتاحة الفرصة أمام قضاتها إلى التأثير على عمليات تشريع القوانين، مدعية أن البرلمان هو الذي يشرع، وأن صلاحيات المحكمة العليا النطق بالأحكام وفقاً لهذه القوانين.[37] غير أن شاكيد تعرَّضت للهجوم من قِبَل رئيس المحكمة العليا السابق القاضي باراك، وكذلك من مجموعة من القضاة السابقين والحاليين. وفي المقابل، انبرى سياسيون يدافعون عن توجهات شاكيد الإصلاحية وفق اعتباراتها. لكن في المحصلة الأخيرة، يمكن فهم توجه شاكيد والدائرة المحيطة بها، إلى سعي اليمين المتطرف في "إسرائيل" إلى الانفراد في الحكم، وتحديد مساحة وسقف الديموقراطية، وحرية العمل القضائي.[38] وهذا يتَّسق أيضاً مع توجهات نتنياهو بالانفراد في الحكم، وتقييد حرية العمل السياسي والقضائي، ليتسنى له ولحكومته تطبيق أفكاره في الاستيلاء على مؤسسات الدولة بطريقة قانونية وتحت ذريعة الإصلاح القضائي.

5. الانتخابات البرلمانية في "إسرائيل":

تميز النصف الثاني من سنة 2018 بتراشق الاتهامات بين معارضي نتنياهو سواء في ائتلافه الحكومي أم من خارجه. وتمحورت الاتهامات في ثلاثة أمور مركزية، وهي: ميل نتنياهو إلى التهدئة مع حماس والفصائل الأخرى في قطاع غزة، واتهامه بالاستسلام لأيدي حماس هروباً من تسوية مع السلطة الفلسطينية، عِلماً أنّ هناك توصيات غير معلنة بالإبقاء على حالة الانقسام الفلسطيني، لِما فيه إتاحة الفرصة لـ"إسرائيل" لتحقق المزيد من الإنجازات على الأرض بإضعاف المقاومة الفلسطينية عموماً.[39]

أما التهمة الثانية الموجهة ضدّ نتنياهو فهي أنه يعرقل تشريع قانون لتجنيد المتدينين في صفوف الجيش الإسرائيلي. وهذا ما دعا إليه ليبرمان، وهو وحزبه مشارك في الائتلاف الحكومي، في مواجهة الأحزاب المتدينة الشريكة في الائتلاف الحكومي ذاته. وطبيعي أن يؤدي هذا الجو إلى توتر بين حزب "إسرائيل بيتنا" الذي يتزعمه ليبرمان، وهو حزب علماني صرف، وبين الأحزاب المتدينة المتزمتة (الحريدية).[40]

أما التهمة الثالثة، فهي أن سياسة نتنياهو الداخلية وتَورُّطه في ملفات الفساد وتلقي رشاوى، ستؤدي إلى سقوط "إسرائيل" في الهاوية. ورأى بعض الأشخاص أنه أخطر رئيس حكومة في تاريخ "إسرائيل".[41]

كانت هذه التراشقات عامة وبالأخص مسألة تجنيد المتدينين في الجيش، مدعاة إلى استقالة ليبرمان من الحكومة، وانتقاله إلى صفوف المعارضة،[42] وبالتالي إلى فقدان حكومة نتنياهو الأغلبية البرلمانية، وحل الكنيست في كانون الأول/ ديسمبر 2018، والدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة في 2019/4/9.

وشهدت الشهور الثلاثة السابقة للانتخابات عمليات تركيب وتفكيك القوائم الانتخابية. وهذا أمر معتاد في المعارك الانتخابية للكنيست في "إسرائيل". وكانت القائمة المشتركة التي تمثل الجماهير العربية بغالبيتها العظمى قد تفككت إلى قائمتين جراء صراعات داخلية حول ترتيب لائحة الانتخابات، وهما: "الجبهة والتغيير" بقيادة أيمن عودة، و"الموحدة والتجمع الديمقراطي" بقيادة منصور عباس. وبالرغم من دعوات جماهير فلسطينيي 1948 وشخصيات سياسية مستقلة وثقافية مشهود لها بعودة توحيد صفوف القائمة المشتركة من جديد، إلا أنّ هذه الأصوات لم تكن مسموعة. وهكذا اتجه مجتمع فلسطينيي 1948 إلى الانتخابات بقائمتين. وكانت النتيجة حصولهما معاً على 10 مقاعد في حين أنها حققت 13 مقعداً بتركيبتها السابقة سنة 2015. وبرز هنا مؤشر مهم وهو لجوء عشرات آلاف من فلسطينيي 1948 إلى الامتناع عن المشاركة في الاقتراع، ومنهم من أعلن مقاطعة مبدئية للمشاركة في برلمان صهيوني يعمل ضدّ الشعب الفلسطيني وقضاياه.[43]

لكن حلّ الكنيست الحادي والعشرين بعد أقل من شهرين من تشكيله، كانت فرصة لإعادة الوحدة واللحمة بين مكونات القائمة المشتركة الأربعة. مما جدّد الثقة الجماهيرية بها، حيث حصلت على 13 مقعداً في انتخابات الكنيست الثاني والعشرين.

خاضت الانتخابات البرلمانية للكنيست الحادي والعشرين 47 لائحة انتخابية. فازت 11 فقط من بينها بمقاعد في الكنيست الذي يتألف من 120 مقعداً فقط. وأسفرت النتائج عن حصول حزب الليكود بزعامة نتنياهو على 35 مقعداً، وكاحول لافان Kaḥol Lavan (أزرق أبيض Blue and White) بزعامة جانتس على 35 مقعداً. بينما حصل حزب شاس Shas (المتدينين الشرقيين) على 8 مقاعد، ويهود التوراة (يهدوت هتوراة) United Torah Judaism—Yahadut HaTorah على 8 مقاعد، والجبهة العربية للتغيير والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) على 6 مقاعد، والقائمة العربية الموحدة United Arab List (Ra'am) والتجمع الوطني الديمقراطي (بلد) National Democratic Assembly (Balad) على 4 مقاعد، والعمل Labor Party على 6 مقاعد، و"إسرائيل بيتنا" على 5 مقاعد، وحزب اتحاد اليمين Right Wing Union على 5 مقاعد، وميرتس Meretz على 4 مقاعد، وكُلنا على 4 مقاعد.[44]

وتميزت الانتخابات للكنيست الحادي والعشرين بما يلي:[45]

- بروز حملات ضدّ شخصية نتنياهو، والدعوة من عدد من الأحزاب والقوائم إلى إسقاطه نهائياً. واعتمد الداعون إلى إسقاطه على وفرة ملفات الفساد المنسوبة إليه، وأنه لا يمكن أن يترك المجال لرئيس حكومة متهم بالفساد بالاستمرار في إدارة "الدولة"، وطرح اسمه في انتخابات برلمانية.
- اشتداد المنافسة بين معسكر اليمين المتزمت والعلمانيين بزعامة نتنياهو من جهة، وبين اليمين العلماني بقيادة جانتس وقيادة حزبه من جهة أخرى.
- ظهور مكثف لأحزاب ولوائح يمينية، شاركت في الانتخابات البرلمانية، مما أسبغ رؤية يمينية على الحياة الاجتماعية والسياسية في "إسرائيل"، وهيمنة اليمين المتطرف بقيادة نتنياهو.
- تراجع اليسار الصهيوني الإسرائيلي، وفقدان مكانته في أعقاب فشل حزب العمل، وتدهوره السريع.
- صراعات داخل أروقة القائمة المشتركة، مما أدّى إلى تعمُّق الاختلاف وتشكيل قائمتين متنافستين فيما بينهما.

ولم تُسفر الانتخابات عن حسم النتائج لصالح الحزبين الكبيرين وهما الليكود وكاحول لافان. إذ حصل كل منهما على عدد متساوٍ من المقاعد. وبالتالي بات من الصعوبة بمكان تشكيل حكومة تستند على أغلبية برلمانية. وهذا يعني أنّ حكومة نتنياهو لن يكون بإمكانها الاستمرار في ظلّ التساوي في المقاعد، وأنّ ليبرمان قد وضع العِصي في "عَجَلات" نتنياهو؛ خصوصاً بعد محاولة نتنياهو الفاشلة (بواسطة أعوانه) تمرير قانون الحصانة البرلمانية لرئيس الحكومة لمدى الحياة،

فأصبح من الواضح في هذه النقطة بالتحديد أنّ ليبرمان هو حجر العثرة أمام حكومة جديدة يشكلها نتنياهو. ولأنه عرف أنه لن يوفق في تشكيل حكومة جديدة، وأنّ كتاب التكليف سينتقل إلى منافسه جانتس زعيم حزب أزرق أبيض؛ لذا امتنع ليبرمان عن التوافق مع نتنياهو على تحالف ائتلافي، وفضل الدفع إلى انتخابات مبكرة. وهكذا لم يشهد الكنيست الحادي والعشرين ولادة حكومة جديدة. وهي المرة الأولى في تاريخ "إسرائيل" التي لم تولد فيها حكومة جديدة بعد انتخابات برلمانية. لهذا تبنّت الأحزاب المنتخبة في الكنيست مشروع قانون حل نفسه، والدعوة إلى انتخابات ثانية في السنة ذاتها في 2019/9/17.

وتنافست في الانتخابات في الجولة الثانية الأحزاب التقليدية، غير أنها كانت فرصة لإعادة تشكيل القائمة المشتركة من الأحزاب والقوائم العربية ذاتها. كما تشكلت قائمة بمبادرة إيهود باراك Ehud Barak رئيس الحكومة السابق، وحّدت صفوف بعض أحزاب اليسار والوسط (المركز). ورفعت القوائم المُعارِضة لنتنياهو شعار إسقاطه وتشكيل حكومة يمين وسط، بدلاً من اليمين المتطرف. إلا أنّ نتائج هذه الانتخابات أفرزت الوضع ذاته الذي كان قائماً في أعقاب الانتخابات السابقة. فلم يتمكن نتنياهو من تشكيل حكومة جديدة بسبب إخفاقه في الحصول على ثقة 61 نائباً، بالرغم من أنّ كتلة اليمين التي بايعته تكونت من 55 عضواً. وكذلك لم يتمكن جانتس زعيم حزب كاحول لافان من تشكيل حكومة، حتى لو كانت حكومة ضيقة مدعومة من خارج الائتلاف من القائمة العربية المشتركة، والسبب في ذلك أنّ حزب "إسرائيل بيتنا" بزعامة ليبرمان رفض التحالف مع نتنياهو بسبب شراكته مع المتدينين، ورفض الشراكة مع جانتس بسبب نيّته في الاعتماد على القائمة المشتركة. وتُشير هذه الحالة الى أنّ الأزمة تكمن في لعبة المصالح التي يُمسك بخيوطها ليبرمان ليُحقق أكبر قدر من الابتزاز السياسي لنفسه ولحزبه. وأيضاً إلى محاولة نتنياهو الظهور بأنه لا حل إلا بأن يكون هو رئيس حكومة، وإلا فالتوجه إلى انتخابات ثالثة في ربيع 2020؛ وهو ما حدث فعلاً. فعملياً لم يترك ليبرمان أي خيار سوى الخيار المكروه من الحزبين الكبيرين.[46]

وبعد فشل جانتس في تشكيل حكومة، أعاد كتاب التكليف إلى رئيس الدولة، الذي استدعى بدوره رئيس الكنيست، وفقاً "للنظام الدستوري"، طالباً منه أن يتوجه إلى أي عضو كنيست يستطيع جمع 61 اسماً لأعضاء كنيست ليقوم بتشكيل الحكومة القادمة، وذلك خلال 21 يوماً ابتداء من 2019/11/20.

ودار جدل قانوني وسياسي وإعلامي حول منع نتنياهو من الترشح للانتخابات الثالثة خلال عام، فيما لو تم اتخاذ قرار بإجرائها، وأيضاً الضغط عليه للتنحي بسبب لائحة الاتهام ضده. إلا أن المستشار القضائي للحكومة أصدر وجهة نظره التي تجيز لنتنياهو بمتابعة مهامه كرئيس حكومة انتقالية، وتجيز له أيضاً أن يترشح للانتخابات القادمة، ما دامت قضيته في المحكمة، ولم يصدر فيها قرار قضائي جازم.

وأجرت قيادات الأحزاب الكبيرة في "إسرائيل" محاولات لتشكيل حكومة وحدة وطنية أساسها اقتسام منصب رئاسة الحكومة بين نتنياهو وجانتس وتوزيع الحقائب الوزارية بين حزبيهما، وأحزاب أخرى تتحالف معهما. إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل جراء عدم الثقة بين الطرفين، وأيضاً بسبب تدني مصداقية نتنياهو، وشعور حزب كاحول لافان أن شعبيته قد تتسع في حال رفضه لمثل هكذا حكومة... ومن جهة أخرى، بسبب محاولات نتنياهو للظهور بأنه الأقوى والممسك بتلابيب السلطة لوحده في "إسرائيل"، وإصراره على أن يكون الأول في رئاسة الوزارة، لتقوية وضعه في مواجهة احتمالات محاكمته وإدانته.

وهكذا، فإن استعصاء تشكيل الحكومة، دفع فشل الحزبين في تشكيل حكومة مشتركة "إسرائيل" إلى خوض جولة انتخابات ثالثة خلال أقل من عامٍ واحد. وهي الجولة التي عُقدت في 2020/3/2.

وكما هو مُتوقع، لما تُفضِ جولة الانتخابات الثالثة إلى نتائج حاسمة؛ وأبقت إلى حدّ كبير على حالة التجاذب والاستعصاء السياسي الداخلي؛ بالرغم من أنها عززت بشكل محدود قوة حزب الليكود، الذي زاد عدد مقاعده عن 32 إلى 36 مقعداً؛ ولكنها لم توفر لما يعرف بـ"معسكر اليمين" أغلبية الـ 61 مقعداً التي يحتاجها، بعد أن جمع 58 مقعداً؛ وطالما أن حزب "إسرائيل بيتنا" بقيادة ليبرمان، الذي حصل على 7 مقاعد، ما زال مُصراً على عدم الانضمام لهذا المعسكر، بالرغم من يمينيته.

وبالرغم من احتفاظ حزب أزرق أبيض بعدد المقاعد نفسه، أي 33 مقعداً، فإن فرصه لم تتحسن في تشكيل الحكومة. فهو يحتاج إلى دعم ليبرمان وهو أمر ليس سهلاً، كما يحتاج إلى دعم القائمة العربية المشتركة (15 مقعداً) في الكنيست (دون مشاركتها في الحكومة)، وهو أمر لم تجمع عليه القائمة العربية؛ كما أن عدداً من أقطاب أزرق أبيض، بالإضافة إلى أغلبية المجتمع الصهيوني، يرفضون أن تتشكل حكومة تستند في بقائها، ولو على "الدعم السلبي" للقائمة العربية. وحتى كتابة هذه السطور، ومع تماثل هذا التقرير للطباعة، فإن السيناريو الذي نجح هو تشكيل حكومة تستند أساساً إلى الشراكة بين الحزبين الكبيرين.

وبالرغم من أن الأقلية الفلسطينية العربية المشاركة في الانتخابات حصلت لأول مرة في تاريخها على 15 مقعداً، وجمعت نحو 582 ألف صوت، وهو ما يعد منجزاً كبيراً، إلا أن ذلك يصعب ترجمته كمنجز سياسي أو في إطار عملي على الأرض في البيئة الصهيونية "المُتغوِّلة" على الأرض والإنسان؛ لكنها تعطي رسالة برغبة المجتمع الفلسطيني في التوحد والتعاون في مواجهة الأخطار المتصاعدة أمامه.

جدول 5/1: نتائج انتخابات الكنيست الـ 23 مقارنة بالكنيست الـ 22 والـ 21[47]

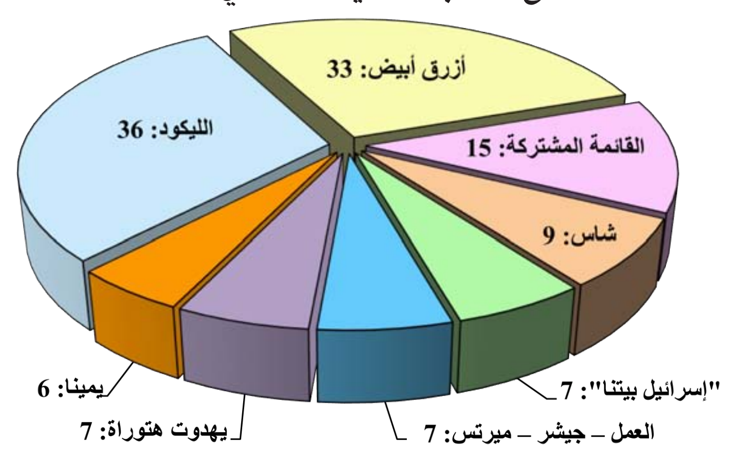
اسم القائمة*	الكنيست الـ 23 (2020/3/2)		الكنيست الـ 22 (2019/9/17)		الكنيست الـ 21 (2019/4/9)	
	عدد الأصوات الصالحة	عدد المقاعد	عدد الأصوات الصالحة	عدد المقاعد	عدد الأصوات الصالحة	عدد المقاعد
الليكود	1,352,449	36	1,113,617	32	1,140,370	35
أزرق أبيض**	1,220,381	33	1,151,214	33	1,125,881	35
القائمة المشتركة (الموحدة، وحداش، والتجمع، والتغيير)	581,507	15	470,211	13	–	–
الجبهة العربية للتغيير والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)	–	–	–	–	193,442	6
القائمة العربية الموحدة والتجمع الوطني الديمقراطي (بلد)	–	–	–	–	143,666	4
شاس	352,853	9	330,199	9	258,275	8
"إسرائيل بيتنا"	263,365	7	310,154	8	173,004	5
يهود التوراة (يهدوت هتوراة)	274,437	7	268,775	7	249,049	8
العمل – جيشر – ميرتس	267,480	7	–	–	–	–
العمل – جيشر (أيلول 2019) (العمل: نيسان 2019)	–	–	212,782	6	190,870	6
المعسكر الديموقراطي (أيلول 2019) (ميرتس: نيسان 2019)	–	–	192,495	5	156,473	4
يمينا (اتحاد اليمين: نيسان 2019)	240,689	6	260,655	7	159,468	5
كُلنا***	–	–	–	–	152,756	4
عدد الذين يحق لهم الاقتراع	**6,453,255**		**6,394,030**		**6,339,729**	
مجموع الأصوات الصالحة	**4,553,161**		**4,436,806**		**4,309,270**	

* هناك بعض الاختصار في أسماء القوائم والأحزاب وتحالفاتها، لمحاولة تجنّب تعقيد الجدول.

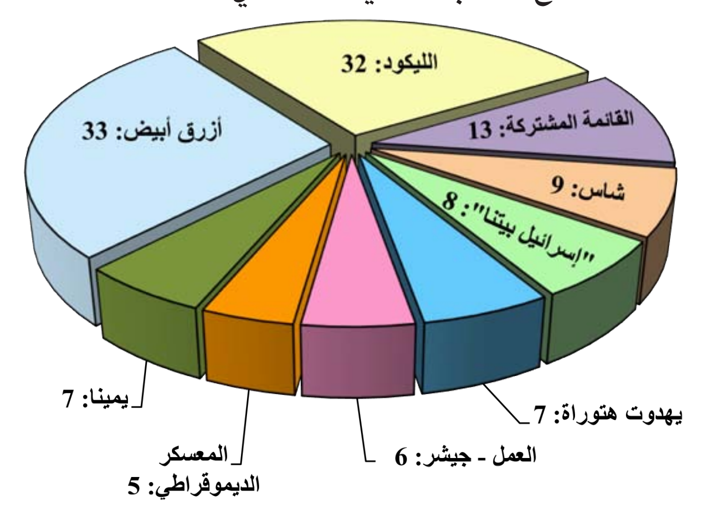
** قام حزب يش عتيد Yesh Atid بحلّ نفسه رسمياً قبيل انتخابات نيسان/ أبريل 2019، وأعلن انضمامه إلى حزب أزرق أبيض.

*** قام حزب كُلنا بحلّ نفسه رسمياً قبيل انتخابات أيلول/ سبتمبر 2019، وأعلن انضمامه إلى حزب الليكود.

نتائج انتخابات الكنيست الـ 23 في 2020/3/2



نتائج انتخابات الكنيست الـ 22 في 2019/9/17



وتنعكس أزمة الحكم في "إسرائيل" سلباً على الحالة الإدارية لمؤسسات الدولة، بغياب متخذي القرارات بكون الحكومة الحالية تعمل بصفة تصريف أعمال. وبالتالي، فإن تداعيات الأزمة تظهر على الركود الاقتصادي الذي بدأت ملامحه تظهر للعيان في عدد من القطاعات.[48] وباتت عملية تغيير الحكم في "إسرائيل" مرتبطة بما ستؤول إليه ملفات الفساد المتهم فيها نتنياهو.

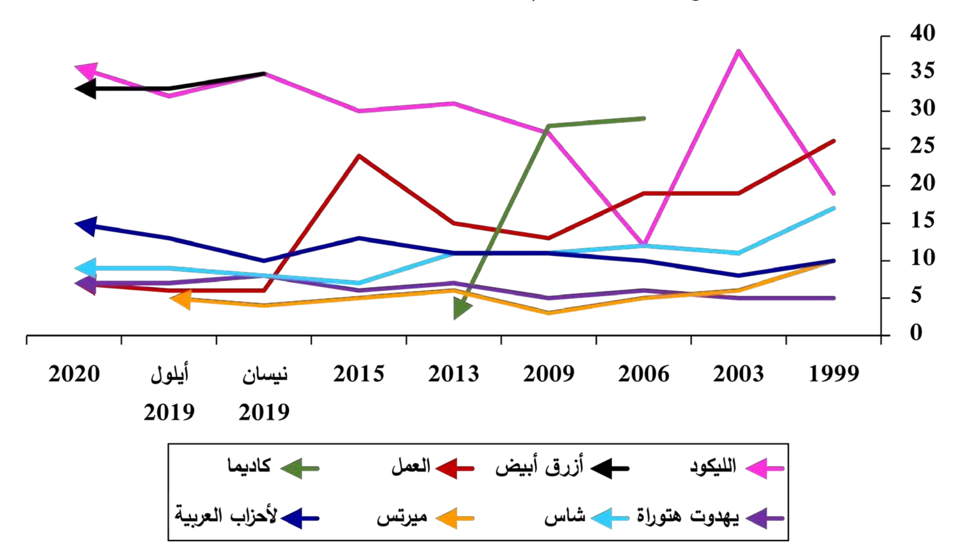
لكن طفا على السطح خلال الدعاية الانتخابية في هذه الانتخابات ارتفاع مستوى الدعوة إلى فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق في الضفة الغربية وخصوصاً الأغوار وفي محيط القدس. وارتفعت أيضاً أصوات من اليمين المتدين المتطرف تطالب بإقامة دولة حسب الشريعة اليهودية. وكذلك أصوات تنادي باحتلال جديد لقطاع غزة وتهجير واسع لسكانه بالاتفاق مع دول أخرى لاستيعابهم.[49]

وتشير نتائج الانتخابات الإسرائيلية إلى استمرار السمات التي طبعت النظام السياسي الإسرائيلي والعملية الانتخابية؛ بما في ذلك عدم قدرة أي حزب على الحصول على الأغلبية البرلمانية، وكثرة القوائم الحزبية، وظاهرة التَّفتُّت والانقسام وإعادة التشكُّل للأحزاب، وبناء التحالفات. كما أن العشرين سنة الأخيرة شهدت ظاهرة بروز أحزاب كبرى جديدة (كاديما، وأزرق أبيض)، واتجاه الناخب الإسرائيلي نحو اليمين المتطرف، واستمرار تراجع وانحلال أحزاب اليسار. وهو ما يشير إليه الجدول التالي:

جدول 5/2: تطور نتائج انتخابات الكنيست الإسرائيلي من حيث عدد المقاعد خلال الفترة 1999–2020

الكنيست	15	16	17	18	19	20	21	22	23
السنة	1999	2003	2006	2009	2013	2015	نيسان 2019	أيلول 2019	2020
الليكود	19	38	12	27	31	30	35	32	36
أزرق أبيض							35	33	33
العمل	26	19	19	13	15	24	6	6	7
كاديما			29	28	2				
"إسرائيل بيتنا"	4			15		6	5	8	7
يهدوت هتوراة	5	5	6	5	7	6	8	7	7
شاس	17	11	12	11	11	7	8	9	9
ميرتس	10	6	5	3	6	5	4	5	
الأحزاب العربية	10	8	10	11	11	13	10	13	15

تطور نتائج الانتخابات الإسرائيلية خلال الفترة 1999–2020



ثانياً: المؤشرات السكانية

قدّرت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية عدد سكان "إسرائيل" في نهاية سنة 2019 بنحو 9.138 ملايين نسمة، بينهم 6.773 ملايين يهودي، أي ما نسبته 74.1% من السكان. وذلك مقارنة بنحو 8.968 ملايين نسمة، بينهم 6.664 ملايين يهودي، أي ما نسبته 74.3% من السكان في نهاية سنة 2018. أما عدد السكان العرب، ومن ضمنهم سكان شرقي القدس والجولان، فقدرته الدائرة سنة 2019 بنحو 1.918 مليون، أي ما نسبته 21% من السكان، مقارنة بنحو 1.878 مليون سنة 2018، أي ما نسبته 20.9% من السكان (انظر جدول 5/3). وإذا ما حذفنا عدد سكان شرقي القدس (358 ألفاً تقريباً[50]) والجولان (25 ألفاً تقريباً)، فإن عدد ما يعرف بفلسطينيي 1948 (أي المنطقة الفلسطينية المحتلة سنة 1948) يصبح نحو 1.535 مليون سنة 2019، أي نحو 16.8% من السكان.

وقد صنفت دائرة الإحصاء الإسرائيلية سنة 2019 نحو 447 ألف شخص على أنهم "آخرون"، أي ما نسبته 4.9%، مقارنة بنحو 425 ألفاً سنة 2018. وهؤلاء "الآخرون" هم على الأغلب من مهاجري روسيا وبلدان الاتحاد السوفييتي سابقاً وأوروبا الشرقية، ممن لم يُعترف بيهوديتهم، أو ممن يتعاملون مع اليهود كقومية، ولا يتعاملون مع اليهودية كانتماء ديني، أو من غير اليهود، أو من المسيحيين غير العرب.

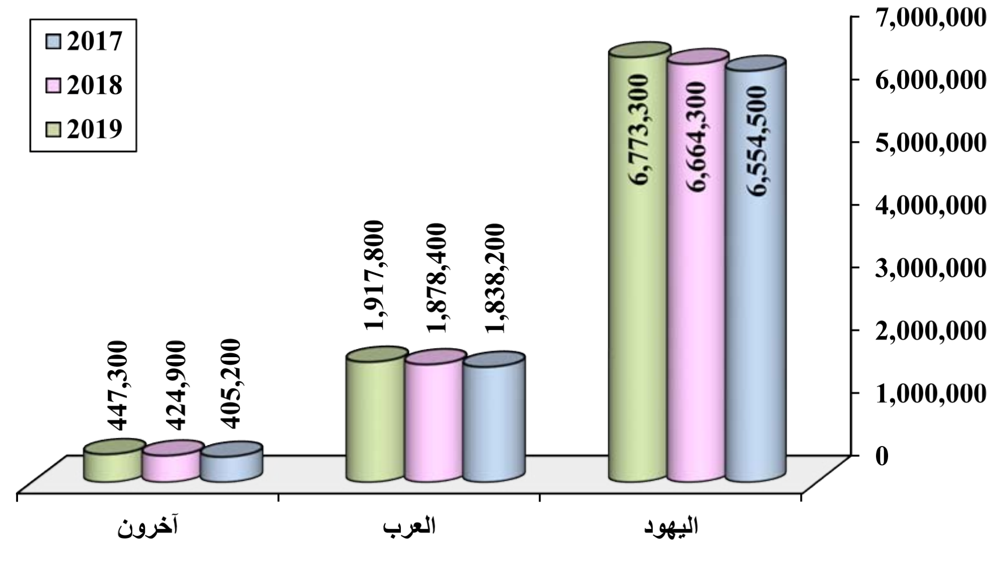
ويصعب تحديد أرقام دقيقة لأعداد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية، إذ تتعمد الإحصائيات الإسرائيلية عدم ذكر أعداد المستوطنين في شرقي القدس، كما يتم الحديث ببعض التحفظ عن باقي الأعداد في الضفة، ربما للتخفيف من ردود الأفعال الفلسطينية والدولية ضدّ برامجها الاستيطانية. وذكر تقرير أصدره يعقوب كاتس Ya'akov Katz، الرئيس السابق لـ"حزب الاتحاد الوطني" الإسرائيلي (حزب المستوطنين) National Union، أن أعداد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية المحتلة ازدادت خلال السنوات الخمس الأخيرة، بنسبة بلغت 20.6%. وذكر التقرير أن عدد المستوطنين بالضفة الغربية (باستثناء شرقي القدس) بلغ نحو 450 ألف نسمة سنة 2018؛ بنسبة زيادة 3.3%، بينما قدّر عدد المستوطنين اليهود شرقي القدس بنحو 320 ألف مستوطناً.[51] غير أننا، ووفق مجموعة المعطيات المتاحة بين أيدينا، فإننا نميل إلى تقدير عدد المستوطنين في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس بما لا يقل عن 800 ألف مستوطن.

في المقابل، أصدرت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية بياناً إحصائياً بمناسبة ذكرى احتلال الجزء الشرقي من القدس سنة 1967، جاء فيه أن القدس هي المدينة الأكبر في فلسطين وأن سكانها يمثلون 10% من مجمل السكان في دولة الاحتلال. حيث وصل عدد سكان القدس إلى 883 ألفاً، من بينهم 550 ألف مستوطن و333 ألف فلسطيني، أي ما يقارب 38%. وذكر البيان أنه خلال سنة 2017، زاد عدد المستوطنين في القدس 8,100، فيما زاد عدد الفلسطينيين 8,800.[52]

جدول 5/3: أعداد السكان في "إسرائيل" 2011–2019[53]

السنة	إجمالي	اليهود	العرب (بمن فيهم سكان شرقي القدس والجولان)	آخرون
2011	7,836,600	5,898,400	1,609,800	328,400
2012	7,984,500	5,999,600	1,647,200	337,700
2013	8,134,500	6,104,500	1,683,200	346,800
2014	8,296,900	6,219,200	1,720,300	357,400
2015	8,463,400	6,334,500	1,757,800	371,100
2016	8,628,600	6,446,100	1,797,300	386,200
2017	8,797,900	6,554,500	1,838,200	405,200
2018	8,967,600	6,664,300	1,878,400	424,900
2019	9,138,400	6,773,300	1,917,800	447,300

أعداد السكان في "إسرائيل" 2017–2019



وفي سنتي 2017 و2018 بلغ معدل النمو السكاني في "إسرائيل" 2%، وهو تقريباً المعدل نفسه منذ سنة 2003، مع العلم أنه قد ولد في "إسرائيل" 183,648 نسمة و184,370 نسمة خلال سنتي 2017 و2018 على التوالي،[54] وفقاً لأحدث الإحصاءات المنشورة حتى كتابة هذا التقرير.

وخلال سنة 2019 قدِمَ إلى "إسرائيل"، حسب دائرة الإحصاء المركزية، 33,085 مهاجراً، مقارنةً بـ 28,099 مهاجراً و26,357 مهاجراً في سنتي 2018 و2017 على التوالي (انظر جدول 5/4). وذكرت الإحصائيات أن عدد المهاجرين إلى "إسرائيل" منذ إقامته سنة 1948 بلغ 3.3 مليون، منهم 43.7% وصلوا في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي سنة 1990.[55] وتظهر هذه الأرقام تزايداً محدوداً في معدل الهجرة في سنتي 2018 و2019 مقارنة بالسنوات العشر التي سبقتها، غير أنها تظل معدلات ضئيلة مقارنة بالعقد الأخير من القرن العشرين؛ بعد استنفاد الخزانات البشرية اليهودية المستعدة للهجرة الواسعة، واقتصار معظم يهود الخارج على بلدان متقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا، والتي لا يجد يهودها حافزاً لهجرتها على نحو واسع.

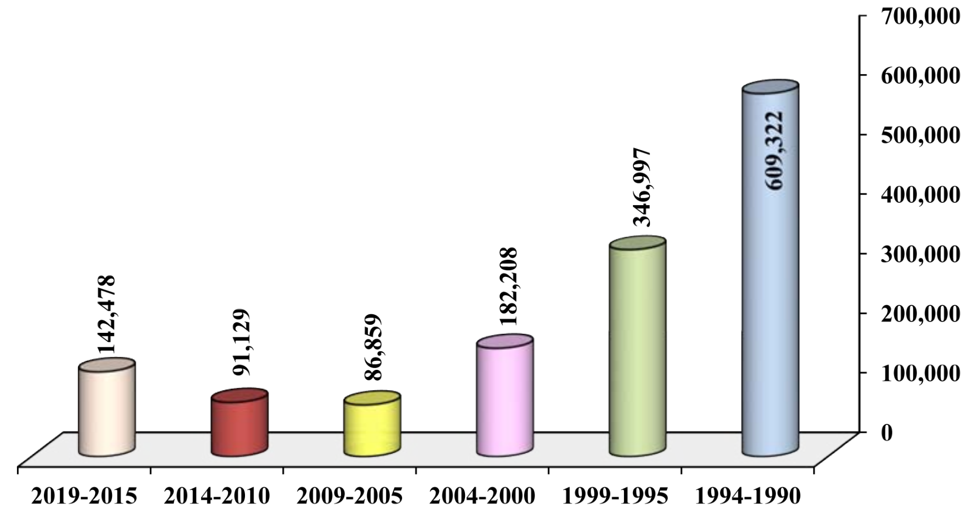
جدول 5/4: أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2019[56]

السنة	1994–1990	1999–1995	2004–2000	2009–2005	2014–2010
العدد	609,322	346,997	182,208	86,859	91,129

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع الكلي
العدد	27,908	27,029	26,357	28,099	33,085	**1,458,993**

ويشير الرسم البياني التالي إلى تطور أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" لكل خمس سنوات في الفترة 1990–2019.

أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1990–2019



وبالرغم من تعامل الكيان الإسرائيلي مع هؤلاء المهاجرين كيهود، إلا أن هناك إشكالية في قبولهم كيهود وفق التعريف الديني، أو وفق معايير وزارة الداخلية التي يسيطر عليها التيار "الأرثوذكسي"، الذي يُصر على أن اليهودي يجب أن تكون أمه يهودية. ولذلك، وبناء على معطيات حصلت عليها منظمة هيدوش Hiddush حول المهاجرين إلى "إسرائيل" بموجب قانون العودة الإسرائيلي في الفترة 2012–2019، فقد لاحظت المنظمة أن 14% فقط من هؤلاء هم يهود "حقيقيون"، وأن 86% مسجلون كمن لا ديانة لهم، أو أنهم يعتنقون ديانات أخرى، أو يعتبرون أنفسهم يهوداً لكونهم من نسل لأزواج أحد الوالدين فيهم يهودي. غير أن وزارة الداخلية رفضت الأرقام التي نشرتها منظمة هيدوش، وقالت إن فيها مغالطات، وأن سبب ارتفاع نسبة غير اليهود تعود إلى استخدام تعريفات خاطئة من قبل الموظفين الذين أعدوا الإحصائيات.[57]

وتجدر الإشارة إلى أن الهجرة إلى "إسرائيل" ترافقت مع استمرار الهجرة المضادة منها. وحسب دائرة الإحصاء المركزية فقد خرج من "إسرائيل" سنة 2017 نحو 14,300 يحملون جوازات إسرائيلية، بينما رجع في السنة نفسها 8,400. أي أن معدل الهجرة المضادة بلغ نحو 5,900 شخص.[58] ووفقاً لتقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فإن ما بين 560–596 ألف إسرائيلي يعيشون في الخارج حتى نهاية سنة 2016، وبما لا يشمل عدد الأطفال الذين ولدوا لهم في أثناء وجودهم خارج البلاد.[59] وقد أفاد تقرير سنوي أصدره اتحاد الطلاب في "إسرائيل" National Union of Israeli Students أن 59% من الجامعيين في "إسرائيل" يدرسون الهجرة لأسباب مختلفة، شخصية واقتصادية في معظمها. ووفقاً للتقرير فإن 35.5% من المستطلعة آراؤهم عزوا نيتهم بالهجرة إلى غياب إمكانية التطور مهنياً، مستقبلاً، في حين عزا 31.5% ذلك إلى غلاء المعيشة، بينما 12.4% إلى العقلية الإسرائيلية، أما الأسباب الأمنية فحلت أخيراً بنسبة 7.3%.[60]

أما فيما يتعلق بالميول الدينية والاجتماعية للمجتمع اليهودي الصهيوني في "إسرائيل"، فيشير استطلاع للرأي أجرته صحيفة هآرتس أن 54% من اليهود الإسرائيليين قالوا إنهم يؤمنون بوجود الله، و21% يومنون بوجود قوة عليا، بينما قال 23% إنهم لا يؤمنون بتاتاً، إلا أن 60% أكدوا أنهم لا يحافظون على قدسية يوم السبت، و25% فقط يحافظون على قدسية هذا اليوم. كذلك قال 37% إنهم لا يحافظون على تناول الطعام والشراب الحلال بموجب الشريعة اليهودية، بينما قال 45% إنهم يحافظون على ذلك.

ويظهر الاستطلاع أن 78% من ناخبي أحزاب اليمين يؤمنون بوجود الله، وتتراجع هذه النسبة إلى 34% بين ناخبي أحزاب الوسط، وإلى 15% بين ناخبي اليسار؛ ويوضح أن 64% من هؤلاء المؤمنين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و24 عاماً، بينما 22% منهم تزيد أعمارهم عن سن 65 عاماً.

وبحسب الاستطلاع، قال 56% أن اليهود هم "شعب مختار" وأن لديهم حقّ في البلاد نتيجة "وعد إلهي"؛ ورأى 79% من ناخبي اليمين و13% من ناخبي اليسار إن اليهود "شعب الله المختار"، بينما رأى 74% من اليمين و8% من اليسار أن لليهود حقّ في فلسطين بسبب "وعد إلهي". أما بالنسبة للزواج فقال 45% إنهم يرفضون الزواج المختلط، بينما أيده 38%، في المقابل أيد 61% زواج المثليين، وعارضه 28%. كما اتضح أن 44% يؤمنون بنظرية النشوء والارتقاء وأن أصل الإنسان من القرد، بينما رفضها 37%. ويؤمن 44% بوجود حياة بعد الموت، مقابل 35% لا يؤمنون بذلك.[61]

وفيما يتعلق بفلسطينيي الـ 1948، فبحسب تقرير الفقر الرسمي الصادر عن مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية (مؤسسة التأمين الوطني)، فإن نسبة الفقر بين أبناء العرب ما تزال هي الأعلى بنسبة 60.7% سنة 2017، مقابل 61.7% سنة 2016. كما أشار التقرير إلى الهبوط الحاد في معدلات الولادة بين العرب من نحو 4.8 ولادة للأم الواحدة سنة 1990 إلى نحو 3.4 ولادة سنة 2017. وأضاف التقرير أن نسبة الفقر بين عائلات الحريديم Haredim بلغت 43.1% بينما بلغت بين العائلات العربية 47.1%، لكن هناك تفاوت كبير في نسب من ساعدتهم المخصصات للقفز إلى أعلى من خط الفقر، فبينما تساعد المخصصات 24.5% من عائلات الحريديم، تساعد 9.7% فقط من عائلات العرب.[62]

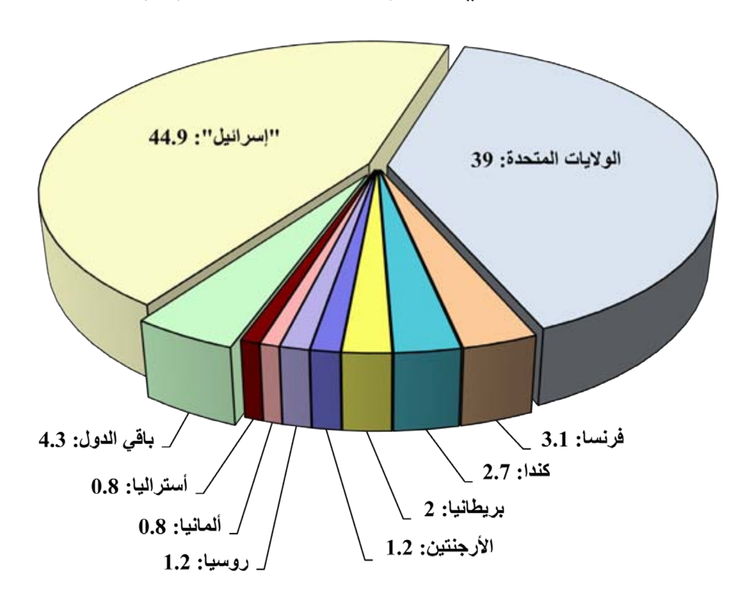
ومن الجدير بالذكر، أن الإحصائيات الإسرائيلية تدمج فلسطينيي شرقي القدس وسوريي الجولان مع فلسطينيي 1948؛ ولذلك ينبغي وضع هذه الملاحظة في الحسبان عند التحدث عن التوزيع الديني والأوضاع الاجتماعية لهؤلاء المواطنين. وبناء عليه، فوفق معطيات نهاية سنة 2018، يوجد نحو 1.598 مليون من المسلمين (السُّنَّة) بنسبة 85%، و143 ألفاً من الطائفة الدرزية بنسبة 7.6%، و135 ألفاً من المسيحيين بنسبة 7.2%. أما من ناحية معدلات النمو السكاني في سنة 2018، فقد بلغ هذا النمو 2.2% عند العرب مقارنة بـ 1.7% عند اليهود.[63]

أما بالنسبة لعدد اليهود في العالم، فقد أشار المتخصص بالشؤون الديموجرافية والناشط في الوكالة اليهودية Jewish Agency for Israel، سرجيو ديلا بيرجولا، إلى أن عددهم يقدر في نهاية سنة 2018 بـ 14.606 مليون نسمة، بزيادة بلغت نحو 98 ألفاً عن نهاية سنة 2017 أي بنسبة زيادة مقدارها 0.7%، وفقاً لأحدث الإحصاءات المنشورة حتى كتابة هذا التقرير.[64] وفي السياق ذاته، ما زالت تنطلق تحذيرات من تسارع ما يطلق عليه "ذوبان" أتباع الديانة اليهودية خارج "إسرائيل"، بسبب ارتفاع نسبة الزواج المختلط، وهو ما يلقي بظلاله على زيادة أعداد اليهود على مستوى العالم وخصوصاً في الدول الغربية.

جدول 5/5: أعداد اليهود في العالم حسب البلد 2018[65]

البلد	"إسرائيل"	الولايات المتحدة	فرنسا	كندا	بريطانيا	الأرجنتين	روسيا	ألمانيا	أستراليا	باقي الدول	المجموع
العدد (بالألف نسمة)	6,558.1	5,700	453	390.5	290	180.3	172	116	113.4	632.7	**14,606**
النسبة (%)	44.9	39	3.1	2.7	2	1.2	1.2	0.8	0.8	4.3	**100**

نسبة اليهود في العالم حسب البلد 2018 (%)



ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية

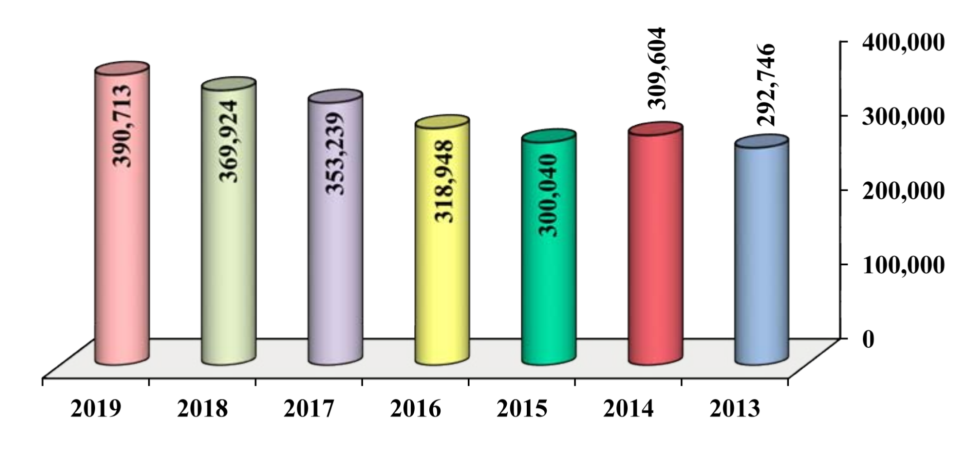
بلغ الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي Gross Domestic Product (GDP) لسنة 2018 ما مجموعه 1,330.6 مليار شيكل (نحو 370 مليار دولار) مقارنة بـ 1,271.6 مليار شيكل (353 مليار دولار) سنة 2017، وبنمو مقداره 4.6%. أما بالنسبة لسنة 2019، فيقدّر الناتج المحلي الإجمالي، حسب الأرقام المتوفرة للأرباع الثلاث الأولى من سنة 2019 بـ 1,392.6 مليار شيكل (391 مليار دولار)، وبمعدل نمو مقداره 4.7%. أما عند احتساب نسبة النمو بالدولار، وبسبب تذبذب قيمة الشيكل مقابل الدولار، فإننا نجد نسبة النمو ارتفعت بما مقداره 5.6% سنة 2019، وبنسبة 4.7% سنة 2018 مقارنة بالسنة التي سبقتها (انظر جدول 5/6). ومن الجدير بالذكر أن هذه النتائج تخالف توقعات النمو لدى بنك "إسرائيل" المركزي، التي بلغت 3.7% سنة 2018،[66] و3.1% سنة 2019.[67] مع ملاحظة أن الإحصائيات التي نعرضها مستقاة من المصادر الرسمية، وهي مصادر تقوم بتحديث البيانات وإجراء تعديلات عليها بين فترة وأخرى.

جدول 5/6: إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي 2013–2019 بالأسعار الجارية[68]

السنة	إجمالي الناتج المحلي (بالمليون شيكل)	إجمالي الناتج المحلي (بالمليون دولار)	سعر صرف الشيكل (حسب بنك "إسرائيل" المركزي)
2013	1,056,638	292,746	3.6094
2014	1,107,577	309,604	3.5774
2015	1,165,324	300,040	3.8839
2016	1,224,951	318,948	3.8406
2017	1,271,555	353,239	3.5997
2018	1,330,618	369,924	3.597
2019*	1,392,619	390,713	3.5643

* أرقام تقديرية بناء على إحصائيات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2019.





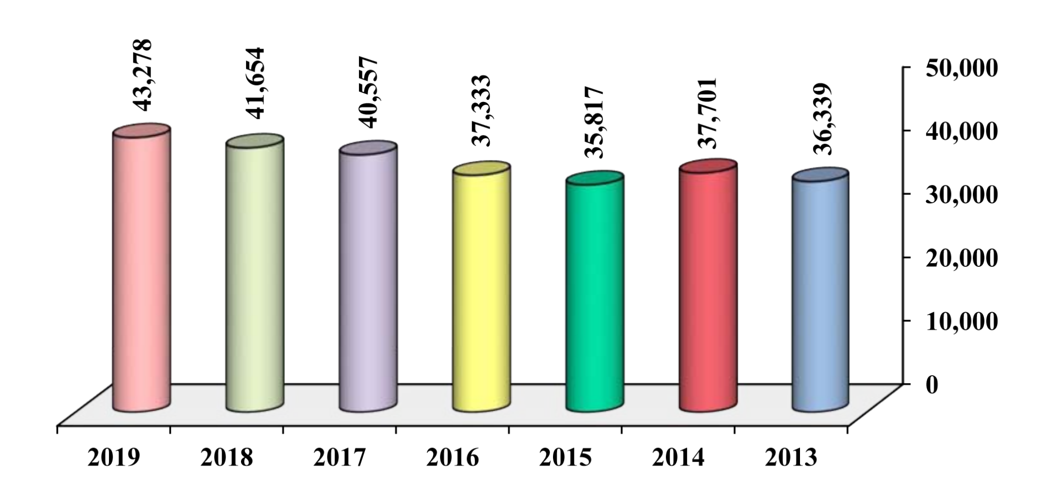
بلغ معدل دخل الفرد الإسرائيلي 149,828 شيكل (41,654 دولار) سنة 2018 مقارنة بـ 145,993 شيكل (40,557 دولار) سنة 2017، وبنمو مقداره 2.6%. أما بالنسبة لسنة 2019، فيقدّر معدل دخل الفرد الإسرائيلي، حسب الإحصائيات المتوفرة للأرباع الثلاث الأولى من سنة 2019، بـ 154,257 شيكل (43,278 دولار)، ونمو مقداره نحو 3%. أما عند احتساب نسبة النمو بالدولار، وبسبب تذبذب قيمة الشيكل مقابل الدولار، فإننا نجد أن نسبة النمو ارتفعت بما مقداره 3.9% سنة 2019، بينما ارتفعت بنسبة 2.7% سنة 2018 مقارنة بالسنة التي سبقتها. ولذلك يجب عدم المسارعة لاستنتاجات غير دقيقة إذا لم يتم الانتباه إلى اختلاف الحساب بالعملة المحلية مقابل الدولار (انظر جدول 5/7).

جدول 5/7: معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2013–2019 بالأسعار الجارية[69]

السنة	معدل دخل الفرد (بالشيكل)	معدل دخل الفرد (بالدولار)
2013	131,162	36,339
2014	134,871	37,701
2015	139,108	35,817
2016	143,380	37,333
2017	145,993	40,557
2018	149,828	41,654
2019*	154,257	43,278

* أرقام تقديرية بناء على إحصائيات الأرباع الثلاث الأولى من سنة 2019.

معدل دخل الفرد الإسرائيلي 2013–2019 (بالدولار)



أما فيما يتعلق بموازنة الحكومة الإسرائيلية، فإن معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية تشير إلى أن مجموع المصروفات الكلي في الميزانية المعتمدة لسنة 2019 بلغ 503.129 مليار شيكل (نحو 141 مليار دولار) مقارنة بـ553.565 مليار شيكل (نحو 153.9 مليار دولار) كميزانية معدلة Adjusted Budget سنة 2018؛ غير أن الأداء الحقيقي للمصروفات Budget Performance بلغ 506.87 مليار شيكل (140.9 مليار دولار) في سنة 2018 مقابل 511.818 مليار شيكل (نحو 142.2 مليار دولار) سنة 2017.[70]

وتتوزع الميزانية على ثلاثة محاور، أولها الميزانية الاعتيادية Ordinary Budget وتشمل مصاريف الرئاسة ورئاسة الوزراء والوزارات...، والثانية تشمل ميزانية التطوير وسداد الديون، والثالثة تشمل ميزانية للمشاريع. ويلاحظ من أداء الميزانية لسنة 2018 أن الميزانية الاعتيادية حازت على 368.549 مليار شيكل (نحو 102.5 مليار دولار)، من ضمنها 72.547 مليار شيكل (نحو 20 مليار دولار) صرفت على الجيش، و17.898 مليار شيكل (نحو 5 مليارات دولار) صُرفت على الأمن العام، و71.422 مليار شيكل (نحو 20 مليار دولار) صُرفت على التعليم، و53.922 مليار شيكل (نحو 15 مليار دولار) صُرفت على الشؤون الاجتماعية. كما يلاحظ أن سداد الديون قد اقتطع جزءاً لا بأس به من المجموع الكلي للمصروفات حيث بلغت 78.993 مليار شيكل (نحو 22 مليار دولار) سنة 2018 مقارنة بـ 100.19 مليار شيكل (نحو 27.8 مليار دولار) سنة 2017.[71]

في المقابل، فإن مجمل الإيرادات الفعلي لسنة 2018 كان 468.519 مليار شيكل (قرابة 130.3 مليار دولار) مقارنة بـ 469.085 مليار شيكل (قرابة 130.3 مليار دولار) سنة 2017. ومن الواضح أن جانباً كبيراً من الإيرادات يأتي من ضريبة الدخل (134.987 مليار شيكل أي نحو 37.5 مليار دولار) ومن ضريبة القيمة المضافة (نحو 99.9 مليار شيكل أي نحو 27.8 مليار دولار) كما في ميزانية سنة 2018.[72]

وحسب أرقام دائرة الإحصاء المركزية فإن مجمل الإيرادات في موازنة سنة 2019 بلغ 503.129 مليار شيكل (قرابة 141 مليار دولار)، مقارنة بـ 483.668 مليار شيكل (نحو 134.5 مليار دولار) كميزانية معدلة سنة 2018.[73]

ويظهر أن الإحصائيات التي أمكن الحصول عليها من موقع وزارة المالية الإسرائيلية تركز على الميزانية الاعتيادية المتعلقة أساساً بالحكومة ووزاراتها، فتظهر ميزانيتها المحدّثة Updated Budget لسنة 2019 إنفاقاً مقداره 414.35 مليار شيكل (نحو 116.3 مليار دولار) دون أن تشير إلى الجوانب المتعلقة بسداد الديون والمشاريع. وعلى الطريقة نفسها، فإن الميزانية المحدَّثة لسنة 2018 تظهر إنفاقاً مقداره 401.412 مليار شيكل (نحو 111.6 مليار دولار).[74]

ولذلك، فقد يحدث بعض التعارض والإرباك لدى الباحثين بحسب الإحصائيات والأرقام التي تصدرها جهات رسمية إسرائيلية، دون تحديد دقيق للمصطلح، إن كان المقصود الميزانية الكلية العامة Grand Total أم الميزانية الاعتيادية؛ وإن كان المقصود الميزانية التي أقرتها الحكومة أم التي أقرها الكنيست، أم الميزانية الفعلية المحدَّثة للإيرادات والمصروفات بعد الانتهاء من السنة المالية.

ويوضح الجدول التالي الإيرادات والمصروفات العامة الفعلية للحكومة الإسرائيلية خلال الفترة 2017–2019:

جدول 5/8: الإيرادات والمصروفات العامة الفعلية للحكومة الإسرائيلية 2017–2019[75]

البيان		2017		2018		2019	
		مليون شيكل	مليون دولار	مليون شيكل	مليون دولار	مليون شيكل	مليون دولار
الإيرادات	إيرادات جارية	313,624	87,125	314,753	87,504	332,740	93,354
	إيرادات رأسمالية	127,893	35,529	128,694	35,778	146,865	41,204
	مشاريع	27,568	7,658	25,072	6,970	23,525	6,600
مجموع الإيرادات الكلي		**469,085**	**130,312**	**468,519**	**130,253**	**503,129**	**141,158**
المصروفات	الميزانية الاعتيادية	351,572	97,667	368,549	102,460	353,939	99,301
	ميزانية التطوير وسداد الديون	132,727	36,872	113,338	31,509	125,666	35,257
	مشاريع	27,519	7,645	24,983	6,946	23,525	6,600
مجموع المصروفات الكلي		**511,818**	**142,184**	**506,870**	**140,915**	**503,129**	**141,158**
نسبة العجز (%)		**–9.1**		**8.2–**		**0**	

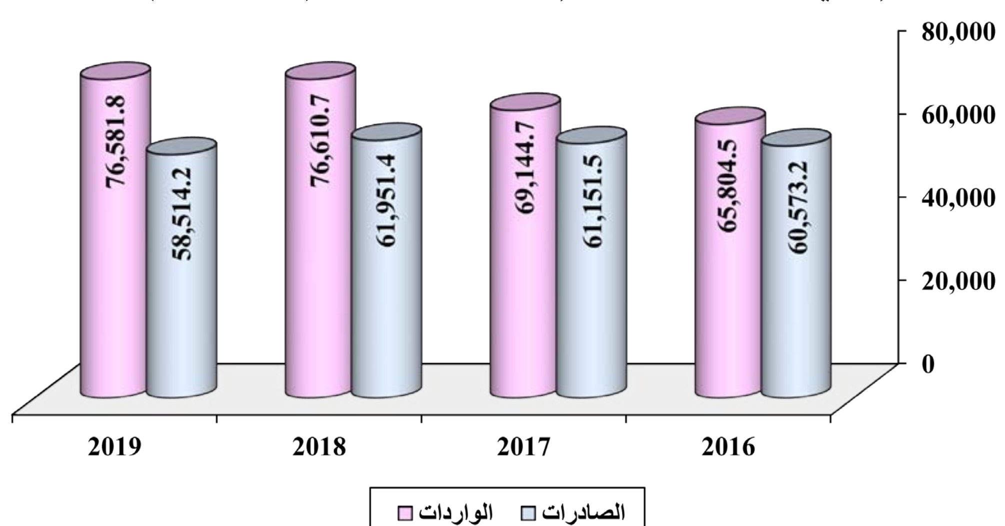
ملاحظة: أرقام سنتي 2017 و2018 هي للأداء الحقيقي للمصروفات والإيرادات، أما أرقام سنة 2019 فهي للميزانية المعتمدة.

وفيما يتعلق بالصادرات الإسرائيلية لسنة 2019، فقد بلغت ما مجموعه 58.514 مليار دولار مقارنة بما مجموعه 61.951 مليار دولار سنة 2018، و61.152 مليار دولار سنة 2017؛ وبذلك تكون الصادرات قد انخفضت بنسبة 5.5% سنة 2019، بعد أن كانت قد ارتفعت بنسبة 1.3% سنة 2018. أما الواردات لسنة 2019، فبلغت ما مجموعه 76.582 مليار دولار مقارنة بما مجموعه 76.611 مليار دولار سنة 2018، و69.145 مليار دولار سنة 2017؛ وبذلك تكون الواردات قد حافظت على مستواها خلال سنتي 2018–2019 (انظر جدول 5/9). مع العلم أن هذه الإحصاءات لا تشمل التجارة الخارجية من الخدمات استيراداً وتصديراً.

جدول 5/9: إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2016–2019 بالأسعار الجارية[76]

		الصادرات	الواردات	نسبة العجز (%)
2016	**مليون شيكل**	232,757.6	252,668.3	8.6–
	مليون دولار	60,573.2	65,804.5	
2017	**مليون شيكل**	220,221.8	248,638.6	12.9–
	مليون دولار	61,151.5	69,144.7	
2018	**مليون شيكل**	222,432.6	275,436.5	23.8–
	مليون دولار	61,951.4	76,610.7	
2019	**مليون شيكل**	208,765.6	273,019.3	30.8–
	مليون دولار	58,514.2	76,581.8	

إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية 2016-2019 (بالمليون دولار)



وما تزال الولايات المتحدة تتمتع بمركزها المعتاد كشريك تجاري أول لـ"إسرائيل"، ففي سنة 2019 بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة نحو 15.856 مليار دولار، أي ما يمثل 27.1% من مجمل الصادرات الإسرائيلية، مقابل نحو 16.696 مليار دولار في سنة 2018 (27% من مجمل الصادرات الإسرائيلية). أما الواردات الإسرائيلية من الولايات المتحدة فقد شهدت ازدياداً ملحوظاً سنة 2019، إذ بلغت نحو 12.273 مليار دولار، أي ما يمثل 16% من مجمل الواردات الإسرائيلية، مقابل نحو 9.755 مليارات دولار في سنة 2018 (12.7% من مجمل الواردات الإسرائيلية). وتُعوِّض "إسرائيل" بعضاً من عجزها التجاري مع معظم شركائها التجاريين، من خلال الفائض التجاري، الذي يقارب 3.6 مليارات دولار سنة 2019 و7 مليارات دولار سنة 2018، مع الولايات المتحدة، وهو ما يعدُّ دعماً مهماً للاقتصاد الإسرائيلي؛ مع ملاحظة أن الفائض التجاري الإسرائيلي مع الولايات المتحدة تراجع إلى النصف تقريباً في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 (انظر جدول 5/10).

واحتلت الصين موقع ثاني أكبر شريك تجاري لـ"إسرائيل"، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إليها نحو 4.714 مليارات دولار سنة 2019 و4.779 مليارات دولار سنة 2018، والواردات الإسرائيلية منها 6.721 مليارات دولار سنة 2019 و6.836 مليارات دولار سنة 2018. واحتلت بريطانيا المركز الثالث، حيث بلغ حجم التبادل التجاري نحو 8.015 مليارات دولار سنة 2019، بعد أن كان 10.493 مليارات دولار سنة 2018.

وتقدمت ألمانيا من المركز الخامس إلى المركز الرابع في سنة 2019، حيث بلغ حجم التبادل التجاري نحو 7.194 مليارات دولار، وكان 7.197 مليارات دولار سنة 2018. وتراجعت سويسرا من المركز الرابع إلى المركز الخامس ليبلغ حجم التبادل التجاري نحو 6.623 مليارات دولار في سنة 2019، بعد أن كان 9.109 مليارات دولار سنة 2018، وكان قد بلغ 6.984 مليارات سنة 2017 (انظر جدول 5/10).

وتراجعت هونج كونج من المركز السابع سنة 2017 إلى المركز السادس سنة 2018 بتبادل تجاري بلغ نحو 6.43 مليارات دولار، ثم إلى المركز التاسع سنة 2019 بتبادل تجاري بلغ نحو 4.86 مليارات دولار (انظر جدول 5/10).

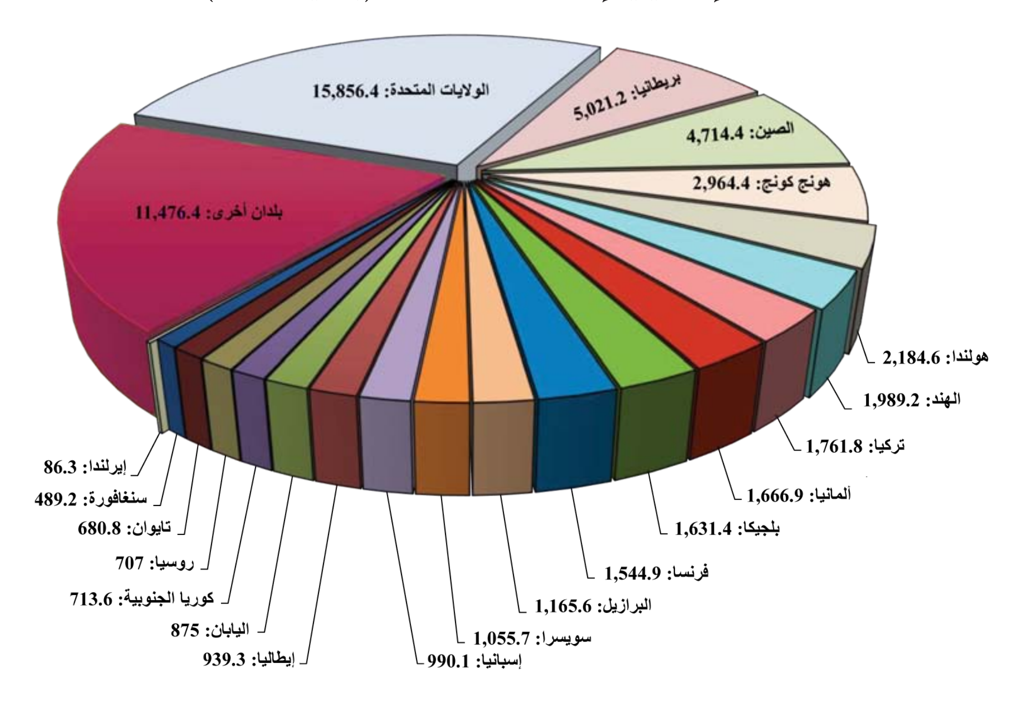
وإلى جانب الدول السابقة، فإن أبرز البلدان التي صدَّرت "إسرائيل" إليها سنة 2019 هي هولندا (2.185 مليار دولار)، والهند (1.989 مليار دولار)، وتركيا (1.762 مليار دولار)، وبلجيكا (1.631 مليار دولار)، وفرنسا، والبرازيل، وإسبانيا، وإيطاليا. أما أبرز البلدان التي استوردت "إسرائيل" منها سنة 2019 فهي بلجيكا (3.570 مليارات دولار)، وتركيا (3.174 مليارات دولار)، وهولندا (2.857 مليار دولار)، وإيطاليا (2.772 مليار دولار)، وفرنسا (2.043 مليار دولار)، والهند (1.847 مليار دولار) (انظر جدول 5/10).

أما في سنة 2018، فإن أبرز البلدان التي صدَّرت "إسرائيل" إليها هي هولندا (2.28 مليار دولار)، وبلجيكا (2.19 مليار دولار)، والهند (2.15 مليار دولار)، وتركيا (1.9 مليار دولار)، وفرنسا، والبرازيل، واليابان. أما أبرز البلدان التي استوردت "إسرائيل" منها في سنة 2018 فهي بلجيكا (3.8 مليارات دولار)، وهولندا (3.3 مليارات دولار)، وتركيا (2.89 مليار دولار)، وإيطاليا (2.84 مليار دولار)، وفرنسا (2.198 مليار دولار) (انظر جدول 5/10).

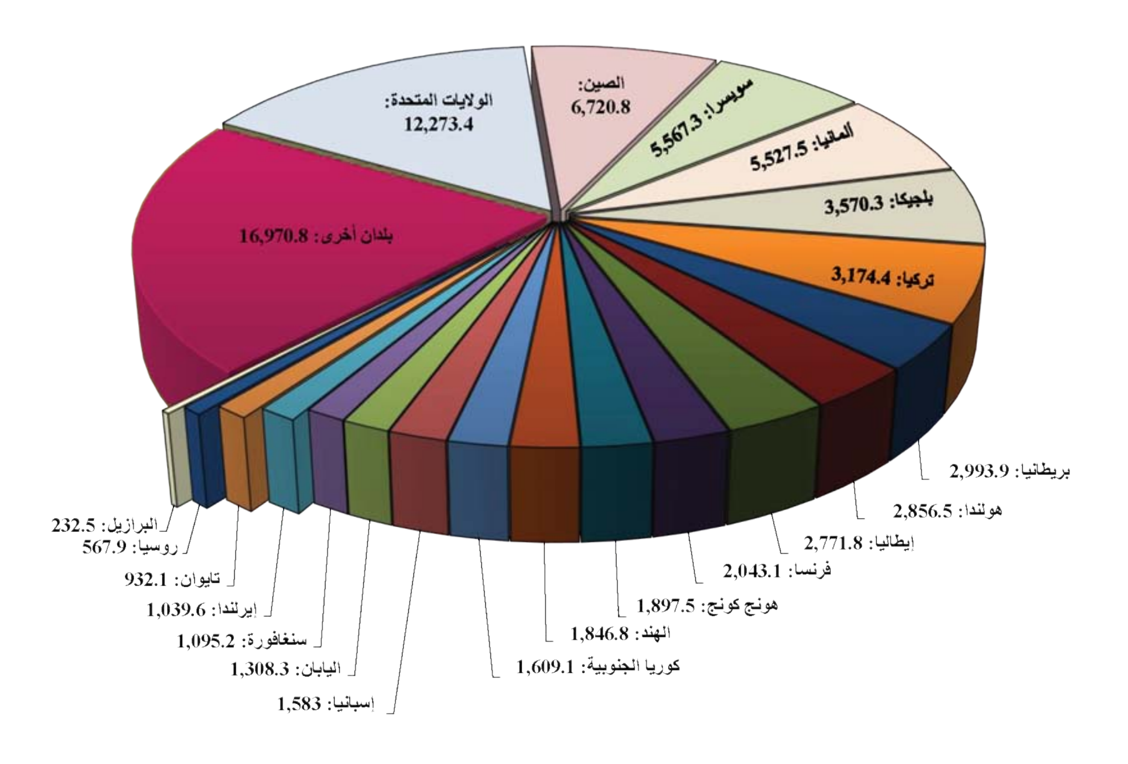
جدول 5/10: حجم التبادل التجاري والصادرات والواردات الإسرائيلية مع دول مختارة 2018–2019 (بالمليون دولار) بالأسعار الجارية[77]

	البلدان	حجم التبادل التجاري		الصادرات الإسرائيلية إلى:		الواردات الإسرائيلية من:	
		2019	2018	2019	2018	2019	2018
1	الولايات المتحدة	28,129.8	26,451.1	15,856.4	16,696	12,273.4	9,755.1
2	الصين	11,435.2	11,614.9	4,714.4	4,778.6	6,720.8	6,836.3
3	بريطانيا	8,015.1	10,492.6	5,021.2	4,341.2	2,993.9	6,151.4
4	ألمانيا	7,194.4	7,197.2	1,666.9	1,777.2	5,527.5	5,420
5	سويسرا	6,623	9,109.1	1,055.7	1,351.9	5,567.3	7,757.2
6	بلجيكا	5,201.7	6,016.7	1,631.4	2,193.5	3,570.3	3,823.2
7	هولندا	5,041.1	5,558.1	2,184.6	2,275.6	2,856.5	3,282.5
8	تركيا	4,936.2	4,797.9	1,761.8	1,912.4	3,174.4	2,885.5
9	هونج كونج	4,861.9	6,429.8	2,964.4	4,227.1	1,897.5	2,202.7
10	الهند	3,836	3,933	1,989.2	2,149.5	1,846.8	1,783.5
11	إيطاليا	3,711.1	3,823.4	939.3	981.7	2,771.8	2,841.7
12	فرنسا	3,588	3,803.5	1,544.9	1,605.9	2,043.1	2,197.6
13	إسبانيا	2,573.1	2,467	990.1	882.6	1,583	1,584.4
14	كوريا الجنوبية	2,322.7	2,485.6	713.6	970.1	1,609.1	1,515.5
15	اليابان	2,183	3,087.4	875	1,031.6	1,308.3	2,055.8
16	تايوان	1,612.9	1,490	680.8	546.4	932.1	943.6
17	سنغافورة	1,584.4	2,160.2	489.2	504.1	1,095.2	1,656.1
18	البرازيل	1,398.1	1,356.5	1,165.6	1,169.1	232.5	187.4
19	روسيا	1,274.9	1,440.6	707	664.2	567.9	776.4
20	إيرلندا	1,125.9	1,283.5	86.3	104.4	1,039.6	1,179.1
21	بلدان أخرى	28,447.5	23,564	11,476.4	11,788.3	16,970.8	11,775.7
	المجموع العام	**135,096**	**138,562.1**	**58,514.2**	**61,951.4**	**76,581.8**	**76,610.7**

الصادرات الإسرائيلية إلى دول مختارة 2019 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من دول مختارة 2019 (بالمليون دولار)



تصدرت السلع الصناعية قائمة الصادرات الإسرائيلية لسنتي 2018 و2019؛ حيث بلغت نسبتها 85.6% و89.1% على التوالي. وبلغت نسبة صافي الصادرات الإسرائيلية من الماس 12.6% سنة 2018 و9.3% سنة 2019. أما الصادرات الزراعية فبلغت نسبتها نحو 2.1% سنتي 2018 و2019 (انظر جدول 5/11). ولدى توزيع الصادرات الصناعية استناداً إلى درجة توظيفها للتكنولوجيا technological intensity فإن صناعات التكنولوجيا العالية شكلت في سنة 2018 ما نسبته 43.1% من مجمل هذه الصادرات، بينما شكلت صناعات التكنولوجيا المتوسطة 49.9%، وصناعات التكنولوجيا المتدنية 6.9%.[78]

جدول 5/11: الصادرات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2017–2019 (بالمليون دولار)[79]

السنة	سلع زراعية	سلع صناعية	الماس		أخرى	صادرات مرتجعة	المجموع
			المصقول	الخام			
2017	1,217	45,231.1	4,493	2,232.6	9.1	–118.5	**53,064.3**
2018	1,145	46,347.3	4,559.4	2,263.3	3.1	–180	**54,138.2**
2019	1,127	46,076.8	3,358	1,440.1	8.4	–142	**51,686.4**

أما فيما يتعلق بالواردات الإسرائيلية فقد تصدرت المواد الخام قائمة الواردات في سنتي 2018 و2019، حيث بلغت نسبتها 40.8% و42.2% على التوالي، وبلغت نسبة واردات الوقود 13% و12.3%، والسلع الاستهلاكية 19.5% و20.3%، ومواد الاستثمار 16.7% و15.7%، أما واردات الماس فبلغت نسبتها 7.5% و5.1% في سنتي 2018 و2019 على التوالي (انظر جدول 5/12).

جدول 5/12: الواردات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية 2017–2019 (بالمليون دولار)[80]

السنة	السلع الاستهلاكية	المواد الخام	المواد الاستثمارية	الوقود	الماس المصقول والخام	أخرى	المجموع
2017	13,667.2	28,335.8	12,084.2	7,602.4	5,754.7	563.8	**68,008.1**
2018	14,716.1	30,872.4	12,621.6	9,838.4	5,684.4	1,912.1	**75,645**
2019	15,365.7	31,930.1	11,846.5	9,285.6	3,877.2	3,303.5	**75,608.6**

وعلى الرغم من أن "إسرائيل" تُعدُّ من الدول الغنية والمتقدمة، إلا أنها ما تزال تتلقى دعماً أمريكياً سنوياً، بل إنه شهد تزايداً في المرحلة الأخيرة بنسبة 22.4%. ففي أواخر سنة 2019 بلغ ما مجموعه 3.8 مليارات دولار، من بينها 3.3 مليارات دولار على شكل منحة عسكرية، بينما تلقت "إسرائيل" الدعم نفسه تقريباً سنة 2018 بما مجموعه 3.8058 مليارات دولار. ويلاحظ ثبات المنحة العسكرية الأمريكية منذ سنة 2012 وحتى سنة 2017 على مبلغ 3.1 مليارات دولار. وبذلك يبلغ ما تلقته "إسرائيل" من دعم أمريكي في الفترة 1949–2019 ما مجموعه نحو 138.29 مليار دولار، حسب الحصيلة النهائية للتقرير المقدم من خدمة أبحاث الكونجرس Congressional Research Services (CRS).[81]

جدول 5/13: المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" 1949–2019 (بالمليون دولار)[82]

الفترة	1958–1949	1968–1959	1978–1969	1988–1979	1998–1989	2008–1999
مجموع المساعدات	599.6	727.8	11,426.5	29,933.9	31,551.9	29,374.7

الفترة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع المساعدات	2,583.9	2,803.8	3,029.2	3,098	3,115	3,115

الفترة	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع
مجموع المساعدات	3,110	3,110	3,107.5	3,805.8	3,800	**138,292.6**

رابعاً: المؤشرات العسكرية

وضعت الأحداث والتطورات التي شهدتها المنطقة المحيطة بـ"إسرائيل"، خلال سنتي 2018 و2019، صانع القرار الإسرائيلي أمام تحديات ومسارات بعضها ذات طبيعة مختلفة عن السابق. وما زاد من منسوب القلق لدى الجانب الإسرائيلي، حالة السيولة الحاصلة في المشهد الإسرائيلي الداخلي؛ بسبب عدم قدرة كتلتي اليمين وما يسمى باليسار الوسط على تشكيل حكومة إسرائيلية، على الرغم من إجراء عمليتين انتخابيتين للكنيست، خلال سنة 2019. وأضافت مسيرات العودة التي انطلقت على حدود قطاع غزة مع الكيان في 2018/3/30، وما تخللها من توترات عسكرية بعض الأحيان، عامل تفجير جديد على الحدود مع غزة، كاد يُشعل هذه الجبهة في أكثر من مرة. كما تسبب الاغتيال الأمريكي للقائد العسكري الإيراني قاسم سليماني Qasem Soleimani، بتوسيع دائرة التصعيد الإيراني تجاه "إسرائيل".

1. التعيينات والتغييرات الهيكلية:

شهدت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، خلال سنتي 2018–2019، جملة من التعيينات والترقيات الجديدة شملت العديد من الأسلحة والمراكز القيادية، كان أبرزها تعيين اللواء أفيف كوخافي Aviv Kochavi، في 2018/11/25، رئيساً لهيئة أركان الجيش، وذلك خلفاً لغادي آيزنكوت، الذي انتهت ولايته في 2018/12/31، وقد باشر مهام منصبه الجديد في 2019/1/1.[83]

وفي جملة التعيينات، عيّنت قيادة الجبهة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي، في 2018/10/24، بشكل رسمي العميد إليعازر توليدانو قائداً جديداً لـ "فرقة غزة" بدل يهودا فوكس Yehuda Fuchs.[84] كما تم تعيين قائد الجبهة الشمالية، يوآل ستريك Yoel Strick قائداً للقوات البرية، وقد حل أمير بارام Amir Baram مكان ستريك في قيادة الجبهة الشمالية.[85] وعُيِّن غسان عليان Ghassan Alian القائد السابق للواء جولاني في الجيش الإسرائيلي، رئيساً للإدارة المدنية

بالأراضي الفلسطينية.[86] وفي 2019/12/16 تم تعيين باراك حيرام Barak Hiram قائداً للواء جولاني Golani Infantry Brigade.[87]

2. القوى البشرية:

يبلغ عدد الجيش الإسرائيلي العامل نحو 170 ألف جندي، أما قوات الاحتياط فتبلغ نحو 445 ألفاً.[88] وهي قوات ذات جاهزية عالية إذ يمكن تعبئتها بالكامل ودخولها بفاعلية في الخدمة الفعلية خلال أربعة أيام.

وقد أصدر قسم القوى البشرية Manpower Directorate في الجيش الإسرائيلي، في 2019/1/10، معطياته السنوية الخاصة بعدد جنوده القتلى في ظروف مختلفة عن سنة 2018. فقد شهدت سنة 2018 مقتل 43 جندياً إسرائيلياً مقابل 55 جندياً قتلوا سنة 2017، وبينما قُتل 8 منهم في عمليات عسكرية، فإن 8 آخرين انتحروا.[89] وهذه المرة الأولى منذ سنوات يتراجع عدد الذين انتحروا، حيث سجلت سنة 2017 انتحار 16 جندياً، وسنة 2016 انتحار 15 جندياً.[90]

3. خطط وتوجهات عسكرية:

تشهد البيئة الاستراتيجية المحيطة بـ"إسرائيل" حالة من عدم اليقين، خصوصاً مع التعاظم الحاصل في القدرات العسكرية للأطراف المعادية للكيان، بالإضافة إلى التمركز الاستراتيجي النشط لبعض هذه القوى خصوصاً في الجبهة الشمالية. وما زاد من حالة الضغط على هذه البيئة الاستراتيجية حالة عدم الاستقرار واللا حسم التي تشهدها منطقة الخليج العربي بشكل عام.

ويكمن التحدي الجديد أمام "إسرائيل" وجيشها في حالة الاستنزاف التي تعيشها أمام عدة جبهات عسكرية قتالية في وقت واحد، لأن بناء منظومة عسكرية معادية محيطة بـ"إسرائيل"، تشمل القوات التابعة لإيران وحزب الله في سورية ولبنان، والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية، تشكل استنزافاً عسكرياً وقتالياً متلاحقاً لـ"إسرائيل"، يجعلها مطالبة باحتوائها، وعدم التسبب بإنجاحها. وبات على الجيش الإسرائيلي الاستعداد لشن حروب ومواجهات تشمل عدة جبهات في آن واحد.

عكس مؤتمر هرتسليا Herzliya Conference بنسختيه الـ 18 والـ 19، الذي انعقد في أيار/ مايو 2018 وحزيران/ يونيو 2019 على التوالي، صورة التحديات الأمنية والعسكرية التي تواجهها "إسرائيل" في ظل التغيرات والتحولات السياسية والعسكرية في البيئة الاستراتيجية الإقليمية، خصوصاً المتاخمة لحدودها الشمالية. وعلى الرغم من تأكيد القادة الأمنيين والعسكريين الإسرائيليين، الذين تحدثوا في المؤتمرَيْن، على استمرار التفوق العسكري الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، غير أنهم أشاروا إلى أن "العدو" بات يتمتع بوضع استراتيجي عسكري أفضل؛

فإيران باتت ترسخ وجودها العسكري في سورية كجارٍ إقليمي، وحزب الله يراكم ترسانته الصاروخية وبات يملك صواريخ وقذائف دقيقة ضمن مشروع إيراني طويل المدى، بالإضافة إلى الخبرات القتالية التي اكتسبها في سورية،[91] وحماس تواصل حفر الأنفاق وتطوير قدراتها الصاروخية والقتالية. وأقر المتحدثون في المؤتمرَيْن بأن الحرب المقبلة ستكلف الجبهة الداخلية الإسرائيلية ثمناً باهظاً، وستكون عرضة لأخطار وأضرار لم يسبق لها مثيل. وأشار رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي National Security Council (NSC) السابق غيورا أيلاند Giora Eiland، في هذا السياق، خلال كلمته في مؤتمر هرتسليا الـ 19، إلى التحولات الجديدة في بناء القوة الإيرانية وحزب الله، لا سيّما تطوير أسلحة دقيقة الإصابة، ما يعني استهدافاً شبه مؤكد للمنشآت الاستراتيجية القيمة لـ"إسرائيل".[92]

وتركز الاستراتيجية الإسرائيلية، بحسب ما انبثق من هرتسليا، على الإبقاء على حالة الردع في كافة الجبهات، كما تقوم على مبدأ "كي الوعي" لدى "العدو"، عبر التلويح بالتدمير الشامل للبنى التحتية سواء في لبنان أم في قطاع غزة، في حال نشوء حرب جديدة، مع إظهار الحرص على استمرار الهدوء على كافة الجبهات. فيما أبدى نائب رئيس أركان الجيش السابق الجنرال يائير جولان Yair Golan رأيه بأن الحرب المقبلة لا يمكن لـ"إسرائيل" أن تنتصر فيها من دون مناورات برية واجتياح بري للبنان، مع ضرب قوات "حزب الله" وقواعده والبنى التحتية له.[93] في مقابل ذلك، رأى قائد سلاح الجو السابق الجنرال أمير إيشل Amir Eshel، في مؤتمر هرتسليا الـ 19، أن كل حديث عن مناورات برية باعتبارها الحل السحري، هو في الواقع رومانسية، لأنه لا يمكن الاعتماد على ذالك، لا سيّما في ظل حالة عدم جاهزية القوات البرية.[94]

وفي مقال للكاتب يوسي ميلمان Yossi Melman، في صحيفة معاريف العبرية، رأى أن "أهم ما ميز العام اليهودي المنصرم [نهاية العام اليهودي 5779 كان في 2019/9/29] هو حالة عدم اليقين المحيطة بإسرائيل، لأن كل حادث مهما بدا صغيراً كان كفيلاً بدهورة الأمور إلى حالة من المواجهة الشاملة".[95]

إن صعوبة التأثير الإسرائيلي في البيئة الاستراتيجية المحيطة بالكيان، وفق ما جاء في مؤتمرَي هرتسليا، أكد عليها التقدير الاستراتيجي الذي نشره رئيس معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي The Institute for National Security Studies (INSS) والرئيس السابق لشعبة الاستخبارات، جنرال احتياط عاموس يدلين Amos Yedlin، في كانون الثاني/ يناير 2020، والذي يستشرف فيه الأحداث المتوقعة خلال سنة 2020. وأشار التقدير الإسرائيلي إلى أن "إسرائيل" هي دولة قوية، لكنها تجد صعوبة في ترجمة قوتها إلى نفوذ استراتيجي، وإنجازات الحرب إلى أهداف سياسية، وفي تحقيق أهداف الأمن القومي المركزية. ولفت يدلين النظر إلى أن

خلاصة التقدير الاستراتيجي تزامنت مع اغتيال قاسم سليماني، والتي تفرض سياقاً جديداً، وتنطوي على احتمالية انعطافة استراتيجية، من السابق لأوانه تقدير حجمها وأبعادها. وأمام هذه التطورات، طرح الباحث الإسرائيلي عدة نقاط تتعلق بأحداث متوقعة خلال سنة 2020، منها ما يرتبط بـ: البرنامج النووي الإيراني، و"حرب الشمال الأولى"، والفصائل في غزة، والمنظومة الإقليمية، وتعزيز جاهزية الجيش وزيادة ميزانية الدفاع، وحفظ التفوق.[96]

وفي 2019/10/4، نشر معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي في جامعة تل أبيب ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى The Washington Institute For Near East، كتيباً بعنوان "خطوط توجيهية لمفهوم الأمن الإسرائيلي"، وهو عبارة عن دراسة أعدها رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق غادي أيزنكوت، واضع "عقيدة الضاحية" التدميرية خلال حرب تموز/ يوليو 2006، والباحث في معهد دراسات الأمن القومي، البروفيسور غابي سيبوني Gabi Siboni، الذي يحمل رتبة عميد في الاحتياط في الجيش الإسرائيلي.[97] غير أن هذه الوثيقة لا تأتي بجديد بالنسبة للمفهوم الأمني الإسرائيلي المعمول به منذ خمسينيات القرن الماضي.

وعلى الرغم من مرور أكثر من خمسة سنوات على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منتصف سنة 2014، فإن الوقوف على النتائج واستخلاص العبر من تلك الحرب ما زال يشغل حيّزاً كبيراً في تفكير قادة الجيش الإسرائيلي. فقد كشفت وثيقة عسكرية إسرائيلية إخفاقات الجيش الإسرائيلي خلال الحرب. وتشير الوثيقة إلى انتقادات حادة وجهت لقيادة الجيش، حيث يكشف يائير جولان نائب بني جانتس حينها في رئاسة الأركان، عن أن سلاح الجو أطلق 1,200 صاروخ وقنبلة دقيقة على أهداف فارغة دون نتائج بسبب الإحباط لدى قيادة الجيش حول عدم انتهاء الحرب. ووفقاً للوثيقة، فإن الجيش كان يخشى وقوع الخسائر في صفوف قواته البرية، وفي الوقت ذاته لم يجد طريقاً سوى عملية برية محدودة على الرغم من خطورتها لوقف إطلاق الصواريخ ومواجهة الأنفاق.[98]

ومع اقتراب دخول خطة جدعون Gideon Plan متعددة السنوات (2016–2020)، التي وضعها رئيس الأركان السابق غادي أيزنكوت، عامها الأخير، بدأ رئيس هيئة الأركان الجديد أفيف كوخافي ببلورة خطة عمل عسكرية جديدة متعددة السنوات، أطلق عليها اسم (زخم أو قوة دافع) "تْنوفاه (Tnufa (momentum"، وهي الخطة الاستراتيجية لتفعيل قوات الجيش، وستحل مكان خطة جدعون، وبالإمكان القول بداية، من تفاصيل خطة "تنوفاه"، التي نشرها المحلل العسكري في صحيفة يديعوت أحرونوت، أليكس فيشمان Alex Fishman، أنها تبدو، في حال تطبيقها، خطة لارتكاب جرائم حرب؛ فهذه الخطة لا تتحدث فقط عن "إبادة العدو" العسكري، وإنما عن استهداف المدنيين في قطاع غزة ولبنان.[99]

لكن نقطة ضعف خطة كوخافي ستظهر، حسب فيشمان، لدى طرحها أمام الحكومة، "التي لن تضطر فقط إلى زيادة الميزانيات، وإنما لاستيعاب مفهوم عسكري–سياسي مختلف عما اعتاد عليه أيضاً". وتطالب خطة كوخافي الحكومة بعدم التدخل في مجرى الحرب بعد اتخاذ قرار بشنِّها.[100]

ومع تزايد الاهتمام الإسرائيلي بالرأي العام العالمي والشرعية الدولية، حرصت القيادة الإسرائيلية على تكييف العمليات العسكرية مع قواعد القانون الدولي العام، ولتحقيق ذلك استحدث الجيش الإسرائيلي في بداية سنة 2018، دائرة للتأثير في الرأي العام، أطلق عليها اسم "دائرة الوعي". وتقوم الفكرة على تركيز التخطيط لجميع الأنشطة "المرنة" مع الجيوش الأجنبية، والديبلوماسيين ووسائل الإعلام الأجنبية والرأي العام، تحت سقف عسكري واحد.[101]

4. المناورات العسكرية:

مع استمرار التهديدات الأمنية والعسكرية على الحدود مع "إسرائيل" وتعاظمها، وفي ظل حالة السيولة الحاصلة في البيئة الاستراتيجية المحيطة بـ"إسرائيل"، واصل الجيش الإسرائيلي تطبيق "خطة التدريبات السنوية للعام 2018 والعام 2019"، من خلال تنفيذ عدة مناورات عسكرية واسعة النطاق، في إطار رؤيته العسكرية والأمنية لمواصلة حالة الاستعداد والاستنفار تحسباً لتغيرات أمنية وعسكرية على طول الحدود، خصوصاً جبهتي الشمال والجنوب.

وقد دشن الجيش الإسرائيلي عدة مناورات عسكرية، خلال السنتين الماضيتين، على الحدود مع مصر وقطاع غزة في الجنوب، جاءت "لفحص جاهزية واستعداد وحدات القيادة الجنوبية العسكرية والذراع البرية والشبكة اللوجستية في الجنوب لحالات الطوارئ".[102] كما توسعت هذه المناورات في جميع أنحاء فلسطين المحتلة، وذلك استعداداً لمواجهة عسكرية على جبهتي قطاع غزة وسورية، وشملت التدريبات عملية محاكاة لاحتلال قطاع غزة.[103] وهدفت إلى فحص استعدادات القوات البرية وسلاح المدرعات والقوات الجوية وسلاح المدفعية ووحدة الاتصالات والاستخبارات العسكرية.[104]

كما أطلق الجيش الإسرائيلي مجموعة من المناورات العسكرية، في الجولان السوري المحتل، ومنطقة الجليل الأعلى ونهاريا، بمشاركة آلاف من جنود الاحتياط، تحاكي في معظمها حرباً في المناطق الشمالية والجنوبية، بمشاركة مئات من أسراب ووحدات القتال الجوية.[105] وشمل التدريب مناطق جبلية وعرة، وخوض حرب شوارع في ظروف جوية صعبة.[106]

وشملت المناورات سلاح البحرية الإسرائيلي؛ والتي جاءت بهدف رفع كفاءة هذه القوات في إطار توفير الحماية لمنصات استخراج الغاز الطبيعي في الحقول التي اكتشفتها "إسرائيل"

في البحر المتوسط، وكان أبرز هذه المناورات التي جرت في 2019/2/1، في البحر المتوسط، والتي أُطلق عليها اسم "بحر الغضب" وحاكى خلالها هجوماً صاروخياً ضدّ سفن وزوارق معادية.[107]

أما فيما يتعلق بسلاح الجو الإسرائيلي، فقد رفع التزود بطائرات الشبح الأمريكية من طراز أف–35 أو F–35 من كفاءة هذا السلاح؛ وقد ظهر ذلك في الضربات الجوية الإسرائيلية داخل الأراضي السورية في النصف الثاني من سنة 2019. وأدخل هذا السلاح لأول مرة في المناورات التي أجراها الجيش الإسرائيلي، في الفترة 16–2019/6/19، والتي حاكت حرباً مع عدة جبهات، وشملت المناورة سيناريوهات تتضمن عدو مسلح بتكنولوجيا متطورة، مثل نظامي الدفاع الجوي الروسي أس–300 أو S-300 وأس–400 أو S–400.[108]

واستمراراً لسياسات المناورات الإسرائيلية المشتركة مع حلفائها، انطلقت في 2018/3/4، مناورات عسكرية إسرائيلية أمريكية مشتركة أطلق عليها اسم "كوبرا العرعر Juniper Cobra"، استمرت حتى 2018/3/15، تحاكي هجوماً شاملاً على "إسرائيل" من أكثر من جبهة، من بينها الحدود الشمالية مع لبنان، والحدود الجنوبية مع قطاع غزة. وتجري هذه المناورات في "إسرائيل" للمرة التاسعة منذ سنة 2001.[109]

وتوازياً مع تزايد مستوى التطبيع الإسرائيلي مع بعض الدول العربية، شارك عدد من الطائرات الإسرائيلية في 2018/3/20، إلى جانب العشرات من طائرات القوات الجوية الأخرى في مناورات تحمل اسم "إينيوهوس Iniohos" التي تقام سنوياً. وقد شاركت مصر والإمارات في المناورات، إلى جانب الولايات المتحدة وإيطاليا وبريطانيا وقبرص واليونان.[110] كما شارك طيارون إماراتيون جنباً إلى جنب مع طيارين إسرائيليين في مناورات إينيوهوس 2019 العسكرية، التي انتهت في 2019/4/12، في اليونان.[111]

5. التسلح وتجارة الأسلحة:

أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية في 2018/8/27، إنهاء صفقة أسلحة كبرى مع شركة الصناعات العسكرية الإسرائيلية Israel Military Industries—Ta‘as، تشمل تزويد الجيش بمنظومات قذائف وصواريخ متقدمة يبلغ مداها من 30 إلى 150 كم، وتطوير أخرى تنتهي في سنة 2020، بإمكانها أن تغطي منطقة الشرق الأوسط. وقال وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان: "الخطة هي لإقامة منظومة صواريخ وقذائف دقيقة تمضي على قدم وساق. جزء من هذه الصواريخ دخل طور الإنتاج وآخر ما زال قيد البحث والتطوير. إننا نسعى لاقتناء منظومات نارية دقيقة، تساهم في مضاعفة القوة الهجومية للجيش، وتجعلها قوة دقيقة للغاية، بهدف تغطية كل نقطة في المنطقة خلال السنوات القريبة، أكانت قريبة أو بعيدة".[112]

وفي إطار تطوير تكنولوجيا القتل، بدأ الجيش الإسرائيلي، في مطلع 2018، بإدخال مهداف جديد للبنادق التي يستخدمها الجنود، من شأنها أن ترفع بشكل ملموس القدرة على الإصابة الدقيقة للهدف، وبالتالي منع تبذير المزيد من الذخيرة.[113]

وكشف سلاح بحرية الاحتلال، في 2018/4/22، عن شراء أربعة سفن حربية قتالية جديدة من ألمانيا من طراز ساعر 6 أو Sa'ar 6. وسيقوم سلاح البحرية بتزويد هذه السفن بمنظومة دفاعات جوية من طراز القبة الحديدية البحرية Naval Iron Dome، ومنظومة صواريخ باراك 8 أو Barak 8 system، ومنظومة دفاعات إلكترونية لحمايتها من اختراقات السايبر Cyber Attacks. وستصل السفينة الأولى إلى "إسرائيل" في سنة 2019، أما الثلاثة الباقية ستصل في بداية 2021.[114]

تعتزم وزارة الدفاع الإسرائيلية دفع تطوير منظومة ليزر مضادة للصواريخ Iron Beam، وذلك بعد 20 عاماً تقريباً من تنازلها عن هذه الفكرة، لصالح تطوير منظومات صاروخية مضادة للصواريخ؛ القبة الحديدية Iron Dome، وعصا سحرية Magic Wand، التي تسمى مقلاع داود David's Sling أيضاً.[115] وذكر محلل الشؤون الأمنية في صحيفة معاريف العبرية، يوسي ميلمان، في 2019/5/16، أن التفكير مجدداً في العودة إلى تطوير الليزر بدأ منذ عدة أشهر، لكن هذا التوجه أصبح قوياً أكثر في أعقاب جولة التصعيد في قطاع غزة، في بداية شهر أيار/ مايو 2019، حيث برزت إخفاقات في أداء القبة الحديدية إلى جانب تطوير الفصائل في قطاع غزة، خصوصاً حماس والجهاد الإسلامي، قدراتهما.[116]

وفي 2018/10/1 دخلت مذكرة التفاهم للمساعدات العسكرية الأمريكية لـ"إسرائيل"، التي وقّعت بين الطرفين رسمياً في 2016/9/14، حيز التنفيذ؛ والتي بموجبها تدفع واشنطن لتل أبيب 38 مليار دولار على مدار عشرة أعوام، بواقع 33 مليار دولار من صندوق المساعدات العسكرية الأجنبية، بالإضافة إلى 5 مليارات دولار لتمويل الدفاعات الصاروخية الإسرائيلية.[117]

وبعكس حالة التفاؤل التي سادت لدى الجانب الإسرائيلي بسبب مذكرة التفاهم السابقة، حذرت وزارة الدفاع الإسرائيلية في اجتماع للجنة المالية بالكنيست، من أن صناعة الأسلحة في البلاد من المتوقع أن تخسر أكثر من مليار دولار، وقد يفقد ما يقرب من 22 ألف عامل وظائفهم عندما يتم تطبيق المذكرة، كما قد يُؤدي إلى إغلاق 130 مصنعاً. حيث ترى أن مذكرة التفاهم قد غيرت الشروط السابقة للمساعدات العسكرية. فبعد أن كان بالإمكان إنفاق ما يصل إلى 26.3% من المساعدات أو ما يقارب 815 مليون دولار في داخل "إسرائيل" سنوياً، فقد أصبح لزاماً وفق المذكرة، إنفاق كل المساعدات العسكرية الأمريكية في الولايات المتحدة، مما يؤدي إلى خسائر للصناعة المحلية.[118]

واصلت "إسرائيل" استلام طائرات شبح، مقاتلة من طراز أف–35 أمريكية الصنع، تطبيقاً للاتفاق الذي أُبرم مع الإدارة الأمريكية في آب/ أغسطس 2017؛ حيث استلمت تل أبيب 16 طائرة حتى 2019/7/14، ومن المتوقع أن تستلم 34 طائرة من هذا النوع بحلول سنة 2024.[119] وقد تم استخدام بعض هذه الطائرات في الضربات الجوية التي نفذها سلاح الجو الإسرائيلي في الأراضي السورية خلال سنة 2019.

أما بخصوص صادرات الأسلحة الإسرائيلية، فقد أظهرت معطيات أصدرها قسم الصادرات العسكرية في وزارة الدفاع الإسرائيلية، في 2019/4/17، أن مبيعات "إسرائيل" من الأسلحة تجاوزت 7.5 مليار دولار في 2018، وكان معظمها إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وصرحت وزارة الدفاع أن ذلك الرقم يقل عن مبلغ 9.2 مليار دولار الذي تم تحقيقه في 2017 وكان عاماً قوياً بشكل استثنائي. ولا تكشف الحكومة الإسرائيلية عادة عن تفاصيل صفقات مبيعات الأسلحة، إلا أن بيان الوزراء الأربعاء ذكر أن مبيعات الصواريخ وأنظمة الدفاع الجوي شكلت 24% من مبيعات 2018 (انخفضت من 31% سنة 2017)، وأنظمة الرادار 14% (انخفضت من 17% سنة 2017)، وإلكترونيات الطيران (14%)، والأنظمة البحرية 2% مقارنة بـ 1% سنة 2017، وأنظمة الاتصالات 6% (انخفضت عن 9% سنة 2017). وأشارت المعطيات إلى أن العقود تتوزع بشكل أكبر في السوق الآسيوية، وخصوصاً الهند التي تُبدي اهتماماً خاصاً ومتزايداً بالتكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية؛ ففي سنة 2018 بلغت نسبة الصادرات إلى دول أسيوية 46% مقارنة بـ 58% سنة 2017، تليها السوق الأوروبية بنسبة 15% مقارنة بـ 21% سنة 2017، وشمال أمريكا 6% مقارنة بـ 14% سنة 2017، وإفريقيا بنسبة 2% مقارنة بـ 5% سنة 2017، وأمريكا اللاتينية بنسبة 6% مقارنة بـ 2% سنة 2017.[120]

وأكد تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI)، أن "إسرائيل" عززت مكانتها كسابع أكبر مصدر للأسلحة بين دول الصناعات العسكرية في العالم، وأن وتيرة هذه الصناعة ارتفعت بنسبة 55% على مدار الخمس سنوات الماضية، وهي أكبر زيادة بين البلدان العشرة الأوائل في هذه الفئة. واتضح أن 49% من الأسلحة الإسرائيلية التي بيعت بين السنتين 2013 و2017 وصلت إلى الهند، و13% إلى أذربيجان، و6.3% إلى فيتنام. بالمقابل، تحتل "إسرائيل" المرتبة 17 بين دول العالم التي تستورد الأسلحة. وقد زادت وارداتها من الأسلحة بنسبة 125% في السنوات الخمس الأخيرة، مقارنة بالسنوات الخمس السابقة لها.[121]

أكد تقرير نشره موقع صحيفة معاريف الإسرائيلية أن ميزانيات أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية المختلفة، وفي مقدّمتها الموساد والشاباك، ارتفعت كثيراً في العقدين الأخيرين، وتحديداً منذ سنة 2012. وأضاف التقرير أن ميزانيات كل من الشاباك والموساد تقدر اليوم بنحو 4 مليارات شيكل (1.1 مليار دولار)[122] لكل جهاز منهما، مع تعاظم واضح في تأثير ودور وحدات الـ"سايبر" والـ"هايتك High–Tech"، التي تحولت مؤخراً إلى رأس الحربة.[123]

6. الموازنة العسكرية:

لا يكُف رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وقادته العسكريون عن الحديث عن أهمية توفير الميزانيات الضخمة للجيش تحت ذريعة حجم الخطر الذي يحيط بهم، ويستمر الإفراط في الإنفاق على الجيش الإسرائيلي بالرغم من التحذيرات الداخلية من انعكاس ذلك بشكل سلبي على الاقتصاد، وعلى القدرة على الحفاظ على الإنفاق الدفاعي. ففي آب/ أغسطس 2018، طالب نتنياهو بزيادة الموازنة العسكرية بنحو 30 مليار شيكل (8.2 مليار دولار)،[124] أي زيادة بنسبة 0.2% وحتى 0.3% من الناتج القومي الإجمالي الإسرائيلي؛ إذ تساوي الميزانية العسكرية للجيش والأذرع الأمنية الإسرائيلية 8% من الناتج القومي للدولة.[125]

وأقر الكنيست في 2016/12/21 ميزانية الدولة لسنتي 2017–2018 بجلسة وصفت بالماراثونية، حيث حصلت وزارة الدفاع على 70 مليار شيكل (نحو 18.2 مليار دولار) سنوياً.[126] كما أقر في 2018/3/13 ميزانية الدولة لسنة 2019 بارتفاع قدره 4.3% عن موازنة 2017–2018، حيث حصلت وزارة الدفاع على 72.8 مليار شيكل (نحو 21.2 مليار دولار).[127] وتجدر الإشارة هنا إلى أن جزءاً كبيراً من مردود المبيعات العسكرية الإسرائيلية السنوية بات يدخل، منذ سنوات، إلى ميزانية الدفاع من غير أن يُعلن عنها.

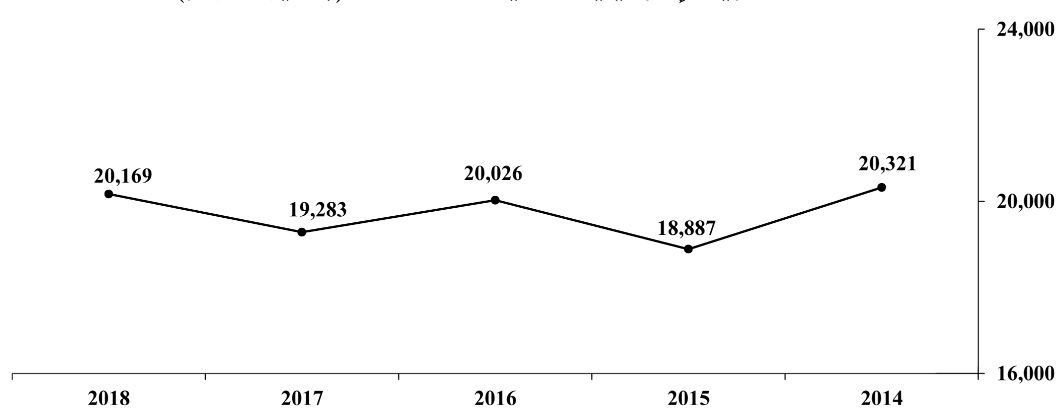
أعلن الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي ياكوف أميدرور Yaakov Amidror أن "الموازنة المالية الحالية لوزارة الحرب والجيش والأجهزة الأمنية الإسرائيلية لا تكفي لمواجهة التَّحديات والتهديدات التي تواجه إسرائيل". وأضاف أميدرور، في حوار مع صحيفة معاريف، على هامش الذكرى السنوية 46 لحرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، أن "إسرائيل شهدت نقاشاً حاداً داخل قيادتها العسكرية والسياسية حول النوايا المصرية للحرب، واليوم في ظل التهديدات الإيرانية والخشية الإسرائيلية من مفاجأتنا من قبلهم، ينبغي أن نكون استخلصنا دروساً هامة".[128]

ويظهر الجدول التالي النفقات العسكرية الإسرائيلية الفعلية حسب أرقام دائرة الإحصاء المركزية في الفترة 2014–2018:

جدول 5/14: النفقات العسكرية الإسرائيلية الفعلية 2014–2018 بالأسعار الجارية[129]

السنة	النفقات (بالمليون شيكل)	النفقات (بالمليون دولار)
2014	72,705	20,321
2015	73,356	18,887
2016	76,912	20,026
2017	69,414	19,283
2018	72,547	20,169


النفقات العسكرية الإسرائيلية الفعلية 2014–2018 (بالمليون دولار)



خامساً: الموقف الإسرائيلي من الوضع الفلسطيني الداخلي

أبقت "إسرائيل" في سنتي 2018–2019 على سياساتها أو بالأحرى استراتيجيتها في التعامل مع الوضع الفلسطيني الداخلي، والتي تشكل امتداداً للاستراتيجية ذاتها التي اتبعتها خلال السنوات السابقة، في ضوء استمرار الانقسام السياسي والجغرافي الفلسطيني، وتعثر جهود المصالحة منذ سنة 2007، وغياب أي دور عربي وإسلامي فاعل ومؤثر في الشأن الفلسطيني.

تابع الاحتلال الإسرائيلي التعبير عن رغبته في استمرار الانقسام الفلسطيني، ورفض أن يتولى خوض حربٍ دموية في قطاع غزة بالنيابة عن محمود عباس والسلطة في رام الله، لإعطائهم السلطة. وقد أشار نتنياهو، في مقابلة مع صحيفة "إسرائيل اليوم Israel Hayom" في 2019/4/5، إلى أن "إسرائيل" مستفيدة من الانقسام الفلسطيني وأنه لن يعطي غزة لأبي مازن. وقال:

لقد قُطعت العلاقة بين غزة وبين يهودا والسامرة (الضفة الغربية). هذان كيانان منفصلان، وأعتقد أنه على المدى البعيد، هذا ليس أمراً سيئاً بالنسبة لدولة إسرائيل. وهذا الأمر جلبه أبو مازن على نفسه بيديه. لقد قلص تحويل المال. واعتقد أبو مازن أنه بذلك سيُشعل غزة، وأننا سنحتل غزة بثمن دموي، وأنه بالدم الإسرائيلي سيحصل على غزة على طبق من فضة. وهذا لم يحدث.[130]

رأى وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان، تلويح رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، بالتوقف عن دفع الميزانيات لقطاع غزة، والتي ترتبط بالخدمات الأساسية للقطاع، بعد تعرض موكب رئيس الحكومة رامي الحمد الله لتفجير عبوة ناسفة في أثناء مروره، قادماً من معبر بيت حانون شمال القطاع، في 2018/3/13، أنه يدفع نحو مواجهة بين "إسرائيل" وحماس في قطاع غزة، مستغلاً التفجير الذي تعرض له موكب الحمد الله.[131] كما رأت الصحفية الإسرائيلية عميرة هاس Amira Hass، في مقال تحليلي نشرته في هآرتس، أنه لا يوجد مصلحة لحماس في ما جرى، بينما رأى محلل الصحيفة العسكري عاموس هرئيل Amos Harel في مقال آخر، أن المصالحة الفلسطينية هي المتضررة من التفجير، ولا أحد غيرها.[132]

في موازاة ذلك استمرت "إسرائيل" في فرض حصارها على قطاع غزة، محاولةً فرض شروطها على فصائل المقاومة هناك، ملوحة تارةً بالحرب الشاملة، وتارة أخرى بالتسهيلات والفك الجزئي للحصار مع السماح بإدخال المساعدات الخارجية. وقد برز تصريح رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو، في 2019/4/4، الذي قال فيه إنه عرض على قادة عرب تولي مسؤولية إدارة قطاع غزة، بعد أن تعيد القوات الإسرائيلية احتلالها وتسقط حكم حركة حماس، ولكن لم يتطوع أحد لإدارة القطاع.[133]

وفيما يتعلق بطلب السلطة الفلسطينية السماح لها بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في القدس المحتلة، قررت "إسرائيل" تجاهل طلب السلطة الفلسطينية، بحسب ما أفاد الموقع الإلكتروني لصحيفة يديعوت أحرونوت، في 2019/12/28. وجرى اتخاذ القرار بعدم الرد بشكل إيجابي أو سلبي على توجهات السلطة الفلسطينية، بعد مناقشة الطلب من قبل طاقم إسرائيلي رفيع المستوى،[134] وقد حال هذا الموقف الإسرائيلي، وفقاً لموقف السلطة، دون إجراء الانتخابات الفلسطينية حتى كتابة هذه السطور.

على الرغم من الاهتمام الإسرائيلي باستشراف مرحلة ما بعد عباس، والتي تنعكس من خلال ما يظهر من تقارير ومقالات وتسريبات أمنية على وسائل الإعلام الإسرائيلي من حين إلى آخر، ومع ذلك فلا تتوفر لدى تل أبيب مسارات واضحة باتجاه تدحرج الأمور بهذا الملف بالذات، غير أن الطرف الإسرائيلي يسعى جاهداً وبقدر عالٍ من الحذر، لتوفير بيئة مناسبة ليكون خليفة عباس

موافقاً للشروط الإسرائيلية والأمريكية؛ ومتعاوناً بدرجة "معقولة" في إدارة السلطة "الوظيفية" في الضفة؛ وحتى إن أمكن في التعاون في تطبيق "صفقة ترامب" ولو بشكل غير مباشر.

ونقل الوزير السابق يوسي بيلين Yossi Beilin، عن الجنرال درور شالوم Dror Shalom رئيس شعبة الأبحاث في جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)، قوله إن "أبو مازن هو حجر الزاوية الجوهري في الهدوء الأمني الذي تعيشه إسرائيل منذ عام 2006، ولذلك فإني أرى صعوبة في رؤية خليفة له يقدم مواقف معتدلة وبراغماتية أكثر من أبو مازن، الأمر الذي يتطلب من إسرائيل أن تأخذه بعين الاعتبار".[135]

ويضع الجانب الإسرائيلي في اعتباره جملة من السيناريوهات في أعقاب وفاة عباس، بما يشمل سيناريو حرب فلسطينية يقاتل الجميع فيها ضدّ الجميع، أو سيناريو سيطرة حماس على الضفة أو سيناريو فوضى.[136]

وتشير القناة الثانية العبرية، في تقرير لها، إلى أنّ أبا مازن لا يحظى بشعبية، لكنه يحكم الضفة الغربية بقوة الأجهزة الأمنية وبغطاء أمني إسرائيلي، وعلى هذه الخلفية، تشير القناة بصورة غير مباشرة، الى أن الوريث سينجح فقط إذا حظي بهذين العاملين الرئيسيين.[137]

وتضع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وفق ما تم تسريبه في الصحافة والإعلام الإسرائيلي، في حساباتها وتقديراتها، ثلاثة سيناريوهات على طاولة البحث: تسلّم الحرس القديم السلطة، مثل صائب عريقات، وماجد فرج، وجبريل الرجوب، ومحمود العالول، وهم من الشخصيات التي يمكن الافتراض أنهم سيواصلون التنسيق الأمني مع "إسرائيل"، فيما يمثل محمد دحلان السيناريو الثاني، أما السيناريو الثالث، فهو الفوضى وملامسة الفلسطينيين لحرب أهلية وحروب وراثة السلطة داخل حركة فتح، بما يشمل حركة حماس وجهات أخرى والذي من الممكن أن يصاحبه، ربما بشكل ضعيف، انتفاضة ثالثة. وقد ذهب الجنرال الإسرائيلي إيلي بن مائير Eli Ben–Meir الرئيس السابق لشعبة الأبحاث في جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان)، إلى سيناريو رابع، "عبر مرحلة انتقالية تقف فيها على رأس السلطة الفلسطينية شخصية ضعيفة، لكنها تحظى بموافقة كل الأطراف حتى إجراء الانتخابات العامة".[138]

وخروجاً عن هذه السيناريوهات، يبدو أن "إسرائيل" قد بدأت منذ فترة، في السير في مسار آخر، يرتكز على طي صفحة عباس مبكراً، وينتهج سياسة فتح علاقات مع شخصيات وازنة في أجهزة السلطة الفلسطينية، خصوصاً الأجهزة الأمنية. وقد تمثلت أولى الخطوات الإسرائيلية، عبر مكتب ما يعرف بمنسق شؤون المناطق الفلسطينية في الحكومة الإسرائيلية الجنرال يوآف مردخاي. وتتلخص مهمة مكتب مردخاي في التعامل مع الفلسطينيين في قضايا إنسانية تخص السفر والعلاج والزيارات، من خلال طرف ثالث هو وزارة الشؤون المدنية التابعة للسلطة

الفلسطينية. وقد دأب الجانبان على ذلك سنوات عديدة، حتى تغير الوضع بعد سنة 2014، حين بدأ مكتب مردخاي يجري اتصالاته مباشرة مع الفلسطينيين، دون المرور بالوزارة الفلسطينية، وهو ما أثار غضبها واحتجاجها.[139]

بالإضافة إلى ذلك، خرجت بعض الإشارات الإسرائيلية بطرح خيار قديم جديد في الضفة الغربية يكون أكثر ملاءمة لـ"إسرائيل" في حال غياب عباس، ومن ذلك استعادة سيناريو "روابط القرى" الذي طبقته "إسرائيل" في بعض أنحاء الضفة الغربية في سبعينيات القرن الماضي، وتجاوبت معها بعض الشخصيات الفلسطينية، وتم اغتيال عدد منها على أيدي الفصائل الفلسطينية. وتتمثل مهمة "روابط القرى" في إدارة الشؤون الحياتية من خلال التواصل مع الإدارة المدنية الإسرائيلية، أو تسهيل بعض شؤونهم المعيشية، وكل ذلك بمعزل عن السلطة الفلسطينية ورئيسها، بتجاوزه إدارياً وسياسياً.[140] أما في المدن الفلسطينية الكبرى فقد يكون خيار الطرف الإسرائيلي في المجالس المحلية المنتخبة، التي تُدير حياة الفلسطينيين المعيشية والحياتية، بمعزل عن أي مدلول سياسي وسيادي، شرط ألا تفوز فيها حماس، حيث تخشى "إسرائيل" من ذلك.

وهناك الصيغة الثالثة المتمثلة بإفساح المجال لضباط الأمن الفلسطينيين، بأن يدير كل واحد منهم المحافظة التي يسيطر عليها، والتواصل معهم عبر ضابط الاتصال الإسرائيلي.[141]

خلاصة

اتصف المشهد الإسرائيلي بتصاعد حدة التطرف الديني والقومي خلال سنتي 2018–2019؛ وتكرَّست هيمنة "اليمين" على المشهد السياسي؛ مع تشرذم وانهيار قوى "اليسار". وحتى القوى الصاعدة في مواجهة اليمين مثل حزب أزرق أبيض، تساوقت في جوهر طروحاتها مع طروحات اليمين فيما يتعلق بمسارات التسوية وضم القدس والمستوطنات وغور الأردن، و"صفقة ترامب". وتجلى التطرف الصهيوني في إقرار الكنيست الإسرائيلي لـ 37 قانوناً عنصرياً منذ أواخر 2017 وحتى نهاية 2019. وكان قمة هذه القوانين العنصرية مصادقة الكنيست في تموز/ يوليو 2018 على "قانون القومية اليهودية" الذي يكرس الطبيعة اليهودية الصهيونية للكيان الإسرائيلي.

وبالرغم من ملفات الاتهام بالفساد التي لاحقت نتنياهو، والتي تعززت بتوجيه المستشار القضائي للحكومة في 2019/11/21 الاتهامات رسمياً إليه؛ فإن نتنياهو تمكن من الاستمرار في صدارة المشهد الإسرائيلي، ومن الاستمرار في قيادة "معسكر اليمين"، ومن الاحتفاظ بفرص تولي رئاسة الوزراء بما يجعله يفلت ولو مؤقتاً من المحاكمة والسجن.

أدى انعقاد الانتخابات الإسرائيلية لثلاث مرات في أقل من عام واحد، إلى بروز حالة من الاستعصاء السياسي والتعثر في الأداء الحكومي. وهي حالة قد تؤدي في نهاية المطاف إلى

تشكيل حكومة "وحدة وطنية" بين الحزبين الكبيرين، أي الليكود وأزرق أبيض، أو إلى تشكيل حكومة يمينية إذا ما وافق حزب "إسرائيل بيتنا" على الانضمام إليها، أو إلى انتخابات رابعة؛ وهو ما قد يطرح تساؤلات حول مستقبل النظام الانتخابي الإسرائيلي، واحتمالات إدخال تعديلات عليه.

وفي مواجهة التطرف الصهيوني، سعت الأقلية الفلسطينية العربية إلى تنظيم نفسها وترتيب صفوفها؛ وتمكنت من تحقيق إنجاز تاريخي بحصولها على 15 مقعداً في الكنيست. وقد أظهر ذلك أنها تمكنت من تحشيد أعداد كبيرة من فلسطينيي 1948 في صفوفها، مع تعاظم شعورهم بحالة الاستهداف الصهيوني والمخاطر التي يواجهونها. غير أن هذا النجاح النسبي، يصعب ترجمته إلى إنجازات سياسية على الأرض؛ ولكنه مهم كأحد الأدوات في مواجهة العنصرية الصهيونية.

وتظهر الإحصاءات السكانية الإسرائيلية نمواً متواضعاً بنسبة 2% سنوياً، مع استمرار تزايد الفلسطينيين العرب مقابل اليهود. كما تظهر بيانات الهجرة تزايداً محدوداً في معدل الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة 1948 "إسرائيل" مقارنة بالسنوات العشر الماضية؛ لكنها تبقى زيادة ضئيلة مقارنة بالهجرة في العقد الأخير من القرن العشرين. كما أن الخط البياني العام يسير باتجاه تحقيق الفلسطينيين أغلبية سكانية على أرض فلسطين التاريخية في المستقبل القريب.

تمكنت "إسرائيل" من تحقيق نتائج اقتصادية متقدمة في سنتي 2018–2019 سواء في ارتفاع الناتج الإجمالي المحلي أم في ارتفاع دخل الفرد، كما حافظت على علاقات تجارية واسعة وكبيرة، وعلى حجم صادرات كبير، بالرغم من استمرار حالة العجز التجاري. وظلت "إسرائيل" تستفيد من الدعم الأمريكي الكبير الذي وصل إلى 3.8 مليار دولار سنوياً بالرغم من مستويات الدخل الإسرائيلية العالية حتى بالمقارنة مع دول أوروبا الغربية.

واستمرت "إسرائيل" في الاهتمام بمنظومتها العسكرية وتطويرها، وتوفير ميزانية عسكرية ضخمة، سعياً لضمان تفوقها العسكري على دول المنطقة، وبالاستفادة من الدعم الأمريكي الغربي. كما اهتمت بالصناعات العسكرية وبصادرات الأسلحة والمنظومات الأمنية لتحافظ على موقعها المتقدم في قائمة الدول المصدرة للسلاح.

وفي المقابل، فإن المجتمع الصهيوني ظلّ يعاني من أزماته الداخلية، ومن عجزه من فرض إرادته على الشعب الفلسطيني، ومن تطور قوى المقاومة التي تشكل خطراً متزايداً على هذا المجتمع، ومن أن مساعيه في تحقيق التطبيع في البيئة العربية تقتصر على الطبقة "الهشة" للبيئة السياسية الرسمية العربية؛ بينما يظل العداء عميقاً ومستأصلاً في البيئة الشعبية العربية ضدّ المشروع الصهيوني.

الهوامش

[1] عرب 48، 2019/11/4.

[2] Investigations involving Benjamin Netanyahu, case 4000, site of Wikipedia, https://en.wikipedia.org/wiki/Investigations_involving_Benjamin_Netanyahu#Case_4000

[3] عرب 48، 2019/11/20.

[4] عرب 48، 2019/1/18.

[5] اجمعت الصحف العبرية على أن همّ نتنياهو من تحصين نفسه هو البقاء في الحكم لأطول فترة ممكنة، انظر: صحيفة **معاريف**، 2019/6/30، انظر: https://www.maariv.co.il

[6] صحيفة **هآرتس**، 2019/9/18، انظر: /https://www.haaretz.co.il

[7] عرب 48، 2018/12/19.

[8] **القدس العربي**، 2019/10/28.

[9] عرب 48، 2019/11/21.

[10] **معاريف**، 2019/10/28.

[11] **هآرتس**، 2019/11/20. وهذه ليست المرة الاولى التي يصرح فيها ليبرمان بمثل هذه العبارات. كان قد صرح بها قبل عقدين من الزمن، ويكررها في كل مناسبة سياسية لكسب أصوات وداعمين لحزبه.

[12] حول آفاق العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية، انظر: تقدير استراتيجي (93): آفاق السياسة الأمريكية تجاه فلسطين في عهد ترامب: 2017–2021، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تشرين الثاني/ نوفمبر 2016.

[13] الجزيرة.نت، 2018/3/15.

[14] **هآرتس**، 2019/10/7.

[15] **العربي الجديد**، 2018/1/21.

[16] عرب 48، 2018/6/22.

[17] محمود جرابعة، "وضع الضفة الغربية في السياسة الإسرائيلية وتداعياته على حل الدولتين،" موقع مركز الجزيرة للدراسات، 2019/10/28، انظر: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/10/191028095010896.html

[18] تايمز أوف إسرائيل، 2019/3/3.

[19] المركز العربي، 2018/11/25.

[20] مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية (TRT)، 2019/4/25.

[21] **العربي الجديد**، 2019/9/23.

[22] انظر: نافذ أبو حسنة، فلسطينيّو الداخل المحتل: نهاية زمن الغموض، موقع الآداب، 2018/9/18.

[23] **العربي الجديد**، 2019/6/17.

[24] موقع الخليج أون لاين، 2019/10/6، انظر: https://alkhaleejonline.net

[25] عرب 48، 2018/7/2.

[26] قانون على اسم كمينيتس Kaminitz Law الذي يُشدد العقوبات والإجراءات على المجتمع العربي في حالات البناء غير المرخص، وأبرزها الهدم بسرعة بعد اتخاذ قرار قضائي في إجراء سريع جداً. ويمكن الاطلاع عليه وعلى ملاحظات حول بعض بنوده، في: https://law.acri.org.il//he/wp-content/uploads/2017/01/Kaminitz-bill-290117-1.pdf (بالعبرية)

[27] الجزيرة.نت، 2018/7/25.

[28] **معاريف**، 2019/3/5؛ وصحيفة **يديعوت أحرونوت**، 2019/11/13، انظر: https://www.ynet.co.il

[29] منذر أبو رموز، حملة قوانين عنصرية إسرائيلية ضد الفلسطينيين، مركز مسارات، 2018.

[30] **العربي الجديد**، 2019/1/23.

31 جوني منصور، "قانون القومية الإسرائيلي: القانون والتداعيات،" **مجلة دراسات شرق أوسطية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمّان، العدد 85، خريف 2018، السنة 22.

32 **القدس**، 2018/7/28.

33 عرب 48، 2018/8/11.

34 انظر تصريحات نتنياهو بأن العرب في "إسرائيل" هم خطر وجودي، في: **يديعوت أحرونوت**، 2019/11/17.

35 الجزيرة.نت، 2018/8/5.

36 **القدس العربي**، 2019/3/26.

37 **القدس العربي**، 2018/5/7.

38 **الشرق الأوسط**، 2019/3/19.

39 عرب 48، 2019/3/17؛ وتايمز أوف إسرائيل، 2019/11/18.

40 الجزيرة.نت، 2018/12/6.

41 عرب 48، 2018/9/26.

42 **القدس العربي**، 2018/11/14.

43 عرب 48، 2019/4/28؛ والجزيرة.نت، 2019/9/16.

44 نتائج الانتخابات الكنيست الحادية والعشرين، الكنيست، انظر:
https://knesset.gov.il/description/arb/mimshal_res21_arb.htm

45 تقدير استراتيجي (112)، انعكاس الانتخابات الاسرائيلية على الوضع الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، أيار/ مايو 2019.

46 عرب 48، 2019/11/20.

47 Elections for the Knesset, site of The Knesset,
https://main.knesset.gov.il/EN/mk/Pages/Elections.aspx

48 انظر تحليل حول الركود الاقتصادي جراء الأزمة السياسية في "إسرائيل"، في: ملحق يديعوت الاقتصادي العبري، 2019/6/2، انظر: https://www.calcalist.co.il

49 **القدس العربي**، 2019/8/20.

50 تشير الإحصائيات الإسرائيلية الرسمية إلى أن عدد المواطنين العرب في شرقي القدس بلغ في نهاية سنة 2018 نحو 349.6 ألفاً، وبناء على الزيادة السكانية السنوية في الوسط العربي التي تبلغ 2.4% فإن عددهم يبلغ في نهاية سنة 2019 نحو 358 ألفاً. انظر:
CBS, *Statistical Abstract of Israel 2019*, no. 70, table 2.14,
https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/2.shnatonpopulation/st02_14.pdf

51 انظر: فلسطين أون لاين، 2019/3/18. وانظر أيضاً:
Arutz Sheva 7 (Israel National News), 7/2/2019, http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/258698; and site of Hamodia (The Daily Newspaper for Torah Jewry), 18/3/2019,
https://hamodia.com/2019/03/18/report-million-jews-yehuda-shomron-2041/

52 انظر: فلسطين أون لاين، 2018/5/9.

53 See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2020/yarhon0120/b1.pdf

54 CBS, *Statistical Abstract of Israel 2019*, no. 70, table 2.44,
https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/2.shnatonpopulation/st02_44.pdf

55 المركز الفلسطيني للإعلام، 2019/12/16؛ وانظر:
CBS, https://old.cbs.gov.il/hodaot2019n/21_19_206t1.pdf

56 For 1990–1996, see CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2013n/21_13_050t1.pdf
As for 1996–2019, see CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2020/yarhon0120/e2.pdf

[57] See The Times of Israel, 23/12/2019, https://www.timesofisrael.com/population-authority-dismisses-claim-85-of-immigrants-to-israel-arent-jewish/; and *The Jerusalem Post*, 25/12/2019, https://www.jpost.com/Israel-News/37-percent-of-immigrants-in-last-eight-years-not-Jewish-updated-data-show-612008

[58] CBS, *Statistical Abstract of Israel 2019*, no. 70, table 2.61, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/2.shnatonpopulation/st02_61.pdf

[59] *The Jerusalem Post*, 16/8/2018, https://www.jpost.com/Israel-News/Israelis-emigrating-Lowest-number-in-nearly-three-decades-565015

[60] **الأيام**، 2018/6/5.

[61] عرب 48، 2018/9/9؛ وانظر:

Chemi Shalev, Haaretz Poll: For Rosh Hashanah, a Picture of Israel's Muddled Jewish Soul, *Haaretz*, 9/9/2018, https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-for-rosh-hashanah-a-picture-of-israel-s-muddled-jewish-soul-1.6462847

[62] انظر: برهوم جرايسي، انخفاض طفيف في نسبة الفقر في إسرائيل وزيادة عمقه لدى العرب!، مدار، 2019/1/23.

[63] CBS, *Statistical Abstract of Israel 2019*, no. 70, table 2.14, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/2.shnatonpopulation/st02_14.pdf

[64] Sergio DellaPergola, "World Jewish Population, 2018," in Arnold Dashefsky and Ira M Sheskin (eds.), *The American Jewish Year Book, 2018* (Dordrecht: Springer, 2018), vol. 118, pp. 361–452, https://www.jewishdatabank.org/content/upload/bjdb/2018-World_Jewish_Population_(AJYB,_DellaPergola)_DB_Final.pdf

[65] Ibid.

[66] See site of Bank of Israel, 8/10/2018, https://www.boi.org.il/en/NewsAndPublications/PressReleases/Pages/8-10-18forecast.aspx

[67] See Bank of Israel, 7/10/2019, https://www.boi.org.il/en/NewsAndPublications/PressReleases/Pages/07-10-19.aspx

[68] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/yarhon1119/f1.pdf

[69] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/yarhon1119/f1.pdf

[70] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/25.shnatongeneralgovernmentsector/st25_04.pdf

[71] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/25.shnatongeneralgovernmentsector/st25_04.pdf

[72] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/25.shnatongeneralgovernmentsector/st25_03.pdf

[73] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/25.shnatongeneralgovernmentsector/st25_03.pdf

[74] See Ministry of Finance of Israel, Government Revenue and Expenditures, https://mof.gov.il/ag/budgetexecution/budgetexecutionreports/documents/2019_mh.xlsx https://mof.gov.il/ag/budgetexecution/budgetexecutionreports/documents/%E2%80%8F%E2%80%8F2018_mh.xlsx

[75] CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/25.shnatongeneralgovernmentsector/st25_03.pdf https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/25.shnatongeneralgovernmentsector/st25_04.pdf

[76] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2020/yarhon0120/h9.pdf https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2020/yarhon0120/h8.pdf

[77] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2020/yarhon0120/h8.pdf

[78] See Israel's Trade Balance of Manufacturing Exports and Imports by Technological Intensity, 2018, CBS, 26/6/2019, https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2019/197/16_19_197e.pdf

[79] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/yarhon1119/h5.pdf
https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2020/yarhon0120/h5.pdf

[80] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/yarhon1119/h3.pdf
https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2020/yarhon0120/h3.pdf

[81] Jeremy M. Sharp, "U.S. Foreign Aid to Israel," Congressional Research Services (CRS), 7/8/2019, https://fas.org/sgp/crs/mideast/RL33222.pdf
تجدر الملاحظة إلى أن موقع Jewish Virtual Library ذكر أن المساعدة الأمريكية المقدمة إلى "إسرائيل" بلغت 134.76 مليار دولار خلال الفترة 1949–2019. انظر:
US Foreign Aid to Israel: Total Aid (1949-present), site of Jewish Virtual Library,
http://www.jewishvirtuallibrary.org/total-u-s-foreign-aid-to-israel-1949-present (seen 24/12/2019)

[82] بالنسبة للسنوات 1949–2017، انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016–2017**، ص 273–274. أما بالنسبة لسنتي 2018–2019، انظر:
Jeremy M. Sharp, "U.S. Foreign Aid to Israel," CRS, 7/8/2019.

[83] The Times of Israel, 25/11/2018, https://www.timesofisrael.com/liveblog-november-25-2018

[84] **القدس**، 2018/10/24.

[85] *The Jerusalem Post*, 18/2/2019, https://www.jpost.com/Israel-News/IDF-Chief-Kochavi-appoints-new-leader-for-much-criticized-Ground-Forces-580967

[86] **القدس**، 2019/3/28.

[87] The Times of Israel, 25/9/2019.

[88] 2019 Israel Military Strength, site of Globalfirepower.com,
https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=israel

[89] *The Jerusalem Post*, 10/1/2019,
https://www.jpost.com/Israel-News/Decrease-in-number-of-suicides-in-the-IDF-576953

[90] Arutz Sheva 7 (Israel National News), 2/1/2018, http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/240157

[91] Yaakov Lappin, Hezbollahstan has 120,000 rockets pointed at Israel, site of Jewish News Syndicate (JNS), 10/5/2018, https://www.jns.org/former-israeli-defense-official-warns-hezbollahstan-has-120000-rockets-pointed-at-israel/

[92] **العربي الجديد**، 2019/7/2. وانظر أيضاً: عماد أبو عواد، أهم ما ورد في مؤتمر هرتسليا التاسع عشر، مركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني، 2019/7/9، انظر: https://alqudscenter.info

[93] **العربي الجديد**، 2019/7/2.

[94] المرجع نفسه.

[95] عربي 21، 2019/9/30.

[96] عربي 21، 2020/1/8.

[97] The Washington Institute For Near East Policy, 4/10/2019,
https://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/pubs/PolicyFocus160-EisenkotSiboni.pdf

[98] Ynetnews, 3/2/2019, https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-5457214,00.html

[99] عرب 48، 2019/6/14.

[100] عرب 48، 2019/6/14.

101 **الشرق الأوسط**، 2018/3/11.

102 موقع قناة روسيا اليوم، 2018/2/3، انظر: https://arabic.rt.com

103 المركز الفلسطيني للإعلام، 2018/7/15. وانظر أيضاً: فلسطين أون لاين، 2019/2/26، في: http://www.felesteen.ps/article/jysh-alahtlal-ynhy-mnawrat-dkhmt-thaky-mwajht-m-hmas

104 عرب 48، 2019/2/26.

105 موقع إرم، 2018/6/10، انظر: https://www.eremnews.com/news/arab-world/1367754. وانظر أيضاً: موقع قناة العالم، 2019/6/17.

106 الجزيرة.نت، 2019/2/8. وانظر أيضاً: سبوتنيك عربي، 2019/6/15.

107 الجزيرة.نت، 2019/2/1.

108 تايمز أوف إسرائيل، 2019/6/18.

109 موقع i24News الشرق الأوسط، 2018/3/4، انظر: https://www.i24news.tv/ar

110 عربي 21، 2018/3/20.

111 موقع قناة الميادين، 2019/4/21.

112 *The Jerusalem Post*, 27/8/2018, https://www.jpost.com/Israel-News/IDF-acquiring-new-rockets-to-hit-all-targets-with-unprecedented-precision-565877

113 فلسطين أون لاين، 2018/2/26.

114 The Times of Israel, 22/4/2018, https://www.timesofisrael.com/idf-reveals-names-of-new-gas-field-defending-saar-6-warships/

115 Site of Defence iQ, 15/5/2019, https://www.defenceiq.com/defence-technology/articles/iron-dome-is-a-laser-based-system-an-economically-viable-alternative

116 عرب 48، 2019/5/17.

117 CRS, 7/8/2019, https://crsreports.congress.gov/product/pdf/RL/RL33222

118 *Haaretz*, 21/5/2018, https://www.haaretz.com/israel-news/business/israeli-mks-told-22k-jobs-could-be-lost-under-new-u-s-defense-package-1.6110289

119 *The Jerusalem Post*, 16/7/2019, https://www.jpost.com/Israel-News/New-F-35-Adir-fighter-jets-land-in-Israel-595796

120 *The Jerusalem Post*, 17/4/2019, https://www.jpost.com/Israel-News/Israeli-defense-exports-down-by-17-billion-587153. وانظر أيضاً: الأناضول للأنباء، 2018/5/2.

121 **الشرق الأوسط**، 2018/3/16.

122 تم اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي في 2019/7/31، الذي حدد الصرف بسعر 3.49.

123 **العربي الجديد**، 2019/7/31.

124 تم اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي في 2018/8/17، الذي حدد الصرف بسعر 3.67.

125 **الشرق الأوسط**، 2018/8/17.

126 The Times of Israel, 21/12/2016, https://www.timesofisrael.com/knesset-approves-2017-2018-budget-in-marathon-session; and see site of The Knesset, https://main.knesset.gov.il/EN/Pages/default.aspx

127 The Times of Israel, 15/3/2018, https://www.timesofisrael.com/knesset-passes-2019-budget-putting-coalition-crisis-in-rear-view-mirror/; and see site of The Knesset, https://main.knesset.gov.il/EN/Pages/default.aspx

[128] موقع عكا للشؤون الإسرائيلية، 2019/10/10، انظر: https://akka.ps/post/14535 ؛ وعربي 21، 2019/10/10.

[129] See CBS, Statistical Abstract of Israel nos. 60–68, 2009–2019, http://www.cbs.gov.il/reader/shnatonenew_site.htm

[130] *Israel Hayom*, 5/4/2019, https://www.israelhayom.com/2019/04/05/it-doesnt-matter-how-many-generals-you-have-you-need-diplomatic-daring/

[131] *The Jerusalem Post*, 17/3/2018, http://www.jpost.com/Arab-Israeli-Conflict/Liberman-accuses-Abbas-of-inflaming-conflict-between-Israel-and-Hamas-545345

[132] موقع جريدة المدن الإلكترونية، 2018/3/14، انظر: https://www.almodon.com

[133] Site of Middle East Monitor (MEMO), 5/4/2019, https://www.middleeastmonitor.com/20190405-netanyahu-i-offered-gaza-to-many-arab-leaders-they-refused

[134] عرب 48، 2019/12/28.

[135] Yossi Beilin, Listen to Brig. Gen. Dror Shalom, *Israel Hayom*, 5/10/2019, https://www.israelhayom.com/opinions/listen-to-brig-gen-dror-shalom/

[136] سما، 2018/10/1. وانظر أيضاً: عربي 21، 2020/1/18.

[137] **الأخبار**، 2017/7/21.

[138] سما، 2018/10/1. وانظر أيضاً: عربي 21، 2020/1/18.

[139] الجزيرة.نت، 2016/9/7.

[140] المرجع نفسه.

[141] المرجع نفسه.

الفصل السادس

القضية الفلسطينية والعالم العربي

القضية الفلسطينية والعالم العربي

مقدمة

تحتل القضية الفلسطينية مكانة مهمة في أجندة اهتمامات العالم العربي، وبالرغم من الانطباع السائد بأن الهم الداخلي للدول العربية قد أجهز على الاهتمام بالقضية، إلا أنّ ما نلمسه سواء من الجانب الرسمي أم الشعبي يُفنِّد ذلك؛ ويؤكد أن الاهتمام ما زال قائماً مع إقرارنا بتراجع مستواه. فما زالت القضية الفلسطينيّة تتقاطع مع الأحداث اليومية للشعوب والأنظمة العربية، ويتم توظيفها سلباً أو إيجاباً من قِبل الأطراف الفاعلة في المنطقة. كما تجدر الإشارة إلى أننا لا نتعامل مع موقف عربي موحَّد، بسبب انهيار النظام الرسمي العربي عملياً منذ نحو عقد من الزمان.

يهدف هذا الفصل إلى استعراض أبرز الأحداث المتعلقة بالقضية الفلسطينية والمرتبطة بالعالم العربي، ومدى التأثير المتبادل للقضية بينهما، وذلك بهدف تحليل مجريات الأحداث، واستشراف المستقبل. وهو ما سيتم من خلال التعرض إلى أربعة محاور أساسية، أولها يتعلق بمواقف جامعة الدول العربية، والقمة العربية. وثانيها يدور حول مواقف عدد من الدول الرئيسية وأدوارها، وفي مقدمتها: مصر، والأردن، وسورية، ولبنان، والسعودية، ودول الخليج، بالإضافة إلى دول عربية أخرى. وذلك بواسطة استعراض ومناقشة مواقفها، وانعكاس التغيرات والثورات على القضية الفلسطينية، وتطور علاقاتها السياسية، وأنشطتها الديبلوماسية، وكذلك موقفها من الصراع الداخلي ومسار المصالحة الفلسطينية، بالإضافة إلى موقفها من مشروع التسوية، ومن مشروع المقاومة، علاوة على علاقاتها بـ"إسرائيل". وبعد الانتهاء من هذا المحور سيتم الانتقال للمحور الثالث المتعلق بالتطورات في مجال التطبيع، ونختم بالمحور الرابع بالتطرق إلى الموقف العربي الشعبي وتوجهاته.

أولاً: مواقف جامعة الدول العربية والقمة العربية

استمرت حالة انعدام الفاعلية في أداء الجامعة العربية، وهي نتيجة طبيعية لتعمق حالة الانقسام بين الدول العربية، وغرقها في مستنقع الأزمات التي تعاني منها عدة دول وفي مقدمتها سورية، واليمن، وليبيا، مما انعكس سلباً على القضية الفلسطينية، ومدى الاهتمام بها. وعلى الرغم من أن القضية الفلسطينية تصدرت جدولَي أعمال قمتَي الظهران سنة 2018 وتونس سنة 2019، وأُدرجت في خاتمة بيان القمة غير العادية المنعقدة في مكة المكرمة سنة 2019، والتي عقدت لبحث الهجوم الصاروخي على السعودية من قبل الحوثيين. إلا أن القرارت المتخذة بقيت في دائرة الاعتراض اللفظي (الشجب والاستنكار) فيما يتعلق بانتهاكات

الاحتلال الإسرائيلي، أو التحركات الأمريكية لتصفية القضية الفلسطينية، والمتمثلة بما اصطلح عليه إعلامياً بـ"صفقة القرن". ففي مقابل الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل" ونقل سفارتها إليها، كان الإعلان العربي عن إطلاق مسمى "قمة القدس" على القمة المنعقدة في الظهران سنة 2018.[1]

اقتصرت ردة فعل الجامعة العربية على قرار الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل" على الاعتراضات اللفظية، ولم يتم ترجمة هذه الاعتراضات إلى إجراءات عملية يتم بها مواجهة التغول الأمريكي، مما أغرى الإدارة الأمريكية في الاستمرار في سعيها لتطبيق رؤيتها "للسلام". فتم الدعوة إلى "مؤتمر البحرين للسلام الاقتصادي"، الذي اعتُبر في الأوساط الإعلامية جزءاً من "صفقة القرن"، وقد عرف باسم "ورشة عمل السلام من أجل الازدهار Peace to Prosperity"، وعقد بدعوة أمريكية في المنامة عاصمة البحرين يومي 25–2019/6/26، تحت شعار تشجيع الاستثمار في الأراضي الفلسطينية. وعلى الرغم من أن مقررات "قمة القدس" نصت بشكل واضح على "رفض أي صفقة أو مبادرة لحل الصراع لا تنسجم مع المرجعيات الدولية لعملية السلام في الشرق الأوسط"،[2] إلا أنّ دولاً عربية مركزية كالسعودية ومصر حضرت تلك الورشة، بالرغم من مقاطعة الفلسطينيين للمؤتمر، وتوضيحهم بأنّ مقاطعتهم تعود لكون المؤتمر ممهداً لـ"صفقة القرن".

إن عدم اتخاذ الدول العربية أي إجراء مضاد لقرارات الولايات المتحدة الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية، أسهم في تشجيع الإدارة الأمريكية على المضي قدماً في مخططها. فأعلن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في 2019/11/18 بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد ترى المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية مخالفة للقانون الدولي. وكالعادة اقتصر ردّ فعل الجامعة العربية على التنديد اللفظي، الذي جاء على لسان الأمين العام، والذي اعتبر الإعلان الأمريكي يمثل "تطوراً بالغ السلبية"، لا يبدو أن الإدارة الأمريكية الحالية تُقدِّر تبعاته على المدى الطويل حق قدرها. مشيراً إلى التأثير السلبي لهذا الإعلان على أي فرصة لتحقيق "السلام" في المستقبل، على اعتبار أن الإعلان يمثل ضمنياً إقراراً بواقع الاحتلال، مما يسلب الفلسطينيين حق التفاوض على الأرض، التي لم تعد محتلة في نظر الإدارة الأمريكية.[3]

قد تكون الخطوتان الوحيدتان من قبل الجامعة العربية لمواجهة ما يسمى بـ"صفقة القرن" هما: التأكيد على الوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة في القدس، والتأكيد على تفويض وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، فيما يتعلق بتقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين. حيث تم التأكيد على الوصاية الهاشمية في قمتي القدس[4] وتونس،[5] فيما يبدو كأنه رد على التسريبات الصحفية بأنّ "صفقة القرن" تتضمن نقل

الوصاية على الأماكن المقدسة من يد الأردن إلى السعودية. وقد أكد ذلك فاروق العزة؛ السفير لدى منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف).[6] وأما ما يتعلق بالأونروا، فقد أكدت الجامعة على التفويض الممنوح للأونروا من قِبل الجمعية العامة للأمم المتحدة General Assembly of the United Nations، بتقديم الخدمات للاجئين، حتى يتم حل قضيتهم حلاً عادلاً وشاملاً وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم 194 و"مبادرة السلام العربية".[7] كما دعت الجامعة الدول المانحة للقيام بتسديد التزاماتها المالية تجاه الأونروا.[8] جاء هذا الموقف من الجامعة كردة فعل على القرار الأمريكي، بوقف التمويل كلياً عن الأونروا، بهدف تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، من خلال عدم الاعتراف بوجود القضية أساساً؛[9] مما دفع أحمد أبو الغيط، الأمين العام للجامعة العربية، للتصريح بأنّ الدول العربية "لن تسمح بتفكيك الأونروا أو الاستعاضة عنها بكيانات بديلة، كما تسعى إلى ذلك إسرائيل والولايات المتحدة خلال الفترة الحالية".[10]

لكن وفي المقابل؛ كان هنالك إعلان عن بعض الإجراءات لمناصرة القضية الفلسطينية، تمثلت بالدعم المادي للفلسطينيين، والتحرك الديبلوماسي لمناصرة القضية الفلسطينية، إلا أن هذه الإجراءات اهتمت بمعالجة آثار القرار الأمريكي، من خلال تهديد الدول المتعاطية معه بالمقاطعة، ولم يكن هنالك أي توجه للضغط العملي على الإدارة الأمريكية، وتمّ الإكتفاء ببيانات الشجب والاستنكار بحقها. مما دفع وزير خارجية تركيا مولود جاويش أوغلو Mouloud Jawish Oglu للتصريح: "نلاحظ في الآونة الأخيرة نوعاً من التراجع والتردد داخل العالم الإسلامي في هذا الصدد، وخاصة جامعة الدول العربية... نلاحظ تراجعاً في مواقف بعض الدول بشأن الدفاع عن القضية الفلسطينية، جراء تخوّفات من الولايات المتحدة".[11] فما كان من المتحدث الرسمي باسم أمين عام جامعة الدول العربية محمود عفيفي، إلا أنّ أعرب عن الأسف إزاء إصرار الوزير التركي على استهداف الجامعة العربية "بشكل سلبي ونهج استعلائي"، على حدِّ تعبيره؛ منوهاً إلى اتخاذ إجراءات عملية بحق بعض الدول التي أعلنت عن نيتها نقل سفارتها إلى القدس، بالإضافة إلى التصدي لمحاولة "إسرائيل" الحصول على عضوية في مجلس الأمن، أو التغلغل في قارة إفريقيا؛ مشيراً إلى الدعم المالي وقرار قمة تونس تفعيل شبكة أمان اقتصادية للسلطة الفلسطينية مقدارها 100 مليون دولار شهرياً،[12] وذلك لمواجهة الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية نتيجة للقرصنة الإسرائيلية على أموال الضرائب.

وقد قامت الجامعة العربية بدعوة البرازيل إلى التراجع عن نيتها نقل سفارتها إلى القدس، حتى لا تضرب "أواصر الصداقة والعلاقات بالدول العربية".[13] وفي الوقت ذاته أعلنت الجامعة العربية وفي سياق ردة الفعل على إعلان بعض الدول؛ غواتيمالا، والمجر، وأستراليا، وغيرها من الدول، عن نيتها نقل سفارتها إلى القدس، عن اعتزام أعضاء الجامعة العربية على "اتخاذ الإجراءات المناسبة السياسية والاقتصادية إزاء هذه الخطوات غير القانونية".[14] فقامت الجامعة بإلغاء مذكرة تفاهم

مع وزارة خارجية غواتيمالا تم توقيعها سنة 2013، وأبلغت الجانب الغواتيمالي بتوقف أي تعاون معها بسبب موقفها من نقل السفارة إلى القدس.[15] وبحسب الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط؛ فقد نجحت الجامعة في إيقاف كوستاريكا عن نقل سفارتها للقدس "عندما لوحنا بمقاطعة العلاقة التجارية العربية معها".[16]

وفي سياق متصل، قامت الجامعة العربية بتشكيل لجنة وزارية للتصدي لمحاولة "إسرائيل" الترشح لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن لسنتَي 2019–2020، ومن خلال الإشارة إلى كونها قوة محتلة مخالفة للقانون الدولي. بالإضافة إلى ذلك شكلت الجامعة العربية لجنة وزارية للتصدي لعقد مؤتمرات إفريقية بمشاركة "إسرائيل"، على اعتبار أنها قوة احتلالية، وتمارس الفصل العنصري وسياسات الأبارتهايد تجاه الفلسطينيين.[17] وقد خاطبت اللجنة الوزارية بالتشارك مع البرلمان العربي برلمانيَ زامبيا ورواندا، حاثّاً إياهما على الضغط على حكومتيهما من أجل عدم استضافة قمة إفريقية – إسرائيلية أو المشاركة فيها، قبل أن ترضخ "إسرائيل" للقانون الدولي، باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال للأراضي الفلسطينية.[18] وبالفعل، آتت الرسالتين أُكُلَهما بتراجع زامبيا ورواندا عن استضافة "إسرائيل" في القمة.

1. الموقف من الصراع الداخلي والمصالحة:

اقتصر دور الجامعة العربية فيما يتعلق بالمصالحة الفلسطينية على لعب دور المراقب، بذريعة احترام الجهود المصرية، كما صرح مدير مكتب الأمين العام للجامعة العربية السفير حسام زكي، مؤكداً على أن مصر تقوم بدور مُرْضٍ، وهو مناسب للطرفين.[19] وقد جددت الجامعة العربية في مقررات قمتَي القدس وتونس مساندتها لرئاسة السلطة الفلسطينية، حيث تكرر في كلتا القمتين التأكيد على الشرعية الوطنية الفلسطينية برئاسة محمود عباس، وتثمين جهوده في المصالحة، مع دعوة الفصائل إلى إتمامها وفق اتفاق القاهرة الموقَّع سنة 2011، وتفاهمات القاهرة الموقَّعة سنة 2017. لكنها مالت باتجاه تبني وجهة نظر أحد طرفَي الصراع (الرئاسة الفلسطينية)، بالدعوة إلى تمكين حكومة الوفاق الوطني من تحمل مسؤولياتها في قطاع غزة؛[20] ولم تلتفت إلى وجهة النظر المخالفة التي ترفض اتهام حماس بوضع عقبات وعراقيل أمام تمكين الحكومة من العمل في قطاع غزة، حيث أشار سامي أبو زهري الناطق باسم حماس إلى أن "هذه الحكومة تعاملت بفئوية، ورفضت التعامل مع الموظفين في غزة".[21]

2. الموقف من عملية التسوية:

راوحت الجامعة العربية مكانها فيما يتعلق بموقفها من "عملية السلام"، تمثل ذلك بتكرار الإعلان عن المقررات نفسها والصيغة نفسها، وكأنها حالةُ "نسخ ولصق"، في قمتَي الظهران "القدس" وتونس، والتي تدور حول الإعلان عن مركزية القضية الفلسطينية، والتمسك

بـ"السلام" كخيار استراتيجي، وتبني نموذج حلّ الدولتين وفق قرارات الشرعية الدولية، والمبادرة العربية. ربما يكون الجديد في موقف الجامعة العربية إعلانها المبطن بفقد ثقتها في الدور الأمريكي كراعٍ لعملية السلام، من خلال الدعوة إلى "العمل مع الأطراف الدولية الفاعلة لتأسيس آلية دولية متعددة الأطراف، تحت مظلة الأمم المتحدة، لرعاية عملية السلام، بما في ذلك الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لإعادة إطلاق هذه العملية، ذات مصداقية ومحددة بإطار زمني، وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وحل الدولتين على خطوط الرابع من يونيو/ حزيران عام 1967".[22] لكن، وكالعادة بقيت هذه الدعوات طي الأدراج، ولم يُتَّخذ أي إجراء عملي لوضعها في موضع التنفيذ.

ثانياً: مواقف عدد من الدول الرئيسية وأدوارها:

1. مصر:

استعادت مصر بعضاً من قوتها الناعمة الإقليمية نتيجة الاستقرار النسبي لنظام الحكم، لكن هذه القوة لم يتم ترجمتها عملياً لصالح القضية الفلسطينية، سواء في التصدي للمشاريع التصفوية كـ"صفقة القرن"، أم في الضغط من أجل إتمام المصالحة، وبقي تأثير قوة مصر الناعمة مقتصراً على لعب دور الوسيط بين فصائل المقاومة في غزة و"إسرائيل" من أجل الوصول إلى تفاهمات بهدف التهدئة.

أ. انعكاس التغيرات والثورات على القضية الفلسطينية:

بعد أن ظنّ معظم المراقبين أن النظام المصري بقيادة السيسي استطاع فرض سيطرته على الشارع المصري؛ وإجهاض أي تحرك معارض، وتجسد ذلك في عدم خروج أي احتجاجات على وفاة الرئيس المعزول محمد مرسي في أثناء محاكمته بتهمة التخابر مع حركة حماس، اتضح بأنّ الأمور لم تستتب للسيسي كما كان ظاهراً، وإنما يوجد جمر تحت الرماد، تجسد ذلك في المظاهرات التي خرجت في أيلول/ سبتمبر 2019، على إثر دعوة الممثل والمقاول المصري المنشق عن النظام محمد علي، وتبع ذلك اعتقال ما يقارب عن 1,500 مواطن مصري، في معظمهم من أصحاب التوجهات السياسية المناقضة للإخوان المسلمين.[23] هذا التطور أقلق عدة دوائر ومن ضمنها الإسرائيليين، الذين اعتبروا الاحتجاجات بمثابة إنذار خطر، حيث وصف معهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب موجة الاحتجاجات بأنها أخطر أزمة تواجه عبد الفتاح السيسي منذ توليه منصبه. واقترح المعهد على الحكومة الإسرائيلية مساعدة النظام المصري للتصدي لهذه الاحتجاجات، من خلال المشاركة إلى جانب دول أخرى في جهود المساعدة في الاستقرار الأمني والازدهار الاقتصادي لمصر، وتشجيع

إصلاحات ضرورية. بالإضافة إلى منح دعم ديبلوماسي وهادئ في الحلبة الدولية لبعض مواقف القاهرة في مجال محاربة "الإرهاب" على سبيل المثال. كما اقترح التقرير الامتناع بقدر الإمكان عن أي خطوات إسرائيلية، ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، وبشأن الأماكن المقدسة في مدينة القدس.[24]

ب. تطور علاقاتها السياسية وأنشطتها الديبلوماسية:

حافظت مصر على علاقتها مع الفاعلين الأساسيين في المعادلة الفلسطينية الداخلية، كي تضمن قدرتها على التأثير، وتعزز موقعها كشقيق أكبر، مع ثبات موقفها من اعتبار الرئيس عباس ممثل للشرعية الفلسطينية. إلا أن ذلك لم يمنعها من فتح خطوط مع بقية الفرقاء، واستخدام الأوراق التي بحوزتها (وفي مقدمتها التحكم بفتح وإغلاق معبر رفح)، كي تضمن التأثير في مجريات الأمور، وذلك ضمن المحددات السياسية التي دأبت على الالتزام بها، وهي الانخراط في عملية التسوية، وضمان الأمن القومي المصري. فكان حثّ الفلسطينيين على الحفاظ على التهدئة وعدم المواجهة، والانخراط في العملية السياسية التفاوضية، وتمثل ذلك في "نصيحة" الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي للفلسطينيين، على خلفية تصاعد الأحداث المترافقة مع مسيرات العودة، بـ"ألا يتخذوا مواقف احتجاجية تزيد من الضحايا فى صفوفهم".[25]

استخدمت القاهرة معبر رفح كأداة للتحكم وضبط الأوضاع في غزة، فعملت على فتح المعبر طوال شهر رمضان 2018، كي تضمن عدم انفجار الأوضاع، كما سمحت بوصول قافلة مساعدات طبية وغذائية إلى قطاع غزة، تضمنت مستلزمات طبية لإمداد المستشفيات الفلسطينية في غزة بالأدوية في ضوء النقص الذي تعاني منه، ومواد غذائية لتوزيعها على المواطنين في غزة مع حلول شهر رمضان.[26] وفي الوقت ذاته، وَعَدَت القاهرة على لسان قيادة جهاز المخابرات المصرية بمواصلة تقديم التسهيلات والإجراءات، التي تساعد على تخفيف الأزمة الإنسانية في قطاع غزة،[27] وذلك لـ"إقناع" الفصائل الفلسطينية بعدم تصعيد الأوضاع مع العدو الإسرائيلي، وللحيلولة دون تطور مسيرات العودة إلى مواجهة مفتوحة. فبحسب صحيفة الجيروزاليم بوست The Jerusalem Post، مارست القاهرة، بالتوافق مع الرياض، ضغوطاً على حماس لوقف مسيرات العودة الكبرى، ونقلت الصحيفة عن مسؤول بالخارجية المصرية قوله إن القاهرة عرضت مقابل وقف المظاهرات ضمان فتح معبر رفح الحدودي، وإن ذلك جاء تحت إشراف الرياض.[28]

ج. الموقف من الصراع الداخلي ومسار المصالحة:

تمسكت القاهرة باحتكارها لملف المصالحة، تجسد ذلك بعدم السماح لأي طرف بلعب دور محوري في هذا الشأن، وإبقاء الملف برمته في يدها، وظهر ذلك في موقف الجامعة العربية الذي سبق ذكره، وكذلك فيما تداولته مصادر صحفية من خفض روسيا لمستوى مؤتمرها الفلسطيني حول المصالحة الذي عقد في شباط/ فبراير 2019؛ وذلك إرضاءً لمصر.[29] فيما استمرت القاهرة في إطلاق

دعواتها لتفعيل المصالحة في أكثر من مناسبة، من ضمنها ما تم إعلانه عقب الاجتماع الثلاثي الذي عقد بالقاهرة في 2018/5/31، بمشاركة أردنية مصرية فلسطينية، بالتأكيد على أهمية تنفيذ اتفاق إنهاء الانقسام الفلسطيني، وسبل تمكين الحكومة الفلسطينية من إدارة قطاع غزة.[30]

سادت قناعة مع بداية انقلاب عبد الفتاح السيسي على الرئيس المنتخب محمد مرسي، بأن حماس تتدخل في الشأن الداخلي المصري. وقد كشفت الأحداث أن جزءاً من التوتر في العلاقة بين القاهرة وحماس يعود إلى تحريض السلطة الفلسطينية. فبحسب شهادة ياسر عثمان، سفير مصر لدى السلطة الفلسطينية، فيما يتعلق بقضية "اقتحام السجون" في أثناء ثورة كانون الثاني/ يناير 2011، فإنّ السلطة المصرية استندت على معلومات وَرَدَتْها من السلطة الفلسطينية حول تورط حماس في تحرير السجناء.[31] هذا التحريض دفع أطرافاً في النظام المصري للمجاهرة بالإعلان عن تشكيل حماس خطراً على الأمن القومي المصري. وقد تجسد ذلك فيما صرح به محافظ جنوب سيناء اللواء خالد فودة، بأن "حركة حماس تنظيم خطير على الأمن القومي، ويتوجب عليها تسليم غزة للسلطة الشرعية متمثلة برئيس السلطة".[32] الموقف العدائي لبعض أطراف السلطة الحاكمة، لا يعني بالضرورة قطع العلاقات مع حماس، فهناك مصلحة جيوسياسية لمصر في إقامة علاقات معها. والتيار السائد في السلطة المصرية يرى في حماس لاعباً محورياً ومكوناً أساسياً من المكونات الفلسطينية من الصعب تجاوزه.[33] ويمكننا إدراج مشاركة مسؤول بالمخابرات المصرية في مهرجان لكتائب القسام تحت هذا الفهم لطبيعة العلاقة.[34]

تعاقبت اللقاءات بين حماس والمصريين بهدف الوصول إلى تفاهمات سياسية، وإن كانت العلاقة بين الطرفين ما زالت قائمة على المقاربة الأمنية بالدرجة الأولى، فالاتصالات مع حماس تتم عبر جهاز المخابرات العامة، وليس بواسطة جهات سياسية كوزارة الخارجية. وقد عقدت عدة لقاءات بين قيادة حركة حماس ووفود من المخابرات المصرية، من بينها اللقاء الذي عُقد في 2019/1/10؛ بحضور الجهاد الإسلامي والجبهتين الشعبية والديموقراطية، والذي بحث فيه الطرفان عدة ملفات، وعلى رأسها ملف تفاهمات تثبيت وقف إطلاق النار مع "إسرائيل"، والمصالحة الفلسطينية، ومعبر رفح وما يعانيه سكان القطاع خلال سفرهم.[35]

تُوجت اللقاءات بين مصر وحماس، بالزيارة الطويلة نسبياً (24 يوماً) التي قام بها إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحماس في 2019/2/3 للقاهرة، والتي عبّر في نهايتها عن تفاؤله بمستقبل العلاقة مع القاهرة، معتبراً أنّ العلاقة مع مصر عميقة ودخلت فضاء الحوار الاستراتيجي، دون أي عوائق أو شروط أو أثمان تدفعها. وفيما يتعلق بالملف الأمني؛ أكد هنية على أنّ جزءاً كبيراً من جبل الجليد قد ذاب في الموضوع الأمني، في ظل حرص حماس على المحافظة على الأمن القومي المصري، وأنّ غزة لن تكون مصدر تهديد لمصر، فلا توجد أي أذرع أمنية أو عسكرية لحماس

في سيناء أو مصر. وفيما يتعلق بملف التفاهمات مع الاحتلال والتي تتم بإشراف مصري، بيّن هنية أن الاحتلال دأب على التنصل من هذه التفاهمات، وحاول تفجير الأوضاع من خلال عملية الاختراق الأمني في خانيونس، والتي كادت أن تفجر الأوضاع تفجيراً شاملاً.[36]

استمرت القاهرة في تحسين علاقتها بحركة حماس من خلال تقديم بعض التسهيلات لغزة كالسماح برحلات العمرة، والقيام ببعض المبادرات كالإفراج عن المعتقلين. فبعد توقف رحلات العمرة من غزة لمدة أربع سنوات، رفعت القاهرة حظرها، وسمحت باستئناف هذه الرحلات.[37] بالإضافة إلى ذلك، وعلى إثر زيارة هنية للقاهرة، تم تسليمه ثمانية معتقلين فلسطينيين تحتجزهم القاهرة لأسباب "أمنية"، من بينهم المختطفون الأربعة من كتائب القسام، والذين تعود قضيتهم إلى سنة 2015.[38] لكن هذا التحسن في العلاقة بقي مشروطاً بمدى تساوق حماس مع التوجهات المصرية، فلا يعني التقارب بين الطرفين، تماهي المصريين مع توجهات حماس، فعندما تتعارض المصالح ترجع العلاقات إلى سياقها الأول، علاقة تبادل مصالح وليس علاقة تحالف. وربما يكون المؤشر الأوضح لذلك، رفض مصر السماح لهنية بالسفر عبر معبر رفح من أجل إجراء جولة خارجية تضم دولاً تناصبها القاهرة العداء.[39]

وقد تعاملت مصر مع قدرتها على منع هنية من القيام بجولة خارجية كورقة ضغط على حماس، جعلت رئيس حركة حماس غير قادر على الحركة خارج غزة ومصر منذ انتخابه في أيار/ مايو 2017؛ مما تسبب في التأثير السلبي على دوره وعلى فاعليته كقائد فلسطيني كبير. ولم يتمكن هنية من الخروج من مصر إلا في 2019/12/8 حيث زار تركيا وقطر؛ في الوقت الذي وردت فيه أنباء تشير إلى أن الطرف المصري أبلغ حماس برفضه زيارة هنية لإيران ولبنان، واعتراضه على احتمال حضور هنية مؤتمر القمة الإسلامي المصغر الذي دعا إليه الزعيم الماليزي مهاتير محمد Mahathir Mohamad في كوالالمبور في 18–2019/12/21؛ مع التلميح الضمني بإمكانية اتخاذ إجراءات ضد حماس في قطاع غزة، في حال تجاهل اعتراضهم. أما حماس التي لم تعطِ التزامات رسمية للطرف المصري، والتي لم تستجب لرغباته في سفر هنية للسعودية والإمارات والتموضع بشكل يتوافق مع سياستيهما؛ ظلت تدرك الثقل المصري في المعادلة الفلسطينية، وخصوصاً في قطاع غزة؛ فحاولت الموازنة بين استقلاليتها والحفاظ على خطها المقاوم، وبين أعلى درجات المرونة في التعامل مع المحددات المصرية.

يبدو أنّ الإجراءات العقابية التي اتخذها عباس بحق قطاع غزة لم تتم بالتنسيق الكامل مع الجانب المصري، أو أن الإدارة المصرية وجدت بأنّ هذه العقوبات ستؤدي إلى انفجار الأوضاع وبعثرة الأوراق، وقد تقود إلى المس بأمنها القومي في سيناء. لذلك وجدنا تحركات مصرية لوقف هذه الإجراءات العقابية التي اتخذت عقب محاولة استهداف موكب رئيس الورزاء الفلسطيني

رامي الحمد الله، في أثناء زيارته لغزة. فبحسب مصادر صحفية قام رئيس جهاز الاستخبارات العامة المصرية، اللواء عباس كامل، بإجراء اتصالات عديدة، بقيادات بارزة في السلطة الفلسطينية، لوقف تصاعد الأزمة أو تصعيد الإجراءات العقابية.[40]

إن رفض مصر للإجراءات العقابية لا يعني انحيازها لصالح حماس في مقابل السلطة الفلسطينية، وإنما جاء هذا الرفض في سياق الخشية من تفجر الأوضاع مما قد يؤثر على الأمن في سيناء. فما زال الموقف المصري المعلن هو تأييد عباس واعتباره الممثل الشرعي للفلسطينيين. وكمؤشر على ذلك، نجد ما أبلغه الوفد المصري الأمني للفصائل الفلسطينية عقب زيارته لقطاع غزة في كانون الثاني/ يناير 2019، بأنّ مصر لن تفتح معبر رفح بشكل دائم ومتواصل إلا بوجود السلطة الفلسطينية.[41] وليس أدل على عمق العلاقة بين السلطة الفلسطينية والنظام المصري من الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية برفقة مجموعة من وزرائه، والتي تضمنت لقاءات ثنائية بين العديد من الوزراء ونظرائهم في مصر، وتناولت سبل تفعيل أعمال اللجنة الفلسطينية المصرية العليا لتعزيز التبادل والتعاون بين فلسطين ومصر. ضم الوفد الوزاري المرافق لاشتية عدداً كبيراً من الوزراء المهمين، كوزراء الخارجية، والمالية، والاقتصاد، والتعليم العالي، والأشغال العامة، والصحة، والزراعة، والحكم المحلي، والنقل، والاتصالات. وكذلك أمين عام مجلس الوزراء، ورئيس سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، والناطق باسم الحكومة.[42]

د. الموقف من عملية التسوية:

تمسكت القاهرة بموقفها الداعم لعملية السلام والتسوية، لكن اعترى موقفها مما اصطلح عليه إعلامياً بـ"صفقة القرن" شيء من الضبابية. فمن ناحية كان هنالك توجه رسمي للانخراط في هذه الصفقة، وترويج لها على أنها تهدف لحل الصراع العربي – الإسرائيلي، ومن ناحية ثانية كان هنالك رفض لما تسرب إعلامياً من تضمن الصفقة لبند ينص على توطين اللاجئين الفلسطينيين في سيناء، كما صرح وزير الخارجية المصري سامح شكري.[43] من جانبه دعا الرئيس السيسي الرأي العام الإسرائيلي إلى اغتنام "فرصة عظيمة للسلام" متاحة في الوقت الراهن لإيجاد حل للقضية الفلسطينية.[44]

هـ. العلاقة مع "إسرائيل":

استمر منحنى العلاقات المصرية الإسرائيلية بالتصاعد في عهد السيسي، من خلال تعاقب الاجتماعات واللقاءات وتوطيد العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية بين الطرفين. ولم تخفِ "إسرائيل" ابتهاجها بفوز السيسي في انتخابات الرئاسة المصرية للمرة الثانية، كما تجسد في تهنئة السفارة الإسرائيلية في القاهرة.[45] بينما كشفت القناة العاشرة Channel 10 في التلفزيون الإسرائيلي عن أنّ نتنياهو زار مصر سراً في أيار/ مايو 2018، وبحث مع السيسي إقامة هدنة

طويلة في غزة،[46] وقد أكّد وزير المالية الإسرائيلي موشيه كحلون فيما بعد خبر انعقاد هذا اللقاء السري.[47] ربما يكون سبب سرية اللقاء هو تحرج السيسي من ردة فعل الشارع المصري، على عقد لقاء مع نتنياهو على أرض مصر. ويبدو أن السيسي مقتنع بأهمية عقد مثل هذه اللقاءات، مما دفعه لتكرار ذلك بعقد لقاء "علني" مع نتنياهو في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2018.[48] والظاهر بعد هذه اللقاءات هو نشوء علاقة شخصية بين نتنياهو والسيسي، دفعت نتنياهو للتغزل بمناقبه، والتصريح بأنّ "الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي صديقي العزيز، وفي لقاءاتي معه فوجئت بحكمته وذكائه وشجاعته".[49]

فيما يتعلق بالجانب الأمني نلمس المزيد من توطيد التنسيق الأمني بين الطرفين، وخصوصاً فيما يتعلق بسيناء وقطاع غزة، فقد كشفت النيويورك تايمز The New York Times في شباط/ فبراير 2018 بأنه "على مدى أكثر من عامين قامت طائرات بدون طيار إسرائيلية، وطائرات هليكوبتر، ومقاتلات بغارات جوية سرية، بلغت أكثر من 100 غارة داخل مصر، وفي كثير من الأحيان أكثر من مرة في الأسبوع، وبموافقة الرئيس عبد الفتاح السيسي".[50] وقد أقرّ السيسي بهذا التعاون العسكري، في مقابلة مع شبكة سي بي إس CBS، وأن "إسرائيل" تقدم مساعدات للجيش المصري على نطاق لم يسبق له مثيل في تاريخ العلاقات بين الطرفين، وأنّها تقدم المساعدات لمصر في حربها ضد التنظيمات "الإرهابية" في سيناء.[51] وظهر تصاعد التنسيق الأمني بين الطرفين، بموافقة "إسرائيل" على مضاعفة القوات المصرية في سيناء في آذار/ مارس 2018، مع انطلاق عمليات "سيناء 2018"، التي تستهدف مواجهة عناصر مسلحة في شمال ووسط سيناء. ووفقاً لاتفاق "السلام" الموقع بين "إسرائيل" ومصر، من الممكن زيادة عدد القوات المسموح بها من كلا الجانبين، وذلك بالاتفاق بين القاهرة وتل أبيب.[52]

تواترت اللقاءات الاستخباراتية وتبادل المعلومات بين الطرفين في سياق حربهما المشتركة على ما يسمى "الإرهاب"، وهذا ما أكده يسرائيل كاتس Yisrael Katz وزير الاستخبارات الإسرائيلية لصحيفة يديعوت أحرونوت.[53] في هذا السياق، أشارت الإذاعة الإسرائيلية إلى عقد لقاء في أيار/ مايو 2018، بين رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية اللواء عباس كامل، ورئيس جهاز الشاباك نداف أرغمان، وذلك في مدينة تل أبيب، للبحث فيما يتعلق بالأوضاع الأمنية في قطاع غزة.[54] كما أوردت صحيفة يديعوت أحرونوت خبر التقاء رئيس المخابرات المصرية مع نتنياهو ورئيس الشاباك للبحث في وقف إطلاق النار بين "إسرائيل" وغزة، بعد تفجر الوضع في آب/ أغسطس 2018.[55]

استخدمت الحرب على داعش كوسيلة لتبرير التنسيق الأمني بين الطرفين، بينما كان المستهدف بالتنسيق الأمني بشكل أساسي خنق المقاومة في غزة. فقد أعلن الجيش المصري في بيان أصدره مع بداية 2019، بأنّه دمّر 37 نفقاً بين شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة خلال سنة 2018.[56] وقد كشف تقرير نشر في "إسرائيل" إلى أنه وبخلاف مزاعم السيسي، كما ورد في تصريحه لشبكة

سي بي إس، فإن التعاون الأمني بين الجيشين المصري والإسرائيلي في سيناء، يرمي بشكل أساسي إلى إحباط تهريب السلاح لحركة حماس في قطاع غزة، وليس لضرب تنظيم داعش في سيناء، مما مكّن تل أبيب من تدمير 15 ألف صاروخ متطور كانت في طريقها إلى مخازن حماس في القطاع.[57] هذا التعاون الأمني بين الطرفين فيما يتعلق بالتضييق على المقاومة في غزة، دفع الجنرال الإسرائيلي عيران ليرمان Eran Lerman، مساعد رئيس المعهد الأورشليمي للدراسات الاستراتيجية والأمنية The Jerusalem Institute for Strategy and Security، للتصريح بأنّ الدور المصري بغزة يعد بمثابة كنز استراتيجي، وبأنّه يخدم توجهات "إسرائيل"، وأنّ "إسرائيل" معنيةٌ بتثبيت الدور المصري في غزة من خلال فرضية إدارة الصراع، لأنّ اتفاق "السلام" الإسرائيلي المصري نجح في التصدي للتهديد الأمني في سيناء.[58]

فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي؛ يتباهى الإسرائيليون بأنّ العلاقات الاقتصادية بين البلدين تشهد ازدهاراً ملحوظاً، فقد نشرت السفارة الإسرائيلية في مصر مقطع فيديو، تدعي فيه بأنّه تم توفير 250 ألف فرصة عمل جديدة في مصر، معظمها في قطاع الأنسجة، بموجب اتفاقية "الكويز Qualifying Industrial Zones (QIZ)" التي تمّ إقرارها قبل 14 عاماً، وأنّ "مجمل الصادرات المصرية منذ توقيع الاتفاقية، بلغ أكثر من 8 مليارات دولار".[59] وفي السياق نفسه، تأتي زيارات بعض الوفود الاقتصادية الإسرائيلية للقاهرة، كالوفد الاقتصادي الذي زار مصر في نهاية 2018، وضمّ غابي بار Gabby Bar، نائب مدير عام وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية، وأميرة أورون Amira Oron، المسؤولة عن العلاقات الاقتصادية مع دول الشرق الأوسط في وزارة الخارجية الإسرائيلية، كما حضر اللقاء الملحق التجاري بسفارة "إسرائيل" في مصر أوهاد تسيميت Ohad Zemet، مع مشاركة أعضاء من السفارة الأمريكية في القاهرة. وبحسب موقع فيسبوك Facebook للسفارة الإسرائيلية في القاهرة؛ شارك الوفد الاقتصادي في اجتماع اللجنة التوجيهية لاتفاقية "الكويز"، ومناقشة طرق تعزيز التبادل التجاري بين البلدين.[60]

أما صفقات الغاز بين الطرفين؛ فقد قطعت شوطاً كبيراً، وتحولت إلى أداة لتكوين ومأسسة حلف اقتصادي – سياسي على مستوى المنطقة بين مصر و"إسرائيل". تؤشر صفقات الغاز بين مصر و"إسرائيل" على تحسن العلاقات الاقتصادية بين الطرفين؛ فقد تم عقد اتفاقية لتصدير الغاز من تل أبيب إلى القاهرة بقيمة 15 مليار دولار، ووصف نتنياهو الاتفاق بـ"التاريخي"، وقال إنه يوفر المليارات لخزينة الدولة ولمصلحة التعليم، الصحة، والرعاية الاجتماعية.[61] بينما برر السيسي عقد الصفقة بأنها عبارة عن هدف في المرمى، وذلك وعلى إثر بعض الاعتراضات للنشطاء المصريين في وسائل التواصل الاجتماعي.[62] وكانت شركات ديليك دريلينغ Delek Drilling الإسرائيلية ونوبل إنيرجي Noble Energy الأمريكية، وغاز الشرق المصرية قد اشترت حصة من أسهم خط أنابيب شرق المتوسط، وبموجب الاتفاق حصلت

الشركات على 39% من أسهم خط أنابيب شرق المتوسط، مقابل 520 مليون دولار.[63] لم يقتصر الأمر على إجراء هذه الصفقات وإنما تعداه إلى محاولة إنشاء منتدى لدول شرق المتوسط يضم "إسرائيل". حيث عقدت بجزيرة كريت اليونانية في تشرين الأول/ أكتوبر 2018، القمة السادسة لآلية التعاون الثلاثي بين مصر وقبرص واليونان، واتفق الأطراف الثلاثة على إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط، يكون مقرّه القاهرة، بحيث يضم لاحقاً دولاً أخرى، على رأسها "إسرائيل".[64] بدأت شركة ديليك الإسرائيلية في حزيران/ يونيو 2019، تجريب ضخ الغاز من حقل تمار في البحر الأبيض المتوسط إلى مصر، وذلك من خلال أنبوب تحت سطح البحر، يمتد من أشكلون (عسقلان) إلى العريش.[65]

أنضج تحسن العلاقات الاقتصادية بين مصر و"إسرائيل"، التوصل إلى تسوية بشأن اتفاق للغاز توقف العمل به سابقاً، وتبلغ قيمة التسوية مع هيئة كهرباء "إسرائيل" 500 مليون دولار، حيث توقف العمل بهذا الاتفاق سابقاً. وفي سنة 2015 أمرت غرفة التجارة الدولية مصر بسداد تعويض قدره نحو 1.8 مليار دولار لشركة كهرباء "إسرائيل" المملوكة للدولة، بعد انهيار اتفاق لتصدير الغاز إلى "إسرائيل"، عبر خط أنابيب بسبب هجمات شنها "متشددون" في شبه جزيرة سيناء.[66] أسهمت هذه التسوية بالإضافة إلى صفقات الغاز في تمهيد الطريق نحو مزيد من التعاون بين الطرفين فيما يتعلق بموضوع الغاز، وكمحاولة لاغتنام هذه الأجواء قام وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتز Yuval Steinitz في تموز/ يوليو 2019، بعقد لقاء مع السيسي لمناقشة عدة مبادرات حول التعاون في مجال الغاز الطبيعي.[67]

2. الأردن:

أ. انعكاس التغيرات والثورات على القضية الفلسطينية:

ظهرت العديد من المؤشرات على تزايد مظاهر النشاط السياسي والاجتماعي في الأردن، وقد تجسد ذلك بحراك المعلمين في الأردن، والذي توج بإضرابهم عن التدريس في بداية أيلول/ سبتمبر 2019، بهدف تحسين أحوالهم المعيشية.[68] نجح الإضراب في تحقيق معظم مطالب المعلمين، مما أعطى مؤشراً على أنّ جانباً من مفاعيل الربيع العربي ما زالت موجودة، وإن كانت هذه الاحتجاجات تهتم بتحسين الأوضاع المعيشية، إلا أنها تستبطن بُعداً سياسياً يتمركز حول الاحتجاج على سوء الإدارة. كما أنّ نجاح مثل هذا النوع من الحراكات، يسهم في تشجيع القطاعات الشعبية للتحرك باتجاه تبني قضايا سياسية تسهم في دعم القضية الفلسطينية. وإن كان هذا النوع من التحركات محكوم باعتبارات عديدة، على رأسها تخوف الأجهزة الأمنية في الدول العربية من أن تخرج هذه الحراكات عن السيطرة. وربما هذا ما دفع السلطات الأردنية في وقت سابق؛ لمنع مئات الأطفال من "إطلاق طائرات ورقية" تضامنية مع غزة.[69]

ب. تطور علاقاتها السياسية وأنشطتها الديبلوماسية:

واجه الأردن حالة من اللا مبالاة من جانب الاحتلال الإسرائيلي تجاه الوصاية الأردنية على الحرم القدسي. وكخطوة من الأردن للرد على ذلك والقيام بدورها كوصية على الحرم القدسي، ذهبت إلى توسيع دور السلطة الفلسطينية. فقامت وزارة الأوقاف بتشكيل "خلية أزمة" لمتابعة التصعيد والتجاوزات الإسرائيلية في الحرم القدسي، حيث تجددت المخاوف من تأثير الحفريات الإسرائيلية عقب سقوط حجر من الحائط الغربي للمسجد الأقصى. ضمت خلية الأزمة في عضويتها يوسف أبو سنينة مدير المسجد الأقصى وإمامه، وناجح بكيرات مدير التعليم الشرعي في المسجد الأقصى.[70] في هذا السياق، وسعت الحكومة الأردنية عدد أعضاء مجلس الوقف الإسلامي في القدس من 11 عضواً إلى 18 عضواً، حيث تم ولأول مرة إضافة مسؤولين وقادة دينيين تابعين للسلطة الفلسطينية إلى المجلس، الذي كان مؤلفاً عادةً من أشخاص مقربين من النظام الحاكم في الأردن. هذا التغيير في مجلس الوقف سيسهم في تشارك المسؤولية عن الحرم القدسي مع السلطة الفلسطينية، في مواجهة التعديات الإسرائيلية.[71]

ثبت الأردن على موقفه الداعم للأونروا، وأكد على ذلك وزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، بالإعلان عن حشد الأردن للدعم السياسي والمالي لوكالة الأونروا.[72] في جانب متصل، حذر تقرير لمجلة فورين بوليسي Foreign Policy نُشر في تشرين الأول/ أكتوبر 2018 من أن سعي الإدارة الأمريكية إلى تجريد اللاجئين الفلسطينيين من وضعيتهم القانونية؛ سيهدد استقرار دول في المنطقة ومن ضمنها الأردن، الذي يحتضن النسبة الأكبر منهم. وكشف التقرير أن الملك عبد الله الثاني رفض بشكل مباشر وبوضوح اقتراحات كان قد طرحها المستشار جارد كوشنر، تقضي بتسليم الأردن المخصصات التي تمنحها الولايات المتحدة سنوياً للأونروا، مقابل استيعاب وتحمل المسؤولية الكاملة عن اللاجئين الفلسطينيين.[73]

قدم الأردن مساعدات طبية وإنسانية إلى قطاع غزة، للإسهام في التخفيف من المعاناة الناتجة عن الحصار، وأمر الملك بإخلاء بعض المصابين في مسيرات العودة من الحالات الحرجة، لتلقي العلاج في المستشفيات التابعة للخدمات الطبية الملكية.[74] كما اهتم الأردن بتحسين أحوال الفلسطينيين من مواليد غزة والمقيمين في الأردن؛ فقرر مجلس الوزراء السماح لربّ الأسرة من أبناء قطاع غزة الحامل لجواز السفر الأردني المؤقت (سنتين أو خمس سنوات)، من فاقدي حقّ المواطنة، والمقيم في المملكة بموجب البطاقة البيضاء، والذي لا يحمل "لمّ شمل" بتملّك شقّة في عمارة أو منزل مستقل مقام على قطعة أرض لا تزيد مساحتها على دونم واحد، أو قطعة أرض فارغة لغايات بناء للسكن لا تزيد مساحتها على دونم واحد. كما قرّر السماح لأبناء قطاع غزة بتسجيل مركبات الديزل بأسمائهم.[75] في سياق متصل، وافق مجلس النواب الأردني، على إعفاء أبناء الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين المقيمين في الأردن، وأبناء غزة من الحصول على تصاريح العمل.[76]

ج. الموقف من الصراع الداخلي ومسار المصالحة:

تماهت الأردن مع توجهات الجامعة العربية في وضع ملف المصالحة بيد مصر، لكن ذلك لم يمنع الأردن من تقديم دعمها للجهود المصرية، والإسهام في مسار المصالحة، عبر إطلاق دعوة مشتركة مع مصر لتفعيل المصالحة، تجسد ذلك فيما تم إعلانه عقب الاجتماع الثلاثي الذي عقد بالقاهرة في 2018/5/31، بمشاركة أردنية مصرية فلسطينية، بالتأكيد على أهمية تنفيذ اتفاق إنهاء الانقسام الفلسطيني، وسبل تمكين الحكومة من إدارة قطاع غزة.[77]

د. الموقف من مشروع التسوية، ومن مشروع المقاومة:

بقي موقف الأردن على حاله فيما يتعلق بمشروع التسوية، والمحكوم بمحددين رئيسيين؛ هما: دعم الحل السياسي للقضية الفلسطينية وفق نموذج حل الدولتين، في ظل قرارات الشرعية الدولية. والحفاظ على الأمن الوطني الأردني من خلال رفض توطين اللاجئين ورفض الوطن البديل. ضمن هذا السياق، يأتي تأكيد العاهل الأردني في لقائه مع نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس Mike Pence، على أن الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي بالنسبة للأردن والمنطقة، يُعد مصدراً رئيسياً لتهديد الاستقرار.[78] كرر الملك موقف الأردن في كل مناسبة تجمعه بوفود رسمية أمريكية، فقد أكد في اجتماعه مع وفد من أعضاء مجلس النواب الأمريكي Congress، أن مسألة القدس يجب تسويتها ضمن الحل النهائي للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين وأن الأردن متمسك بذلك.[79]

أكد الأردن رفضه لفكرة التوطين أو الوطن البديل، وحتى لا يتم تمرير مثل هذا المشروع من خلال طرح فكرة الكونفدرالية، تم الإشارة إلى أنّ فكرة الكونفدرالية بين الأردن وفلسطين غير مطروحة للبحث أو النقاش، جاء ذلك على لسان وزيرة الدولة لشؤون الإعلام الناطق باسم الحكومة جمانة غنيمات، ردّاً على سؤال حول الموقف الأردني من فكرة إقامة كونفدرالية بين الأردن وفلسطين، والتي طرحها مسؤولون أمريكيون يعملون على وضع خطة لـ"السلام" بين "إسرائيل" والفلسطينيين.[80] يأتي الموقف الأردني الرافض للكونفدرالية في سياق رفض تطبيق ما يعرف إعلامياً بـ"صفقة القرن"، والتي تسعى إلى إنهاء القضية الفلسطينية، من خلال توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، ومحاولة تحسين الأحوال المعيشية للفلسطينيين في المناطق المحتلة سنة 1967. وهذا ما دفع العاهل الأردني إلى التأكيد بشكل قاطع على رفض الأردن لفكرة الكونفدرالية، وتشديده على أن هذا الموضوع "خط أحمر بالنسبة للأردن".[81] كرر العاهل الأردني هذا الموقف في عدة مناسبات، وصرح بشكل مباشر خلال اجتماعه بالقيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية؛ بأنّ "القدس ومستقبل فلسطين خط أحمر بالنسبة للأردن"، وأن مواقف الأردن ثابتة بالنسبة للقدس والوطن البديل والتوطين.[82]

حركة حماس التي كانت تُدرك حجم الضغوط الكبيرة التي يتعرض لها الأردن بشأن مسار التسوية السلمية، والتي قدَّرت إصرار الأردن على موقفه تجاه رفض "صفقة القرن"؛ سعت من جانبها إلى الشدِّ من أزر هذا الموقف وطمأنة الأردن بشأن المقاومة الفلسطينية، وأن سلاحها هو ضد الاحتلال فقط. فقد أشار رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية إلى أن حركته "تقف مع الأردن بالقلب والسيف، خاصة عندما يتعلق الأمر بأمن المملكة، ومصالحها الداخلية والخارجية". وشدَّد هنية، خلال لقائه مع شخصيات أردنية في مدينة إسطنبول التركية، على أن "رقابنا دون الوطن البديل".[83]

هـ. العلاقة مع "إسرائيل":

توترت علاقة الأردن بـ"إسرائيل" بسبب تكرار تداول فكرة الوطن البديل، وعدم احترام الوصاية الأردنية على الحرم القدسي. وظهر توتر العلاقة بقتل أردنيين على المعابر الحدودية، بالإضافة إلى اعتقال آخرين. وبالرغم من الخطوات الإسرائيلية الهادفة لتخفيف التوتر والمتمثلة بدفع تعويضات لأسر الشهداء الأردنيين، إلا أنّ التوتر تصاعد من جديد مع اقتراب موعد انتهاء اتفاقية الباقورة والغمر. لكن وبالرغم من هذا التوتر استمرت الأردن في إقامة علاقات اقتصادية وأمنية مع الإسرائيليين.

حاول الإسرائيليون ترطيب العلاقة مع الأردنيين؛ من خلال دفع تعويضات لذوي الشهداء الأردنيين، وفي مقابل ذلك؛ وبعد 6 شهور من عدم وجود سفير إسرائيلي في عمّان، وافق الأردن على تعيين أمير ويسبرود Amir Weissbrod سفيراً لـ"إسرائيل" لدى المملكة، الذي سبق وأن عمل بالسفارة الإسرائيلية في عمّان بين سنتَي 2001 و2004.[84] أثارت عودة السفير الإسرائيلي احتجاج عدة قطاعات شعبية، تمثل ذلك في المذكرة التي وقعها 25 برلمانياً أردنياً، والتي يطالبون فيها بعدم عودة سفير "إسرائيل" للأردن، ويدعون لقطع العلاقات الديبلوماسية مع "إسرائيل" بشكل نهائي.[85] لم يقتصر الغضب من السلوكيات الإسرائيلية على النواب، بل تعداه إلى أطراف من داخل الحكومة الأردنية، وتمثل ذلك بقيام وزيرة الدولة لشؤون الإعلام جمانة غنيمات، بالدوس على العلم الإسرائيلي خلال دخولها مبنى مجمع النقابات المهنية، مما أثار احتجاج تل أبيب بشكل رسمي لدى السلطات الأردنية، من خلال استدعاء السفير الأردني في تل أبيب.[86] وقد حظيت الوزيرة بتأييد مجموعة من النواب الأردنيين، وتم التعبير عن ذلك بواسطة استقبالها بالتصفيق الحاد لدى دخولها البرلمان الأردني.[87] تشير حادثة الدوس على العلم الإسرائيلي إلى حالة البرود في العلاقات بين الأردن و"إسرائيل"، وتراجع العلاقات الديبلوماسية بين الطرفين، نلمس ذلك أيضاً في عدم مراعاة الإسرائيليين للمصالح الأردنية، وإصرارها على تنفيذ ما تراه مصلحة لها، حتى لو تعارضت مع مصالح الأردن التي تقيم معها "معاهدة سلام"، وكمؤشر على ذلك نجد تجاهل

الإسرائيليين للاعتراض الأردني على إقامة مطار تمناع في إيلات بالقرب من الحدود الأردنية، كونه يهدد السيادة الجوية الأردنية.[88] لم تلقِ "إسرائيل" بالاً للاعتراض الأردني، بالرغم من أنها تملك العديد من المطارات والمواقع البديلة.

بالإضافة إلى مواقف اليمين الإسرائيلي المعادية للأردن، ومطالبته بالوطن البديل للفلسطينيين فيها؛ فقد زاد التوتر بين الطرفين مع تصاعد العنف الإسرائيلي تجاه متظاهري مسيرة العودة في غزة، وارتفاع وتيرة الانتهاكات تجاه الحرم القدسي، مما دفع العاهل الأردني إلى إدانة العنف الإسرائيلي الذي تمارسه "إسرائيل" في غزة.[89] من جانبه، أوصى مجلس النواب الأردني الحكومة الأردنية، في ختام جلسة خُصصت لمناقشة "الاعتداءات الإسرائيلية" في المسجد الأقصى، بطرد السفير الإسرائيلي من عمّان وسحب السفير الأردني من تل أبيب.[90] فيما استدعت وزارة الخارجية وشؤون المغتربين السفير الإسرائيلي في عمّان، لتأكيد إدانة المملكة ورفضها الانتهاكات الإسرائيلية في الحرم القدسي الشريف، وللمطالبة بالوقف الفوري للممارسات الاستفزازية الإسرائيلية في الحرم الشريف، والتي تؤجج الصراع وتشكل خرقاً واضحاً للقانون الدولي.[91] لم تكتفِ "إسرائيل" بانتهاكاتها في الحرم القدسي وضد المواطنين الفلسطينيين، بل زادت من التوتر بعدما قامت باعتقال المواطنين الأردنيين هبة اللبدي وعبد الرحمن مرعي على المعبر الحدودي، مما دفع الأردن لاستدعاء سفيرها في "إسرائيل" من أجل التشاور، كاحتجاج على رفض طلبها بالإفراج عنهما.[92]

تصاعد التوتر بين الطرفين مع إعلان الملك إنهاء تأجير منطقتي الباقورة والغمر لـ"إسرائيل"، اللتين استأجرتهما "إسرائيل"، بموجب "اتفاقية السلام" الموقعة بين البلدين سنة 1994. رفض الأردن في 2019/11/10 تمديد عقد الإيجار، بالرغم من إعلان نتنياهو في وقت سابق نيته التفاوض معها لتمديده،[93] وطلبُ الإسرائيليين بشكل رسمي التشاور حول تمديد عقد الإيجار.[94] تفاجأ الإسرائيليون من الموقف الأردني بعدما روجت وسائل إعلامهم أن عقد الإيجار سيتم تمديده،[95] واعتبر بعض محلليهم أنّ القرار الأردني جاء نتيجة لضغوط داخلية، مورست على النظام من قبل المعارضة الأردنية وفي مقدمتها الإخوان المسلمين.[96] حاولت "إسرائيل" استخدام سياسة العصا والجزرة للضغط باتجاه تمديد عقد الإيجار، لكنها فشلت في ذلك. فمن ناحية، هدد وزير الزراعة في الحكومة الإسرائيلية، أوري آرئيل، بقطع المياه عن الأردن، في حال لم يمدد عقد الإيجار.[97] ومن ناحية أخرى، تم الإفراج عن الأسيرين الأردنيين هبة اللبدي وعبد الرحمن مرعي، كبادرة حسن نية.[98] لكن سياسة العصا والجزرة لم تفلح في إقناع النظام الأردني بتمديد عقد الإيجار.

قاد التوتر في العلاقات إلى حالة من الفتور والبرود في العلاقات الديبلوماسية بين الأردن و"إسرائيل"، مما دفع إسحق ليفانون Itzhak Levanon السفير الإسرائيلي السابق في مصر،

والباحث في معهد هرتسليا Interdisciplinary Center Herzliya، إلى الدعوة لإنقاذ "اتفاق السلام" مع الأردن، مشيراً إلى أن "هذا التدهور في العلاقات الإسرائيلية الأردنية حصل، بالرغم من أن عمّان وتل أبيب تعترفان بأن اتفاق السلام يحقق لهما مصالح متبادلة، وله أهمية استراتيجية في ضوء الهزات الأرضية التي يشهدها الشرق الأوسط، لكنهما لا تقومان بما فيه الكفاية لتقويته ومنع تدهوره".[99] يقر النظام الأردني بتردي العلاقة مع "إسرائيل"، وقد صرح بذلك بشكل مباشر الملك عبد الله في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 في معرض توصيفه للعلاقات بين الطرفين بقوله: "أما بالنسبة للعلاقات الأردنية الإسرائيلية، فهي في أسوأ حالاتها الآن".[100]

انعكست برودة العلاقات الديبلوماسية بين الطرفين على العلاقات الاقتصادية، حيث واجهت الحكومة الأردنية معارضة من أعضاء في مجلس النواب لتنفيذ صفقة للغاز مع "إسرائيل". فيما قامت الحكومة باتخاذ قرار باستملاك 344 دونماً، واستئجار 611 دونماً، من أراضي 18 بلدة في محافظتي إربد والمفرق، لغايات تنفيذ مشروع الخط الناقل للغاز الطبيعي المستورد من "إسرائيل".[101] في المقابل قرر مجلس النواب الأردني رفض اتفاقية "توريد الغاز الطبيعي من إسرائيل"، وطالب الحكومة بإلغائها. حيث تَبلُغ قيمة الاتفاقية من شركة نوبل إنيرجي نحو 10 مليارات دولار أمريكي، مما دفع الحكومة إلى طلب "مهلة" حتى يتسنى لها استفتاء المحكمة الدستورية، حول صلاحية مجلس الأمة بالنظر في اتفاقية الغاز مع "إسرائيل".[102] وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ التراجع في العلاقات الاقتصادية غير مقتصر في مسبباته على الرفض الشعبي الأردني لها، وإنما تسببت به بعض السلوكيات الإسرائيلية، فقد تقرر مع بداية توقيع "اتفاق السلام" بين الطرفين سنة 1994، إقامة منطقة صناعية مشتركة، على أن تقوم "إسرائيل" بمد جسر على نهر الأردن وشق شارع صغير يوصل للمنطقة، لكن الجسر أقيم في 2018 واحتاج إلى 25 عاماً لبنائه، ولم يتم شق الطريق حتى الآن، مما يعطي مؤشراً على طبيعة العلاقات الباردة بين الطرفين.[103]

يبدو أنّ الأمر الوحيد الذي يسير بسلاسة بين الطرفين هو التعاون الأمني، حيث أصدرت محكمة أمن الدولة العسكرية في الأردن في آذار/ مارس 2018، حكماً بسجن مواطن أردني سبعة أعوام، مع الأشغال الشاقة، لتخطيطه لتنفيذ عمليات طعن في الضفة الغربية ضد اليهود، بعد إدانته بجناية "التهديد بالقيام بعمل إرهابي باستخدام العنف". وبحسب لائحة الاتهام فإن المتهم أردني الجنسية، ويحمل الهوية الفلسطينية، وكانت قد تولدت لديه الرغبة في تنفيذ عملية "إرهابية" ضد اليهود عن طريق طعن أحدهم، وكان المتهم غادر الأراضي الأردنية متوجهاً للضفة الغربية؛ من أجل تنفيذ عمليات طعن هناك، إلا أن الأجهزة الأمنية تمكنت من القبض عليه. وأشارت اللائحة إلى أنه وفي أثناء تواجده في الخليل، حاول الاستفسار من المواطنين عن طريقة للدخول إلى مدينة القدس، وتنفيذ ما عقد العزم عليه هناك، إلا أنه لم يتمكن من ذلك؛ لصعوبة دخول مدينة القدس.[104]

لكن وبالرغم من هذا التعاون الأمني، فإن هناك ثمة إجراءات أمنية أردنية احتياطية، تمثلت بفرض السلطات الأردنية على كل إسرائيلي يدخل الأردن أخذ مُرافق أردني له من الحدود حتى يعود، ولا يسمح لأي إسرائيلي بأن يدخل الأردن إلا إذا كان لديه حجز في فندق محدد.[105]

3. سورية:

أ. انعكاس التغيرات والثورات على القضية الفلسطينية:

عانت سورية من استمرار أزمتها الداخلية، طوال السنتين اللتين يغطيهما التقرير. وقد انعكس ذلك سلباً على مستوى القضية الفلسطينية، وخصوصاً فيما يتعلق بالتواجد الفلسطيني في سورية، حيث شهدت المخيمات، وخصوصاً مخيم اليرموك، دماراً كبيراً وتشريداً لأغلبية الفلسطينيين في سورية، سواء في داخل سورية نفسها أم في المهاجر.

ب. تطور علاقاتها السياسية وأنشطتها الديبلوماسية:

عملت منظمة التحرير الفلسطينية على تمتين علاقتها بالنظام السوري، وخصوصاً بعدما شارفت الحرب الأهلية على الانتهاء لصالح نظام بشار الأسد، ففي هذا الإطار قام وفد من منظمة التحرير برئاسة عزام الأحمد بزيارة للعاصمة السورية دمشق، حيث صرحت على هامش الزيارة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية ريمة قادري، بأن ملف اللاجئين الفلسطينيين في سورية هو من أهم أولويات الحكومة السورية، وأن الشعب الفلسطيني منتج، وأن سورية وطنه إلى حين عودته إلى وطنه فلسطين.[106] في هذا السياق، أبلغ نائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد، فصائل العمل الوطني الفلسطيني، بصدور قرار بعودة لاجئي مخيم اليرموك إليه. وبأنّ الحكومة السورية لا تضع أي مانع في عودة الفلسطينيين، وهناك خطة لتنظيم عودة اللاجئين جميعاً، وحسب اللجنة المشرفة على إزالة الأنقاض في المخيم، فإن حجم البيوت المدمرة بشكل كلي في المخيم بلغ نحو 20%، أما بقية المنازل فإما صالحة للسكن أو بحاجة لإصلاحات وترميم.[107] وقد كلفت الحكومة السورية محافظة دمشق بأعمال تأهيل البنى التحتية وإعادة الخدمات الأساسية إلى مخيم اليرموك بدمشق، تمهيداً لعودة المهجرين إليه.[108]

إنَّ إسناد إعادة تأهيل مخيم اليرموك إلى محافظة دمشق، أثار شكوك البعض تجاه نوايا الحكومة السورية، لأنّ هذا القرار يتضمن حلول المحافظة مكان "اللجنة المحلية" في مخيم اليرموك، والتي هي بمثابة بلدية اليرموك، وبالتالي سيوضع العاملون في اللجنة المحلية للمخيم تحت تصرّف محافظة دمشق، لتلغى بذلك أي خصوصية لأكبر مخيمات الشتات الفلسطيني، وقد يمهد ذلك لاستغلال أراضي المخيم في مشاريع تجارية كبيرة، لكون المخيم يقع في منطقة استراتيجية من العاصمة السورية.[109]

ج. العلاقة مع "إسرائيل":

استمرت "إسرائيل" في شن هجمات عسكرية على مواقع عسكرية في داخل سورية، مستهدفة بالدرجة الأولى التواجد الإيراني، في محاولة للحد منه، وبشكل موازٍ يتم استهداف التسليح العسكري للأذرع الإيرانية في سورية، بهدف منع امتلاكها لأي أسلحة من شأنها الإخلال بموازين القوى مع "إسرائيل". ويبدو أن هذا التوجه تم التنسيق بشأنه مع روسيا، على هامش زيارات نتنياهو لفلاديمير بوتين Vladimir Putin. حاول النظام السوري وضع سياسة جديدة مع الأشهر الأولى من سنة 2018، قائمة على أساس الرد على العدوان الإسرائيلي. فعندما قامت "إسرائيل" بمهاجمة أهداف داخل سورية، حيث تم قصف مخازن للأسلحة في ضواحي العاصمة دمشق،[110] تحرك النظام السوري وحلفاؤه من الإيرانيين باتجاه الرد على الهجمات الإسرائيلية، فتم إسقاط مقاتلة إسرائيلية من طراز أف–16 أو F–16، على إثر إسقاط طائرة مسيرة إيرانية. وقد اعترفت "إسرائيل" بأنه تم إسقاط طائرتها بواسطة صاروخ مضاد للطائرات أطلق من سورية، لكن الطيارين لم يتعرضا للأذى، وغادرا الطيارة في الوقت المناسب.[111] في السياق نفسه، قامت الدفاعات الجوية السورية بتدمير صاروخين إسرائيليين أُطلقا على ريف دمشق،[112] وبالرد على الهجوم الإسرائيلي من خلال إطلاق عشرات الصواريخ السورية على مواقع إسرائيلية في الجولان.[113] وقد قوبل الردُّ السوري بهجوم إسرائيلي عنيف، على عشرات الأهداف السورية، اشتركت فيه القوات الجوية بالإضافة إلى إطلاق عشرات القذائف المدفعية باتجاه الأهداف السورية على عمق عشرات الكيلومترات في الأراضي السورية، فيما يعد الهجوم الأوسع نطاقاً منذ سنة 1974.[114]

انتهج الإسرائيليون مع النظام السوري سياسة العصا والجزرة، وذلك من خلال تهديد النظام السوري باستمرار استهدافه عسكرياً، ما دام يسمح للقوات الإيرانية بالاستمرار في أنشطتها على الأرض السورية، بالتزامن مع بعث رسائل للاستعداد لعدم استهداف النظام السوري إذا تخلى عن حلفائه من الإيرانيين. هذا ما صرح به بشكل مباشر وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان في أثناء جولة له في مرتفعات الجولان في تموز/ يوليو 2018، والتي هدد فيها باستهداف أي جندي سوري ينتهك "خط الاشتباك" لسنة 1974 في الجولان.[115] وقد أكد نتنياهو هذا التوجه على هامش لقائه مع بوتين في تموز/ يوليو 2018، بحسب وكالة رويترز للأنباء Reuters News Agency، التي نقلت عن نتنياهو قوله بأن "إسرائيل" لن تهدد استقرار الأسد مقابل إخراج الإيرانيين.[116] ولتأكيد إصرار "إسرائيل" على عدم السماح بتعاظم القوة الإيرانية في سورية، وفي اليوم نفسه لزيارة نتنياهو لروسيا، مما يوحي بوجود تنسيق مع روسيا حول الموضوع، قام الجيش الإسرائيلي بقصف ثلاثة مواقع عسكرية سورية، في 2018/7/11 كرد على دخول طائرة مسيرة

سورية إلى أجواء فلسطين المحتلة.[117] تبع ذلك وبعد عدة أيام، إسقاط طائرة سوخوي Sukhoi سورية ومقتل قائدها، على يد الجيش الإسرائيلي، بدعوى اختراقها خطوط 1974.[118] إن عدم وجود رد سوري قوي، أغرى الإسرائيليين للاستمرار بهجماتهم، كما حدث في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018.[119] وكذلك في بداية 2019، وذلك عبر شن غارات نهارية وليلية واسعة على سورية، من فوق الأراضي اللبنانية.[120]

توسعت الهجمات الإسرائيلية لتشمل أهدافاً تابعة لمنظمات فلسطينية؛ فأطلق الإسرائيليين ثلاثة صواريخ، على بيت عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي أكرم العجوري في دمشق في 2019/11/12، ما أسفر عن استشهاد ابنه معاذ إضافة إلى إصابة عشرة أشخاص آخرين بجروح، وذلك بالتزامن مع تنفيذ عملية اغتيال بهاء أبو العطا، وهو أحد قادة الجناح العسكري للجهاد الإسلامي في غزة، مما أدى لتصعيد الأوضاع في غزة. ورد الجهاد على عملية الاغتيال بإطلاق صواريخ على أهداف إسرائيلية، واستمرت المواجهة خلال الفترة 12–2019/11/15. لكن وبعد التوصل لتهدئة في غزة، أطلق على الجولان عدة صورايخ، مما يوحي بأنها رد على محاولة اغتيال العجوري في دمشق.[121] ردت "إسرائيل" بقصفها لمواقع عسكرية تابعة لقوة القدس الإيرانية في دمشق، بالإضافة إلى مواقع للجيش السوري، وذلك لترسيخ المعادلة التي رسمها الإسرائيليون وهي أن "النظام سيدفع ثمن تصرفات الإيرانيين". على إثر ذلك صرح نتنياهو: "لقد أوضحت أن كل من يؤذينا سنؤذيه. هكذا فعلنا الليلة ضد الأهداف العسكرية لقوة القدس الإيرانية والأهداف العسكرية السورية في سوريا، بعد إطلاق الصواريخ على إسرائيل الليلة الماضية".[122]

في سياق متصل، وعلى ما يبدو لأغراض انتخابية إسرائيلية، ومن أجل ترسيخ معادلة الردع، كشف المسؤولون الإسرائيليون عن حجم الهجمات التي تم شنها على الأراضي السورية، وذلك بعدما كان النهج الرسمي الإسرائيلي السابق مبنياً على عدم التصريح رسمياً باستهداف الأراضي السورية. فاعترفت "إسرائيل" ولأول مرة بأنها دمرت المفاعل النووي السوري سنة 2007 في منطقة دير الزور.[123] وفي اعتراف إسرائيلي نادر، أقر الجيش الإسرائيلي بشن مئتي غارة على سورية على مدار سنتي 2017 و2018، استخدم فيها نحو 800 صاروخ وقنبلة، بمعدل مرتين أسبوعياً. كما شن هجمات إلكترونية لم يفصح عن ماهيتها، بالإضافة إلى إسهام "إسرائيل" في هزيمة داعش عبر تنفيذ غارات أدت إلى مقتل ألف من عناصر التنظيم.[124]

ترافق شن الهجمات الإسرائيلية على الأراضي السورية مع سعي الاستخبارات الإسرائيلية إلى مد أجل الحرب الأهلية السورية، وذلك من خلال تقديم الدعم لبعض الفصائل المسلحة السورية، التي يوجد عندها توجه مهادن لـ"إسرائيل". بالإضافة إلى محاولة إظهار نفسها بمظهر إنساني من خلال تقديم مساعدات "إنسانية" لمرضى وجرحى سوريين، فقد كشفت صحيفة الحياة اللندنية

عن تلقي الآلاف من السوريين للعلاج الطبي في "إسرائيل"، حيث تدعي تل أبيب بأنها عالجت ما بين 4,000–4,500 من مصابي الحرب من سورية، منذ بدء تنفيذ برنامج للمساعدات الإنسانية قبل نحو خمس سنوات (2013).[125] في السياق ذاته، وافقت "إسرائيل" على نقل المئات من عناصر "الخوذ البيض" مع عائلاتهم من سورية إلى الأردن، وذلك عن طريق التنسيق مع الأمم المتحدة.[126] ولم تكتفِ "إسرائيل" بتقديم المساعدات "الإنسانية"، وإنما تعدت ذلك إلى تسليح بعض عناصر المعارضة السورية، كما أظهر تقرير نشرته مجلة فورين بوليسي، أنّ "إسرائيل" موّلت وسلحت 12 تنظيماً في جنوب سورية. وحسب تقرير المجلة، فإن الحكومة الاسرائيلية وضعت برنامجاً سرياً لدعم تلك التنظيمات، بهدف منع التنظيمات الموالية لإيران من الاقتراب لخط وقف إطلاق النار في الجولان.[127] وأكد غرشون هكوهين Gershon HaCohen، الضابط برتبة لواء في الاحتياط في الجيش الإسرائيلي، فحوى تقرير فورين بوليسي، من خلال الإشارة إلى أنّ وزير الأمن السابق، موشيه يعلون Moshe Ya‘alon، التقى أعضاء في ميليشيات نشطت في سورية، خلال الفترة التي شغل فيها منصب وزير الأمن.[128]

جاء تسليح "إسرائيل" لبعض الميلشيات السورية بدعوى حماية "حدودها" من هجمات ما تطلق عليهم بـ"المتطرفين" من داعش وغيرها من التنظيمات. ولا يقتصر هذا "التعاون" على الميليشيات المعارضة بل يمتد إلى روسيا وحتى النظام السوري، وذلك بحسب ما كشفت عنه صحيفة يديعوت أحرونوت.[129] وقد عبر وزير الدفاع الإسرائيلي عن رغبة "إسرائيل" في تولي النظام السوري حماية الحدود، حيث صرح ليبرمان في أثناء جولة له على الحدود مع الجولان: "أعتقد أن أهل الشمال يمكن أن يكونوا أكثر هدوءاً بعد عودة الأسد إلى الحدود مع إسرائيل. إنه يفهم ما يجب أن يكون عليه الوضع على الحدود، وأفترض بأن سيزن الأمور".[130] جاء تصريح ليبرمان عقب الإعلان عن قتل سبعة مسلحين في الجولان في غارة جوية قرب السياج الحدودي مع سورية في الجولان، حيث يعتقد بأنّ المسلحين على صلة بتنظيم داعش وينوون تنفيذ عملية مسلحة ضد الإسرائيليين.

تطورت علاقة "التنسيق" بين الإسرائيليين والنظام السوري عبر الوساطة الروسية، وصعدت درجة إضافية من خلال إجراء ما يشبه عملية التبادل بين الطرفين. فقد أطلقت "إسرائيل" سراح سجينين سوريين، مقابل رفات الجندي الإسرائيلي زخاريا باومل Zechariah Baumel.[131] هذه الوساطة الروسية رسخت دورها كلاعب أساسي في سورية، ومن المتوقع أن تمهد لما تطمح له "إسرائيل" عبر تنسيقها مع روسيا من إخراج إيران من سورية. فقد كشف نتنياهو عن وجود اتفاق روسي أمريكي إسرائيلي على إخراج إيران من سورية، لكن يوجد خلاف على كيفية تنفيذ ذلك.[132]

استغلت "إسرائيل" انغماس النظام السوري بالحرب الأهلية لترسخ سيطرتها على الجولان، ولتفرض وقائع جديدة على الأرض. وقد أعطى اعتراف ترامب بالسيادة الإسرائيلية على الجولان،[133] دفعة قوية للمخططات الإسرائيلية الاستيطانية. حيث أعدت وزارة الإسكان الإسرائيلية خطة تقضي بتكثيف الاستيطان في الجولان، وتتضمن الخطة بناء عشرات آلاف الوحدات الاستيطانية لاستيعاب 250 ألف يهودي بحلول سنة 2048. وتهدف الخطة إلى تنمية المشاريع السياحية وتشجيع السياحة، والعمل على إخلاء 80 ألف دونم من حقول الألغام وتجهيز مسطحات الأراضي لمشاريع التطوير والبناء السياحي والتجاري والإسكاني.[134] يضاف إلى الخطط الاستيطانية سعي الحكومة الإسرائيلية لإقامة مشاريع اقتصادية، من ضمنها التنقيب عن النفط في الجولان بالتعاون مع شركات أمريكية، وبحسب صحيفة هآرتس، فإن اعتراف واشنطن بالسيادة الإسرائيلية على الجولان، يرمي إلى تحقيق سيطرة أمريكية وإسرائيلية على كميات كبيرة من النفط والغاز من المتوقع استكشافها في هضبة الجولان. حيث يقدر احتواء مرتفعات الجولان على احتياطيات بنحو مليار برميل نفطي، وفي حال تحقق ذلك سيسهم هذا في تحويل "إسرائيل" من بلد مكتفٍ ذاتياً إلى مصدِّر للنفط في سنة 2020.[135]

4. لبنان:

أ. انعكاس التغيرات والثورات على القضية الفلسطينية:

اندلعت مظاهرات واسعة النطاق في لبنان في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 2019؛ احتجاجاً على سوء الأحوال الاقتصادية، وكرد فعل على فرض الحكومة لمزيد من الضرائب على البنزين والتبغ، واستحداث ضريبة على استخدام تطبيقات الواتس أب WhatsApp. تطورت الاحتجاجات فيما بعد لتطالب بتغيير الطبقة السياسية الحاكمة، واستقالة الرئاسات الثلاث (الجمهورية، والحكومة، والبرلمان)، وإلغاء المحاصصة الطائفية لكعكة السلطة، وذلك عبر المطالبة بمدنية الدولة. شاركت جميع الأطياف اللبنانية في الاحتجاجات، فكانت الاحتجاجات عابرة للطوائف والأحزاب، ولم تستثنِ أي طرف من المعادلة السياسية، رافعة شعار "كلن يعني كلن"، بمعنى أن الاحتجاج موجه إلى جميع أحزاب السلطة السياسية الحالية بما فيها حزب الله. أسفرت الاحتجاجات عن استقالة رئيس الحكومة سعد الحريري، وتكليف الوزير السابق حسان دياب بتشكيل حكومة تمهد لإجراء انتخابات جديدة. وبالرغم من انشغال الجمهور اللبناني بهمه الداخلي، إلا أنّ الاهتمام بالقضية الفلسطينية لم يغب عن ساحة المظاهرات، تجسد ذلك برفع صور الشهيد بهاء أبو العطا الذي اغتيل على يد الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة، ورفع المتظاهرين لشعارات تضامنية مع قطاع غزة في أثناء تعرضها للعدوان الإسرائيلي، عقب اغتيال أبو العطا.[136]

ب. تطور علاقاتها السياسية وأنشطتها الديبلوماسية:

تصدر ملف اللاجئين الفلسطينيين أجندة العلاقة الفلسطينية اللبنانية، واتخذت الأمور منحى تصعيدياً من خلال بعض الإجراءات والتصريحات السياسية. فقد دعا وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل الأونروا إلى شطب كل لاجئ فلسطيني من قيودها في حال تغيبه عن الأراضي اللبنانية، أو في حال استحصاله على جنسية بلد آخر، وذلك حتى تخفف من أعبائها المالية من جهة، ولكي تسهم في خفض أعداد اللاجئين في لبنان من دون التعرض لحق العودة الذي هو مقدس. أثار تصريح باسيل لغطاً كبيراً، ومعارضة من قبل الفلسطينيين، مما دفع بهاء أبو كروم عضو مجلس قيادة الحزب التقدمي الاشتراكي، المشارك في الحكومة اللبنانية، للتصريح بأنّ كلام باسيل لا يعكس سياسة لبنان الرسمية.[137] وفي السياق نفسه، وصف حسن منيمنة رئيس لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني التابعة لرئاسة مجلس الوزراء اللبناني، دعوة باسيل بأنها "التباس". موضحاً "إن سجلات وكالة أونروا هي الوحيدة التي تحفظ الوجود الفلسطيني كإنسان له هوية فلسطينية، ولا مكان آخر يحفظ هذا الفلسطيني بعد إخراجه من أرضه في فلسطين".[138]

في جانب متصل، رفض لبنان القرار الأمريكي بوقف تمويل الأونروا، وصرح باسيل أن لبنان سيقوم بكل ما يمكن القيام به لرفض التوطين، وسيخوض مواجهة حتى النهاية سياسياً وديبلوماسياً لتكريس حق العودة للفلسطينيين، معتبراً أن القرار الأمريكي بوقف تمويل الأونروا يمس بأسس "عملية السلام"، وبالتالي بالاستقرار والسلام الإقليميين والدوليين.[139] وأكد الرئيس اللبناني ميشيل عون على هذا الموقف، بتصريحه من على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، برفض لبنان القاطع لأي مشروع لتوطين اللاجئين الفلسطينيين. وتساءل عون عما إذا كانت قد انتهت معاناة اللاجئين الفلسطينيين "لينتهي دور الأونروا، أم أن الهدف من تعطيل دورها هو التمهيد لإسقاط صفة اللاجئ، ودمجه في الدول المضيفة لمحو الهوية الفلسطينية وفرض التوطين؟!".[140] وفي وقت لاحق، ربط عون بين اللاجئين الفلسطينيين والسوريين، من حيث تأثيرهما على مستقبل الدولة اللبنانية، محذراً بأنّ لبنان لن يبقى له وجود إذا بقي فيه لاجئون فلسطينيون وسوريون.[141]

تزامن ربط باسيل وعون بين اللاجئين السوريين والفلسطينيين، مع إطلاق حملة بواسطة وزارة العمل اللبنانية على العمالة الوافدة في لبنان، مما أثار ردود فعل كبيرة في أوساط اللاجئين الفلسطينيين، الذين شعروا باستهدافهم ضمن هذه الحملة، بالرغم من الوضع السياسي والقانوني المختلف للاجئين الفلسطينيين، الذين لم يأتوا للبنان أصلا بحثاً عن فرص عمل، وإنما كان قدومهم بسبب عملية تهجير قسري على يد الحركة الصهيونية. سبق إطلاق الحملة توقيع اتفاق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (The United Nations Development Programme (UNDP والسفارة النروجية سنة 2018، وذلك لتنفيذ مشروع "مسح القوى العاملة والأحوال المعيشية

للأسر داخل المخيمات الفلسطينية في لبنان"، من قبل إدارة الإحصاء المركزي اللبناني، فلأول مرة يتم إجراء مثل هذا المسح.[142] بعد إطلاق الحملة صَّرح وزير العمل كميل أبو سليمان أنّ خطة وزارة العمل لمكافحة اليد العاملة الأجنبية غير الشرعية لا تستهدف الفلسطينيين.[143]

بالتزامن مع ذلك أصدرت وزارة العمل قراراً يلزم بالحصول على تصريح عمل للعمال الأجانب، مما أثار احتجاجات الفلسطينيين وخروجهم إلى الشوارع تعبيراً من غضبهم في مظاهرات قوية استمرت نحو شهرين، وبطريقة لم تعهدها الساحة اللبنانية منذ عشرات السنين. لم تنجح تطمينات وزير العمل في التخفيف من غضب اللاجئين الفلسطينيين، مما دفع الرئيس الفلسطيني محمود عباس لدعوة اللاجئين الفلسطينيين إلى التهدئة، وإفساح المجال أمام المعالجات التي يتولاها مسؤولو السلطة الفلسطينية مع الحكومة اللبنانية.[144]

حاول بعض الفرقاء السياسيين زج الفلسطينيين في إطار التجاذبات السياسية اللبنانية الداخلية، وظهر ذلك في تصريح رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، الذي عدّ الاحتجاجات التي تجري في بعض المخيمات الفلسطينية، نابعة من خلفية سياسية، وبهدف استقطاب الشارع الفلسطيني في الصراع القائم بين حماس وحلفائها اللبنانيين من جهة (حزب الله)، والسلطة الفلسطينية من جهة أخرى.[145] في المقابل، تناول الأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصر الله موضوع العمالة الفلسطينية؛ من خلال الدعوة إلى التفريق بين العامل الأجنبي والفلسطيني، لكون الفلسطيني أجبر على الخروج من بلاده ولم يأتِ بمحض إرادته، ونفى وجود ارتباط بين طروحات التوطين وبين السماح للفلسطينيين بالعمل ضمن تسهيلات وضوابط معينة، وقال إن الفلسطيني واللبناني في سوق العمل "لا يمكن معاملتهما كما يعامل الأجنبي". كما علَّق على دعوة البعض لسكان المخيمات الفلسطينية للعودة إلى بلادهم للعمل فيها، بالقول: "طيب قولوا للجيش اللبناني انسحب من الحدود واترك الفلسطينيين يعودوا إلى بلادهم".[146]

دخل رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري على خط النقاش المحتدم حول الموضوع، محاولاً تبريد الأجواء من خلال الإعلان عن أنّ وثيقة الرؤية اللبنانية الموحدة هي المرجعية في التعامل مع اللاجئ الفلسطيني.[147] لكن وزير العمل بقي مصراً على موقفه عبر التصريح بأنّ "إعفاء الفلسطينيين من إجازات العمل يحتاج إلى تعديل القانون، وطلب استثنائهم من تطبيق القانون غير قابل للتنفيذ".[148] إن تصلب وزير العمل دفع الأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري النائب أسامة سعد، للدعوة إلى "إسقاط الإجراءات الجائرة التي أصدرها وزير العمل كميل أبو سليمان، وإقرار الحقوق السياسية والاجتماعية والإنسانية والمدنية للشعب الفلسطيني في لبنان".[149] ومع تأزم النقاش بادر الحريري إلى تجميد الموضوع من خلال الدعوة إلى تشكيل لجنة وزارية لدراسة "الملف الفلسطيني"، ليس فقط فيما يتعلق بملف حق العمل وإنما الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية والإنسانية.[150]

بالرغم من حالة التوتر بين أطراف من الحكومة اللبنانية واللاجئين الفلسطينيين، إلا أن ذلك لم يمنع مختلف الأحزاب اللبنانية من التضامن مع الشعب الفلسطيني، وتجسد ذلك باستنكارها للقمع الإسرائيلي لمسيرة يوم الأرض سنة 2018، وتوجيه التحية لكوكبة الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا نتيجة العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة.[151] انسحب هذا الإجماع في الموقف على رفض الأحزاب السياسية اللبنانية بجميع ألوانها لقرار نقل السفارة الأمريكية، وإعلان القدس عاصمة لـ"إسرائيل".[152] مهَّدت حالة التضامن والتوافق مع التوجهات الفلسطينية، الأرض إلى مزيد من التنسيق والتعاون بين الفلسطينيين والدولة اللبنانية، تجسد ذلك بتدخل الجيش اللبناني من أجل تفكيك الحالة العسكرية في مخيم المية مية، وذلك بالاتفاق مع مختلف الفصائل الفلسطينية، وقضى الاتفاق بإزالة كافة المظاهر المسلحة لكافة الأفرقاء، بما في ذلك سحب العناصر المسلحة ومنع حمل السلاح بشكل ظاهر أو غير ظاهر ومنع ارتداء البزات العسكرية، وكذلك تجميع وضبط كل فريق لسلاحه في مخزن عائد له داخل المخيم، ومنع استخدامه من أي كان ولأي سبب من الأسباب وتحت طائلة الملاحقة والتوقيف من قبل الجيش اللبناني.[153]

ج. العلاقة مع "إسرائيل":

استمرت "إسرائيل" في انتهاج سياسة عدوانية تجاه لبنان، فقامت مع بداية سنة 2018 بتنفيذ عملية تفجير داخل الأراضي اللبنانية استهدفت محمد عمر حمدان، أحد كوادر حركة حماس في مدينة صيدا، والذي نجا من محاولة الاغتيال، التي اتضح من خلال تحقيقات الأمن الداخلي اللبناني بأنّها مدبرة بواسطة خلية لبنانية تابعة للموساد الإسرائيلي، يترأسها لبناني،[154] والذي بدوره اعترف بعد القبض عليه بتشغيله من قبل جهاز الموساد Mossad.[155] ويبدو أنّ الموساد الإسرائيلي حاول اختراق الساحة اللبنانية بعدة طرق، فقد كشفت صحيفة الديار اللبنانية في أيلول/ سبتمبر 2019 عن عودة نحو 230 لبنانياً يشتغلون (أو كانوا يشتغلون) كعملاء لـ"إسرائيل"، كانوا سابقاً في جيش لحد، ودخلوا بجوازات سفر أمريكية إلى لبنان، وأن السفارة الأمريكية تؤمن لهم الحماية، على أساس أن هؤلاء العملاء مواطنون أمريكيون حتى لو كانوا من أصل لبناني، وأنه لا يحق للسلطات اللبنانية التعامل مع المواطنين الأمريكيين إلا وفق تنسيق قانوني أمريكي لبناني.[156]

كشفت صحيفة معاريف العبرية في وقت لاحق عن دوافع عملية الاغتيال الفاشلة، مدعية بأنّ حمدان كان يعمل على بناء تنظيم قادر على تنفيذ غارات صاروخية على "إسرائيل" انطلاقاً من جنوب لبنان، وزعمت الصحيفة أنّ قادة حزب الله غضبوا من محاولات حماس، خشية أن يؤدي أي تصعيد انطلاقاً من الجنوب إلى جرّ الحزب إلى مواجهة عسكرية مع "إسرائيل"، وأنه في أعقاب لقاءات بين قادة الطرفين تم الاتفاق على عدم الإقدام على أيّ خطوة من قبل حماس من دون معرفة الحزب.[157]

دفع نشاط حماس في لبنان الإسرائيليين إلى ممارسة ضغوط على الحكومة اللبنانية عبر أطراف أجنبية، من أجل الحد من حركة قيادات الحركة، وقالت هيئة البث الإسرائيلية "كان Kan"، إن الحكومة البريطانية تدرس مساومة لبنان على طرد صالح العاروري نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وذلك بضغط إسرائيلي. وأوضحت أن بريطانيا ستُخيِّر لبنان بين مواصلة التعاون المشترك بين البلدين أو طرد العاروري، وذلك في إطار التنسيق البريطاني الإسرائيلي الخارجي بهدف التضييق على العاروري.[158]

استخدمت "إسرائيل" لغة التهديد في محاولتها ردع حزب الله، وأن الحسم في المعركة القادمة سيكون عبر قتل نصر الله.[159] وفي السياق نفسه، ادعى نتنياهو وجود مصانع أسلحة لحزب الله قرب مطار رفيق الحريري الدولي. هذه التصريحات قُرئت لبنانياً على أنها محاولة لتبرير أي عدوان إسرائيلي مستقبلي على لبنان، وهذا ما أشار إليه وزير الخارجية باسيل، بأن "إسرائيل تسعى لشن عدوان جديد على لبنان".[160] وفي وقت لاحق، أشار نتنياهو إلى نجاح "إسرائيل" في منع امتلاك حزب الله لآلاف الصواريخ الدقيقة، بحيث اقتصر امتلاك الحزب للعشرات منها فقط، علاوة على إفشال محاولات الحزب لحفر أنفاق باتجاه فلسطين المحتلة، حيث تم كشف نفقين كان يُعدُّهما الحزب.[161] أعقب ذلك بنحو أسبوع الإعلان عن اكتشاف نفق ثالث، أكدت "إسرائيل" أنه لا يشكل تهديداً وشيكاً للمستوطنين الإسرائيليين، وهذا ربما يفسر حصول الرئيس اللبناني على تطمينات من الولايات المتحدة بعدم وجود "نوايا عدوانية" تجاه لبنان كرد على هذه الأنفاق.[162]

في المقابل، وفي إطار الحرب النفسية، كشف نصر الله عن امتلاك الحزب لعدد كافٍ من الصواريخ الدقيقة، والتي تمكِّن الحزب من ضرب أي هدف داخل "إسرائيل". وأشار نصر الله عن أن هناك أنفاقاً في الجنوب اللبناني، ولكنه أضاف "لسنا ملزمين بأن نعلن عمن حفرها أو متى لأننا نعتمد الغموض البنّاء"، وأضاف "عملية الجليل لن تتوقف على الأنفاق وكيف لنتنياهو أن يعلم أنه دمرها كلها". وربط نصر الله عملية الدخول إلى الجليل بحصول عدوان على لبنان وقال إنهم، أي الإسرائيليون، "لن يعلموا من أين سندخل إلى الجليل وهي لن تحصل إلا في حال العدوان على لبنان.. فجزء من خطتنا هو الدخول إلى الجليل، ونحن قادرون على ذلك، ونقرر وفق مجريات الحرب". وأكد نصر الله أن "عملية الأنفاق لا تلغي عملية الجليل المحضر لها ولو بنسبة 10% وهي لم تستحق هذه الدعاية". وتوعَّد نصر الله "إسرائيل" بأنها "إذا اعتدت على لبنان فستندم، لأن ثمن الاعتداء سيكون أكبر بكثير مما يتوقعه".[163]

حاولت "إسرائيل" بناء معادلة عسكرية جديدة في لبنان، استناداً إلى الافتراض بانشغال حزب الله بالحرب في سورية، وعدم قدرته على الرد بسبب استنزاف قواته، فقامت باغتيال عنصرين من الحزب في سورية، بالإضافة إلى محاولة قصف معقله في بيروت. لكن حزب الله رد على عملية الاغتيال من خلال تدمير آلية عسكرية تابعة للإسرائيليين وإصابة من فيها، وقد قوبلت هذه

العملية بقصف إسرائيلي على جنوب لبنان، لم يوقع أي خسائر بشرية، وانتهت هذه الجولة دون مزيد من التصعيد، لأن الطرفين لا يرغبان بتطور الأمور نحو حرب شاملة. حيث أعلن نصر الله أن "الموضوع بالنسبة لنا ليس رد اعتبار، إنما يرتبط بتثبيت معادلات، وتثبيت قواعد الاشتباك، وتثبيت منطق الحماية للبلد". وأضاف "يجب أن يدفع الإسرائيلي ثمن اعتدائه"، وتوعد نصر الله أيضاً باستهداف المسيّرات الإسرائيلية، التي غالباً ما تحلق في الأجواء اللبنانية.[164] وبالفعل بعد نحو أسبوع من تصريح نصر الله، أعلن حزب الله في 2019/9/9 إسقاط طائرة إسرائيلية مسيّرة جنوب لبنان، وقد أقرت "إسرائيل" بذلك على لسان المتحدث باسم الجيش.[165] وبالرغم من الهدوء النسبي على الحدود، إلا أنّ الأمور قابلة للتصعيد في أي لحظة، فـ"إسرائيل" حريصة على عدم إخلال الحزب بالتوازن العسكري الاستراتيجي من خلال امتلاكه لأسلحة نوعية، لذلك ستخاطر باحتمالية اندلاع حرب، في سبيل تحقيق ذلك، وتبقى احتمالية اندلاع حرب شاملة واردة، وإن كان الطرفان غير راغبين بها، لكن لا أحد يضمن إلى أين ستتجه الأمور في حال اندلعت جولة جديدة من المواجهة.

على الصعيد الاقتصادي، استمرت المحاولات الإسرائيلية لسرقة الموارد اللبنانية، من خلال التعدي على الحدود المائية اللبنانية بهدف السيطرة على الغاز الطبيعي. فقد أعلن لبنان عبر بيان صادر عن الجيش تمسك بلاده بحقها في استغلال "بلوك الغاز الطبيعي رقم 9" في البحر المتوسط، مؤكداً أنه يقع بكامله ضمن المياه الإقليمية اللبنانية. وشدد الجيش على موقف الحكومة اللبنانية الرافض لإنشاء جدار إسرائيلي على الحدود "كونه يمس السيادة اللبنانية، خصوصاً أن هناك أراضٍ على الخط الأزرق (الفاصل الذي رسمته الأمم المتحدة بين لبنان من جهة وإسرائيل وهضبة الجولان المحتلة من جهة أخرى عام 2000) يتحفظّ عليها لبنان".[166] في السياق ذاته، حذر المجلس الأعلى للدفاع اللبناني من بناء الجدارن ومن تبعات الموقف الإسرائيلي من البلوك 9، معتبراً "أن الجدار الإسرائيلي على الحدود (الجنوبية للبنان) في حال تشييده سيعتبر اعتداء على السيادة اللبنانية وخرقاً للقرار 1701".[167]

حاولت الولايات المتحدة نزع فتيل الأزمة من خلال التوسط، وطرح حل لترسيم الحدود البحرية مبني على "خط هوف Hoff Line"، الذي رسمه السفير الأمريكي السابق فريدريك هوف Frederick Hoff سنة 2012، ويقضي باقتسام مساحة 860 كم^2 المتنازع عليها، بنسبة تقارب الـ 60% للبنان، و40% لـ"إسرائيل". لكن لبنان رفض الطرح الأمريكي على لسان المسؤولين اللبنانيين.[168] وأكد لبنان على موقفه في عدة مناسبات وعلى لسان قائد الجيش، الذي صرح بأنّ الجيش سيتصدى لأي محاولة إسرائيلية للمس بثروات لبنان.[169] وكرر الموقف ذاته وزير الدفاع إلياس بو صعب، بتصريحه في أثناء تفقده للحدود "لن نتنازل عن شبر".[170] في حين رأى رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري أنّ "إسرائيل تريد خلق مزارع شبعا جديدة، لكن هذه المرة في البحر".[171] وذلك في إشارة منه إلى الأطماع الإسرائيلية.

5. السعودية ودول الخليج:

أ. انعكاس التغيرات والثورات على القضية الفلسطينية:

بالرغم من انشغال دول الخليج العربي بخلافاتها الداخلية، المترافقة مع فرض حصار على قطر من قبل السعودية والإمارات والبحرين، علاوة على تورطهم في الحرب على اليمن، إلا أن مجلس التعاون لدول الخليج ما زال يعلن بأنّ القضية الفلسطينية هي قضية العرب والمسلمين الأولى، وأن القدس هي العاصمة التاريخية لفلسطين وفقاً للقرارات الدولية، وأن أي إجراء تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي هو أمر باطل، ولا يؤدي إلا إلى إشعال التوتر في المنطقة، وإضعاف فرص التوصل إلى حل شامل ودائم مبني على أساس حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. وهذا ما أكده مجلس التعاون في بيانه الختامي لقمة الدورة الأربعين المنعقدة في الرياض في كانون الأول/ ديسمبر 2019،[172] والتاسعة والثلاثين المنعقدة في كانون الأول/ ديسمبر 2018.[173]

ب. العلاقات الخليجية – الفلسطينية:

على الصعيد السياسي:

تناقلت بعض وسائل الإعلام في أوائل آذار/ مارس 2018 أخبار تفيد بممارسة السعودية ضغوط على الرئيس عباس للقبول بـ"صفقة القرن"، وفقاً للتصور المطروح من جانب الولايات المتحدة و"إسرائيل"، في وقت تمسّك فيه عباس بموقفه الرافض لقبول تلك الصفقة.[174] فقد أوردت صحيفة الشروق المصرية بأنّ هنالك عاصمة عربية مهمة (لم تحددها) قد مارست ضغطاً على الرئيس عباس للقبول بـ"صفقة القرن"، ورفع شعار "خذ وفاوض".[175] فيما أكدت تسريبات الصحافة الإسرائيلية (القناة العاشرة) صحة هذه الأخبار، بإيرادها لفحوى اجتماع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان ببعض رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية في نيويورك في 2018/3/27، حيث أعلن بن سلمان بأنه قد طالب الفلسطينيين بقبول ما يُعرض عليهم من تسويات، وإن الوقت قد حان لذلك، وأن يعودوا لطاولة المفاوضات وإلا فليصمتوا وليتوقفوا عن التذمر.[176] في هذا السياق، كشفت دراسة إسرائيلية نشرها مركز بيجين – السادات للدراسات الاستراتيجية The Begin–Sadat Center for Strategic Studies في صيف 2018، عن أنّ سعي السعودية لانتزاع الإشراف على الأماكن المقدسة في القدس من الأردن، يهدف إلى تعزيز قدرة ترامب على دفع خطته لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والتي يطلق عليها "صفقة القرن".[177] لم تعقِّب السعودية على التقارير الصحفية التي تتحدث عن رغبتها في الحصول على الوصاية، مما أوحى بأنه فعلاً توجد مثل هذه الرغبة، إلى أن خرج السفير السعودي في الأردن الأمير خالد بن فيصل بن تركي،

وبعد فترة طويلة من تناول الإعلام لهذا الخبر، لينفي ما تردده وسائل الإعلام، وليعلن بأن السعودية تدعم الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.[178]

لم يحل تأييد النظام السعودي لما يسمى "صفقة القرن" دون إبداء تعاطفه مع الفلسطينيين، واستنكاره للعنف الإسرائيلي تجاههم، وذلك في اتصال هاتفي أجراه العاهل السعودي مع الرئيس عباس.[179] وفي هذا السياق، سعت السعودية إلى تمتين علاقتها مع السلطة الفلسطينية، وتجسد ذلك في زيارة الأمير السعودي منصور بن مسلم لمناطق السلطة الفلسطينية في آذار/ مارس 2019، وهي تعد الزيارة الأولى من نوعها من طرف السعودية، حيث ترأس الأمير منصور مؤسسة الإغاثة التعليمية، وعلى هامش الزيارة تم التوقيع على مذكرة تعاون مع وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.[180] تبع ذلك زيارة المنتخب السعودي لكرة القدم ولأول مرة مناطق السلطة، لإجراء مباراة مع المنتخب الفلسطيني، كلتا الزيارتين أثارتا ضجة وخشية من أن تمهدا لتطبيع العلاقات مع الإسرائيليين بشكل علني، وتبادل الزيارات بين السعوديين والإسرائيليين، إلا أن السعوديين لا يرون في ذلك تطبيعاً، وإنما وسيلة لدعم السلطة، وفي هذا الشأن تم إنشاء لجنة اقتصادية مشتركة ومجلس أعمال سعودي فلسطيني، وذلك عقب زيارة الرئيس عباس للسعودية في تشرين الأول/ أكتوبر 2019.[181]

انعكس الموقف السعودي السلبي من المقاومة الفلسطينية على علاقتها مع حركة حماس، التي يصنفها النظام السعودي كحليفة لخصومه الإقليميين المتمثلين بإيران وقطر. حيث ادعى عادل الجبير وزير الخارجية السعودي، في كلمة له أمام البرلمان الأوروبي European Parliament في بروكسل في شباط/ فبراير 2018، بأنّ وقف تمويل دولة قطر لحركة حماس سمح للحكومة الفلسطينية بالسيطرة على قطاع غزة، واصفاً حماس بـ"المتطرفة" بعد وصفها بـ"الإرهابية" في مناسبة سابقة.[182] وفي مناسبة أخرى، رأى الجبير أنّ النظام الإيراني يسعى لزعزعة الوضع في عدة دول عربية، وأنه يدعم حركات فلسطينية (حماس والجهاد) لتقويض السلطة الفلسطينية.[183] كما شجبت السعودية على لسان مندوبها في الأمم المتحدة عبد الله بن يحيى المعلمي ما وصفه بـ"إطلاق القذائف الصاروخية من غزة نحو مناطق مدنية إسرائيلية"، في إشارة إلى قصف فصائل المقاومة الفلسطينية للمستعمرات الإسرائيلية في كانون الأول/ ديسمبر 2018. وقد تسببت زيادة حدة الصراع الإقليمي بين السعودية من جهة وإيران وحلفائها من جهة أخرى، في وضع حركة حماس في دائرة التضييق والاستهداف السعودي. فوصل الأمر إلى تحقيق الأمن السعودي مع عبد الرحمن ولد محمد، وهو ناشط على وسائل التواصل الاجتماعي من أصول موريتانية، وذلك بسبب تعاطفه مع قطر ومنظمة تصفها بـ"الإرهابية"، والمقصود هنا هو حركة حماس.[184] في هذا السياق، كشفت حركة حماس في بيان صادر عنها، عن اعتقال السلطات السعودية للقيادي فيها محمد صالح الخضري مع نجله الأكبر هاني دون أسباب معلنة في 2019/4/4،[185] بالإضافة

إلى اعتقال العشرات من مناصري حماس في السعودية في حملة اشتدت منذ أوائل شباط/ فبراير 2019. وقد أحصى المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان منهم ما يزيد عن ستين معتقلاً، مع توافر معلومات لديه عن أنّ العدد الحقيقي للمعتقلين هو أكثر من ذلك، لكن أهالي المعتقلين يخشون من التبليغ عن اعتقالهم.[186] وقد أفادت مصادر صحفية عن تعرض المعتقلين لتعذيب شديد على أيدي قوات الأمن السعودية.[187] وحتى كتابة هذا التقرير ما تزال الأغلبية الساحقة منهم تحت الاعتقال.

تماهت الإمارات والبحرين مع الموقف السعودي من الفلسطينيين. أما الإمارات فقد أبقت على موقفها الداعم لحليفها محمد دحلان؛ محافظة في الوقت نفسه على علاقة فاترة مع الرئيس عباس، مع إبداء مساندتها للشعب الفلسطيني من خلال إدانة استخدام القوة "المفرطة" تجاه الفلسطينيين من قبل قوات الاحتلال، وذلك في بيان صادر عن وزارة الخارجية كردة فعل على قمع الاحتلال للمسيرات التي انطلقت بمناسبة الذكرى الـ 70 للنكبة.[188] في المقابل، وفيما يتعلق بالعلاقة مع حركة حماس، وبالاستناد على أنها حليفة لإيران، ادّعى أنور قرقاش، وزير الدولة الإماراتية للشؤون الخارجية، بأن حركة حماس "ما هي إلا مشروع أداة إيرانية إقليمية".[189] وجاء تصريح قرقاش على خلفية إعلان حماس وقوفها مع إيران في وجه العقوبات الأمريكية. فيما صرح وزير خارجية البحرين خالد بن أحمد آل خليفة بإنه لو لم يكن هناك دعم إيراني بالجنود والمال لحركة حماس في قطاع غزة، لكان تحقيق "السلام" بين الفلسطينيين والإسرائيليين أقرب.[190]

في الجهة المقابلة للموقف السعودي الإماراتي البحريني نجد موقف قطر والكويت، حيث تحاول قطر لعب دور الوسيط بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس، ويساعدها في ذلك حرصها على دوام التواصل مع قيادة السلطة الفلسطينية، مع تمتينها لعلاقتها مع حركة حماس. لم يتوقف التنسيق بين السلطة وقطر، والذي تجسد في زيارات رسمية للرئيس عباس لقطر في آب/ أغسطس 2018،[191] وفي أيار/ مايو 2019،[192] وتشرين الثاني/ نوفمبر 2019.[193] وكان مما هدفت إليه الزيارات مناقشة تحويل أموال قطرية إلى قطاع غزة خارج صلاحيات السلطة الفلسطينية. حيث تنتقد السلطة قطر لإرسالها أموالاً إلى قطاع غزة عبر "إسرائيل"، فمن وجهة نظرها، يسهم ذلك في دعم حركة حماس وتعزيز الانقسام. وهذا ما دفع قطر للتعهد بإرسال أموال للضفة الغربية بالتزامن مع قطاع غزة، لدفع هذا الاتهام عن نفسها،[194] وذلك من خلال تخصيص مبلغ 300 مليون دولار لدعم قطاعي التعليم والصحة لدى السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى 180 مليون لدعم خدمات الكهرباء في غزة.[195] وكان السفير محمد العمادي رئيس اللجنة القطرية لإعمار غزة، قد صرح في وقت سابق بأنّ قطر تساعد "إسرائيل" على تجنب حرب أخرى في غزة، وذلك بتحويل أموال إغاثة للفلسطينيين الفقراء، بمباركة من واشنطن. واصفاً التعاون بين الطرفين بأنه دليل على نأي الدوحة بنفسها عن حماس. وتساءل العمادي في لقاء صحفي معه "إذا كنا نساعد حماس فهل

تعتقد أن الإسرائيليين سيسمحون لنا بالدخول والخروج؟ هذا مستحيل. هم يعلمون أننا لا نساعد حماس". وأضاف أن "كل قرش" من الأموال القطرية تحصل عليه غزة تجري مراقبته لضمان إنفاقه على الاحتياجات الإنسانية.[196] ورداً على حديث الجبير بأن الدوحة أوقفت دعمها لحركة حماس؛ قال العمادي "لا نساعد حماس، نحن نساعد الإنسان، وهذا مبدأنا".[197]

أعلنت قطر رفضها للانقسام في عدة مناسبات، وكمؤشر على ذلك أكد العمادي على موقف قطر القاضي بضرورة إتمام المصالحة الفلسطينية. لكن رؤية قطر مبنية على عدم انتظار إتمام المصالحة للتخفيف من سوء الأوضاع المعيشية في قطاع غزة، وإنما التحرك بهدف التخفيف من آثار الحصار الإسرائيلي المضروب على قطاع غزة، وفي هذا الشأن أشار العمادي خلال لقائه عدداً من الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة: "ما نقوم به تجاه غزة هو لتخفيف معاناة أهلنا ولتسهيل المصالحة".[198]

تمكنت قطر من لعب دور في تقريب وجهات النظر فيما يتعلق بإجراء الانتخابات، وساعدها في ذلك محافظتها على علاقة جيدة مع أطراف المعادلة الفلسطينية. فعقب إعلان الرئيس عباس عن نيته إجراء الانتخابات، تحرك القطريون بواسطة السفير العمادي، من أجل المضي قدماً في إجرائها، فعقد العمادي عدة لقاءات للدفع بهذا الاتجاه سواء مع قيادة حماس في قطاع غزة، أم مع الرئيس عباس في مقره برام الله، أعقب ذلك عقده لاجتماع مع رئيس المجلس التشريعي عزيز دويك، بوجود بعض النواب المحسوبين على حركة حماس، وذلك بهدف إقناعهم بخوض الانتخابات، ناصحاً إياهم بدعم مرشحين مستقلين في هذه الانتخابات.[199]

تميزت الكويت عن باقي الدول الخليجية في موقفها المهاجم للانتهاكات الإسرائيلية على مستوى المحافل الدولية. فقد وصف رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم "إسرائيل" بأنها الدولة الأكثر مخالفة لقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان المنبثق عنها.[200] الغانم عاد وأكد خلال وقفة تضامنية بمناسبة الذكرى الـ 70 للنكبة، أن جميع الكويتيين بالرغم من اختلافاتهم متفقون ومتحدون تجاه قضية القدس، وأشار الغانم إلى إصدار المجلس بياناً واضحاً بخصوص القضية، وصوَّت عليه بالإجماع دون اعتراض من أي نائب، مما يؤكد وحدة وجهة نظر الكويتيين بما يخص القضية.[201] لم تكتفِ الكويت بالمساندة اللفظية بل اتجهت نحو المساندة الديبلوماسية من خلال إعاقة إصدار بيان لواشنطن في مجلس الأمن لإدانة المقاومة الفلسطينية.[202] كما ردت الكويت على خفض الولايات المتحدة مساعداتها المالية لوكالة الأونروا، بأن ما يدفعه العرب للأونروا يفوق ما تقدمه الولايات المتحدة، بالرغم من كونها أكبر مانح للوكالة.[203] استمرت الكويت في مهاجمة التجاوزات الإسرائيلية في المحافل الدولية، مما تسبب بإحراج "إسرائيل" وفضحها، فوصل الأمر إلى انسحاب الوفد الإسرائيلي من أعمال المؤتمر الـ 139 للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي Inter-Parliamentary Union، عقب كلمة نارية للغانم.[204]

على الصعيد المالي:

ذكرت السعودية بأنّها دعمت فلسطين منذ سنة 2000 وحتى منتصف سنة 2018 بمبلغ تجاوز 6 مليارات دولار. وذلك وفق ما أعلن المستشار في الديوان الملكي عبد الله بن عبد العزيز الربيعة، الذي أوضح أن:

> المجالات الإغاثية والإنسانية التي ساهمت فيها المملكة لمساعدة الأشقاء الفلسطينيين، تنوعت بين المساعدات التنموية التي بلغ مقدارها (4,531,487,015) دولاراً، والمساعدات الإنسانية بما مقداره (1,002,298,330) دولاراً، والمساعدات الخيرية التي بلغ مقدارها (17,330,878) دولاراً، إضافة إلى مبلغ 200 مليون دولار، الذي تعهدت به المملكة لدولة فلسطين (في قمة القدس)، من ضمنه 50 مليون دولار لوكالة (أونروا)، و150 مليون دولار لدعم برنامج الأوقاف الفلسطينية في القدس.[205]

لكن وبحسب بيانات صادرة عن المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، فإنّ مجموع الدعم السعودي للسلطة الفلسطينية منذ إنشائها سنة 1994 وحتى سنة 2017، قد بلغ 3.83 مليارات دولار.[206]

فيما يتعلق بقطر؛ فإنها تذكر أنّ مجموع المنح والمساعدات القطرية للفلسطينيين خلال سبع سنوات، منذ سنة 2012 وحتى منتصف 2019، قد بلغت ما مقداره 1.18 مليار دولار.[207] وكانت صحيفة هآرتس قد أعلنت سابقاً عن تحويل قطر أكثر من 1.1 مليار دولار للفلسطينيين، دخلت إلى غزة بمصادقة الحكومة الإسرائيلية، وأضافت الصحيفة أنه في أعقاب ارتفاع وتيرة تحويل الأموال القطرية، أجرى المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية مداولات استثنائية، طالب خلالها جهات سياسية وقضائية وأمنية بالتدقيق فيما إذا بالإمكان مواصلة هذه التحويلات المالية، من دون أن تعد خرقاً للعقوبات الإسرائيلية والدولية ضد حماس. ونقلت الصحيفة عن مصدر سياسي إسرائيلي اطلع على المعطيات، تأكيده على أن التبرعات القطرية للأونروا، في سنة 2018، أنقذت هذه الوكالة من الانهيار، ومكنتها من مواصلة أنشطتها من أجل مصلحة سكان القطاع. ولفتت الصحيفة النظر إلى أن الحكومة الإسرائيلية اضطرت إلى قبول الاقتراح القطري بتقديم هذه المساعدات إلى قطاع غزة، في أعقاب رفض السلطة الفلسطينية تقديم مساعدات، وقرار عباس بفرض عقوبات على سكان القطاع، وبعد أن رفضت مصر مقترحات أمريكية بتقديم مساعدة للقطاع من خلال إقامة منطقة تجارية محاذية للقطاع في سيناء.[208]

حرصت الإمارات على إيصال دعمها للشعب الفلسطيني من خلال وكالة الأونروا، وليس عن طريق السلطة الفلسطينية. وتذكر الإمارات بأنها قدمت 1.68 مليار دولار كمساعدات للفلسطينيين خلال الفترة ما بين 2013–2018.[209] أما الكويت فقد وازنت في دعمها ما بين الأونروا والسلطة

الفلسطينية، فقدمت مبلغ 50.1 مليون دولار في سنة 2018 لدعم ميزانية الأونروا،[210] وفي المقابل قدمت مبلغ 50 مليون دولار في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، دعماً للموازنة العامة للسلطة الفلسطينية.[211]

ج. الموقف من عملية التسوية:

أشار تحقيق صحفي تم بثه على القناة 13 أو Channel 13 العبرية تحت عنوان "أسرار الخليج" إنه بين نهاية 2015 ومطلع 2016، جرت اتصالات مباشرة بين ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد ونتنياهو، بغية "تنسيق المواقف" بشأن الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه بين إيران والدول الغربية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015. كما تناولت الاتصالات محاولات إطلاق مبادرة "سلام" إقليمية، يتم لأجلها تشكيل حكومة وحدة وطنية في "إسرائيل" عبر ضم زعيم حزب العمل، إسحق هرتسوغ Yitzhak Herzog، إلى حكومة نتنياهو، وإطلاق مبادرة تحظى بدعم دول عربية. وذكرت التقارير الإسرائيلية في حينه أن هرتسوغ، ومن أجل التأكد من جدية عروض نتنياهو، أجرى اتصالات مع الرئيس المصري والعاهل الأردني وأطراف عربية أخرى، لم يكشف عنها في ذلك الوقت، لـ"بحث آفاق واحتمالات إطلاق هذه المبادرة".[212]

كما كشفت القناة 13 بأن رئيس الموساد تامير باردو Tamir Pardo زار السعودية سراً في 2014، مع تصاعد مخاوف السعوديين من التقارب بين الولايات المتحدة وإيران، حيث رأوا أن "إسرائيل" هي الداعم الأقوى ضد الإيرانيين. وذكرت القناة أيضاً أن نتنياهو، اجتمع مع بندر بن سلطان، رئيس مجلس الأمن الوطني السعودي، بوجود ممثل عن دولة ثالثة (لم تحددها)، في أيلول/ سبتمبر 2014، حيث اقترحت السعودية مبادرة ديبلوماسية مشتركة بشأن محادثات "السلام" الإسرائيلية – الفلسطينية، ووضع استراتيجية عمل مشتركة لمواجهة النفوذ الإيراني، وإعادة إعمار غزة. وحينها أبدى نتنياهو "قبولاً" بالمبادرة، واتفق مع بن سلطان أن يعلن كل من نتنياهو ووزير الخارجية السعودي تلك المبادرة من على منبر الأمم المتحدة. لكن المحادثات فشلت لاحقاً بين "إسرائيل" والسعودية، بسبب تمسك نتنياهو بكل بنود المسودة الإسرائيلية. وأوضحت القناة أن الاتصالات تجددت بعد عام، إثر وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز.[213]

بالرغم من الخطوات الحثيثة للإدارة الأمريكية من أجل تصفية القضية الفلسطينية تحت مسمى "صفقة القرن"، والتنكر للأسس التي قامت عليها "عملية السلام"، بواسطة انتهاجها لسياسة فرض الأمر الواقع، من خلال الاعتراف بالقدس عاصمة لـ"إسرائيل"، إلا أن بعض الدول الخليجية لا ترى في ذلك عائقاً أمام استئناف عملية المفاوضات. عبرَّ عن ذلك الجبير بقوله "انتظار المبادرة الأمريكية... إذا ما كان فيها عناصر مقبولة لدى الطرفين، سيكون بالإمكان استئناف المفاوضات رغم الأزمة الحالية حول إعلان الرئيس ترامب".[214] وبحسب بعض الصحف العبرية

فقد اقترحت السعودية على "إسرائيل" جعل الحرم القدسي الشريف منطقة دولية، وذلك بهدف المضي قدماً في "عملية السلام".[215]

تنطلق السعودية في موقفها من قبول نموذج حل الدولتين، والافتراض بوجود أحقية لليهود في وجود وطن قومي لهم على أرض فلسطين، هذا ما صرَّح به ولي العهد السعودي ردَّاً على سؤال وجه له، حول ما إذا كان يعتقد أن للشعب اليهودي حقاً في دولة ولو في جزء من أرض أسلافه، فأجاب: "أعتقد أن لكل شخص، في أي مكان، الحق في العيش في دولته المسالمة. أعتقد أن الفلسطينيين والإسرائيليين لهم الحق في أن يكون لهم أرض خاصة بهم. لكن علينا التوصل إلى اتفاق سلام لضمان الاستقرار للجميع ولإقامة علاقات طبيعية".[216]

حرص بن سلمان في أثناء زيارته للولايات المتحدة على الالتقاء برموز اللوبي الصهيوني، وإرسال رسائل تطمين حول العلاقة مع "إسرائيل"، حيث أبلغ الملياردير الإسرائيلي، والذي يحمل الجنسية الأمريكية، حاييم سابان Haim Saban، بانطلاق عهد جديد بين "إسرائيل" والسعودية.[217] وبحسب مجلة نيويوركر The New Yorker، فإنّ بن سلمان عرض مبادرة خاصة به أمام الإدارة الأمريكية؛ تتضمن الاعتراف بالقدس كعاصمة لـ"إسرائيل"، وشرعنة غالبية المستوطنات في الضفة الغربية. ونقلت المجلة عن مسؤول فلسطيني قوله إن الزعماء العرب بالتعاون مع إدارة ترامب مارسوا ضغوطاً شديدة على عباس، وكان الهدف "حل قضية القدس لبناء جبهة موحدة ضد إيران".[218]

يبدو أنّ اندفاع ولي العهد نحو الانخراط في ملف "عملية السلام" بعيداً عن محددات المبادرة العربية القائمة على نموذج حل الدولتين، وما أثار من اعتراضات وانتقادات غاضبة ضد السلوك السعودي فلسطينياً وعربياً؛ دفع السعوديين للتريث؛ وتولى العاهل السعودي بنفسه زمام المبادرة، حيث تولى طمأنة العرب بأن السعودية لن توافق على أي خطة لـ"السلام" في الشرق الأوسط لا تعالج وضع القدس أو حق اللاجئين في العودة. وأشارت رويترز إلى أن الضمانات الخاصة التي قدمها العاهل السعودي الملك سلمان للرئيس عباس، ودفاعه العلني عن المواقف العربية الثابتة، قد ساعد في تغيير التصور بأن السعودية غيرت موقفها تحت قيادة ولي العهد بن سلمان.[219]

وقد كشفت قناة آي 24 نيوز i24News الإسرائيلية نقلاً عن موقع أكسيوس Axios، وبالاستناد على وثيقة سرية، بأن الرياض غير مستعدة لتطبيع العلاقات مع "إسرائيل" أو الموافقة على "صفقة القرن"، دون أن يقدّم الإسرائيليين تنازلات للفلسطينيين. وأوضحت القناة أن هذه الوثيقة تعد استثنائية، إذ إنها تتناقض مع تصريحات نتنياهو المستمرة في الآونة الأخيرة، حول إمكانية تطوير العلاقات بين "إسرائيل" وعدد من الدول الخليجية. إذ صرح في السابق أن إقامة العلاقات الديبلوماسية مع دول عربية قد تؤدي إلى تسوية مع الفلسطينيين، لكن القناة كشفت أن احتمال

تحقيق ذلك هو "ضئيل جدا".[220] وبالرغم من الخلاف بين السعودية وقطر، إلا أنهما يتفقان في الموقف نفسه الرافض لـ"صفقة" لا تتضمن حق العودة أو القدس، فقد صرح وزير خارجية قطر محمد بن عبد الرحمن آل ثاني بأن "قطر غير مهتمة بأي شيء لا يمثل حلاً يقوم على دولتين، حدود 1967، حق العودة، إعلان واضح للقدس كعاصمة لفلسطين".[221]

د. الموقف من "إسرائيل":

استغلت "إسرائيل" حالة العداء بين إيران ودول الخليج لبناء تحالف أمني واقتصادي معها، بمعزل عن حل القضية الفلسطينية، وتحت شعار "مواجهة الخطر الإيراني والحركات الأصولية". تجسد ذلك بعقد مؤتمر ضدّ إيران في نيويورك في أيلول/ سبتمبر 2018، يجمع مسؤولين عرب مع رئيس الموساد الإسرائيلي. وقد شارك فيه كل من الجبير، وسفير الإمارات في واشنطن يوسف العتيبة، ووزير الخارجية اليمني خالد اليماني، وسفير البحرين في واشنطن الشيخ عبد الله بن راشد، ووزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، بالإضافة إلى رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي يوسي كوهين Yossi Cohen.[222] في السياق نفسه، شارك رئيس أركان الجيش الإسرائيلي غادي آيزنكوت، في مؤتمر "قادة الجيوش" المنعقد في واشنطن، والتقى بنظرائه العرب من السعودية والبحرين والأردن ومصر، وناقشوا "الشأن الإيراني والمستجدات التي طرأت على المشهد السوري".[223] ومن جانبه، كشف آيزنكوت عن أنّ أجهزة الأمن والاستخبارات الإسرائيلية تعمل بشكل "وثيق" مع نظيرتها في العالم العربي.[224] في هذا السياق، قال بومبيو إن تحالفاً دولياً يضم دولاً خليجية وأوروبية وآسيوية إلى جانب "إسرائيل" يتشكل في الوقت الراهن، من أجل بلورة أنظمة دفاعية لخفض التصعيد في منطقة الشرق الأوسط. وشدد بومبيو على أن إيران هي "المشكلة المركزية" التي تسبب حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط.[225]

إن تعاظم التنسيق الأمني بين الدول العربية و"إسرائيل"، وإظهار الدول العربية حاجتها لـ"إسرائيل" من أجل إيجاد توازن مع إيران، دفع نتنياهو للادعاء بأن "إسرائيل" تدافع عن المنطقة بأكملها في وجه إيران،[226] وشجعته للتقدم بمبادرة لعدد من الدول الخليجية تقوم على تطبيع العلاقات بين الجانبين، وإرساء دعائم تعاون اقتصادي وأمني علني، على الرغم من تواصل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. لكن هذه المبادرة لا تنص على التوصل لاتفاق "سلام شامل" مع الدول الخليجية، لإدراك "إسرائيل" أن هذا غير ممكن في ظل الأوضاع الحالية.[227]

اتخذت العلاقة مع الدول الخليجية طابع العلنية بعدما كانت تتسم سابقاً بالسرية، تجسد ذلك بشكل واضح في ورشة البحرين الاقتصادية، التي تعد جزءاً من الرؤية الأمريكية لعملية "السلام"، والتي حضرتها جميع الدول الخليجية. عُمان كانت السباقة من بين دول الخليج في علانية إقامة علاقات مع "إسرائيل"، وفاجأت الجميع باستقبالها لنتنياهو في مسقط، وذلك تلبية

لدعوة رسمية وصلته من السلطان قابوس، بذريعة بحث "عملية السلام" في الشرق الأوسط.[228] وقد أكد يوسف بن علوي وزير الشؤون الخارجية العُماني عقب الزيارة بأنه حان الوقت للتسليم بوجود "إسرائيل"، مضيفاً "يجب أن تكون إسرائيل دولة صديقة للفلسطينيين، وأن تكون دولة شريكة وليست دولة مغتصبة. وإذا لم تعالج الخطة الأمريكية كل هذه الأمور ستكون خطة ناقصة".[229] وكانت الصحافة الإسرائيلية قد كشفت عقب زيارة نتنياهو لمسقط، بأنّ العلاقات مع عُمان بدأت سنة 1979 واستمرّت بشكلٍ سريٍّ فيما بعد.[230]

اغتنم وزير المواصلات والنقل الإسرائيلي يسرائيل كاتس، فرصة تواجده في مؤتمر للنقل والمواصلات عقد في سلطنة عُمان، وذلك من أجل طرح خطة تُسمى بـ"سكة حديد السلام" للربط بين "إسرائيل" ودول الخليج العربي. تستند الخطة على فكرتين مركزيتين، هما: "إسرائيل كجسر أرضي، والأردن كمركز نقل إقليمي". وبحسب كاتس فإنّ "خطة سكة السلام تنص على أن تشكل إسرائيل جسراً برياً مع أوروبا، وتصبح الأردن مركزاً لنقل البضائع". ومضى قائلاً إن المشروع سيعود بالفائدة على الفلسطينيين وعلى دول الخليج، وفي المدى البعيد على العراق أيضاً.[231] ويطرح كاتس خطة سكة الحديد باعتبارها "بديلاً يجعل من الممكن تفادي المخاطر الإيرانية في مضيق هرمز ومضيق باب المندب".[232]

تواتر الكشف عن العلاقات بين عُمان و"إسرائيل"، فقد التقى بن علوي بنتنياهو على هامش مؤتمر وارسو حول الشرق الأوسط.[233] وفي لقائه مع صحيفة إسرائيلية صرح بن علوي بأنّ على العرب طمأنة "إسرائيل"؛ قائلاً: "ما زالت إسرائيل تؤمن بأنها في منطقة مليئة الأعداء. تعتبر متطلبات الأمن الخاصة بها أولوية قصوى. لذلك، بصفتنا عرباً، يجب أن نناقش هذه القضية ونرى كيف يمكننا القضاء على هذا الشعور والتوصل إلى تفاهم متبادل مع إسرائيل".[234]

فيما يتعلق بالسعودية؛ كشفت يديعوت أحرونوت عن سماح السعودية لطيران الهند بالسفر إلى "إسرائيل" عبر مجالها الجوي.[235] لكن هيئة الطيران المدني السعودية نفت منح أي إذن لرحلات جوية بين الهند و"إسرائيل".[236] غير أن طيران الهند عاد فأكّد لاحقاً سماح السعودية له بذلك.[237] كما ظهرت مؤشرات على وجود تقارب بين الطرفين، تجسد ذلك فيما بعد بمشاركة سفيرا السعودية والبحرين في القاهرة في الاحتفال الإسرائيلي بذكرى تأسيس دولة الاحتلال.[238]

تزايد التنسيق بين السعودية و"إسرائيل" في المجال الأمني والاقتصادي، تحت مبرر التصدي للخطر الإيراني ومحاربة "الإرهاب". فقد كشف آيزنكوت، أن رئيس مجلس الأمن القومي، مئير بن شبات Meir Ben Shabat، التقى بن سلمان، بهدف السعي للتعاون الأمني والاستخباراتي بين الطرفين، والعمل على مواجهة إيران والحركات الإسلامية السلفية.[239] وقد كشفت قناة التلفزيون الإسرائيلية "كان"، أن السعودية و"إسرائيل" تتعاونان لمواجهة التحدي الذي تمثله الطائرات

الإيرانية بدون طيار.[240] يضاف إلى ذلك ما تم نشره في الصحف من موافقة "إسرائيل" على بيع برامج تجسس متقدمة للسعودية، فقد أجازت مجموعة أن أس أو NSO Group الإلكترونية الإسرائيلية بيع برامج تجسس متقدمة للسعودية.[241] ويبدو أنّ العلاقات الأمنية بين الطرفين قد قطعت شوطاً طويلاً، فقد كشف تامير باردو رئيس جهاز الموساد السابق، عن العلاقة الوطيدة بين عملاء الموساد ونظرائهم من السعودية.[242]

تزايدت المؤشرات على السعي إلى تمتين العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، وذلك بالاستناد على ما يتم تسريبه حول مشاريع مشتركة بين الطرفين، فقد كشف العضو السابق في الكنيست أيوب قرا Ayoob Kara، عن أنّ السعودية تدرس شراء الغاز الطبيعي من "إسرائيل"، وأنّ البلدين ناقشا بناء خط أنابيب يربط بين السعودية ومدينة إيلات.[243] ومن الواضح بأن هنالك لقاءات بين الطرفين لتوطيد العلاقات الاقتصادية، وبأنّ هنالك مشاريع اقتصادية مشتركة تنتظر الفرصة المناسبة لترى النور، فقد تحدث كاتس عن وجود فرص للتعاون بين "إسرائيل" والدول العربية السنية المعتدلة، وروج لمبادرته التي تسعى إلى ربط دول الخليج بسكك حديدية عبر الأردن وصولاً إلى ميناء حيفا. وقال: "لإسرائيل سياسة واضحة في الدفع بالعلاقات والتطبيع مع دول الخليج العربي. لا يوجد لدينا صراع مع دول الخليج، ولدينا مصالح مشتركة في مجال الأمن ضد التهديد الإيراني، وكذلك في تطوير العديد من المبادرات المدنية المشتركة".[244]

سعت "إسرائيل"، التي تدرك مركزية وأهمية الدور السعودي، وما يقوم به ولي العهد من مبادرات تطبيعية تجاهها؛ إلى تقديم الدعم لبن سلمان في أوساط الإدارة الأمريكية، وذلك لتلافي تبعات جريمة اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي. فصرح نتنياهو للصحافة بأنّ مقتل خاشقجي كان مروعاً، لكن الاستقرار السعودي له أهمية قصوى، وأنّ دور الرياض في مواجهة إيران يجب الحفاظ عليه.[245] وقد كشفت صحيفة معاريف بأنّ نتنياهو قد مارس ضغوط على ترامب من أجل إنقاذ بن سلمان، فـ"إسرائيل" بحاجة إليه.[246] وحتى يبرر ترامب تواطئه مع بن سلمان في قضية خاشقجي، استند على أهمية النظام السعودي لضمان أمن "إسرائيل"، فصرح بأنّه لولا السعودية لكانت "إسرائيل" في ورطة كبيرة.[247]

أما الإمارات فقد قطعت شوطاً في مد أواصر العلاقة مع "إسرائيل"، تجسد ذلك على المستوى الدبلوماسي والاقتصادي والأمني. فعلى الصعيد الدبلوماسي؛ أقر وزير خارجية الإمارات، عبد الله بن زايد، بحق "إسرائيل" في الدفاع عن نفسها إزاء تهديدات إيران وحزب الله.[248] بينما ذهب أنور قرقاش باتجاه الدعوة لتصحيح خطأ قطع العلاقات مع "إسرائيل".[249] وفيما يتعلق بالمستوى الاقتصادي؛ فقد ذكرت الصحافة العبرية أن "إسرائيل" وقَّعت اتفاقاً لمد خط غاز يربطها بأوروبا، بتمويل من أبو ظبي، وستوقع عليه كل من "إسرائيل"، واليونان، وإيطاليا، وقبرص؛

ينص الاتفاق على مد خط غاز في أعماق البحر، وسيكون الأطول بالعالم، بطول ألفي كيلومتر، وسيتيح لـ"إسرائيل" تصدير الغاز للدول الموقعة على الاتفاقية ولدول البلقان ودول أوروبية أخرى. وقد بادر لهذه الخطوة، وزير الطاقة الإسرائيلي، يوفال شتاينتز، الذي قدّم المُقترح، للاتحاد الأوروبي، في مؤتمر بأبو ظبي التي وافقت على المُقترَح وقررت تخصيص 100 مليون دولار كاستثمارٍ أولي.[250]

أما على الصعيد الأمني؛ فقد كشفت مجلة نيويوركر The New Yorker عن تدخل عسكري إماراتي، بغطاء جوي إسرائيلي في شبه جزيرة سيناء بزعم المشاركة في محاربة داعش. وأشارت المجلة إلى أن ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد نشر قوات إماراتية في سيناء لتدريب ودعم القوات المصرية بمساعدة من طائرات حربية إسرائيلية، وبالتنسيق مع وكالات الاستخبارات الإسرائيلية.[251] وفي وقت لاحق؛ كشفت قناة آي 24 نيوز الإسرائيلية أن وفداً عسكرياً تابعاً لسلاح الجو الإماراتي، قد زار "إسرائيل" مؤخراً من أجل الاطلاع على قدرات أحدث المقاتلات الأمريكية الصنع أف–35 أو F–35 المتواجدة لدى سلاح الجو الإسرائيلي.[252] لم تعد الإمارات حريصة على إخفاء علاقاتها بـ"إسرائيل"، وربما يكون الهدف من ذلك إرسال رسائل إلى إيران بعمق التحالف بينهما، فقد شارك سفير الإمارات في الولايات المتحدة يوسف العتيبة، في مناسبة أمنية سنوية داعمة لـ"إسرائيل" ينظمها "المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي"، وذلك إلى جانب السفير الإسرائيلي في واشنطن رون ديرمر.[253]

وفي السياق نفسه، كشفت القناة 12 أو Channel 12 العبرية في تقرير مصور، عن إجراء تدريبات ومناورات مشتركة بين سلاح الجو الإماراتي وسلاح الجو الإسرائيلي، وذلك على هامش المناورات المشتركة التي جرت في اليونان بمشاركة من عدة دول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا والدولة المضيفة.[254] فيما كشفت صحيفة معاريف عن وجود صفقات لشراء معدات استخبارية تم عقدها بين الإمارات و"إسرائيل"، من خلال شركة فيرينت Verint المتخصصة ببرامج التجسس على الكمبيوترات، وكذلك شركة أن أس أو في هرتسيليا، التي باعت الإمارات برنامج بيجاسوس Pegasus للتجسس على الهواتف. وبحسب الصحيفة فإن الدافع وراء سعي الإمارات لتمتين علاقاتها الأمنية مع "إسرائيل" هو الخشية من إيران وجماعة الإخوان المسلمين، اللّذين ترى فيهما خطراً على مصالحها.[255] وقد أشار موقع "منتدى التفكير الإقليمي The Forum for Regional Thinking (FORTH)" العبري إلى أن حجم التبادل التجاري بين "إسرائيل" والإمارات قد وصل في سنة 2018 إلى مليار دولار.[256] فيما كشفت صحيفة هآرتس عن عقد صفقة بين الإمارات و"إسرائيل"، بحيث تزودها بقدرات استخباراتية متقدمة، تشمل طائرتَي تجسس حديثة، بلغت قيمتها نحو 3 مليارات شيكل (نحو 846 مليون دولار).[257] يضاف إلى ذلك ما كشفت عنه صحيفة هآرتس من استعانة شركة أمنية إماراتية تُدعى دارك ماتر بضباط

استخبارات إسرائيليين، حيث تستدرج ضباطاً سابقين في الاستخبارات الإسرائيلية للعمل لديها برواتب فلكية تصل إلى مليون دولار سنوياً.[258]

لم تقتصر العلاقة بين الطرفين على الجانب الأمني بل تعدته لجوانب أخرى، فقد شارك سائقان إسرائيليان، في أحداث رالي أبو ظبي الصحراوي في الإمارات. وبالرغم من مشاركة رياضيين إسرائيليين في مسابقات مختلفة نظمت سابقاً في الإمارات، إلا أن هذه المشاركة تميزت بكونها جاءت بناء على دعوة رسمية من المنظمين الإماراتيين، خلافاً للحالات السابقة، التي سمح منظمون المسابقات الرياضية بمشاركة إسرائيليين رغماً عن إرادتهم، وانصياعاً لتهديدات الاتحادات الدولية للرياضات المختلفة بشطب البلد المضيف من المنظمات الدولية، إذا رفضت مشاركة رياضيين إسرائيليين.[259] وفي سياق متصل، أعلن الإسرائيليون بأنّ الإمارات ستسمح للإسرائيليين بالدخول إليها بعد حصولهم على تأشيرة دخول، مستخدمين جوازات سفرهم الإسرائيلية، وذلك لحضور معرض إكسبو 2020، الذي سيقام في دبي.[260] أما عن زيارات الوزراء الإسرائيليين للإمارات فقد أصبحت علنية، فقد زار الإمارات سنة 2018 وزيرَين إسرائيليَين، هما أيوب قرا وميري ريغف، التي تفاخرت بنشر صورها في الإمارات على صفحتها الشخصية في فيسبوك.[261] فيما كشفت القناة العاشرة الإسرائيلية بأنّ رئيس حزب العمل الإسرائيلي، آفي جاباي Avi Gabay، قد زار أبو ظبي سراً، وذلك مطلع كانون الأول/ ديسمبر 2018، واجتمع مع مسؤولين في حكومة الإمارات.[262] أما الوزير كاتس فقد كانت زيارته للإمارات سنة 2019 علنية، عرض خلالها مبادرة حول التعاون الاقتصادي الإسرائيلي الخليجي.[263]

تعمل البحرين بشكل مباشر لإخراج علاقات دول الخليج مع "إسرائيل" للعلن، سواء من خلال عقد لقاءات رسمية أم من خلال التصريحات الصحفية للمسؤولين البحرينيين. وقد كشفت القناة 13 العبرية إلى أن العلاقات بين "إسرائيل" والبحرين مستمرة منذ أكثر من 25 عاماً.[264] لكن هذه العلاقات خرجت للعلن مؤخراً، وتمّ إحداث اختراق واضح فيها، حيث صرح وزير خارجية البحرين للإذاعة الإسرائيلية في منتصف شباط/ فبراير 2019 بأنّه سيحدث اختراق في العلاقات مع تل أبيب عندما يحين الوقت المناسب.[265] ولم يكتفِ الوزير بهذا التصريح وإنما زاد عليه في مناسبة أخرى أنّ البحرين تعترف بحق "إسرائيل" بالوجود، وأنّ "دولة إسرائيل هنا وباقية، ونحن نريد السلام معها".[266] وفي وقت لاحق، عدَّ الوزير أنّ ضرب "إسرائيل" لإيران وأذرعها دفاع عن النفس، وذلك في تعليقه على قصف مواقع إيرانية في سورية، معتبراً أن إيران أعلنت الحرب على البحرين.[267] وأما ما يتعلق بالزيارات المتبادلة، فقد زار تل أبيب في بداية 2018 الأمير البحريني المقيم في لندن مبارك آل خليفة، حيث التقى وزير الاتصالات أيوب قرا.[268]

استهلت البحرين الكشف العلني عن تطبيع علاقاتها مع "إسرائيل" من خلال توجيه دعوة رسمية إلى وزير الاقتصاد والصناعة الإسرائيلي إيلي كوهين Eli Cohen، وذلك للمشاركة في

مؤتمر دولي يعقد في المنامة.[269] تبع ذلك الإعلان عن مشاركة وفد من الخارجية الإسرائيلية في مؤتمر ريادة الأعمال الدولي الذي عقد في البحرين.[270] فيما كشفت تسيبي ليفني Tzipi Livni وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة، عن تواجدها في البحرين، ولقائها مع وزير الخارجية البحريني، قبل عقد ورشة البحرين الاقتصادية، وذلك على هامش إلقائها محاضرة عن الأوضاع في الشرق الأوسط.[271] أما ورشة البحرين الاقتصادية، التي عُقدت في 2019/6/25، فقد حضرها ممثلين عن عدة دول عربية، وعلى رأسها السعودية والإمارات وقطر والمغرب ومصر والأردن؛ بوجود الإسرائيليين، وغابت عنها السلطة الفلسطينية وبقية الدول العربية.[272]

أسهمت ورشة البحرين في تطبيع الاتصالات البحرينية الإسرائيلية، بحيث لا يجد المسؤول البحريني حرج في الالتقاء بالمسؤولين الإسرائيليين أمام كاميرات الصحافة، فقد التقى وزير خارجية البحرين مع نظيره الإسرائيلي، في شهر تموز/ يوليو 2019 على هامش مؤتمر حول حرية الأديان عقد في واشنطن.[273] وقد تطورت العلاقات بين الطرفين وخصوصاً في المجال الأمني، وذلك بذريعة مواجهة الخطر الإيراني، وتجسد ذلك في مشاركة مندوبة عن الخارجية الإسرائيلية، في اجتماع "مجموعة العمل حول أمن الملاحة البحرية والجوية" الذي عُقد في المنامة بالبحرين، في تشرين الأول/أكتوبر 2019، والذي ناقش سبل الدفاع عن السفن في الخليج من اعتداءات إيرانية.[274] وفي وقت سابق، عدَّ أيوب قرا موقف وزير خارجية البحرين المؤيد للقصف الصاروخي لأهداف إيرانية في سورية، بأنّه موقف يمثل "دعم تاريخي" لـ"إسرائيل".[275] حيث لم يكتفِ الوزير بدعم موقف "إسرائيل"، بل ذهب باتجاه إدانة أعمال المقاومة اللبنانية، ورأى أنّ حفر حزب الله للأنفاق سيقود إلى تهديد استقرار لبنان.[276]

6. دول عربية أخرى:

تراوحت علاقة بقية الدول العربية مع "إسرائيل" ما بين التعاون معها بشكل غير مباشر، أو الرفض لها ولعدوانها المستمر على الشعب الفلسطيني، من خلال استنكار أفعالها أو تقديم الدعم للفلسطينيين. ففي اليمن، تم الكشف عن أنّ "إسرائيل" جلبت 400 يهودي من اليمن بمساعدة "دولة عربية مجاورة" لم يكشف عن هويتها، لكنها أتاحت للمروحيات الإسرائيلية الهبوط فيها قبيل نقل مئات اليهود من أصل يمني.[277] وفي إطار ملاحقة المقاومة الفلسطينية، أصدرت محكمة ليبية، ولأول مرة في تاريخ ليبيا، أحكاماً مشددة على أربعة فلسطينيين، في قضية عرفت إعلامياً باسم "خلية حماس"، حيث نسبت إليهم الضلوع في تهريب شحنات أسلحة إلى حركة حماس عبر ليبيا وسيناء.[278]

في المقابل، أعلنت تونس تعرفها على مُنفذَيْ عملية اغتيال المهندس التونسي محمد الزواري والقبض على أحدهما في كرواتيا.[279] ويبدو أنّ حماس كممثلة للمقاومة الفلسطينية تحظى بشعبية

لدى الأوساط الشعبية في شمال إفريقيا، وهو ما دفع الزواري للانضمام إليها. وهذا قد يفسر تصريح الأمير هشام بن عبد الله العلوي، ابن عم العاهل المغربي، بأنّه "لولا وجود حماس في المقاربة لما كان هناك شيء يسمى بالقضية الفلسطينية". وأضاف الأمير هشام، خلال لقاء تلفزيوني مع بي بي سي عربية BBC Arabic في 2019/1/15، إن "حركة حماس استطاعت الحفاظ على القضية الفلسطينية، وليس السلطة".[280] وفي سياق التعاطف المغربي، تم تدشين مستشفى ميداني في غزة.[281]

وكمؤشر إضافي للتعاطف والتضامن مع فلسطين، أعلن المرشح الرئاسي التونسي قيس سعيّد في 2019/10/11 بأنّ "التطبيع خيانة عظمى، ويجب أن يُحاكَم من يُطبِّع مع كيانٍ شرد ونكل شعباً كاملاً".[282] وفي الجهة المقابلة لسعيّد كان المرشح الرئاسي نبيل القروي، والذي كشفت وزارة العدل الأمريكية في خضم الحملة الانتخابية عن تعاقده مع ضابط الموساد السابق آري بن مناشي Ari Ben–Menashe، وهو مدير شركة الاستشارات السياسية في كندا ديكنز أند ماديسون Dickens and Madson، والتي تعمل على ترتيب لقاءات مع شخصيات سياسية دولية واسعة النفوذ، أو ما يعرف بـ"اللوبينغ Lobbying".[283] وقد كشف بن مناشي في لقاء مصور هدف القروي من التعاقد مع شركته بقوله: "القروي يريد نقل تونس من المدار الفرنسي إلى الأمريكي".[284] أما قيس سعيّد، وبعد فوزه في الانتخابات، فقد صَّرح بأنّ فلسطين ستبقى في وجدان كل أحرار تونس، منقوشة في صدورهم. وأوضح أن تونس ستبقى منتصرة لكل القضايا العادلة وأولها قضية شعبنا في فلسطين، مضيفاً "الحق الفلسطيني لن يسقط كما يتوهم الكثيرون بالتقادم". كما أن فلسطين ليست قطعة أرض مسجلة كملكية عقارية، بل في وجدان تونس وحرائرها.[285]

أما في العراق، فتابعت المنظومة الحاكمة سياستها السلبية تجاه اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وذلك من خلال سحب الحكومة العراقية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 لكافة "الامتيازات" من اللاجئين الفلسطينيين، من بينها حجب البطاقة الغذائية الشهرية، وكذلك منع الحقوق التقاعدية للفلسطيني المتوفى، وحرمان ورثته من امتيازاته، بالإضافة إلى قرارات أخرى تتعلق بالطلاب، والتنافس على الوظائف والخدمات، وإعادة فرض رسوم الصحة والتعليم والخدمات المختلفة، بعدما كانوا معفيين منها، بالإضافة إلى حرمانهم من التقدم بطلبات للحصول على سكن ضمن المشاريع الحكومية، وحرمانهم من القانون 21 الخاص بتعويض ضحايا العمليات الإرهابية والأخطاء العسكرية التي ارتكبتها القوات الأمريكية خلال احتلالها للعراق أو القوات العراقية.[286]

وعلى صعيد متصل بالعراق، ولأول مرة منذ 28 عاماً، قامت سلاح الجو الإسرائيلي بقصف مخازن سلاح إيرانية تابعة لمليشليات في العراق، بحسب ما كشفته صحيفة وال ستريت الأمريكية.[287] وهذا ينذر بتغيير "إسرائيل" لقواعد اللعبة، ومحاولتها إيصال رسالة للإيرانيين.

وهذا ما صرح به نتنياهو في تعقيبه على سؤال وجه له، إن كانت "إسرائيل" وراء عملية القصف، بقوله "لا توجد حصانة لإيران في أي مكان"، ملمحاً لمسؤولية "إسرائيل" عن عملية القصف دون أن يعترف بالمسؤولية بشكل مباشر.[288]

ثالثاً: التطورات في مجال التطبيع

تزايدت وتيرة التطبيع بين الدول العربية و"إسرائيل"، وخرج إلى العلن الكثير من الاتصالات بين الطرفين، ولم يقتصر الأمر على تسريبات صحفية أو تلميحات لبعض القادة السياسيين؛ فقد أفادت "حملة المقاطعة – فلسطين"، بأن 20% من الدول العربية والإسلامية، باتت تمتلك علاقات ديبلوماسية مع دولة الاحتلال، فهناك 15 دولة تمتلك علاقات ديبلوماسية بدرجة أو بأخرى مع دولة الاحتلال.[289] أما بالنسبة إلى دول الخليج العربي فقد اتخذت البحرين دوراً مبادراً في مجال التطبيع، والتي بحسب بعض التقارير الإسرائيلية يتم توظيفها من السعودية والإمارات في إضفاء شرعية على التطبيع مع "إسرائيل"،[290] وذلك إما إرضاء للطرف الأمريكي، أو بذريعة العمل على بناء تحالف مع "إسرائيل" بهدف التصدي لما يسمى الخطر الإيراني وتيارات "الإسلام السياسي". وحتى يتقبل الرأي العام العربي تطبيع العلاقات، فإنه يتم تمريرها بشكل هادئ وتدريجي، من خلال عقد اللقاءات المشتركة على هامش المؤتمرات الدولية، واستخدام الرياضة والمصالح الاقتصادية المشتركة كأداة لترويج التطبيع، ومن خلال الإعلان أن تحقيق "السلام" في المنطقة وحل القضية الفلسطينية يمر عبر بوابة التطبيع. كما أن هناك سعياً لتهيئة الرأي العام العربي للتطبيع، من خلال تغيير المفاهيم السائدة، وذلك بواسطة تغيير المناهج الدراسية في العالم العربي؛ كما أوصت دراسة صادرة عن مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي.[291]

يمكننا حصر التطورات في مجال التطبيع من خلال التعرض للتصريحات والتقارير الإعلامية الصادرة عن الرؤساء والزعماء السياسيين ومراكز الأبحاث، على اعتبار أنها ممهدة للفعل السياسي أو كاشفة عنه. بالإضافة إلى رصد اللقاءات والزيارات التي تمّ عقدها مع الإسرائيليين تحت ذرائع متعددة؛ كالرياضة والمنتديات الدولية، ومن ثم التطرق للتبادل التجاري بين بعض الدول العربية و"إسرائيل".

1. التصريحات والتقارير الإعلامية:

يتفاخر نتنياهو بوجود علاقات تطبيعية مع دول عربية عديدة لا تقيم علاقات ديبلوماسية مع "إسرائيل"، وبأن هناك تفاهماتٍ وأحلافاً أمنية هدفها التنسيق لوقف مدّ إيران والحركات الإسلامية. ولا يقتصر التصريح عن وجود هذه العلاقات على نتنياهو، وإنما نجد أطرافاً أخرى من وزراء وشخصيات عامة، تتفاخر بالمستوى العالي من التنسيق بين "إسرائيل" وأطرافاً عربية

فاعلة. ويحاول نتنياهو الترويج للتطبيع من خلال بوابة "السلام"، حيث برز ذلك في تصريحه بأن "العديد من الدول العربية ترى إسرائيل الآن، ليس عدوة لها، بل حليفة، لا يمكن الاستغناء عنها في التصدي للعدوان الإيراني". وأضاف "نشأ من ذلك تطبيع يمكن أن يقود إلى السلام. أعتقد أنه إذا كان لدينا سلام مع العالم العربي الأوسع، فسيساعد ذلك في التوصل لسلام مع الفلسطينيين".[292]

من الواضح أن "إسرائيل" استغلت خوف بعض الأنظمة العربية من إيران والحركات الإسلامية لتطبيع العلاقات، وهذا بدوره دفع بالقضية الفلسطينية لدى بعض الأنظمة العربية إلى زاوية مهملة، فلم تعد تُطرح أصلاً، وإنما يتم استخدامها لتبرير التطبيع. وهذا ما أشار له ليبرمان في مقابلة صحفية في نهاية آب/ أغسطس 2018 عقدت معه وسُئِل فيها إذا كانت القضية الفلسطينية مطروحة في هذه اللقاءات التي تعقد مع بعض القيادات العربية، فأجاب "نتحدث معهم عن التهديدات الحقيقية: إيران، القاعدة، الحركات الإرهابية السنية. وهم يدركون على ماذا يمكن أن يحصلوا من إسرائيل: معلومات استخبارية، خبرة، تكنولوجيا وتعاون استراتيجي. ولا أذكر أن هؤلاء الزعماء العرب طرحوا بمبادرتهم القضية الفلسطينية، ليس كبند أول ولا ثانٍ ولا ثالث".[293]
في هذا السياق؛ رأى نتنياهو أن الاتفاق النووي مع إيران كان سيئاً من جميع النواحي، باستثناء أمر واحد، وهو أنه قرّب "إسرائيل" من العالم العربي على نطاق لم تعهده من قبل، وفرض حقيقة وجود تطبيع تدريجي مع دول مركزية في العالم العربي. وقال إن "عملية التطبيع لدول مركزية في العالم العربي مع إسرائيل القوية تحصل أمام أعيننا، وعلى نطاق لم يكن بالإمكان تَخيُّله قبل سنوات معدودة".[294]

وفتحت زيارة نتنياهو إلى مسقط شهيته للقيام بالمزيد من الزيارات للدول العربية، فصرح في 2018/11/25 بأنه سيقوم "بزيارات أخرى إلى الدول العربية".[295] في هذا السياق؛ كشف السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة، داني دانون Danny Danon، أن نتنياهو عقد اجتماعات سرية في نيويورك مع عدد من رؤساء الدول التي لا تقيم علاقات ديبلوماسية مع "إسرائيل".[296] وفي سياق متصل؛ أعلن نتنياهو أن سلطنة عُمان وافقت على السماح لشركة الطيران المدني الإسرائيلية "العال El Al"، بالمرور في أجوائها في طريقها إلى دول آسيا.

وقد ردّ نتنياهو على الأصوات التي تتهمه بإضاعة فرصة ذهبية لإقامة علاقات "سلام" مع العالم العربي، لقاء تسوية القضية الفلسطينية. وقال إن علاقات "إسرائيل" في العالم العربي تشهد "ثورة حقيقية لم يسبق لها مثيل، وأن هنالك تفاهماً مع هذه الدول، بأننا لن نرهن التطبيع مع إسرائيل لنزوات الفلسطينيين". وأضاف "نحن الآن نطير فوق مصر والأردن وتشاد، وسنطير قريباً فوق السودان، ونرجو أن نتمكن من الطيران فوق السعودية". وبالفعل كانت السودان قد سمحت لطائرة نتنياهو بالمرور من جنوب السودان بعد عودته من تشاد.[297] وزاد على ذلك بقوله

أن "إسرائيل" منعت سقوط طائرات، وأحبطت عشرات العمليات الضخمة التي كانت موجهة ضدّ عدد من الدول في العالم، بفضل قدراتها الاستخباراتية. وأضاف أن لا أحد يملك قدرات استخباراتية شبيهة بتلك التي تملكها "إسرائيل". وبفضل المعلومات التي تملكها، أقامت علاقات أيضاً في العالم العربي. وقال إن "إسرائيل" تحمي أوروبا من جانبين: الأول حين تحبط عشرات العمليات الإرهابية، والثاني عبر منع انهيار غربي الشرق الأوسط من خطر إيران.[298]

وتأكيداً على تحسن العلاقات العربية الإسرائيلية في فترة حكم نتنياهو، أشار رئيس لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (أيباك AIPAC) مورت فريدمان Mort Fridman، إلى أن السعودية هي اليوم "الحليفة المقربة لإسرائيل في كل الملفات والقضايا الإقليمية والدولية". ولفت النظر إلى أن العلاقات قائمة، منذ عقود، بين "إسرائيل" وكل من مصر والأردن والمغرب، فيما كانت سرية مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي، "أما اليوم فقد باتت هذه العلاقات أكثر دفئاً مع غالبية هذه الدول، إلى حدّ زيارة بعض الأفراد من الأسر الحاكمة في الخليج الفارسي لإسرائيل". وأشار فريدمان إلى أن "علاقاتنا السرية مع الإمارات العربية المتحدة مستقرة منذ سنوات"، وكشف أن المحطة الخليجية العلنية المقبلة لرئيس وزراء "إسرائيل" بعد عُمان ستكون المنامة، "وقد أعطت السعودية الضوء الأخضر للبحرين، لافتتاح ممثلية رسمية لإسرائيل خلال هذه الزيارة".[299]

تواترت التصريحات الإسرائيلية حول تصاعد التطبيع مع الدول العربية، فقد نقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية عن المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية تصريحه بقيام 13 وفداً عربياً بزيارة "إسرائيل"، وقال إن "الوفود من الخليج، والأردن، واليمن، والمغرب، والجزائر، وتونس، والعراق، وسورية، ولبنان". وأضاف أن "الوفود التي زارت إسرائيل تضم خليطاً متنوعاً، لكن التشديد كان على الأشخاص المؤثرين من ناحية الإعلام في دولهم".[300] ويدعم ما صرح به المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية ما كشفت عنه وزارته من زيارات سرية قامت بها ثلاثة وفود عراقية إلى تل أبيب، ويفسر ما أعلنه وزير المالية الإسرائيلي موشيه كحلون من شطب العراق من قائمة "دول العدو" (التي تشمل لبنان، وسورية، والسعودية، واليمن، وإيران)، حيث وقع مرسوماً يجيز التبادل التجاري مع بغداد، وينص المرسوم على أن العراق ليس دولة معادية.[301]

ويتباهى نتنياهو بتحسن علاقات "إسرائيل" بالدول العربية في ظلّ حكمه؛ فقد صرح للصحافة العبرية بأنّه زار في سنة 2018، وبشكل سري، أربع دول عربية لا تقيم علاقات مع "إسرائيل"،[302] وفي موطن آخر صَّرح بأن لدى "إسرائيل" اتصالات مع ست دول عربية وإسلامية كانت توصف بأنها معادية.[303] ويدعي نتنياهو بأن زعماء دول عربية، هاتفوه وهنأوه على فوزه في انتخابات الكنيست التي أجريت في نيسان/ أبريل 2019؛ ففي خطاب احتفالي بهذه المناسبة صرح "بارك لي عدد من قادة دول عربية وإسلامية، بمناسبة فوزي في الانتخابات الأخيرة".[304]

ومن غير المستبعد صحة ادعاء نتنياهو على ضوء ما قام به لاحقاً وزير خارجية الإمارات على حسابه في تويتر، بتهنئة اليهود بالسنة العبرية.[305] كما هنأت السفيرة السعودية في واشنطن، ريما بنت بندر آل سعود، يهود أمريكا بمناسبة حلول السنة العبرية الجديدة، وذلك للمرة الأولى في تاريخ الدبلوماسية السعودية.[306]

كما أصدر نتنياهو في ذكرى مرور عام على نقل السفارة الأمريكية إلى القدس؛ بياناً يقول فيه إن "هناك ازدهاراً جديداً ونهضة جديدة للعلاقات بيننا وبين الكثير من جيراننا العرب ودول إسلامية غير عربية كثيرة، نحن موحدون في الرغبة لصد العدوان الإيراني".[307] وزاد نتنياهو على ذلك بإعلانه مشاركة إسرائيليين في الورشة الاقتصادية التي يقيمها البحرين بقوله "سيكون بالطبع مشاركين إسرائيليين"، وذلك بالرغم من إعلان البيت الأبيض أنه قرر عدم دعوة ممثلين رسميين من "إسرائيل".[308] وبالفعل، وعلى هامش المؤتمر وللمرة الأولى، توافد إعلاميون إسرائيليون بجوازات سفرهم الإسرائيلية لتغطية ورشة البحرين الاقتصادية، وقال الصحفي الإسرائيلي باراك رافيد، إن البحرين سمحت لصحفيين من ستّ وسائل إعلام إسرائيلية مختلفة بدخول أراضيها لتغطية المؤتمر.[309]

عربياً؛ ثارت ضجة إعلامية عقب إعلان الإذاعة العبرية عن اعتزام نتنياهو زيارة الخرطوم، مما دفع القيادي بحزب المؤتمر الوطني السوداني الحاكم عبد السخي عباس إلى نفي صحة هذه الأنباء، وتصريحه إن نتنياهو لا يمكنه زيارة السودان، وإن موقف بلاده بشأن تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" واضح، ويرتبط ارتباطاً جذرياً بالقضية الفلسطينية.[310] وعلى الرغم من تصريح عباس إلا ان الضجة لم تهدأ؛ فقطع وزير الإعلام السوداني بشارة جمعة الشك باليقين بقوله "إن العداء بين السودان وإسرائيل فكرياً ودينياً مستمر إلى أن تقوم الساعة".[311] ويبدو أن سبب الضجة يعود إلى أن فكرة التطبيع قد طرحت فعلاً في أروقة النظام الحاكم في السودان، لكنها جوبهت برفض غالبية أركان النظام. وقد أوضح الأمين عبد الرازق، الأمين السياسي لحزب المؤتمر الشعبي، أكبر الأحزاب المشاركة في الحكومة، ملابسات الموضوع بقوله إن "أشخاصاً قدموا خلال مؤتمر الحوار الوطني مقترحاً لفتح قنوات اتصال مع الحكومة الإسرائيلية، وذلك لمناقشته وإقراره بخصوص علاقات البلاد الخارجية". وتابع "بالفعل نوقش ذلك المقترح، وتم إسقاطه بنسبة فاقت 95 بالمائة من جميع القوى السياسية، وخرجت توصية برفض جميع أشكال التطبيع". وأوضح أن هذا الموضوع "يُفقد الحكومة الحالية شرعيتها، فإحدى أهم التوصيات المتعلقة بعلاقات البلاد الخارجية تقضي بانفتاح السودان على جميع دول العالم عدا إسرائيل".[312] ومن الواضح أن الأزمة التي تعاني منها السودان دفعت البعض للتفكير باتجاه التطبيع مع "إسرائيل"؛ كمحاولة لتحسين وضع السودان، وهذا ما صرح به الرئيس السوداني عمر البشير، قبل عزله، بقوله "نصحونا بالتطبيع مع إسرائيل لتنفرج عليكم، ولكننا نقول الأرزاق بيد الله، وليست بيد أحد".[313]

ومع سقوط حكم البشير في السودان في نيسان/ أبريل 2019، وتولي السلطة المؤقتة بالشراكة بين الجيش وقوى محسوبة على الثورة، زادت الضغوطات على الحكم الجديد لتطبيع علاقاته مع "إسرائيل" باعتبار ذلك مدخلاً لإرضاء أمريكا ورفع العقوبات الاقتصادية عن السودان. وفي أجواء تصاعد الأزمة الاقتصادية، التقى عبد الفتاح البرهان رئيس المجلس السيادي الانتقالي برئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو في أوغندا في 2020/2/3. وتبع ذلك إعلان نتنياهو عن سماح السودان للطيران الإسرائيلي بالمرور عبر الأجواء السودانية لأول مرة في 2020/2/15. وقد ووجه قرار القيادة السودانية بالانفتاح على "إسرائيل" باعتراضات شعبية واسعة.

في سياق متصل؛ صرَّح رئيس البرلمان العراقي محمد الحلبوسي، في كلمة له خلال مشاركته بالاجتماع الطارئ للاتحاد البرلماني العربي، في 2020/2/8، إن بلاده ترفض كافة أشكال التطبيع مع الكيان الإسرائيلي. وشدد الحلبوسي على "وقوف العراق مع الشعب الفلسطيني في حقه بإقامة دولته المستقلة على كامل أراضيه، ورفض كل أشكال التطبيع مع الكيان الإسرائيلي الغاصب، وكل محاولات فرض المشاريع المنحازة، ومحاولات تمريرها عبر سياسة فرض الأمر الواقع".[314] وعلى خلفية إعلان "إسرائيل" عن زيارات لوفود عراقية إليها، وحديث وزير الخارجية الأمريكي عن وجود علاقات بين البلدين، صرح عضو هيئة رئاسة البرلمان العراقي حسن الكعبي، إن أي تطبيع مع الكيان الإسرائيلي "لن يحدث"، مؤكداً أن الموقف العراقي من القضية الفلسطينية "لن يتغير". وفي بيان لرئاسة البرلمان، تم التصريح بأن "تغيير الحكومات العراقية، لم ولن يغير من موقف العراق وشعبه من قضيته الأولى فلسطين". وتابع الكعبي أن "هناك جهات مدفوعة تروج لأفكار تغيير الموقف العراقي، ونقول لهم إن العراقيين لم ولن يصلوا إلى هذا الحد، أي التطبيع مع الكيان الإسرائيلي".[315] ولكن يبدو أن إعلان البرلمان العراقي لم يلق آذاناً صاغية من المطبعين العراقيين، فقد كشفت صحيفة هآرتس في آب/ أغسطس 2019 بأن هنالك مسؤولين عراقيين أجروا اتصالات مع "إسرائيل"، وأن هنالك ممثلين عن "إسرائيل" يعقدون منذ فترة لقاءات سرية مع شخصيات في الحكومة العراقية، وأن بعض هذه اللقاءات عقدت في "إسرائيل".[316]

وفي الكويت، أكد نائب وزير الخارجية الكويتي خالد الجار الله، في شباط/ فبراير 2019، أن موقف الكويت واضح في رفض التطبيع مع "إسرائيل"، وأنها ستكون آخر من يطبع معها، وقال أن "الكويت أكدت وتؤكد مجدداً أنها ستكون آخر من يطبع مع إسرائيل بعد أن يتحقق الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية".[317]

ودعا نواب مجلس الأمة الكويتي في 2019/6/24 إلى مقاطعة أعمال ورشة البحرين التي دعت إليها الولايات المتحدة الأمريكية كتمهيد لـ"صفقة القرن" ضمن خطة سلام لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.[318]

في المقابل، عملت بعض الدول العربية على تهيئة الرأي العام لتقبل فكرة التطبيع مع "إسرائيل" من خلال تصريحات السياسيين أو الكتاب المحسوبين على النظام الحاكم؛ فوجدنا الكاتب البحريني عبد الله الجنيد يكتب "دول مجلس التعاون الخليجي لن تستأذن أحد في قرار بناء علاقات مباشرة مع إسرائيل أو سواها إن كان ذلك يخدم مصالحنا القومية".[319] وفي السياق نفسه كرر رجل الأعمال والملياردير الإماراتي خلف الحبتور دعوته دول الخليج لإقامة علاقات مع "إسرائيل" للاستفادة منها سياسياً واقتصادياً، وكان قد قال سابقاً إننا "نريد سلاماً مع إسرائيل، حتى لو رَفَضَت".[320] وكذلك تصريح عبد الهادي الحويج، وزير الخارجية في حكومة الجنرال المتمرد حليفة حفتر والموالية للإمارات، بأن "بلاده تأمل إقامة علاقة طبيعية مع إسرائيل، إذا ما تمّ حلّ القضية الفلسطينية".[321] إن تصريح الحويج غير مستغرب على ضوء توارد أنباء عن وجود تنسيق إسرائيلي مع حفتر في الجنوب الليبي، وعقده لقاءً مطولاً مع ضابط استخبارات إسرائيلي في العاصمة الأردنية عمّان، لـ"تعميق التنسيق الأمني بينه وبين إسرائيل"، بحيث تقدم له "إسرائيل" المساعدة مقابل عمله على منع تهريب السلاح من ليبيا إلى المقاومة الفلسطينية عن طريق سيناء.[322]

هذه التصريحات وغيرها تعبر عن مكنونات جزء من القادة العرب، الذين لا يخفون رغبتهم بتطبيع العلاقات مع "إسرائيل" بل وزيارتها، وهذا ما كشف عنه الناشط والصحفي اليهودي الأمريكي مايك إيفانس Mike Evans، الذي التقى بعدد كبير من الشخصيات والقادة العرب كالعاهل الأردني وبن سلمان وبن زايد، بالإضافة إلى الالتقاء بالسيسي أربع مرات، قائلاً "لقد أخبرني هؤلاء الزعماء شخصياً فيما يتعلق برئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو "أنا أحترمه حقاً" أو "أعمل معه عن قرب" أو "أريد أن أشكره" أو حتى "أريد المجيء إلى القدس"".[323]

يبدو أن المقتنعين بالتطبيع مع "إسرائيل" في طريقهم لتوحيد جهودهم وتنظيمها، فقد نشرت صحيفة النيويورك تايمز تقريراً تحت عنوان "مفكرون عرب يدعون للتخلي عن المقاطعة والتعاون مع إسرائيل"، يتحدث عن سعي هذه المجموعة التي أطلقت على نفسها "المجلس العربي للاندماج الإقليمي" للدفع قدماً باتجاه التطبيع مع "إسرائيل". وتضم هذه المجموعة صحفيين، وفنانين، وسياسيين، ودبلوماسيين، وباحثين عرباً، ممن يتفقون على أن محاولات مقاطعة "إسرائيل" كلفت الشعوب العربية مليارات الدولارات. ويشير التقرير إلى أن عدد المنتسبين لهذه المجموعة يقدر بالعشرات، وبينهم شخصيات معروفة في المغرب، وليبيا، والسودان، ومصر، ولبنان، والعراق، ودول الخليج.

ويذكر التقرير أن بعض المشاركين اقترحوا إنشاء كلية تدريب معلمين ومعهد أبحاث في الجامعات في الدار البيضاء وعمّان وحيفا والمنامة، فيما حثّ خبير الأمن العراقي المقيم في ألمانيا، جاسم محمود، أجهزة الأمن العربية على وقف انتشار "الراديكالية والعنصرية" في وسائل

الإعلام والمدارس والمساجد، و"نشر مواد تصحيحية عن إسرائيل واليهود". ونوه التقرير إلى أن الفلسطيني الوحيد في اللقاء كان هو محمد الدجاني الداوودي، الذي قال إنه خسر منصبه الأكاديمي في جامعة القدس بعد قيامه بأخذ مجموعة من الطلاب الفلسطينيين لمعسكر أوشفيتز Auschwitz camp. ودعا الدجاني لتعليم جيل جديد من صناع السياسة، وتحسر على فشل اتفاق أوسلو في تحقيق "السلام"؛ لأن "السلام نوقش بين الدبلوماسيين والجنرالات، ولم يرفق بتحضيرات لمواجهة السلام بين الناس، ما سمح للمخربين في الطرفين بأن ينتصروا".[324]

ستسعى "إسرائيل" في الفترة القادمة إلى تطبيع معلن مع دول الخليج؛ وهو ما صرح به وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس، الذي كشف بأنه في هذا السياق زار دبي بهدف "التطبيع العلني"، وأنه التقى بشخصية إماراتية وصفها بـ"رفيعة المستوى". جاء كلام يسرائيل كاتس أمام لجنة الأمن والخارجية التابعة للكنيست، محدداً الهدف الحالي لحكومته، وهو العمل من أجل الوصول إلى تطبيع معلن مع الدول العربية واتفاقيات تعاون معها. وفاخر كاتس خلال كلمته بمشاركته في مؤتمر الأمم المتحدة في دبي كجزء من النشاط السياسي، مشيراً إلى أن "الأمر الأساسي هو رفع مستوى العلاقات مع دول الخليج". وأقرّ كاتس، بمشاركة "إسرائيل" في التحالف الأمني، الذي تقوده الولايات المتحدة لحماية الملاحة في الخليج، كاشفاً أنها تشارك في المعلومات الاستخبارية و"جوانب أمنية أخرى".[325]

2. لقاءات وزيارات:

استظلت اللقاءات والزيارات التطبيعية بمظلتي الزيارات الدينية والرياضة، بالإضافة إلى اللقاءات الصحفية؛ حيث كسرت زيارة وفد كنسي مصري إلى القدس، الحظر المفروض على قدوم الأقباط إلى المدينة المقدسة، وذلك تحت ذريعة الاستجابة لنداء الرئيس عباس بأن "زيارة السجين" لا تعني التطبيع مع السجّان.[326] فيما قام مصلُّون في المسجد الأقصى بطرد الناشط السعودي محمد سعود، من باحات المسجد، ونعتوه بـ"العميل المطبع"، وذلك على إثر ظهوره برفقة مستوطنين إسرائيليين، كما سبق أن ظهر في فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي يشيد فيه بما يسمى ديموقراطية "إسرائيل".[327]

وفي سياق التطبيع الديني كشفت صحيفة "إسرائيل اليوم" عن زيارة تاريخية قام بها الشيخ محمد عادل الحقاني، رئيس "الطائفة النقشبندية"، إلى "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية، بغرض تقوية العلاقات بين أفراد الطائفة، وزيادة نفوذها الروحي والديني في المواقع المقدسة لـ"الإسلام الصوفي". وأشارت الصحيفة إلى أن جماعة الحقاني هي "شبكة اجتماعية عابرة للقارات، ينتمي إليها أكثر من ستين مليوناً من الأنصار الصوفيين". وأضافت بأن زيارة الحقاني تمنح ملايين المسلمين "شرعية" لزيارة "إسرائيل".[328]

في المقابل؛ كشف الإعلام الإسرائيلي أن وفداً من مؤتمر الحاخامات الأوروبيين وحاخامات من "إسرائيل" ورؤساء منظمات يهودية، قد زار تونس في أيار/ مايو 2018 برعاية من الحكومة التونسية. ويظهر الفيديو الذي نشرته وسائل الإعلام الإسرائيلية تلقي الحاخامات "استقبالاً ملكياً" وحسن ضيافة من وزارة السياحة التونسية.[329]

على صعيد التطبيع الرياضي؛ استضافت قطر لاعب التنس الإسرائيلي دودي سيلا Dudi Sela في بطولة قطر المفتوحة للتنس في شهر كانون الثاني/ يناير 2018، بالإضافة إلى مشاركة منتخب "إسرائيل" في بطولة العالم لكرة يد المدارس، التي أقيمت في شباط/ فبراير من السنة نفسها. وكذلك مشاركة منتخب الجمباز الإسرائيلي في بطولة العالم للجمباز، التي أقيمت في قطر،[330] والتي عزف فيها النشيد الوطني الإسرائيلي "هاتكفا Hatikvah"، ورفع العلم الإسرائيلي بعد فوز لاعب الجمباز الإسرائيلي، أليكس شاتيلوف Alexander Shatilov، بميدالية ذهبية في البطولة.[331]

تبعت المغرب قطر باستقبال وفد رياضي إسرائيلي للمشاركة في بطولة العالم للجودو،[332] ومن ثم مشاركة وفد رياضي بحريني – إماراتي للمشاركة في سباق للدراجات يعرف بطواف إيطاليا Giro d'Italia 2018، المقام في القدس المحتلة.[333] أما كرة الشبكة للفتيات فقد جمعت "إسرائيل" والإمارات، في أيار/ مايو 2018 حيث التقى الفريق النسائي الإماراتي نظيره الإسرائيلي في بطولة أوروبا المفتوحة لكرة الشبكة (النت بول Netball)، وقد احتفى مسؤول الدبلوماسية الرقمية في وزارة الخارجية الإسرائيلية يوناتان جونين Yonatan Gonen بمشاركة فريق الإمارات النسائي في المباراة، ونشر صورة للمباراة مرفقة بقوله "الرياضة تنتصر... إسرائيل والإمارات يد واحدة في بطولة كرة الشبكة".[334]

وفي سياق متصل؛ غرد مراسل هيئة البث الإسرائيلي شمعون آران Shimon Aran بنشر صورة ميثاء العرفي، ممثلة الإمارات عن أكاديمية الشيخة فاطمة بنت مبارك للرياضة النسائية، برفقة عوفرا أبراموفيتش Ofra Abramovich ممثلة لـ"إسرائيل"، بمناسبة مشاركتهما في مؤتمر رياضي دولي في غابورون عاصمة بوتسوانا.[335]

وفي مؤشر على عمق التطبيع الرياضي؛ تفاخرت وزيرة الثقافة والرياضة الإسرائيلية، ميري ريغف، بأن العلم الإسرائيلي سيرفع في أبو ظبي، كما سيتم إسماع نشيد "هاتكفا" في أثناء مباريات بطولة رياضة الجودو Judo.[336] وبالفعل قامت الإمارات بمنح منتخب الجودو الإسرائيلي تأشيرات للمشاركة في مباريات الجودو العالمية في تشرين الأول/ أكتوبر 2018.[337]

في المقابل؛ كان الموقف السعودي الرسمي الرافض للتطبيع الرياضي قد تجسد بعدم منح تأشيرات لسبعة لاعبين إسرائيليين، أرادوا المشاركة في بطولة العالم المقرر عقدها في السعودية، مما تسبب بسحب تنظيم البطولة من السعودية.[338]

أما فيما يتعلق بالتطبيع الإعلامي؛ فقد كشفت وزارة الخارجية الإسرائيلية في شباط/ فبراير 2018، عن زيارة وفد إعلامي عربي لـ"إسرائيل"، يضم تسعة إعلاميين عرب، بينهم خمسة مغاربة ولبناني وعراقي ويمني وسوري.[339] وقد تنصلت نقابة الصحفيين المغاربة من زيارة الصحفيين المغاربة لـ"إسرائيل"، وشددت في بيان لها على موقفها الثابت في مناهضة جميع أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني.[340] وبالرغم من تنديد نقابات الصحفيين بهذا النوع من الزيارات، إلا أنها لم تتوقف، فقد أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية في تموز/ يوليو 2019 عن زيارة وفد إعلامي عربي لـ"إسرائيل" يضم ستة إعلاميين عرب، بينهم لأول مرة سعوديون وعراقيون.[341]

لم تقتصر الزيارات على الصحفيين، بل تعدتها إلى وفد نسائي من المغرب، شارك في فعاليات ومشاريع اجتماعية وندوات "للنهوض بمكانة المرأة"، وقد سبق زيارة الوفد النسائي بأيام، زيارة وفد مغربي آخر يضم 11 شخصاً من رجال الأعمال والمهندسين.[342] كما كشف النقاب عن معهد بمدينة مكناس يحمل اسم "معهد ألفا لتدريب الحراس الخاصين" يدرب على فنون القتال وحمل السلاح، يروج للأطروحات الإسرائيلية بالتعاون مع ضباط إسرائيليين.[343] وقد تداولت وسائل الإعلام الإسرائيلية في خضم الانتخابات أن نتنياهو سيزور المغرب ويلتقي العاهل المغربي، لكن ذلك لم يتحقق. وقد أعاد نتنياهو الكرة في كانون الأول/ ديسمبر 2019، من خلال استخدام نفوذ الولايات المتحدة للضغط من أجل استقباله، برفقة وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، إلا أن المغرب رفض ذلك.[344]

لم يقتصر رفض التطبيع مع الإسرائيليين على الهيئات الشعبية، فقد اتخذ طابعاً قانونياً في دولة مثل تونس، بواسطة إصدار المحكمة الابتدائية حكماً بمنع دخول أو إيواء وفد إسرائيلي كان ينوي المشاركة في الملتقى العالمي لحوار الأديان، والمنظم من الاتحاد الدولي للكشاف المسلم.[345] لكن، وبالرغم من هذا القرار القضائي، إلا أن ذلك لم يمنع وزير السياحة التونسي اليهودي الديانة روني طرابلسي، من إجراء مقابلة صحفية مع قناة آي 24 نيوز الإسرائيلية، والتصريح بـ"رغبة تونس في سلام دائم بالمنطقة".[346]

3. اقتصادياً:

أظهرت الإحصاءات الإسرائيلية تسجيل إجمالي حجم التبادل التجاري بين "إسرائيل" وشركائها الاقتصاديين العرب الثلاثة الأبرز (مصر، والأردن، والمغرب) نمواً بنسبة 10% بين سنتي 2017 و2019، وتراجعاً بنسبة 5.6% بين سنتي 2018 و2019 (انظر جدول 6/1).

جدول 6/1: حجم التبادل التجاري بين "إسرائيل" وبعض الدول العربية 2016–2019 (بالمليون دولار)

البلد	2016	2017	2018	2019
مصر	136.1	150.9	184.3	184.1
الأردن	357	339.8	417.5	382.8
المغرب	56	37.5	12.9	13.6
المجموع	**549.1**	**528.2**	**614.7**	**580.5**

وشهد حجم التبادل التجاري مع الأردن نمواً بين سنتي 2017 و2019 مع ارتفاعه من 339.8 مليون إلى 382.8 مليون دولار، بنسبة نمو 12.7%، وما يزال الأردن الشريك التجاري العربي الأول لـ"إسرائيل"، بحصة تبلغ نحو 70% من إجمالي حجم تجارة الدول العربية الثلاث معها، مع استمرار ميل الميزان التجاري لصالحه. وقد سجّلت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى الأردن بين سنتي 2017 و2019 ارتفاعاً من 57.7 مليون دولار إلى 99.8 مليون دولار، بنسبة نمو 73%، فيما تساوت قيمة الواردات الإسرائيلية من الأردن تقريباً في الفترة نفسها، فكانت 282.1 مليون دولار سنة 2017، و283 مليون دولار سنة 2019، بنسبة نمو 0.3% (انظر جدول 6/2).

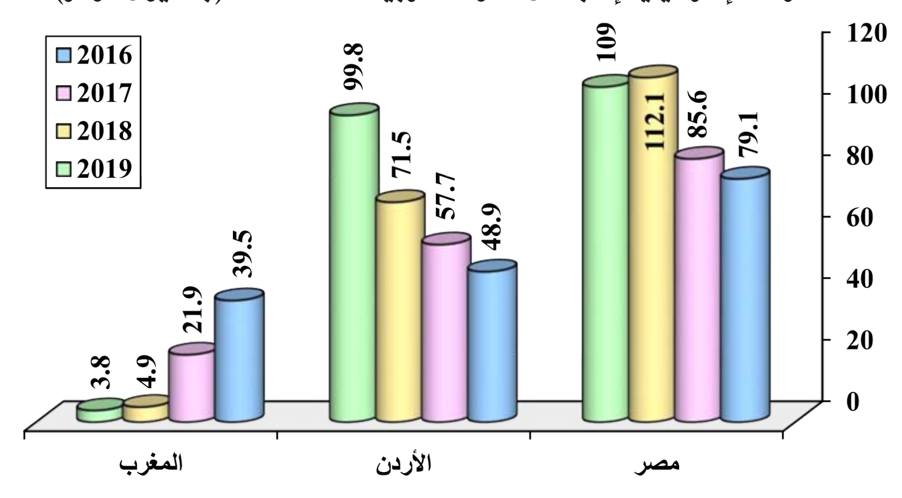
أما مصر؛ فقد ارتفع حجم تبادلها التجاري مع "إسرائيل" من 150.9 مليون دولار في سنة 2017 إلى 184.1 مليون دولار سنة 2019، بنسبة نمو 22%. وقد ارتفعت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى مصر خلال تلك الفترة من 85.6 مليون دولار إلى 109 ملايين دولار، بنسبة نمو 27.3%، كما ارتفعت أيضاً قيمة الواردات الإسرائيلية من مصر من 65.3 مليون دولار إلى 75.1 مليون دولار في الفترة نفسها، بنسبة نمو 15%.

في المقابل، سجل حجم التبادل التجاري بين المغرب و"إسرائيل" تراجعاً بنسبة 63.7% بين سنتي 2017 و2019، حيث انخفضت قيمته من 37.5 مليون دولار سنة 2017 إلى 13.6 مليون دولار سنة 2019. وسجلت الصادرات الإسرائيلية إلى المغرب تراجعاً بنسبة 82.6%، بانخفاضها من 21.9 مليون دولار في 2017 إلى 3.8 ملايين دولار في 2019. كما تراجعت قيمة الواردات الإسرائيلية من 15.6 مليون دولار في 2017 إلى 9.8 ملايين دولار سنة 2019، أي أنها سجلت تراجعاً بنسبة 37.2% خلال الفترة نفسها.

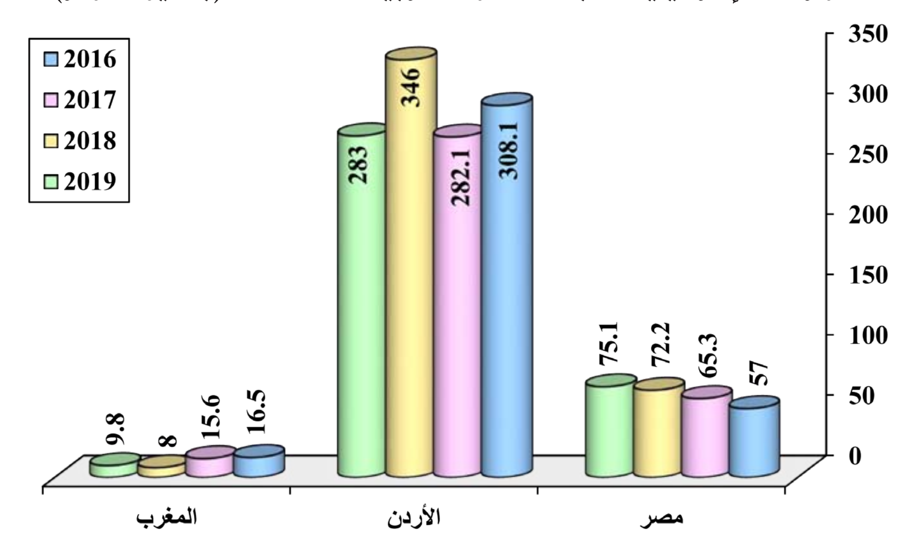
جدول 6/2: الصادرات والواردات الإسرائيلية مع بعض الدول العربية 2018–2019 (بالمليون دولار)[347]

	الصادرات الإسرائيلية إلى:				الواردات الإسرائيلية من:			
	2016	2017	2018	2019	2016	2017	2018	2019
مصر	79.1	85.6	112.1	109	57	65.3	72.2	75.1
الأردن	48.9	57.7	71.5	99.8	308.1	282.1	346	283
المغرب	39.5	21.9	4.9	3.8	16.5	15.6	8	9.8

الصادرات الإسرائيلية إلى بعض الدول العربية 2016–2019 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من بعض الدول العربية 2016–2019 (بالمليون دولار)



4. الموقف العربي الشعبي وتوجهاته:

على الرغم من انشغال الشعوب العربية بهموم حياتها اليومية، إلا أن القضية الفلسطينية ما زالت تستحوذ على حيز من اهتمامها. تجسد ذلك في التحركات والحملات الشعبية، المناوئة للتطبيع ولما يسمى "صفقة القرن" الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى الانخراط في أنشطة تهدف إلى تقديم الدعم وإظهار التعاطف مع الشعب الفلسطيني.

ففي الكويت أطلق "الاتحاد الوطني لطلبة الكويت"، حملة شعبية لمناهضة التطبيع تحت عنوان "كويتي ضد التطبيع". تضمنت الحملة نشر إعلانات ضخمة في شوارع الكويت من أجل مناهضة جميع أشكال التطبيع مع الاحتلال.[348]

في جانب متصل يتعلق برفض التطبيع؛ انسحب لاعب "التاي بوكسينغ Thai boxing" اللبناني يوسف عبود من نهائي بطولة العالم لـ"مواي بوران Muay Boran" المقامة في تايلاند، رافضاً مواجهة منافس إسرائيلي. وبالرغم من تخليه عن الميدالية الذهبية التي ذهبت إلى منافسه الإسرائيلي، نال عبود الميدالية الفضية، ورفض بطل لبنان تتويجه بالميدالية على المنصة نفسها، وفضل تسلمها خلف الكواليس لتجنب رفع علم لبنان بالقرب من العلم الإسرائيلي.[349]

وفي إطار نفي ما تداولته الصحافة عن عزم السودان التطبيع مع "إسرائيل"، فقد هاجم نقيب صحفيي السودان الصادق الرزيقي الأنظمة العربية التي تسعى للتطبيع، قائلاً عنها أنها "لا تخدم القضية الفلسطينية ولا صلة لها بالشعوب، فهذه الشعوب المغلوبة على أمرها رافضة للتطبيع مع الكيان الصهيوني وداعمة للشعب الفلسطيني". وأضاف أن الإعلام السوداني يرفض التطبيع بكل أشكاله مع الاحتلال، سواء أكان إعلامياً أم سياسياً أم ثقافياً أم اقتصادياً.[350]

وكمحاولة لتنسيق جهود القوى الشعبية المناوئة للتطبيع، عقد لقاء دولي في بيروت وغزة، في شهر آذار/ مارس 2019، بتنظيم من "الحملة الدولية للعودة إلى فلسطين". عقد هذا اللقاء بالتزامن في كل من العاصمة اللبنانية بيروت وقطاع غزة، تحت عنوان "مسلمون ومسيحيون في مواجهة التطبيع"، بمشاركة عدد من المؤسسات والشخصيات. والحملة هي رابطة دولية تضم مؤسسات ونشطاء في أكثر من 80 دولة، وشدد المجتمعون على أن "التطبيع مع الكيان الصهيوني بكل أشكاله الثقافية والفنية والرياضية والاقتصادية والسياسية وغيرها، هو خيانة تتماهى مع الإجرام الصهيوني، وهو ذنب وخطيئة دينياً".[351]

وعلى صعيد رفض المشاريع التصفوية للقضية الفلسطينية، وفي مقدمتها ما يسمى "صفقة القرن"، فقد أسهمت الأنباء عن هذه الصفقة في تجديد تفاعل الشارع العربي مع القضية الفلسطينية، بعدما ظنّ البعض أن الاهتمام بالقضية قد انتهى. فقد أطلق نشطاء مغاربة حملة

بعنوان "الصفقة لن تمرر"، في إشارة لما ينشر عن "صفقة القرن" ولمواجهة إجراءات نقل السفارة الأمريكية إلى القدس.[352] أما القوى الثورية في البحرين، فقد أكدت على وقوفها التام مع قضية الأمة الأولى فلسطين، حتى تحرير كامل الأراضي العربية المحتلة من الكيان الإسرائيلي، وأدانت الخطوة التي قامت بها الإدارية الأمريكية بنقل سفارتها إلى مدينة القدس، والتي كشفت بوضوح عداء أمريكا للشعوب الإسلامية ولأحرار العالم كافة. وأكد كل من "ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير"، و"تيار العمل"، و"تيار الوفاء"، و"حركة حق" على موقف الشعب البحريني الرافض للتطبيع مع "إسرائيل"، وَعدَّ المطبعين خونة.[353] فيما عبرت المعارضة البحرينية عن رفضها لما يجري على أرض البحرين من مؤامرات لتصفية القضية الفلسطينية، وقدمت على لسان عضو جمعية الوفاق البحرينية المعارضة إبراهيم المدهون، اعتذارها للشعب الفلسطيني، واصفة ما يجري بالعار ونقطة سوداء على جبين البحرين والعرب كافة.[354] وكرد فعل على عقد ورشة البحرين الاقتصادية، اقتحم متظاهرون عراقيون مبنى السفارة البحرينية في العاصمة العراقية بغداد، وتمكن المتظاهرون من الصعود على مبنى السفارة، ورفعوا العلم الفلسطيني فوقها، وأحرقوا العلم الإسرائيلي.[355]

لكن، وفي مقابل التضامن الشعبي مع القضية الفلسطينية، وتحت تأثير حالة الاستقطاب الإقليمي، والتحريض المستمر من بعض وسائل الإعلام على المقاومة الفلسطينية، كان هناك من يهاجم المقاومة وحتى الشعب الفلسطيني. صحيحٌ أن ذلك ما زال ظاهرة فردية، إلا أنّها لافتة للنظر، ويُخشى أن تتطور لتخدم أهداف أعداء الشعب الفلسطيني؛ كما فعل مبعوث الرئيس الأمريكي الخاص في الشرق الأوسط، جايسون جرينبلات، باستشهاده بتغريدات بعض السعوديين المناوئة للمقاومة الفلسطينية في أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة.[356] في الإطار نفسه، كان هناك من يحرض على المقاومة في غزة؛ بزعمِ أن الصواريخ الموجودة فيها موجهة نحو دول الخليج، كما زعم رئيس "ائتلاف الوطنية" السياسي العراقي إياد علاوي.[357]

لم تؤثر بعض الأصوات النشاز المهاجمة للمقاومة الفلسطينية على حالة التعاطف الشعبي مع القضية الفلسطينية؛ ففي المغرب خرجت مظاهرة تضامن مع الفلسطينيين في مسيرات العودة، وذلك في ذكرى "يوم الأرض".[358] أما في لبنان؛ فقد قامت مجموعة من الشباب، تابعة لـ"حركة الشعب"، بتغيير أسماء بعض شوارع بيروت، لتحمل أسماء بعض الشهداء والأبطال الفلسطينيين، في حملة جاءت تحت عنوان "إعادة هوية بيروت".[359] وفي الرباط بالمغرب؛ اختتمت حملة "حارتنا بالقدس حقّ" أسبوعاً من الفعاليات الهادفة لإثارة النقاش إعلامياً وقانونياً حول حارة وأوقاف المغاربة في القدس المحتلة بين شرائح المجتمعات المغاربية في ثلاث دول (المغرب والجزائر وتونس).[360] وفي عمّان بالأردن؛ تمكنت حملة أردنية في يوم واحد من جمع ما يمكنها من زراعة 15 ألف شجرة في

القدس من أصل 30 ألف شجرة تخطط لزراعتها في قرى المدينة المقدسة وغزة، وجاء ذلك خلال يوم مفتوح لجمع التبرعات نظمته حملة "ازرع صمودك".[361] وعلى الرغم من غرق اليمن في حربها الأهلية، إلا أن معظم شعبها ما زال يتعاطف مع القضية الفلسطينية، فقد خرجت مظاهرة في مدينة تعز، بدعوة من "الهيئة الشعبية لمناصرة الشعب الفلسطيني"، احتجاجاً على نقل الولايات المتحدة سفارتها إلى القدس.[362] وكذلك في المغرب؛ شارك الآلاف في مسيرة بمدينة الدار البيضاء تضامناً مع الفلسطينيين المشاركين بمسيرات "العودة" في قطاع غزة، واحتجاجاً على نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس.[363] ولم يقتصر التضامن في المغرب على الجهات الشعبية، بل تعداه ليصل إلى المؤسسات الرسمية، حيث قدمت الحكومة 120 مقعداً جامعياً كمنح دراسية للطلبة الفلسطينيين بمختلف التخصصات للعام الدراسي 2019/2018.[364] وقد جدد المغرب هذه المنح للعام الدراسي 2020/2019.[365]

وقد لعبت الهيئات والمؤسسات الدينية الشعبية دوراً إيجابياً في دعم القضية الفلسطينية ورفض التطبيع، فقد طالبت هيئة علماء السودان الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي بـ"غسل عار السكوت" عن الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في غزة. وقال رئيس الهيئة، محمد عثمان صالح، إن "نقل السفارة الأمريكية للقدس لن يغير من قناعتنا، ومن قناعة أحرار العالم، أن القدس ستظل عاصمة فلسطين الأبدية".[366] كما أصدر البطاركة الكاثوليك في الشرق رسالة مشتركة أكدوا فيها أن بقاء "إسرائيل" لا يمكن أن يكون على حساب الشعب الفلسطيني، متهمين السياسات الغربية بـ"تهجير" المسيحيين. وجاء في الرسالة، التي عممتها إذاعة الفاتيكان في إيطاليا، أن "بقاء إسرائيل لا يمكن أن يكون على حساب بقاء الشعب الفلسطيني".[367] أما الاتحاد العالمي لعلماء فلسطين، برئاسة الشيخ أحمد الريسوني، فقد جدد التزامه بمناصرة القضية الفلسطينية والانخراط في خدمتها، ووضعها دوماً في صدارة اهتماماته وجهوده، ودعا إلى التصدي لكل المؤامرات التي تُحاك ضدها بغية تصفيتها أو إطفاء شعلتها. وعبّر عن موقفه الراسخ ضدّ أي شكل من أشكال التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، معتبراً هذا التطبيع قبولاً وترحيباً بالاغتصاب والقتل والتشريد، وسائر جرائم الاحتلال، بل ويشكل مكافأة للمعتدين المجرمين.[368]

خلاصة

ازدادت حالة الاستقطاب بين ما يعرف بدول "الاعتدال" ودول "الممانعة"، وهذا أثّر بدوره على الاهتمام بالقضية الفلسطينية. فبينما تتخذ دول "الممانعة" من القضية الفلسطينية ودعمها وسيلة لحشد التأييد الشعبي لسياساتها، متهمة دول "الاعتدال" بالتفريط بالقضية الفلسطينية والقبول بـ"صفقة القرن"؛ تروج دول "الاعتدال" في وسائل إعلامها وعبر تصريحات مسؤوليها؛ بأنّ دول "الممانعة" تتخذ من القضية الفلسطينية غطاء يخفي نواياها

الحقيقية في الهيمنة على المنطقة. في السياق ذاته؛ انشغلت معظم قوى التغيير الشعبية في الشأن الداخلي، وأصبح الهم الوطني ومحاربة الاستبداد على رأس جدول أعمالها، مما أثر على مستوى التضامن مع القضية الفلسطينية، لكن ذلك لا يعني انعدام الاهتمام بالقضية؛ فما زالت الأعلام الفلسطينية ترفرف في المظاهرات وما زالت صور الشهداء الفلسطينيين ترفع في الميادين. وعلى الرغم من أنّ البعض ظن بأن الأمور قد استتبت للثورة المضادة وأنّ قوى التغيير قد هزمت، إلا أنّ الربيع العربي زهّر من جديد في السودان والجزائر والعراق وليبيا، وتراجعت الثورة المضادة في اليمن وليبيا. مما يوحي بأنّ الموجات الثورية للربيع العربي لم تصل إلى نهايتها بعد، وأن عملية التحول التاريخية التي تمر بها المنطقة ما زالت قائمة ومتفاعلة. فالمشهد الحالي يؤشر على إمكانية استعادة قوى التغيير قدرتها على التأثير في مجرى الأحداث، باتجاه انتزاع المزيد من الحريات، مما سيؤثر ايجابياً على مستوى التضامن مع القضية الفلسطينية ويرفع من كلفة تطبيع بعض الدول العربية من الكيان الصهيوني.

تعد "إسرائيل" حالة الصراع بين قطبَي المعادلة (الاعتدال والممانعة)؛ بمثابة فرصة تاريخية لتطرح نفسها كحامية للمنطقة من مطامع إيران وحلفائها. وبعدما كانت تطرح نفسها كحامية للغرب من "البربرية" و"الأصولية الإسلامية"، أصبحت تطرح نفسها كحامية وحليفة للدول العربية في وجه "الأصولية الإسلامية" المتمثلة في إيران والحركات الإسلامية، فأعطى ذلك دفعة قوية لعملية التطبيع بين بعض الدول العربية الرئيسية و"إسرائيل"، وبدأت العلاقات السرية بين الطرفين للظهور للعلن، وتزايدت وتيرة التطبيع بشكل واضح، وتحولت "إسرائيل" من عدو لحليف يساعد بالتصدي للعدو المتخيل وهو إيران وحلفاؤها. كما انسحب موقف الدول العربية الرئيسية من العداء لإيران على حركات المقاومة الفلسطينية، التي تم تصنيفها كأذرع لإيران، فباتت المقاومة أكثر انكشافاً في مواجهة العدو الإسرائيلي. لذلك من المتوقع أن تستغل "إسرائيل" هذا الواقع لتكثيف استهداف المقاومة في لبنان وغزة، بهدف فرض معادلة جديدة تضمن توفير الهدوء والأمن لكيانها، ومن المتوقع أن تستغل "إسرائيل" البيئة الإقليمية المواتية لتطبيع وجودها وتعميق هيمنتها، مما سيدفع قوى التغيير والمقاومة للاصطفاف من جديد في مواجهة الهجمة الصهيونية، ومقاومة حالة التطبيع المتسارعة بين الأنظمة العربية والكيان الصهيوني.

تعيش "إسرائيل" أزهى أوقاتها فيما يتعلق ببيئتها الاستراتيجية؛ وذلك بفضل الدعم الأمريكي اللا محدود في عهد ترامب وتواطؤ الأنظمة العربية. لكن وبالرغم من ذلك لم تستطع حتى اللحظة تصفية القضية الفلسطينية تحت مسمى "صفقة القرن"، فما زالت قوى المقاومة قادرة على التأثير في مجرى الأحداث مما قد يحول دون نجاح مخططات تصفية القضية الفلسطينية. والأهم من ذلك، هو تعارض المخططات الأمريكية مع مصالح الدول العربية المحيطة بـ"إسرائيل"،

فما يسرب إعلامياً من بنود "صفقة القرن" المتعلقة بتوطين اللاجئين، يؤثر سلباً على التركيبة الداخلية الهشة للدول العربية، سواء في الأردن أم لبنان. وحتى الأنظمة الحليفة للأمريكان كالأردن ومصر ترفض أي حل للقضية على حساب أمنها الداخلي، لذلك من المتوقع أن تفشل المساعي الأمريكية لفرض حل قائم على توطين اللاجئين الفلسطينيين سواء في الأردن أم سيناء، ومن ثم لن تستطيع الإدارة الأمريكية تصفية القضية الفلسطينية؛ فبدون حل قضية اللاجئين ستبقى القضية حيّة.

الهوامش

[1] أمانة شؤون مجلس الجامعة، اجتماع مجلس جامعة الدول العربية عى مستوى القمة، الدورة العادية 29، القرارات، ق 29/(04/18)/25– مج (0188)، الظهران، السعودية، 2018/4/15، ص 10، انظر:
http://www.lasportal.org/ar/summits/Documents/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%A9%2029.pdf

[2] المرجع نفسه، ص 11.

[3] أمانة شؤون مجلس الجامعة، ج 01/س (11/19)/05–خ (0472)، ص 2.

[4] أمانة شؤون مجلس الجامعة، اجتماع مجلس جامعة الدول العربية عى مستوى القمة، الدورة العادية 29، القرارات، ق 29/(04/18)/25– مج (0188)، الظهران، السعودية، 2018/4/15، ص 25.

[5] أمانة شؤون مجلس الجامعة، اجتماع مجلس جامعة الدول العربية عى مستوى القمة، الدورة العادية 30، القرارات، ق 30/(03/19)/46– مج (0208)، تونس، 2019/3/31، ص 28، انظر:
http://www.lasportal.org/ar/summits/Documents/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%A9%2030.pdf

[6] عربي 21، 2018/1/26.

[7] أمانة شؤون مجلس الجامعة، اجتماع مجلس جامعة الدول العربية عى مستوى القمة، الدورة العادية 29، القرارات، ق 29/(04/18)/25– مج (0188)، الظهران، السعودية، 2018/4/15، ص 35.

[8] أمانة شؤون مجلس الجامعة، اجتماع مجلس جامعة الدول العربية عى مستوى القمة، الدورة العادية 30، القرارات، ق 30/(03/19)/46– مج (0208)، تونس، 2019/3/31، ص 42.

[9] الجزيرة.نت، 2018/9/10.

[10] **الأيام**، 2018/9/10.

[11] **القدس العربي**، 2018/5/13.

[12] أمانة شؤون مجلس الجامعة، اجتماع مجلس جامعة الدول العربية عى مستوى القمة، الدورة العادية 30، القرارات، ق 30/(03/19)/46– مج (0208)، تونس، 2019/3/31، ص 44.

[13] المرجع نفسه، ص 24.

[14] المرجع نفسه، ص 25.

[15] موقع قناة روسيا اليوم، 2018/5/23.

[16] صحيفة **اليوم السابع**، القاهرة، 2019/4/11.

[17] أمانة شؤون مجلس الجامعة، اجتماع مجلس جامعة الدول العربية عى مستوى القمة، الدورة العادية 29، القرارات، ق 29/(04/18)/25– مج (0188)، الظهران، السعودية، 2018/4/15، ص 17.

[18] موقع البرلمان العربي، 2018/3/27، انظر: http://www.ar-pr.org/

[19] **الأيام**، 2018/12/24.

[20] انظر: أمانة شؤون مجلس الجامعة، اجتماع مجلس جامعة الدول العربية عى مستوى القمة، الدورة العادية 29، القرارات، ق 29/(04/18)/25– مج (0188)، الظهران، السعودية، 2018/4/15، ص 18.

[21] صفا، 2015/6/2.

[22] انظر: أمانة شؤون مجلس الجامعة، اجتماع مجلس جامعة الدول العربية عى مستوى القمة، الدورة العادية 29، القرارات، ق 29/(04/18)/25– مج (0188)، الظهران، السعودية، 2018/4/15، ص 13؛ وأمانة شؤون مجلس الجامعة، اجتماع مجلس جامعة الدول العربية عى مستوى القمة، الدورة العادية 30، القرارات، ق 30/(03/19)/46– مج (0208)، تونس، 2019/3/31، ص 20.

[23] الجزيرة.نت، 2019/9/25.

[24] موقع قناة العالم، 2019/10/7.

[25] موقع الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، 2018/5/17، انظر: http://www.sis.gov.eg/story/166416?lang=ar

[26] **اليوم السابع**، 2018/5/23.

[27] **الشرق الأوسط**، 2018/6/17.

[28] *The Jerusalem Post*, 7/4/2018.

[29] **العربي الجديد**، 2019/2/8.

[30] عربي 21، 2018/5/31.

[31] **العربي الجديد**، 2018/8/5.

[32] عربي 21، 2018/4/9.

[33] **الحياة**، 2018/10/12.

[34] **القدس العربي**، 2018/11/16؛ والجزيرة.نت، 2018/11/17؛ والأناضول للأنباء، 2018/11/16.

[35] موقع حركة حماس، 2019/1/10.

[36] موقع حركة حماس، 2019/3/4.

[37] سما، 2019/3/1.

[38] **الشرق الأوسط**، 2019/3/1.

[39] **العربي الجديد**، 2019/7/1.

[40] **العربي الجديد**، 2018/3/20.

[41] **العربي الجديد**، 2019/1/17.

[42] وفا، 2019/10/7.

[43] **العربي الجديد**، 2018/4/2.

[44] موقع France24، 2018/7/29، انظر: https://www.france24.com/ar/

[45] صفحة السفارة الإسرائيلية في مصر "إسرائيل في مصر"، على فيسبوك، 2018/4/2، انظر:
https://www.facebook.com/IsraelinEgypt/photos/a.579953412015918/1924300654247847/?type=1&theater

[46] **هآرتس**، 2018/8/13.

[47] موقع قناة روسيا اليوم، 2018/8/14.

[48] **اليوم السابع**، 2018/9/27.

[49] موقع شبكة سي أن أن، 2019/7/11.

[50] *The New York Times* newspaper, 3/2/2018, https://www.nytimes.com

[51] Scott Pelley, Egypt's President El-Sisi denies ordering massacre in interview his government later tried to block, 60 Minutes, site of CBS News, 6/1/2019, https://cbsn.ws/2Cn7cjb

[52] عرب 48، 2018/3/1.

[53] عربي 21، 2018/2/5.

[54] الأناضول للأنباء، 2018/4/4.

[55] **يديعوت أحرونوت**، 2018/8/16.

[56] **الأيام**، 2019/1/4.

[57] أمير بوحبوط، داعش هي فقط مناورة: العمليات السرية التي يشنها آيزنكوت ضد حماس في سيناء قد كشفت، موقع والا العبري، 2019/1/6، انظر: https://news.walla.co.il/item/3211616

[58] عيران ليرمان، الوساطة المصرية في غزة كنز استراتيجي يثبت نفسه، معهد القدس للاستراتيجية والأمن Jerusalem Institute for Strategy and Security (JISS)، 2019/4/10، انظر:
https://jiss.org.il/he/lerman-egyptian-mediation-in-gaza-is-a-strategic-asset-in-itself (بالعبرية)

[59] الأناضول للأنباء، 2018/6/27.

[60] الأناضول للأنباء، 2018/12/18.

[61] تايمز أوف إسرائيل، 2018/2/19.

[62] موقع روز اليوسف، 2018/2/21، انظر: https://www.rosaelyoussef.com/

[63] موقع انتربرايز، 2019/10/4، انظر:
https://enterprise.press/ar

[64] **العربي الجديد**، 2018/10/10.

[65] لأول مرة: غاز من إسرائيل ضخ لمصر لأغراض تجارية، ملحق يديعوت الاقتصادي العبري، 2019/6/2، انظر:
https://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3763367,00.html

[66] **اليوم السابع**، 2019/6/16.

[67] موقع وزارة الطاقة الإسرائيلية، 2019/7/25، انظر: https://www.gov.il/he/departments/news/cairo_250719

[68] بي بي سي، 2019/9/9.

[69] **القدس العربي**، 2918/5/16.

[70] الأناضول للأنباء، 2018/7/24.

[71] تايمز أوف إسرائيل، 2019/2/19.

[72] **الغد**، 31/ 8/ 2018.

[73] Khalil E. Jahshan, Jared Kushner's Peace Plan Would Turn Jordan Upside Down, *Foreign Policy*, 5/10/2018, https://foreignpolicy.com/2018/10/05/jared-kushners-peace-plan-would-turn-jordan-upside-down-trump-israel-king-abdullah-palestinians-unrwa/

[74] **الغد**، 2018/5/15.

[75] وطن للأنباء، 2018/12/3.

[76] صحيفة **الحياة الجديدة**، رام الله، 2019/1/8.

[77] عربي 21، 2018/5/31.

[78] **الشرق الأوسط**، 2018/1/23.

[79] سبوتنيك عربي، 2018/5/27.

[80] **الغد**، 2018/9/2.

[81] France24، 2018/9/5.

[82] **الدستور**، 2019/3/26.

[83] **القدس العربي**، 2019/12/10.

[84] **الغد**، 2018/3/28.

[85] الأناضول للأنباء، 2018/4/4.

[86] الأناضول للأنباء، 2018/12/30.

[87] **القدس العربي**، 2018/12/30.

[88] موقع قناة روسيا اليوم، 2019/1/21.

[89] **الغد**، 2018/5/15.

[90] **الشرق الأوسط**، 2019/3/19.

[91] الدستور، 2019/8/19.

[92] سي أن أن، 2019/10/30.

[93] بي بي سي، 2019/11/9.

[94] **الدستور**، 2018/11/4.

[95] عقد إيجار الباقورة سيتم تمديده نصف سنة، موقع غلوبس، 2019/10/16، انظر: https://www.globes.co.il (بالعبرية)

[96] **يديعوت أحرونوت**، 2018/10/21، انظر: https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5376142,00.html

[97] وزير إسرائيلي يهدد بقطع المياه عن الأردن بسبب الباقورة والغمر، i24News الشرق الأوسط، يوتيوب، 2018/10/22، انظر: https://www.youtube.com/watch?v=OZXqvZPEyPY

[98] الجزيرة.نت، 2019/11/6.

[99] **إسرائيل اليوم**، 2019/10/14، انظر: https://www.israelhayom.co.il

[100] **الغد**، 2019/11/23.

[101] المدينة الإخبارية، 2018/2/20.

[102] موقع ميدل إيست أون لاين، 2019/3/26، انظر: https://middle-east-online.com

[103] **الشرق الأوسط**، 2019/10/15.

[104] **الرأي**، 2018/3/21.

[105] **الشرق الأوسط**، 2019/10/15.

[106] **الحياة الجديدة**، 2018/7/11.

[107] وفا، 2018/11/6.

[108] وفا، 2018/11/11.

[109] **العربي الجديد**، 2018/12/3.

[110] **الحياة**، 2018/2/8.

[111] **يديعوت أحرونوت**، 2018/2/10.

[112] بترا، 2018/5/8.

[113] رأي اليوم، 2018/5/9.

[114] عرب 48، 2018/7/31.

[115] والا، 2018/7/10.

[116] عرب 48، 2018/7/11.

[117] عرب 48، 2018/7/12. وانظر أيضاً:
Site of i24 News, 12/7/2018.

[118] **يديعوت أحرونوت**، 2018/7/24.

[119] الجزيرة.نت، 2018/11/29.

[120] **الأخبار**، 2019/1/21.

[121] **الشرق الأوسط**، 2019/11/20.

[122] والا، 2019/11/20.

[123] إسرائيل تؤكد: دمرنا المفاعل النووي السوري عام 2007، ملحق يديعوت الاقتصادي العبري، 2018/3/21، انظر: https://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3734535,00.html

[124] الجزيرة.نت، 2018/9/5.

[125] **الحياة**، 2018/7/13.

[126] موقع قناة روسيا اليوم، 2018/7/22.

[127] Elizabeth Tsurkov, Inside Israel's Secret Program to Back Syrian Rebels, *Foreign Policy*, 6/9/2018, https://foreignpolicy.com/2018/09/06/in-secret-program-israel-armed-and-funded-rebel-groups-in-southern-syria/

[128] عرب 48، 2018/11/23.

[129] **يديعوت أحرونوت**، 2018/7/24.

[130] **إسرائيل اليوم**، 2018/8/2.



[131] زمان يسرائيل، 2019/4/28، انظر: https://www.zman.co.il

[132] عرب 48، 2019/6/28.

[133] France24، 2019/3/25.

[134] عرب 48، 2019/4/1.

[135] **الشرق الأوسط**، 2019/4/12.

[136] من لبنان هنا فلسطين... #صورة الشهيد القائد بهاء أبو العطا خلال تظاهرات في العاصمة اللبنانية #بيروت، صفحة وكالة شهاب للأنباء على فيسبوك، 2019/11/12، انظر:
https://www.facebook.com/ShehabAgency.MainPage/posts/4027621103946946

[137] **الشرق الأوسط**، 2018/3/17.

[138] **الحياة**، 2018/3/18.

[139] موقع القوات اللبنانية، 2018/9/3، انظر: https://www.lebanese-forces.com/2018/09/03/gebran-bassil-unrwa/

[140] **الشرق الأوسط**، 2018/9/27.

[141] الأناضول للأنباء، 2019/5/9.

[142] بوابة الهدف الإخبارية، 2019/6/20.

[143] موقع لبنان الجديد، 2019/7/16، انظر: https://www.newlebanon.info

[144] **الشرق الأوسط**، 2019/7/19.

[145] موقع قناة المؤسسة اللبنانية للإرسال انترناسيونال (LBC)، 2019/7/18، انظر: https://www.lbcgroup.tv

[146] عربي 21، 2019/7/26.

[147] فلسطين أون لاين، 2019/7/30.

[148] **العربي الجديد**، 2019/7/30.

[149] موقع النشرة، 2019/7/30، انظر: https://www.elnashra.com

[150] **الأخبار**، 2019/8/23.

[151] **القدس العربي**، 2018/4/1.

[152] **القدس العربي**، 2018/5/14.

[153] وكالة القدس للأنباء، 2019/5/11، انظر: http://alqudsnews.net

[154] **الأخبار**، 2018/1/20.

[155] موقع قناة الميادين، 2018 /1/22.

[156] موقع قناة روسيا اليوم، 2019/9/15.

[157] **معاريف**، 2018/3/3.

[158] عربي 21، 2019/8/6.

[159] عرب 48، 2018/2/28.

[160] عرب 48، 2018/10/1.

[161] تايمز أوف إسرائيل، 2018/12/6.

[162] **الشرق الأوسط**، 2018/12/12.

[163] موقع قناة الميادين، 2019/1/26.

[164] **العربي الجديد**، 2019/9/1.

[165] **العربي الجديد**، 2019/9/9.

[166] الأناضول للأنباء، 2018/2/6.

[167] **الحياة**، 2018/2/8.

[168] موقع الخليج أون لاين، 2018/2/16.

169 **الأيام**، 2018/7/31.

170 الأناضول للأنباء، 2019/4/24.

171 **الشرق الأوسط**، 2019/7/13.

172 "الوطن" تنشر البيان الختامي للقمة الخليجية الـ 40 في الرياض، صحيفة **الوطن**، السعودية، 2019/12/10، انظر: https://alwatannews.net

173 البيان الختامي لقمة الدورة التاسعة والثلاثين للمجلس الأعلى، موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2018/12/9، انظر:
https://www.gcc-sg.org/ar-sa/Statements/SupremeCouncil/Pages/FinalStatmentfromthe39.aspx

174 **العربي الجديد**، 2018/3/7.

175 صحيفة **الشروق**، القاهرة، 2018/3/8.

176 الجزيرة.نت، 2018/4/30.

177 James M. Dorsey, Saudi Religious Diplomacy Targets Jerusalem, The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, 8/7/2018, https://besacenter.org/perspectives-papers/temple-mount-saudi-arabia/

178 رأي اليوم، 2019/3/19.

179 **الشرق الأوسط**، 2018/5/15.

180 سما، 2019/3/13.

181 وفا، 2019/10/17.

182 سما، 2018/2/23.

183 معا، 2019/2/15.

184 الجزيرة.نت، 2018/12/7.

185 موقع حركة حماس، 2019/9/9.

186 السعودية تخفي قسرياً عشرات الفلسطينيين، موقع المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 2019/9/6، انظر: https://euromedmonitor.org/ar

187 **القدس العربي**، 2019/10/4.

188 صحيفة **الاتحاد**، أبو ظبي، 2018/5/15.

189 موقع قناة روسيا اليوم، 2018/12/6.

190 **الأيام**، 2019/7/19.

191 وفا، 2018/8/8.

192 وفا، 2019/5/21.

193 دنيا الوطن، 2019/11/27.

194 **الشرق الأوسط**، 2019/5/21.

195 وكالة رويترز للأنباء، 2019/5/7، انظر: http://ara.reuters.com

196 رويترز، 2018/2/22.

197 الجزيرة.نت، 2018/2/26.

198 المركز الفلسطيني للإعلام، 2018/11/9.

199 موقع أمد للإعلام، 2019/11/1، انظر: https://amadps.net

200 موقع وكالة خبر الفلسطينية للصحافة، 2018/3/26، انظر: https://khbrpress.ps

201 صحيفة **الأنباء**، الكويت، 2018/5/17، انظر: https://www.alanba.com.kw

202 سما، 2018/5/30.

203 **الشرق الأوسط**، 2018/8/18.

[204] عربي 21، 2018/10/16.

[205] **الحياة**، 2018/5/29.

[206] الأناضول للأنباء، 2019/2/13. وانظر أيضاً:

Foreign Aid Management in Palestine, site of Palestine Economic Portal, https://www.palestineeconomy.ps/donors/en

[207] **الشرق**، 2019/5/16.

[208] **هآرتس**، 2019/2/10.

[209] **الخليج**، 2018/9/6.

[210] وفا، 2018/11/14.

[211] وفا، 2018/11/18.

[212] **العربي الجديد**، 2019/2/11.

[213] الأناضول للأنباء، 2019/2/12.

[214] **الأخبار**، 2018/1/25.

[215] سما، 2018/3/9.

[216] Jeffrey Goldberg, Saudi Crown Prince: Iran's Supreme Leader 'Makes Hitler Look Good', *The Atlantic* newspaper, 2/4/2018, https://www.theatlantic.com/international/archive/2018/04/mohammed-bin-salman-iran-israel/557036

[217] Sharon Waxman, Saudi Crown Prince Charms Haim Saban, Jonathan Nelson, Dan Senor at Private Dinner (Exclusive), site of The Wrap, 4/4/2018,
https://www.thewrap.com/saudi-crown-prince-haim-saban-dan-senor-jonathan-nelson-beverly-hills-dinner/

[218] Dexter Filkins, A Saudi Prince's Quest to Remake the Middle East, *The New Yorker* magazine, 2/4/2018, https://www.newyorker.com/magazine/2018/04/09/a-saudi-princes-quest-to-remake-the-middle-east

[219] عربي 21، 2018/7/30.

[220] i24News الشرق الأوسط، 2019/2/9.

[221] *The Guardian* newspaper, 26/2/2019, https://www.theguardian.com

[222] عرب 48، 2018/9/26.

[223] شبكة قدس الإخبارية، 2018/10/16.

[224] **العربي الجديد**، 2019/6/1.

[225] الجزيرة.نت، 2019/9/6.

[226] سما، 2019/9/7.

[227] **العربي الجديد**، 2019/10/5.

[228] **الشرق الأوسط**، 2018/10/27.

[229] موقع قناة روسيا اليوم، 2019/5/24.

[230] رأي اليوم، 2018/10/28.

[231] **العربي الجديد**، 2018/11/8.

[232] الأناضول للأنباء، 2018/11/13.

[233] **القدس العربي**، 2019/2/14.

[234] تايمز أوف إسرائيل، 2019/4/7.

[235] **يديعوت أحرونوت**، 2018/2/7.

[236] العربية نت، 2018/2/7.

[237] عربي 21، 2018/3/7.

[238] **العربي الجديد**، 2018/5/11.

[239] **القدس العربي**، 2018/3/30.

[240] **العربي الجديد**، 2018/11/29.

[241] David D. Kirkpatrick, Israeli Software Helped Saudis Spy on Khashoggi, Lawsuit Says, *The New York Times*, 2/12/2018, https://www.nytimes.com/2018/12/02/world/middleeast/saudi-khashoggi-spyware-israel.html

[242] Yonah Jeremy Bob, Mossad, Saudi intel officials get along well, says former chief, *The Jerusalem Post*, 24/5/2019, https://www.jpost.com/Arab-Israeli-Conflict/Mossad-Saudi-intel-officials-get-along-well-says-former-chief-590531

[243] Israel, Saudi Arabia Discussed Gas Deals, Netanyahu Ally Says, site of Bloomberg Markets, 1/8/2019, https://bloom.bg/35L22ui

[244] تايمز أوف إسرائيل، 2019/9/27.

[245] تايمز اوف إسرائيل، 2018/11/2.

[246] الجزيرة.نت، 2018/12/9.

[247] The Times of Israel, 22/11/2018.

[248] الأناضول للأنباء، 2019/2/15.

[249] سبوتنيك عربي، 2019/3/28.

[250] عرب 48، 2018/11/24.

[251] Adam Entous, Donald Trump's New World Order, *The New Yorker*, 11/6/2018, https://www.newyorker.com/magazine/2018/06/18/donald-trumps-new-world-order

[252] i24News الشرق الأوسط، 2018/7/4.

[253] عرب 48، 2018/10/11.

[254] شاهدوا: التدريب الاستثنائي للطيارين في سلاح الجو، موقع ماكو العبري، 2019/4/14، انظر: https://www.mako.co.il/news-military/security-q2_2019/Article-b4dc471153d1a61004.htm?Partner=searchResults

[255] **معاريف**، 2019/6/8.

[256] إسرائيل والإمارات العربية المتحدة يقيمون الأعمال: الواقع مقابل القانون، موقع منتدى التفكير الإقليمي، 2019/4/16، انظر: https://www.regthink.org/articles/business-relations-between-Israel-and-uae-law-and-reality (بالعبرية)

[257] الأناضول للأنباء، 2019/8/20. وانظر أيضاً:
Haaretz, 21/8/2019.

[258] الجزيرة.نت، 2019/10/16.

[259] عرب 48، 2018/3/25.

[260] **يديعوت أحرونوت**، 2019/11/6.

[261] موقع رام الله الإخباري، 2018/10/30، انظر: https://ramallah.news

[262] عرب 48، 2019/1/7.

[263] موقع قناة روسيا اليوم، 2019/7/1.

[264] عرب 48، 2019/2/11.

[265] الجزيرة.نت، 2019/2/15.

[266] تايمز أوف إسرائيل، 2019/6/26.

[267] الأناضول للأنباء، 2019/8/26.

[268] عرب 48، 2018/2/4.

[269] **العربي الجديد**، 2018/11/9.

[270] عرب 48، 2019/4/17.

[271] **الأيام**، 2019/6/30.

[272] موقع قناة روسيا اليوم، 2019/6/27.

[273] الأناضول للأنباء، 2019/7/18.

[274] تايمز أوف اسرائيل، 2019/10/21.

[275] **القدس العربي**، 2018/5/10.

[276] **الأيام**، 2018/12/7.

[277] **القدس العربي**، 2018/3/18.

[278] عرب 48، 2019/2/21.

[279] **العربي الجديد**، 2018/5/2.

[280] بي بي سي، 2019/1/15.

[281] الجزيرة.نت، 2018/6/9.

[282] عربي 21، 2019/10/12.

[283] الجزيرة.نت، 2019/10/3.

[284] France24، 2019/10/11.

[285] **القدس**، 2019/10/23.

[286] **العربي الجديد**، 2018/11/29.

[287] Jonathan Spyer, Israeli Jets Appear to Have Struck Iraq for the First Time Since 1981, *The Wall Street* Journal, 1/8/2019, https://on.wsj.com/2DuAVYj

[288] Raphael Ahren, Netanyahu hints Israel behind strikes on Iraq, says Iran not immune anywhere, The Times of Israel, 20/8/2018, https://www.timesofisrael.com/netanyahu-hints-israel-behind-strikes-on-iraq-says-iran-not-immune-anywhere/?fbclid=IwAR1LDLqyMcLmNwq6jngMycJ4n9eleAFYZBbQYYGRURk_gmEj4aZDScTv7DE

[289] موقع مدار نيوز، 2018/10/29، انظر: https://madar.news

[290] James M. Dorsey, Saudi Religious Diplomacy Targets Jerusalem, The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, 8/7/2018.

[291] صالح نعامي، دراسة إسرائيلية توصي بتغيير المناهج العربية لتسويغ التطبيع، **العربي الجديد**، 2018/7/2.

[292] الجزيرة.نت، 2018/8/27.

[293] عرب 48، 2018/8/31.

[294] عرب 48، 2018/9/3.

[295] سي أن أن، 2018/11/26.

[296] i24News الشرق الأوسط، 2018/11/26.

[297] عرب 48، 2019/1/21.

[298] See The Times of Israel, 9/1/2018; and The Times of Israel, 10/12/2018.

[299] **الأخبار**، 2018/12/14.

[300] موقع قناة الميادين، 2019/1/8.

[301] الجزيرة.نت، 2019/1/8.

[302] الخليج أون لاين، 2019/2/15.

[303] سما، 2019/3/12.

[304] الأناضول للأنباء، 2019/4/16.

[305] موقع قناة روسيا اليوم، 2019/9/29.

[306] الجزيرة.نت، 2019/10/4.

[307] الأناضول للأنباء، 2019/5/14.

[308] i24News الشرق الأوسط، 2019/6/18.

[309] الجزيرة.نت، 2019/6/25.

[310] الجزيرة.نت، 2018/11/27.

[311] الجزيرة.نت، 2018/11/27.

[312] الأناضول للأنباء، 2018/11/28.

[313] الأناضول للأنباء، 2019/1/4.

[314] الأناضول للأنباء، 2020/2/8.

[315] الأناضول للأنباء، 2019/1/23.

[316] **العربي الجديد**، 2019/8/2.

[317] صحيفة **البيان**، أبو ظبي، 2019/2/16.

[318] عربي 21، 2019/6/24.

[319] عبد الله الجنيد، الشرق الأوسط المُثقل بالتاريخ وعملية السلام، موقع معهد واشنطن، 2018/12/4، انظر: https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/the-burden-of-history-in-the-middle-east-peace-process

[320] موقع المركز الفلسطيني لمقاومة التطبيع، 2019/11/28، انظر: http://panc.ps/news

[321] المركز الفلسطيني لمقاومة التطبيع، 2019/12/3.

[322] **العربي الجديد**، 2018/7/1.

[323] Mike Evans, My meeting with Egyptian President Sisi, *The Jerusalem Post*, 26/9/2019, https://www.jpost.com/Opinion/My-meeting-with-Egyptian-President-Sisi-603045

[324] Arab Thinkers Call to Abandon Boycotts and Engage With Israel, *The New York Times*, 20/11/2019, https://www.nytimes.com/2019/11/20/us/israel-arab-dialog.html

[325] عرب 48، 2019/8/6.

[326] **الحياة**، 2018/2/6.

[327] رأي اليوم، 2019/7/22.

[328] عربي 21، 2019/10/17.

[329] معا، 2018/5/8.

[330] رأي اليوم، 2018/12/27.

[331] بي بي سي، 2019/3/24.

[332] موقع قناة الميادين، 2018/3/9.

[333] صحيفة **الحدث**، رام الله، 2018/5/3، انظر: https://www.alhadath.ps

[334] الجزيرة.نت، 2018/5/12.

[335] الجزيرة.نت، 2018/5/19.

[336] عرب 48، 2018/9/3.

[337] سبوتنيك عربي، 2018/10/24.

[338] بي بي سي، 2018/12/5.

[339] عرب 48، 2018/2/5.

[340] الجزيرة.نت، 2018/2/9.

[341] i24News الشرق الأوسط، 2019/7/12.

[342] **القدس العربي**، 2018/6/19.

[343] سما، 2018/4/18.

[344] الجزيرة.نت، 2019/12/6.

[345] موقع قناة روسيا اليوم، 2018/11/3.

[346] **العربي الجديد**، 2019/1/15.

[347] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2020/yarhon0120/h8.pdf

[348] صفا، 2018/2/1.

[349] موقع قناة روسيا اليوم، 2018/3/20.

[350] فلسطين أون لاين، 2018/11/26.

[351] الأناضول للأنباء، 2019/3/5.

[352] الجزيرة.نت، 2018/4/29.

[353] **الشرق**، 2018/5/29.

[354] **القدس العربي**، 2019/6/25.

[355] **العربي الجديد**، 2019/6/27.

[356] عرب 48، 2019/5/8.

[357] موقع قناة روسيا اليوم، 2019/5/16.

[358] فلسطين أون لاين، 2018/3/13.

[359] موقع لبنان 24، 2018/4/5، انظر: https://www.lebanon24.com

[360] الجزيرة.نت، 2018/4/7.

[361] الجزيرة.نت، 2018/5/2.

[362] الأناضول للأنباء، 2018/5/18.

[363] الأناضول للأنباء، 2018/5/20.

[364] وفا، 2018/7/5.

[365] فلسطين اليوم، 2019/7/22.

[366] الأناضول للأنباء، 2018/5/14.

[367] موقع الأرض المقدسة، 2018/8/10، انظر: http://www.holylands.ps

[368] موقع حركة حماس، 2018/11/22.

الفصل السابع

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

مقدمة

ما زال المشهد السياسي الإسلامي الرسمي متخلفاً في تعبيره عن تطلعات الشعوب الإسلامية في تحرير فلسطين، ونيل الشعب الفلسطيني لحقوقه وأرضه ومقدساته. وما زال أداء منظمة التعاون الإسلامي والدول الإسلامية أداء تقليدياً بطيئاً لا يتجاوز على الغالب الدعم المعنوي؛ في الوقت الذي تتخذ فيه صفقة ترامب أبعاداً خطيرة وعلى رأسها تهويد القدس. وفي المقابل، فإن الشعوب الإسلامية ما زالت تتطلع إلى القدس، وترفض التطبيع وتقوم ضمن إمكانات محدودة بالأنشطة التضامنية مع فلسطين وقضيتها.

وهذا الفصل يستقرئ الحالة الإسلامية العامة المتعلقة بالشأن الفلسطيني، لكنه يركز على نموذجين هما تركيا وإيران؛ وهما من البلدان الأكثر تفاعلاً مع قضية فلسطين، مع اختلاف طريقة تناول كلٍّ منهما لقضية فلسطين.

أولاً: منظمة التعاون الإسلامي

استمرت منظمة التعاون الإسلامي طوال سنتي 2018–2019 في سياساتها المتّبعة تجاه القضية الفلسطينية، وقد احتلت قضية القدس مزيداً من اهتمام المنظمة، بسبب ازدياد الاستهداف الأمريكي الذي اعترف بالقدس عاصمة للكيان الإسرائيلي، ونقل سفارته إليها إلى جانب الاستهداف الإسرائيلي المستمر لمدينة القدس بشكل عام، وللمسجد الأقصى بشكل خاص، طوال تلك الفترة.

وبالإضافة إلى تحرك المنظمة في دعمها لقضايا الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، فقد شجعت المنظمة الجهود المبذولة في سبيل إنهاء الانقسام الداخلي الفلسطيني وإتمام ملف المصالحة بين حركتي فتح وحماس.

وعلى الرغم من مرور خمسين عاماً على تأسيس منظمة التعاون الإسلامي، إلا أن المنظمة لم ترتقِ طوال عشرات السنوات الماضية إلى مستوى المهمة التي أنشئت من أجلها وهي حماية القدس والمقدسات داخل المدينة، واستمرت فعالياتها طوال سنتي 2018–2019 على النمط الاحتفالي، ففي شباط/ فبراير 2018 عُقد في مدينة رام الله مؤتمر لإعلان القدس عاصمة لشباب دول منظمة التعاون الإسلامي؛ يأتي هذا العمل التكريمي لمدينة القدس في إطار الدفاع عن المدينة، في ظلّ محاولات تكريسها عاصمة للكيان الإسرائيلي.

وفي الإطار نفسه، كررت منظمة التعاون الإسلامي رفضها لنقل سفارات الدول الأجنبية إلى مدينة القدس، ففي آذار/ مارس 2018 أعربت منظمة التعاون الإسلامي عن إدانتها لقرار جمهورية غواتيمالا نقل سفارتها إلى مدينة القدس المحتلة في منتصف أيار/ مايو 2018، معتبرة أن هذه الخطوة غير القانونية تشكل انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن الدولي لا سيّما القرار رقم 478، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القدس، والتي أكدت رفض أي إجراءات من شأنها المساس بالوضع التاريخي والقانوني لمدينة القدس المحتلة. وقد سبق أن وجّه الأمين العام للمنظمة رسالة مطلع كانون الثاني/ يناير 2018 لوزير خارجية غواتيمالا، أكد فيها رفض المنظمة لهذا القرار، الذي يُسهم في تكريس الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس المحتلة.[1]

وفي أيار/ مايو 2018 عقدت منظمة التعاون الإسلامي قمة استثنائية، بدعوة من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdoğan، لمواجهة إجراءات الإدارة الأمريكية التي قامت بنقل سفاراتها إلى القدس في 2018/5/1. وقد أعربت فيه المنظمة عن رفضها للقرار الأمريكي بخصوص نقل السفارة الأمريكية إلى القدس بعد الاعتراف بها عاصمة للكيان الإسرائيلي، وقد جاء في البيان الختامي للقمة بأن المنظمة "تؤكد أنها ستفعل قيوداً سياسية واقتصادية على البلدان أو المسؤولين أو البرلمانيين أو الشركات أو الأفراد الذين يعترفون بضم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للقدس أو يتعاملون مع أي إجراءات تتصل بتكريس الاستعمار الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة".[2]

استمر مسار منظمة التعاون الإسلامي طوال سنتي 2018–2019 تجاه القضية الفلسطينية على الوتيرة نفسها، حيث لم تتوانَ عن التنديد والشجب على الإجراءات الإسرائيلية، إلا أن هذه المطالبات ما تزال ضمن السقف السياسي الذي التزمت به المنظمة وهو "مبادرة السلام العربية" التي طرحها الأمير (الملك) عبد الله في قمة بيروت سنة 2002، حيث تكررت التأكيدات من قبل منظمة التعاون الإسلامي في بياناتها طوال سنتي 2018–2019، على مركزية قضية فلسطين والقدس الشريف بالنسبة للأمة الإسلامية، والتأكيد على عزم المنظمة على مواصلة العمل وفق القانون الدولي، والتأكيد على التزام المنظمة الثابت بحل الدولتين، لكونه (حسب رأي المنظمة) الحل الدولي الوحيد المقبول في سياق تقرير المصير والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة الحالية، وفقاً للمرجعيات الدولية و"مبادرة السلام العربية".[3]

وفي سياق الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، استمرت المنظمة بإصدار بيانات الإدانة شديدة اللهجة على هذه الاعتداءات، وعلى بناء المستوطنات، وعلى المجازر المتكررة بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وإدانة القوانين العنصرية بحق الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948.

وعلى ما يبدو فإننا لن نشهد خلال سنتي 2020–2021 ما تطمح اليه الشعوب الإسلامية من توحيد الطاقات والمواقف للدفاع عن حقوق الشعوب الإسلامية، وخصوصاً حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف وعلى رأسها المسجد الأقصى.

ثانياً: تركيا

استمرت القضية السورية خلال السنتين 2018–2019 لتكون أولوية السياسة الخارجية التركية، بما في ذلك مكافحة المشروع الانفصالي لحزب الاتحاد الديمقراطي Kurdish Democratic Union Party (*Partiya Yekîtiya Demokrat*—PYD) وأذرعه العسكرية. وقد شهدت السنتان المنصرمتان عمليتين عسكريتين في الشمال السوري للقوات المسلحة التركية بالتعاون مع فصائل المعارضة السورية، هما "غصن الزيتون Operation Olive Branch" بداية 2018 و"نبع السلام Operation Peace Spring" في تشرين الأول/ أكتوبر 2019. كما أن الأجندة التركية الداخلية كانت مزدحمة جداً خلال السنتين الفائتتين، حيث شهدت تركيا خلالهما محطتين انتخابيتين مهمتين، الرئاسية والبرلمانية في حزيران/ يونيو 2018، والبلدية في آذار/ مارس 2019، بالإضافة إلى استمرار مكافحة التنظيم الموازي وعناصر حزب العمال الكردستاني Kurdistan Workers' Party (Partiya Karkerên Kurdistanê—PKK) في الداخل التركي.

وعلى الرغم من كل ذلك، يمكن القول إن القضية الفلسطينية بقيت حاضرة في السياسة الخارجية التركية، قولاً وفعلاً، أي في التصريحات الرسمية للمسؤولين الأتراك وفي العمل الديبلوماسي التركي. وقد أسهم في ذلك ترؤس تركيا الدوري لمنظمة التعاون الإسلامي، وسخونة الحدث الفلسطيني لا سيّما في إطار مسيرات العودة، وكذلك خطوة نقل السفارة الأمريكية للقدس المحتلة، حيث تقدمت تركيا العمل الإسلامي المشترك تحت سقف المنظمة في مواجهة القرار.

المشهد التركي:

لا تختلف سنتا 2018 و2019 عن السنوات السابقة من حيث ازدحام الأجندة التركية بالأحداث والتطورات الداخلية والخارجية، بل تضمنا متغيرات جذرية على الساحة التركية تمثلت بالانتقال بالبلاد من النظام البرلماني إلى الرئاسي مع الانتخابات البرلمانية والرئاسية في حزيران/ يونيو 2018، الأمر الذي ألقى بظلاله على المشهد السياسي الداخلي، وبنسبة أقل على السياسة الخارجية.

كما كان متوقعاً، فاز الرئيس أردوغان مجدداً بالانتخابات الرئاسية من الجولة الأولى، ولكن فقد حزبه العدالة والتنمية The Justice and Development Party (*Adalet ve Kalkınma Partisi* (AKP)) الأغلبية في مقاعد البرلمان بعدد بسيط، وإن كان قد استمر في المحافظة على الأغلبية مع حزب الحركة القومية ضمن "تحالف الشعب".[4] غير أن منحنى التراجع النسبي للعدالة والتنمية

استمر مع الانتخابات البلدية في آذار/ مارس 2019، والتي خسر فيها الحزب عدداً من البلديات التي كان يديرها وفي مقدمتها إسطنبول وأنقرة، بالرغم من تقدمه على باقي الأحزاب بفارق مريح.[5]

أكثر من ذلك، فقد حملت إعادة انتخابات بلدية إسطنبول تحديداً رسائل قاسية للحزب من خلال الفارق الكبير بين مرشح المعارضة الفائز ومرشحه. وقد أسهمت تلك الانتخابات مع عوامل أخرى في ارتفاع حدة النقد لمسار الحزب من قبل قيادات سابقة فيه، في مقدمتهم رئيس الوزراء الأسبق أحمد داود أوغلو Ahmet Davutoglu، ووزير الاقتصاد الأسبق علي باباجان Ali Babacan، وهو مسار انتهى باستقالتهما من الحزب، وإعلان الأول عن تأسيس حزب المستقبل Future Party (*Gelecek Partisi*)، وتوقع إعلان الثاني عن حزب جديد في 2020.

كما استمرت في السنتين المنصرمتين العلاقات مع الولايات المتحدة في خطها المضطرب والقائم على أرضية من التوتر وفجوة الثقة، وقد تعرضت لهزة شديدة بسبب إتمام أنقرة صفقة أس 400 أو S–400 الصاروخية الروسية، بالرغم من تحفظات واشنطن وتهديداتها بالعقوبات.

شكل كل ما سبق أولويات تركيا داخلياً وخارجياً بما قلص من اهتمامها بالملفات والقضايا الأخرى نسبياً، وبالرغم من ذلك فقد حظيت القضية الفلسطينية باهتمام تركي ملحوظ خلال السنتين المذكورتين تأثراً بالتطورات في فلسطين من جهة ورئاسة تركيا الدورية لمنظمة التعاون الإسلامي من جهة أخرى.

توتر وإدارة مصالح مع الاحتلال الإسرائيلي:

اتسمت العلاقات التركية – الإسرائيلية في السنتين الماضيتين بالفتور من جهة والتوتر من جهة أخرى، على الرغم من قوة العلاقات التجارية بين الطرفين. أسهم في ذلك العداءُ الذي أبدته دولة الاحتلال لتركيا، وتناقض المصالح بينهما في المنطقة في السنوات الأخيرة، على الرغم من عودة العلاقات بينهما نظرياً بعد اتفاق تطبيع العلاقات سنة 2016.[6] حيث ترى أنقرة دوراً لتل أبيب في رسم معالم الموقف الأمريكي الداعم للميليشيات الانفصالية المعادية لها في سورية،[7] ومحاولة إخراجها من معادلة الغاز في شرق المتوسط،[8] بالإضافة إلى تحالفاتها الإقليمية التي تبدو في مؤشراتها العامة مناوئة لتركيا والتي تتخذ أحياناً أشكالاً عسكرية،[9] ودورها المفترض في المحاولة الانقلابية الفاشلة صيف 2016،[10] ودعمها في 2017 لمسار استقلال كردستان العراق الذي عارضته أنقرة.[11]

إضافة لكل ذلك، مما يشكل أرضية فاترة ومتوترة للعلاقات الزبائنية بين الطرفين، فقد شهدت السنتان الماضيتان أحداثاً مهمة على صعيد القضية الفلسطينية أسهمت في رفع سقف الموقف التركي ضد دولة الاحتلال، وفي مقدمتها التعامل الإسرائيلي الفظ مع مسيرات العودة ونقل السفارة الأمريكية لدى الاحتلال إلى مدينة القدس.

الاهتمام التركي بقضية فلسطين:

ازداد الاهتمام التركي في المدة الزمنية المذكورة بالقضية الفلسطينية وارتفع سقفها بخصوصها بشكل ملحوظ، بفعل الأسباب سالفة الذكر، وفي مقدمتها تطورات ملف القدس ومسيرات العودة، وكذلك رئاسة تركيا الدورية لمنظمة التعاون الإسلامي.

وقد تميزت السنتان الأخيرتان بانفتاح تركي واسع على السلطة الفلسطينية لعدة اعتبارات، بدءاً من زيادة الدعم المقدم للسلطة، ومروراً بالاحتفاء بالرئيس الفلسطيني واستقباله والاتصال به، وليس انتهاءً بالتسهيلات المقدمة للخارجية الفلسطينية بما في ذلك تقديم الدعم اللوجستي وتدريب الكوادر واستقبال اجتماعات السفراء الفلسطينيين.[12]

في المقابل، غابت اللقاءات الرسمية والمعلنة بين القيادة التركية وقيادات حركة حماس في السنتين الأخيرتين باستثناء الشهور الأخيرة، حيث نشرت وسائل الإعلام خبر لقاء الرئيس التركي بوفد من الحركة بقيادة رئيس مكتبها السياسي السابق خالد مشعل في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019،[13] ثم جمع لقاء بين الرئيس ورئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية في أول زيارة خارجية له منذ انتخابه. وقد تناول الطرفان، حسب الرئاسة التركية، عدداً من القضايا في مقدمتها القدس والمخاطر المحدقة بالمسجد الأقصى والانتخابات الفلسطينية المزمع عقدها والأوضاع الإنسانية الصعبة في قطاع غزة والدور التركي في دعم القضية الفلسطينية.[14] وكان لافتاً حديث الرئيس التركي لأول مرة عن حركة حماس كحركة مقاومة "ضد المحتلين"، وليس فقط كحركة سياسية منتخبة من الشعب الفلسطيني كما جرت العادة.[15]

ومن جهة أخرى، رفعت أنقرة من مستوى خطابها ضد القيادي الفلسطيني السابق محمد دحلان باعتباره تهديداً للأمن القومي التركي، بعد أن كانت أعلنت سابقاً عن توقيف مشتبهين بالتجسس عليها لصالحه.[16] فقد أصدرت السلطات التركية "مذكرة حمراء" لتوقيف دحلان، بسبب ما اعتبرته دوراً له في دعم المحاولة الانقلابية الفاشلة في 2016 وتمويل الكيان الموازي الذي نفذه، مقدمة جائزة نقدية لمن يدلي بمعلومات تساعد على القبض عليه.[17] ولعله من اللافت للنظر، أن هذا التصعيد أتى بعد حديث الرئيس الفلسطيني في الأمم المتحدة عن نيته الدعوة لانتخابات في الأراضي الفلسطينية، وحديث وزير الخارجية التركي عن خطة لبعض الأنظمة في المنطقة للإتيان بدحلان رئيساً للسلطة،[18] ما يعني أن هذه الخطوة قد تؤدي لمزيد من التقارب بين أنقرة ورام الله، لا سيّما إن تلقفت الأخيرة القرار التركي بالتعاون.

على الصعيد الإنساني والإغاثي، قدمت أنقرة دعماً بـ 10 ملايين دولار أمريكي للسلطة الفلسطينية لتنفيذ بعض المشاريع،[19] إضافة لـ 10 ملايين دولار أمريكي أخرى لوكالة الأونروا بعد لقاء أردوغان بمفوضها العام بيير كرينبول Pierre Krähenbühl في أنقرة.[20] كما استمرت

وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا) Turkish Cooperation and Coordination Agency (TİKA) لتكون الأداة التركية الأبرز في تنفيذ المشاريع الإنسانية والتنموية في أراضي السلطة الفلسطينية،[21] وهو دور كان محط اهتمام وغضب سلطات الاحتلال التي وضعت خطة مفصلة للحد من أنشطة تركيا في الأراضي الفلسطينية وخصوصاً مدينة القدس.[22]

مسيرات العودة:

سجلت تركيا موقفاً مرتفع السقف في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية على مسيرات العودة التي كانت قد انطلقت في قطاع غزة في 2018/3/30، لا سيّما المسيرات التي وقعت في ذكرى النكبة في 2018/5/15، حيث سقط برصاص الاحتلال يومها 60 شهيداً وما يقرب من 1,300 جريح. وقد جاء التفاعل التركي عبر مختلف المستويات السياسية، وفي مقدمتها الرئاسة التركية على لسان الناطق باسمها إبراهيم كالين Ibrahim Kalin الذي دان ذلك بأشد العبارات داعياً الأمم المتحدة إلى تحمل مسؤولياتها لحماية الفلسطينيين.[23]

ودانت وزارة الخارجية التركية بدورها "استخدام إسرائيل القوة بشكل غير متكافئ" ضدّ الفلسطينيين.[24] وعدَّ الناطق باسم حزب العدالة والتنمية ماهر أونال Mahir Unal أن ما حصل في ذلك اليوم "جريمة ضدّ الإنسانية" معتبراً الصمت تجاه ما فعلته "إسرائيل" جريمة أخرى ضدّ الإنسانية.[25] وأعلنت الحكومة التركية عن الحداد الوطني لثلاثة أيام تضامناً مع الشعب الفلسطيني بعد "المجزرة الإسرائيلية"،[26] وسعت لنقل عدد من الجرحى للمستشفيات التركية للعلاج دون أن تستطيع ذلك، متهمة كلاً من "إسرائيل" ومصر بعرقلة جهودها لنقلهم.[27]

شارك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بدوره في التنديد بالمجزرة الإسرائيلية مؤكداً أن "إسرائيل ستلقى جزاء ما اقترفته" معتبراً إياها "دولة إرهاب"،[28] ومحملاً الولايات المتحدة مسؤولية في الدم الفلسطيني المهراق بسبب دعمها لها.[29]

وقد دعا وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو كلاً من الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي إلى "موقف جماعي من المجزرة في غزة" معتبراً أن الإدانات لن تكون كافية، وإنما هناك حاجة لـ"خطوات عملية مشتركة في أسرع وقت ممكن".[30]

وقد أدت الأحداث المتلاحقة لحالة من التراشق الإعلامي والسياسي بين أنقرة وتل أبيب، على خلفية تهجم نتنياهو عبر موقع تويتر Twitter على الرئيس التركي واتهامه باحتلال قبرص وغيرها من الاتهامات. فقد رد أردوغان بأنه لا يحق لنتنياهو انتقاد تركيا حيث أنه يقود "دولة إرهاب" وهو "صوت الظالمين" على عكس أردوغان الذي يمثل "صوت المظلومين".[31] وردَّ

وزير الخارجية التركية مولود جاويش أوغلو على نتنياهو بدوره معتبراً إياه "قاتلاً بدم بارد"، ومسؤولاً عن إزهاق أرواح الآلاف من الفلسطينيين.[32]

وكان لافتاً أن الرئيس التركي دافع بوضوح عن الشعب الفلسطيني عامة، ومقاومته خاصة وحركة حماس على وجه التحديد، في معرض رفضه لاتهام نتنياهو إياهم بـ"الإرهاب"، معتبراً أن الأخيرة ليست "منظمة إرهابية"، وإنما حركة مقاومة ضد المحتلين على حد تعبيره، وهو موقف متقدم بالنسبة للخطاب الرسمي التركي الذي طالما تعامل مع حماس كفصيل سياسي فلسطيني منتخب من قبل الشعب وليس كحركة مقاومة.[33]

القدس:

أعلن الرئيس الأمريكي في نهاية سنة 2017 اعترافه بالقدس عاصمة موحدة وأبدية للكيان الصهيوني، وعزمه على نقل سفارة بلاده من تل أبيب إليها. وقد توافق ذلك مع رئاسة تركيا الدورية لمنظمة التعاون الإسلامي في الفترة 2016–2019، وهو ما أتاح لها تصدر العمل العربي والإسلامي الرسمي المشترك في مواجهة القرار تحت شعار أن "القدس خط أحمر" بالنسبة لتركيا والعالم الإسلامي.[34] ففي أيار/ مايو 2018، وفي ذكرى النكبة، أعلنت واشنطن عن نقل السفارة للقدس باحتفال رسمي.[35] وتزامن ذلك مع المجزرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال ضدّ مسيرات العودة.

وقد صدرت المواقف التركية مجدداً من مختلف المؤسسات الرسمية؛ مثل وزارة الخارجية والبرلمان وحزب العدالة والتنمية والناطق باسم الرئاسة، ولكن جزءاً مهماً من المواقف جاء على لسان الرئيس التركي نفسه. وأكد أردوغان على أن بلاده لن تسمح باغتصاب القدس من قبل "إسرائيل"،[36] وأنها ستبقى على دعمها للفلسطينيين وخصوصاً ما يتعلق بمدينة القدس، وإن تخلى عنهم العالم أجمع.[37]

وقد اتخذت أنقرة سلسلة من القرارات الديبلوماسية بدأتها باستدعاء سفيرها في تل أبيب للتشاور، ثم تواصلت باستدعاء السفير الإسرائيلي لديها إلى مقر وزارة الخارجية وتسليمه رسالة احتجاج على الأحداث في غزة،[38] ثم الطلب منه مغادرة البلاد برفقة القنصل كذلك. وفي المطار، تعمدت الشرطة تفتيش السفير الإسرائيلي بشكل شخصي، وإجباره على خلع حذائه أمام عدسات الصحفيين، في إطار سلسلة من الخطوات الديبلوماسية المتبادلة بين الطرفين.[39]

رسمياً، اتهم الرئيس التركي دولة الاحتلال بممارسة الإرهاب بشكل منظم واعتباره سياسة دولة،[40] محملاً الولايات المتحدة جزءاً من المسؤولية بسبب دعمها المستمر لتل أبيب وكذلك قرار نقل السفارة، حيث استدعي كذلك السفير التركي في واشنطن للتشاور. كما حذر وزير الخارجية

التركي مولود جاويش أوغلو، في معرض امتداحه لموقف بلاده الراسخ من الدفاع عن القدس، من أن عدداً من البلاد الإسلامية وخصوصاً العربية قد تراجعت عن مواقفها بشكل واضح بخصوص المدينة المقدسة.[41]

وقد استضافت تركيا، الرئيس الدوري الـ 13 لمنظمة التعاون الإسلامي، اجتماعاً طارئاً للمنظمة في مدينة إسطنبول حول القضية الفلسطينية والتطورات في القدس. وقال أردوغان في افتتاح القمة، إن بلاده حذرت الولايات المتحدة من أن قرارها بنقل سفارتها للقدس "سيشعل المنطقة ويسفر عن تصعيد حاد".[42] وانتقد الرئيس التركي "ما تقوم به إسرائيل من وحشية تشبه ما يقوم به قطاع الطرق وانتهاكاتها التي تشبه أفعال النازيين"، متعهداً بأن تسعى بلاده من خلال الأمم المتحدة لجعل دولة الاحتلال تدفع ثمن ما تفعله ضد الفلسطينيين.[43]

وفي تموز/ يوليو 2018، رد الرئيس التركي على إقرار قانون القومية أو ما عرف بقانون "يهودية دولة إسرائيل" بأن الأخيرة هي الدولة الأكثر فاشية وعنصرية في العالم.[44] وساوى أردوغان في كلمة أمام كتلة حزبه البرلمانية بين ادعاء حصرية حق اليهود بالأراضي الفلسطينية وبين ما أسماه "الهوس الآري" لدى أدولف هتلر Adolf Hitler، مجدِّداً وصفه لدولة الاحتلال بأنها دولة إرهاب وداعياً العالَمين الإسلامي والمسيحي وكافة دول العالم ومنظمات المجتمع المدني والإعلاميين المؤمنين بالديموقراطية والحرية إلى التحرك ضدها.[45]

وفي كانون الأول/ ديسمبر 2018، استضافت إسطنبول المؤتمر الثاني لرابطة "برلمانيون لأجل القدس"، بعد عامين من مؤتمرها الأول، والذي عقد برعاية ومشاركة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وبمشاركة نحو 600 برلماني من 74 بلداً. وقد شدد البيان الختامي للمؤتمر على رفض "صفقة القرن" ونقل السفارة الأمريكية للقدس، وجدد دعوته لمنظمة التعاون الإسلامي ولجنة القدس ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) "لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية التراث التاريخي للقدس والأقصى وعموم فلسطين".[46]

وفي كلمته في افتتاح المؤتمر، شدد الرئيس التركي على أهمية القدس وكونها خطاً أحمر بالنسبة للعالم الإسلامي، وقال إن استهداف الأطفال في غزة لا يختلف عن جريمة المحرقة (الهولوكوست Holocaust) بحق اليهود في أوروبا، معرباً عن شكره "للأبطال الذي يناضلون من أجل القدس والكرامة الإنسانية، ويدافعون عن عزة الأمة المحمدية أمام المحتلين"، على حد تعبيره.[47] من جهته، شكر البرلماني التركي ورئيس رابطة برلمانيون لأجل القدس في تركيا نور الدين نباتي Nurettin Nebati البرلمانيين المشاركين داعياً إلى بدء "المقاومة والصمود من أجل القدس مجدداً".[48]

وفي حزيران/ يونيو 2019، تحدث الرئيس التركي لأول مرة وبوضوح عن خطة دونالد ترامب لـ"السلام" في الشرق الأوسط والمعروفة إعلامياً باسم "صفقة القرن"، معتبراً أنها "مشروع جديد لزعزعة الشرق الأوسط، ومصطلح جديد للتقسيم والتجزئة والابتلاع"، مؤكداً بأن بلاده لن تسمح بذلك.[49]

كما تضمن خطاب أردوغان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2019 فقرة مطولة حول القضية الفلسطينية، طالب فيها الأمم المتحدة بتطبيق قراراتها المتعلقة بدولة الاحتلال مشككاً بفائدة المنظمة الدولية إن لم تفعل.[50] وعرض أردوغان في كلمته عدة خرائط تظهر التغول الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية منذ ما قبل إعلان "إسرائيل" وحتى اليوم، قائلاً "في 1947 لا يوجد شيء اسمه إسرائيل، والمنطقة برمتها فلسطين"، مقارناً ذلك بالوضع الحالي الذي لا تكاد فلسطين تكون موجودة فيه إذ أن "المنطقة برمتها أصبحت إسرائيل"، متسائلاً عن حدود "إسرائيل" وأهدافها المستقبلية ومشككاً بدوافع "صفقة القرن" التي تهدف للقضاء على الشعب الفلسطيني وقضيته نهائياً.[51]

عملية "نبع السلام":

في 2019/10/9، أطلقت القوات المسلحة التركية بالتعاون مع المعارضة السورية المنضوية تحت اسم "الجيش الوطني السوري" عملية عسكرية ثالثة في الشمال السوري ضد وحدات حماية الشعب الكردية People's Protection Units (YPG) تحت اسم "نبع السلام". وقد حددت تركيا للعملية هدفين رئيسيين؛ إبعاد مسلحي وحدات الحماية إلى عمق أكثر من 30 كم بعيداً عن الحدود التركية – السورية، وإنشاء منطقة آمنة في الشمال السوري لإعادة مليون سوري إليها في المرحلة الأولى، ثم رفع عددهم لاحقاً إلى ثلاثة ملايين.[52]

ولأن العملية التركية لم تحظَ بتأييد دولي واسع، حيث تنوعت ردود الفعل بين الشجب والتنديد وبين التحفظ والتحذير باستثناء بضعة دول أيدتها، عبرت أنقرة عن عتبها على الكثير من الدول لعدم دعم "حربها على الإرهاب"،[53] وهو ما أدى لردة فعل شعبية انعكست على وسائل التواصل الاجتماعي.

استغل بعض القوميين، وخصوصاً بعض قيادات حزب الخير Iyi Party المعارض، هذه المشاعر الشعبية للتنديد ببيان الجامعة العربية الذي دان العملية بتخصيص الهجوم على الفلسطينيين تحديداً، معتبرين أن تركيا أخطأت بدعمهم حيث أنهم تخلوا عنها ولم يدعموها في معركتها الأهم ضد "الإرهاب". وقد فاقم من الأمر صدور مواقف رافضة للعملية من مختلف الفصائل الفلسطينية، ربما باستثناء حركة حماس التي أصدرت بياناً "تفهّم" حق تركيا في الدفاع عن نفسها.[54] وقد ثارت حملة تندد بالموقف الفلسطيني الرافض للعملية، شارك بها بعض الكتاب

الأتراك والناشطين على وسائل التواصل الاجتماعي، رد عليها بالمقابل بعض الكتّاب الأتراك معتبرين أن الموقف التركي من القضية الفلسطينية مبدئي ولا ينتظر رد المعروف أو أي مقابل.

إلا أن ردة الفعل الأبرز جاءت من المستويات الرسمية التركية، حيث دافع كل من الرئيس أردوغان ووزير خارجيته عن الموقف الفلسطيني الرسمي معتبرين أن موقف الجامعة العربية لا يمثل موقف الفلسطينيين الذين شاركوا لأول مرة باجتماع الجامعة بممثل وليس بوزير الخارجية.[55] كما اهتمت وكالة الأناضول للأنباء الرسمية Anadolu News Agency في تركيا بنقل تكذيب وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي إدانته للعملية،[56] ونشرت وسائل الإعلام التركية المختلفة موقف حركة حماس الذي رأته داعماً ومؤيداً للعملية.

العلاقات الاقتصادية:

واصل التبادل التجاري بين الطرفين التركي والإسرائيلي ارتفاعه خلال الفترة 2016–2019، إذ ارتفع من نحو 4.34 مليارات دولار أمريكي سنة 2016، إلى 4.91 مليارات سنة 2017، وواصل ارتفاعه إلى نحو 5.61 مليارات دولار سنة 2018، ونحو 6.1 مليارات دولار سنة 2019 (انظر جدول 7/1).

وحسب بيانات وزارة المالية التركية، تتصدر السيارات ومنتجات الحديد والصلب والمجوهرات الصادرات التركية لـ"إسرائيل"، بينما تتقدم واردات تركيا منها الزيوت النفطية والبروبيلان والهايدروكاربونات.

جدول 7/1: حجم التبادل التجاري بين تركيا و"إسرائيل" وفق الإحصاءات التركية والإسرائيلية 2016–2019 (بالمليون دولار)[57]

السنة	الصادرات التركية إلى "إسرائيل"		الواردات التركية من "إسرائيل"		حجم التبادل التجاري	
	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي	وفق الإحصاء التركي	وفق الإحصاء الإسرائيلي
2019	4,359.4	3,174.4	1,743.1	1,761.8	6,102.5	4,936.2
2018	3,894.5	2,885.5	1,714.4	1,912.4	5,608.9	4,797.9
2017	3,407.4	2,895.9	1,505.1	1,428.1	4,912.5	4,324
2016	2,955.5	2,601.7	1,385.6	1,297.7	4,341.1	3,899.4

في المقابل، انخفضت الصادرات التركية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 بشكل ملحوظ وتدريجي في الفترة 2016–2019، حيث بلغت نسبة الانخفاض 7.3% سنة 2017، و11.4% سنة 2018، ثم انخفضت بنسبة 14.3% سنة 2019، لتصل إلى نحو 66.5 مليون دولار بعد أن بلغت نحو 94.4 مليون سنة 2016. وارتفعت الواردات التركية من الأراضي الفلسطينية

المحتلة سنة 1967 خلال الفترة 2016–2019، حيث بلغت نسبة الارتفاع 47.9% سنة 2017، و33.9% سنة 2018، و26.5% سنة 2019، لتصل إلى نحو 8.4 ملايين دولار سنة 2019 بعد أن كانت تبلغ نحو 3.4 ملايين دولار سنة 2016 (انظر جدول 7/2).

جدول 7/2: حجم التبادل التجاري بين تركيا والأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 وفق الإحصاءات التركية 2016–2019 (بالألف دولار)[58]

السنة	الصادرات التركية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967	الواردات التركية من الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967	حجم التبادل التجاري
2019	66,472.9	8,426.1	74,899
2018	77,525.7	6,660	84,185.7
2017	87,459.8	4,974.7	92,434.5
2016	94,372.1	3,363.9	97,736

تقييم واستشراف:

لا تختلف السنتان 2018 و2019 عن السنوات التي سبقتهما من حيث حجم الانشغال التركي بالأجندة الداخلية المزدحمة بالاستحقاقات الانتخابية والأزمة الاقتصادية ومكافحة "الإرهاب"، واهتمام السياسة الخارجية التركية بأولوية القضية السورية، وحالة التوتر مع بعض الأطراف وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم من ذلك، يمكن القول إن القضية الفلسطينية قد احتلت مكاناً متقدماً في أجندة السياسة الخارجية لتركيا في السنتين المذكورتين، على صعيد التصريحات والخطوات الديبلوماسية المتخذة. بل لعله ليس من باب المبالغة القول إن تركيا قد قادت العمل الرسمي للعالم الإسلامي على هذا الصعيد، وخصوصاً فيما يتعلق بقضية القدس ونقل السفارة الأمريكية لها.

إلى جانب هذا التقييم الرئيسي للموقف التركي خلال السنتين الفائتتين، يمكن رصد الملحوظات الرئيسية التالية:

1. لم يطرأ تغير جوهري على سقف الموقف التركي من القضية الفلسطينية ومسار حلها ومنظومة علاقاتها إزاءها، بالرغم من ارتفاع سقفها وحدة تصريحاتها تجاه الاحتلال.
2. أثبتت السياسة الخارجية التركية مرة أخرى خصوصية قضية القدس بالنسبة لها، وذلك لأسباب دينية وتاريخية وسياسية معروفة وما تراه "مسؤولية تاريخية عليها"، كون الدولة العثمانية آخر دولة ذات سيادة على المدينة قبل احتلالها، بالإضافة إلى ما أتاحته الرئاسة الدورية لمنظمة التعاون الإسلامي، التي أُسست أصلاً لأجل القدس والمسجد الأقصى، من ممكنات للعمل من أجل المدينة.

3. استمرار تركيز الدعم التركي المقدم للفلسطينيين على الأبعاد السياسية والإعلامية والإنسانية – الإغاثية، مع التعامل بشكل أساسي مع المستوى الرسمي الفلسطيني من بوابة السلطة الوطنية الفلسطينية.
4. لم يكن هناك جهد تركي بارز في تفاصيل المشهد الفلسطيني الداخلي وعملية المصالحة إلا من باب حثّ طرفَي الانقسام على رأب الصدع وتوحيد الجهود.

ولكل ما سبق، فمن غير المتوقع أن يطرأ على الموقف التركي من القضية الفلسطينية في الفترة القريبة القادمة تغيرات جذرية و/أو سريعة، وإنما سيسير على شكل تصريحاتٍ وسياسات، في الإطار نفسه الذي تسير به أنقرة حالياً ومنذ سنوات. ويمكن تلخيص ذلك سريعاً بدعم الحل السياسي على أساس حل الدولتين، واستمرار التوتر مع تل أبيب على الرغم من بقاء العلاقات التجارية بينهما، وتمتين العلاقة مع الفلسطينيين من بوابة السلطة الوطنية الفلسطينية، والحفاظ على علاقات جيدة مع المكونات الفلسطينية الأخرى وفي مقدمتها حركة حماس، وتركيز الدعم التركي في المجالات السياسية والإعلامية والإغاثية، وإيلاء أهمية خاصة لملفَي القدس وحصار غزة.

ومن أهم عوامل استمرار الموقف التركي بهذه الطريقة أن أزمة العلاقات مع الكيان الصهيوني ليست مسألة عابرة، وإنما تحولت لشبه سياسة ثابتة مع الأدوار التي يلعبها الأخير ضد المصالح التركية الاستراتيجية، بدءاً من دعم الميليشيات الكردية، ومروراً بالتحالفات الإقليمية المتعلقة بغاز شرق المتوسط وليس انتهاءً بالتحريض ضد أردوغان وتركيا بشكل شبه دائم.

على هامش هذا الخط الاستراتيجي العام، من المرجح أن يرتفع مستوى الاهتمام التركي بالقضية الفلسطينية تكتيكياً وفي بعض العناوين، تأثراً بعوامل عدة أهمها:

1. هدوء الأجندة التركية الداخلية وخصوصاً على صعيد الانتخابات المتتالية، حيث لا يتوقع أن تشهد البلاد أي استحقاق انتخابي حتى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الدورية في 2023، وفق المعطيات الحالية.
2. تراجع حدة تطورات المشهد السوري بالنسبة لتركيا بعد عملية نبع السلام، وتحقيق تركيا الجزء الأكبر من الهدف الأهم بالنسبة لها، وهو إبعاد مقاتلي وحدات الحماية عن حدودها، وهو ما يخفف الضغوط الخارجية عليها في هذا الملف نسبياً.
3. رسوخ التفاهمات التركية مع روسيا فيما يخص القضية السورية، وبشكل أعم العلاقات التركية – الروسية الأوسع، واستمرار أزمة الثقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو مسار يقلل من اضطرار أنقرة لبعض الالتزامات مع الأخيرة أو الحرج معها، بل لعله يدفعها لبذل المزيد في القضية الفلسطينية وانتقاد ممارسات دولة الاحتلال.

4. اهتمام أنقرة بمخرجات الانتخابات الفلسطينية التي تقدّر أنها اقتربت كاستحقاق اختياراً أو اضطراراً، ورغبتها في تقليل فرص القيادي السابق في حركة فتح محمد دحلان باعتباره ضلعاً في منظومة إقليمية تعاديها وتستهدفها، ما يرجح أن يزداد الاهتمام التركي بالشأن الداخلي الفلسطيني في المرحلة المقبلة أكثر من ذي قبل.

خاتمة وتوصيات:

في الخلاصة، هناك ثبات قائم منذ سنوات وتطور تدريجي ملحوظ مؤخراً في الدور الذي تلعبه تركيا في القضية الفلسطينية. وتشير دراسة العوامل الداخلية والإقليمية المؤثرة في القرار التركي إلى إمكانية رفع سقف الموقف التركي في المستقبل القريب. ولعل من أهم تلك العوامل ازدياد منسوب التوازن في السياسة الخارجية التركية بين الشرق والغرب، وبالتالي تراجع النفوذ الأمريكي على أنقرة وارتفاع منسوب الاستقلالية النسبية في سياسة الأخيرة الخارجية، ما ينعكس إيجاباً بالتأكيد على دورها في القضية الفلسطينية وموقفها من مختلف الأطراف ذات العلاقة.

وهو ما يضع مسؤوليات مهمة على عاتق الفلسطينيين بمختلف توجهاتهم لعدم خسارة دولة إقليمية صديقة وفاعلة مثل تركيا، والعمل على توثيق التعاون معها وترشيد موقفها من القضية الفلسطينية، وعدم السماح لهذه المواقف بأن تتراجع بعد أن سلمت الرئاسة الدورية لمنظمة التعاون الإسلامي، وهو احتمال قائم في كل الأحوال.

ومع استشراف استمرار هذا الخط في موقف أنقرة من الفلسطينيين وقضيتهم في السنتين المقبلتين، ما زال بالإمكان رفد هذا الدور ودعمه وتطويره فلسطينياً عبر عدة مساقات ومسارات، أهمها:

1. توثيق العلاقات التركية – الفلسطينية، والعمل قدر الإمكان، على بنائها على المصالح المشتركة لا سيّما الاستراتيجية منها، وليس فقط على أسس الدعم التركي المقدم للفلسطينيين، فذلك أكثر رسوخاً وأطول مدى وأعمق أثراً.
2. ترتيب الأولويات الفلسطينية في التعامل مع تركيا والمجالات والملفات التي ينبغي أن تكون أولوية لدى صانع القرار التركي فيما يخص دعم صمود الشعب الفلسطيني وحقوقه السياسية.
3. على الرغم من تصاعد الموقف التركي بشكل تدريجي، ينبغي مراعاة حساسيات أنقرة في ظل تشابك علاقاتها الأمريكية – الأطلسية – الأوروبية، وتجنب التسبب بأي إجراءات تضييقية على الفلسطينيين المقيمين فيها أو تراجع الدور الذي تلعبه بشكل عام.
4. مأسسة العلاقات مع تركيا وفتح جسور التعارف والتعاون مع مختلف الأطراف السياسية والحزبية التركية، وعدم الاكتفاء بالعلاقات مع الحكومة والحزب الحاكم أو شخصيات قيادية فيهما فقط، سعياً لدعم أوسع وفهم أعمق للقضية، وتجنباً لأي هزات ضارة.

5. تفعيل مؤسسات المجتمع المدني التركي من خلال تقديم رؤية فلسطينية لجدولة مختلف الملفات الإغاثية والإنسانية والتطويرية بناء على الضرورات والأولويات الفلسطينية، تجنباً للتكرار والتداخل والفوضى.
6. تفعيل العمل الشعبي الفلسطيني مع المجتمع التركي، سعياً لنقله من مستوى الدعم المبني على العاطفة المجردة، إلى ذلك المستند إلى حقائق التاريخ والمعلومات، ورفع القضية الفلسطينية من البعد الإنساني المحض إلى أبعادها السياسية والحقوقية الأرحب. فالوعي الشعبي هو الرصيد الحقيقي والاستراتيجي لأي قضية، بالإضافة إلى رفده للموقف الرسمي ودعمه وربما، في المستقبل، تصويبه وتوجيهه.

ثالثاً: إيران

شهدت قضية فلسطين خلال سنتي 2018–2019 تطورات استراتيجية متسارعة كان أبرزها قرار الرئيس ترامب افتتاح السفارة الأمريكية في القدس، وما أعقبها من رد شعبي فلسطيني من خلال "مسيرات العودة" التي ما تزال مستمرة، إلى مشروع "صفقة القرن" الذي أراد بوعود مالية وتنموية إنهاء قضية فلسطين. وقد ترافقت تلك التطورات مع وتيرة تطبيع علنية بين بعض دول الخليج و"إسرائيل"، التي دعت إلى توقيع اتفاقية "لا حرب"، وعدم تهديد متبادل بينها وبين هذه الدول بذريعة التصدي لإيران "العدو المشترك".

ترافقت مشاريع التطبيع والصفقات السياسية لإنهاء قضية فلسطين مع ضغوط قاسية على إيران التي واجهت خلال السنتين المنصرمتين عقوبات أمريكية غير مسبوقة على المستويات الاقتصادية والمالية والنفطية بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق حول البرنامج النووي. كما واجهت إيران تهديدات وعمليات اعتداء إسرائيلية على مواقع لها على الأراضي السورية. وقد استهدف هذا الربط بين التصعيد ضد إيران وبين مشاريع التطبيع و"صفقة القرن" تحويل العداء العربي من "إسرائيل" إلى إيران، وجعل العلاقة مع "إسرائيل" علاقة طبيعية اقتصادياً وسياسياً وإعلامياً.

لم تمنع هذه الضغوط الاقتصادية والسياسية المسؤولين الإيرانيين من إعلان المواقف الواضحة والمنددة بـ"صفقة القرن" أو بعمليات التطبيع مع "إسرائيل". كما استمرت القيادة الإيرانية في تأكيد ثوابتها من لا شرعية الكيان الإسرائيلي، ومن إعلان دعم حركات المقاومة في فلسطين، وتعزيز العلاقة وتطويرها على المستويات كافة مع هذه الحركات.

موقف إيران من نقل السفارة الأمريكية إلى القدس:

انعقدت في إسطنبول قمة إسلامية استثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي لمناقشة إعلان ترامب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس. في هذه القمة دعا الرئيس الإيراني،

حسن روحاني Hassan Rouhani، الدول الإسلامية لتركيز جهودها على إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، التي تمتلكها "إسرائيل"، وقال روحاني، في كلمته التي ألقاها: "تعد الترسانة النووية للكيان الصهيوني خطراً جاداً على السلام والأمن العالميين، خاصة لمنطقة غرب آسيا". وأضاف روحاني: "إن تجريد المنطقة من الأسلحة النووية والتي قدمت إيران اقتراحاً حول ذلك مرات عدة، بات من الضروري إدراجه على سلّم أولويات الدول الإسلامية". ودعا الرئيس الإيراني دول العالم، وعلى رأسها المسلمة، إلى اتخاذ تدابير سياسية وتجارية ضد الولايات المتحدة و"إسرائيل" على خلفية التطورات الأخيرة في فلسطين، لا سيّما افتتاح السفارة الأمريكية في القدس، وقتل عشرات الفلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية على حدود قطاع غزة المحاصر: "وفي هذا المجال ندعو جميع الحكومات المسلمة والشعوب الحرة في العالم إلى مساعدة الشعب الفلسطيني، من خلال إعادة النظر في علاقاتها السياسية والاقتصادية والتجارية مع أمريكا، وقطع جميع علاقاتها مع الكيان المحتل، ومقاطعة البضائع الصهيونية".[59]

وفي كلمة له في الدورة الـ 73 للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في نيويورك، قال الرئيس روحاني: "إن الأزمة الأخطر في الشرق الأوسط هي فلسطين، وإن مرور الوقت لا يمكن ولا يجب أن يبرر استمرار الاحتلال". وأضاف، إن "إسرائيل" المدججة بترسانة نووية تمثل أكبر التهديدات للسلم والأمن والاستقرار بالمنطقة والعالم. ووصف الرئيس الإيراني قرار أمريكا بنقل سفارتها إلى القدس بـ"المشين"، كما وصف "قانون القومية" الذي أقره الكنسيت الإسرائيلي بأنه "دلالة لا لبس فيها على نظام فصل عنصري".[60] وأضاف إن "الإجراءات الأحادية التي اتخذتها إدارة ترامب ضد الفلسطينيين تعتبر إساءة لكل محبي السلام، فالقدس التي اعترف بها عاصمة للكيان الصهيوني ليست مهمة للفلسطينيين فحسب، بل لأتباع الديانات الثلاث، ولأكثر من مليار ونصف مليار مسلم".[61]

من جهته، رأى رئيس مجلس الشورى علي لاريجاني Ali Larijani أن قرار الولايات المتحدة نقل سفارتها إلى القدس، يندرج ضمن سياستها لتقويض المؤسسات الدولية، إلى جانب انسحابها من الاتفاق النووي الإيراني، واتفاق باريس حول المناخ. وقال لاريجاني أمام مجلس الشورى إن "هذه المؤشرات تكشف أن الولايات المتحدة تعتزم القضاء على المؤسسات الدولية"، وأنها "تدفع الوضع الدولي نحو نوع من الفوضى الأمنية".[62]

موقف إيران من "صفقة القرن":

مهَّد قرار الرئيس الأمريكي نقل سفارة بلاده إلى القدس للترويج لما عرف بـ"صفقة القرن"، التي اعتبرت محاولة جديدة لتصفية قضية فلسطين، ومحاولة لفرض إرادة الاحتلال الصهيوني وشروطه وتصوراته لإغلاق الملف الفلسطيني. وقد ترابط التسويق الأمريكي لهذه الصفقة مع

تسريع تطبيع العلاقات بين دول خليجية (السعودية والإمارات والبحرين) و"إسرائيل" مقابل تحالف بين هذه الدول ضدّ إيران ولمكافحة "التطرف".[63]

رأت إيران في الخطة الأمريكية الرامية لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال "صفقة القرن" "جريمة بحق البشرية قاطبة"، كما وصفها مرشد الثورة علي خامنئي Ali Khamenei، ودعا الجميع للعمل على إفشالها. وقال خامنئي في رسالة وجهها إلى الحجاج في يوم عرفة، إن "الخدعة المتمثلة بصفقة القرن، والتي يجري التمهيد لها من قبل أمريكا الظالمة وأعوانها الخونة، تشكل جريمة، ليس بحق الشعب الفلسطيني فحسب وإنما بحق البشرية قاطبة". وأضاف: "إننا ندعو الجميع إلى مشاركة فعالة لإفشال هذا الكيد والمكر المدبَّر من قبل العدو"، واعتبر "أن الصفقة مكتوب عليها الفشل والهزيمة".[64]

كما نقل الموقع الإلكتروني للخامنئي قوله: إن "الهدف من مؤامرة صفقة القرن الخطيرة هو محو هوية الشعب الفلسطيني بين أفراد الشعب والشباب الفلسطيني، وينبغي التصدي لهذه القضية الأساسية وعدم السماح باستخدام المال لمحو الهوية الفلسطينية".[65]

رأى الرئيس الإيراني حسن روحاني من جهته أن مصير ما يسمى بـ"صفقة القرن" "سيكون الفشل"، مشدداً على أن بلاده ستمنع تحقيق "مشاريع وطموحات" واشنطن في المنطقة. وفي كلمة ألقاها روحاني خلال اجتماع الحكومة، أكد أن الولايات المتحدة تخطئ باعتقادها أنه يمكن تجاهل حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، معتبراً أن إجبار قطاع غزة على الاستسلام أمام "إسرائيل" "أمر لن يتحقق".[66]

كذلك أكد رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني، أن إيران ستقف في وجه خطة ترامب لـ"السلام" بين "إسرائيل" والفلسطينيين. وقال لاريجاني أن "صفقة القرن" هي "مؤامرة" بين "إسرائيل"، العدو اللدود لإيران، والولايات المتحدة لتحقيق هيمنة "إسرائيل" في الشرق الأوسط. وصرح في مؤتمر سنوي حول الوحدة الإسلامية "سنقف في وجه النظام الإسرائيلي، ولن نسمح لهذه الخطة بأن تتحقق في المنطقة". وأضاف "إذا كان الأمريكيون يفرضون عقوبات على إيران اليوم ويضغطون عليها، فإن السبب في ذلك هو أن إيران تقف ضد إسرائيل". وتابع لاريجاني "لتحقيق هدفهم فإنهم يحاولون إرساء ترتيبات سياسية جديدة في المنطقة". وفي تحذيره للدول من التطبيع مع "إسرائيل"، أشار لاريجاني إلى السعودية والإمارات، وقال "يجب أن تعلم الدول في المنطقة بأنها لن تستفيد مطلقاً من السماح لـ(رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو) بدخول أراضيها". وأضاف "الناس في أي بلد من بلدان المنطقة يعتبرون إسرائيل ورماً سرطانياً ويكرهونها".[67]

كما أكد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف Mohammad Javad Zarif، أن الشعب الفلسطيني سيُفشل ما يعرف بـ"صفقة القرن"، ودعا دول المنطقة التي تدعم الصفقة بأن تعود

إلى رشدها. وقال ظريف في لقاء خاص مع قناة العالم: "ما يعرف باسم صفقة القرن ستتبدل إلى إفلاس القرن بمقاومة الفلسطينيين". وأضاف:

> ما يؤسف له أن عدداً من دول منطقة الخليج تتعاون لفرض هذا الأمر، وكلهم أمل أن أمريكا ستحميهم في مقابل خيانتهم للعالم الإسلامي، وهذا التصور باطل. ليس ضرورياً أن تبيعوا القدس للصهاينة، ليس ضرورياً أن تبيعوا الجولان للصهاينة، عودوا إلى المنطقة، وأيدينا مستعدة للشد على أيديكم، بشرط أن تكون أهداف فلسطين ومطالب شعوب المنطقة هي مطالبكم، وليس ما يريده نتنياهو.[68]

تحالفات ضد إيران:

تلازمت الاستراتيجية الأمريكية – الإسرائيلية لإنهاء قضية فلسطين ولحركات المقاومة مع استهداف إيران والتضييق عليها ومحاولة خنقها اقتصادياً من جهة، ومع السعي من جهة ثانية، لتشكيل تحالفات عربية – إسرائيلية لمواجهة إيران "العدو المشترك"، على غرار ما أطلق عليه "الناتو العربي" مع الولايات المتحدة، و"اتفاق اللا حرب" بين دول الخليج و"إسرائيل". وقد تحدث المسؤولون الأمريكيون والإسرائيليون بشكل مباشر عن هذا الترابط بين التطبيع مع العرب وبين تطويق إيران، واحتواء نفوذها وعلاقتها مع حركات المقاومة.

1. الناتو العربي (مؤتمر وارسو):

دعا وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في 2019/2/14 إلى عهد جديد من التعاون في الشرق الأوسط. وقال بومبيو، أمام وزراء خارجية ومسؤولين من أكثر من ستين دولة في مؤتمر وارسو، إنه لا يمكن لأي دولة أن تظل بمعزل عن التصدي للتحديات الإقليمية مثل إيران وسورية واليمن و"السلام" بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وأشارت تقارير الى أن الهدف من مؤتمر وارسو هو أن تمارس الولايات المتحدة ضغوطاً على أصدقائها العرب من أجل تأسيس تحالف إقليمي عسكري يعرف باسم "تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي (ميسا) Middle East Studies Association (MESA)"، ويطلق عليه البعض "ناتو عربي". وترغب إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في تأسيس التحالف الذي يضم، بالإضافة إلى بلاده، ثماني دول عربية، هي دول مجلس التعاون الخليجي الست ومصر والأردن، وذلك لمواجهة إيران، والترويج "لمستقبل يعمه السلام والأمن في الشرق الأوسط"، بحسب بيان للبيت الأبيض.[69]

وعلى الرغم من أن هذا التحالف لم يتجاوز الاجتماع الذي عقد في وارسو، ولم يتحول فعلاً إلى تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي، إلا أنه استطاع أن يجعل اللقاء مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في هذا الاجتماع لقاء علنياً مع بعض القادة العرب. وبهذا يكون قد حقق هذا اللقاء هدفاً كبيراً في مسار التطبيع العلني مع قادة "إسرائيل" ورموزها السياسية.

2. اتفاق "لا حرب":

بعد التعثر الذي واجه "صفقة القرن"، وفشل الناتو العربي في تحقيق أهدافه، عرضت "إسرائيل" على دول خليجية اتفاقية "تاريخية" لتطبيع العلاقات. وكشفت القناة 12 الإسرائيلية في تقرير لها عن مساعٍ تبذلها تل أبيب من أجل توقيع اتفاقية "عدم حرب" مع دول في الخليج بهدف التصدي لخطر إيران، وتحجيم نفوذها في الشرق الأوسط، وفق ما ذكر موقع قناة آي 24 نيوز الإخباري الإسرائيلي. وذكرت القناة الإسرائيلية أن "إسرائيل" تسعى من وراء هذا الاتفاق أيضاً لتطبيع علاقاتها مع دول الخليج في مجالَي "مكافحة الإرهاب" والتعاون الاقتصادي، بسبب إدراكها أنه من "المستحيل" في المرحلة الحالية إبرام اتفاق "سلام" كامل في ظل استمرار الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

وتقوم فكرة الاتفاق على افتراض "أنه يوجد حالياً وقت مناسب يجب استغلاله، من خلال المصالح المشتركة للدول العربية وإسرائيل مقابل إيران، مع رغبة ترامب بالتوصل إلى إنجاز سياسي بفترته الحالية"، "والهدف هو التوقيع على اتفاق في حديقة البيت الأبيض خلال فترة ترامب الحالية".[70]

وكتب وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس على حسابه في تويتر "أعمل على مبادرة سياسية لتوقيع اتفاقيات عدم اعتداء مع دول الخليج العربية"، وأضاف أن "هذه الخطوة التاريخية ستضع نهاية للصراع وستسمح بالتعاون المدني لحين التوقيع على اتفاقيات سلام". ويشمل الاتفاق، حسب القناة الإسرائيلية، أربعة بنود، هي "تطوير الصداقات والتعاون بين الجانبين، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي". و"اتخاذ خطوات ضرورية وفعّالة لضمان عدم انطلاق نشاطات أو تهديدات قتالية وعداء وتآمر وعنف أو تحريض ضد طرف، لا تُبلور أو تموّل من أرض الطرف الآخر". كما تشمل بنود الاتفاق "الامتناع عن الانضمام والدفع أو مساعدة ائتلاف أو منظمة أو تحالف ذي طبيعة عسكرية أو أمنية، مع طرف ثالث"، وأن "يتم حل أي خلافات ناشئة عن الاتفاقية عن طريق المشاورات".[71]

بقيت مشاريع الناتو العربي واتفاق لا حرب، مجرد محاولات لم تؤدِّ حتى نهاية سنة 2019 إلى أي تغيير في طبيعة التحالفات القائمة. لكن هذه المشاريع استطاعت من جهة ثانية أن تحقق تقدماً على مستوى التطبيع العلني العربي الإسرائيلي، وعلى مستوى التحريض ضد إيران، باعتبارها العدو المشترك لـ"إسرائيل" والعرب، الذي "يهدد الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط".

وقال وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس في خطاب ألقاه في الأمم المتحدة أن "المشكلة الرئيسية التي تهدد الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط هي إيران، التي تهدد بتدمير إسرائيل وتعمل ضد أنظمة العديد من الدول في المنطقة". وأضاف كاتس: "أناشد المجتمع الدولي أن يتحد من

أجل إيقاف إيران. لا يمكن للعالم أن يسمح لإيران بتطوير أسلحة نووية. لا يمكن للعالم أن يسمح لإيران بتطوير صواريخ باليستية، ويجب على العالم أن يمنع إيران من دعم المنظمات الإرهابية في المنطقة".[72]

من جهته قال وزير التعاون الإقليمي وعضو المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر للشؤون الأمنية والسياسية (كابينت)، تساحي هنغبي Tzachi Hanegbi، خلال لقاء مع صحيفة "إسرائيل اليوم"، إن "مواجهة عسكرية واسعة بين إيران وإسرائيل محتملة جداً".

وأضاف هنغبي "الاحتمال أن تكون هناك مواجهة عسكرية ضد إيران أو ضدّ أذرعها خلال العامين المقبلين أكبر من احتمال ألا تكون حرب". وأردف قائلاً إن هذه المواجهة "ليست مسألة هل، إنما مسألة متى". وأضاف أنه بالنسبة لإيران فإنّ "احتلال سورية شقّ الطريق لتطويق إسرائيل في ثلاث جبهات، بمساعدة حركة الجهاد الإسلامي في غزة وحزب الله في لبنان". وقال هنغبي إنّ "إسرائيل لا يمكنها تحمّل ثمن الامتناع عن المواجهة، الذي يعني منح ضوء أخضر للإيرانيين للتموضع في سورية... وإلا سنحصل على مملكة إرهاب على الحدود، أقوى بكثير من حزب الله وحماس".[73]

لم تتراجع إيران من جهتها، على الرغم من الترابط بين مشاريع التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، والتحريض عليها وعلى سياساتها، عن تأكيد ثوابتها من قضية فلسطين والمقاومة، ومن لا شرعية وجود الكيان الإسرائيلي، بل وعملت في الوقت نفسه على تطوير علاقاتها مع حركات المقاومة في فلسطين.

ثوابت إيران تجاه قضية فلسطين:

أعلن علي خامنئي، خلال استقباله ضيوف مؤتمر الوحدة الإسلامية في طهران، أن "إزالة الكيان الصهيوني تعني أن يحدّد الشعب الفلسطيني من المسلمين والمسيحيين واليهود، وهم أصحاب تلك الأرض الأصليون، أن يحدّدوا بأنفسهم حكومتهم ويُزيلوا الأراذل مثل نتنياهو". وأكد خامنئي "هذا ما سيحدث، نحن نناصر شعب واستقلال فلسطين، ولسنا أعداء لليهود. اليهود يعيشون في بلدنا بمنتهى الأمن والاستقرار". وأضاف إن "قضية فلسطين اليوم تعتبر أعظم مصيبة في العالم الإسلامي. موقفنا من قضية فلسطين محسوم وأصولي. لقد ساعدنا الفلسطينيين وسنواصل ذلك، وليست لدينا أي شروط، وعلى العالم الإسلامي أجمع أن يبادر إلى هذا العمل". وأشار الخامنئي إلى أن قضية "إزالة الكيان الصهيوني طرحت بشكل متكرر في خطابات الإمام الخميني ومسؤولي الجمهورية الإسلامية؛ الأعداء يُفسّرون هذا الأمر بشكل سيء، وهذا لا يعني إبادة الشعب اليهودي؛ هذا يعني إزالة تلك الحكومة والكيان المفروض".[74]

وقال المرشد الأعلى خامنئي، حسبما ذكر موقعه الإلكتروني الرسمي "القدس عاصمة فلسطين وسيتم تحريرها من الأعداء بعون الله"، حاثاً الدول الإسلامية على "اتخاذ موقف ضدّ هذه الجرائم". وشدد خامنئي على أن الولايات المتحدة و"إسرائيل" ستخضعان لإرادة المسلمين.[75]

وقال الرئيس الإيراني حسن روحاني، إن الأزمة الأخطر في الشرق الأوسط هي فلسطين، وإن مرور الوقت لا يمكن ولا يجب أن يبرر استمرار الاحتلال. وأضاف، في كلمة له في الدورة الـ 73 للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في نيويورك، إن "إسرائيل" المدججة بترسانة نووية تمثل أكبر التهديدات للسلم والأمن والاستقرار بالمنطقة والعالم. كما وصف قانون القومية اليهودية الذي أقرَّه الكنسيت الإسرائيلي بأنه "دلالة لا لبس فيها على نظام فصل عنصري".[76]

وقال الرئيس الإيراني، حسن روحاني، في مؤتمر صحفي عقده في نيويورك، إن "الاحتلال الصهيوني الذي تجاوز السبعين عاماً هو أحد أهم أسباب انتشار العنف والإحباط في منطقة الشرق الأوسط"، وأضاف "تخيلوا لو لم يكن هناك كيان صهيوني في منطقتنا فكيف كانت ستكون الأمور الآن؟". وقال "إن إيران ستظل تدعم المحرومين والمظلومين، بمن فيهم الفلسطينيين؛ إذ ستبقى جمهورية إيران الإسلامية إلى جانبهم، حتى يحققوا حقوقهم في وطنهم فلسطين". وقال "لقد دأبت جمهورية إيران الإسلامية على الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، وستستمر في هذا الطريق. سنقف ضد المعتدين والظالمين ونعتقد أن النصر النهائي هو للمظلومين والفلسطينيين". وأعرب الرئيس الإيراني عن ثقته في أن "الجرائم الإسرائيلية ستزيد من تقوية عزم الشعب الفلسطيني على المقاومة لاستعادة حقوقه المشروعة".[77]

وخاطب الجنرال حسين سلامي Hossein Salami، نائب قائد الحرس الثوري الإيراني الصهاينة قائلاً:

> نعرفكم جيداً، وأنتم معرّضون لضرر كبير، إذ ليس لديكم عمق ولا نقطة ارتكاز. أنتم محاصرون في أي مكان من الأراضي المحتلة، تعيشون في فم الثعبان، والمقاومة أقوى بكثير مما كانت في الماضي. لذلك لا تجروا حسابات خاطئة. في حال اندلاع حرب، كونوا على يقين بأنها ستؤدي إلى محوكم. أنتم تشكّلون هدفاً ضئيلاً جداً، لا هدف أصغر منكم.[78]

وقال قائد القوات الجوية الإيرانية: "إن بلاده تنتظر بفارغ الصبر قتال إسرائيل ومحوها". ونقل موقع وكالة نادي المراسلين الشباب للأنباء وهو موقع يخضع لإشراف التلفزيون الرسمي، عن البريجادير جنرال عزيز نصير زاده Brigadier General Aziz Nasirzadeh قوله "الشبان في القوات الجوية مستعدون تماماً وينتظرون بفارغ الصبر مواجهة النظام الصهيوني ومحوه من على وجه الأرض".[79]

وهدد نائب قائد الحرس الثوري حسين سلامي "بمحو إسرائيل من الجغرافيا السياسية للعالم". وأضاف: "يبدو أن هذا الأمر أصبح قريباً بسبب إجراءات هذا الكيان الأرعن التي ستكون نهاية لوجوده". وأضاف: "إذا قام الكيان الصهيوني بأي تحرك يقود إلى حرب جديدة فإن هذه الحرب ستؤدي إلى زواله وتحرير الأراضي المحتلة، ولن يجد الإسرائيليون لأنفسهم مقابر في فلسطين ليدفنوا فيها جثثهم".[80]

وقال علي أكبر ولايتي Ali Akbar Velayati كبير مستشاري المرشد الأعلى: "إن إيران ستواصل دعم حزب الله وفصائل فلسطينية، على الرغم من الضغوط الأمريكية لمحاولة تقليص نفوذ إيران في الشرق الأوسط".[81]

وطالب المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي Bahram Qasemi بمحاكمة المسؤولين الإسرائيليين على أنهم "مجرمو حرب" لارتكابهم "مجازر وحشية لا مثيل لها"، وذلك غداة استشهاد عشرات الفلسطينيين في مواجهات دامية على حدود قطاع غزة. وقال إن "قتل الأطفال والنساء والأبرياء من الفلسطينيين واحتلال أرضهم تحول إلى استراتيجية رئيسية للصهاينة على مدى 70 عاماً من الاحتلال". وطالب قاسمي الأسرة الدولية بـ"التحرك على الفور... لإدانة جريمة الكيان الصهيوني وتقديمه إلى محكمة دولية باعتباره مجرم حرب".[82]

ودان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية عباس موسوي Abbas Mousavi بشدة الاعتداء الإسرائيلي الإرهابي على قطاع غزة، وأكد موسوي ضرورة مقاضاة ساسة الاحتلال الإسرائيلي في المحاكم الدولية باعتبارهم مجرمي حرب منوهاً بكفاح الشعب الفلسطيني ومقاومته الشرعية. وشدد موسوي على أن الوحدة والمقاومة هما الخيار الوحيد لهذا الشعب في مجابهة الاحتلال لافتاً إلى أن صمت المنظمات والأوساط الدولية إزاء الاعتداءات والأعمال الإرهابية التي يقوم بها الكيان الإسرائيلي، واستمرار دعمه من قبل الغرب، جعلاه يتمادى في جرائمه بحق الشعب الفلسطيني والمنطقة.

بدورها دانت الأمانة العامة للمؤتمر الدولي لدعم الانتفاضة الفلسطينية التابعة لمجلس الشورى الإسلامي الإيراني العدوان الإسرائيلي على غزة، مؤكدةً أن الشعب الفلسطيني يتحدى كيان الاحتلال عسكرياً وسياسياً من خلال المقاومة والصمود. ودعت الأمانة العامة في بيان لها جميع برلمانات الدول الإسلامية والمنظمات الدولية التي تدعم الشعب الفلسطيني، إلى إدانة جرائم الاحتلال التي تنتهك ميثاق حقوق الإنسان والقانون الدولي، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمقاضاة ساسة كيان الاحتلال في المحاكم الدولية.[83]

لم تكتفِ إيران بتأكيد ثوابتها من قضية فلسطين ومن التطورات والتهديدات التي واجهت هذه القضية، مثل قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، و"صفقة القرن"، والتطبيع، والاعتداءات

الإسرائيلية المتكررة على غزة وعلى الشعب الفلسطيني، بل عملت إيران في الوقت نفسه على تأكيد إعلان دعمها للمقاومة في فلسطين، التي تطورت العلاقة معها بشكل لافت، خصوصاً مع حركة حماس خلال سنتي 2018–2019.

تطور علاقات إيران مع حركة حماس:

شهدت كل من سنتي 2018 و2019 تطوراً لافتاً في علاقات حركة حماس مع الجمهورية الإسلامية في إيران لجهة الزيارات والمواقف المشتركة من قضايا المنطقة، وإعلان الدعم للمقاومة في فلسطين. وقد استعادت هذه العلاقة حيويتها بعدما تراجعت نسبياً في السنوات الماضية. ولعل خطورة ما يحاك من مشاريع لتصفية قضية فلسطين، من نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس، وتسارع التطبيع العربي مع "إسرائيل"، إلى الاعتراف الأمريكي بشرعية المستوطنات على الأرض الفلسطينية، وترابط هذه التطورات مع إضعاف إيران وتطويقها اقتصادياً وسياسياً، دفع ذلك كله القيادتين في حماس وفي الجمهورية الإسلامية إلى تسريع وتيرة اللقاءات لتنسيق التعاون، وتأكيد المواقف المشتركة من المقاومة واستمرارها، ومن التهديدات والتحديات التي تواجه فلسطين وإيران في الوقت نفسه.

وفي هذا الإطار من تعزيز العلاقات، زار وفد من قيادة حركة حماس برئاسة صالح العاروري نائب رئيس المكتب السياسي العاصمة الإيرانية طهران، ضم الوفد موسى أبو مرزوق، وماهر صلاح، وعزت الرشق، وزاهر جبارين، وحسام بدران، وأسامة حمدان، وإسماعيل رضوان، وخالد القدومي.[84]

وقد التقى الوفد المرشد علي خامنئي، الذي أكد خلال اللقاء، بعد تسلّمه رسالة من رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، أن "إيران لا تحابي أي دولة في العالم في شأن القضية الفلسطينية"، مضيفاً: "أعلنّا رؤيتنا دوماً في شأن فلسطين بشكل صريح وشفاف، وحتى على الصعيد الدولي، فإن أصدقاءنا الذين يختلفون معنا في هذا المجال يعلمون أن الجمهورية الإسلامية جادة تماماً في قضية فلسطين".

وأعرب خامنئي عن "تقديره للمواقف الجيدة جداً والمهمة لهنية، والتي جاءت في الرسالة"، مشيداً بـ"صمود الشعب الفلسطيني والفصائل، بما فيها حماس ومقاومتها الباهرة". ورأى أن "أحد أهم أسباب العداء الموجّه ضد الجمهورية الإسلامية يتمثل في قضية فلسطين، لكن هذا العداء لن يؤدي إلى أن تتنازل إيران عن مواقفها إزاء القضية"، معتبراً أن "ابتعاد بعض الدول السائرة في الفلك الأمريكي، كالسعودية، عن قضية فلسطين كان حماقة".

وفي شأن "صفقة القرن"، أشار إلى أن الهدف منها "القضاء على الهوية الفلسطينية"، داعياً إلى "التصدي لهذه النقطة بالذات، وعدم السماح لهم بأن يدمروا الهوية الفلسطينية باستخدام المال"، وأضاف إن "السبيل الآخر لمواجهة هذه المؤامرة هو أن يشعر الشعب الفلسطيني أنه يحقق التقدم، وهو ما حصل، فالفلسطينيون كانوا يستخدمون الحجارة في نضالهم، لكنهم اليوم مجهزون بالصواريخ الدقيقة".[85]

وأوضح خامنئي إن "حماس في قلب الحركة الفلسطينية كما هي فلسطين في قلب العالم الإسلامي، وإن صمود ومقاومة الفلسطينيين من سكان غزة والضفة الغربية يقدم بشائر الفتح والانتصار".[86]

والتقى الوفد أيضاً رئيس المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية كمال خرازي Kamal Kharazi الذي أكد "على استمرار دعم إيران لفلسطين، قائلاً إن تحرير فلسطين والقدس الشريف من تطلعات الجمهورية الإسلامية".

بدوره شكر نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس صالح العاروري المواقف الإيرانية من القضية الفلسطينية، معرباً عن أمله في استمرار التعاون الأخوي بين إيران وفلسطين حتى تحرير القدس.[87]

وأكد العاروري، أن هدف واشنطن من "صفقة القرن" هو ضمان مصالح الكيان الصهيوني وأمريكا، "وإن الدول الإقليمية التي تسعى إلى التضحية بفلسطين وتطلعات شعوب المنطقة، تقوم بتنفيذ هذه الصفقة، لكن تيار المقاومة وعلى الرغم من إجراءات الحظر المالية والسياسية والعسكرية، اضطلع بدوره في إفشال هذه الصفقة، ولن يسمح بتحقيقها".[88]

وصرّح العاروري: "نحن (حماس) في مسار واحد مع الجمهورية الإسلامية على طريق مقارعة الكيان الصهيوني والمستكبرين، ومع الإيمان بالوعد الإلهي، قدمنا الآلاف من الشهداء من أجل تحرير القدس". وجرى خلال اللقاء التأكيد على رفض العدوان الأمريكي في المنطقة، لا سيّما الحصار على الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومحاولات "التحرش" العسكري بها.[89]

من جهته كشف أمين سر مجلس الأمن القومي الإيراني علي شمخاني Ali Shamkhani، أن الصواريخ الدقيقة باتت بحوزة حزب الله اللبناني وبحوزة الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة. وأضاف شمخاني أن هذه الصواريخ جاهزة للرد على أي حماقة محتملة من "إسرائيل"، وستحولها إلى جحيم. وقال، إن حديث رئيس الوزراء الإسرائيلي عن الأنفاق، هو دعاية إعلامية لصرف الأنظار عن الفساد الاقتصادي والأخلاقي في حكومته. وأوضح شمخاني أن "اكتشاف مئات الكيلومترات من الأنفاق تحت أقدام الصهاينة فضيحة كبرى للمؤسسة الأمنية الصهيونية".[90]

وتأكيداً على هذا التطور في العلاقة بين إيران وحركة حماس باتجاه تحالف قوي ومتين في مواجهة مشاريع التطبيع و"صفقة القرن" وتطويق المقاومة، أشاد رئيس حركة حماس في قطاع غزة يحيى السنوار بهذه العلاقة، وبدور إيران في تقديم الدعم والإسناد للمقاومة، وقال: إن المقاومة في أي مواجهة مقبلة ستقصف تل أبيب بأضعاف مضاعفة، ولا ينبغي لأحد أن يلوم حركته لأنها شكرت إيران، مؤكداً: "من الواجب علينا أن نشكر كل من يقدم لنا الدعم والإسناد من أجل تحقيق أهداف شعبنا وأمتنا". وأضاف السنوار في كلمته التي ألقاها في يوم القدس العالمي: نتمنى أن يقف رؤساء العرب لدعم صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته، مضيفاً: "سنشكرهم ونضعهم على رؤوسنا إن فعلوا ذلك"، مؤكداً أنه لولا دعم إيران لما امتلكت المقاومة هذا الحجم من القدرات العسكرية. وأوضح السنوار أن إيران دعمت المقاومة بالصواريخ وساندتها مالياً وفنياً في تطوير تلك الصواريخ التي ضربت تل أبيب. وأكد على أن المقاومة في أي مواجهة مقبلة، ستقصف تل أبيب بأضعاف مضاعفة، مما كان عليه في سنة 2014، وغيرها من المدن المحتلة. وتابع: "نعرف أصدقاءنا وأعداءنا أيضاً، وبوصلتنا موجهة نحو القدس، وكل من يصوب بوصلته نحو القدس فهو في صف الأصدقاء".[91]

لم يكن هذا التطور المهم في علاقات حركة حماس مع الجمهورية الإسلامية في إيران إلا استجابة للتهديدات المشتركة التي واجهت الطرفين خلال السنتين الماضيتين 2018–2019 لجهة الحصار والتطويق وشن الحروب من الولايات المتحدة و"إسرائيل". بحيث يمكن القول إن هاتين السنتين اتسمتا من جهة بتطور التطبيع الإسرائيلي مع الدول العربية، والتشريع الأمريكي للاحتلال وللمستوطنات على الأرض الفلسطينية، لكن من جهة ثانية، كان التطور الوثيق في علاقات حركة حماس مع الجمهورية الإسلامية ومع محور المقاومة هو السمة المقابلة للتطبيع وتشريع الاحتلال.

وعلى الرغم من التعثر الذي تواجهه "صفقة القرن" لإنهاء قضية فلسطين، ومحاولة استبدالها بمشاريع أخرى مثل "اتفاق لا حرب"، إلا أن القضاء على المقاومة في فلسطين يبقى استراتيجية ثابتة عند الطرفين الإسرائيلي والأمريكي. وهذا ما تؤكده الاعتداءات المتكررة على قطاع غزة، واغتيال شخصيات وقيادات عسكرية من المقاومة في هذا القطاع.

إن التطبيع العلني الذي تقدم بخطوات كبيرة بين بعض دول الخليج و"إسرائيل" على كافة المستويات السياسية والديبلوماسية والإعلامية والفنية والرياضية، شكَّل محاولة خطيرة لتغيير الوعي العدائي تجاه هذا الكيان. في حين أن تسليط الضوء على ثوابت إيران من قضية فلسطين ومن المقاومة، له أهمية كبرى في تأكيد استمرارية العداء لـ"إسرائيل". كما أن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، والتي لن تتوقف على المقاومة وعلى قياداتها في فلسطين، بالإضافة الى الحصار المطبق على قطاع غزة، وإلى مشاريع التطبيع التي تستهدف إنهاء الصراع، تجعل المقاومة في فلسطين

بحاجة أكثر من أي وقت مضى لعلاقة الدعم والتحالف الاستراتيجي مع الجمهورية الإسلامية في إيران "التي يُقدّر الأمريكيون وحلفاؤهم أن أيّ مشروع يُعدّ للمنطقة لن يُكتَب له النجاح من دون إضعاف إيران وخنقها اقتصادياً، لأنها الدولة الوحيدة في العالم التي تمدّ فصائل المقاومة الفلسطينية بالسلاح، وهي التي تمثل تهديداً حقيقياً للمصالح الأمريكية والإسرائيلية في الشرق الأوسط"،[92] وخصوصاً وأن إدارة ترامب تربط بين الدعوة لإعادة التفاوض على اتفاق جديد وعدد من المسائل الأخرى، بما في ذلك برنامج الصواريخ الإيرانية، والنشاط الإيراني الإقليمي، وموقف طهران من المسألة الفلسطينية وعلاقاتها بقوى فلسطينية وغير فلسطينية مسلحة في الشرق الأوسط.[93]

إن مسار التطبيع لن يتراجع في المستقبل القريب، لا بل يمكن أن يصبح هذا المسار أكثر تطوراً واتساعاً ليشمل بيئات جديدة ثقافية وفنية وسواها. كما أن حصار المقاومة وتهديدها الوجودي لن يتوقف بدوره. ولا يبدو أن مسار الدعم الأمريكي المطلق لـ"إسرائيل" سيتغيّر حتى بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة، ما يعني أن استراتيجية الرهان على المقاومة في فلسطين وعلى تطوير علاقتها مع إيران هي استراتيجية صحيحة وضرورية لمواجهة هذه التهديدات التي تريد أن تنهي قضية فلسطين.

رابعاً: دول إسلامية أخرى:

ماليزيا:

حافظت ماليزيا على وتيرة دعمها للقضية الفلسطينية خلال سنتي 2018–2019، فقد استضافت ماليزيا مؤتمر العلماء المسلمين في كانون الثاني/ يناير 2018 في بوتراجايا العاصمة الإدارية لماليزيا والذي عُقد لنصرة القدس وأهلها. وقد رفض المؤتمر في بيانه الختامي قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب اعتبار القدس عاصمة لـ"إسرائيل"، كما طالب المؤتمر حكومات وشعوب الدول الإسلامية بقطع جميع العلاقات مع دولة الاحتلال ومحاربة التطبيع معها، وإعداد قائمة سوداء للمطبعين بهدف نشرها، وتجريم كل من يقيم علاقات بالاحتلال.[94] ومن جهته، قال رئيس الوزراء مهاتير محمد في رسالة تضامن "إنني أؤكد لجمع الفلسطينيين بأن ماليزيا سوف تبقى تبذل كل ما تستطيع لمعالجة قضيتهم". وأضاف بأن إرهاب الدولة الذي تمارسه "إسرائيل" بقي دائماً مصدر قلق ماليزي، وسوف تعمل على مواجهته بما تملك.[95]

كما استمرت ماليزيا خلال سنتي 2018–2019 بالالتزام بسياستها في رفض دخول مشاركين إسرائيليين إلى أراضيها للمشاركة في مسابقات رياضية دولية. ففي 2019/1/16، وبالرغم

من مناشدة من اللجنة البارالمبية العالمية International Paralympic Committee للسماح للرياضيين الإسرائيليين بالدخول، إلا أن وزير الخارجية الماليزي أكد على معارضة ماليزيا لذلك. وقال الوزير سيف الدين عبد الله Saifuddin Abdullah، إن الحكومة الماليزية قررت أن "ماليزيا لن تستضيف أي فعالية تكون لـ"إسرائيل" فيها مشاركة أو تمثيل". وأضاف: "لقد اتخذت الحكومة هذا القرار لإظهار موقفنا الصارم بشأن إسرائيل"، مشيراً إلى أن ذلك يعبر عن "القتال نيابة عن المظلومين". وجاءت تصريحاته بعد لقائه مع جماعات مسلمة أشادت بحظر دخول السباحين الإسرائيليين؛ ودعت الحكومة الماليزية إلى التمسك بسياستها بعدم السماح لحاملي جوازات السفر الإسرائيلية بدخول البلاد.

وفي مذكرة سلمت للوزير، أكدت 43 منظمة غير حكومية تأييدها موقف الحكومة، وأشارت المذكرة إلى الجرائم التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، وخططها لتهويد القدس وتوسيع الاستيطان، واعتدائها على سيادة ماليزيا وأمنها.[96]

ومن جهته، حدد رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد موقفه من دولة الاحتلال بقوله إن "إسرائيل لا تلتزم بالقوانين الدولية، وتواصل أنشطة الاحتلال والاستيطان في الأراضي الفلسطينية". وأضاف: "لسنا ضد اليهود، ولكن لا يمكننا الاعتراف بإسرائيل بسبب احتلالها للأرض الفلسطينية". وتابع قائلاً: "لا يمكنك الاستيلاء على أراضي الآخرين، وإقامة دولة عليها، وكأنك تعيش بدولة لصوص".[97]

ومن الملاحظ أن السلطات الماليزية ما تزال منفتحة على كافة الأطراف الفلسطينية بما فيها حركة حماس، فقد شارك وفد رفيع التمثيل من الحركة في المؤتمر الإسلامي المصغَّر الذي عقد في الفترة 18–2019/12/21، حيث كانت قضية فلسطين حاضرة في كلمات الزعماء وفي أعمال المؤتمر. وقد جمع هذا المؤتمر زعماء كل من تركيا وماليزيا وإيران وقطر وممثلي العديد من البلدان، كما كان من المقرر أن يشارك زعماء باكستان وإندونيسيا، إلا أن ضغوطاً خارجية قد مورست عليهما كي لا يشاركا، لما اعتبره البعض بأن هذا المؤتمر قد يشكل بديلاً عن منظمة التعاون الإسلامي.

إندونيسيا:

كبحت الأحداث التي توالت خلال سنتي 2018–2019، وأهمهما قيام الإدارة الأمريكية بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، تحرك إندونيسيا البطيء نحو تطبيع العلاقات مع الكيان الإسرائيلي من خلال التسهيلات التي قدمت للسياح الإسرائيليين إلى إندونيسيا، وما رشح عن لقاءات رسمية إسرائيلية. وقد علق نائب وزير الخارجية الإندونيسي عبد الرحمن محمد فاخر Abdurrahman Mohammad Fachir، في اجتماع وزاري طارئ لمنظمة التعاون الإسلامي، في

مدينة جدة على الانتهاكات الإسرائيلية قائلاً: إن الانتهاكات الإسرائيلية تقوّض الفرص المستقبلية لحل الدولتين. وأضاف في تعليقه على الإجراءات الإسرائيلية: "كعضو في المجلس التنفيذي الحالي لمنظمة اليونسكو، إندونيسيا تدعو جميع أعضاء منظمة التعاون الإسلامي للحفاظ على الوضع القانوني لمدينة القدس الموجودة على قائمة اليونسكو للتراث العالمي". وشدد على أن جهود إيقاف الانتهاكات الإسرائيلية يجب أن تكون "متسقة ولها آثار اقتصادية مباشرة". وأكد على أهمية "مقاطعة أعضاء المنظمة للمنتجات الإسرائيلية المصنعة في المستوطنات المتواجدة على أراضي فلسطينية".[98]

وفي سياق العلاقات الإندونيسية الفلسطينية، دعت إندونيسيا إلى منح فلسطين عضوية كاملة في الأمم المتحدة، حيث قالت وزيرة خارجية إندونيسيا رتنو مرصودي Retno Marsudi خلال النقاش الشهري لمجلس الأمن حول الشرق الأوسط "هناك قصد من وراء وجودي هنا. إنه التعبير عن دعم إندونيسيا الثابت للقضية الفلسطينية". وأضافت مرصودي "أن تكون فلسطين عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة هو أمر طبيعي ومهم". وقالت الوزيرة "إن القضية الفلسطينية تحدد مصداقية المجلس"، مستنكرة "الأعمال الاستفزازية" الإسرائيلية و"التوسع المستمر للمستوطنات غير الشرعية". كما هاجمت الوزيرة الإندونيسية الولايات المتحدة ضمناً، مشددة على أن أي عملية "سلام" لكي تكون "شرعية" يجب أن تنتهج "آلية متعددة الأطراف تستند إلى معايير متفق عليها دولياً". وإلا، فإن أي خطة سلام "سوف تفشل".[99]

باكستان:

استمرت السياسة الباكستانية خلال سنتي 2018–2019 في دعمها للقضية الفلسطينية دون تجاوز سقف منظمة التعاون الإسلامي المتعلق بمسار التسوية السلمية، حيث صرحت المندوب الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة مليحة لودي Maleeha Lodhi، أن باكستان تظل ملتزمة بحزم بـ"حل الدولتين" للنزاع الفلسطيني، وترفض تغيير موقف الولايات المتحدة من القضية. وقالت نحن نشهد تحولاً في السياسة الأمريكية... باكستان لا توافق على التحولات في الموقف، ونظل جزءاً من منظمة التعاون الإسلامي في رفض هذه التحولات والدعوة إلى تسوية عادلة وإنسانية لقضية فلسطين، بما يتماشى مع الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأضافت "ندعو لحل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967 مع القدس عاصمة لدولة فلسطينية مستقلة ومتصلة"، وأكدت أن الإجماع الدولي المؤيد لمثل هذا الحل لا يتأثر.[100]

من جهة ثانية، وفي إطار الصراع الباكستاني الهندي على إقليم كشمير، فقد اتّهم رئيس وزراء باكستان عمران خان Imran Khan، القادة في "إسرائيل" والهند بـ"الإفلاس الأخلاقي". حيث قال "عندما يُظهر القادة في إسرائيل والهند الإفلاس الأخلاقي من خلال استعدادهم لضم

الضفة الغربية ولوك (جزء من إقليم كشمير المسيطر عليها من قبل الهند)، في تحد للقانون الدولي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بالإضافة إلى دستور بلادهم من أجل حصد أصوات، ألا يشعر شعبهم بالغضب والتعجب مما يمكن لهم أن يفعلوه من أجل كسب الانتخابات".[101]

وفي إطار رده على احتمال تغيير الموقف الباكستاني من القضية الفلسطينية، قال رئيس اللجنة الدائمة للجمعية الوطنية للشؤون الخارجية الباكستانية إحسان تيوانا Ehsan Ullah Tiwana، إن موقف باكستان من فلسطين لا لبس فيه، وليس لدى الحكومة مساحة كبيرة للانحراف عنها بسبب أوجه التشابه بين كشمير والقضية الفلسطينية. وقال إن أي تحول في الموقف، إذا حدث، سيتعين مناقشته في البرلمان، ويجب اتخاذ القرار بتوافق الآراء، مضيفاً أنه لا توجد طريقة أخرى لتغيير الموقف.[102]

خامساً: التفاعلات الإسلامية الشعبية مع القضية الفلسطينية

شهدت المنطقة خلال السنوات الماضية العديد من الأزمات التي أثرت على حضور القضية الفلسطينية في العالم الإسلامي، ولكن وعلى الرغم من تهافت بعض الأنظمة العربية على التطبيع مع الكيان الإسرائيلي بأشكال متنوعة وغير مباشرة، إلا أن الحضور الجماهيري في العالم الإسلامي لم يتأثر، بل استمر تفاعله مع القضية الفلسطينية خلال سنتي 2018–2019. حيث خرج مئات الآلاف من الإندونيسيين من مختلف المناطق والأحزاب والمنظمات والجمعيات وسط العاصمة جاكرتا، تجمعهم (على الرغم من اختلافاتهم السياسية) قضية نصرة القدس وفلسطين، معلنين رفضهم قرار الرئيس الأمريكي نقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس تحت شعار "القدس خط أحمر".

ورأى التحالف الإندونيسي للدفاع عن القدس قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، نقل سفارة بلاده إلى القدس واعتبارها عاصمة لـ"إسرائيل"، قراراً استفزازياً لمشاعر الإنسانية جمعاء. وطالب المجتمعون في بيان حكومة أمريكا بالتراجع عن قرارها، كما دعوا دول منظمة التعاون الإسلامي إلى رفض قرار ترامب والتنديد به. وخلال الاحتجاج الذي كان قرب السفارة الأمريكية، قال الأمين العام لمجلس المثقفين والعلماء الشباب الإندونيسيين بختيار ناصر Bachtiar Nasir "إننا نرفع أصواتنا تحدياً لترامب بشأن القدس"، وأضاف: "التظاهرة رسالة لمواجهة قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حول القدس، وهي تدعو قادة الدول الإسلامية إلى الوحدة، وشحذ جميع طاقاتهم وإمكاناتهم ضد القرار".[103]

وفي دورته الخامسة، دعا الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين الذي عقد في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، إلى رفض التطبيع مع "إسرائيل" رفضاً قاطعاً. وقد شارك في هذه الدورة على مدار 6 أيام أكثر من 1,500 عالم من ما يزيد عن ثمانين دولة، وهي أضخم مشاركة في تاريخ الاتحاد.[104]

وفي نيجيريا، شهدت مدينة "إيو" بولاية أوسون جنوب غربي نيجيريا في كانون الأول/ ديسمبر 2018، مسيرة دعا منظموها الأمم المتحدة إلى الاعتراف بدولة فلسطين، وردد المتظاهرون عبارات داعمة لفلسطين كـ"العدالة لفلسطين" و"فلسطين حرة". وأكد رئيس جمعية أصدقاء فلسطين النيجيريين، الشيخ داود عمران ملا حسن، في بيان له بالمظاهرة، أنهم سيواصلون مسيراتهم إلى أن يرفرف العلم الفلسطيني في القدس. وأضاف: "نحن النيجيريون سنواصل الوقوف إلى جانب الفلسطينيين الباحثين عن الحقّ".[105]

وشهدت العواصم الإسلامية في يوم القدس العالمي أيار/ مايو 2019 عشرات المسيرات المؤيدة للشعب الفلسطيني والتي أحيت هذا اليوم في 84 مدينة في 30 دولة عربية وإسلامية وغربية.[106]

ولمواجهة ما تتعرض له مدينة القدس والقضية الفلسطينية نظّم الائتلاف العالمي لنصرة القدس وفلسطين مؤتمره السنوي في دورته الـ 11 في العاصمة التركية إسطنبول في 10/31–2019/11/2، وبحضور أكثر من 700 شخصية من نحو 50 بلداً. وتركزت المشاركات على مواجهة "صفقة القرن" والتطبيع مع الكيان الإسرائيلي.

كما استمرت المساعدات المقدمة من الجمعيات الصديقة للشعب الفلسطيني النشطة من العديد من الدول الإسلامية، مثل ماليزيا وإندونيسيا... وغيرها.

سادساً: التطبيع والعلاقات الإسرائيلية مع الدول الإسلامية

في سياق التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، تشير بيانات دائرة السكان والهجرة الإسرائيلية Population and Immigration Authority، إلى أن هناك نحو 55 ألف سائح من دول ليس لها علاقات ديبلوماسية مع "إسرائيل" زاروها خلال سنة 2018، وشهدت أعداد السياح الإندونيسيين زيادة بنسبة 5% عن سنة 2017، حيث بلغ عددهم 37,555 إندونيسي.[107]

كما قام وفد من جمعية نهضة العلماء Nahdlatul Ulama الإندونيسية بزيارة إلى الكيان الإسرائيلي في منتصف حزيران/ يونيو 2018، والتقى رئيس الوفد يحيى خليل ستاقوف Yahya Cholil Staquf، عضو المجلس الاستشاري للرئيس الإندونيسي مع الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين Reuven Rivlin، ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الذي عبَّر عن سعادته بما وصفه بتوجه

دول عربية ومسلمة نحو العلاقة مع "إسرائيل"، وقد برر الرئيس الإندونيسي جوكو ويدودو Joko Widodo زيارة ستاقوف إلى "إسرائيل" باعتبارها زيارة شخصية وتلبية لدعوة وجهت له لإلقاء كلمة في "إسرائيل"، وأنه لا يمثل المجلس الاستشاري للرئاسة، وأن ما يقوم به هو لدعم القضية الفلسطينية.

وفي السياق نفسه، أكدت جمعية نهضة العلماء على لسان رئيسها سيد عقيل سراج Said Aqil Siradj أنه لا علاقة لها بأي جهة إسرائيلية وأن زيارة ستاقوف، الذي يشغل منصب الكاتب العام للجمعية، شخصية. وكان أول ظهور لستاقوف في "إسرائيل" خلال حديثه أمام جمهور مؤتمر اللجنة الأمريكية اليهودية، ثم ألقى كلمة ثانية في معهد ترومان The Harry S. Truman Research Institute بالجامعة العبرية، وتحدث كذلك في منتدى ثالث إلى المجلس الإسرائيلي للعلاقات الخارجية.[108]

وعلى المستوى الرسمي، التقى رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، سراً بنائب الرئيس الإندونيسي، يوسف كالا Jusuf Kalla، وذلك على هامش أعمال الدورة الـ 73 للجمعية العامة للأمم المتحدة، بحسب ما أفادت إذاعة الجيش الإسرائيلي. ولم يعقب مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية على التقارير الإخبارية بهذا الخصوص، بناء على طلب إندونيسي بالحفاظ على سرية اللقاء.[109]

ومن الواضح بأن سنة 2018 كانت من السنوات الأكثر نشاطاً للديبلوماسية الإسرائيلية خصوصاً من قبل بنيامين نتنياهو، الذي كان يسعى إلى الفوز في انتخابات 2019، من خلال كسب مزيد من النقاط في بناء علاقات مع دول إسلامية، وكسر حاجز العزلة عن العالم الإسلامي بعد ما حققه على المستوى العربي. فقد كشفت تقارير إخبارية سنة 2018 أن "إسرائيل" تقيم علاقات ديبلوماسية قوية مع مسؤولين بارزين في تشاد، بهدف التطبيع مع هذه الدولة الإفريقية المسلمة، في خطوة تهدف من خلالها أن تتبعها دول إفريقية مسلمة أخرى. وأشار تقرير القناة الإسرائيلية العاشرة إلى أنه وفقاً لوثائق رسمية حصلت عليها، فإن الرئيس التشادي، إدريس ديبي إتنو Idriss Deby Itno، يحاول توريث ابنه السلطة من بعده، وهو معني بإقامة علاقات تطبيعية مع "إسرائيل". ومن المتوقع أن تتبعها دول أخرى إفريقية مسلمة مثل مالي والنيجر.

وأوضح التقرير أن قناة الاتصال المشتركة بين "إسرائيل" وتشاد، هو رجل جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (الشاباك)، ورجل الظل الملقب بـ"الحصن" (ماعوز Maoz)، ويشغل منصب المبعوث الخاص لمستشار الأمن القومي الإسرائيلي للعالَمين العربي والإسلامي، مئير بن شبات.[110]

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، زار وفد إسرائيلي تشاد لمناقشة استئناف العلاقات الديبلوماسية بين الطرفين، ومع بداية سنة 2019 أعلن بنيامين نتنياهو استئناف هذه العلاقة

مع الدولة الإفريقية ذات الغالبية المسلمة. ووصف نتنياهو الزيارة التي قام بها إلى تشاد بأنها "اختراق تاريخي". وأضاف أن "الزيارة تندرج في إطار الثورة التي نقوم بها في العالم العربي والمسلم والتي وعدتُ بإنجازها". وصرَّح نتنياهو بأنه "سيكون هناك مزيد من الدول، وكل ذلك يثير استياء بل غضب إيران والفلسطينيين الذين يسعون لمنع هذا التقارب، لكنهم لن يتمكنوا من ذلك". وتأتي هذه الزيارة الأولى لرئيس وزراء إسرائيلي إلى تشاد، بعدما قام الرئيس التشادي بزيارة الكيان الصهيوني في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018. ورفض نتنياهو وديبي حينذاك الإفصاح، عما إذا كانت محادثاتهما تناولت صفقات أسلحة، لكن مصادر أمنية تشادية قالت إن الجيش التشادي ووكالة الاستخبارات الوطنية تزودتا بمعدات عسكرية إسرائيلية.[111]

أما على صعيد التبادل التجاري بين العالم الإسلامي و"إسرائيل"، وبحسب دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري الإسرائيلي التركي سنة 2019 ارتفاعاً ضئيلاً يُقدرّ بنحو 2.9% مقارنة بسنة 2018، بعد أن كان قد ارتفع سنة 2018 بنسبة 11% مقارنة بسنة 2017. مع ملاحظة انخفاض قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا بنحو 7.9% خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 (انظر جدول 7/3).

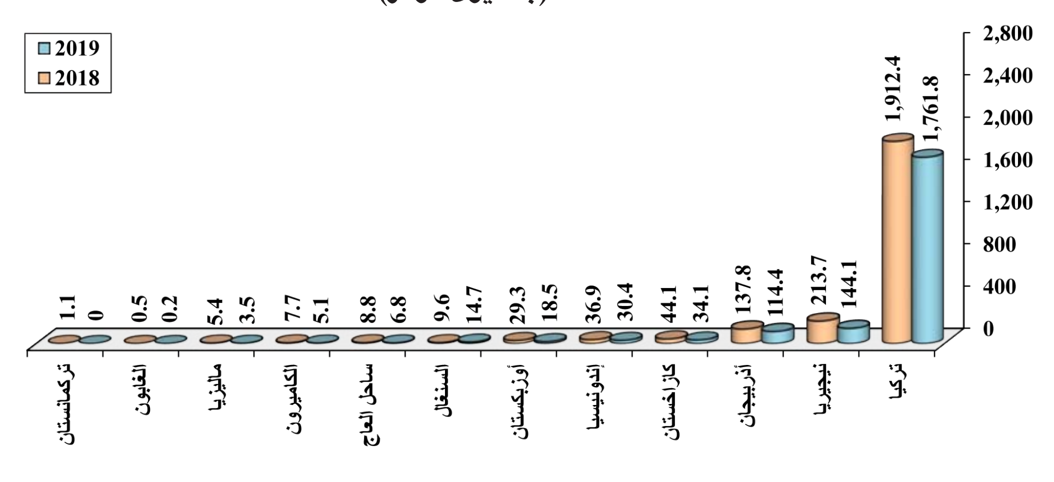
وشهد التبادل التجاري الإسرائيلي مع ماليزيا ارتفاعاً في سنة 2019 بنسبة 18.6% مقارنة بسنة 2018، بعدما شهد انخفاضاً سنة 2018 بنسبة 20% مقارنة بسنة 2017. وشهد التبادل التجاري الإسرائيلي مع نيجيريا انخفاضاً واضحاً في سنة 2019 بنسبة 30.9% مقارنة بسنة 2018، بعدما كان قد شهد ارتفاعاً كبيراً سنة 2018 بنسبة 43.1% مقارنة بسنة 2017. وشهد التبادل التجاري الإسرائيلي مع أذربيجان انخفاضاً في سنة 2019 بنسبة 17.5% مقارنة بسنة 2018، بعدما شهد انخفاضاً سنة 2018 بنسبة 31.7% مقارنة بسنة 2017. وشهد التبادل التجاري الإسرائيلي مع كازاخستان ارتفاعاً في سنة 2019 بنسبة 2.9% مقارنة بسنة 2018، بعد أن كان قد سجل ارتفاعاً سنة 2018 بنسبة 30% مقارنة بسنة 2017. وشهد التبادل التجاري الإسرائيلي مع إندونيسيا انخفاضاً في سنة 2019 بنسبة 29.8% مقارنة بسنة 2018، بعدما كان قد انخفض أيضاً سنة 2018 بنسبة 20.5% مقارنة بسنة 2017 (انظر جدول 7/3).

وفيما عدا تركيا، التي تفرق بين علاقاتها السياسية الداعمة لقضية فلسطين، وبين علاقاتها التجارية النشطة مع "إسرائيل"؛ فإن التبادل التجاري الإسرائيلي مع دول العالم الإسلامي ظل محدوداً جداً وهامشياً إلى حدٍّ كبير. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى عدم وجود علاقات رسمية مع "إسرائيل"، واستمرار حالة العداء الشعبي الواسع ضدها.

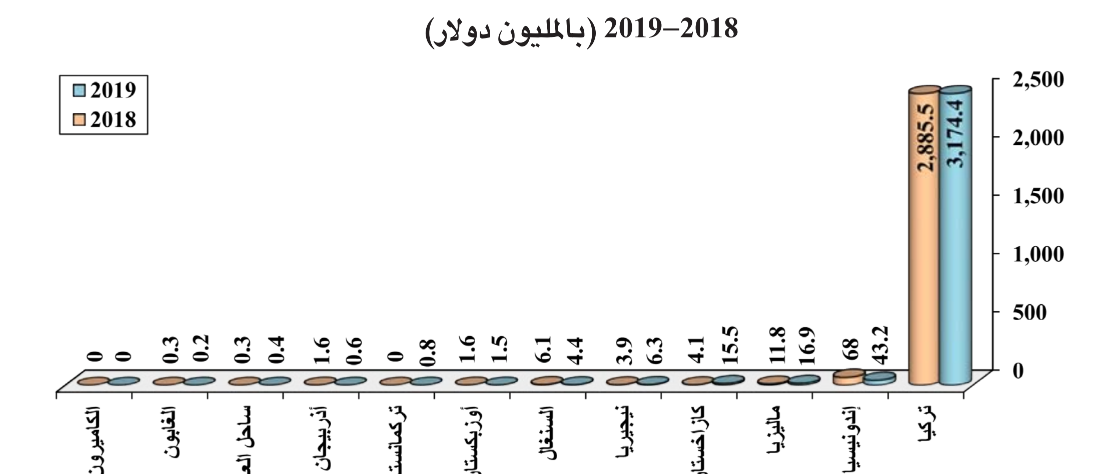
جدول 7/3: حجم التجارة الإسرائيلية مع عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2016–2019 (بالمليون دولار)[112]

البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:				الواردات الإسرائيلية من:			
	2019	2018	2017	2016	2019	2018	2017	2016
تركيا	1,761.8	1,912.4	1,428.1	1,297.7	3,174.4	2,885.5	2,895.9	2,601.7
نيجيريا	144.1	213.7	148.7	81.7	6.3	3.9	3.4	3.1
أذربيجان	114.4	137.8	199.7	260.1	0.6	1.6	4.3	6.2
إندونيسيا	30.4	36.9	83.5	120.9	43.2	68	48.4	43.3
كازاخستان	34.1	44.1	31.2	46.5	15.5	4.1	5.9	2.1
ماليزيا	3.5	5.4	6.8	583.3	16.9	11.8	14.6	14
أوزبكستان	18.5	29.3	17.1	13.3	1.5	1.6	2.4	0.3
السنغال	14.7	9.6	11.9	7.1	4.4	6.1	4.4	4.9
ساحل العاج	6.8	8.8	9.7	10.7	0.4	0.3	0.3	0.2
الكاميرون	5.1	7.7	5.8	8.8	0	0	0	0.2
تركمانستان	0	1.1	4.5	2	0.8	0	0.1	0
الغابون	0.2	0.5	0.6	5.1	0.2	0.3	0.1	0.3

الصادرات الإسرائيلية إلى عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2018–2019 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية من عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2018–2019 (بالمليون دولار)



خلاصة

ما زال مشهد التفاعل الإسلامي الشعبي في الدفاع والتأييد لحقوق الشعب الفلسطيني يتجاوز المشهد الإسلامي الرسمي. وقد شهدت سنتا 2018–2019 الكثير من التظاهرات والأنشطة الرافضة للقرار الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس، حيث أظهر المتظاهرون خلالها مدى ارتباط القضية الفلسطينية بمحيطها الإسلامي.

أما على المستوى الإسلامي الرسمي؛ فقد حافظت الدول الإسلامية على دعمها المعتاد للقضية الفلسطينية خلال سنتي 2018–2019، ورفضت "صفقة القرن"، وعارضت نقل الولايات المتحدة لسفارتها للقدس؛ وأكدت على التزامها بالمبادرة العربية وحل الدولتين. وقد شكلت القمة الإسلامية المصغرة المنعقدة برعاية ماليزية وتركية في كوالالمبور في كانون الأول/ ديسمبر 2019 علامة بارزة على سعي دول إسلامية رئيسية على تفعيل دورها الإسلامي، ودعمها لقضية فلسطين.

ومن الملاحظ أن هناك تطوراً تدريجياً ملحوظاً في الدور الذي تلعبه تركيا في القضية الفلسطينية، حيث يمكن القول إن القضية الفلسطينية بقيت حاضرة في السياسة الخارجية التركية، قولاً وفعلاً، أي في التصريحات الرسمية للمسؤولين الأتراك، وفي العمل الديبلوماسي التركي. وقد أسهم في ذلك ترؤس تركيا الدوري لمنظمة التعاون الإسلامي، وسخونة الحدث الفلسطيني لا سيّما في إطار مسيرات العودة، وكذلك خطوة نقل السفارة الأمريكية للقدس المحتلة، حيث تقدمت تركيا العمل الإسلامي المشترك تحت سقف منظمة التعاون في مواجهة القرار. ومن المتوقع استمرار السياسة التركية في سياقها الداعم للقضية الفلسطينية، مع إمكانية دعم هذا الدور وتطويره فلسطينياً عبر مساقات ومسارات عدة في السنتين المقبلتين. وفي المقابل، فقد حافظ الأتراك على علاقاتهم

الدبيلوماسية "القلقة" مع "إسرائيل"؛ في الوقت الذي تطورت علاقاتهم التجارية معها لتصل إلى نحو 5 مليارات دولار سنة 2019.

من جهة أخرى، حافظت السياسة الإيرانية على دعمها للقضية الفلسطينية بالرغم مما تعرضت له من عقوبات وحصار مالي واقتصادي، واستمرت في رفض الاعتراف بـ"إسرائيل" وفي دعم فصائل المقاومة الفلسطينية، كما استمرت في رفض كل المشاريع التي تهدف إلى إنهاء القضية الفلسطينية وعلى رأسها "صفقة القرن".

وبالرغم من الرفض الشعبي الواسع للتطبيع مع "إسرائيل"، إلا أن الكيان الإسرائيلي يبذل جهوداً حثيثة لإحداث مزيد من الاختراقات في العواصم الإسلامية؛ خصوصاً في ضوء تزايد عدد البلدان العربية المستعدة للتطبيع. وهو ما يتطلب توحيد الجهود الإسلامية الشعبية لمواجهة هذا الأمر من خلال رسم استراتيجية تمنع الكيان الصهيوني من التحول إلى كيان طبيعي في المحيط، والعمل على تجريم كافة أشكال التطبيع سواء كان سياسياً رسمياً أم رياضياً أم فنياً أم ثقافياً... .

الهوامش

[1] منظمة التعاون الإسلامي ترفض قرار غواتيمالا نقل سفارتها إلى مدينة القدس المحتلة، موقع منظمة التعاون الإسلامي، 2018/3/6، انظر: https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=17447&ref=9251&lan=ar

[2] البيان الختامي الصادر عن القمة الإسلامية الاستثنائية السابعة رداً على التطورات الخطيرة في دولة فلسطين، منظمة التعاون الإسلامي، 2018/5/18، انظر: https://www.oic-oci.org/topic/?t_id=18704&ref=10354&lan=ar

[3] **الحياة**، 2018/5/19.

[4] الجزيرة.نت، 2018/6/25.

[5] موقع يني شفق، 2019/4/1، انظر: https://www.yenisafak.com/ar

[6] انظر: محسن محمد صالح، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016–2017**، ص 375–390.

[7] الأناضول للأنباء، 2019/10/14.

[8] سبوتنيك عربي، 2019/3/21.

[9] سبوتنيك عربي، 2019/11/5.

[10] تم فتح تحقيق مع قائد القوات الجوية التركية السابق أكين أوزتورك Akın Öztürk الموقوف على ذمة قضايا تتعلق بمشاركته في المحاولة الانقلابية، على هامش قوله "إسرائيل باعتنا" خلال توقيفه. انظر: موقع قرار، 2017/9/14، في: https://www2.karar.com/guncel-haberler/akin-ozturk-israil-bizi-satti-dedi-598044#

[11] الجزيرة.نت، 2017/10/2.

[12] صفا، 2019/3/3.

[13] عربي 21، 2019/11/10.

[14] الأناضول للأنباء، 2019/12/14.

[15] الأناضول للأنباء، 2018/5/15.

[16] مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية (TRT)، 2019/4/19.

[17] الجزيرة.نت، 2019/11/22.

[18] الأناضول للأنباء، 2019/10/30.

[19] الأناضول للأنباء، 2019/2/3.

[20] **القدس**، 2019/5/9.

[21] الأناضول للأنباء، 2018/7/22.

[22] الجزيرة.نت، 2019/10/10.

[23] قدس برس، 2018/3/30.

[24] **الشرق الأوسط**، 2018/3/31.

[25] الأناضول للأنباء، 2018/30/30.

[26] الأناضول للأنباء، 2018/5/14.

[27] الجزيرة.نت، 2018/5/16.

[28] الأناضول للأنباء، 2018/5/18.

[29] المرجع نفسه.

[30] **القدس العربي**، 2018/5/15.

[31] الأناضول للأنباء، 2018/12/23.

[32] المرجع نفسه.

[33] الأناضول للأنباء، 2018/5/15.

[34] الأناضول للأنباء، 2018/5/5.
[35] موقع قناة الميادين، 2018/5/14.
[36] الأناضول للأنباء، 2018/5/16.
[37] الجزيرة.نت، 2018/9/25.
[38] الأناضول للأنباء، 2018/5/15.
[39] **الشرق الأوسط**، 2018/5/17.
[40] **القدس العربي**، 2018/5/17.
[41] الأناضول للأنباء، 2018/5/12.
[42] الأناضول للأنباء، 2018/5/18.
[43] المرجع نفسه.
[44] الأناضول للأنباء، 2018/7/24.
[45] المرجع نفسه.
[46] الجزيرة.نت، 2018/12/15.
[47] الأناضول للأنباء، 2018/12/14.
[48] المرجع نفسه.
[49] موقع قناة روسيا اليوم، 2019/6/30.
[50] الأناضول للأنباء، 2019/9/24.
[51] المرجع نفسه.
[52] سي أن أن، 2019/10/9
[53] موقع قناة الجزيرة مباشر، 2019/10/20.
[54] موقع ترك برس، 2019/10/15، انظر: https://www.turkpress.co
[55] الخليج أون لاين، 2019/10/15.
[56] الأناضول للأنباء، 2019/10/10.
[57] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2020/yarhon0120/h8.pdf; and Foreign Trade By Countries, site of Turkish Statistical Institute (TurkStat), http://www.turkstat.gov.tr/PreTablo.do?alt_id=1046
[58] Foreign Trade By Countries, TurkStat, http://www.turkstat.gov.tr/PreTablo.do?alt_id=1046
[59] موقع قناة روسيا اليوم، 2018/5/19.
[60] وفا، 2018/9/25.
[61] **القدس العربي**، 2018/9/27.
[62] رأي اليوم، 2018/5/15.
[63] محسن محمد صالح، صفقة القرن هل ستمر؟، الجزيرة.نت، 2018/1/25.
[64] وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء (إرنا)، 2019/8/10.
[65] موقع الإمام الخامنئي، 2019/7/22، انظر: http://arabic.khamenei.ir/news/4637
[66] رأي اليوم، 2018/11/14.
[67] **القدس العربي**، 2018/11/27.
[68] رأي اليوم، 2018/11/14.
[69] بي بي سي، 2019/2/14.
[70] i24NEWS الشرق الأوشط، 2019/11/5.
[71] الجزيرة.نت، 2019/10/6.
[72] تايمز أوف اسرائيل، 2019/9/27.

[73] عرب 48، 2019/7/12.

[74] إرنا، 2019/11/15.

[75] **القدس**، 2018/5/18.

[76] وفا، 2018/9/25.

[77] **القدس العربي**، 2018/9/27.

[78] **الحياة**، 2018/4/21.

[79] **الأيام**، 2019/1/21.

[80] **القدس العربي**، 2019/1/28.

[81] فلسطين أون لاين، 2018/2/1.

[82] رأي اليوم، 2018/5/15.

[83] إرنا، 2019/11/12.

[84] الأناضول للأنباء، 2019/7/20.

[85] **الأخبار**، 2019/7/23.

[86] وكالة أنباء فارس، 2019/7/22، انظر: http://ar.farsnews.com؛ وإرنا، 2019/7/22.

[87] إرنا، 2019/7/21.

[88] أنباء فارس، 2019/7/22.

[89] وكالة قدس نت للأنباء، 2019/7/21.

[90] سما، 2019/1/29.

[91] عربي21، 2019/5/30.

[92] محمد علوش، صفقة القرن والحرب على إيران، موقع قناة الميادين، 2019/5/22.

[93] حمزة أبو شنب، أهمية الدعم الإيراني للمقاومة الفلسطينية، موقع قناة الميادين، 2019/6/28.

[94] الجزيرة.نت، 2018/1/29.

[95] الجزيرة.نت، 2018/11/30.

[96] **الخليج**، 2019/1/17.

[97] الأناضول للأنباء، 2019/3/22.

[98] الأناضول للأنباء، 2019/7/18.

[99] France24، 2019/1/22.

[100] Shafqat Ali, Pakistan rejects US position on Palestine issue, site of The Nation, 27/6/2019, https://nation.com.pk/27-Jun-2019/pakistan-rejects-us-position-on-palestine-issue

[101] الأناضول للأنباء، 2019/4/9.

[102] Shafqat Ali, Pakistan rejects US position on Palestine issue, site of The Nation, 27/6/2019.

[103] الجزيرة.نت، 2018/5/12.

[104] الأناضول للأنباء، 2018/11/8.

[105] **القدس العربي**، 2018/12/17.

[106] موقع قناة المجموعة اللبنانية للإعلام (المنار)، 2019/5/31، انظر: https://almanar.com.lb/5297888

[107] أمد للإعلام، 2019/5/13.

[108] الجزيرة.نت، 2018/6/29.

[109] عرب 48، 2018/10/1.

[110] عرب 48، 2018/9/5.

[111] **الحياة**، 2019/1/21.

[112] See CBS, http://www1.cbs.gov.il/publications14/yarhon0214/pdf/h8.pdf

الفصل الثامن

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

مقدمة

نظراً للمكانة الجيو–استراتيجية للمنطقة العربية، تنعكس أغلب التطورات الدولية على مشكلات هذه المنطقة مهما بدت هذه المشكلات ذات طابع محلي أو إقليمي، وتمثل القضية الفلسطينية أكثر موضوعات المنطقة حساسية لأي حدث أو اتجاه فرعي أو اتجاه أو اتجاه أعظم Mega-trend (في المعطيات المتعلقة بالدراسات المستقبلية) في البيئة الدولية، ويصبح رصد تطورات البيئة الدولية وتداعيات التأثير المتبادل المباشر أو غير المباشر بينها وبين الموضوع الفلسطيني أمراً مركزياً.

أولاً: البيئة الدولية: الاتجاهات الفرعية[1]

يمكن تحديد أبرز الاتجاهات الجديدة أو المتواصلة للسنتين 2018 و2019 في البيئة الدولية ذات التأثير السلبي أو الإيجابي على القضية الفلسطينية في الآتي:

1. استمرار السعي الروسي الصيني بشكل رئيسي لتحويل النظام الدولي الأحادي القطبية إلى نظام التعدد القطبي، وهو ما يضعف من احتكار الولايات المتحدة للقرار الدولي بشكل عام، وينعكس على توازنات القوى في الشرق الأوسط وبالتالي على القضية الفلسطينية.[2]

2. تنامي التيارات اليمينية خصوصاً في أوروبا: وعلى الرغم من التباين في أجنحة هذا التيار فإن الاتجاه الأقوى بينها هو الأقل رغبة في التناغم مع السياسات الأمريكية، والذي يرى في حلف شمال الأطلسي (ناتو) North Atlantic Treaty Organization (NATO) أداة تخدم المصالح الأمريكية أكثر من المصالح الأوروبية. كما أن الاتجاه أكثر ميلاً لعدم التدخل الخارجي في الشرق الأوسط من ناحية، وينشغل مفكروه بمخاطر "التطرف الإسلامي"، والهجرة من الشرق الأوسط للمنطقة العربية. ويبدي جناح هذا الاتجاه في أوروبا الوسطى قدراً أكبر من التفهم للمطالب الفلسطينية، بينما يميل جناح التيارات الشعبوية اليمينية في بعض دول أوروبا الغربية لتفهم أقل للموقف الفلسطيني من نظرائهم في أوروبا الوسطى.[3]

3. استمرار تأثير الثورات والتغيرات والاضطرابات السياسية العربية التي بدأت منذ سنة 2011 في تراجع درجة الاهتمام بالقضية الفلسطينية وبأولويتها على الموضوعات الأخرى. وأصبح الصراع الإيراني الأمريكي الإسرائيلي، وحروب اليمن وليبيا، واستمرار الأزمة السورية، وتمدد الاحتقان إلى كل من الجزائر والسودان ولبنان والعراق...إلخ يغلب على مشهد التفاعل الإقليمي الدولي في المنطقة على الرغم من تماسه بطريقة أو أخرى بالقضية الفلسطينية.[4]

4. أزمات الهجرة خصوصاً من الوطن العربي، في ظلّ الاضطراب السياسي، إلى الخارج خصوصاً نحو أوروبا وتركيا، وانعكاسات كل ذلك على موضوع اللاجئين الفلسطينيين، ومحاولة تكييف المواقف من ظاهرة اللجوء بشكل عام، لتطبق على القرارات السابقة للأمم المتحدة بخصوص اللجوء الفلسطيني.[5]

5. انعكاسات الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة على العلاقة الصينية الإسرائيلية، حيث تبدي الولايات المتحدة بعض الهواجس من تطور المشاريع المشتركة بين "إسرائيل" والصين ناهيك عن تنامي العلاقات التجارية، وتتمحور الهواجس الأمريكية حول تأثير هذه العلاقة الصينية الإسرائيلية على الولايات المتحدة خصوصاً في بعض المشروعات مثل تطوير ميناء حيفا في إطار المشروع الصيني المعروف بـ"مبادرة الحزام والطريق (Belt and Road Initiative (BRI".[6]

6. تذبذب أسعار الطاقة وأمن طرق نقل الطاقة، في ضوء توتر العلاقات الأمريكية الإيرانية ناهيك عن العلاقات الإيرانية الخليجية. فاحتمالات إغلاق مضيق هرمز وباب المندب وما تبعه من احتجاز سفن إيرانية في جبل طارق وفي مضيق هرمز؛ وسلوك إيراني مقابل باحتجاز سفن بريطانية؛ صرف الأنظار نسبياً نحو هذه الجوانب، وأدخل القضية الفلسطينية في الظل، ولو في حدود معينة؛ وفتح نافذة للتسلل الإسرائيلي إلى دول الخليج، عبر تغيرات عميقة في توجهات بعض النظم السياسية الخليجية في الموضوع الفلسطيني، بحجة أولوية مواجهة الخطر الإيراني.[7]

7. الانشغال الأوروبي بتداعيات الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي أو البريكست Brexit وانعكاساته على الاقتصاد الأوروبي، وخصوصاً قيمة اليورو، وعلى العلاقات الأوروبية الإسرائيلية، خصوصاً أن التوجهات الإسرائيلية تشير إلى ترحيبٍ قوي بخروج بريطانيا من الاتحاد. وبريطانيا هي شريك تجاري مهم لـ"إسرائيل" بتجارة تصل إلى أكثر من 7 مليارات دولار، ناهيك عن العلاقات الإسرائيلية مع بعض القوى السياسية البريطانية، إذ إن 80% من أعضاء مجلس العموم البريطاني House of Commons من حزب المحافظين The Conservative Party المعادين للاتحاد الأوروبي هم أعضاء في جمعية "أصدقاء إسرائيل" Conservative Friends of Israel (CFI)، ويرى هؤلاء أن خروج بريطانيا يحررها من بعض التوجهات الأوروبية المساندة للحقوق الفلسطينية بمستوى أو آخر.[8] لكنه في الوقت نفسه يجعل الاتحاد الأوروبي أقل انحيازاً لـ"إسرائيل" في حال استكمال الخروج البريطاني منه.

8. تزايد دور ديبلوماسية شبكة المنصات الرقمية Digital Platforms في التأثير في الرأي العام الدولي، وتعمل "إسرائيل" في هذا الجانب بنشاط ملحوظ. وقد عملت "إسرائيل" على

تنظيم مؤتمر دولي في كانون الأول/ ديسمبر 2017 شارك فيه 30 وزير خارجية أجنبي للبحث في توظيف المنصات الرقمية (فيسبوك، وتويتر...إلخ) في السياسة الخارجية خصوصاً التواصل مع قطاعات مختلفة من المجتمع الدولي، وهو أمر تزايدت أهميته بعد تنبه "إسرائيل" لتآكل شعبيتها في العالم.[9] فقد أنشأت دولة الاحتلال وزارة تسمى "وزارة الهسبراة Hasbara Ministry"؛ وهي وزارة خاصة تحت اسم وزارة الشؤون الاستراتيجية والدبلوماسية العامة الإسرائيلية Ministry of Strategic Affairs and Public Diplomacy، التي تختص بشرح وتفسير المواقف الرسمية التي تصدر عن دولة الاحتلال. وقد أضافت هذه الوزارة برامج ومساقات خاصة بها على الطلاب داخل الجامعات والكليات الإسرائيلية، لتوفير الأدوات والمهارات اللازمة لتسويق صورة "دولة إسرائيل" عبر المنصات الرقمية المختلفة. وقد بدأت جامعة حيفا بتدريس مساق "سفراء في الشبكة Ambassadors Online program" المفروض من الهسبراة، وكذلك جامعة تل أبيب، حيث تفرض مساق "نادي السفراء Ambassador Club" لتعزيز الدبلوماسية الرقمية. كما أنشأت سنة 2018، صفحة على فيسبوك متخصصة باللهجة العراقية للتواصل مع المجتمع العراقي خصوصاً قطاع الشباب، مستفيدة من اليهود الإسرائيليين من ذوي الأصول العراقية.[10]

إن التأثير السلبي أو الإيجابي لهذه المعطيات يظهر من خلال التفاعل بينها وبين الموضوع الفلسطيني على مستويين؛ المستوى الأول يتمثل في التأثير المباشر لكل معطى مما سبق، بينما يظهر المستوى الثاني فيما تسميه مناهج الدراسات المستقبلية مصفوفة التأثير المتبادل Cross Impact Matrix، أي كيف تتفاعل هذه المعطيات مع بعضها لتترك آثاراً قد لا تظهر بالنظر المباشر لها.

ثانياً: الأمم المتحدة:[11]

1. اللجنة الرباعية (الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية):

استمراراً للاتجاه العام لدور اللجنة الرباعية Quartet on the Middle East الذي سبقت الإشارة إليه في التقارير الاستراتيجية السابقة، استمر تراجع نشاطات هذه اللجنة في الدبلوماسية الدولية، فتناقصت بياناتها ونشاطات ممثليها ناهيك عن اجتماعاتها.

وقد أصدرت اللجنة الرباعية على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة (2018) بياناً أكدت فيه قلقها من استمرار التصعيد في قطاع غزة، وأكدت مساندتها لجهود الأمم المتحدة لوقف

التصعيد، ولتعزيز دور السلطة الفلسطينية لممارسة دورها الشرعي في القطاع، وتوفير كافة الاحتياجات الإنسانية له.[12] وعرضت اللجنة تقريراً في كانون الأول/ ديسمبر 2018 عن نشاطاتها لمساعدة الطرف الفلسطيني في مجالات الطاقة، والمياه، والتنقل، والتجارة، والحوكمة، والاتصالات، والتخطيط الاقتصادي. كما يقوم القائم بأعمال رئيس اللجنة جون كلارك John Clarke بعرض دوري لنشاطات اللجنة في مجال تنفيذ وتسهيل تنفيذ القطاعات المختلفة المشار لها،[13] وقد قدم عروضاً حول هذه النشاطات في آذار/ مارس 2018 ونيسان/ أبريل 2019 مؤكداً في هذه التقارير على أن "الحل النهائي" هو الأساس لتحقيق الفلسطينيين لأهدافهم كما هي معلنة في الاتفاقات بين الطرفين (اتفاقات أوسلو)، أو في مضمون المناشدات للمجتمع الدولي لتقديم العون للفلسطينيين خصوصاً بعد وقف الدعم من بعض الدول، وتحديداً الولايات المتحدة، لوكالة الأونروا.[14]

أما استراتيجية اللجنة الرباعية للفترة 2018–2020، والتي تم الإعلان عنها في القدس في كانون الثاني/ يناير 2018 وتمت صياغتها بعد التشاور مع أعضاء اللجنة والدول المانحة، فهي تُركِّز على التطوير القطاعي (الكهرباء، والمياه، والنقل، والتجارة،...إلخ) على مستويات زمنية قصيرة ومتوسطة وبعيدة، مع العمل على جَسْرِ الفجوات في مجالات التعاون بين طرفي النزاع لحل الخلافات.[15]

وأصدرت اللجنة في أيلول/ سبتمبر 2018 بياناً صحفياً أكد قلق اللجنة من التصعيد العسكري في غزة، وأكد على جهود منع التصعيد، وضرورة السماح للسلطة الشرعية في غزة بتقديم المساعدات الإنسانية.[16]

ذلك يعني أن اللجنة الرباعية تفقد من فاعليتها بشكل تدريجي، خصوصاً أنها لا تشكل أي ضغط على الطرف الإسرائيلي للالتزام على أقل تقدير بما تقرره اللجنة ذاتها، على الرغم من ثقل القوى التي تتألف منها هذه اللجنة.

2. منسق الأمم المتحدة الخاص بـ"عملية السلام" في الشرق الأوسط نيكولاي ملادينوف:

نبه ملادينوف في تقاريره في كانون الثاني/ يناير وآب/ أغسطس من سنة 2019 إلى أن التسوية السياسية القائمة على "حل الدولتين" أصبحت صعبة المنال؛ نظراً لسياسات "إسرائيل" الاستيطانية لا سيّما في المنطقة ج من الضفة الغربية، إلى جانب بناء مستوطنات عشوائية في عمق الضفة الغربية، ومواصلة تدمير للبيوت الفلسطينية بشكل ممنهج، وأشار إلى توجه لفرض القوانين الإسرائيلية في هذه المناطق، لا سيّما أن الحكومة الإسرائيلية أقرت في كانون الأول/ ديسمبر 2018 مشروعاً للتصديق على شرعية 66 مركزاً استيطانياً غير قانوني في الضفة الغربية

خلال سنتي 2019–2020. من جانب آخر، ناشد ملادينوف الفلسطينيين لتحقيق المصالحة بينهم، على أساس تطبيق اتفاق القاهرة الموقع سنة 2017، خصوصاً أن غياب سلطة تشريعية يمثل مصدر قلق إلى حين عقد انتخابات نزيهة كما يقول. وأكد تقرير المنسق الأممي تصاعد التوتر في مناطق أ وب في الضفة الغربية بسبب ما وصفه "بهجمات إرهابية" وتزايد العمليات العسكرية الإسرائيلية في هذه المناطق. وأشار ملادينوف إلى الأوضاع الإنسانية الصعبة في غزة، لا سيّما بعد الاستقطاعات من بعض الدول لإسهاماتها في ميزانية وكالة الأونروا، ودعا لعودة الدول للإسهام في هذه الميزانية.[17]

وفي تطور لاحق، خصوصاً بعد الاشتباكات بين المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة وبين القوات الاسرائيلية في الفترة 14–2019/11/16، أشار ملادينوف إلى دور تقوم به الأمم المتحدة ومصر لوقف القتال، مشيراً إلى ضرورة ضبط النفس من كافة الجهات خصوصاً أن الشرق الأوسط ليس بحاجة لمزيد من العنف.[18]

3. مجلس الأمن:[19]

يمكن تقسيم نشاطات مجلس الأمن الدولي لثلاثة أقسام: الأول قراراته (التي أقرها أو استخدم ضدها حق النقض)، والثاني بيانات المجلس، والثالث التقارير التي يستمع إليها من الأمين العام أو مندوبيه.

أ. القرارات:

1. اقتصرت قرارات مجلس الأمن خلال السنتين 2018–2019 بخصوص الشرق الأوسط بشكل عام على إقرار تمديد عمل قوات الأمم المتحدة (اليونيفيل United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL) في لبنان، والتي تمت إعادة انتدابها في أواخر آب/ أغسطس 2019، كما مدد عمل القوات الدولية في سورية في حزيران/ يونيو 2018.
2. أجهضت الولايات المتحدة باستخدام حق النقض قراراً في مجلس الأمن في حزيران/ يونيو 2018 خاصاً بحماية المدنيين الفلسطينيين في أوقات الحرب على أثر مسيرات العودة التي شرع بها سكان قطاع غزة في آذار/ مارس 2018. كما سعت الولايات المتحدة إلى تمرير مشروع قرار في الجلسة نفسها يدين حركة حماس كـ"حركة إرهابية"، ويحملها والتنظيمات الفلسطينية الأخرى مسؤولية إطلاق الصواريخ باتجاه "إسرائيل"، لكن امتناع عشرة أعضاء عن التصويت ومعارضة المشروع من قبل ثلاثة أعضاء أفشل المسعى الأمريكي.

ب. البيانات:

ناقش المجلس الاشتباكات بين المقاومة والجيش الإسرائيلي في غزة في الفترة 11–2018/11/13 وأصدر بياناً يدعو للتهدئة، إلى جانب تأكيدات المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الاوسط على هذه المسألة.

ج. التقارير:

استمع المجلس إلى تقارير حول الوضع في فلسطين من مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام روزماري ديكارلو Rosemary DiCarlo، ومن ملادينوف (كما أشرنا)، ومن هيئات أخرى دولية تم من خلالها طرح العديد من الموضوعات في جلسات مختلفة (شهرية تقريباً) خلال فترة الدراسة 2018–2019، وتركزت على الموضوعات التالية:[20]

1. التأكيد على تزايد "مخاطر" انهيار "عملية السلام" بسبب التصرفات الأحادية الجانب.
2. تنامي الاستيطان الإسرائيلي بوتيرة عالية. كما نبه إلى أن موازنة وكالة الأونروا التي تبلغ 1.2 مليار دولار تعاني من عجز قيمته نحو 211 مليون دولار، ارتفع في العام التالي إلى 446 مليون دولار (وهو أمر تم تدارك أغلبه فيما بعد، كما سنرى لاحقاً).
3. بحث موضوع تصاعد العنف بين المقاومة الفلسطينية و"إسرائيل" في قطاع غزة سنة 2018، والذي كان الأعنف منذ سنة 2014.
4. دعا منسق الأمم المتحدة إلى الالتزام بضبط النفس الذي أنتجته جهود الأمم المتحدة وجمهورية مصر، وأثمر هدنة مؤقتة في 2018/5/6 بين المنظمات الفلسطينية والجيش الإسرائيلي في قطاع غزة.
5. إثارة موضوع السياسات الإسرائيلية في القدس، واستمرار الاستيطان فيها وفي بقية الضفة الغربية، وهو ما عدَّه منسق الأمم المتحدة أمراً "مخلاً بالسلام".
6. استمع المجلس لبيانات من رؤساء هيئات المجتمع المدني عن الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والبيئية في فلسطين المحتلة 1967، كما تحدث مساعد الأمين العام للأمم المتحدة حول الأوضاع الصعبة التي تعيشها المرأة الفلسطينية في المناطق المحتلة.
7. استمع المجلس لتحذيرات مكررة من المنسق الأممي لعملية السلام في الشرق الأوسط ملادينوف بأن التصاعد في العنف في قطاع غزة يشكل تهديداً لـ"السلام" في المنطقة، مشيراً

إلى الاشتباكات بين المقاومة وجيش الاحتلال في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018. وجدد دعوته لـ"إسرائيل" بضرورة الالتزام بالقرار الأممي 2334، الصادر سنة 2016، والخاص بوقف الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والقدس. مع التأكيد على أن التطرف يهدد حل الدولتين، خصوصاً في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية في الضفة الغربية، والناتجة عن مصادرة "إسرائيل" لموارد الدخل الفلسطيني، وفي قطاع غزة بسبب استمرار الحصار.

8. تزايد عدد القتلى من المدنيين الفلسطينيين برصاص القوات الإسرائيلية على الشريط الحدودي في قطاع غزة خلال مسيرات العودة.

9. انتقاد عمليات إطلاق الصواريخ على المستوطنات المدنية، وتحميل مسؤولية ذلك للتنظيمات الفلسطينية في غزة، مع الإشارة إلى تراجع أعداد هذه العمليات.

10. نبَّه المنسق الأممي لما أسماه "غياب الإجماع الدولي حول حل الدولتين"، مؤكداً على ضرورة إنهاء الاحتلال.

11. انتقد المبعوث الأممي القرار الأمريكي باعتبار القدس عاصمة لـ"إسرائيل"، مشيراً إلى أن ذلك يسهم في تقويض جهود "السلام" في المنطقة، وقد يقود إلى عودة "دورة العنف". مع ملاحظة أن نقد المبعوث الأممي لم يشمل عدم شرعية القرار الأمريكي نفسه.

4. الجمعية العامة:[21]

عقدت الجمعية العامة خلال سنتي 2018–2019 دورتين (العادية والخاصة)، وقد أقرت الجمعية عدداً من الموضوعات الخاصة بفلسطين أهمها:[22]

أ. الدعوة لحماية المدنيين، والتعبير عن الأسف لاستخدام القوة المفرطة من قبل القوات الإسرائيلية ضد المدنيين في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة (حزيران/ يونيو 2018)، ودعوة "إسرائيل" للالتزام باتفاقية جنيف 1949 لحماية المدنيين في أوقات الحرب في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة والأراضي العربية المحتلة Geneva Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War، كما أبدت الجمعية الأسف لإطلاق الصواريخ من غزة تجاه المناطق المدنية الإسرائيلية داعية الطرفين للعمل على احترام وقف إطلاق النار.

ب. العمل على مساندة وكالة الأونروا في ظل أزماتها المالية وتقديم الشكر للمسهمين، وصوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2019/11/16 لصالح تجديد تفويض وكالة الأونروا، على الرغم من الضغوط الأمريكية والإسرائيلية لتقليص دور الوكالة، واعتمدت اللجنة الرابعة في الجمعية

العامة Special Political and Decolonization Committee (Fourth Committee) قراراً بتمديد تفويض الوكالة إلى نهاية حزيران/ يونيو 2023. وأيد القرار 167 دولة، مقابل اعتراض دولتين هما "إسرائيل" والولايات المتحدة.[23]

ج. النظر في التقارير الخاصة المتعلقة بـ:

1. الممارسات الإسرائيلية بخصوص حقوق الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة.
2. مناقشة الاستيطان الإسرائيلي غير الشرعي في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة والجولان.
3. تطبيق اتفاقية جنيف 1949 الخاصة بحماية المدنيين في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة والأراضي العربية المحتلة.

د. صوتت اللجنة الاقتصادية والمالية (اللجنة الثانية) Economic and Financial Committee (Second Committee) في 2019/11/14 لصالح قرار ينص على ضرورة إنهاء "إسرائيل" احتلالها للأراضي الفلسطينية وهضبة الجولان السورية المحتلة، مع التأكيد على "السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والشعب العربي في الجولان السورية المحتلة على مواردهم الطبيعية".. بالإضافة إلى مطالبة "إسرائيل" بوقف تدمير البنى التحتية الحيوية وهدم بيوت الفلسطينيين، إلى جانب ضرورة استمرار المشاريع التنموية في هذه الأراضي بما فيها قطاع غزة. وقد صوت لصالح القرار 156 دولة، وعارضته 6 دول، مع امتناع 14 دولة عن التصويت.[24]

لقد دأبت الأمم المتحدة على النظر في الموضوع الفلسطيني منذ تأسيسها خصوصاً في هيئاتها المركزية (مجلس الأمن الدولي، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي UN Economic and Social Commission for West Asia (ESCWA)، ومجلس حقوق الإنسان The United Nations Human Rights Council)، بالإضافة إلى الوكالات المتخصصة.

وعند النظر في مستويات التأييد للحقوق الفلسطينية في هذه الهيئة (خصوصاً في الجمعية العامة التي تعد برلماناً عالمياً)، يتضح أن هناك اتجاهاً أعظم لا بدّ من التنبه له، والذي تكرس في التصويت في الجمعية العامة خلال سنة 2018، وهو أن نسبة التأييد لـ"إسرائيل" في الأمم المتحدة هي 2.43% من أصوات المجتمع الدولي سنة 2018، بينما حظي الموقف الفلسطيني بتأييد 75.8% (انظر جدول 8/1).

جدول 8/1: اتجاهات التصويت في الجمعية العامة في دورتها الـ 73 خلال الفترة 9/18–2018/10/5[25]

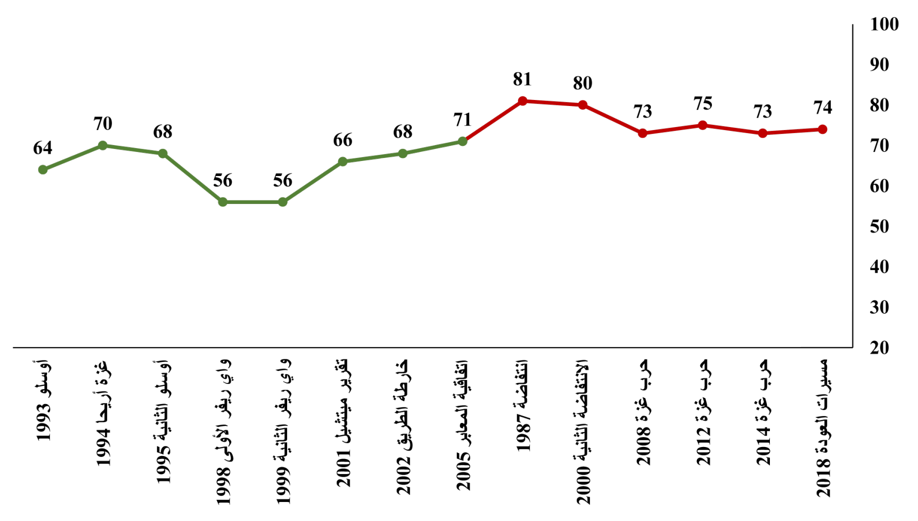
الرقم	الموضوع	التصويت لصالح "إسرائيل"	التصويت لصالح فلسطين
1	المساعدات للاجئين الفلسطينيين	2	161
2	حقوق النازحين بسبب حرب 1967	5	155
3	نشاطات وكالة الأونروا	5	158
4	ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين وريعها	5	155
5	اللجنة الخاصة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية تجاه حقوق الإنسان الفلسطيني	8	77
6	تطبيق اتفاقية جنيف لحماية المدنيين زمن الحرب في "الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس" والأراضي العربية المحتلة	5	154
7	الاستيطان الإسرائيلي "في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس" والجولان	5	153
8	الممارسات الإسرائيلية ضد حقوق الإنسان	6	153
9	الجولان المحتل	2	151
	المعدل	4.7	146.3
	النسبة المئوية من مجموع أعضاء الأمم المتحدة الـ 193 (%)*	2.43	75.8

* باقي النسبة المئوية هي الدول المتغيبة أو الممتنعة عن التصويت.

لكن الأمر اللافت للنظر، أن نسبة التأييد للموقف الفلسطيني تنطوي على اتجاه تاريخي تكرس سنتي 2018–2019، ولا بدّ من التنبه له في الأمم المتحدة، وهو أن معدلات التأييد للموقف الفلسطيني تتزايد في لحظات تنامي المقاومة للاحتلال، فبعد القيام برصد التصويت في الأمم المتحدة في مختلف الموضوعات المتعلقة بالموضوع الفلسطيني (اللاجئون، وممتلكاتهم، والقدس، وحقوق الإنسان، والعمليات العسكرية، والاستيطان، والبيئة، والمعتقلون والأسرى، والمرأة والأطفال...إلخ) يتبين لنا (انظر الرسم البياني التالي) أن الفترات التي عرفت مواجهات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال هي الأعلى في نسب التصويت لصالح فلسطين بين أعضاء الأمم المتحدة (الخط الأحمر المشار له في الرسم البياني التالي)، حيث تظهر الزيادة في التأييد في مراحل الانتفاضتين والحروب الثلاثة في قطاع غزة (2008، و2012، و2014) ومسيرات العودة التي تجري أسبوعياً، بينما تتراجع نسب التأييد في فترات عقد الاتفاقات مع سلطات الاحتلال، وهو أمر يستحق التفكير العميق في دلالاته الاستراتيجية.



النسبة المئوية للتصويت لصالح فلسطين في كافة أجهزة الأمم المتحدة
خلال الفترة 1987–2018 (من إعداد الباحث)[26]



فمن الواضح أن المجتمع الدولي يميل في اتجاهه العام إلى تحميل السياسات الإسرائيلية غير القانونية مسؤولية تصاعد العنف، وهو ما يدفع أغلبية الأعضاء إلى العمل على كبح هذه السياسات من خلال هذا التأييد للطرف الفلسطيني، ويكفي ملاحظة أنه في سنة 2018 أصدرت الأمم المتحدة 27 قراراً بخصوص حقوق الإنسان في العالم، كان منها 21 قراراً يدين السياسات الإسرائيلية،[27] كما أن بعض الدول، خصوصاً الكبرى، تستشعر خطراً على مصالحها (أسعار البترول، والتأمين على النقل، والاستثمارات، والسياحة، والتطرف، والهجرات...إلخ) عند تصاعد العنف في المنطقة، لكنها تدرك أن السياسات الإسرائيلية هي المسؤولة عن إيجاد هذا الوضع، مما يدفعها للتصويت لصالح الفلسطينيين في أغلب الأحيان بهدف الضغط على "إسرائيل" لمنعها من توتير المنطقة والتأثير على مصالح هذه الدول.

5. المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

حافظ المجلس الاقتصادي والاجتماعي Economic and Social Council (ECOSOC) على توجهاته السابقة بخصوص تداعيات الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة والجولان السوري، ففي جلساته في تموز/ يوليو 2019 صوت المجلس لصالح ما يلي:[28]

أ. الدعوة مجدداً لفتح الحدود أمام قطاع غزة استناداً لقرار مجلس الأمن رقم 1860 الصادر سنة 2009، خصوصاً توفير الظروف الإنسانية لعبور الأفراد والسلع.

ب. طالب المجلس "إسرائيل" بالامتثال لبروتوكول العلاقات الاقتصادية الذي وقعته مع منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1994، خصوصاً إعادة واستبدال الممتلكات المدنية والبنية التحتية

الحيوية والأراضي الزراعية والمؤسسات الحكومية، التي تضررت أو دمرت بسبب العمليات العسكرية الإسرائيلية.

ج. التأكيد مجدداً على حقّ الفلسطينيين في الأراضي المحتلة 1967 والجولان في مواردهم الطبيعية والاقتصادية، وطالب "إسرائيل" بالتوقف عن استغلال هذه الموارد من ناحية، والتوقف عن دفن النفايات في الأراضي الفلسطينية من ناحية ثانية.

وكان المجلس قد اتخذ عدة قرارات في جلسته في تموز/ يوليو 2018 أهمها:

أ. على المجتمع الدولي واجب الوفاء بوعده الجماعي بحماية حقوق الشعب الفلسطيني، واتخاذ إجراءات حاسمة تمنع "إسرائيل" من بناء عدد قياسي من الوحدات السكنية في مستوطنات الضفة الغربية.

ب. الإشارة إلى اجتماع اللجنة الفرعية للتخطيط العالي التابعة للإدارة المدنية الإسرائيلية، والذي وافق على بناء نحو 2,400 وحدة سكنية ومرفق عام في 21 مستوطنة وبؤرة استيطانية. وتهدف هذه الموافقة إلى إضفاء الطابع الرسمي على المرافق القائمة، وتوفير تصاريح أولية لبناء مرافق جديدة. ويفسر الخبراء الأمميون هذا السلوك الإسرائيلي بأنه يستهدف "ترسيخ ادعاء السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية"، وهو أمر مخالف للقانون الدولي.

ج. التأكيد على نقطتين فيما يتعلق بالاستيطان:

1. عدم قانونية المستوطنات أو ضم الأراضي المحتلة 1967.
2. عدم قيام المجتمع الدولي بفرض "عقوبات فاعلة" على الانتهاك الإسرائيلي للقانون الدولي.[29]

د. دعوة كافة المتبرعين للوفاء بالتزاماتهم المالية التي تعهدوا بها في المؤتمر المنعقد في القاهرة سنة 2014 حول فلسطين، مع دعوة السلطات الإسرائيلية بضرورة احترام كافة الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة 1967.

وقد تم اتخاذ هذه القرارات بتأييد 45 دولة مقابل اعتراض دولتين هما كندا والولايات المتحدة وامتناع دولتين هما الكاميرون ورواندا.[30]

6. مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة:

أكدت قرارات مجلس حقوق الإنسان الأممي في اجتماعاته (آذار/ مارس 2018 و2019)، على ما يلي:[31]

أ. التأكيد على الحق الثابت للشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والعيش بحرية وعدالة وكرامة والحق في دولته الفلسطينية المستقلة.

ب. دعوة "إسرائيل" إلى إنهاء فوري لاحتلالها للأراضي المحتلة 1967، والتأكيد على حل الدولتين.

ج. التأكيد على القلق الشديد تجاه أي جهة حكومية أو غير حكومية تنتهك قرارات الجمعية العامة أو مجلس الأمن بخصوص القدس.

د. التعبير عن القلق الشديد من التغيرات الديموجرافية الناجمة عن استمرار الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة 1967.

هـ. تأكيد حق الفلسطينيين في ثرواتهم وفي الانتفاع بهذه الثروات بما يخدم المجتمع الفلسطيني.

و. دعوة المجتمع الدولي لعدم مساندة الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة 1967، وضرورة العمل لحصول الفلسطينيين على حقهم في تقرير المصير ودعم الجهود الدولية لإنجاز هذا الهدف.

7. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو):

أعلنت "إسرائيل" والولايات المتحدة انسحابهما من منظمة اليونسكو في كانون الأول/ ديسمبر 2018، نظراً لما اعتبرتاها سياسات "معادية لإسرائيل". وكانت الدولتان قد أشارتا إلى هذا الموقف منذ سنة 2017، لكن "إسرائيل" أشارت إلى أنها ستواصل التعاون مع اليونسكو في مجال الحفاظ على التراث الإنساني، بينما أكدت الولايات المتحدة استمرار العمل كـ"مراقب".[32]

ثالثاً: الولايات المتحدة

أبدت السياسة الأمريكية منذ وصول دونالد ترامب نزوعاً شديداً باتجاه ممارسة أكبر قدر من الضغوط السياسية والاقتصادية والقانونية على فلسطين، وتمثلت أهم هذه الضغوط في:[33]

1. دعم التشريعات الداعية لوقف المساعدات لقوات الأمن الفلسطيني على الرغم من توصية بعض الرسميين الإسرائيليين بخطورة ذلك. وكان الكونجرس الأمريكي قد قرر في سنة 2018 إنشاء ما سمي بصندوق الشراكة الفلسطيني Palestinian Partnership Fund Act of 2018، لتشجيع المشاريع المشتركة بين الشركات الأمريكية والفلسطينية والإسرائيلية، بهدف تعميق التطبيع بين الطرفين.

2. نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب الى القدس، في أيار/ مايو 2018، والذي تمّ الإعلان عنه سنة 2017.

3. إعلان الإدارة الأمريكية، في آب/ أغسطس 2018، عن عزمها وقف كل المساعدات المالية للضفة الغربية وقطاع غزة المتعلقة بالسنة المالية 2017، والتي تصل قيمتها إلى نحو 231 مليون دولار.

4. إعادة برمجة المساعدات الأمريكية لوكالة الأونروا في أيلول/ سبتمبر 2018 والتي بلغت قيمتها 359 مليون دولار سنة 2017، وهو ما يعادل 25% من مجموع المساعدات الدولية، ويأتي ذلك في سياق سعيها لتصفية قضية اللاجئين. وقد بررت الإدارة الأمريكية ذلك بأنه لدفع الدول الأخرى لتحمل هذه الأعباء، ولوقف اشتمال أحفاد اللاجئين من المساعدات. وهو ما جعل الوكالة تواجه "أسوأ أزمة مالية منذ نشوئها" بوصول عجزها لنحو مليار دولار.

5. إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، كما تمّ إغلاق القنصلية الأمريكية في القدس والتي كانت تقدم خدماتها للفلسطينيين، وأصبحت تعمل تحت سلطة السفير الأمريكي في القدس بحجة "زيادة الفاعلية". لكن الحقيقة هي أن المقصود إضفاء صفة المواطن الإسرائيلي من الناحيتين الإدارية والرمزية على فلسطينيي الضفة الغربية، وليس باعتبارهم تحت الاحتلال.

ويشرح جارد كوشنر، بصفته كبير مستشاري الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أسباب هذه الإجراءات بالقول حرفياً: "إن كل ما نفعله هو التعامل مع الأشياء كما نراها، وعدم الخوف من فعل الشيء الصحيح. أعتقد، كنتيجة لذلك، لديكم فرصة أكبر بكثير لتحقيق سلام حقيقي بالفعل". وأضاف أنه يعتقد أن القيادة الفلسطينية ترفض المحادثات مع الولايات المتحدة حول خطة "السلام" لأنهم "خائفون من أننا سنعلن خطتنا للسلام، وأن الشعب الفلسطيني سوف يعجب بها فعلياً". ولقد كان ترامب نفسه أكثر وضوحاً بشأن استخدام المساعدات الإنسانية الأمريكية كرافعة مالية للضغط على الفلسطينيين، حيث أخبر الطرف الفلسطيني علناً بالقول "أننا لن ندفع حتى تتوصلوا إلى اتفاق. إذا لم تعقدوا صفقة، فنحن لن ندفع". لكن استطلاعات الرأي العام تشير إلى أن 88% من الفلسطينيين يعتبرون الولايات المتحدة وسيطاً منحازاً، ويعارضون إعادة التواصل مع الولايات المتحدة.

6. إقرار الكونجرس لقانون مقاومة الإرهاب في تشرين الأول/ أكتوبر 2018 وتفعيله في شباط/ فبراير 2019، والذي عرف بـ Anti–Terrorism Clarification Act (ATCA)؛ والذي سمح للمواطنين الأمريكيين برفع قضايا ضد الجهات والدول التي تتلقى مساعدات أمريكية ولكنها قامت بأعمال إرهابية أصابت المواطنين الأمريكيين بالضرر. وهو القانون الذي دفع السلطة الفلسطينية لرفض كل المساعدات الأمريكية المتبقية، لتجنب دفع مليارات الدولارات من الالتزامات القانونية المحتملة والمترتبة على احتمال تفعيل قانون مقاومة الإرهاب ضد جهات فلسطينية. وقد أثار هذا الرفض، والذي يعني أيضاً إنهاء جميع المساعدات الأمنية الأمريكية للسلطة الفلسطينية، قلقاً عميقاً لدى الجهات الأمنية الإسرائيلية.

7. وقف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية US Agency for International Development (USAID) لكل مشاريعها في الضفة الغربية، وصرف موظفيها المحليين.

8. حذف اسم الأراضي الفلسطينية Palestinian Territories من قائمة الدول على موقع وزارة الخارجية الأمريكية، كما لم تعد تستخدم "أراضٍ محتلة" في إشارة للضفة الغربية.

9. إعلان وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في 2019/11/18، أن الولايات المتحدة "وبعد دراسة متأنية لكل جوانب المناقشة القانونية، هذه الإدارة تتوافق مع الرئيس رونالد ريغان Ronald Reagan؛ فإن إنشاء مستوطنات إسرائيلية مدنية في الضفة الغربية لا يتعارض في حد ذاته مع القانون الدولي". وأضاف بومبيو إن الحكومة الأمريكية "لا تعبر عن أي رأي بشأن الوضع القانوني لأية مستوطنة محددة"، كما أنها لا تحكم "مسبقاً على الوضع النهائي للضفة الغربية".

ويشكل هذا الموقف الجديد للإدارة الأمريكية خروجاً على الرأي القانوني لوزارة الخارجية الأمريكية المستمر منذ سنة 1978، والذي عدَّ الاستيطان في الأراضي المحتلة 1967 "غير قانوني".

10. الإعلان عن مشروع لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، عرف بـ"صفقة القرن"، على الرغم من عدم وجود مفاوضات علنية مباشرة مع السلطة الفلسطينية، ودون الإعلان عن بنود هذه الصفقة إلا في 2020/1/28، في الوقت الذي تتخذ فيه الولايات المتحدة إجراءات على الأرض باتجاه حسم الصراع للطرف الصهيوني.

11. مساندة "إسرائيل" تجاه خطواتها في الموضوعات التي سيجري التفاوض عليها، ضمن مفاوضات الوضع النهائي.

إن كافة الإجراءات الأمريكية بخصوص الموضوع الفلسطيني، ناهيك عن مواقفها في المنظمات الدولية، تنم عن سعي واضح لتهيئة البيئة الإقليمية والدولية لفرض "تسوية" متماهية مع السياسات الصهيونية وتراعي القدر الأكبر من المصالح الإسرائيلية، والتي تتمثل في:

1. إضفاء الشرعية الدولية على السياسات الإسرائيلية، بخصوص اللاجئين والقدس والمستوطنات، وصولاً لمشروع يهودية الدولة.

2. تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لـ"إسرائيل" خلال سنتي 2018 و2019 بقيمة 7.6 مليارات دولار، والتعهد بتقديم 3.3 مليارات سنة 2020، وهو ما يصل بقيمة المساعدات الأمريكية لـ"إسرائيل" خلال الفترة 1946–2020 إلى نحو مجموعه 142.4 مليار دولار.[34]

3. العمل على توسيع تدريجي لدائرة التطبيع العربي والإسلامي مع "إسرائيل" في كافة المجالات، وصولاً للتنسيق الأمني والعسكري ضد القوى الإقليمية التي قد تعارض المشروع الصهيوني.

4. توظيف النتائج السابقة لتحقيق نتائج سياسية واقتصادية وعسكرية للولايات المتحدة في مواجهة المشروعات الدولية الخاصة بالمنطقة، لا سيّما من الناحيتين الروسية والصينية وبعض القوى الأوروبية.

في المقابل، فإن السياسة الأمريكية عانت من عدد من عناصر التخبط والارتباك التي أضعفت زخم تقدم مشروعاتها في المنطقة، وأهمها:

1. عدم الاستقرار في إدارة الرئيس الأمريكي ترامب؛ فمنذ توليه السلطة تعاقبت الاستقالات والإقالات لعدد بلغ حتى منتصف أيلول/ سبتمبر 2019 ما مجموعه 303 من كبار شخصيات الإدارة بينهم 55 شخصية في الصف الأول من الإدارة، وكان آخرهم اثنين من صقورها هما جايسون غرينبلات (مبعوث ترامب للشرق الأوسط)، وجون بولتون John Bolton مستشاره للأمن القومي، وهو رابع مستشار للأمن القومي يستقيل (أو يُقال) من منصبه.[35]

2. توقف المفاوضات "العلنية" بين الإدارة الأمريكية والسلطة الفلسطينية، مما أوجد جموداً في جهود التسوية السلمية.

3. تزايد الاشتباك الديبلوماسي بين الإدارة الأمريكية وعدد من الدول الأخرى في معارضة سياسات ترامب فلسطينياً، وحول قضايا دولية أخرى زاحمت الموضوع الفلسطيني، مثل كوريا الشمالية وإيران والحروب التجارية مع الصين وروسيا، بل والاتحاد الأوروبي في بعض القطاعات، وموضوع انعكاسات البريكست البريطاني على الولايات المتحدة والتوتر مع فنزويلا...إلخ.

4. افتقاد السياسة الأمريكية لدرجة من القبول الدولي لها في الموضوع الفلسطيني، فما زالت أغلب دول العالم بما فيها القوى الكبرى (الصين، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، واليابان) وأغلب المنظمات الدولية والإقليمية لا توافق على اعتبار القدس عاصمة لـ"إسرائيل"، ولا على نقل السفارات من تل أبيب للقدس، أو القبول بشرعية الاستيطان، أو مجمل السياسة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة 1967.

لكن الملمح الرئيسي للسياسة الأمريكية خلال 2018–2019 هو التلويح بإعلان "صفقة القرن" دون الإعلان عن مضمونها، وذلك لتسوية الصراع العربي الصهيوني، والتي كان ترامب قد أشار لها خلال حملاته الانتخابية سنة 2016. ولم تتضح معالمها إلا في مؤتمر صحفي احتفالي بحضور ترامب ونتنياهو في واشنطن في 2020/1/28. أما خلال سنتي 2018–2019 فقد

لوحظ التأجيل المستمر للإعلان عن بنود الصفقة؛ بما يكشف مدى صعوبة إنفاذها، والفشل في إقناع الأطراف المعنية؛ وهو في الوقت نفسه يستهدف عدم الإفصاح عن مضمون هذه الخطة أو الصفقة، بعد أكثر من سنتين على الكشف عن فكرتها، والعمل على إيجاد بيئة سياسية مواتية لقبول الصفقة في المستوى المحلي (الفلسطيني الإسرائيلي)، والمستوى الإقليمي (العربي بشكل خاص)، والدولي (بشكل عام)، من خلال إقناع الأطراف بالبنود واحداً تلو الآخر. ثم الإعلان عن الصفقة بعد ضمان قدر كافٍ من الترويج لها بين القوى الأساسية في المستويات الثلاثة السابقة الذكر. (انظر حول تفصيلات الصفقة في هذا التقرير، في الفصل الرابع، تحت عنوان: مسار التسوية السلمية)

وتكشف تصريحات وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو عن الترابط بين الظروف السياسية من ناحية وبين الإعلان عن الصفقة من ناحية أخرى. فقد ذكر في 2019/1/23 أنه لن يتم الإعلان عن بنود المشروع إلا بعد انتهاء الانتخابات الإسرائيلية المقررة في 2019/4/9؛[36] والتي تمّ إعادتها في أيلول/ سبتمبر 2019، إلى أن وجد الطرفان مصلحة مشتركة في نشرها بعد ذلك.

وكان المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط جايسون غرينبلات قد نشر وثيقة تمَّ عرضها في مؤتمر البحرين "السلام من أجل الازدهار"، في حزيران/ يونيو 2019، وتتضمن استثمار 50 مليار دولار، حيث يتم استثمار نحو نصفها في الأراضي العربية المحتلة خلال العقد القادم (أي حتى مطلع 2030)، بينما يتم إنفاق الباقي في الدول العربية التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين.[37] وبعد قراءة الـ 38 صفحة التي تمّ نشرها على موقع البيت الأبيض،[38] وتشتمل على مشروع التصور الكوشنري "لتحذو فلسطين حذو اليابان وكوريا الجنوبية" كما ورد في نص المشروع، يمكن التوقف عند الملاحظات حول هذه الوثيقة الاقتصادية السياسية على النحو التالي:

1. على الرغم من أن القضية الفلسطينية في جوهرها قضية سياسية، لكن مشروع وثيقة البحرين يخلو من أي توصيف بشكل مباشر أو غير مباشر لطبيعة الكيان الفلسطيني الذي سيتلقى مشروعه الاقتصادي، فالمشروع يتحدث عن بناء "مجتمع فلسطيني"، ولم ترد كلمة "دولة" نهائياً في المشروع، كما أن اسم فلسطين غير مستخدم نهائياً، بل تتم الإشارة إلى "الضفة الغربية وغزة"، ولكن هذه الإشارة ليس فيها أي تحديد لحدودها أو طبيعة الكيان الذي سيتلقى ويتفاعل "كفرضية" مع المشروع، وهو ما يعني أن فلسطينيي الضفة وغزة سيكونون ضمن إقليم على غرار إقليم كردستان العراق.

2. يتحدث المشروع عن "إدارة وحوكمة وقطاع عام" دون ورود أي إشارة لسلطة سياسية، مما يوحي أن هذه الإدارة والحوكمة ليست ذات شخصية دولية بل هي حكومة إقليمية، كما أشرنا، على غرار ما هو في كردستان العراق أو مقاطعات الدول الاتحادية...إلخ.

3. القراءة المتمعنة تشير إلى أن مشروع وثيقة البحرين يستهدف تحقيق خطوتين استراتيجيتين هما:

أ. تحويل الضفة الغربية وغزة لجسر تعبر منه اقتصاديات "إسرائيل" للسوق العربي، ويتضح ذلك في النص التالي "ربط أسواق الضفة الغربية وغزة بالشركاء التجاريين الرئيسيين بما في ذلك مصر وإسرائيل والأردن ولبنان". والملفت في هذا أن سورية مستثناة، على الرغم من أنها أقرب من مصر لفلسطين جغرافياً وتاريخياً وسكانياً بل وموقفاً سياسياً.

ب. يشير المشروع إلى ربط الكفاءات الفلسطينية "في الشتات" بالمشروع، بشكل يبدو فيه وكأن هذه الكفاءات ستبقى حيث هي.

4. تتمثل الغواية في المشروع في البعد الاقتصادي والاجتماعي (الحديث عن التشغيل، والتعليم، والصحة، والقضاء، والاستثمار، والإنترنت، والمياه، والكهرباء،...إلخ)، لكن التدقيق في هذا الجانب يشير لما يلي:

أ. أن الخمسين مليار دولار التي يتحدث عنها المشروع تتوزع على النحو التالي:

1. من الناحية الزمنية؛ فالمبلغ موزع على عشر سنوات، أي بمعدل خمسة مليارات سنوياً.

2. أن هذه الخمسة مليارات دولار بعضها منح وبعضها قروض (أي أنها مستردة وعليها فوائد/ ربا)، وطبقاً للأرقام الواردة في المشروع يتبين أن 51.8% من المبلغ هو قروض، و49.2% منح، فإذا حسبنا مجموع المنح الواردة في المشروع في نصه المتاح سيتبين أن قيمة المنح في المراحل الأولى هي 3,480 مليون دولار، وبقسمة هذا المبلغ على عدد الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج (الشتات كما يصنفهم المشروع) ستكون النتيجة هي أن نصيب الفرد الفلسطيني سنوياً هو 232 دولاراً (أي نحو 164 ديناراً أردنياً)، فإذا أضفنا لذلك أن الأردن و"إسرائيل" ولبنان ومصر ستشارك في "الغنيمة"، يتضح أن نصيب الفرد الفلسطيني لن يتجاوز 35 دولاراً أمريكياً.

ب. ينص المشروع على أن هذه المبالغ ستوضع "في صندوق (....) يديره مصرف إنمائي متعدد الأطراف (...) وستعمل القيادة الإدارية للصندوق بالتعاون مع البلدان المستفيدة لوضع خطط توجيهية". ذلك يعني أنه سيكون هناك "مجلس وصاية" مالي على الإدارة الفلسطينية، مع ضرورة التنبه إلى أن "إسرائيل" طرف في هذه الإدارة، التي سيوكل لها الإشراف على التخطيط والتنفيذ.

فوق كل ذلك لا بدّ من التنبه للملاحظات التالية:

1. تشير الخبرة التاريخية مع المنح والمساعدات منذ مؤتمرات باريس ومؤتمرات الدعم العربي أن احتمالات التنفيذ تتراجع سنوياً، إذا جرى أي تنفيذ أصلاً، كما أن الاتفاقيات حتى لو عقدت فإن التنفيذ من الطرف الغربي والإسرائيلي أمر غير مؤكد، ولنا في أوسلو الدليل الكافي.

2. أن المطلوب الأول في المشروع هو الحصول على التوقيع الفلسطيني لإضفاء الطابع الشرعي عليه (كما جرى مع اتفاق أوسلو)، ثم يبدأ التلكؤ في التنفيذ.

3. مشاركة بعض الشخصيات الفلسطينية في ورشه البحرين قد تنطوي على مخاطر كبيرة، وقد تخفي مساراً تفاوضياً موازياً على غرار ما جرى مع فريق الدكتور حيدر عبد الشافي في بداية مفاوضات أوسلو، أو تطوير إدارات بديلة للسلطة الفلسطينية على غرار "روابط القرى سابقاً".

من ناحية أخرى، فإن الفريق الأمريكي الموكل له متابعة مشروع "صفقة القرن" الذي انطلقت منه وثيقة البحرين الاقتصادية، هو فريق يتبنى وجهة النظر الإسرائيلية وبشكل معلن.[39] كما أن التغير الذي أصاب هذا الفريق لم يغير التوجه العام لا سيّما أن الأعضاء الجدد يشاركون الأعضاء القدامى التوجهات نفسها، فأفراهام بيركوفيتش Avi Berkowitz الذي هو من أصول يهودية حلّ محل غرينبلات (اليهودي أيضاً) ويفتقر للخبرة الديبلوماسية (30 عاماً)، وهو ابن عم هوارد فريدمان Howard E. Friedman الذي كان رئيساً للآيباك خلال الفترة 2006–2020، وقد تخرج بيركوفيتش حديثاً من جامعة هارفارد Harvard Law School قبل 3 سنوات في تخصص القانون، وهو يعمل ضمن مستشاري البيت الأبيض مع ترامب، وأسهم في حملة ترامب الانتخابية من خلال برامج حوارية على فيسبوك، وقد درس في مدرسة يشيفا كول طره Kol Torah Yeshiva (مدرسة دينية يهودية أرثوذكسية) في القدس لمدة عامين، ويتحدث العبرية بطلاقة، وفي سنة 2009، عاد إلى الولايات المتحدة والتحق في كلية "نير إسرائيل" الحاخامية Ner Israel Rabbinical College في بالتيمور، ثم أصبح موظفاً في شركة لكوشنر، وهو من ضمن أربعة أشخاص اطلعوا على مسودة "صفقة القرن"، وكان ضمن الوفد الأمريكي الذي زار دول الخليج وتركيا في شباط/ فبراير 2019 لإطلاعهم على الخطوط العريضة لـ"صفقة القرن".[40]

وطبقاً لما قالته نيويورك تايمز فإنه من بين المسهمين في الضغط لاتخاذ قرار نقل السفارة الأمريكية للقدس.[41] لكن تعيينه يدل على دور لكوشنر في القرار نظراً ليهوديتهما من ناحية وللعلاقة الوطيدة بينهما. وتدل مقالاته في صحيفة الأوبزرفر Observer أنه محافظ جداً في فكره السياسي، وكان وراء تنظيم لقاء خاص للقيادات اليهودية مع غرينبلات وكوشنر لمناقشة "السلام" في الشرق الأوسط.[42]

أما روبرت أوبريان Robert O'Brien الذي حلّ محل مستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون John Bolton؛ فهو من موظفي الخارجية الأمريكية وعمل مع إدارات ديموقراطية وجمهورية، وكان آخر مناصبه رئاسة فريق التفاوض في الخارجية بخصوص الرهائن الأمريكيين في الخارج، وهو رجل قانون، وعمل مع إدارة بوش في تمثيل أمريكا في الجمعية العامة، كما عمل مع كل من بولتون وكونداليزا رايس Condoleezza Rice، وهيلاري كلينتون Hillary Clinton وهو مقرب كثيراً من بومبيو، وهو ناقد حاد لدور الأمم المتحدة، ولإيران التي يعدها "الدولة الأكثر رعاية للإرهاب"، وقد انتقد الأمم المتحدة سنة 2005 لأن قراراتها من وجهة نظره تدين "إسرائيل" ولا تدين الفلسطينيين وهو ما سيقلص، حسب رأيه، فاعلية دور الأمم المتحدة.[43] ويتضح من مضمون كتابه أنه يتبنى الاستراتيجيات التالية التي تكشف عن توجهاته العامة:[44]

1. تكييف مهمة الناتو ورفع إسهامات الآخرين في نفقاته.
2. تطوير العلاقة الاستراتيجية مع كل من "إسرائيل" والبرازيل.
3. تشجيع الهند على التخلي عن مصادر تسليحها، خصوصاً الروسية.
4. يَعدُّ الأمم المتحدة منصة لانتقاد الولايات المتحدة و"إسرائيل".
5. معادٍ للحركات السلمية، ولإيران، وللمهاجرين.

وفي المقابل، ففي الإطار التشريعي الأمريكي، ما زال هناك تيار قوي يدعم مسار التسوية السابق. وقد برز ذلك في قرارٍ رمزي أصدره مجلس النواب الأمريكي يدعم حلّ الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ووافق المجلس بأغلبية 226 صوتاً مقابل اعتراض 188، على أن حلّ الدولتين هو وحده الذي يمكن أن يضمَن بقاء "إسرائيل" كـ"دولة يهودية"، ويُلبي "تطلعات الفلسطينيين المشروعة" لقيام دولتهم الخاصة.[45]

وبشكل عام، فإن الولايات المتحدة عملت خلال سنتي 2018–2019 على:

1. تعميق الخلل في موازين القوى لصالح الطرف الصهيوني من خلال سلسلة إجراءات تجرد الطرف الفلسطيني من قدراته السياسية والاقتصادية والعسكرية (المقاومة خصوصاً في قطاع غزة) من ناحية، وتطالبه بالتفاوض في ظل بيئة تفاوضية كهذه من ناحية أخرى.
2. إيكال المهام الديبلوماسية في الموضوع الفلسطيني إلى فريق أمريكي، يضم خمسة أفراد منهم ثلاثة من اليهود من ناحية، ولجميعهم مواقف سلبية تماماً من المطالب الفلسطينية من ناحية أخرى.
3. تواري الإشارة في الموقف الأمريكي لدولة فلسطينية والتعاطي مع فلسطين كعقار estate not a state، وهو ما يتضح في وثيقة البحرين التي أشرنا لها.

رابعاً: الاتحاد الأوروبي

شكلت وثيقة "الاستراتيجية المشتركة للاتحاد الأوروبي لدعم فلسطين 2017–2020: نحو دولة فلسطينية ديمقراطية وخاضعة للمساءلة European Joint Strategy in support of Palestine 2017–2020: Towards a democratic and accountable Palestinian State" البعد المركزي في السياسة الأوروبية تجاه الموضوع الفلسطيني خصوصاً في التركيز على:[46]

1. إصلاح الحوكمة والتوحيد المالي.
2. سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان.
3. تقديم الخدمة المستدامة.
4. توفير خدمات المياه والطاقة.
5. التنمية الاقتصادية المستدامة.

وتحدد هذه الوثيقة الاستنتاجات العامة للاتحاد الأوروبي بخصوص عملية "السلام" في الشرق الأوسط (كانون الثاني/ يناير 2018) على النحو التالي:[47]

1. إدانة العنف من كل الجهات، واحترام الالتزامات الخاصة بالأماكن المقدسة طبقاً للتفاهمات، مع احترام الدور الخاص بالأردن في هذا المجال.
2. العمل على التوقف عن التحريض القولي أو الفعلي من الطرفين ضد الطرف الآخر.
3. تطبيق توصيات اللجنة الرباعية، خصوصاً فيما تعلق منها بالسياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة 1967 خصوصاً المناطق المصنفة بمناطق ج.
4. دعم حل الدولتين والدعوة إلى إزالة أهم العقبات التي تحول دون تحقيقه.
5. الدعوة لإنشاء مجموعة دعم دولية وعقد مؤتمر دولي بغرض تعزيز فرص التسوية وإنهاء ادعاءات أطراف النزاع.
6. الالتزام بتطبيق القانون الدولي الإنساني، والتزام الدول وغير الدول (المؤسسات والأحزاب والأفراد) به.
7. إدانة المستوطنات الإسرائيلية وهدم البيوت، وضرورة التخلي عن المستوطنات بما في ذلك مستوطنات القدس، واستمرار الالتزامات الأوروبية بعدم التعامل مع منتجات المستوطنات، والتأكيد على أن كل الاتفاقيات بين "إسرائيل" والاتحاد الأوروبي لا تشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967.

ويندرج في هذا السياق رد فعل الاتحاد الأوروبي على إعلان وزير الخارجية الأمريكي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 عن "شرعية الاستيطان في الأراضي المحتلة". فقد أعلن الاتحاد

مباشرة أن موقفه من المستوطنات "واضِحٌ ولم يتغير، وأنه يرى أن كل النشاطات الاستيطانية هي نشاطات غير شرعية طبقاً للقانون الدولي، وتقود لتآكل حل الدولتين ومشروع إقامة سلام دائم... ويدعو الاتحاد الأوروبي إسرائيل لإنهاء كل نشاطاتها الاستيطانية في الأراضي المحتلة". وقد رأى ديبلوماسيون أوروبيون أن الخطورة الأمريكية ستعمق الهوة بين الموقف الفلسطيني والدولي وبين الولايات المتحدة، ورأى هؤلاء أن إدارة ترامب تسعى بقرارها الخاص بالمستوطنات إلى "استمالة جمهور الناخبين من الإنجيليين".[48]

8. التأكيد على مساعدة أوروبا في إنجاز المصالحة الفلسطينية.
9. العمل على رفع الحصار عن غزة مع الالتزام بالأمن الإسرائيلي.

وعند النظر في المواقف الأوروبية في المحافل الدولية يمكن الإشارة لما يلي:[49]

1. صوَّت الأوروبيون بنسبة 76.19% إلى جانب الحقوق الفلسطينية في مشروعات القرار الـ 27 مشروعاً التي قدمت للجمعية العامة للأمم المتحدة خلال السنتين 2018–2019.

2. تزايد النزعة الاستقلالية في السياسة الأوروبية عن سياسة الولايات المتحدة، وهو ما يتضح في التباين في اتجاهات التصويت في الأمم المتحدة بين الطرفين، إلى جانب ما تكشفه الرسالة التي وقَّعها 33 مسؤولاً أوروبياً سابقاً (25 وزير خارجية سابق، و6 رؤساء وزراء سابقين، وأمينان عامَّان سابقان لحلف الناتو) يدعون فيها إلى معارضة سياسات ترامب "المنحازة" ضدّ الفلسطينيين، ويطالبون الدول الأوروبية بعدم قبول أي خطة للتسوية لا تقوم على أساس قيام دولة فلسطينية، وتكون القدس عاصمة لكل من "إسرائيل" وفلسطين.[50]

3. استمرار مساندة الجهود المصرية والدولية لوقف التصعيد العسكري بين قطاع غزة و"إسرائيل"، وهو ما اتضح في بيانات الاتحاد الأوروبي في آب/ أغسطس 2018 وفي أيار/ مايو 2019، لكن هذه البيانات حمَّلت مسؤولية التصعيد للطرفين.[51]

4. انتقاد الاتحاد الأوروبي قرار الكنيست الإسرائيلي في تموز/ يوليو 2018 المتعلق بـ"يهودية الدولة"، باقتصار حق تقرير المصير في "إسرائيل" على اليهود فقط وتخفيض مكانة اللغة العربية من لغة رسمية الى لغة لها "مركز خاص". ورأى الاتحاد أن القرار يعقِّد تحقيق حل الدولتين.[52]

أما المساعدات المالية والاقتصادية الأوروبية للضفة الغربية وغزة والتي بلغت 380 مليون يورو (نحو 459 مليون دولار) سنة 2018 أضيف لها 45 مليون يورو (نحو 54 مليون دولار) سنة 2019،[53] فقد توزعت المساعدات على النحو التالي:

1. 155 مليون يورو (نحو 187 مليون دولار) للنفقات الجارية.
2. 153 مليون يورو (نحو 185 مليون دولار) لوكالة الأونروا.
3. 71.35 مليون يورو (نحو 86 مليون دولار) مساعدات للتنمية المستدامة.
4. 40.1 مليون يورو (نحو 48.4 مليون دولار) لسكان غزة لمواجهة آثار الحصار على القطاع.
5. 5.9 ملايين يورو (نحو 7 ملايين دولار) لمساعدة الذين هدمت "إسرائيل" بيوتهم، ولمرافق تعليمية.

غير أن الضرورة تقتضي الإشارة الى أنه لم تُتَّخذ أي إجراءات أوروبية رسمية ضد السياسات الإسرائيلية، باستثناء بعض المقاطعة لمنتجات المستوطنات المقامة في الضفة الغربية؛ وذلك للضغط على "إسرائيل" لتتجاوب مع التوجهات الرئيسية للسياسة الأوروبية، خصوصاً إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس؛ بينما تميل أوروبا غالباً لنقد أي مقاومة فلسطينية مسلحة، وتطالب من الطرف الفلسطيني إعادة النظر في المناهج التعليمية لتنقيته مما يسمى "ثقافة الكراهية والتحريض".[54] وهو الأمر الذي استجابت له مدارس وكالة الأونروا، كما أكد مفوضها العام في خطابه في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018.[55]

من ناحية أخرى، استجاب الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ ديسمبر 2018 للضغوط الإسرائيلية بإصداره بياناً يتبنى فيه الدعوة "لمواجهة النزعات المناهضة للسامية". لكن البيان أشار إلى أن نقد السياسات الإسرائيلية لا يقع ضمن "مناهضة السامية"؛[56] علماً أن الرأي العام الأوروبي يرى (كما سنرى لاحقاً) أن "إسرائيل" تستغل موضوع اللا سامية لمصالحها السياسية.[57]

أخيراً، يبقى الدور الأوروبي أقل تَحيُّزاً من الموقف الأمريكي، سواء من حيث حجم المساعدات لطرفي الصراع، أم من خلال مؤشرات التصويت في الأمم المتحدة، أم من خلال دورها في اللجنة الرباعية (الذي كان سيئاً على كل حال بالنسبة إلى الفلسطينيين). غير أن التأثير الأوروبي على مسارات التفاوض وتطبيق القانون الدولي ما زال قاصراً إلى حدٍّ بعيد.

خامساً: دول البريكس

أصدر مؤتمر قمة دول البريكس BRICS (روسيا، والصين، والهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا) بياناً في تموز/ يوليو 2018 (في جنوب إفريقيا) يؤكد على اتفاقهم على ما يلي:[58]

1. إقامة دولة فلسطينية مستقلة، قابلة للحياة وغير مجزأة إقليمياً، وتعيش بسلام جنباً إلى جنب مع "إسرائيل"؛ وذلك طبقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مؤتمر مدريد، و"مبادرة السلام العربية"، وكافة الاتفاقيات السابقة بين الطرفين.
2. إن موضوع القدس هو من بين قضايا الحل النهائي، التي يجب أن تقرر من خلال التفاوض بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. وهو موقف أقل دلالة من الموقف الأوروبي في هذه النقطة تحديداً.
3. بخصوص غزة، التأكيد على دعم قرار A/RES/ES-10/20 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والخاص بحماية الشعب الفلسطيني، وضرورة تنفيذ هذا القرار.
4. التأكيد على دعم وكالة الأونروا.

وكان وزراء الخارجية لدول البريكس قد أصدروا بياناً في 2018/6/5 في جنوب إفريقيا تضمن المواقف نفسها التي وردت في بيان القمة المذكور.[59]

وقد شكل فوز الرئيس اليميني جايير بولسونارو Jair Bolsonaro في البرازيل تَغيُّراً مهماً في هذه المنظمة، لا سيّما أن سياسات بولسونارو تتناقض جذرياً مع توجهات دول البريكس فرادى ومجتمعة على النحو التالي:[60]

1. يؤيد السياسات التجارية الحمائية التي يقودها ترامب، خصوصاً ضد الصين وروسيا.
2. يقف وبقوة ضد سياسات الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو Nicolas Maduro، الذي تسانده دول البريكس خصوصاً روسيا والصين.
3. شكلت مواقفه وزياراته لتايوان استفزازاً حاداً للصين.
4. تأييده سياسات ترامب في الشرق الأوسط، خصوصاً نقل السفارة إلى القدس. مع الإشارة إلى أنه وعد باللحاق بهذه السياسة، بعد أيام من فوزه بالرئاسة سنة 2018.[61] وقد تراجع عن التنفيذ تحت الضغوط الداخلية والعربية والإسلامية والدولية.
5. معاداته لسياسات العولمة التي يتبناها الزعيم الصيني.

ذلك يعني أن توجهات البريكس قد تواجه تعقيدات في ظل السياسات البرازيلية الجديدة، وهو ما سينعكس على الشرق الأوسط بشكل عام والموقف من "إسرائيل" بشكل خاص، وقد يعمل الرئيس البرازيلي على تكييف توجهات البريكس بكيفية تجعلها أقل دعماً للحقوق الفلسطينية.

سادساً: روسيا

شكل الموقف الروسي من مشروع "صفقة القرن" الأمريكية مؤشراً عاماً على توجهات السياسة الروسية خلال هذه الفترة. وقد لخَّص وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف Sergei Lavrov هذا الموقف، بعد الإشارة إلى عدم نشر تفاصيل هذه الصفقة، فقال إن الجزء الاقتصادي من صفقة القرن، وخصوصاً ترك اللاجئين الفلسطينيين في الدول التي تستضيفهم هو أمر يتناقض مع قرارات مجلس الأمن الدولي.[62] كما أبدى لافروف تفهماً لردة فعل الفلسطينيين على "صفقة القرن"، مشيراً إلى أن الفلسطينيين قدموا خلال سنوات الكثير من التنازلات، دون أن يحصلوا على أي مقابل.[63]

وقد شهدت الساحة السياسية الروسية نشاطات تمثلت بشكل خاص في الترويج لمحاولات روسية لتفعيل المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في موسكو، وعقد اجتماع ضمّ كل الفصائل لهذا الغرض، وتم دعوة وفد من حماس لزيارة موسكو، إلى جانب عقد لقاء بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس والرئيس الروسي فلاديمير بوتين في تموز/ يوليو 2018، إلى جانب لقاء لاحق بين بوتين ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في نيسان/ أبريل 2019.[64] على الرغم من إيجابية دعوة فصائل المقاومة إلى موسكو إلا أن ثمة سلبية يجب التنبه إليها وهي الضغط الروسي لأخذ موافقتها على السير بطريق التسوية؛ وهو الدور الذي لعبه الاتحاد السوفييتي سابقاً مع فتح والفصائل الفلسطينية.

وقد وعدت روسيا عبر لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الاتحاد الروسي Federation Council Committee on Foreign Affairs بتقديم 10 ملايين دولار مساعدة لوكالة الأونروا.[65]

ويبدو أن سقوط الطائرة الحربية الروسية في أيلول/ سبتمبر 2018، والذي حمَّلت فيه روسيا "إسرائيل" مسؤولية الحادث، نتيجة تصرفات الطيارين الإسرائيليين بشكل عرَّض الطائرة لصاروخ سوري، أدى إلى "أزمة في العلاقات بين الطرفين الروسي والإسرائيلي"، ولكن تمّ تجاوز الأزمة.[66]

سابعاً: الصين

لم تعرف السياسة الصينية تغيراً في توجهاتها العامة تجاه القضية الفلسطينية، ولعل البيان المشترك بين الاتحاد الأوروبي والصين في تموز/ يوليو 2018 يؤكد ذلك، حيث جاء فيه: "بخصوص العملية السلمية في الشرق الأوسط، أكد الجانبان دعمهما لحل الدولتين والذي تعيش بمقتضاه كل منهما آمنة ضمن حدود دولية معترف بها، وتكون القدس عاصمة للدولتين، وذلك طبقاً للقرارات الأممية ذات الصلة".[67]

غير أن الضرورة تقتضي الإشارة إلى أنه وبالرغم من الحرب التجارية الأمريكية الصينية، تتطور العلاقات الإسرائيلية الصينية في المجالات الاقتصادية والتقنية والسياسية والثقافية، وتتزايد وبتسارع ملحوظ، بل إن إيقاعها أسرع من إيقاع تطور هذه العلاقات مع الطرف الفلسطيني. ويمكن ربط هذا التسارع بعدد من العوامل:[68]

1. مشروع مبادرة الحزام والطريق الصيني، والذي يشمل فلسطين المحتلة 1967 و"إسرائيل" خصوصاً موانئها.
2. استمرار اتساع النهج البراجماتي في البنية السياسية الصينية، خصوصاً النزعة لتولي دور قيادي باتجاه العولمة، وهو ما عبرَّ عنه الرئيس الصيني شي جين بينغ Xi Jinping.
3. تراجع الربط العربي بين العلاقات الصينية والعربية وبين الموضوع الفلسطيني، ووجود شعور في الدبلوماسية الصينية بأن التوجهات الرسمية العربية تتجه تدريجياً لتطبيع علاقاتها مع "إسرائيل".

لقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين و"إسرائيل"، سنة 2019 نحو 11.4 مليار دولار، وبعجز تجاري لصالح الصين بنحو مليارين دولار.[69] كما أن حجم السياحة الصينية الى "إسرائيل" ارتفع في المنتصف الأول من سنة 2019 بنسبة 67% مقارنة مع سنة 2015.[70] غير أن هذه العلاقات الإسرائيلية الصينية المتطورة تواجه بعض النقد والمخاوف من الولايات المتحدة من ناحية، ومن قادة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية من ناحية ثانية، خصوصاً في النواحي التالية:[71]

1. المخاطر الأمنية والاقتصادية من نقل بعض أوجه التكنولوجيا الأمريكية المتقدمة للصين، من خلال الشركات والاستثمار المشترك الصيني الإسرائيلي.
2. إن تطوير الموانئ الإسرائيلية خصوصاً حيفا، من خلال مبادرة الحزام والطريق الصينية، سيوفر للصين القدرة على جمع المعلومات عن الأسطول الأمريكي السادس، الذي يستخدم مرافق هذا الميناء بشكل كبير.
3. إن العلاقات الصينية الإسرائيلية تؤثر سلباً على فعاليات الإجراءات التجارية الأمريكية ضد الصين، والتي تشكل أحد المحاور الرئيسية لسياسات ترامب.

وبالمقابل فإن الصين اتخذت بعض الخطوات المساندة للطرف الفلسطيني مثل:[72]

1. منع العمال الصينيين من العمل في القدس أو المستوطنات الإسرائيلية في مناطق 1967.
2. تقديم نحو 15 مليون لمساعدة الفلسطينيين في مجالات التنمية مضافاً إليها نحو مليوني دولار لوكالة الأونروا.

3. رفض "صفقة القرن" التي يُرَوِّج لها ترامب، والتأكيد على حل الدولتين طبقاً لقرارات الأمم المتحدة.
4. التوجه لتوقيع اتفاقية تجارة حرة مع السلطة الفلسطينية.

تجدر الملاحظة إلى أن السقف الصيني والروسي لا يرقى إلى سقف فصائل المقاومة فهو ضمن سقف سلطة رام الله.

ثامناً: الهند

شكَّل تصويت الهند في حزيران/ يونيو 2019 مع مشروع إسرائيلي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لمنع مؤسسة خيرية فلسطينية في لبنان (مؤسسة شاهد) من الحصول على مركز مراقب، مؤشراً على استمرار حكومة حزب بهاراتيا جاناتا Bharatiya Janata Party (BJP) ذات الميول القومية الهندوسية في تخليها عن الموقف التقليدي المساند للقضايا الفلسطينية والعربية.[73] والذي بدأته منذ وصولها للسلطة سنة 2014.

وعلى الرغم من الحاجة الهندية لدول الشرق الأوسط، خصوصاً دول الخليج وإيران كمصادر للنفط الخام، وكمصدر للتحويلات المالية من العاملين الهنود في الدول الخليجية، والذين وصل عددهم سنة 2018 إلى 8.5 ملايين هندي حوَّلوا خلال 2019 ما نسبته نحو 68% من تحويلات الهنود في الخارج، والتي بلغت نحو 79.5 مليار دولار،[74] إلا أن ذلك لم يكن له أي تأثير على توجهات الحكومة الهندية في الموضوع الفلسطيني، بل واصلت حكومة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي Narendra Modi نهجها دون أي تغيير.

وقد مثل انفتاح دول خليجية على "إسرائيل" خلال سنتي 2018–2019، كانت ذروتها زيارة نتنياهو لسلطنة عُمان، عاملاً مساعداً لمودي في التحرر من انتقادات قوى سياسية هندية لسياساته "النظر غرباً Look West"، والتي كانت أكثر وضوحاً في تقاربه مع "إسرائيل"، خصوصاً بعد قيامه بزيارتها سنة 2017، كأول رئيس وزراء هندي يقوم بذلك.[75] ولهذا، ثمة مسؤولية خاصة تقع على عاتق دول الخليج العربي في هذا التراجع الهندي بالنسبة إلى الموضوع الفلسطيني.

لكن العلاقة الهندية الإسرائيلية تواجه بعض التعقيدات، مثل محدودية العلاقات التجارية، التي لم تتجاوز 5 مليارات دولار، كما أن العلاقات الهندية الإيرانية تمثل نقطة عدم توافق إسرائيلي هندي في بعض جوانبها، إلى جانب أن الهند تبدو قلقة من بعض الإشارات لاحتمال تقارب باكستاني إسرائيلي.[76]

تاسعاً: جنوب إفريقيا - الاتحاد الإفريقي

شكّلت بيانات الاتحاد الإفريقي African Union (AU) وبيانات رئيس المفوضية الإفريقية African Union Commission موسى فكي محمد Moussa Faki Mahamat خلال السنتين 2018–2019 مؤشراً على توجهات القوى الإفريقية الرئيسية، فقد ركزت هذه البيانات على:[77]

1. التعبير عن القلق الشديد من تداعيات القرار الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وخطورته في تعطيل القدرة على التوصل لتسوية شاملة.
2. إدانة الإفراط الإسرائيلي في استخدام القوة تجاه المتظاهرين الفلسطينيين.
3. تأييد المطالب الفلسطينية لإنشاء دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.
4. ضرورة تنفيذ القرارات الأممية الخاصة بالقضية الفلسطينية.

وعلى الرغم من التباين بين مواقف بعض الدول الإفريقية، فإن جنوب إفريقيا تشكل الدولة الأكثر مساندة بين الدول الإفريقية غير العربية للحقوق الفلسطينية؛[78] بينما تشكل غانا الدول الأكثر سعياً لتقريب سياسات الاتحاد الإفريقي من "إسرائيل"، وخصوصاً السعي الغاني لمنح "إسرائيل" مقعد مراقب في الاتحاد الإفريقي،[79] وهو التوجه نفسه لدى كل من كينيا وإثيوبيا. ويأتي السعي الإسرائيلي في هذا الاتجاه للتأثير على نشاط فلسطين في الاتحاد، بعد أن تم منح فلسطين مركز مراقب سنة 2013.

في سنة 2017، دعت جمهورية توجو إلى عقد أول قمة إفريقية – إسرائيلية على مستوى القارة الإفريقية، في لومي عاصمة توجو، خلال الفترة 23–2017/10/27، ولكنها ألغيت بسبب الضغوط والاحتجاجات الداخلية والخارجية الفلسطينية والعربية والإفريقية الرافضة لعقد هذه القمة. وكان ثمة إجماع فلسطيني على رفض هذه القمة. وقد كان لافتاً نشاط المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج في الضغط بكافة الوسائل السياسية والإعلامية لإلغائها.

وشهدت سنتا 2018–2019 تقدماً في تطبيع العلاقات بين الكيان الإسرائيلي والعديد من الدول الإفريقية، وقد عزز هذا الأمر ما شهدته المنطقة من تطبيع وزيارات متبادلة بين وفود وشخصيات عربية وإسرائيلية. بالإضافة إلى الجهود الإسرائيلية الحثيثة في هذا الإطار. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، زار الرئيس التشادي إدريس ديبي إتنو، الكيان الإسرائيلي.[80] وفي السياق ذاته، قام رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد Abiy Ahmed في أيلول/ سبتمبر 2019 بزيارة إلى الكيان الإسرائيلي والتقى خلالها بالمسؤولين الإسرائيليين، وقد عدّ نتنياهو الرئيسَ الإثيوبي أنه "أحد أهم القادة وأكثرهم تأثيراً في إفريقيا". كما كان قد رشح في وسائل الإعلام

في تموز/ يوليو 2019 عن قيام "إسرائيل" ببناء منظومة صواريخ جوية سبايدر – أم آر Spyder-MR حول سد النهضة العملاق.[81]

وفي شباط/ فبراير 2018، قامت بعثة أمنية إسرائيلية بزيارة سرية إلى رواندا لتسويق أسلحة وتكنولوجيا سلاح إسرائيلية. وشارك في بعثة وزارة الأمن الإسرائيلية ما يسمى بشعبة المساعدات الدفاعية (سيبات) (International Defense Cooperation Directorate (SIBAT، والوحدة الخاصة بالقارة الإفريقية التابعة للجيش الإسرائيلي، وممثلين عن شركات تصنيع المعدات العسكرية الإسرائيلية؛ ومنها شركة تصنيع المعدات الإلكترونية للعتاد العسكري الإسرائيلية "ألبيت Elbit"، وشركة صناعات الطيران الإسرائيلية Israel Aerospace Industries (IAI)، وصناعات الجيش الإسرائيلي (Israel Military Industries (IMI، وصناعات السلاح الإسرائيلية (Israel Weapon Industries (IWI، وغيرها.[82] وفي إطار التعاون بين الطرفين، أطلق مسؤولون إسرائيليون سابقون حملة لمساعدة رواندا للانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD ، وقاد هذه الحملة كل من المستشار القضائي السابق للحكومة الإسرائيلية يهودا فاينشتاين Yehuda Weinstein، وسفير "إسرائيل" السابق لدى الأمم المتحدة، رون بروسور Ron Prosor. وبالفعل تمّ قبول رواندا رسمياً في مركز التعاون الاقتصادي والتنمية في أيار/ مايو 2019، بعد أن تقدمت بطلب للانضمام إلى الهيئة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018.[83] وكان الكيان الإسرائيلي قد افتتح سفارته في العاصمة الرواندية كيغالي في شباط/ فبراير 2019.

في المقابل، مرت العلاقات الإسرائيلية مع جنوب إفريقيا خلال سنتي 2018–2019 بتوتر عالٍ، وصلت إلى حدود قيام جنوب إفريقيا بسحب سفيرها من تل أبيب، وخفض مستوى التمثيل في نيسان/ أبريل 2019، بعد أن كانت قد استدعت سفيرها سنة 2018 للتشاور على ضوء نقل السفارة الأمريكية إلى القدس. وأتت خطوة سحب السفير رداً على المجازر التي ترتكبها القوات الإسرائيلية ضد المتظاهرين في قطاع غزة.

ومن جهة ثانية، ما تزال دولة جنوب إفريقيا من أكثر المؤيدين لحقوق الشعب الفلسطيني، فقد صوتت جنوب إفريقيا في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2018/12/6 ضد مشروع القرار الأمريكي لإدانة حركة حماس، مع العلم بأن الإدارة الأمريكية والكيان الإسرائيلي حاولا الضغط على الدول للتصويت لصالح المشروع. كما كانت جنوب إفريقيا قد استقبلت وفداً من حركة حماس أواخر سنة 2018.

وشارك رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في دورتَي الاتحاد الإفريقي الـ 32–33 خلال سنتي 2018–2019، ألقى خلالهما كلمتين دعا فيه دول الاتحاد الإفريقي إلى دعم فلسطيني في

المحافل الدولية، وأن يكون هناك دور للاتحاد الإفريقي في عملية التسوية السلمية، وعرض تقديم خدماته في مكافحة "الإرهاب"، وفي مجالات التنمية المستدامة.

عاشراً: البرازيل – منظمة الدول الأمريكية

عُرفت أغلب توجهات دول منظمة الدول الأمريكية Organization of American States (OAS) وعددها 35 دولة، بأنها أقرب في مواقفها إلى الموقف الفلسطيني، لكن تطورات القارة الأمريكية الجنوبية منذ 2017 عرفت تحولات تسعى "إسرائيل" لاستثمارها، لتعزيز موقفها هناك خصوصاً في حالات التصويت في الأمم المتحدة. فقد زار بنيامين نتنياهو هذه المنطقة ثلاث مرات خلال الفترة 2017–2019، ولعل تنامي الأحزاب اليمينية والقادة الشعبويين والتيار الإنجيلي المسيحي، أسهم في إيجاد هذه الظروف المواتية لـ"إسرائيل"، خصوصاً بعد التلميحات البرازيلية لنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس بعد انتخاب الرئيس اليميني جايير بولسونارو،[84] وإلى احتمال تنامي العلاقات التجارية بين الطرفين حيث بلغ معدل التبادل التجاري بين "إسرائيل" والبرازيل سنة 2019 نحو 1.4 مليار دولار. كما تنشط الشركات الإسرائيلية في هذه المنطقة (مثلاً هناك نحو 150 شركة في المكسيك، ونحو 100 شركة في كولومبيا والأرجنتين، و200 شركة في البرازيل). كما تسعى "إسرائيل" إلى إغراء بعض الدول لنقل سفاراتها من تل أبيب إلى القدس مقابل تزويد هذه الدول بالأسلحة؛ مثل هندوراس، وغواتيمالا، وباراغواي، التي عادت لاحقاً للتراجع عن قرار نقل سفارتها.[85] مقابل ذلك، ما تزال بعض الدول ذات القيادات اليسارية مثل فنزويلا، أو بوليفيا (التي استقال رئيسها إيفو موراليس Evo Morales المساند للحقوق الفلسطينية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 وغادر إلى الخارج وحلت مكانه قيادة يمينية)، أو كوبا، تقف بقوة في مواجهة السياسات الإسرائيلية.[86]

أمريكا اللاتينية والقضية الفلسطينية:

لطالما دعمت دول أمريكا اللاتينية القضية الفلسطينية خلال العقود الماضية من تاريخ الصراع العربي الصهيوني، إلا أن تطورات ملحوظة قد طرأت خلال السنوات الماضية، خصوصاً مع صعود الأحزاب اليمينية المؤيدة للكيان الإسرائيلي. فقد تداعت بعض دول أمريكا اللاتينية عقب قيام أمريكا بنقل سفارتها إلى القدس في أيار/ مايو 2018، إلى تأييد هذه الخطوة، فقررت الباراغواي أن تنقل سفارتها إلى القدس بعد أن كانت غواتيمالا قد فعلت ذلك، كما وعدت البرازيل بذلك، إلا أنهم عادوا عن قرارهم؛ إما بسبب التغيرات السياسية التي حدثت في غواتيمالا وانتخاب ماريو عبده Mario Abdo رئيساً لها، وإما بسبب ضغوط سياسية وتجارية من بعض الدول الإسلامية المرتبطة مع البرازيل.

ولم يأتِ هذا التأييد من هذه الدول إلا نتيجة لتغيرات في الخريطة السياسية لدول أمريكا اللاتينية، وتراجع دور أحزاب اليسار في صناعة السياسات لحساب الأحزاب اليمينية المؤيدة للكيان الإسرائيلي. ولذا فُتحت أبواب التعاون المشترك، حيث استأنفها نتنياهو بجولة إلى دول أمريكا اللاتينية سنة 2017. كما استقبل نتنياهو وزير الخارجية البرازيلي ألويسيو نونيز Aloysio Nunes في شباط/ فبراير 2018، ووقَّع معه اتفاقية بشأن التأمين الاجتماعي، وأعرب نتنياهو خلال اللقاء عن رغبته بتعميق العلاقات بين البلدين وقال إن "إسرائيل معنية جداً بتعزيز علاقاتها مع البرازيل، وهي تؤمن بالإمكانيات الكثيرة التي تكمن فيها".[87]

بالمقابل، قام نتنياهو بزيارة إلى البرازيل في كانون الأول/ ديسمبر 2018 ليشارك في حضور حفل أداء اليمين الدستوري للرئيس البرازيلي الجديد جايير بولسونارو، ومن الواضح أن الكيان الإسرائيلي قد كسب مع صعود بولسونارو دعماً أكبر من دول أمريكا اللاتينية في المحافل الدولية، فقد صوتت البرازيل مثلاً في كانون الأول/ ديسمبر 2018 لصالح مشروع قرار أمريكي في الجمعية العامة للأمم المتحدة يدين حركة حماس.

ومن المؤكد أن الإدارة الأمريكية تلعب دوراً مهماً في تغيير مواقف دول أمريكا الجنوبية لصالح "إسرائيل"، فقد عقد نتنياهو اجتماعاً ثلاثياً خلال حفل تنصيب بولسونارو مع رئيس هندوراس، ووزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، وتم التباحث في قضية نقل سفارة هندوارس إلى القدس. وبالفعل أعلنت هندوراس أواخر سنة 2019 عن نيتها فتح سفارة لها في القدس، وقد استبقت هذا الإعلان بافتتاح مكتب تجاري لها في القدس في أيلول/ سبتمبر 2019. وهو ما يعد خطوة في سبيل تطوير العلاقات مع الكيان الإسرائيلي.[88]

وفي إطار التغيرات السياسية داخل الدول اللاتينية، فقد أعلنت الحكومة البوليفية المؤقتة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 بأنها تعتزم إعادة العلاقات الديبلوماسية مع "إسرائيل". وكان الرئيس البوليفي السابق إيفو موراليس، الذي هرب من البلاد بعد ما وصفه بالانقلاب، عليه قد اتهم حكومة بلاده المؤقتة بأنها طلبت دعماً من "إسرائيل" لمحاربة اليسار في بلاده.[89]

في المقابل، شهدت العديد من دول أمريكا اللاتينية في سنة 2018 في الذكرى الـ 70 للنكبة، مظاهرات ومسيرات احتجاجية على نقل السفارة الأمريكية إلى القدس ودعماً للشعب الفلسطيني، كما في المكسيك والأرجنتين.[90] كما كان رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس قد قام، في أيار/ مايو 2018، بجولة إلى أمريكا اللاتينية التقى خلالها برؤساء كل من كوبا وفنزويلا وتشيلي في سبيل حشد الدعم الدولي لرفض الإجراءات الأمريكية بنقل السفارة إلى القدس.

وفي خطوة مهمة عُقد في العاصمة السلفادورية سان سلفادور خلال الفترة 13–2019/6/16 مؤتمر للجاليات الفلسطينية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، بهدف توحيد الجاليات فيما يخدم

القضية الفلسطينية وأبناء الجاليات. وطالب البيان الختامي للمؤتمر، بضرورة إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية عبر انتخابات ديموقراطية للمجلس الوطني، وبمشاركة كل الشعب الفلسطيني. كما أكد التزامه، بالدفاع عن كافة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حق تقرير المصير وبناء الدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وحق العودة لكل اللاجئين إلى الديار التي اقتلعوا منها بالقوة سنة 1948.[91] وأعلن في ختام المؤتمر عن تأسيس الاتحاد الفلسطيني في أمريكا اللاتينية "أوبال" لتمثيل الجاليات الفلسطينية. وتأتي أهمية هذه الكيانات في دول أمريكا اللاتينية إلى حجم الجالية الفلسطينية وتاريخ تواجدها في أمريكا اللاتينية، وإلى نفوذ العديد من أبنائها في تلك الدول، والتي وصل البعض منهم إلى مناصب رفيعة فيها.

حادي عشر: اليابان

يمكن اعتبار مضمون كتاب رئيس الوزراء الياباني الحالي شينزو آبي Shinzo Abe "نحو بلد جميل: رؤيتي لليابان"، مؤشراً عاماً على التوجهات اليابانية تجاه السياسات الدولية، خصوصاً القضية الفلسطينية ومحيطها العربي، ويتضمن الكتاب التوجهات التالية:[92]

1. النزوع إلى قدر من الاستقلالية عن سياسات الولايات المتحدة خصوصاً بعد مجيء ترامب. ولعل رفضَ اليابان المشاركةَ في القوة البحرية المقترحة من الولايات المتحدة، لحماية طرق النقل البحري في الخليج، مُؤشرٌ على ذلك.
2. الحاجة الماسة إلى مصادر الطاقة في الخليج، التي تصل إلى نحو 90% من احتياجاتها خصوصاً مع إيران؛ إلى جانب الحجم التجاري الكبير لها مع دول الخليج، والذي وصل إلى 115.8 مليار دولار سنة 2018.
3. النزوع نحو سياسة أكثر انغماساً في السياسات الدولية، خصوصاً في الشرق الأوسط مع التأكيد على توظيف "القوة الناعمة" لا الخشنة في هذه السياسة؛ من خلال تأكيد ثلاثة توجهات هي "التسامح والتعايش والتعاون".
4. استمرار العمل في تطوير ما يسمى "ممر السلام والازدهار Corridor for Peace and Prosperity"، الذي تتبناه اليابان في غور الأردن لمصلحة دول المنطقة.

وفي هذا الإطار، تنتقد بيانات الحكومة اليابانية خلال سنتي 2018–2019 السياسات الإسرائيلية في الجوانب التالية:[93]

1. استمرار سياسات الاستيطان الإسرائيلي، على الرغم من تعارضها مع القانون الدولي، وعدم الاستجابة للدعوات اليابانية بالتوقف الإسرائيلي عن هذه السياسة.

2. إدانة هدم "إسرائيل" للبيوت والمرافق الفلسطينية، واعتبار ذلك معيقاً للوصول لحل الدولتين الذي تسانده اليابان.
3. رفض نقل السفارة اليابانية من تل أبيب إلى القدس.

وكما هو الحال في السياسات الأوروبية، فإن اليابان لا تتخذ سياسات عقابية تجاه "إسرائيل"، بل تتوسع علاقاتها معها، فخلال زيارة رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي إلى "إسرائيل" سنة 2018، أكد نتنياهو أن حجم الاستثمارات اليابانية في "إسرائيل" تضاعفت خلال الفترة 2014–2019 بنحو 120 مرة، بينما زاد عدد الشركات اليابانية في "إسرائيل" ثلاثين ضعفاً. في المقابل، فقد قدمت اليابان مساعدات للفلسطينيين بقيمة نحو 63 مليون دولار، شملت دعم المشاريع الزراعية والصناعية في مدينة أريحا، ومساعدات لبرامج رعاية الأطفال، ولوكالة الأونروا، ورعاية بعض الأسر.[94]

ثاني عشر: الرأي العام الدولي

يتشكل الرأي العام الدولي غير الحكومي من ثلاثة قطاعات رئيسية: الأفراد، ومنظمات المجتمع المدني المحلية غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني الدولية غير الحكومية، وتستشعر الحكومة الإسرائيلية بتأثير هذه القطاعات، ولو على المدى البعيد، في السياسات الدولية، وهو ما يجعلها تعمل على لجم تأثيرات تنامي التوجهات المساندة للحقوق الفلسطينية، وتظهر آثار هذه التنظيمات في النماذج التالية:

1. حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (بي دي أس) The Boycott, Divestment, Sanctions (BDS) Movement:

حققت هذه الحركة نجاحاً سنة 2018 تمثَّل في عدد من المظاهر مثل إعلان عضوَي الكونجرس الأمريكي رشيدة طليب Rashida Tlaib وإلهان عمر Ilhan Omar عن عزمهما زيارة الأراضي المحتلة 1967 برفقة وفد من الكونجرس الأمريكي، وبهدف كشف السياسات الإسرائيلية في مجالات احتجاز الأطفال، والفقر، وقيود توفير المياه والتعليم وكل ما من شأنه، حسب وصفها، تعطيل التسوية.[95] ونتيجة رفض "إسرائيل" السماح لهما بالدخول للضفة الغربية وقطاع غزة دعت منظمة "أمريكيون من أجل السلام الآن Americans for Peace Now (APN)" في 2019/8/15 حكومة "إسرائيل" إلى التراجع عن قرارها منع النائبتين الأمريكيتين، إلهان عمر ورشيدة طليب من الدخول، واصفة هذا الإجراء بأنه "مُشين".[96] كما نجحت هذه الحركة في:[97]

أ. موافقة إيرلندا على تجريم التجارة مع المستوطنات الإسرائيلية، وبموافقة 30 عضواً تشريعياً إيرلندياً مقابل معارضة 13.

ب. تمكنت الحركة من إقناع بنك أتش أس بي سي HSBC البريطاني للانسحاب من مشاريع مع شركات تنتج أسلحة لصالح "إسرائيل".

ج. قامت جامعة مانشستر University of Manchester بعد نشاطات للحركة بالتوقف عن التعامل مع منتجات إسرائيلية معينة بسبب صلتها بالجيش الإسرائيلي.

د. نجحت الحركة في إقناع المطربة العالمية لانا ديل راي Lana Del Rey بالاعتذار عن إقامة حفلها الفني في "إسرائيل" الذي كان مقرراً في أيلول/ سبتمبر 2018.

وواصلت الحركة نشاطاتها سنة 2019، ونظمت قرابة مئة نشاط في الدول الأوروبية، وتعاونت معها صحف بريطانية مثل الجارديان *The Guardian* وعشرات الجامعات لا سيّما في التركيز على كشف السياسات العنصرية الإسرائيلية، كما نسقت الحركة نشاطات لها في الدول الإفريقية، وعقدت لقاءات مع أحزاب ونقابات واتحادات بهدف التركيز على كشف السياسات الإسرائيلية في مجالات حقوق الإنسان، والممارسات العنصرية، والاستيطان، وفرض القوانين العنصرية.

كما نجحت الحركة في تنظيم نشاطات مختلفة في دول أمريكا اللاتينية خصوصاً تشيلي والأرجنتين والبرازيل وكولومبيا والمكسيك، وشملت النشاطات ندوات حول دور "إسرائيل" في عسكرة أمريكا اللاتينية وضرورة العمل على إفشال هذه السياسة. وفي الولايات المتحدة، وضمن ما سمي "أسبوع الفصل العنصري الإسرائيلي (Israeli Apartheid Week (IAW"، شاركت أكثر من عشرين جامعة وكلية، من بينها هارفارد Harvard University، خصوصاً في نطاق النشاطات الإعلامية الطلابية وتوظيف الصحف الطلابية في هذا الاتجاه. وفي آسيا نظمت الحركة نشاطات في الهند وماليزيا من خلال عرض الملصقات والأفلام في الجامعات، مع التركيز في هذه السنة على كشف تنامي العلاقات الهندية الإسرائيلية وبعض أجنحة اليمين في ماليزيا.[98]

وبحسب تقرير صادر عن وزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية، فإن المؤشرات تدلل على أن مستوى أنشطة حركة المقاطعة (بي دي أس) تعاظم لدرجة أن مؤيدي "إسرائيل" لم يعودوا قادرين على التعبير عن ذاتهم، وتنظيم أنشطة داخل حرم الجامعات الأمريكية دفاعاً عن "إسرائيل" وسياساتها. وحسب التقرير، الذي اقتبست منه صحيفة "إسرائيل اليوم"، فإن نشطاء بي دي أس لا يترددون في وصم كل من يحاول الدفاع عن "إسرائيل" بأنه "قاتل لأطفال فلسطين".[99]

وعلى الرغم من الإنجازات المهمة التي تحققها هذه الحركة، في توسيع المقاطعة العالمية ضدّ المستوطنات، إلا أن ذلك يجب ألا يمحو الفرق بين سقفها وسقف فصائل المقاومة ولا سيّما فيما يتعلق بالتمسك بالثوابت الفلسطينية.

2. المحكمة الجنائية الدولية:

أعلنت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية International Criminal Court (ICC) فاتو بن سودة "أنه، وبناء على تحليل مستقل وموضوعي للمعلومات المتوفرة لدى مكتبها، بشأن الحالة في فلسطين، فقد قررت أن المعايير لفتح التحقيق الجنائي قد توافرت، ما يعني أنها جاهزة لفتح تحقيق. وتابعت قائلة: "طلبت من الدائرة التمهيدية الأولى تأكيد أنها تمتلك ولاية لممارسة اختصاصها على كل من الضفة الغربية، بما يشمل القدس الشرقية، وقطاع غزة، وهذا الاستنتاج هو لأغراض حصرية من أجل تحديد ولاية المحكمة من أجل ممارسة اختصاصها القضائي ونطاق تطبيق ميثاق روما".[100] وقد أحدث إعلان بن سودة ارتياحاً واسعاً في الأوساط الفلسطينية والعربية والدولية. ودعا رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الفلسطينيين المتضررين جراء الاحتلال إلى رفع قضايا على "إسرائيل" أمام المحكمة الجنائية الدولية، واعتبر هذا اليوم "يوماً عظيماً".[101] أما رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، فقال إن المحكمة غير مختصة بالعمل في الأراضي الفلسطينية، وإن قرارها يسجل كـ"يوم أسود بالنسبة للحقّ وللعدالة".[102]

3. منظمة العفو الدولية:

انتقدت منظمة العفو الدولية Amnesty International القوانين الإسرائيلية الجديدة التي تعزز التمييز العنصري ضد الأفراد غير اليهود، كما بينت سياسات العنف الإسرائيلية التي أودت بحياة 290 فلسطينياً في سنة 2019 بينهم أكثر من 50 طفلاً، وقد تم القتل دون أن يكون أياً من هؤلاء القتلى يشكل خطراً على أحد. كما انتقدت المنظمة استمرار الحصار الإسرائيلي لغزة وللعام الـ 11 على التوالي، وأعادت المنظمة التأكيد على القيود الإسرائيلية على حركة الفلسطينيين في الضفة الغربية خصوصاً مع انتشار الحواجز العسكرية وإغلاق الطرق بجدران إسمنتية. وأكدت استمرار اعتقال الآلاف من الفلسطينيين ومن بينهم المئات من المعتقلين الإداريين دون توجيه تهم لهم مع استمرار التعذيب بما في ذلك للأطفال؛ كما تواصل "إسرائيل" هدم البيوت والمرافق الفلسطينية وإجبار السكان على مغادرة منازلهم، مع استمرار تجاهل المؤسسات القضائية الإسرائيلية لمعايير العدالة وعدم احترام القانون الإنساني؛ والذي يظهر في حرمان المهاجرين الأفارقة بشكل خاص حق اللجوء بل وطردهم إلى الخارج، إلى جانب قيام السلطات الإسرائيلية بسجن الجنود الذي يرفضون الخدمة في فلسطين المحتلة 1967 بدافع "الضمير".[103]

4. فريدَم هاوس:

أسهمت مؤسسة فريدَم هاوس Freedom House في الكشف في سنة 2019 عن عدد من الممارسات الإسرائيلية مثل: تقييد الحركة للسكان، وهدم البيوت والمرافق العامة، وتقييد الحريات المدنية والسياسية، واستمرار توسيع المستوطنات مع منح هؤلاء المستوطنين الحقوق نفسها التي

يتمتع بها الإسرائيلي في "إسرائيل"، كما وجهت المؤسسة انتقادات لمستويات الحريات في المناطق التي تديرها السلطة الفلسطينية.[104]

5. هيومن رايتس ووتش:

تضمن تقارير هيومن رايتس ووتش في السنتين 2018–2019 الإشارة إلى الجوانب التالية:[105]

أ. فرض القيود الصارمة والتمييزية على حقوق الفلسطينيين.

ب. تقييد حركة الأشخاص والبضائع من قطاع غزة وإليه.

ج. تيسير الانتقال غير القانوني للمواطنين الإسرائيليين إلى المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة.

د. إفراط القوات الإسرائيلية المتمركزة على الجانب الإسرائيلي من السياج الفاصل بين غزة و"إسرائيل" في استخدام القوة الفتاكة.

هـ. مواصلة الجيش الإسرائيلي الغارات الجوية والقصف المدفعي بشكل متقطع ضد قطاع غزة خلال الفترة 3/30–2019/11/19، مما أدى إلى مقتل 37 فلسطينياً من المتظاهرين الفلسطينيين المطالبين بحقوقهم في غزة.

و. استمرار "إسرائيل" إغلاقها الفعلي لقطاع غزة منذ أكثر من عقد، وتفاقم الوضع نتيجة إغلاق مصر حدودها مع غزة مما أثر على إمدادات الكهرباء والمياه، حيث تحصل الأسر في غزة على الكهرباء لفترة تتراوح بين 4 و5 ساعات يومياً طوال السنة.

ز. واصلت السلطات الإسرائيلية توسيع المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، والتمييز بشكل منهجي ضد الفلسطينيين لصالح المستوطنين في تقديم الخدمات والسماح بحرية الحركة وإصدار تصاريح البناء وإجراءات أخرى.

ح. واصلت سلطات الاحتلال هدم مئات المنازل والعقارات الفلسطينية، متسببة في تشريد أعداد كبيرة من الفلسطينيين.

6. منظمة مراسلون بلا حدود:

اتساقاً مع كل الإجراءات غير الإنسانية التي ترد في تقارير المنظمات الدولية غير الحكومية، طلبت منظمة مراسلون بلا حدود Reporters Without Borders في تشرين الأول/ أكتوبر 2018 من المحكمة الجنائية الدولية التحقيق فيما يعتقد بأنه "جرائم حرب" ارتكبها الجيش الإسرائيلي ضد الصحفيين الفلسطينيين، الذين كانوا يغطون المظاهرات الفلسطينية في غزة منذ أواخر آذار/ مارس 2018.[106]

7. مؤسسات استطلاعات الرأي العام الدولي:

يحظى الموضوع الفلسطيني باهتمام العديد من مؤسسات استطلاعات الرأي العام الدولي المتخصصة، وقد دلت نتائج هذه الاستطلاعات في معظمها على اتجاه واحد وهو انحسار التعاطف الشعبي مع السياسات الإسرائيلية بشكل خطي، وهو ما يتضح في النماذج التالية:

أ. احتلت "إسرائيل" المرتبة الرابعة بين 22 دولة الأكثر سلبية في نظر الرأي العام الدولي.[107]

ب. التحولات في النظرة الأمريكية للإسرائيليين سنة 2019:[108]

1. كمجتمع: نالت "إسرائيل" تأييد 77% من الجمهوريين و57% من الديموقراطيين.
2. كحكومة: نالت "إسرائيل" تأييد 61% من الجمهوريين مقابل 26% من الديموقراطيين.
3. نسبة التأييد للإسرائيليين بين الجمهوريين من الشباب (30 عاماً فما دون) هي 27%، وهي نسبة تقل عن نصف نسبة التأييد لـ"إسرائيل" بين من هم فوق 65 عاماً (57%)، وهو أمر له دلالاته المستقبلية الخطرة كما يقول أحد الباحثين في مركز هرتسليا.[109]

ج. موقف الإسرائيليين من الأمم المتحدة؛ ينظر الإسرائيليون لها نظرة سلبية بنسبة 65% مقابل معدل عالمي للنظرة السلبية هو 26%.[110]

د. 35% من الأوروبيين يعتقدون أن اليهود يستخدمون فكرة "مناهضة السامية" لأغراضهم الخاصة.[111]

هـ. 71% في 24 دولة يعارضون قرار ترامب اعتبار القدس عاصمة موحدة لـ"إسرائيل"، ووافق على القرار 11%، وعارض الأوروبيون القرار بنسبة 55%، بينما كانت نسبة المعارضة هي الأقل في بوركينا فاسو الإفريقية بمعدل 27%.[112]

و. وفي استطلاع للرأي العام الفرنسي أجراه المعهد الفرنسي للرأي French Institute of Public Opinion سنة 2019، تبين أن 57% من الفرنسيين لديهم توجه سلبي نحو "إسرائيل"، و69% يعارضون الصهيونية، و71% يرون أن "إسرائيل" تتحمل مسؤولية كبرى إزاء تعطل المفاوضات مع الفلسطينيين.[113]

ز. وقَّع 37 وزير خارجية أوروبي سابق يمثلون 19 دولة أوروبية بياناً، انتقدوا فيها السياسات الإسرائيلية، وطالبوا بموقف أوروبي في هذا الاتجاه، لا سيّما بخصوص التحول في التوجهات الأمريكية تجاه التسوية في الشرق الأوسط، والانحياز للطرف الإسرائيلي، وعدم المبالاة بتوسع الاستيطان الإسرائيلي؛ وضرورة أن تتمسك أوروبا بموقفها الخاص بإقامة دولة فلسطينية على حدود 1967، مع ضمان الأمن للطرفين وعدم الاعتراف بأي انتقاص في هذا الشأن من الحقوق الفلسطينية. وحذَّر البيان من أن الأوضاع في فلسطين تسير نحو دولة واحدة لا تتساوى فيها الحقوق بين سكانها.[114]

ثالث عشر: التداعيات المستقبلية

تواجه "إسرائيل" في علاقاتها الدولية عدداً من الفرص والتحديات، وتتفاوت قدرتها على توظيف الفرص ومواجهة التحديات طبقاً للموضوع المطروح، وتتحكم في هذه القدرة مجموعة من المتغيرات المستقبلية وأهمها:

1. نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية خلال سنة 2020، إذ تبدو فرص الرئيس ترامب في الفوز بالرئاسة مرة ثانية غير مطمئنة للجانب الإسرائيلي، خصوصاً نتيجة الاضطراب في إدارته والسعي المتواصل من الديموقراطيين لعزله، وهو ما قد يجعل الاندفاع الأمريكي الراهن يعود لوتيرته السابقة على مرحلة ترامب.

أما إذا فاز ترامب وواصل توجهاته الحالية فإن بعض المشكلات قد تظهر بين "إسرائيل" وأمريكا بخصوص تطور العلاقات الصينية الإسرائيلية، وهو ما أشار له بعض المسؤولين الأمريكيين، خصوصاً في نطاق التعاون في منشآت البنية التحتية الإسرائيلية في نطاق مشروع "الحزام والطريق" الصيني.[115]

2. شكلت نتائج الانتخابات البريطانية المبكرة، بسبب الخلافات حول البريكست، والتي فاز فيها حزب المحافظين Conservative Party الأكثر تأييداً لـ"إسرائيل" نقطة سلبية لغير صالح الفلسطينيين، الذين أبدت قيادة حزب العمال Labour Party المعارض تفهماً أكبر لحقوقهم، وهو ما يعني مزيداً من التنسيق الأمريكي البريطاني في الضغط المتزايد على الفلسطينيين مستقبلاً.

3. إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يعني اختلال التوازنات داخل هيئة صنع القرار الأوروبي لغير صالح "إسرائيل"، فقد كانت بريطانيا هي الأكثر تأييداً لـ"إسرائيل" في داخل الاتحاد، ولعل خروجها يخفف من حدة التأييد لـ"إسرائيل" في ظل ثقل دورها في الاتحاد.

4. إن استمرار توسع العلاقات الإسرائيلية الصينية والعلاقات الإسرائيلية الهندية في ظل تراخي الدبلوماسية العربية بخصوص الموضوع الفلسطيني، سيزيد من تعقيدات الوضع الدولي أمام الطرف الفلسطيني.

5. إن التغير الذي أصاب الرئاسة البرازيلية سيضع منظمة البريكس أمام تضاد سياسي داخلي ليس أمامه إلا:

أ. احتمال انسحاب البرازيل من البريكس أو تجميد عضويتها، مع الأخذ في الاعتبار الوزن الكبير للبرازيل في أمريكا اللاتينية، خصوصاً إذا تصاعدت خلافاتها مع الصين وروسيا بخصوص المساندة البرازيلية لسياسات ترامب تجاه فنزويلا وبوليفيا وبقية الدول اليسارية في أمريكا اللاتينية.

ب. احتمال تَكيُّف البرازيل بقيادتها الجديدة مع قرارات البريكس طبقاً لمحددات معينة، وهو ما اتضح بشكل أولي في بيانات الصين والبرازيل خلال قمة المنظمة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، مع ضرورة التنبه إلى أن الصين هي الشريك التجاري الأول للبرازيل، وهو ما قد يقود إلى تخفيف انحياز الرئيس البرازيلي لـ"إسرائيل"، أو أن تتجنب المنظمة إصدار مواقف محددة بخصوص الموضوع الفلسطيني، في ظل التباعد الكبير بين مواقف البرازيل وبقية الدول الأعضاء، وهو ما يشكل خسارة للطرف الفلسطيني.

رابع عشر: التوصيات

بناء على ما سبق، من الضروري العمل في ظل الظروف المشار لها أعلاه في الاتجاهات التالية:

1. ضرورة إيلاء قطاعات الرأي العام الدولي من منظمات غير حكومية دولية أو إقليمية المزيد من الاهتمام خصوصاً في الدول الأوروبية، مع توظيف أكبر للجاليات الفلسطينية والعربية في هذه الدول وفي أمريكا اللاتينية. ومن الضروري في هذا النطاق توزيع نتائج استطلاعات الرأي العام الدولي، بأكبر قدر ممكن على المؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع الدولي الحكومية وغير الحكومية، وتوزيع نتائج التصويت في الأمم المتحدة ومستويات الإدانة للسياسة الإسرائيلية في المنظمات الدولية الحكومية.

2. زيادة الحوار مع القوى السياسية المعروفة بموقفها المساند لفلسطين في:

أ. الصين: وهنا لا بدّ من إنشاء خلية فكرية متخصصة لتحديد القيادات الشيوعية الأكثر تفهماً للموقف الفلسطيني بين قيادات الحزب وتعميق التواصل معها، واستثمار الهواجس الصينية من العلاقات الأمريكية الإسرائيلية.

ب. الهند: يمثل حزب المؤتمر الهندي Indian National Congress بمواقفه التقليدية أحد أهم القوى المساندة لفلسطين في الهند، كما أن له امتداداته في المجتمع الهندي، وقد يعود للسلطة من جديد، وهو أمر يجب التنبه له واستثماره.

ج. روسيا: يمثل كل من الحزب الشيوعي الروسي Communist Party of the Russian Federation (CPRF) والتيار الليبرالي الديموقراطي الروسي Liberal Democratic Party of Russia (LDPR) (ذو النزعة القومية) القوى الأكثر تفهماً للحقوق الفلسطينية، ولا بدّ من التركيز على تطوير العلاقة معهما خصوصاً ممن يمثلهما في الأوساط الفكرية مثل المفكر الروسي المشهور الكساندر دوغين Alexander Dugin، والذي يعد من أكثر المفكرين تأثيراً على الرئيس بوتين.[116]

د. ضرورة دراسة ما استنتجناه في هذا الفصل من أن نسب التأييد الدولي للحقوق الفلسطينية ترتفع في فترات المواجهة مع الاحتلال، بينما يسترخي هذا التأييد في لحظات استرخاء المقاومة.

هـ. ضرورة اتخاذ مواقف حاسمة من جانب السلطة الفلسطينية وقوى المقاومة في مواجهة أي مشاركة فلسطينية، غير مفوضة رسمياً، في مؤتمرات دولية، على غرار ما جرى في مشاركة شخصيات فلسطينية في مؤتمر البحرين الدولي المشار له سابقاً، إذ إن مثل هذه المشاركة قد تتداعى عنها نتائج أخطر مما يبدو للوهلة الأولى.

و. ضرورة تحقيق أوسع وحدة وطنية ضدّ السياسات الأمريكية وما يسمى بـ"صفقة القرن".

الهوامش

[1] Top ten foreign policy trends in 2019, site of European Council on Foreign Relations (ECFR), 3/1/2019, https://www.ecfr.eu/article/commentary_top_ten_foreign_policy_trends_in_2019; and The World in 2019: Ten Issues that will Shape the Global Agenda, site of Barcelona Centre for International Affairs (CIDOB), December 2018, https://www.cidob.org/en/publications/publication_series/notes_internacionals/n1_208/the_world_in_2019_ten_issues_that_will_shape_the_global_agenda

[2] Peter Harris, When Will the Unipolar World End?, site of *The National Interest* magazine, 27/5/2019, https://nationalinterest.org/feature/when-will-unipolar-world-end-59202

[3] Yehuda Ben-Hur Levy, The Undiplomats: Right-wing populists and their foreign policies, site of Centre for European Reform, August 2015, https://www.cer.eu/sites/default/files/publications/attachments/pdf/2015/pb_ybl_undiplo_21aug15-11804.pdf

[4] Philipp O. Amour, "Did a Palestine spring take place? The lost decade in Palestine," *Tarih Dergisi* (magazine), İstanbul Üniversitesi Edebiyat Fakültesi, İstanbul, No. 67, p. 154, https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/524475

[5] Pinhas Inbari, The Fate of Palestinian Refugees in Syria and Lebanon, site of Jerusalem Center for Public Affairs, 6/6/2019, http://jcpa.org/article/the-fate-of-palestinian-refugees-in-syria-and-lebanon/

[6] Yigal Chazan, Amid trade war tensions, is Israel getting too close to China for America's comfort?, *South China Morning Post* newspaper, Hong Kong, 12/1/2019, https://www.scmp.com/comment/insight-opinion/united-states/article/2181616/amid-trade-war-tensions-israel-getting-too

[7] *The Guardian*, 19/3/2019, https://www.theguardian.com/news/2019/mar/19/why-israel-quietly-cosying-up-to-gulf-monarchies-saudi-arabia-uae

[8] Gilad Atzmon, Brexit Is All About Making Israel Greater, site of The Unz Review: An Alternative Media Selection, 26/5/2019, http://www.unz.com/gatzmon/brexit-is-all-about-making-israel-greater

[9] *The Jerusalem Post*, 19/12/2017, https://www.jpost.com/Opinion/Reaping-the-benefits-of-digital-public-diplomacy-518519

[10] Sounman Hong and Sun Hyoung Kim, "Political polarization on twitter: Implications for the use of social media in digital governments," *Government Information Quarterly* journal, vol. 33, Issue 4, October 2016, pp. 777–782.

[11] انظر تفاصيل القرارات أو التوصيات في:
United Nations (UN), Resolutions, Decisions and Voting Records of the General Assembly, the Security Council, the Economic and Social Council and the Human Rights Council Relating to the Question of Palestine, A/AC.183/L.2/Add.40, 18/4/2019, https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2019/06/2018E-Annual-compilation-of-UN-resolutions_EnFinal_180419.pdf

[12] Site of The Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process (UNSCO), 26/9/2018, https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/statement_by_the_envoys_of_the_middle_east_quartet_-_26_september_2018.pdf

13 Office of the Quartet, Report on the Activities of the Office July 2017 - December 2018, 27/12/2018, http://www.quartetoffice.org/files/flash/OQ%20Annual%20Report.pdf

14 انظر تفاصيل خطابات رئيس اللجنة أمام اجتماع دول شرق آسيا للتنمية الفلسطينية، حزيران/ يونيو 2018، في: http://www.quartetoffice.org/files/flash/OQ%20Clarke%20intervention%20at%20CEAPAD%20III.pdf؛ واجتماع بروكسل في مقر الاتحاد الأوروبي، آذار/ مارس 2018، في:
http://www.quartetoffice.org/files/flash/AHLC%20plenary%20intervention%2020%20iii%2018%20formatted.pdf

15 Office of the Quartet, Strategy 2018 – 2020, Jerusalem, January 2018, http://www.quartetoffice.org/files/The%20Office%20of%20the%20Quartet%20-%20Strategy%202018-2020%20FINAL%20VERSION.PDF

16 Site of UNSCO, 26/9/2018, https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/statement_by_the_envoys_of_the_middle_east_quartet_-_26_september_2018.pdf

17 Prospects for Viable State of Palestine Dwindling as Settlements Expand amid Continuing Violence, Special Coordinator Tells Security Council, UN, Security Council, SC/13674, 22/1/2019, https://www.un.org/press/en/2019/sc13674.doc.htm

18 Site of British Broadcasting Corporation (BBC), 14/11/2019, https://www.bbc.com/news/world-middle-east-50414810

19 Rising Extremism Risks Eroding Viability of Two-State Solution, Top Official Warns Security Council, Stressing Need for Leadership, Political Will, UN, Security Council, SC/13707, 20/2/2019, https://www.un.org/press/en/2019/sc13707.doc.htm; and site of Security Council Report, Chronology of Events, Israel/Palestine, 1/10/2019, https://www.securitycouncilreport.org/chronology/israelpalestine.php

وانظر أيضاً: موقع الأمم المتحدة، مجلس الأمن، S/2018/516، 2018/6/1، في:
https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2018/516&Lang=A

20 Security Council Meetings in 2018, https://research.un.org/en/docs/sc/quick/meetings/2018

وانظر أيضاً بيانات سنة 2019 في:
https://dppa.un.org/en/security-council-briefing-situation-middle-east-under-secretary-general-rosemary-dicarlo-1

21 Resolutions of the 73rd session, General Assembly of the United Nations, https://www.un.org/en/ga/73/resolutions.shtml

22 UN, Resolutions, Decisions and Voting Records of the General Assembly, the Security Council, the Economic and Social Council and the Human Rights Council Relating to the Question of Palestine, A/AC.183/L.2/Add.40, 18/4/2019.

وانظر أيضاً: الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة 73، A/73/PV.62، 2018/12/20، في:
https://undocs.org/ar/A/73/PV.62

23 Fourth Committee Approves 8 Draft Resolutions, Draft Decision, Concluding its Work for Main Segment of Seventy-Fourth General Assembly Session, UN, General Assembly, GA/SPD/713, 15/11/20119, https://www.un.org/press/en/2019/gaspd713.doc.htm

24 Second Committee Approves 6 Resolutions, including on Compensation for Oil Slick off Lebanon's Coast, Sovereignty of Palestinians over Their Natural Resources, UN, General Assembly, GA/EF/3526, 14/11/2019, https://www.un.org/press/en/2019/gaef3526.doc.htm

[25] 2018 UN Fourth Committee Resolutions Against Israel, site of UN Watch, https://unwatch.org/2018-un-fourth-committee-resolutions-israel; and State of Palestine to Gain Enhanced Rights, Privileges in General Assembly Work, Sessions When It Assumes 2019 Group of 77 Chairmanship, UN, General Assembly, GA/12078, 16/10/2018, https://www.un.org/press/en/2018/ga12078.doc.htm

يُلاحظ أنه عندما ينفرد بَلَدان بالتصويت لصالح "إسرائيل"، فإنهما يكونان دائماً "إسرائيل" وأمريكا، وأنه عندما يتعدد التصويت لصالح "إسرائيل" فإن الدول التي تنضم إليهما، تكون في العادة الدول التالية أو بعضها: كندا، وجزر مارشال، وميكرونيزيا، وأستراليا، وغواتيمالا، وهندوراس.

[26] تم استخراج النسبة المئوية من القرارات والتوصيات التي تعالج الموضوع الفلسطيني خلال الفترة من 1987 (الانتفاضة الأولى) إلى 2018 عند بدء مسيرات العودة على حدود قطاع غزة، وقد تم احتساب عدد القرارات في كافة هيئات الأمم المتحدة الرئيسية ووكالاتها المتخصصة استناداً لقاعدة البيانات على موقع الأمم المتحدة، وتم احتساب نسبة الدول المؤيدة للمطالب الفلسطينية قياساً لعدد الدول الأعضاء، مع ملاحظة أن عدد أعضاء الأمم المتحدة تزايد من 159 دولة سنة 1987 (الانتفاضة الأولى) إلى 193 دولة (مسيرات العودة في آذار/ مارس 2018).

يمكن العودة لكل هذه القرارات لمختلف فروع الأمم المتحدة في:

https://www.un.org/unispal/documents/

[27] Site of TRTWORLD, 28/12/2018, https://www.trtworld.com/middle-east/in-2018-israel-became-the-most-condemned-nation-at-the-un-22899

[28] Economic and Social Council Adopts Texts on Harmful Impact of Israeli Occupation, Rise in Opioid Overdose Deaths, Other Subjects, as Management Segment Begins, UN, Economic and Social Council, ECOSOC/7010, 23/7/2019, https://www.un.org/press/en/2019/ecosoc7010.doc.htm

[29] "Meaningful action" needed to stop Israeli settlement building, say UN experts, site of The Office of the High Commissioner for Human Rights (UN Human Rights), 8/8/2019, https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24881

[30] Resolution adopted by the Economic and Social Council on 24 July 2018, 2018 session, UN, Economic and Social Council, E/RES/2018/20, 3/8/2018, https://undocs.org/E/RES/2018/20; and UN, Economic and Social Council, 2018 session, 50th & 51st meeting, ECOSOC/6946, 24/7/2018, https://www.un.org/press/en/2018/ecosoc6946.doc.htm

[31] حول تفاصيل هذه الجلسات، انظر:

Economic and Social Council Adopts Texts on Harmful Impact of Israeli Occupation, Rise in Opioid Overdose Deaths, Other Subjects, as Management Segment Begins, UN, Economic and Social Council, ECOSOC/7010, 23/7/2019; and UN, Resolutions, Decisions and Voting Records of the General Assembly, the Security Council, the Economic and Social Council and the Human Rights Council Relating to the Question of Palestine, A/AC.183/L.2/Add.40, 18/4/2019.

وانظر أيضاً: موقع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2019/8/8، في:

https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24881&LangID=A

[32] Daniel Marwecki, Why Did the U.S. and Israel Leave UNESCO?, site of E-International Relations (E-IR), 14/2/2019, https://www.e-ir.info/2019/02/14/why-did-the-u-s-and-israel-leave-unesco/

[33] انظر تفاصيل هذه المواقف والإجراءات الأمريكية في المراجع التالية:
الخارجية الأمريكية تحذف "الأراضي الفلسطينية" من لائحة الدول والمناطق على موقعها الإلكتروني، France24، 2019/8/28؛ وانظر:
Secretary Michael R. Pompeo Remarks to the Press, site of U.S. Department of State, 18/11/2019, https://www.state.gov/secretary-michael-r-pompeo-remarks-to-the-press/; Philip H. Gordon, Rethinking U.S. Policy Toward the Palestinians, site of Council on Foreign Relations (CFR), 28/2/2019, https://www.cfr.org/report/rethinking-us-policy-toward-palestinians; 115th Congress, Bill S.3549-Palestinian Partnership Fund Act of 2018, site of Congress.gov, 4/10/2018, https://www.congress.gov/bill/115th-congress/senate-bill/3549/text; Jennifer Hansler, Nicole Gaouette and Jeremy Diamond, Pompeo announces reversal of longstanding US policy on Israeli settlements, site of CNN politics, 18/11/2019, https://edition.cnn.com/2019/11/18/politics/pompeo-west-bank-settlements-announcement/index.html; and The Times of Israel, 26/8/2019, https://www.timesofisrael.com/us-state-department-drops-palestinian-territories-listing-from-website/

[34] Jeremy M. Sharp, "U.S. Foreign Aid to Israel," CRS, 7/8/2019.

[35] Site of WSB-TV, 10/9/2019, https://www.wsbtv.com/news/explainers/who-has-left-the-trump-administration-here-is-a-list-of-55-major-departures/984836034

وللتفاصيل انظر:
Site of CBS News, 11/9/2019, https://www.cbsnews.com/news/trump-fires-john-bolton-his-services-are-no-longer-needed-at-the-white-house/; Riddhima Kanetkar, Brenda Fitzgerald Joins Long List Of Short-Serving Trump Administration Officials, site of International Business Times, 1/2/2018, https://www.ibtimes.com/brenda-fitzgerald-joins-long-list-short-serving-trump-administration-officials-2648230; and List of Trump administration dismissals and resignations, Wikipedia, https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_Trump_administration_dismissals_and_resignations

[36] MEMO, 23/1/2019, https://www.middleeastmonitor.com/20190123-us-pompeo-says-no-deal-of-the-century-until-after-israel-election

[37] MEMO, 3/7/2019, https://www.middleeastmonitor.com/20190703-us-mideast-envoy-publishes-economic-plan-of-deal-of-the-century-in-arabic/

[38] Peace to Prosperity, site of The White House, https://www.whitehouse.gov/peacetoprosperity/unleashing-economic-potential/

[39] عن الفريق الأمريكي "الأول" الموكل له متابعة الصفقة، انظر: تقدير استراتيجي (110): الآفاق المستقبلية لـ"صفقة القرن" الأمريكية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، شباط/ فبراير 2019.

[40] Eliza Relman, "Jared Kushner's 28-year-old protégé is his right-hand man in the White House," site of Business Insider, 5/4/2017, https://www.businessinsider.com.au/jared-kushner-avi-berkowitz-trump-2017-3; The Times of Israel, 6/9/2019, https://www.timesofisrael.com/who-is-the-longtime-kushner-aide-set-to-replace-trump-envoy-jason-greeblatt/; and Reuters, 11/4/2019.

Amy Chozick and Hannah Seligson, Are Jared and Ivanka Good for the Jews?, *The New York Times*,

[42] Site of Observer, https://observer.com/author/avrahm-berkowitz

[43] BBC, 18/9/2019, https://www.bbc.com/news/world-us-canada-49744497

[44] Robert C. O'Brien, *While America Slept: Restoring American Leadership to a World in Crisis* (New York: Encounter Books, 2016), passim.

[45] رويترز، 2019/12/6.

[46] "European Joint Strategy in support of Palestine 2017–2020," EEAS, https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/final_-_european_joint_strategy_english.pdf

[47] Ibid.

[48] Jennifer Hansler, Nicole Gaouette and Jeremy Diamond, Pompeo announces reversal of longstanding US policy on Israeli settlements, CNN politics, 18/11/2019.

[49] 2018 UN General Assembly Resolutions Singling Out Israel-Texts, Votes, Analysis, UN Watch, https://unwatch.org/2018-un-general-assembly-resolutions-singling-israel-texts-votes-analysis

[50] *The Guardian*, 15/4/2019, https://www.theguardian.com/world/2019/apr/15/europe-urged-to-reject-us-middle-east-plan-if-unfair-to-palestinians

[51] EEAS, 4/5/2019, https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/61841/statement-latest-israeli-palestinian-escalation_en; and EEAS, 10/8/2018, https://eeas.europa.eu/diplomatic-network/middle-east-peace-process/49322/statement-latest-escalation-violence-between-gaza-and-israel_en

[52] *The Guardian*, 19/7/2018, https://www.theguardian.com/world/2018/jul/19/israel-adopts-controversial-jewish-nation-state-law

[53] The EU mobilises additional €22 million in aid to Palestinians, site of European Commission, 30/4/2019, https://europa.eu/rapid/press-release_IP-19-2341_en.htm

[54] Site of European Parliament, 24/4/2019, http://www.europarl.europa.eu/doceo/document/E-8-2019-000906-ASW_EN.html

[55] Commissioner-General's Statement: Special Political And Decolonization Committee, UNRWA, 14/11/2018, https://www.unrwa.org/newsroom/official-statements/commissioner-general%E2%80%99s-statement-special-political-and-decolonization

[56] *Haaretz*, 6/12/2018, https://www.*haaretz*.com/world-news/europe/.premium-eu-adopts-declaration-that-doesn-t-link-anti-semitism-to-anti-zionism-1.6722922

[57] How Israel Manipulates the Struggle Against Anti-Semitism, Orient XXI, 12/2/2019, https://orientxxi.info/magazine/how-israel-manipulates-the-struggle-against-anti-semitism,2906

[58] 10th BRICS Summit Johannesburg Declaration, site of Ministry of External Affairs, Government of India, 26/7/2018, https://www.mea.gov.in/bilateral-documents.htm?dtl/30190/10th_BRICS_Summit_Johannesburg_Declaration

[59] MEMO, 7/6/2018, https://www.middleeastmonitor.com/20180607-brics-contributes-to-palestines-oppression-through-the-two-state-compromise

[60] *The Guardian*, 1/1/2019, https://www.theguardian.com/world/2019/jan/01/jair-bolsonaro-inauguration-brazil-president

[61] The Times of Israel, 31/3/2019, https://www.timesofisrael.com/brazils-bolsonaro-lands-in-israel-professes-love-for-the-country/

[62] Site of Russian News Agency (TASS), 3/7/2019, https://tass.com/politics/1066895

[63] Site of Agence France-Presse (AFP), 15/1/2018, https://www.afp.com/en/

[64] Palestinian-Russian Relations, The Times of Israel, https://www.timesofisrael.com/topic/palestinian-russian-relations/

[65] Site of Yeni Şafak, 23/1/2019, https://www.yenisafak.com/en/world/russia-to-grant-10m-in-aid-to-palestinian-refugees-3472652

[66] Site of The Associated Press (AP), 19/9/2018, https://apnews.com/49ff908bba924ee1a43b5a6db3917bcd

[67] Joint statement of the 20th EU-China Summit, EEAS, 17/7/2018, https://eeas.europa.eu/delegations/china_en/48424/Joint%20statement%20of%20the%2020th%20EU-China%20Summit

[68] وليد عبد الحي، "هل تقيد سياسة التوازن دور الصين في الشرق الأوسط،" ملحق مجلة **السياسة الدولية**، مؤسسة الأهرام، العدد 207، كانون الثاني/ يناير 2017، ص 25–30.

[69] See CBS, https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2020/yarhon0120/h8.pdf

[70] *Haaretz*, 4/7/2019, https://www.*haaretz*.com/israel-news/business/.premium-chinese-tourism-rose-67-in-first-half-of-2019-1.7436346

[71] Dan Arbell and David Gordon, What do Israel's China ties mean for its relationship with the US?, site of International Institute for Strategic Studies (IISS), 8/5/2019, https://www.iiss.org/blogs/analysis/2019/05/israel-china

[72] انظر: **الغد**، 2018/5/31؛ و**الحياة الجديدة**، 2018/7/10؛ ووفا، 2018/7/10؛ و**الحياة الجديدة**، 2018/8/7.

[73] Yeni Şafak, 12/6/2019, https://www.yenisafak.com/en/news/india-favors-israel-against-palestinian-group-at-un-3483028

[74] Site of ARAB NEWS, 9/12/2018, https://www.arabnews.com/node/1417906/business-economy

[75] P. R. Kumaraswamy, India's New Israel Policy: How the Decline of the Palestinian Issue and Economic Reorientation Accelerate Indo-Israeli Cooperation, site of German Institute for International and Security Affairs (SWP), NO. 11, March 2019, https://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/comments/2019C11_kumaraswamy.pdf

[76] *Haaretz*, 10/9/2019, https://www.*haaretz*.com/world-news/.premium-israel-would-welcome-ties-with-pakistan-should-india-worry-1.7805334

[77] Statement of the Chairperson of the African Union Commission on Palestine, site of African Union, 14/5/2018, https://au.int/en/pressreleases/20180514/statement-chairperson-african-union-commission-palestine

[78] الأناضول للأنباء، 2018/5/14.

[79] Azad Essa, "Ghana's support brings Israel a step closer to African Union seat," site of Middle East Eye, 22/11/2018, https://www.middleeasteye.net/opinion/ghanas-support-brings-israel-step-closer-african-union-seat

[80] عرب 48، 2018/11/25.

[81] صحيفة **القبس**، 2019/7/7.

[82] عرب 48، 2018/2/23.

[83] Site of The New Times, 21/5/2019, https://www.newtimes.co.rw/news/rwanda-joins-oecd-centre.

[84] Site of Gulf News, 31/12/2018, https://gulfnews.com/world/mena/behind-israels-love-affair-with-latin-america-1.61185289

[85] Gulf News, 22/2/2019, https://gulfnews.com/opinion/op-eds/israels-activity-in-latin-america-is-worrying-1.62208269

86 *The Jerusalem Post*, 12/8/2018, https://www.jpost.com/Diaspora/Is-South-America-Turning-Pro-Israel-564645

87 موقع مرصد أمريكا اللاتينية، 2018/3/1، انظر:
http://www.marsadamericalatina.com/index.php/amlarabes/2212-2018-03-01-09-23-57

88 موقع شبكة مصدر الإخبارية، 2019/12/3، انظر: https://msdrnews.com

89 موقع قناة روسيا اليوم، 2019/12/9.

90 مرصد أمريكا اللاتينية، 2018/5/17، انظر:
http://www.marsadamericalatina.com/index.php/amlarabes/2305-2018-05-17-13-42-22

91 موقع المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج، 2019/6/17، انظر: https://palabroad.org/post/view/33929

92 Shinzo Abe, *Towards a Beautiful Country: My Vision For Japan* (Vertical Inc., 2007), passim.

93 See Japan-Israel Relations, site of Ministry of Foreign Affairs of Japan, 27/2/2020, https://www.mofa.go.jp/region/middle_e/israel/index.html

94 انظر الصحف: وفا، 2018/7/4؛ و**الغد**، 2018/5/14؛ و**الحياة**، 2018/3/8.

95 Site of The Intercept, 3/12/2018, https://theintercept.com/2018/12/03/rashida-tlaib-palestine-israel-aipac-congress-trip/

96 Peace Now, 15/8/2019, https://peacenow.org/entry.php?id=31907#.XeTncFQzZhE

97 Site of The New Arab, 1/1/2019, https://www.alaraby.co.uk/english/blog/2019/1/1/for-palestine-top-five-bds-victories-of-2018

98 Site of Boycott, Divestment, Sanctions (BDS), 10/5/2019, https://bdsmovement.net/news/israeli-apartheid-week-even-bigger-success-2019

99 **العربي الجديد**، 2019/12/25. وانظر أيضاً:
Israel Hayom, 25/12/2019.

100 **العربي الجديد**، 20/12/2019. وانظر أيضاً:
ICC, 20/12/2019.

101 وفا، 2019/12/20.

102 **الشرق الأوسط**، 2019/12/21.

103 Site of Amnesty International, https://www.amnesty.org/en/countries/middle-east-and-north-africa/israel-and-occupied-palestinian-territories/report-israel-and-occupied-palestinian-territories/

104 Site of Freedom House, https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2019/west-bank

105 التقرير العالمي 2019، موقع هيومن رايتس ووتش، انظر:
https://www.hrw.org/ar/world-report/2019/country-chapters/325797

106 Site of The Palestine Chronicle, 21/5/2019, http://www.palestinechronicle.com/reporters-without-borders-israel-shot-journalists-intentionally/

107 How does the world feel about Israel/Palestine?, site of Vox, 14/5/2018, https://www.vox.com/2018/11/20/18080086/israel-palestine-global-opinion

108 Carroll Doherty, A new perspective on Americans' views of Israelis and Palestinians, site of Pew Research Center, 24/4/2019, https://www.pewresearch.org/fact-tank/2019/04/24/a-new-perspective-on-americans-views-of-israelis-and-palestinians/

109 *The Jerusalem Post*, 25/4/2019, https://www.jpost.com/Diaspora/Younger-Republicans-are-less-supportive-of-Israel-poll-finds-587810

110 The Times of Israel, 24/9/2019, https://www.timesofisrael.com/israelis-hold-most-negative-view-of-un-in-new-poll-of-numerous-countries/

[111] Richard Allen Greene, CNN poll reveals depth of anti-Semitism in Europe, site of Cable News Network (CNN), https://edition.cnn.com/interactive/2018/11/europe/antisemitism-poll-2018-intl/

[112] Attitudes Towards the Recognition of Jerusalem as Israeli Capital, site of Gallup International Association (GIA), December 2017, http://www.gallup-international.com/wp-content/uploads/2018/01/2017_USA-Decision-on-Jerusalem.pdf

[113] How Israel Manipulates the Struggle Against Anti-Semitism, Orient XXI, 12/2/2019.

[114] يمثل الموقعون من وزراء الخارجية السابقين دول: بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وأسبانيا، والسويد، وبولندا، ورومانيا، وبلجيكيا، والدنمارك، والنمسا، وسلوفاكيا، ولوكسمبورغ، وكرواتيا، وإيرلندا، وهولندا، وفنلندا، وسلوفينيا، والتشيك. انظر التفاصيل في:

The Guardian, 15/4/2019, https://www.theguardian.com/world/2019/apr/14/europe-must-stand-by-the-two-state-solution-for-israel-and-palestine

[115] Shira Efron et. al., *The Evolving Israel-China Relationship* (US: Rand Corporation, 2019), pp. 123–142, https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR2641.html

[116] Claude Forthomme, The Deadly Ideology Driving Putin: Eurasianism, site of Impakter, 14/3/2019, https://impakter.com/deadly-ideology-putin-eurasianism/

أبرز المسارات المحتملة لسنتي 2020–2021

يظهر أن المسارات المحتملة لسنتي 2020–2021 هي امتداد للمسارات العامة في السنتين الماضيتين، مع نمو بذور لتغيرات محتملة ربما تتضح معالمها بشكل أكبر سنة 2021. أما أبرز المسارات المحتملة فيمكن اختصارها (والله أعلم) فيما يلي:

- بالرغم من تصاعد المخاطر التي تستهدف قضية فلسطين، فإنه من المتوقع استمرار أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، وتدهور مكانة منظمة التحرير الفلسطينية وانعدام فاعليتها، واستمرار حالة الانقسام، وحالة التجاذب بين مسارَي التسوية والمقاومة؛ في ضوء إصرار القيادة الفلسطينية الحالية (قيادة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية) على الهيمنة على صناعة القرار، وعدم الرغبة في شراكة سياسية حقيقية، ولا في إعادة بناء المؤسسات الرسمية الفلسطينية.
- من المتوقع استمرار تآكل السلطة الفلسطينية، واستمرار سعي الاحتلال لإفراغها من مضمونها الوطني. وبالرغم من مشاريع الضم الإسرائيلية، واعتراض السلطة عليها، فليس من المرجح أن تقوم السلطة بتبني المقاومة أو بالسماح لانطلاق انتفاضة من الأرض التي تقع تحت إدارتها، كما أنها ستتردد كثيراً في الحل الكامل للسلطة في حال ضم "إسرائيل" رسمياً لأجزاء من الضفة.
- من المستبعد عقد انتخابات حرة نزيهة للمجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ليس فقط بسبب المعوِّق الفلسطيني الداخلي؛ وإنما أيضاً بسبب الطرف الإسرائيلي الذي أفرغ السلطة من مضمونها السياسي والتمثيلي، والذي أنهى عملياً اتفاق أوسلو واستحقاقاته، كما لن يسمح لقوى المقاومة بأي دور قيادي أو تشريعي خصوصاً في الضفة الغربية. وبالتالي فعلى الجانب الفلسطيني، أن يركز على مسارات لا يتحكم بها الطرف الإسرائيلي، كإعادة بناء منظمة التحرير وترتيب البيت الفلسطيني وتفعيل العمل السياسي في قطاع غزة وخارج فلسطين.
- من المتوقع استمرار حصار قطاع غزة (بدرجات متفاوتة) طالما ظل تحت سيطرة قوى المقاومة. وبالرغم من النجاحات التي حققتها مسيرات العودة، ونماذج البطولة والتضحية والارتباط بالأرض التي قدمتها، فإن انعكاسها على فك الحصار ظل محدوداً. وقد تتضمن استحقاقات إنفاذ صفقة ترامب مزيداً من الضغوط على القطاع في محاولة لإسقاط خط المقاومة والعمل المقاوم.

- سوف تتزايد مخاطر التهويد على القدس والمسجد الأقصى، وسوف تتزايد الاعتداءات على المقدسات الإسلامية والمسيحية، سعياً من الاحتلال الصهيوني لقطف ثمار التردي العربي والإسلامي والدعم الأمريكي غير المسبوق، ومحاولات إنفاذ صفقة ترامب.
- من المرجح أن تتزايد احتمالات ضم الاحتلال الإسرائيلي رسمياً لأجزاء من الضفة الغربية، مثل المستوطنات، ومناطق الأغوار، وما وراء الجدار العنصري العازل؛ خصوصاً بعد إعلان صفقة ترامب، وبعد توافق الأحزاب الحاكمة في الكيان الإسرائيلي على عملية الضم.
- سوف يستمر اتجاه المجتمع الصهيوني إلى مزيد من التطرف اليميني والديني، وإلى اتخاذ الكيان الإسرائيلي مظاهر "يهودية" أوضح؛ مع استمرار برامج عزل وإضعاف الوجود العربي في فلسطين المحتلة 1948. وبالرغم من حالة التقدم الاقتصادي وارتفاع الناتج الإجمالي المحلي، وزيادة دخل الفرد بما يوازي نظيره في بلدان أوروبية؛ وبالرغم من القوة العسكرية الضخمة والنوعية الإسرائيلية؛ وبالرغم من حالة الضعف الرسمي العربي والإسلامي؛ إلا أن "إسرائيل" ستظل تواجه أزمات وجودية في ظلّ صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته على أرضه، واستمرار التزايد السكاني للشعب الفلسطيني في فلسطين التاريخية، بما يتجاوز أعداد اليهود؛ وفي ظلّ بيئة عربية شعبية واسعة رافضة للتعامل معها، وفي ظلّ بيئة استراتيجية محيطة غير مستقرة، ويتنامى فيها الوجود المقاوم المعادي لـ"إسرائيل".
- من المتوقع تطور إمكانات العمل الفلسطيني المقاوم، وازدياد قدراته القتالية النوعية؛ خصوصاً الصاروخية والسيبرانية، والطائرات المسيرة؛ كما يُتوقع تزايد المقاومة بأشكالها المختلفة في الضفة الغربية.
- انسداد مسار التسوية السلمية، وتهاوي حلّ الدولتين، وبالتالي، تزايد الدفع باتجاه تبني الشعب الفلسطيني لخيارات المقاومة بكافة أشكالها، وتصاعد الضغط على المؤسسات الرسمية الفلسطينية لتبني هذا الاتجاه.
- من المتوقع أن تحافظ البلاد العربية المرتبطة بعلاقات رسمية مع "إسرائيل" وتحديداً مصر والأردن على هذه العلاقات. كما ستواصل "إسرائيل" السعي لتوسيع اختراقاتها التطبيعية مع الإمارات والبحرين والسعودية وعُمان والسودان، وتحقيق مزيد من الاختراقات مع الأنظمة الرسمية العربية الأُخرى. وستحاول الاستمرار في تسويق نفسها كحليف ضد إيران وفي مكافحة "الإرهاب" وما يُعرف بالـ"الإسلام السياسي"، في محاولة لتغيير بوصلة الصراع الحقيقي في المنطقة مع الكيان الإسرائيلي. غير أن البلدان العربية التي سارت في مجال التطبيع تعاني من أزماتها الخاصة، كما أن "الموجة المضادة" للربيع العربي قد بلغت مداها، وأخذت تعاني من الاستنزاف، ومن التشققات في جدرانها؛ وهو ما قد يربك حسابات هذه الدول، التي لا تجد نفسها في وضع مريح مع شعوبها، ولا في إدارة أدوات سيطرتها ونفوذها.

- ليس من المتوقع أن تُحسِّن منظمة التعاون الإسلامي من أدائها الضعيف والباهت تجاه فلسطين. غير أن هناك فرصة لتزايد التفاعل الشعبي الإسلامي مع قضية فلسطين، خصوصاً مع تزايد التهديدات التي تتعرض لها القدس والمسجد الأقصى.

ومن المتوقع أن تتابع تركيا أداءها السياسي النشط الداعم لفلسطين. وفي الوقت نفسه ستحافظ على علاقات سياسية "باردة" مع "إسرائيل"، غير أنها ستتابع علاقاتها التجارية النشطة معها، والتي تجاوزت ستة مليارات دولار سنة 2019.

أما إيران، فبالرغم من تصاعد الضغوط الاقتصادية عليها، فإنها ستتابع دعمها السياسي والعسكري للمقاومة الفلسطينية، وعداءها المكشوف لـ"إسرائيل"؛ لكنها ستتجنب نقاط الاحتكاك المباشر؛ حيث ستركز على تنفيذ أجندتها الإقليمية.

- سيستمر الموقف الدولي الرسمي متسقاً مع خطّه العام في إبداء التعاطف والدعم بأغلبية كبيرة (بمعدل يزيد عن 140 دولة) لقضية فلسطين في أطر الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية؛ بالرغم من تزايد التماهي الأمريكي مع الاحتلال الإسرائيلي؛ وبالرغم من توثيق "إسرائيل" لعلاقاتها مع قوى دولية صاعدة كالصين والهند والبرازيل. وستبقى فرص توفير دعم أو غطاء دولي لصفقة ترامب أو ضم أجزاء من الضفة الغربية ضعيفة جداً في الفترة 2020–2021. وسيكون هناك على الأرجح تزايد بطيء ومتدرج في تعاطف الرأي العام الدولي مع قضية فلسطين، وتزايد أنشطة حركات المقاطعة بي دي أس BDS، وكذلك فعاليات تجريم الاحتلال الإسرائيلي.

فهرست

(أ)

(ب)

(ت)

(ح)

(خ)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ط)

(ظ)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

إصدارات مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

أولاً: الإصدارات باللغة العربية:

سلسلة التقرير الاستراتيجي الفلسطيني:

1. بشير نافع ومحسن محمد صالح، محرران، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005**، 2006.
2. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**، 2007.
3. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007**، 2008.
4. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008**، 2009.
5. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**، 2010.
6. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010**، 2011.
7. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**، 2012.
8. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012–2013**، 2014.
9. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014–2015**، 2016.
10. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016–2017**، 2018.
11. محسن محمد صالح، محرر، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018–2019**، 2020.

سلسلة الوثائق الفلسطينية:

12. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **مختارات من الوثائق الفلسطينية لسنة 2005**، 2006.
13. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2006**، 2008.
14. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2007**، 2009.
15. محسن محمد صالح ووائل سعد وعبد الحميد فخري الكيالي، محررون، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2008**، 2011.
16. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2009**، 2012.
17. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2010**، 2015.
18. محسن محمد صالح ووائل سعد، محرران، **الوثائق الفلسطينية لسنة 2011**، 2017.

سلسلة اليوميات الفلسطينية:

19. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2014**، 2015.
20. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2015**، 2016.



21. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2016**، 2017.

22. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2017**، 2018.

23. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2018**، 2019.

24. محسن محمد صالح، إشراف وتحرير، **اليوميات الفلسطينية لسنة 2019**، 2020.

سلسلة أولست إنساناً:

25. عباس إسماعيل، **عنصرية إسرائيل: فلسطينيو 48 نموذجاً**، سلسلة أولست إنساناً؟ (1)، 2008.

26. حسن ابحيص وسامي الصلاحات ومريم عيتاني، **معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (2)، 2008.

27. أحمد الحيلة ومريم عيتاني، **معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (3)، 2008، ط 2، 2009.

28. فراس أبو هلال، **معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (4)، 2009، ط 2، 2010.

29. ياسر علي، **المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (5)، 2009.

30. مريم عيتاني ومعين منّاع، **معاناة اللاجئ الفلسطيني**، سلسلة أولست إنساناً؟ (6)، 2010.

31. محسن محمد صالح، **معاناة القدس والمقدسات تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (7)، 2011.

32. حسن ابحيص وخالد عايد، **الجدار العازل في الضفة الغربية**، سلسلة أولست إنساناً؟ (8)، 2010.

33. حياة الددا، **معاناة الطالب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (9)، 2015.

34. مريم عيتاني وأمين أبو وردة ووضّاح عيد، **معاناة العامل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (10)، 2011.

35. فاطمة عيتاني وعاطف دغلس، **معاناة المريض الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (11)، 2011.

36. فاطمة عيتاني ونظام عطايا، **معاناة البيئة والفلاح الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً؟ (12)، 2013.

37. فاطمة عيتاني ومحمد داود، **معاناة الفلسطينيين من الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية**، سلسلة أولست إنساناً؟ (13)، 2015.

سلسلة تقرير معلومات:

38. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (1)، 2008.
39. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **معابر قطاع غزة: شريان حياة أم أداة حصار**، سلسلة تقرير معلومات (2)، 2008.
40. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أثر الصواريخ الفلسطينية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (3)، 2008.
41. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين "أنابوليس" والقمة العربية في دمشق (خريف 2007 – ربيع 2008)**، سلسلة تقرير معلومات (4)، 2008.
42. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (5)، 2008.
43. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (6)، 2008.
44. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مصر وحماس**، سلسلة تقرير معلومات (7)، 2009.
45. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27–2009/1/18)**، سلسلة تقرير معلومات (8)، 2009.
46. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **حزب كاديما**، سلسلة تقرير معلومات (9)، 2009.
47. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية**، سلسلة تقرير معلومات (10)، 2009.
48. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل**، سلسلة تقرير معلومات (11)، 2009.
49. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **اللاجئون الفلسطينيون في العراق**، سلسلة تقرير معلومات (12)، 2009.
50. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أزمة مخيم نهر البارد**، سلسلة تقرير معلومات (13)، 2010.
51. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996–2010**، سلسلة تقرير معلومات (14)، 2010.
52. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء**، سلسلة تقرير معلومات (15)، 2010.



53. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (16)، 2010.

54. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **تركيا والقضية الفلسطينية**، سلسلة تقرير معلومات (17)، 2010.

55. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية**، سلسلة تقرير معلومات (18)، 2011.

56. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **حزب العمل الإسرائيلي**، سلسلة تقرير معلومات (19)، 2011.

57. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة**، سلسلة تقرير معلومات (20)، 2011.

58. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993–2011**، سلسلة تقرير معلومات (21)، 2012.

59. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **شاليط: من عملية "الوهم المتبدد" إلى صفقة "وفاء الأحرار"**، سلسلة تقرير معلومات (22)، 2012.

60. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية**، سلسلة تقرير معلومات (23)، 2012.

61. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الجيش الإسرائيلي 2000–2012**، سلسلة تقرير معلومات (24)، 2013.

62. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الأحزاب العربية في فلسطين المحتلة 1948**، سلسلة تقرير معلومات (25)، 2014.

63. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **المقاومة الشعبية في فلسطين**، سلسلة تقرير معلومات (26)، 2014.

64. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **مصر وقطاع غزة منذ ثورة 25 يناير 2011 وحتى صيف 2014**، سلسلة تقرير معلومات (27)، 2015.

65. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **واقع اللاجئين الفلسطينيين في سورية 2011–2015**، سلسلة تقرير معلومات (28)، 2015.

كتب عامة:

66. وائل سعد، **الحصار: دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس**، 2006.

67. محمد عارف زكاء الله، **الدين والسياسة في أميركا: صعود المسيحيين الإنجيليين وأثرهم**، ترجمة أمل عيتاني، 2007.
68. أحمد سعيد نوفل، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**، 2007، ط 2، 2010.
69. محسن محمد صالح، محرر، **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء**، 2007.
70. محسن محمد صالح، محرر، **قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007**، 2007.
71. خالد وليد محمود، **آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل**، 2007.
72. حسن ابحيص ووائل سعد، **التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006–2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (1)، 2008.
73. محسن محمد صالح، محرر، **صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية 2006–2007**، ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (2)، 2008.
74. مريم عيتاني، **صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في إدارة السلطة الفلسطينية 2006–2007**، 2008.
75. نجوى حساوي، **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية**، 2008.
76. محسن محمد صالح، محرر، **أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان**، 2008، ط 2، 2012.
77. إبراهيم غوشة، **المئذنة الحمراء**، 2008، ط 2، 2015.
78. عدنان أبو عامر، مترجم، **دروس مستخلصة من حرب لبنان الثانية (تموز 2006): تقرير لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي**، 2008.
79. عدنان أبو عامر، **ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي**، 2009.
80. قصي أحمد حامد، **الولايات المتحدة والتحول الديموقراطي في فلسطين**، 2009.
81. أمل عيتاني وعبد القادر علي ومعين منّاع، **الجماعة الإسلامية في لبنان منذ النشأة حتى 1975**، 2009.
82. سمر جودت البرغوثي، **سمات النخبة السياسية الفلسطينية قبل وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية**، 2009.
83. عبد الحميد الكيالي، محرر، **دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان**، 2009.
84. عدنان أبو عامر، مترجم، **قراءات إسرائيلية استراتيجية: التقدير الاستراتيجي الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي**، 2009.
85. سامح خليل الوادية، **المسؤولية الدولية عن جرائم الحرب الإسرائيلية**، 2009.
86. محمد عيسى صالحية، **مدينة القدس: السكان والأرض (العرب واليهود) 1275–1368هـ/ 1858–1948م**، 2009.

87. رأفت فهد مرة، **الحركات والقوى الإسلامية في المجتمع الفلسطيني في لبنان: النشأة - الأهداف - الإنجازات**، 2010.
88. سامي الصلاحات، **فلسطين: دراسات من منظور مقاصد الشريعة الإسلامية**، ط 2 (تمّ النشر بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة)، 2010.
89. محسن محمد صالح، محرر، **دراسات في التراث الثقافي لمدينة القدس**، 2010.
90. مأمون كيوان، **فلسطينيون في وطنهم لا دولتهم**، 2010.
91. محسن محمد صالح، **حقائق وثوابت في القضية الفلسطينية: رؤية إسلامية**، طبعة مزيدة ومنقحة (تمّ النشر بالتعاون مع مؤسسة فلسطين للثقافة)، 2010.
92. عبد الرحمن محمد علي، محرر، **إسرائيل والقانون الدولي**، 2011.
93. كريم الجندي، **صناعة القرار الإسرائيلي: الآليات والعناصر المؤثرة**، ترجمة أمل عيتاني، 2011.
94. وسام أبي عيسى، **الموقف الروسي تجاه حركة حماس 2006-2010**، 2011.
95. سامي محمد الصلاحات، **الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي**، 2011.
96. نادية سعد الدين، **حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين حل الدولتين ويهودية الدولة**، 2011.
97. عامر خليل أحمد عامر، **السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا: السودان نموذجاً**، 2011.
98. إبراهيم أبو جابر وآخرون، **الداخل الفلسطيني ويهودية الدولة**، 2011.
99. عبد الرحمن محمد علي، **الجرائم الإسرائيلية خلال العدوان على قطاع غزة: دراسة قانونية**، 2011.
100. محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، طبعة مزيدة ومنقحة، 2012.
101. نائل إسماعيل رمضان، **أحكام الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي: دراسة فقهية مقارنة**، 2012.
102. حسني محمد البوريني، **مرج الزهور: محطة في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين**، 2012.
103. غسان محمد دوعر، **المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض والإنسان**، 2012.
104. دلال باجس، **الحركة الطلابية الإسلامية في فلسطين: الكتلة الإسلامية نموذجاً**، 2012.
105. وائل عبد الحميد المبحوح، **المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1994-2006: دراسة تحليلية**، 2012.
106. محسن محمد صالح، محرر، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني والآفاق المحتملة**، 2013.
107. بلال محمد، محرر، **إلى المواجهة: ذكريات د. عدنان مسودي عن الإخوان المسلمين في الضفة الغربية وتأسيس حماس**، 2013.

108. أحمد جواد الوادية، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001–2011**، 2013.

109. ناصر عبد الله عبد الجواد، **الديموقراطية الزائفة والحصانة المسلوبة: زفرات نائب عن الضفة الغربية في المجلس التشريعي الفلسطيني**، 2013.

110. محسن محمد صالح، **الطريق إلى القدس: دراسة تاريخية في رصيد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء وحتى أواخر القرن العشرين**، ط 5، 2014.

111. عبد الله عياش، **جيش التحرير الفلسطيني وقوات التحرير الشعبية ودورهما في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي 1964–1973**، 2014.

112. محسن محمد صالح، **مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين** (تمّ النشر بالتعاون مع أكاديمية دراسات اللاجئين)، 2014.

113. محسن محمد صالح، محرر، **حركة المقاومة الإسلامية (حماس): دراسات في الفكر والتجربة**، 2014، ط 2، 2015.

114. محسن محمد صالح، محرر، **منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني: تعريف – وثائق – قرارات**، 2007، ط 2، 2014.

115. ماهر ربحي نمر عبيد، **البناء التنظيمي والفصائلي للأسرى الفلسطينيين في سجن النقب**، 2014.

116. محسن محمد صالح، محرر، **قطاع غزة: التنمية والإعمار في مواجهة الحصار والدمار**، 2014.

117. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر في عام: منتصف يونيو 2013 – منتصف يوليو 2014**، ملف معلومات 21، 2014.

118. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية "العصف المأكول" – عملية "الجرف الصامد" 2014/7/7–2014/8/26**، ملف معلومات 22، 2015.

119. محسن محمد صالح، محرر، **السلطة الوطنية الفلسطينية: دراسات في التجربة والأداء 1994–2013**، 2015.

120. عطا محمد زهرة، **البرنامج النووي الإيراني**، 2015.

121. باسم القاسم، **صواريخ المقاومة في غزة: سلاح الردع الفلسطيني**، 2015.

122. رائد نعيرات وسليمان بشارات، **النظام السياسي الفلسطيني: إشكاليات الإصلاح وآليات التفعيل**، 2016.

123. رامي محمود خريس، **الخطاب الصحفي الفلسطيني تجاه المقاومة الفلسطينية: دراسة تحليلية وميدانية مقارنة**، 2016.

124. فرحان موسى علقم، **النزاع على السيادة في فلسطين في ظلّ اتفاقيات أوسلو: المخزون المائي نموذجاً**، 2016.



125. خلود رشاد المصري، **النسوية الإسلامية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين**، 2016.

126. باسم القاسم وربيع الدنان، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (1) التغيرات الدستورية والانتخابات**، 2016.

127. باسم القاسم وربيع الدنان، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (2) الأحزاب والقوى السياسية**، 2016.

128. باسم جلال القاسم، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (3) الأداء الاقتصادي**، 2016.

129. باسم جلال القاسم، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (4) الأداء الأمني والقضائي**، 2016.

130. ربيع محمد الدنان، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (5) الأداء الإعلامي**، 2016.

131. ربيع محمد الدنان، **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة، (6) السياسة الخارجية**، 2016.

- **ملاحظة:** تم جمع الكتب الستة السابقة في مجلد بعنوان **مصر بين عهدين: مرسي والسيسي: دراسة مقارنة**، وصدر عن المركز في 2016.

132. أحمد حامد البيتاوي، **العملاء والجواسيس الفلسطينيين: عين إسرائيل الثالثة**، 2016.

133. عدنان أبو عامر، **منظومة الأمن الإسرائيلي والثورات العربية**، 2016.

134. أشرف عثمان بدر، **إسرائيل وحماس: جدلية التدافع والتواصل والتفاوض 1987–2014**، 2016.

135. أمل عيتاني ورنا سعادة وفاطمة عيتاني، معدّون، محسن محمد صالح، محرر، **الجماعة الإسلامية في لبنان 1975–2000**، 2017.

136. بلال محمد شلش، محرر، **سيدي عمر: ذكريات الشيخ محمد أبو طير في المقاومة وثلاثين عاماً من الاعتقال**، 2017.

137. أحمد خالد الزعتري، **العلاقات التركية الإسرائيلية 2002–2016**، 2017.

138. خالد إبراهيم أبو عرفة، **المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي في بيت المقدس 1987–2015**، 2017.

139. سعيد طلال الدهشان، **كيف نقاضي إسرائيل؟: المقاضاة الدولية لإسرائيل وقادتها على جرائمهم بحق الفلسطينيين**، 2017.

140. قتيبة وليد غانم، **الأصولية الدينية في الجيش الإسرائيلي: الأسباب والتداعيات على "الديموقراطية في إسرائيل" 1995–2014**، 2018.

141. وائل خالد أبو هلال، **حوارات في تاريخ الحركة الإسلامية في فلسطين المحتلة سنة 1948 مع الشيخ رائد صلاح**، 2018.

142. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة، **أزمة الأونروا 2016–2018**، ملف معلومات 24، 2018.

143. عبد الحكيم عزيز حنيني، **منهجية حركة حماس في العلاقات الخارجية: سورية نموذجاً 2000–2015**، 2018.

144. غسان محمد دوعر، **قواعد الشيوخ: مقاومة الإخوان المسلمين ضد المشروع الصهيوني 1968–1970**، 2018.

145. محمد مكرم بلعاوي وحسان عمران، **تفكيك الخطاب الموالي لإسرائيل: الهند نموذجاً**، 2019.

146. عزام عبد الستار شعث، **توجهات النخبة السياسية الفلسطينية نحو الصراع العربي – الإسرائيلي (دراسة تحليلية ميدانية)**، 2019.

147. شاكر الجوهري، **د. موسى أبو مرزوق: مشوار حياة: ذكريات اللجوء والغربة وسنوات النضال**، 2019.

148. أحمد مبارك الخالدي وأنيس فوزي قاسم، **رأي استشاري في حل المجلس التشريعي الفلسطيني**، 2019.

149. شادي سمير عويضة، **استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة**، 2019.

ثانياً: الإصدارات باللغة الإنجليزية:

The Palestine Strategic Report Series:

150. Mohsen Mohammad Saleh and Basheer M. Nafi, editors, *The Palestinian Strategic Report 2005*, 2007.
151. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2006*, 2010.
152. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2007*, 2010.
153. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2008*, 2010.
154. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2009/10*, 2011.
155. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2010/11*, 2012.
156. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2011/12*, 2013.
157. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2012–2013*, 2015.
158. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian Strategic Report 2014–2015*, 2016.
159. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestine Strategic Report 2016–2017*, 2018.

Am I Not a Human? Book Series:

160. Abbas Ismail, *The Israeli Racism: Palestinians in Israel: A Case Study*, Book Series: Am I Not a Human? (1), translated by Aladdin Assaiqeli, 2009.
161. Hasan Ibhais, Mariam Itani and Sami al-Salahat, *The Suffering of the Palestinian Woman Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (2), translated by Iman Itani, 2010.
162. Ahmad el-Helah and Mariam Itani, *The Suffering of the Palesti ian Child Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (3), translated by Iman Itani, 2010.
163. Firas Abu Hilal, *The Suffering of the Palestinian Prisoners & Detainees Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (4), translated by Baraah Darazi, 2011.
164. Mariam Itani and Mo‘in Manna‘, *The Suffering of the Palestinian Refugee*, Book Series: Am I Not a Human? (6), translated by Salma al-Houry, 2010.
165. Mohsen Mohammad Saleh, *The Suffering of Jerusalem and the Holy Sites Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (7), translated by Salma al-Houry (published in collaboration with al-Quds International Institution (QII)), 2012.
166. Hasan Ibhais and Khaled ‘Ayed, *The Separation Wall in the West Bank*, Book Series: Am I Not a Human? (8), translated by Baraah Darazi, 2013.

167. Hayat Dada, *The Suffering of the Palestinian Student Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (9), translated by Salma al-Houry, 2017.
168. Mariam Itani, Amin Abu Wardeh and Waddah Eid, *The Suffering of the Palestinian Worker Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (10), translated by Salma al-Houry, 2014.
169. Fatima Itani and Atef Daghlas, *The Suffering of the Palestinian Patient Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (11), translated by Mohammed Ibrahim El-Jadili and Saja Abed Rabo El-Shami, 2012.
170. Fatima Itani and Nitham 'Ataya, *The Suffering of Palestinian Environment and Farmer Under the Israeli Occupation*, Book Series: Am I Not a Human? (12), translated by Salma al-Houry, 2016.
171. Fatima Itani and Mohammed Dawood, *The Suffering of Palestinians From Israeli Roadblocks in the West Bank*, Book Series: Am I Not a Human? (13), translated by Salma al-Houry, 2018.

Non-Serial Publications:

172. Muhammad Arif Zakaullah, *Religion and Politics in America: The Rise of Christian Evangelists and Their Impact*, 2007.
173. Mohsen Mohammad Saleh and Ziad al-Hasan, *The Political Views of the Palestinian Refugees in Lebanon as Reflected in May 2006*, 2009.
174. Ishtiaq Hossain and Mohsen Mohammad Saleh, *American Foreign Policy & the Muslim World*, 2009.
175. Ibrahim Ghusheh, *The Red Minaret: Memoirs of Ibrahim Ghusheh (Ex-Spokesman of Hamas)*, 2013.
176. Mohsen Mohammad Saleh, *The Palestinian Issue: Historical Background & Contemporary Developments*, 2014.
177. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *Gaza Strip: Development and Construction in the Face of Siege and Destruction*, 2014. (electronic book)
178. Muslim Imran Abu Umar, *Egypt, Syria and the War on Gaza: A Study on the Egyptian and Syrian Foreign Policy Responses to the 2008/2009 Gaza War*, 2015.
179. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *Islamic Resistance Movement (Hamas): Studies of Thought & Experience*, 2017.
180. Karim El-Gendy, *The Process of Israeli Decision Making: Mechanisms, Forces and Influences*, 2nd ed., 2019.
181. Mohsen Mohammad Saleh, *Introduction to the Issue of Palestinian Refugees*, 2019.
182. Mohsen Mohammad Saleh, editor, *The Palestinian National Authority: Studies of the Experience and Performance 1994–2013*, 2019.

The Palestine Strategic Report 2018–2019

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2018–2019



هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2018–2019 الذي يصدر للمرة الحادية عشر على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2019، في إطار قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير أربعة عشر من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية، ويدرس المشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، كما يناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية. وقد تضمن التقرير أيضاً أبرز المسارات المحتملة لسنتي 2020–2021.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز مرجعاً أساسياً من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

أ. د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-87-1





مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت